جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كـــلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان الأطروحة :

التنمية المحلية كآداة لتحقيق السلم الإجتماعي بولاية ورقلة (2001 – 2019)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي واداري

إعـــداد الطالب :

-بحوص بوفنيك

اشراف الأستاذ الدكتور:

- عبد المجيد رمضان

نوقشت وأجيزت من طرف أعضاء اللجنة:

الإسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
قاسم حجاج	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
مسلم بابا عربي	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا
عبد المجيد رمضان	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقررا
سمير بارة	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا
عبد القادر الهلي	أستاذ محاضر – أ–	جامعة أحمد دراية أدرار	مناقشا
عبد الرزاق سويقات	أستاذ محاضر – أ–	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

سـورة هـود- الآية 88

إهـــــداء

أهدي ثواب هذا العمل المتواضع:

إلى روح أبي وأمي رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته

إلى كل أفراد عائلتي زوجتي و أبنائي، اللذين كانوا سندي

إخوتي واخواتي، أصدقائي، و إلى كل الأحبة

إلى زملاء العمل، رفقاء الدرب وزملاء الدراسة.

إلى كل من علمني حرفا أساتذتي الأفاضل

ومشرفي الأستاذ الدكتور رمضان عبد المجيد.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي.

بحوص بوفنيك

الشكر والعرفان

أسجد حمدا وشكرا لله سبحانه وتعالى أن منَ عليا بنعمة الصحة والتوفيق إلى طريق العلم والمعرفة،وأتممنا هذه الأطروحة رغم الالتزامات الوظيفية الشاقة.

(وما توفيقي إلا باللّه عليه توكلت وهو رب العرش العظيم.)

كل الشكر والتقدير والاحترام لمشرفي وموجهي الأستاذ الدكتور عبد المجيد رمضان على سعة صبره معي والذي لم يبخل عليا بنصائحه وتوجيهاته القيمة .

والشكر موصول للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

طاقم كلية الحقوق والعلوم السياسية من أساتذة وإداريين دون استثناء

وشكر خاص لأساتذتي في قسم العلوم السياسية

لهؤلاء جميعا ، أدعوا المولى عزَ وجلَ أن يجازيهم عنًا خير الجزاء.

بحوص بوفنيك

قائمة المختصرات

الاختصار	المعنى باللغة العربية
ADE	مؤسسة الجزائرية للمياه
ADPMEPI	وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
AFS	المنحة الجزافية للتضامن
ALEM	الوكالة المحلية للتشغيل
ANDIC	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANEM	الوكالة الوطنية للتشغيل
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANSEJ	الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب
APSI	وكالة ترقية ودعم الاستثمار
AWEM	الوكالة الولائية للتشغيل
CCASS	المجلس البلدي لتنشيط القطاع الاشتراكي
CIES	لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
CSGCL	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية
DPAT	مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية
FCCL	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
FGMMC	صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

IAIG	التعويض ما قبل النشاطات ذات المنفعة العامة
NGOMP	برنامج إدارة المنظمات غير الحكومية
ODAS	ديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية
ONA	الديوان الوطني للتطهير
ONS	الديوان الوطني للإحصائيات
PCCE	برنامج دعم النمو الاقتصادي
PCD	المخطط البلدي للتنمية
PCSC	البرنامج التكميلي لدعم النمو
PDAU	المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
POS	مخطط شغل الأراضي
PSD	المخطط القطاعي للتنمية
PSRE	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي
PS SUD	برنامج تطوير مناطق الجنوب
TVA	الرسم على القيمة المضافة
UDS	وحدة الكشف والمتابعة
UGTA	الإتحاد العام للعمال الجزائريين
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مقدمـــة

تشغل قضايا التنمية على المستوى المحلي موقعا مهما في أبحاث العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وهي مرآة عاكسة للسياسات العامة للدولة على المستوى المحلي ولها صلة وثيقة بالتنمية الوطنية باعتبار أن أي تغيير يحدث على الصعيد الوطني تكون له تداعيات وانعكاسات مباشرة على مستوى الوحدات الإقليمية.

قامت الجزائر، على غرار بقية الدول الأخرى ، بإتباع جملة من الاستراتيجيات والخطط التنموية الطموحة على المستوى المحلي انطلاقا من واقعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي اتسم في فترة خلت بضعف المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ، وحاولت مسايرة التطور والاهتمام المسجل بهذا التوجه الجديد للتنمية. ذلك أن الهدف الرئيسي هو الانتقال بالفرد والمجتمع المحليين من حالة التخلف نحو الرقي والتقدم للأفضل، عبر تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان كأولوية من خلال إبراز مختلف الإمكانيات المحلية المتوفرة لتوظيفها بشكل أفضل بما يتيح تحقيق الرفاه ويضمن العيش الكريم للمواطن المحلي؛ ثم السير قدما لتحقيق تنمية مستدامة تكسب رضاهم وتضمن سلما اجتماعيا متينا في المجتمعات المحلية ليعم الاستقرار والأمن.

يفترض مفهوم التنمية المحلية وجود تنظيم إداري محلي على علاقة وطيدة بالإدارة المركزية يبرز في شكل جماعات محلية أو وحدات إقليمية محددة جغرافيا، لها من الصلاحيات التنموية المحددة للتكفل بالشؤون الإقليمية. فهي تنشد تحقيق أهداف معينة في إطار العمل على إكمال ما تبتغيه التنمية الوطنية على المستوى المحلي، بحكم أن التنمية الوطنية والمحلية وجهان لعملة واحدة، فلا وجود لأحدهما دون الآخر، تعملان في سياق محكم يسمح بتقسيم المسؤوليات والأعباء بين الهيئات الإقليمية والسلطة المركزية.

لضمان نجاحها، ينبغي على الحكومة الجزائرية وضع استراتيجية محكمة لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومستديمة تعتمد على نجاح الخطط التنموية المحلية الواقعة على مستوى الوحدات المختلفة محليا، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة على حدة . فولاية ورقلة، موضوع دراستنا، تقع في الجنوب الجزائري الذي يمثل 84% من المساحة الإجمالية للوطن وهي منطقة معروفة بقساوتها المناخية وصعوبة تضاريسها وطبيعتها الجغرافية رغم احتوائها لأغلب الثروات الطبيعية للبلاد من بترول وغاز وثروات باطنية وطاقة شمسية معتبرة إن تم استغلالها أحسن استغلال كمصدر للطاقات البديلة والمتجددة.

رغم المقومات الطبيعية الكبيرة الموجودة بالجنوب الجزائري عموما وولاية ورقلة خصوصا ، إلا أننا نلمس حالة من التذمر والرفض من المواطنين للأوضاع القائمة وللسياسات المتبعة في مجال التنمية المحلية وهو ما يفرض على الإدارة المركزية البحث عن حلول ناجعة وفعالة لامتصاص ذلك الغضب وبناء سلم اجتماعي قوي بهذه الولاية الغنية بما يحقق الرفاه والعيش الكريم والرضا لدى المواطنين.

1.أسباب اختيار الموضوع :

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية تتمثل فيما يلي:

الأسباب الذاتية :

-كباحث وكأحد سكان المنطقة ، قمنا بدراسة ظاهرة الاحتجاجات المتكررة التي عرفتها ولاية ورقلة ومحاولة تشخيص أسبابها بدقة ومحاولة اقتراح الحلول الممكنة للحد منها أو القضاء عليها.

الأسباب الموضوعية:

-الاهتمام بقضايا التنمية المحلية وعلاقتها بالتأثير والتأثر مع السلم الاجتماعي.

-السعي لإثراء المكتبات بدراسة عن واقع السلم الاجتماعي بولاية ورقلة.

-الوقوف على واقع التنمية المحلية بولاية ورقلة وتشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف.

2.أهداف الدراسة:

يسعى موضوع الدراسة ، التي نحن بصدد إنجازها، إلى تحقيق الأهداف التالية:

-بيان مساهمة التنمية المحلية في التأثير على السلم الاجتماعي بولاية ورقلة.

-عرض الإطار النظري لموضوع التنمية المحلية والسلم الاجتماعي مع التركيز على البيئة الجزائرية عموما وولاية ورقلة على وجه الخصوص.

-تبيان العلاقة بين التنمية المحلية والسلم الاجتماعي في الجزائر وولاية ورقلة وكيف يؤثر أحدهما في الآخر ويتأثر به.

-إبراز أهم الاستراتيجيات والبرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر لترقية المجتمعات المحلية من أجل بناء وشراء السلم الاجتماعي.

-تناول موضوع التنمية المحلية بالجزائر من خلال قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 07/12.

3.أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

-**الأهمية العلمية:** تكمن أهمية الدراسة في إبراز العلاقة بين التنمية المحلية والسلم الاجتماعي ومدى التأثير المتبادل بينهما.

4.الأهمية العملية: تقييم جهود التنمية المحلية خلال الفترة 2001-2019، بالتعرف على مدى إسهاماتها في تعميق واستدامة السلم الاجتماعي بولاية ورقلة.

5. أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة):

تطرقت عدة دراسات سابقة لموضوع التنمية المحلية، وقليلة هي تلك التي تناولت بالدراسة علاقتها بالسلم الاجتماعي في الجزائر عموما وولاية ورقلة على وجه التحديد.

تكتسي الدراسات السابقة قدرا كبيرا من الأهمية في المعرفة العلمية والبحث العلمي باعتبار أنها عملية تواصلية يغذي بعضها بعضا. فمن الضروري العودة اليها خصوصا تلك التي تمس الموضوع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وتتمثل أهمية تلك الدراسات فيما يلي:

-تعطي الباحث فكرة عامة عن موضوع دراسته تكون منطلقا له في دراسته التي هو بصدد التطرق إليها.

-توفر للباحث الجهد وعناء البحث في اختيار الإطار النظري العام للموضوع، وتحيطه علما بالصعوبات التي يمكن أن يواجهها.

-تبين للباحث أن هناك عدة دراسات قد تناولت الموضوع، لكن ركزت مجملها على متغير التنمية المحلية وإغفال المتغير الثاني وهو السلم الاجتماعي. وفي المجمل، شكلت أدبيات الدراسة للباحث منطلقا مهما للغوص في أعماق موضوع هذه الأطروحة.

ومن أهم الدراسات والكتب التي لها صلة بموضوع دراستنا، نذكر ما يلي:

أ. مقالة للباحثة **ليندة أونيسي** بعنوان "**المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية**". وهي دراسة منشورة في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016. حيث تمحورت الإشكالية الرئيسية حول الدور الذي يلعبه المخطط البلدي للتنمية PCD في تنمية البلدية بالجزائر، وهل حقق فعلا الغاية التنموية المسطرة من طرف الدولة؟

وتوصلت الباحثة إلى أن دور البلدية في التنمية محدود جدا لعدم توفرها على الوفرة المالية الكافية لتحريك عجلة التنمية، بل بقي دورها يتمثل في إعداد برامج ومخططات تسعى من خلالها لتحديد النقائص على المستوى المحلي وتنتظر الموافقة من الإدارة المركزية . وتوصلت كذلك إلى أن اعتماد البلدية على هذا المصدر فقط قلل من اعتمادها على مواردها الذاتية.

ب. دراسة نشرها الموقع الالكتروني INTERNATIONAL CRISIS GROUP بعنوان " **جنوب الجزائر: طليعة المشاكل**" بتاريخ 21 نوفمبر 2016، والذي تناول عدة حركات احتجاجية بالجنوب الجزائري في كل من ولايات غرداية وعين صالح ورقلة. وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

-إن المطالب الجنوبية، بتوفير فرص العمل والحماية البيئية والمتجسدة في حركة العاطلين عن العمل في ورقلة والمتظاهرين ضد الغاز الصخري في عين صالح، تطرح عدة تحديات على السلطات المحلية معالجتها.

-فتح قنوات الحوار مع المحتجين والابتعاد ما أمكن عن الحلول الأمنية واستخدام القوة والعنف.

-على السلطات الجزائرية والمعارضة تفهم مطالب المحتجين بالجنوب الجزائري كما هي بدلا من اعتبارهم خصوما وبأنهم أداة تسيرها أيادي خارجية تهدف لزعزعة الاستقرار الداخلي. بل ينبغي السعى إلى تفهم مطالبهم والبحث عن حلول لها. وهي فرصة أوسع لإعادة التفكير في الحوكمة واغتنام اللحظة مع دخول البلاد في مرحلة انتقالية.

-إن الاستياء في الجنوب يمكن أن يصبح أداة لمعارضة تسعى لوصف النظام بأنه غير شرعي وغير فعال. والأسوأ من ذلك، أن تفاقم مشاعر العداء للدولة ومشاعر الإهمال والإقصاء يمكن أن تتغذى عليها المجموعات المتطرفة.

ت. أطروحة دكتوراه للباحث **هوشات رؤوف** بعنوان "**حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس**"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018/2017. وطرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تكون الحوكمة مقاربة جديدة لمعالجة الاختلالات التنموية على المستوى المحلي في الجزائر من خلال دراسة حالة ولاية بومرداس؟

ولقد حاول معالجة هذه الاشكالية من خلال وضع فرضيات لدراسته ليصل في الأخير إلى النتائج التالية:

- نقص التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي يؤدي لنتائج سلبية بخصوص سياسات وبرامج التنمية المحلية، مما يجعل حوكمة التنمية المحلية عاملا أساسيا في معالجة اختلالات التنمية على المستوى المحلي.

- هناك علاقة طردية بين التنمية المحلية والحوكمة . فحوكمة التنمية المحلية من شأنها معالجة اختلالات التنمية على المستوى المحلي.

ث. أطروحة دكتوراه للباحث **الرجراج زوهير** بعنوان "**التنمية المحلية في الجزائر– واقع وآفاق**" ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018/2017. طرح من خلالها الإشكالية التالية:

ماهي وضعية التنمية المحلية في الجزائر؟ وكيف لها أن تساهم في حل مشاكل السكان والرفع من مستواهم المعيشي في ظل التطورات والتحولات السريعة؟

ولقد ربط الباحث وضعية التنمية المحلية بالفاعل المهم والمتمثل في الجماعات المحلية. حاول معالجة هذه الإشكالية من خلال وضع فرضيات لدراسته ليصل في الأخير إلى النتائج التالية:

–إن الاعتماد على جهاز إداري محلي غير مؤهل وغير مدرب عرقل من مسار التنمية ومستوى الأداء.

–عدم كفاية الموارد المالية المحلية.

–ضعف التخطيط الإقليمي للبرامج والمشاريع والتقسيمات الإقليمية التي مرت بها الجماعات المحلية.

–عدم تمكن الجماعات المحلية من تحقيق الاستقلال المالي، وبالتالي فإن الحل يكمن في تفعيل الجباية المحلية لخلق موارد جديدة وذاتية.

ج. مقال للباحثين **سعود وسيلة وفرحات عباس** بعنوان "**واقع التنمية المحلية في الجنوب الجزائري– دراسة تقييمية لولاية ورقلة وايليزي–**" ، صدر في مجلة الابداع في العدد الأول لسنة 2019 من المجلد09. تطرق الباحثان من خلاله إلى الاجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في التساؤل التالي: ماهي **وضعية التنمية المحلية في ولايتي ورقلة وإليزي؟**

تناول الباحثان من خلالها مفاهيم عامة حول التنمية المحلية ، واقع التنمية المحلية بولاية ورقلة، ثم واقع التنمية المحلية بولاية واليزي وخلصا إلى النتائج التالية:

– هناك تباين في مستوى التنمية المحلية في كل من ولايتي ورقلة وإليزي رغم أنهما تنتميان لنفس المنطقة الجغرافية (الجنوب الجزائري).

– تعتبر ولاية ورقلة عاصمة النفط في الجزائر، وتمتلك مقومات هائلة في مختلف المجالات.

– تسجيل ازدهار وتنوع في المجال الزراعي بولاية ورقلة والاهتمام بالاستثمار في مجال الثروة السمكية مما شجع على استقطاب مستثمرين في هذا المجال، مع تسجيل تراجع وتأخر في قطاع الصناعة.

– ضرورة التنويع في مصادر الإنتاج بالاهتمام بالزراعة والصناعة وليس الطاقة فقط.

ح. مقالة للباحثين **بوحوش عثمان و مصطفاوي ياسين** بعنوان "**أثر زيادة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل البرامج التنموية خلال 2000-2014**"، وهي دراسة منشورة في مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد السابع، مارس2019. حيث تمحورت الإشكالية الرئيسية حول:

ما مدى تأثير الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2000-2014؟

وتوصل الباحثان للنتائج التالية:

-تزيد ضخامة الموارد المالية المخصصة لهذه البرامج من فرص نهب المال العام (الفساد).

-ساهمت البرامج التنموية، خلال فترة الدراسة، في الانعاش الاقتصادي والذي يظهر من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية.

-أدت السياسة المالية المنتهجة في الجزائر (التوسع في الإنفاق العمومي) إلى زيادة العجز في الميزانية.

-الاعتماد على مصدر مالي واحد، المتمثل في العائدات البترولية لتغطية النفقات العامة، قد يتسبب في أزمات وهذا ما حصل سنة 2015.

خ. مقال للباحثين **مبارك شريف خليل وشكاكطة ميلود** بعنوان "**التنمية المحلية في الجنوب الجزائري بين الحتمية والخيارات-ولاية ورقلة نموذجا-**" . صدر في مجلة دفاتر السياسة والقانون في العدد الأول لسنة 2020 من المجلد 12. تطرق الباحثان من خلاله لمؤشرات ومقومات التنمية المحلية، إمكانيات التنمية المحلية في الجزائر ثم واقع التنمية المحلية بولاية ورقلة من خلال برامج الانعاش الاقتصادي التي رصدتها الحكومة الجزائرية انطلاقا من سنة 2001 والى غاية 2019 عبر أربع برامج ومخططات تنموية للإنعاش الاقتصادي.وخلص الباحثان إلى النتائج التالية:

-لم تحسن الجزائر استغلال الخيارات التنموية المتاحة في منطقة الجنوب الجزائري، وأن التنظيم والدراسة الميدانية الفعلية لمتطلبات التنمية المحلية غير موجودة ولا تعتبر من أولويات الحكومة كما أن التخطيط الاستراتيجي يعتبر شكليا. بالإضافة إلى أن هناك خللا في منظومة التوزيع والعدالة بين الشمال والجنوب.

-فشل السياسات التنموية المحلية المنتهجة من قبل الدولة في تجسيد مقاربة التنمية المحلية الحقيقية لا الصورية وفق أولويات البيئة الداخلية والخارجية للمنطقة . فالجماعات المحلية عجزت عن تحقيق مشاريع تنموية بإمكانها الرفع من المستوى المعيشي للمواطن وضمان العيش الكريم له في إطار الحكم الراشد.

6. صعوبات البحث:

- قلة المراجع التي تتناول مفهوم السلم الاجتماعي والعلاقة التي تربط بينه وبين التنمية المحلية .
- نقص المراجع التي تتناول مؤشرات السلم الاجتماعي في الجزائر عامة وولاية ورقلة خاصة.

– صعوبة برمجة المقابلات مع الشخصيات البارزة في المجتمع المدني من رؤساء الجمعيات والمنظمات التي كان لها دور في الحركات الاحتجاجية بولاية ورقلة.

6. إشكالية الدراسة:

مع مطلع القرن الواحد والعشرين، و انطلاقا من سنة 2001، لجأت الجزائر لاتباع سياسة الإصلاح الاقتصادي من خلال رصد مبالغ مالية معتبرة ضمن برامج ومخططات اقتصادية للإنعاش الاقتصادي. الهدف من ورائها هو الدفع بعجلة التنمية على المستوى المحلي في جميع مناطق الوطن ومن ضمنها المناطق الجنوبية كولاية ورقلة التي تضم منطقة حاسي مسعود الغنية بالثروات الطبيعية.

غير أنها تشهد العديد من الحركات الاحتجاجية في أوساط مواطنيها وتهدد السلم الاجتماعي بها. وهي مناطق كان من المفترض أن تنعم بالاستقرار والأمن الاجتماعي نظرا للمؤهلات التي تمتلكها. لدراسة الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للتنمية المحلية أن تساهم في تحقيق السلم الاجتماعي بولاية ورقلة(2001–2019)؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية تتمثلفيما يلي:

–هل تمتلك ولاية ورقلة كل المقومات لأجل تحقيق تنمية محلية شاملة ومستديمة(2001–2019)؟

–ماهي طبيعة الاحتجاجات التي عرفتها ولاية ورقلة ؟ و فيم تتمثل مطالب المحتجين(2001–2019)؟

–هل أثر تنفيذ مشاريع التنمية المحلية على مسار السلم الاجتماعي بولاية ورقلة(2001–2019)؟

الفرضيات:

– تمتلك ولاية ورقلة كل المقومات لأجل تحقيق تنمية محلية شاملة ومستديمة(2001–2019).

– تميزت الاحتجاجات بولاية ورقلة بالسلمية تارة وبالعنف تارة أخرى مطالبة بالتوظيف في الشركات البترولية على وجه الخصوص(2001–2019).

– أثَر تنفيذ مشاريع التنمية المحلية على مسار السلم الاجتماعي بولاية ورقلة بالإيجاب من خلال توفير مناصب شغل للبطالين(2001–2019).

7. حدود الدراسة:

للوصول لاستنتاجات أكثر دقة وموضوعية، تم وضع حدود زمانية ومكانية وموضوعية للإشكالية المطروحة، مع ضبط الإطار الذي تتم فيه دراسة الموضوع من تساؤلات وفرضيات.

أ. **الحدود الموضوعية:** خصصت هذه الدراسة لدراسة واقع التنمية المحلية في الجزائر عموما وولاية ورقلة خصوصا في ظل قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 07/12. كما تركز على توضيح دور التنمية المحلية

في تحقيق السلم الاجتماعي وإبراز الاختلالات التنموية على المستوى المحلي في الجزائر. وكيف يتأثر أحد المتغيرين بالآخر ويؤثر فيه للقضاء على الحركات الاجتماعية الاحتجاجية وترسيخ قيم السلم الاجتماعي.

ب.الحدود المكانية: شملت الدراسة ولاية ورقلة. وهي منطقة تقع في الجنوب الجزائري، معروفة بغناها بالموارد الطبيعية والبترولية واحتوائها على مدينة حاسي مسعود. كما سنتطرق من خلالها لولاية توقرت ودوائرها لأنها كانت تابعة لولاية ورقلة خلال فترة الدراسة المحددة بين سنتي 2001 و 2019 في حين تم استقلالية توقرت كولاية كاملة الصلاحيات عن ورقلة سنة 2019 بموجب القانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المعدل والمتمم للقانون رقم 84-09.

ج. الحدود الزمنية: يبدأ الإطار الزمني للدراسة انطلاقا من 2001 ولغاية 2019، والتي شهدت ظهور أول برنامج تنموي للإنعاش الاقتصادي يتمثل في مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، وانتهاء بالمخطط الخماسي للتنمية (2015-2019).

8.مناهج واقترابات الدراسة:

يسعى الباحث للاستفادة مما تتيحه مختلف المناهج وفقا لمبدأ التكامل المنهجي. وعليه تم اتباع المناهج والمقتربات التالية للنظر إلى الظاهرة المدروسة من زوايا مختلفة.

أ. مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

-**المنهج الوصفي التحليلي:** تم اعتماد هذا المنهج لتحديد الإطار المفاهيمي للدراسة بكل دقة بين وصف الظواهر وتحليل العلاقة القائمة بين متغيراتها. وهو عبارة عن اجتماع منهجين مع بعضهما البعض حيث يكون المنهج الوصفي هو المنهج الأساسي المعتمد في البحث يساعده المنهج التحليلي للبحث عن الظاهرة وإيجاد الحلول المناسبة لها.وتكمن أهمية المنهج الوصفي التحليلي فيما يلي:

- جمع البيانات والمعلومات من أجل ايجاد وسائل مختلفة لتفسيرها.
- يُمكَن الباحث من الربط بين العلاقات عبر طرح تساؤلات أو وضع فرضيات.

-**التحليل الإحصائي:** يعتبر أحد أساليب وصف الظاهرة ومقارنتها وإثبات الحقائق العلمية المتصلة بالاعتماد على التعبير الرقمي عن الظواهر محل الدراسة من خلال الإحصائيات والأرقام. حيث يقوم الباحث بوضع البيانات والأرقام في جداول مناسبة، ثم يقوم بتحليلها بعد ذلك وتفسيرها.

فالتحليل الاحصائي في العلوم السياسية يُمكن الباحث من صناعة وترشيد القرارات والتوصل إلى استنتاجات ذات مصداقية عالية. ولقد مكننا من تحليل وقراءة مختلف الأرقام المتضمنة في مخططات وبرامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر للوصول لنتائج حقيقية حول واقع التنمية المحلية بولاية ورقلة.

-**منهج دراسة الحالة:** يعد من المناهج الأكثر استخداما وانتشارا في الدراسات المتعلقة بالعلوم الانسانية والاجتماعية، باعتبار أن دراسة الحالة هامة هي الوصف والتحليل الشامل والدقيق للظاهرة محل الدراسة. وهو بمثابة طريقة علمية تتميز بالعمق والشمول والفحص والتحليل الدقيق لأي ظاهرة أو مشكلة أو نوع من السلوك المراد دراسته، بعد فهم الظاهرة فهما جيدا للوصول لاستنتاجات ومبادئ عامة تصلح لوضع تعميمات تخدم عمليات التشخيص، العلاج، التوجيه والإرشاد. وتتمثل أهداف منهج دراسة الحالة فيما يلي:

- اكتشاف الأسباب الرئيسية للأوضاع الحالية عبر التحليل الدقيق والوصف الشامل العميق للمعلومات.
- وضع خطة لتحسين هذه الأوضاع أو تصحيح مسارها.
- العمل على تعديل الاتجاهات غير المرغوبة أو تغييرها.
- التعرف على الحقائق وتسجيلها بموضوعية والقيام بتحليلها بغرض تعليمها وتشخيصها والوصول من خلالها لاستنتاجات ومبادئ عامة.
- الاستفادة من استخدام الحقائق المتحصل عليها للإصلاح الاجتماعي ، السياسي أو الاقتصادي.

يهدف استخدام هذا المنهج لدراسة حالة ولاية ورقلة للوقوف على مدى اهتمام السلطات الجزائرية بالتنمية المحلية بها وقياس حصة هذه الولاية البترولية من برامج الانعاش الاقتصادي المرصودة لتحسين الظروف المعيشية للمواطن المحلي. كما نسعى من خلاله للوقوف على تشخيص أسباب اندلاع الحركات الاحتجاجية والاجتماعية بولاية ورقلة ومحاولة اقتراح وإيجاد الحلول الناجعة للمحافظة على السلم الاجتماعي بها.

-**المسح التاريخي:** يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها للماضي، للوقوف على متابعة التطورات التي لحقت بها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات وهو لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ، بل يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر واندثارها من أجل الوصول لإيجاد القوانين المتحكمة فيها.

لقد قمنا باستخدامه لتتبع المسار التاريخي الذي اتبعته الحركات الاحتجاجية في الجزائر منذ الاستقلال، وكذا التطور الذي شهدته التنمية المحلية من خلال المخططات الاقتصادية والبرامج التنموية المتباينة في ظل مختلف المراحل التاريخية التي مر بها تطور النظام السياسي في الجزائر من الاستعمار انطلاقا من الأحادية القطبية وصولا للتعددية الحزبية واقتصاد السوق.كما استخدمناه لتتبع مسار الحركات الاحتجاجية

الاجتماعية بولاية ورقلة ومنطقة الجنوب الجزائري. فمعرفة جذور الظاهرة تمكننا من التعرف عليها جيدا وإيجاد الحلول لها بكل دقة.

ب. إقترابات الدراسة:

إن الاقتراب هو أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص ويحدد محاور البحث وقضاياه الأساسية ويحدد كذلك نوعية المفاهيم والطرق التي يستخدمها الباحث في دراسته للوصول إلى صياغة نظرية معينة . فهو يستهدف محاولة تفسير الظاهرة المعينة تفسيرا جزئيا من إحدى زواياها فقط. وفي دراستنا حول التنمية بولاية ورقلة قمنا باستخدام الإقترابات التالية:

- **الاقتراب القانوني:** لتفسير القوانين والتشريعات وبرامج الانعاش الاقتصادي المختلفة وكذا دراسة التنمية المحلية من خلال قانوني البلدية10/11 والولاية07/12.
- **الاقتراب النظمي:** باعتبار أننا نتعامل مع النظام السياسي للوقوف على المدخلات والمخرجات المعبرة عن مدى جودة الأداء الحكومي في مجال التنمية المحلية بولاية ورقلة و انعكاسه على السلم الاجتماعي بها.

ج. **التقنيات المنهجية:**

- **تقنية تحليل النصوص:** قمنا باستخدام هذه التقنية لغرض القيام بوصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة أو مرئية. وأفادتنا هذه التقنية في قراءة مضامين التقارير والبرامج التنموية المتعلقة بالتنمية المحلية بولاية ورقلة وتحليلها.

د. الأدوات المنهجية لجمع البيانات : إن منهج دراسة الحالة يعتمد على جمع البيانات بغرض الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة ، ولقد تم الاعتماد في جميع البيانات حول الظاهرة محل الدراسة على الأدوات التالية:

- **المسح المكتبي :** من خلال الاعتماد على عدة مراجع باللغة العربية واللغات الأجنبية تتمثل في الكتب والمجلات المتخصصة ، أطروحات الدكتوراه، الملتقيات العلمية ومواقع الانترنت لأجل الالمام بكل الجوانب النظرية والمعرفية لإشكالية الدراسة.
- **الوثائق:** تشكل مصدرا هاما جدا في مثل هذا النوع من الدراسات لما تتيحه للباحث من بيانات وإحصائيات تمكنه من الاطلاع على العديد من الحقائق والمعلومات حول الظاهرة محل الدراسة. فبفضل الوثائق التي تحصلنا عليها، بعد الاتصال بالمجلس الشعبي الولائي وبمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة ، توفر لدينا العديد من الأرقام والبرامج والمشاريع التنموية بولاية ورقلة منذ 2001 و لغاية سنة2019.

- **المقابلة:** للاطلاع والتعمق أكثر في واقع التنمية المحلية بولاية ورقلة و حصتها من برامج الانعاش الاقتصادي ومدى كفايتها . وكذلك للوقوف على الأسباب الخفية الكامنة وراء الاحتجاجات المتكررة بهذه الولاية الغنية. لذا برمجنا مقابلات بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية ورقلة ، الأعضاء المنتخبين بالمجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة وكذا رؤساء بعض اللجان. كما شملت الدراسة بعض الشخصيات البارزة في المجتمع المدني من رؤساء جمعيات ومنظمات كان لها دور في تأطير الحركات الاحتجاجية بولاية ورقلة والمشاركة فيها.

9. خطة الدراسة:

لمعالجة الإشكالية البحثية المطروحة ولتغطية فرضيات الدراسة، اعتمد الباحث على الخطة التالية والمتكونة من أربعة فصول، كل فصل يشمل مبحثين، وهي موضحة كما يلي:

الفصل الأول: يتكون من مبحثين، تطرقنا فيه إلى التأصيل النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية وللسلم الاجتماعي. تناول الباحث من خلاله:

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية، موضحا فيه مفهوم التنمية المحلية وخصائصها، أهداف ومبادئ التنمية المحلية، أبعادها ومقوماتها، وفي الأخير فواعل ومجالات التنمية المحلية.

المبحث الثاني: تطرق إلى ماهية السلم الاجتماعي، مبينا مفهومه والمفاهيم المشابهة له، أهميته وأركانه ، أبعاده ومقوماته ، ثم العوامل المهددة للسلم الاجتماعي وآليات حمايته.

الفصل الثاني: يتكون من مبحثين هو الآخر. تناول الجوانب القانونية والتاريخية للتنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

المبحث الأول: بعنوان دور الوحدات المحلية في التنمية المحلية بالجزائر تطرق للدور التنموي للبلدية في ظل قانون البلدية10/11، ثم الدور التنموي للولاية من خلال قانون الولاية 07/12.

المبحث الثاني: وسائل التنمية المحلية في الجزائر، تناولنا فيها بالشرح والتفصيل الموارد المالية، والموارد الاقتصادية والموارد البشرية.

الفصل الثالث: بعنوان التنمية المحلية والسلم الاجتماعي في إطار التجربة الجزائرية خلال الفترة ما بين (2001-2019) يتكون هو الآخر من مبحثين:

المبحث الأول: الحركات الاجتماعية الاحتجاجية والمطلبية في الجزائر، مبينا مسار الحركات الاحتجاجية في الجزائر منذ الاستقلال وأساليب تعامل النظام الجزائري مع هذه الحركات.

المبحث الثاني: يتطرق إلى تفسير علاقة الارتباط بين مؤشرات السلم الاجتماعي والتنمية المحلية في الجزائر من حيث التعريف بمؤشرات السلم الاجتماعي، والعلاقة بين التنمية المحلية والسلم الاجتماعي بالجزائر، وتحديات التنمية المحلية بالجزائر.

الفصل الرابع الأخير: تطرق إلى التنمية المحلية كرافعة أساسية للسلم الاجتماعي بولاية ورقلة من خلال مبحثين:

المبحث الأول: واقع التنمية المحلية ومسار السلم الاجتماعي بولاية ورقلة بالحديث عن المقومات التنموية المحلية بولاية ورقلة، ومسار السلم الاجتماعي بولاية ورقلة، ثم دراسة تقييمية للتنمية المحلية في ذات الولاية وفق مؤشرات السلام الإيجابي.

المبحث الثاني: حاول الباحث من خلاله عرض حلول وبدائل لترقية التنمية المحلية بولاية ورقلة من أجل إرساء السلم الاجتماعي لدى الساكنة المحلية بالتأكيد على أهمية البعد المالي والاقتصادي والاجتماعي وحوكمة الإدارة المحلية في تحقيق أهداف التنمية المحلية.

الفصـل الأول

التأصيل النظري و المفاهيمي للتنمية المحلية

و السلم الإجتماعي

تمهيد الفصل:

تعتبر التنمية المحلية انعكاسا للسياسات العامة للتنمية الوطنية على المستوى المحلي . فكل دولة تسعى من خلال نشاطاتها المختلفة والمتعددة لتحقيق التنمية الشاملة ، والتي تعتبر بمثابة هدف استراتيجي يسعى إلى محاولة تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحقيق الاستقرار السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي ، وبنهاية الأمر امكانية الوصول لبناء سلم اجتماعي قوي ودائم.

غير أن هذه التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التركيز على تطوير مختلف الأقاليم المحلية مع احداث حركية اقتصادية وتنموية فيها، تحقق الرخاء وتوفر فرص العمل للشباب البطال . فتساهم بذلك في تحسين مستواهم المعيشي بفضل خلق المشاريع الاقتصادية فيها وتوفير المناخ الملائم للاستثمار .فالمجتمعات المحلية، خصوصا في الدول النامية، تعاني التهميش والإقصاء من المشاركة في عملية التنمية وتعاني الفقر والبطالة وعدم توفر السكن ، وبالتالي ستؤدي بها تلك المعاناة إلى محاولة الانقلاب على تلك الأوضاع إما بواسطة الاحتجاج السلمي أو بواسطة الثورات. فتعم الفوضى وعدم الاستقرار وفقدان السلم الاجتماعي.

تعتبر التنمية المحلية الركيزة الأساسية لنجاح أي تنمية على المستوى الوطني. غير أن قيامها يتطلب تضافر الجهود المحلية وإيجاد الموارد المالية الكافية لتوفير ما يحتاجه المواطن المحلي من سلع وتجهيزات وخدمات. كما ينبغي تواجد موارد بشرية مؤهلة تسهر على تنفيذ الخطط التنموية المرسومة. فهي تشمل مجالات عدة ولها أهداف متنوعة تسعى كلها لخدمة المجتمع المحلي بفضل مقوماتها ومبادئها التي تملكها وكذلك بفضل مساهمة فواعلها والأركان والأسس التي تقوم عليها .

من هنا ، سنتطرق خلال الفصل الأول إلى التأصيل النظري و المفاهيمي لكل من التنمية المحلية والسلم الاجتماعي ،عبر التعريف بهما وإبراز مكانتهما وأهميتهما، وكذلك توضيح حجم علاقة التأثير والتأثر بينهما و أيضا لأنهما أساس هذه الدراسة، بإتباع الخطة التالية:

- **المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية**
- **المبحث الثاني: ماهية السلم الاجتماعي**

المبحث الأول : ماهية التنمية المحلية

تسعى الكثير من الدول، سواء النامية منها أو المتقدمة ، لزيادة معدلات التنمية في المجتمعات المحلية من منظور أن المزيد من التنمية بها يؤدي إلى المزيد من التنمية الشاملة على المستوى الوطني. فللتنمية المحلية هي القدرة على استغلال الامكانيات البشرية والمادية المتوفرة في البيئة المحلية . وهي نابعة من المجتمع المحلي نفسه في حالة ما إذا توفرت لها الشروط الضرورية لذلك.يقول **مالك بن نبي:**" التنمية لا تُشترى بعملة أجنبية غير موجودة في خزينتها ، فهناك قيم أخلاقية واجتماعية وثقافية لا تُستورد ، وعلى المجتمع الذي يحتاجها أن يلدها." [1]

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية وخصائصها

1. مفهوم التنمية المحلية

تشير الكتابات العديدة في مجال التنمية ، منذ الحرب العالمية الثانية ، إلى أن هذا المفهوم لم يعد يركز على جانب معين، بل أضحى عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب تنطوي على تغييرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ، السياسية والإدارية . على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية ، أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي. وإذا كانت الجهود الحكومية تمثل عاملا هاما لتحقيق التنمية المحلية ، فإن الجهود الذاتية بالمشاركة الشعبية لا تقل أهمية في هذا المجال ، لما تنطوي عليه من مساهمة المواطنين في صنع وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية.

1.1. تعريف التنمية

شهد موضوع التنمية بصفة عامة اهتمام الكثير من الدول والشعوب والمنظمات عبر الفترات الزمنية المتوالية، وتعددت مفاهيمها واختلفت وجهات النظر فيها باختلاف المفكرين ، الأمر الذي أدى لبروز عديد الآراء والمفاهيم المتعلقة بها والتي تتداخل معها. إلا أن القاسم المشترك، برغم كل الاختلاف ، يتمثل في السعي نحو تغيير حياة الإنسان والانتقال به من وضع عادي نحو وضع أفضل.

من هذه المفاهيم نجد " التقدم ، التطور ، التحديث... " . ويرجع ذلك إلى أن البلدان التي حققت أعلى المستويات في التنمية هي الدول المتقدمة والمتطورة صناعيا. وهناك من العلماء من ربط بين التنمية واستيراد التكنولوجيا . بل ذهب البعض للقول أن المحاكاة والاعتماد على ما يقدمه الغرب هو أساس التنمية مهملين

[1] مالك بن نبي،**بين الرشاد والتيه،سلسلة مشكلات الحضارة**،ط2،سوريا:دار الفكر بدمشق ،1988،ص85

الأساس الثقافي والاجتماعي لعملية التغيير. فالتنمية التكنولوجية هي ثمرة جهد اجتماعي . وبالتالي لابد لنا من إدراك أن هناك علاقة جدلية بين التغير الاجتماعي ، الثقافي والاقتصادي من ناحية ، وبين الابتكارات التكنولوجية من ناحية أخرى.[1]

تعددت تعاريف التنمية وسنحاول عرض أهمها ، ثم نتبعها بتعريفنا الإجرائي بعد ذلك . يُعرفها الاستاذ **منير محمد حجاب** بمايلي : " التنمية من الناحية الحضارية تعني تغييرا أساسيا في كل أنماط الحياة السائدة ، ويتبع هذا بتغيير نوعي وكمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع." بينما يقول الفقيه **فرانسوا بيرو** في تعريفه للتنمية بأنها عبارة عن:" مجموعة من التغ يرات التي تحدث في الهياكل الداخلية والعادات الاجتماعية التي تسمح بزيادة حقيقية في الناتج القومي ، شريطة تفوق معدل النمو في الدخل القومي على معدل نمو السكان قصد ضمان استمرارية الزيادة في متوسط الدخل الفردي. وأن تركيز التنمية على قطاعات اقتصادية هامة تُعبر عن التقدم وتُمثِّله."[2]

يقول جوزيف سبنجلر **JOSEPH SPENGLER**: " إن التنمية تحدث عندما تزداد قائمة الأشياء المرغوب فيها والمفضلة نسبيا في الحجم ، بمعنى أن عملية التنمية مستمرة ومتجددة بحسب تجدُد رغبات الأفراد أنفسهم."[3]

وهذا ما يؤكده الباحث **أوجين بوسيك EUGEN PUSIC** في تعريفه للتنمية بأنها عبارة عن "عملية متكاملة لا تنقسم . ويمكن النظر إليها باعتبارها التفاعل الديناميكي بين مجتمع معين ومستوى الإنتاجية التي بلغها هذا المجتمع . والإنتاجية هنا تعني الطاقات الكلية لجميع أفراد المجتمع لإشباع أو تحقيق المصالح الممكنة في كافة ميادين النشاطات المجتمعية ، كما يشير البناء المجتمعي إلى مجمل العلاقات الكلية المستقرة القائمة بين الناس أعضاء المجتمع في إطار وجودهم الإجتماعي (بما في ذلك تفاعلاتهم الاجتماعية)."[4]

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف،**التنمية المحلية**،ط1،مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،2011، ص ص7-8.

[2] الهام صفرة ، ربيعة فندوشي،**الاتصال التنموي بالجزائر**، مداخلة بجامعة المدية:معهد الآداب واللغات ،قسم علوم الاعلام والاتصال ديسمبر2008 ، ص.ص1-19. اطلع عليهاعلى الرابط https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/décembre_2008/com بتاريخ2021/01/12 على الساعة21.05.

[3] جمال زيدان،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، الجزائر:دار الأمة للطبعة والنشر والتوزيع ،2014 ، ص14

[4] رشاد أحمد عبد اللطيف،**التنمية المحلية** ،المرجع السابق، ص9

يعرفها الباحث **بوعارة محمد الطاهر** بأنها: " عمليات مخططة وموجهة كي تُحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده عبر مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات لها وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة لأفرادهِ"[1] .

من خلال التعاريف السابقة ، يمكننا تقديم تعريف اجرائي ل لتنمية على أنها تلك العمليات المقصودة والمخططة الساعية لإحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي حدود فترة زمنية معينة تستهدف النمو والتغيير لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين .تعتمد على المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع المحلي.

فالتنمية مدلول ثقافي، اجتماعي، اقتصادي ، سياسي وإداري ؛ وهو لا يرتبط بقطاع معين من المجتمع دون آخر. بل هي عملية مجتمعية متكاملة ، متناسقة ، مترابطة ومتفاعلة في اطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد من العوامل السابقة . لا تمثل فقط الناتج النهائي لمجموع المتغيرات الثقافية ، الاجتماعية ، السياسية والإدارية . بل هي محصلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل مجتمعة.فهي عبارة عن منهج وطني يتفاعل معه المجتمع بكل قطاعاته وهي تهدف لزيادة الدخل القومي ، الرفع من المستوى المعيشي وكذا التقليل في التفاوت في الدخل والثروة بين أفراد المجتمع.

فللتنمية بالتالي ذات بعدين اثنين هما: الشمولية و التكامل . بمعنى أن نجاح أي تنمية لا يقتصر على الاهتمام بالجانب الاقتصادي وحده و إهمال الجوانب الأخرى لحياة الفرد ، وإلا أصبحت ناقصة ومبتورة .

2.1 تعريف التنمية المحلية:

يتكون مصطلح التنمية المحلية من كلمتين : التنمية و المحلية. ولقد سبق لنا التعريف بكلمة التنمية، بينما تعني كلمة (المحلية) الاقليم المحلي أي اللاّمركزي ، وقد يقصد به القرية أو البلدية أو الحي.

أما **اصطلاحا** ، فيمكن تعريف التنمية المحلية على أنها : " العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وحضاريا ، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة."[2]

---

[1] يوسف سلاوي،**مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري**،(اطروحة دكتوراه في الحقوق غير منشورة،فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة ،2018/2017)، د ص.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية** ، القاهرة:الدار الجامعية، 2001 ، ص15.

وهذا يعني أنها عبارة عن مجموعة من العمليات التي يمكنها، بفضل تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية، من تحسين نوعية الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني

من الضروري الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المحلية في الدول النامية بصورته الحالية قد مر بفترة زمنية طويلة لكي يستقر على الوضع الذي وصل اليه. فلقد عرفت فترة العشرينات من القرن الماضي العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية. فبرز مصطلح " تنمية المجتمع " **Community Development** ، ثم " التنمية الريفية " **Rural Development** ، ثم " التنمية الريفية المتكاملة " **Development Integral Rural** وأخيرا " التنمية المحلية " **Local Development**.

تعرف التنمية الريفية بأنها "مفهوم معنوي يُعبر عن عملية ديناميكية تهدف إلى احداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذي يُمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد المتاحة والإستفادة منها إلى أقصى الدرجات المختلفة وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللاَّزمة لإحداث هذا التغيير."[1]

يلاحظ من ناحية أخرى أن مفهوم تنمية المجتمع قد تزامن معه أيضا مفهوم آخر هو مصطلح التنمية الريفية ، الذي ركَّز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية المتمثلة في التعليم ، الصحة ، الإسكان ، المياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي وغيرها.ولقد أدى هذا التطور في فكر التنمية إلى ظهور مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبَّر أخيرا ، ظهر مفهوم التنمية المحلية ، نظرا لأن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة كان يُركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بالمناطق الحضرية ، وبالتالي صار هناك مفهوم جديد للتنمية لا يشمل فقط تنمية المناطق الريفية بل تعدَّاه ليشمل أيضا المناطق الحضرية .

أضحت التنمية المحلية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية سواء أكانت ريفية أو حضرية. فهي عملية تغيير تتم بشكل مستمر لا تتوقف ولا تنتهي عند نقطة معينة ، ولكنها مستمرة ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي ، نتيجة لذلك فهي موجودة في الدول المتقدمة كما توجد أيضا في الدول النامية ، وتوجد في المناطق الحضرية مثلما توجد كذلك في المناطق الريفية المتخلفة.

يرى الدكتور **فاروق زكي** في كتابه (تنمية المجتمع في الدول النامية) بأن التنمية المحلية هـ ي : " تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

[1] منال طلعت محمود،**الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، مصر: المكتب الجامعي الحديث ،2003، ص23.

والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي ، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع ، وجعل هذه العناصر أكثر فعالية."[1]

فللفكرة الأساسية التي يدور حولها هذا التعريف ، تنحصر في تركيز عملية التنمية المحلية على مشاركة أفراد الجماعة الإقليمية في حد ذاتها ، انطلاقا من الحكم على أي تنمية محلية بالفشل إذا ما أقيمت على عناصر بشرية غريبة عن ذلك الإقليم المعني ، مما لا يسمح بخلق طاقات بشرية ملائمة للنشاط التنموي المحلي . فلصلاح وتطوير المجموعات الإقليمية في جوهره لن يكون إلا بالاعتماد على طاقاتها الذاتية المتمثلة في الأفراد الذين يعيشون على مستوى إقليمها . فالمحرك الأساسي للتنمية يتمثل في الاعتماد على خصوصية البيئة المحلية من مورد بشري وتمويل مالي ذاتي باعتبارها طاقات المشاريع التنموية المحلية.

إن العنصر البشري هو الأدرى دون غيره باحتياجاته التنموية. فكلما اعتمدت الجماعات المحلية على مواردها المالية الذاتية، كلما تدرجت في الاستقلال المالي، ومن ثم في صنع القرار التنموي المحلي وفق معايير وقيم ايجابية اضافية يستفيد منها المواطن. ينظر الاستاذ **آرثر دنهام ARTHUR DUNHAM** للتنمية المحلية على أنها: " نشاط منظم، يهدف لتحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه. ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهالي." [2]ويشير آرثر دنهام لأربع جوانب هامة في عملية التنمية المحلية تتمثل في:

- ✓ البرامج المخططة التي تركز على الاهتمامات المشتركة لسكان المجتمع.
- ✓ دعم وتطوير الجهود الذاتية.
- ✓ المساعدات الحكومية سواء أكانت مادية ، بشرية أم فنية .
- ✓ تحقيق التكامل مابين التخصصات المختلفة التي تعمل في مجال التنمية.

[1] جمال زيدان، **المرجع السابق** ، ص17.

[2] **المرجع نفسه** ، ص18

أكد **آرثر دنهام** في كتابه(تنظيم المجتمع الجديد)**The New Community Organization** على أهمية العمل المنظم و أهمية التعاون بين الجهود الأهلية والحكومية لمواجهة مشكلات التنمية.وأشار إلى أن دور المنظم الاجتماعي، باعتباره الخبير، هو المساهمة في حقل التنمية مع باقي التخصصات الأخرى.[1]

بينما ينظر ساندرز **Sanders** لتنمية المجتمع المحلي باعتبارها "عملية **Process** . وأن هذه العملية تحدث على شكل سلسلة من المراحل الموجهة بصفة أساسية نحو رفع مستوى قدرة المجتمع على تقرير مصيره والتحكم في مجريات الأمور الداخلية بنفسه وبحرية تامة ، بحيث تتوحد جهود أفراده ويصبحون قادرين على تحديد احتياجاتهم الملحة وعلى تصميم الخطط الكفيلة بإشباع هذه الحاجات وأن يتدبروا بكفاءة عملية تنفيذ الخطط . ويرى أنه يمكن النظر للتنمية المحلية كمنهج ويركز على ما تحدثه من تغيير ، بينما يمكنه النظر إليها كبرنامج يضم مجموعة من الأنشطة المرغوب القيام بها مثلما يمكن النظر إليها باعتبارها حركة ترتبط بالجماهير وتفاعلهم الايجابي لتحقيق التنمية وإحراز التقدم الاجتماعي "[2].

من خلال ما سبق ذكره ، يمكننا تقديم تعريف اجرائي للتنمية المحلية على أنها عبارة عن عملية تغيير شامل في بنية المجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع المستوى المعيشي للسكان في كافة الجوانب . يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهودين الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الجماعات المحلية اقتصاديا ، اجتماعيا ، ثقافيا وحضاريا ، من منظور تحسين المستوى المعيشي لسكان تلك الجماعات المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة. فهي بمثابة عملية تراكمية تستهدف اجراء تحسينات على الصعيد الاجتماعي ، الاقتصادي و الخدماتي لسكان المجموعة المحلية في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها عن التنمية الوطنية إلا من حيث مجال تطبيقها الميداني.

ويبرز من وراء ذلك الهدف الرئيسي للتنمية المحلية كونها تعطي فرصة للهيئات المحلية للتكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع ،إلى جانب الهيئات المركزية سعيا لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي ، هذا الأخير الذي يفتح بدوره للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الأقاليم محليا حسب ما تستدعيه الضرورة و الظروف بحكم قربها منهم ومعرفتها الكافية بالمحيط الاجتماعي ، الثقافي والاقتصادي لتلك المنطقة . فهي مسئولية مشتركة بين الدولة والجماعات المحلية.

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف،**تنمية المجتمع المحلي**، ط1، القاهرة:دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،2007، ص20.

[2] **المرجع نفسه**، ص21.

2. خصائص للتنمية المحلية

إن التنمية المحلية هي ذلك التحوُل الضروري المخطط ، المستمر، الشامل ، المتوازن ، الفعال والمستدام في جميع الأنظمة المجتمعية : السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية وغيرها . والذي يفترض ، لأجل نجاحه ، مشاركة الجميع من أفراد المجتمع المحلي مواطنين كانوا أم جماعات محلية أم مستثمرين. وبالتالي ، فهي تتصف بمجموعة من الخصائص يمكن ايجازها في ما يلي :

1.2.التنمية عملية مقصودة ومخططة :

هي مجموعة الوسائل والطرق لتحسين الظروف بأنواعها وفق اطار زمني محدد يعتمد على مخطط بعيد المدى أو قصير المدى بغية ترقيتها . فالتنمية المحلية تهتم بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية دون الفصل بينها . فهي كل الجهود البشرية المبذولة لأجل احداث التقدم وتحقيق النمو للمواطن والمجتمع . وهي عبارة عن خطة وبرنامج و مشروع للنهوض بحياة المواطنين اقتصاديا ، اجتماعيا وثقافيا . بل هي عبارة عن عمل انساني مخطط ومرسوم يشمل كل القطاعات ويمتد إلى كل المجالات وكافة المستويات لتحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب[1].

2.2.التنمية عملية ضرورية للتغيير المنظم :

إن فكرة التغيير الاجتماعي المنبثقة عن التنمية المحلية مصدرها فكرة التحدي حسب المؤرخ الانجليزي **جون آلوند توينبي** الذي يرى أنه : " عندما يعيش الإنسان ظروفا قاسية وغير ملائمة للعيش ، و لكي يحمي نفسه منها فإنه عليه تحدي تلك الظروف . وبناء عليه فإن فكرة التحدي تُوجه إلى ضمير الفرد والجماعة ،ويتم الاقتناع بها ، ثم تتم ترجمتها في شكل سلوك منظم . وتكون شدة وفعالية الفرد والجماعة بقدر شدة وخطورة الظروف غير الملائمة لهم . فهناك تناسب بين طبيعة استفزاز الظروف وبين الموقف الذي يتخذه ضمير الفرد والجماعة لمواجهتها.[2]

فالتنمية المحلية هي الطريقة المثلى التي تحمل في طياتها البديل المهيكل والحاسم في جميع المجالات وعلى رأسها الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية والتكنولوجية وكذا ترقية القدرات والسلوكيات الإنسانية ، والظروف القاسية والمعاناة تُولَد لدى الأفراد على المستوى المحلي روحا للتحدي لأجل قلب الأوضاع وتحسين ظروف معيشتهم وتغييرها إلى الأحسن في اطار عملية منظمة ومهيكلة.

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف،**تنمية المجتمع المحلي**، المرجع السابق، ص23

[2] رشيد زرواتي،**التنمية المحلية بين الميادين النظريات والنماذج**،ط1،الجزائر:جسور للنشر والتوزيع ،2017،ص60.

3.2.التنمية عملية كلية شاملة :

هي عبارة عن أسس وقواعد مبنية على المشاركة في تنظيم أسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي بصفة كلية وشاملة على جميع المستويات وغير مقتصر على جهة أو جزء معين . فالتنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية ، الاقتصادية ، التعليمية ،الأسرية ، الترويجية والعمرانية..... وهي موجهة لجميع فئات المجتمع من رجال ،نساء ، أطفال ، شباب وكبار.

وهناك العديد من البرامج والمشاريع المتكاملة التي يمكن الاسترشاد بها في العمل على تنمية المجتمع المحلي، تتمثل فيما يلي:

❖ **برامج تعليمية وتشمل:** (إنشاء فصول لمحو الأمية لتعليم القراءة والكتابة – التوسع في انشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة.)

–**برامج اجتماعية وتشمل:** (إنشاء دور الحضانة لرعاية أبناء الأمهات العاملات – إنشاء مشروع الأسر المنتجة لمساعدة العائلات في زيادة دخلها – تشجيع المواطنين على إنشاء المشاريع الاجتماعية بالجهود الذاتية– تشجيع المواطنين على الحد من السلوك الاستهلاكي وزيادة الادخار).

–**برامج صحية وتشمل:** (تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة – التوسع في انشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة – التوعية بالعادات الصحية السليمة ، النظافة والوقاية من الأمراض).

–**برامج ثقافية وتشمل** (تنظيم الندوات والمحاضرات التي تتناول أسس التربية ومناقشة الأحداث الجارية – إنشاء مكتبة عامة لتشجيع المواطنين على الإطلاع والثقافة).

–**برامج ترويجية وتشمل:** (إنشاء نادي يجمع فئات المجتمع على شغل وقت فراغهم بطريقة اجتماعية سليمة– تنظيم الرحلات الترفيهية للمواطنين لتقوية العلاقات بينهم).

❖ **برامج عمرانية وتشمل:** (توفير المساكن الصحية والمناسبة للأهالي– توفير مرافق الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء– تشجيع الشباب على المشاركة في مشاريع الخدمة العامة كشق الطرقات ، انشاء الحدائق و رعايتها ، غرس الأشجار ، حملات النظافة العامة [1].)

4.2. التنمية عملية داخلية ذاتية :

التنمية المحلية نابعة عن المجتمع ذاته ،الأمر الذي يجعل البرامج التنموية أكثر قبولا من السكان وأكثر سعيا

[1] نور الدين بلقليل ، **أثر تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة** ، (اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة،تخصص العلوم الاقتصادية ، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2019/2018)،ص ص 33-34

لمواجهة المشاكل. فهي تعتمد على الجهود الذاتية أي المشاركة الفعالة بين أفراد المجتمع . كما أنها تحقق استفادة مباشرة وملموسة للسكان بمعنى أن يكون لها عائد مجز لأفراد المجتمع . فهي تدخل على تميز المجتمع المحلي للعبور إلى الرقي و الازدهار الداخلي في تنسيق الجهود على مختلف المستويات .[1]

فحقيقة تنمية المجتمع مرتبطة ارتباطا وثيقا بواقع المجتمع نفسه ، عقيدته ، تاريخه ، فكره وثقافته . لذلك لا نستطيع استيراد تنمية مفصولة عن عناصر المجتمع المذكورة آنفا ، وفي هذا يقول **مالك بن نبي** : " لا يجوز لأحد أن يضع الحلول والمناهج غافلا عن مكانة أمته ومركزها . بل يجب عليه أن تنسجم أفكاره وعواطفه وأقواله وخطواته مع ما تقتضيه المرحلة التي فيها أمته . أما أن يستورد حلولا من الشرق و الغرب ، فإن ذلك تضييع للجهد ومضاعفة الداء ، إذ كل تقليد في هذا الميدان جهل وانتحار".[2]

إن المجتمع المحلي هو الأدرى بظروفه الخاصة وبنوعية المشاكل التي يعاني منها . وبالتالي فإنه القادر على تشخيصها وإيجاد الحلول لها . كما ينبغي ترك عملية التخطيط المحلي للإدارة المحلية وللمواطن المحلي عبر ممثليه في مختلف المجالس المنتخبة ومنظمات المجتمع المحلي في وضع الخطط التنموية المحلية التي تأخذ في الحسبان احتياجاتهم والمشاكل التي يواجهونها.

5.2.التنمية عملية ديناميكية و مستمرة :

التنمية المحلية هي عملية مستمرة ومتواصلة تهدف لإحداث تغييرات في أفكار الناس واتجاهاتهم وسلوكياتهم بما يؤدي إلى تطوير المجتمع وتوفير احتياجات السكان وتحسين المرافق والخدمات كما وكيفا للارتقاء بالمستوى المعيشي اجتماعيا مع العمل على توفير المؤسسات التي يجد فيها المواطنون ما يقضي مصالحهم ويحقق طموحاتهم . فالغاية منها هي سيرورة وديمومة تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس الوسيلة الإيجابية في ترقية وضمان ومواصلة المسيرة للأجيال المقبلة.[3]

6.2.أهمية المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي :

تكتسي أهمية مشاركة المواطن في بناء القاعدة التنموية من القاعدة إلى الهرم في ترقية وبعث الفعالية وإعطاء الصبغة الشرعية للتنمية داخل كيانه من الأهمية بما كان لأجل تجسيدها في أرض الواقع. لقد لوحظ أن المشاركة الشعبية في سياسات التنمية المحلية تعالج بشكل أفضل تلك المشاكل المتعلقة

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، المرجع السابق،ص11

[2] مالك بن نبي ، **شروط النهضة**،(تر عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين) ، سلسلة مشكلات الحضارة ، لبنان: دار الفكر ،1969 ، ص70

[3] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، المرجع السابق،ص34

بالقطاعات المحلية ، فالمشاركة تعزز الديمقراطية التشاركية عبر الاصغاء لأصحاب المشاكل الاقتصادية . حدد **دينيس قولي DENIS GOULET** تعريفا للمشاركة الشعبية في العملية التنموية تتمثل فيما يلي:[1]

"المشاركة بمعنى إعادة هيكلة الوظائف في كل نواحي الحياة كالمدارس، الصحة، كي يصبح الناس العاديين مسئولين أكثر عن رفاهيتهم. فيصبحون بذلك فاعلين عوض أن يكونوا مجرد أشياء خاضعة ومأمورة."

إن نظام الإدارة المحلية بحاجة لنوع من الوعي السياسي الذي يساعد على احساس المواطنين بأهمية دورهم في المشاركة الشعبية فيما تتخذه المجالس المحلية من قرارات وما تقوم به من أعمال . فهذه المشاركة الشعبية تعتبر في هذا الإطار أحد المبادئ الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية .

ويتمثل التعريف الاجرائي لفكرة المشاركة الشعبية للمواطنين في مساهمتهم كأفراد وجماعات مع جهات الإدارة في تحديد الاحتياجات وأولويات المجتمع ، مع تحديد أفضل السبل والوسائل لتحقيق تلك الاحتياجات ، بالإضافة لوضع السياسات وكيفية تمويل المشاريع و اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات بالإضافة إلى الرقابة على أوجه النشاط المتعلقة بالتنمية المحلية.

فالمشاركة الشعبية مهمة جدا ، وهي تعني كل ما يبذله الأفراد والجماعات من طاقة عمل أو مساهمة عادية في تنفيذ ، تشغيل أو استثمار مشروع ما لتنفيذ رغبات المواطنين وكذا مساهمتهم في دراسة المشاريع والتخطيط لها وتمويلها وتنفيذها أو استثمارها.

8.2.أهمية العدالة في جميع مراحل وإجراءات التنمية :

تلعبا للعدالة دورا بارزا في المحافظة على التنمية وبعثها من خلال العدالة والمساواة في التوزيع بين أفراد المجتمع الواحد ، من حماية الحقوق وصيانة الواجبات و ردع المخالفين وتنوير القرارات الصادرة من الجهات الكافلة لمسيرة التنمية . فالتنمية المحلية تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.[2]

9.2.ضرورة ازاحة المعوقات التي تعيق عملية التنمية :

للتنمية المحلية برامج حول تحسين الظروف بأنواعها من أجل رفع المستوى المعيشي ، ولكن تعترضها بعض المعوقات . لذا لا بد من تجاوزها وذلك من خلال تنمية الموارد المالية والبشرية لدفع عجلة التنمية . فعلى هذه الأخيرة إزالة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان

[1] بربرة انجهام، **الاقتصاد والتنمية**،(ترجمة حاتم حميد محسن) ،سوريا: داركيوان للطباعة والنشر والتوزيع ،دون سنة نشر،ص32.

[2] عبد الله حجاب،التنمية المحلية... النظريات والاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها،**مجلة الدراسات القانونية والسياسية**،العدد06،جامعة عمار ثليجي بالأغواط،جوان2017،ص359

معين (فردا كان أم مجتمعا) ، ضمن نسق الترتيبات المؤسسة التي تساعد على نمو هذهالإمكانيات الإنسانية المتصلة بمكونات المجتمع[1].

المطلب الثاني : أهداف التنمية المحلية ومقوماتها

تهدف التنمية المحلية لمعالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل الاجتماعية ورفع المستوى المعيشي لأبناء المجتمع المحلي، مع توفير مقومات الحياة الكريمة لهم. ويتحقق ذلك بالانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم في اطار تنظيم علاقاتهم وبلورة طاقاتهم وقواهم للعمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير الاجتماعي المنشود في حياة الناس الاقتصادية و الاجتماعية .

1. أهداف التنمية المحلية

إن غاية التنمية المحلية هي خدمة المجتمع المحلي وتحقيق الرفاهية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين. و تتمثل أهدافها في ما يلي :

1.1.اشباع الحاجات الأساسية للأفراد

إن اشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو الهدف الرئيسي الذي تناضل من أجله الشعوب . ولن يتحقق ذلك إلا بقيام الدولة بدورها العادل في هذا المجال عبر توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما. ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية،التعليمية، الثقافية ، الاجتماعية ،التنظيمية ، الزراعية ،الاتصالات ،الكهرباء والطرق وغيرها.ويُرجى أن يساهم توفير الخدمات بمستويات كمية ونوعية كافية في الحد من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن والتجمعات المركزية الكبرى.[2]

2.1. تحقيق الذات والشعور بالانتماء للإنسانية

لا تسعى التنمية المحلية لتحقيق الهدف المادي فحسب ، بل إن تحقيق الذات والشعور بالإنسانية هو هدف معنوي جوهري يؤثر بشكل كبير في التنمية المحلية ، لأنها ترتبط بالإنسان من خلال التأثير في سلوكياته وتغييرها. وعليه فإن تحقيق الذات يكون بالعمل الذي يجعل من المواطن يشعر بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي ، ويتأتى ذلك من خلال :[3]

- **خلق روح المبادرة لدى المواطنين:** لحل المشاكل المجتمعية التي تعترضهم. فالمواطنون قد يتعايشون مع بعض المشاكل التي يعانون منها ، غير أنهم لا يسعون لحلها . أما إذا اشتركوا في مشاريع للتنمية فإنهم

---

[1] عبد الله حجاب، **المرجع السابق**، الصفحة نفسها.

[2] نائل عبد الحفيظ العوامله ، **إدارة التنمية : الأسس–النظريات – التطبيقات العلمية** ،ط1، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع ،2010،ص 155 .

[3] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله ، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية** ، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ،د ت، ص ص41-42

يميلون تدريجيا إلى نبذ أسلوب التعايش معها ، والسلبية ازاءها ، بل يتجهون لأخذ روح المبادرة للتصدي لها ومواجهتها.

- **زرع روح العمل الجماعي المنظم لدى المواطنين:** من خلال هيكلة أنفسهم عند التحرك لحل مشاكل مجتمعهم . وبذلك يسعون إلى ايجاد التنظيمات الذاتية التي تتخذ شكلا يساعدهم على العمل لخدمة مجتمعهم والتوصل لأهدافهم المنشودة.
- **تعوّد المواطنين على تحمل المسؤولية الاجتماعية:** فمشاركتهم الفعالة لأجل تقدم المجتمع تساعد على الابتعاد عن السعي لتحقيق المصالح الشخصية فقط نحو تحقيق المصالح العامة. ومن هنا يدركون أهمية العمل الجماعي ويقتنعون بأن العديد من الاحتياجات لا يتم اشباعها سوى عن طريق المجتمع و أن مصلحة الفرد من مصلحة المجتمع.
- **تدريب المواطنين على ممارسة التقويم الموضوعي من واقع العمل الميداني :** إن المناقشات التي تتم في الاجتماعات واللجان والمشاركة في تتبع تنفيذ المشاريع وتقويمها يساعد على ممارسة المواطنين للتقويم الذاتي والموضوعي.

3.1.تقليل التفاوت بين الأفراد

يكون عبر التوزيع العادل للمداخيل والثروات ونصيب الفرد منها . بحيث يجب تحقيق نمو متوازن يأخذ بعين الاعتبار الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد والتكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية . كما يجب التركيز أكثر على المناطق الريفية للقضاء على عوامل النزوح الريفي نحو المناطق الحضرية ، ولتضييق الفجوة الداخلية بين الريف والمدينة عبر تشجيع المزيد من الاستثمارات الجديدة وزيادة مشاركة القطاع الخاص .

كما يجب اعطاء دفعة أكثر للمناطق الواعدة المتميزة بالموارد لحل مشكلة التكدس السكاني ، وبصفة خاصة تلك التي مازالت امكانياتها الاقتصادية دون الاستغلال الكامل أو الأنسب من أجل توفير المزيد من فرص العمل للشباب . مما يؤدي إلى القضاء على الفقر والتخلف وتخفيض معدلات البطالة وبالتالي الحد من موجة الاحتجاجات التي تعرفها أوساط الشباب البطال والمواطنين للمساهمة في المحافظة على السلم والأمن الاجتماعيين .

إن الوصول للتوزيع العادل لمخرجات التنمية ومكاسبها يؤدي إلى انعكاساتها الإيجابية على المناطق بشكل عام وعلى الأفراد المحليين بشكل خاص ، وهذا ما يخلق مجتمعا خال من الطبقية . فالقضاء على التفاوت في توزيع الدخل والثروات سيؤدي للتماسك الاجتماعي ، ورفع معدلات الثقة بين الأفراد والحكومة أو

ممثليها. كما يؤدي لاحتضان التنمية من طرف الأفراد وتشجيعها والمشاركة فيها ودعمها بالإمكانيات المتوفرة.[1]

1. 4.بناء الأساس المادي للتقدم والرفع من القدرات المالية للوحدات المحلية

بناء الأساس المادي هو القاعدة الرئيسية من أجل التنمية . فتوفير الهياكل الإنتاجية ضروري لأجل الانطلاق نحو تجسيد مختلف المشاريع وتوسيعها لتشمل مختلف المجالات خاصة الاجتماعية والاقتصادية التي تخص المجتمع المحلي.

فبناء القاعدة الأساسية للهيكل الإنتاجي سيؤدي لا محالة لدعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة ، زراعة، خدمات) . كما أنه يجب تشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بما فيها أنشطة الأسر وترقية الأنشطة الاقتصادية لكل اقليم مع مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة. ثم تتطور هذه الأنشطة أكثر فأكثر من خلال ادخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدماتية ومساهمتها في تحديث البنى المتوفرة . وهو ما يؤدي لتقوية فرص التنمية ونجاحها وتعدد مصادر دخلها، الأمر الذي ينعكس ايجابا على المستويين المحلي و الوطني ، وهو ما سيمكن الوحدات المحلية من تحقيق وتجسيد مشاريعها التنموية وتدعيم استقلاليتها.[2]

5.1. زيادة الدخل المحلي

إن استثمار الإمكانيات البشرية والمادية المحلية، بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الإمكانيات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة ، يؤدي لزيادة الدخل المحلي و الوطني، والذي يعتبر مهما جدا في العملية التنموية ومحركها الأساسي .

بناءا على تلك المداخيل، يمكن برمجة مشاريع تنموية جديدة وتوسيع مشاريع تنموية أخرى. فزيادة أو نقصان الدخل المحلي يتأثر بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات اللازمة. وزيادته مهمة جدا لأي تنمية ،لأنه يعد شريانها الحيوي ومحركها الأساسي. فبواسطتها يتم برمجة مشاريع وإقامة الخطط والاستراتيجيات التنموية . كما أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها في تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل المحلي الحقيقي، سواء بتثمين الموارد المحلية أو البحث عن أساليب من شأنها ضمان تحقيق الزيادة فيه.

---

[1] فؤاد بن غضبان ، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون** ،ط1،الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015، ص ص38- 39

[2] **المرجع نفسه**، ص39

6.1.الرفع من المستوى المعيشي

إن الرفع من المستوى المعيشي للمواطنين هو غاية كل تنمية عن طريق تنويع الأنشطة الاقتصادية ،التجارية والاجتماعية عبر تنشيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي المحلي. الأمر الذي سيحدث تغييرا نوعيا في نمط العيش بالمنطقة يمكن رؤيته من خلال تحسن المستوى المعيشي للمواطن المحلي وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسين مستوى الخدمات بفك العزلة عن المناطق النائية . ويساهم في دمجها مع الاقتصاد الوطني. فالاهتمام بتطوير الطاقات والموارد البشرية مهم جدا للرفع من المستوى المعيشي. فكلما كانت تلك الموارد مؤهلة، كلما سمح ذلك بإيجاد فرص عمل نوعية ترفع من دخلها الفردي، و بالتالي تساهم في الرفع من مستوى معيشتها وتحسينه نحو الأفضل.

تتم تنمية المجتمعات المحلية والتحسين من ظروفها المعيشية اقتصاديا واجتماعيا عن طريق تلبية جميع احتياجاتها الأساسية (العلاج، الأمن، السكن، اللباس، المأكل، التعليم،العمل...) بتوسيع قاعدة المشاريع التنموية وتوفير السلع والخدمات التي يتطلبها النظام الاقتصادي المحلي ، وهو ما من شأنه الرفع منه وتطويره. بالإضافة إلى ذلك تهدف التنمية المحلية لتوسيع الهياكل التربوية(المدارس،المعاهد، مراكز التكوين، الجامعات...) خاصة في المناطق الريفية والنائية التي هي بحاجة دائمة إلى تطويرها وفك العزلة عنها. وكلها مجتمعة تُعد شرطا أساسيا لتحسين حاجيات الأفراد والمواطنين الأساسية مع توفير امكانية التطلع لما هو أفضل مستقبلا.

7.1. تحقيق مبدأ التوازن الجهوي بين مختلف المناطق

يعني أن تشمل المشاريع التنموية كافة مناطق الدولة دون تمييز ، وذلك بما يضمن تحقيق العدالة التوزيعية بين مختلف الوحدات المحلية دون تمركزها في مناطق الجذب السكاني. فهي تضم جميع الهياكل والنشاطات الملائمة لطبيعة البنى الخاصة بكل منطقة لأجل تحسين وتنمية قدرات تقديم الخدمات في كافة المناطق المحلية . وهذا من شأنه خلق ديناميكية للتفاعل والعمل المشترك بين مختلف الأقاليم للدفع بعجلة التنمية الشاملة قدما وتحقيقها.

8.1 . تقريب الإدارة من المواطن لتفعيل التعاون والمشاركة بين المواطنين المحليين ومجالسهم المنتخبة:

وهو الذي يساهم في نقل المجتمع المحلي من حالة اللاّمشاركة إلى المشاركة الفعالة والايجابية والرفع من درجة ومستوى وعي المواطن المحلي بما يؤدي لتفعيل عمليات التنمية.[1]

[1] زكية آكلي،فريدة كافي ،**التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال،العدد01،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة بالجزائر، مارس2017، ص97.

فالتنمية المحلية تتيح للمواطن التحرر من المعوقات الفكرية والإنسانية وتمنحه الحرية والقدرة على الاختيار بهدف تحقيق حياة أفضل وأحسن . فمشاركة أفراد المجتمع المحلي وتعاونهم مع مجالسهم المنتخبة يستوجب اثارة وعيهم وتحسيسهم بضرورة العمل لأجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية و الاجتماعية. كما يتطلب اقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية خاصة في مجال الادخار والاستهلاك.

9.1. تنمية قدرات القيادات المحلية والعمل على الرفع من أدائها الوظيفي

يتأتى عبر تأهيلها وتكوينها لأجل مسايرة التكنولوجيا الحديثة في التسيير وتزويدها بكافة ميكانيزمات التسيير والمناجمنت بعيدا عن الوسائل التقليدية في التسيير في ضوء ما يسمى بالحوكمة الالكترونية ، التي تعد بمثابة تعزيز لمشاركة المواطن في اتخاذ القرارات والمساهمة بفعالية في تحسين نوعية الخدمة العمومية . وهذا ما يخلق مناخا تسوده الثقة والاحترام بين الإدارة والمواطن تجسيدا للديمقراطية الإلكترونية [1] .

فالحوكمة الإلكترونية هي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارات العمومية متبوعا بتغييرات على مستوى التنظيم واستعدادات جديدة للأفراد لتحقيق الديمقراطية وحماية حقوق المواطن والحفاظ على استقلاله وزيادة الكفاءة في الأداء وتوزيع الخدمات الالكترونية بما يحقق التنمية المستدامة.

ساهمت الإدارة الإلكترونية كثيرا في تطوير أداء موظفي وقيادات الجماعات المحلية، تحسين الخدمات الحكومية وتبسيط اجراءاتها مما يسهل الأعمال والمعاملات المقدمة للمواطنين مع تيسير التواصل بينهم وبين المنظمة الحكومية . فتأهيل الاطارات الإدارية على المستوى المحلي ضرورية لمسايرة التطورات التكنولوجية من خلال برامج التدريب والتأهيل . فتحسين أداء الموظفين سيساهم في الزيادة في الانتاج من خلال تطوير ميكانيزمات التسيير وفق أساليب علمية متطورة.

10.1.تطوير الاستثمار المحلي

يتم عبر جعل مناطق المجتمعات المحلية بمثابة مناطق جذب للنشاطات الاقتصادية واستقطاب للمستثمرين بما يخلق حركية اقتصادية وتجارية تعود بالنفع والفائدة على المجتمع المحلي من خلال توفير رؤوس أموال ومناصب للشغل...

إن ما يعزز الاستثمار الأجنبي في الأقاليم المحلية ويستقطب رؤوس الأموال والمستثمرين ، هو توفر السلم والأمن الاجتماعيين والاستقرار. كما ينبغي منح امتيازات وحوافز لهؤلاء للاستثمار المحلي كتخفيض نسب الضرائب مثلا. وبذلك تخلق فرص عمل وتخفف من حدة البطالة وتحسن من المستوى المعيشي بفضل ذلك.

[1] مريزق عدمان، **التسيير العمومي بين الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة**ط2، الجزائر:جسور للنشر والتوزيع ،2018،ص89.

11.1.الحد من الهجرة الداخلية ومحاربة الآفات الاجتماعية

والغرض منها هو عدم الاخلال بالتركيبة السكانية وتوزيعها بعدل وتوازن بين مختلف أقاليم الدولة من الريف إلى المناطق الحضرية. كما تقضي تدريجيا على الآفات الاجتماعية كالجريمة ،العنف ،السرقة، الفساد...[1] بعد ماكان المواطن يهاجر بحثا عن فرص العمل والحياة الكريمة في المدن الأخرى، صار يستقر في بيئته ويساهم في بنائها بفضل فرص العمل التي تتيحها التنمية المحلية. فبتوفير فرص للعمل تقل الجريمة والسرقة وتقوى روح المواطنة لدى أفراد المجتمع المحلي.فنجده يذود عن استقرار مجتمعه ووحدته ويدافع عن السلم الاجتماعي فيه بعيدا عن كل محاولات للتخريب والفوضى.

12.1. العمل على الوصول إلى امكانيات التكامل والتعاون بين المناطق

يساعد ذلك على تحسين نوعية الخدمات المقدمة ويُسرِّع من وتيرة عملية التنمية فيها.فنجاح السياسة التنموية في كل المناطق،كما هومخطط لها على المستوى المركزي، تنعش الحياة الاقتصادية فيها وهو ما سيؤدي لتحقيق نوع من التكامل والتعاون والتبادل التجاري فيما بينها. وبانتعاش الأقاليم المحلية اقتصاديا وتجاريا، ينعكس ذلك ايجابا على البلد والدولة ككل.[2]

2. المقومات الأساسية التنمية المحلية

لنجاح أي عملية تنمية محلية، لابد من توفر جملة من المقومات الأساسية لها تتمثل فيما يلي:

1.2 وجود مجتمع محلي

يشير المجتمع المحلي إلى بناء اجتماعي معين ذي علاقات خاصة متشابهة التكوين. تتميز بقوة النسيج العلائقي وسيطرة التقاليد و القيم المحلية على سلوك أفرادها على عكس المجتمع الحضري أو المجتمع الكبير الذي يقوم على التخصيص في العمل وعلى العلاقات المختلفة الأبعاد والولاءات المتشبعة التي يضعف فيها الطابع الشخصي ويسودها القانون ومبدأ الحق والواجب.

فللمجتمع المحلي بذلك هو عبارة عن مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معا في الأنشطة السياسية والاقتصادية ويكوِّنون فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي تسودها قيَم عامة ويشعرون بالانتماء نحوها . وبناء عليه، فهو عبارة عن تجمع الفاعلين في منطقة جغرافية محددة. تتكون من مجموعة من العناصر والعمليات التي تساهم في تقدمه من خلال حل مشاكله الذاتية. وبذلك يعتبر الوحدة الاجتماعية التي تتيح للمواطنين المشاركة في صنع وتنفيذ القرار المحلي.

---

[1] رؤوف هوشات، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية بومرداس** ،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة،تخصص الادارة العامة والتنمية المحلية ، ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2018/2017)،ص52.

[2] **المرجع نفسه** ،ص52.

فمساهمة أفرادهفي التنمية المحلية يعتبر مبدأ من أهم مبادئها . حيث ينبغي إثارة وعي أفراده و تحسسيهم بضرورة العمل لتحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية . كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة و تدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات .

2.2.المستوى المحلي(الاقليم)

نقصد به المكان الذي تتحدد فيه حاجيات المواطن ويقيم نشاطاته على ترابه. ونعني بالإقليم ذلك المجال المكاني الذي يتم فيه تجسيد برامج التنمية المحلية .

3.2 وجود تنظيم إداري محلي

يعني وجود تنظيم محلي بجوار الإدارة المركزية يهتم بإدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية . وتعرف الإدارة المحلية بأنها:"أسلوب إداري يسعى لتحقيق اللاًمركزية في إدارة الإقليم الجغرافي بهدف تنميته وحفظ النظام فيه وتصريف شؤون سكانه."[1]

يقصد بالإدارة المحلية : " النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات و وحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة ."[2]

فمن خلال التعاريف السابقة، يمكننا تقديم تعريف اجرائي للإدارة المحلية باعتبارها ذلك النظام الذي يقوم بجملة من الوظائف كتقديم الخدمات للمواطنين، إدارة برامج التنمية، السهر على تجسيد الاصلاحات الاقتصادية في الشوارع و الأحياء . كما تُعد همزة وصل مابين الدولة والمجتمع والجمعيات المحلية. فهي وُجدت من أجل تلبية حاجيات المواطنين لأنها الأقرب اليهم وتتشكل منهم. وتقوم على مبدئي الديمقراطية واللاًمركزية في التسيير . فكلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة، كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية التشاركية.

4.2. التمويل المحلي

يُعرَّف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة، الممكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية . ويقصد بها تيسير تقدير وعاء المورد وتخفيض تكلفة تحصيله . يمكن القول أن التمويل المحلي يعتبر الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية ، لأن هناك علاقة طردية بين درجة استقلالية المحليات عن تأثير الحكومة المركزية ،وبين توافر الموارد المالية الذاتية

[1] العربي غويني، **اصلاح الادارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الاشارة لحالة الجزائر**،الجزائر:النشر الجامعي الجديد ،2016،ص15.

[2] محمد الصغير بعلي ، **الإدارة المحلية الجزائرية** ، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2013 ، ص 19.

للمحليات من أجل احداث المزيد من التنمية المحلية. وهذا يتوقف على مدى قدرتها على تعبئة أكبر قدر ممكن من تلك الموارد المحلية خاصة المورد المالي الذاتي. بل إن تدعيم الإدارة المحلية وزيادة قدرتها وتعميق فلسفة وجودها يتوقف على مقدار ما لديها من موارد محلية متاحة.

5.2. التخطيط المحلي

إن التخطيط هو الوسيلة الفعالة لبلوغ أهداف التنمية . وقد عرفه **محمود الكردي** بأنه " ذلك النوع من التخطيط الذي يركز على الاهتمام بالوحدات المحلية الصغيرة في المجتمع ، وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع المحلي والاستفادة من مشاركة الأهالي في وضع وتنفيذ الخطة ." كما يُعرفه كل من **عبد العزيز عبد الله مختار** و **ماهر أبو المعاطي** بأنه:" ذلك النوع من التخطيط الذي يتم على مستوى التجمعات المحلية للنهوض بتلك التجمعات. وتراعى فيها احتياجات البيئة المحلية". بينما يعرفه **محمود محمد محمود** و **سلوى رمضان** بأنه"الطريقة التي تسمح بالتخطيط للخدمات الاجتماعية على المستوى المحلي بالطريقة التي تُمكن بالفعل من مقابلة الاحتياجات والمتطلبات المحلية لدى الأفراد المواطنين المحليين."[1]

و من خلال التعاريف السابقة، وكتعريف اجرائي للتخطيط المحلي، يمكننا القول بأنه مجموع البرامج والخطط التي توضع لتحقيق أهداف معينة للموطنين والمساهمة في إدارة شؤونهم العامة. كما أنه يركز على الوحدات المحلية الصغيرة في المجتمع، و يعتمد على الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع المحلي والاستفادة من مشاركة الأهالي في وضع وتنفيذ الخطة.

و لكي يكون تخطيط التنمية المحلية سليما لابد أن يقوم على مجموعة من الأسس وهي:[2]

- أن يكون شاملا ومتكاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة .
- عند وضع التخطيط المحلي ، يجب مراعاة ظروف واحتياجات البيئة المحلية و الامكانيات المحلية المتوفرة سواء أكانت بشرية أو طبيعية. مع مراعاة عادات وتقاليد وطبائع المجتمع المحلي المخطط له.
- ارتباط التخطيط المحلي بتنظيمات أو مؤسسات الإدارة المحلية كالمجالس التنفيذية أو المجالس المنتخبة.
- يشترط أن تكون خطة تنمية المجتمع المحلي جزءا من الخطة العامة للدولة التي يتم اعدادها مركزيا.

وتشمل كافة الأقاليم و تهتم بكافة القطاعات و الأنشطة المختلفة . فالتخطيط المحلي جزء من منظومة تخطيط وطنية شاملة لأجل ضمان تحقيق التوازن والتكامل بين القطاعات المختلفة على مستوى الدولة يُستحب أن تتبع مقترحات مشاريع الخطة المحلية من المستوى المحلي لتُرفع إلى المركز، كي توضع وتدمج

---

[1] أحمد محي خلف صقر، **المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي** ، مصر:دار التعليم الجامعي ، (د.ت.ن) ،ص63.

[2] **المرجع نفسه**، ص64

ضمن الخطة الوطنية الشاملة للتنمية . فالتخطيط الوطني يجب أن يتضمن التنسيق والتكامل بين مختلف الأقاليم برسم خريطة واضحة المعالم للمناطق الإقليمية طبقا للموارد المتاحة الاحتياجات الأساسية المطلوبة لكل إقليم.

بينما يرى **سرجيو بوازي** أن المخططين المحليين والذين يعملون في مختلف الجهات بإمكانهم الاقتراب من ادراك وفهم الحقيقة المحلية أكثر من غيرهم على المستوى الوطني. وبما أنهم على اطلاع واسع بالظروف المحلية، فإنهم في وضعية أحسن لتنسيق المشاريع القطاعية بطريقة يكون لها تأثير قوي على الوضعية المحلية. كما أن حظوظ التنفيذ تكون كبيرة كذلك وبالتالي تزيد من فاعلية التخطيط وتصبح النتيجة هي الاستخدام الأكثر فاعلية للموارد الوطنية.فضلا عن أن المخططين المحليين يكونون قادرين على التوفيق بين الرؤية الوطنية والمصالح المحلية.[1]

إلا أن **عبد المطلب عبد الحميد** في كتابه (التمويل المحلي والتنمية المحلية) يميل إلى الرأي القائل بضرورة ربط التخطيط الاقليمي المحلي بالتخطيط القومي (الوطني) . لأن الخطة القومية تتضمن الخطط المحلية والخطط الاقليمية بما يحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني وحماية البيئة . ويتطلب ذلك التنسيق مابين أجهزة التخطيط على كافة المستويات.[2]

إن الخطة الوطنية تتكون من مجموعة من الخطط المحلية. وبالتالي يقوم المخططون المحليون برفع مشاريع خططهم إلى السلطة المركزية ، التي تقوم بدراستها وبلورتها في شكل مشروع مخطط وطني للتنمية المحلية يشمل مختلف الأقاليم. كما أن الإصغاء للمخططين المحليين والأخذ باقتراحاتهم مهم جدا لأنهم أدرى بخصوصية اقليمهم واحتياجاته. و هذا يساعد السلطة المركزية في بلورة خطة محكمة مبنية على معطيات دقيقة لأن لها نظرة شاملة تضم كل الأقاليم وليس اقليما بذاته. وهي تقوم بالتنسيق وإعداد الميزانيات الخاصة بالبرامج والمشاريع التنموية التي يحتاجها كل اقليم . ويعتمد نجاح خططها الوطنية على ما تقدمه لها الخطط المحلية والإقليمية من احصائيات ومطالب وانشغالات.

فلنجاح أي عملية تخطيط ، يجب توفر مجموعة من النقاط تتمثل فيما يلي :

- القيام بحصر شامل لجميع أنواع المتطلبات المحلية المباشرة وغير المباشرة الضرورية لأجل تلبية احتياجات أفراد المجتمع المحلي .
- تحديد أولويات الخطة المراد الوصول إليها وتحديد مستوياتها والخدمات المراد تقديمها .

[1] اسماعيل قيرة،علي غربي، **في سوسيولوجية التنمية**،ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2017،ص109.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،**المرجع السابق**،ص58 .

- تكوين وإعداد الفنيين والبرامج والنظم الإدارية اللازمة للمساهمة في انجاح البرامج والمشاريع التنموية.
- الارتقاء بمستوى الخدمات المحلية الحالية حتى تصل لأقصى كفاءة لها بأقل نفقة وأكثر جودة.
- تطابق البرامج والأهداف وفقا لحاجات الأفراد و التطور الاقتصادي و الاجتماعي الذي تستهدفه الدولة.

إن نجاح عملية التخطيط المحلي يرتبط بدرجة كبيرة بمدى مساهمة أفراد المجتمع المحلي فيه، وأيضا بالقيادات والأشخاص المحليين الذين يتولون أمره والذين توكل اليهم مهمة تنفيذه. بحيث يجب تمتعهم بالمهارات الفنية وقدرة التصرف والابتكار . كما يجب أن يراعي التخطيط المحلي خصوصية كل إقليم والمتمثلة في التركيبة البشرية للسكان ، الظروف الاجتماعية والتراث الثقافي والحضاري.

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المحلية ومجالاتها

إن التنمية المحلية عملية منظمة مدروسة التكاليف والوسائل ومتوقعة النتائج اقتصاديا واجتماعيا...الخ إلا أنها تقوم على مجموعة من المبادئ والقواعد العلمية المؤطرة لعملياتها وأساليب تحقيقها وهي بذلك تشمل مجالات عديدة ومتباينة.

1. مبادئ التنمية المحلية

هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية المحلية باعتبارها عملية تكاملية، بحيث أن بانعدامها تفقد تنمية المجتمع المحلي ركائز هامة لتحقيق أهدافها الكاملة. وتتمثل فيمايلي:

1.1. مبدأ الشمول

يعني أن تكون التنمية شاملة لكل الجوانب الاقتصادية ، الاقتصادية والاجتماعية . فينبغي لها استهداف كافة قطاعات المجتمع المحلي الجغرافية منها والسكانية لأجل تحقيق العدالة والتكافؤ . فللتنمية المحلية عملية شاملة ليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية . والعلاقة بين عمليات التنمية بجميع مستوياتها هي علاقة عضوية تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.[1]

2.1 . مبدأ التكامل

يقصد به أن عملية التنمية المحلية تقوم على أساس التكامل بين مختلف الجوانب الاقتصادية الاجتماعية ، الثقافية ، البيئية والسياسية ، بشرط أن يكون التوافق متوازنا من حيث المضمون والتطبيق . كما يعني القيام بتنمية ريفية وتنمية حضرية لأنهما متكاملان.

فالتكامل يكون كذلك بين الجوانب المادية والبشرية . علاوة على أن يكون بين مشاريع التنمية خاصة لما يتعلق الأمر بالإجراءات التنفيذية . فإعداد مثل هذه الموارد والوسائل في المشاريع المتكاملة يمكن من توفير

[1] أحمد رشيد، **التنمية المحلية**،ط1، مصر: دار النهضة العربية ،1986،ص ص16-17.

الجهد والتمويل والإشراف ، الأمر الذي يساعد على تسريع وتيرة انجاز وتجسيد سياسات التنمية المحلية وتحقيق أفضل النتائج. [1]

فللتنمية المحلية، وإن كانت تبدو عملية اقتصادية في بادئ الأمر ، إلا أن هدفها اجتماعي في النهاية. وهذا ما يؤكد على التكامل بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي والذي يعتبر تكاملا حتميا وضروريا.

3.1.مبدأ التوازن

يُقصد به الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع ، نظرا لخصوصيات كل مجتمع وما تفرضه من احتياجات ومتطلبات . فالمجتمعات الفقيرة مثلا تحتل التنمية الاقتصادية فيها وزنا خاصا، ما يستوجب تنمية الموارد الانتاجية . بينما نجد في الدول المتقدمة ، إضافة للاهتمام بالقضايا الاقتصادية ، اهتماما بقضايا مجتمعية أخرى تعكس مستوى آخر من الاحتياجات والمطالب.[2]

4.1. مبدأ التقبل

يخص فئة المشرفين على تجسيد عملية التنمية المحلية في الواقع . حيث يتوجب عليهم تقبل طبيعة المجتمع المحلي مع ادراك الإطار العام لسلوكياته وقيمه ، بالإضافة إلى العمل على زرع الثقة فيهم وتشجيعهم على التعاون والمشاركة بفعالية في إعداد وتنفيذ عمليات التنمية على مستوى وحداتهم المحلية . وهو ما يؤدي لا محالة لإحداث نوع من الاستجابات الايجابية ويساعد على تفعيل عمليات التنمية المحلية نابعة كلها من التعاون والشفافية والوعي المحلي.

5.1.مبدأ التنسيق

يهدف هذا المبدأ إلى ضرورة التنسيق بين مختلف الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها من أجل تفعيل نتائج التنمية المحلية من جهة ، وتفادي تضييع الجهود و زيادة التكاليف المتعلقة بها من جهة أخرى.

6.1. مشاركة أفراد المجتمع المحلي

إن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في تنميتهم والمساهمة الإيجابية في تحسين الظروف المحيطة بهم يعتبر مبدأ رئيسيا تقوم عليه التنمية المحلية ، حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي و تحسيسهم بضرورة العمل والمساهمة في اعداد وإدارة وتنفيذ خطط التنمية بما يتناسب مع احتياجاتهم وتطلعاتهم للمساهمة بإيجابية في انجاح المشاريع التنموية بشكل مستدام ،بما يضمن تحقيق أهداف التنمية الوطنية

---

[1] عثمان ملوك،" **التجارة الخارجية وسبل تفاعلها مع التنمية المحلية** "،في تجارة المقايضة الحدودية، تحرير بلال بوجمعة،الجزائر:دار الكتاب العربي، ط1،2020ص94.

[2] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

الشاملة . ولأجل تجسيد ذلك ، يجب العمل على اقناعهم بالحاجيات الجديدة وتدريبهم على استخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية خاصة في مجال الادخار والاستهلاك.

فمشاركة الأفراد في ممارسة التفكير والتنفيذ تجعلهم أكثر قدرة وقابلية لتحمُل المسؤولية مما يؤهلهم للعمل في الإدارة المحلية . فهي تُجند طاقات المجتمع وتُقلل من نفقات الإنجاز وتزيد من شعور الأفراد بالانتماء لمجتمعهم المحلي الأمر الذي يساهم في نجاح وحسن سير المشروعات التنموية وتحقيق الأهداف المرجوة منها. فحشد التجمعات المحلية يساهم في المسار الدائم لتنشيط الوسط الذي يجعل المواطن يحس بالمسؤولية تجاه حاجاته .وبالتالي يشكل مشاركة أفراد المجتمع المحلي في عملية احداث التنمية المحلية القاعدة الأساسية التي يجب أن تُبنى عليها جميع الخطط والسياسات التنموية في المجتمع وهي تعتبر تجسيدا للديمقراطية التشاركية.

1. 7. توافق الجهود التنموية مع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع المحلي

تكون الأولوية للمشاريع التي تهم الأفراد مباشرة، وتعمل على تلبية حاجياتهم الملحة والعاجلة. فإشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم للتعاون والعمل أكثر لأجل انجاح المشاريع التنموية ، لأنهم يدركون ويؤمنون بفائدتها المحسوسة والمباشرة لهم ، وبأنها تعمل على تلبية حاجياتهم وتساهم في الحد من معاناتهم ومشاكلهم. كل هذا يزيد من كسب ثقتهم التي تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل انمائي في المجتمع.

يُعتبر توافق جهود التنمية المحلية مع ثقة الأفراد بمثابة القاعدة الأساسية لأية عملية تنموية في المجتمع . بالإضافة إلى أن توافق الجهود التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي يؤدي لنجاح البرامج التنموية داخله ، بحيث يتم في كل مرة معالجة مشاكل متفاقمة . وبالتالي فالعمليات التنموية المتراكمة خلال مدة زمنية معينة ، إذا ما تم توجيهها بدقة ، ستزيد من قدرة المجتمعات على النهوض بالتنمية عبر الالتفاف حولها ومساعدتهم لها وإنجاحها خلال وقت قصير.

8.1. الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة

يقصد بها كل الموارد الطبيعية أو البشرية المتوفرة في المجتمع . والتي تُعد ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية لأنها تعمل على تقليل التكاليف وتضمن حسن سير المشاريع نتيجة سهولة الحصول عليها . وبالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ

كما أن القادة المحليين ، باعتبارهم إحدى الموارد البشرية، يكونون أكثر فاعلية و نجاعة في تغيير اتجاهات مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة ، بما يعود بالفائدة على المشاريع التنموية فيه. بالإضافة إلى أن وجوب توفر هيكل مالي متخصص في التمويل المحلي، يضم موارد مالية محلية كافية، سوف يمكن المجتمع

المحلي من تحديد أهدافه و احتياجاته ، وتحقيقها من خلال المشاركة في عمليات التخطيط ، صنع القرار، التنفيذ ،المراقبة والتقويم.و من هنا تبرز أهمية قضية التعليم والتدريب والتكوين للأفراد لأن الاهتمام بالإطار المؤهل يساهم مساهمة فنية فعالة في المجتمع المحلي عبر خلق تكنولوجيا محلية وفق الامكانيات الطبيعية المتوفرة [1].

9.1. الاعتماد على الجهات الحكومية في العمل التنموي

يتم بلاستفادة من التشجيع الحكومي عبر اعطاء الدعم الكافي لتشجيع الاستثمار المحلي ومساعدة الوحدات المحلية على توفير الخبرات الفنية والتخطيط. ولعل ما يبرر ضرورة الاعتماد على الجهود الحكومية في تحقيق التنمية المحلية هو نقص الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المحلية المؤهلة للجماعات المحلية . وبحكم أن التنمية المحلية تهدف لتحقيق التوازن التنموي بين مختلف الأقاليم والجهات ، فإن الحكومة ملزمة بتحقيق العدالة التنموية وتوفير الموارد المادية خاصة لتنفيذ المشاريع التنموية للمجتمعات المحلية . لأن هذه الأخيرة عاجزة في كثير من الأحيان، ولا تملك الإمكانيات المادية الكافية، وتعاني نقصا في الموارد الطبيعية، بالإضافة لافتقارها للطاقات البشرية المؤهلة للعملية التنموية.

2. مجالات التنمية المحلية

إن التنمية المحلية هي عبارة عن عملية شاملة، تتشكل من مجموعة قواعد وأسس متكاملة مبنية على مشاركة الجميع في سبيل انجاحها. وتتوزع على عدة مجالات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ، سياسية و إدارية:

1.2. المجال الاقتصادي

تعتبر التنمية الاقتصادية القاعدة الأساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة . فالتغيير في الوضعية الاقتصادية للمجتمعات ينعكس مباشرة على الجوانب الاجتماعية والبشرية والسياسية.

فالتنمية المحلية تهدف لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين المحليين بالمجال الاقتصادي نظرا لأهميته في تحقيق النمو والزيادة في الإنتاج . علاوة على علاقته المباشرة بالزيادة في الدخل الفردي للمواطن المحلي . فهي تسعى دوما نحو تطوير الوضعية الاقتصادية للمجتمع المحلي،عبر زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية بهدف اشباع حاجيات النظام الاقتصادي المحلي من جهة ، وتأسيس المركز المادي للتقدم وتقليل

[1] نور الدين بلقليل ، **المرجع السابق** ، ص ص 37-38.

التفاوت بين الأفراد من جهة ثانية . وذلك من خلال السعي لبناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي . باعتبار أن بناء الأساس المادي مهم لأية تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي [1].

يُعد مفهوم التنمية الاقتصادية الأكثر استعمالا في المجال التنموي نظرا لكثرة النظريات الاقتصادية التي تناولت التنمية، بحيث ارتبط مفهوم التنمية المحلية بالقضايا الاقتصادية. وتُعرف التنمية الاقتصادية بأنها " الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عبر استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أشمل وأكثر كفاءة بغرض الرفع من مستوى الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان.[2] فهي تسعى لتحقيق أقصى رفاهية مادية ممكنة للفرد المحلي عن طريق تحسين دخله للرفع من قدرته الشرائية. كما تهدف إلى تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية معينة بغرض تحسين مستقبلها وتطويرها.

فهي عملية يقوم خلالها الشركاء والفاعلون من قطاع حكومي وقطاع خاص بالعمل بشكل جماعي لأجل توفير أفضل الظروف لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل. ويتحقق هذا النوع من التنمية عن طريق وضع مخططات الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجتمع المحلي سواء أكانت في الجانب الصناعي أو الزراعي . ويُعتبر الاستثمار المحلي أساس التنمية الاقتصادية نظرا لقدرته على تحقيق تراكم للثروات وخلق فرص أكبر للعمل.

2.2. المجال الاجتماعي والثقافي

من بين المجالات الرئيسية التي تهتم بها عملية التنمية المحلية المجال الاجتماعي والثقافي. انطلاقا من كون المجال الاجتماعي يهتم بالاحتياجات الأساسية للفرد وتنشئته وكذلك مسألة مشاركته من عدمها في عمليات التنمية أساسا. كما يستحيل الفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية نظرا للارتباط الكبير بينهما من حيث المضمون .

وبذلك تُعرف التنمية الاجتماعية على أنها" تلك العملية التي تنطوي على احداث بعض التغيرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والبرامج الاجتماعية."[3] حيث نجد أنها تسعى لخدمة الإنتاج من جهة ، وخدمة الإنسان باعتباره هدفا ووسيلة لتحقيق التنمية المحلية من جهة أخرى . بينما

---

[1] Paul Lindert, Otto Verkoren, **Decentralized Development in Latin America : Experiences in Local Governance and Local Development** (Netherlands : Humana Press ,2010)pp 10,11 .

[2] عبد الله حجاب ، **المرجع السابق**، ص 356.

[3] أحمد طبوش ، محمد لخضر كاتب، واقع التنمية المحلية بولاية بشار، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**،العدد02 ،ديسمبر2017، ص92.

تستهدف التنمية الاقتصادية رفع مستوى الدخل و تحقيق فرص متكافئة من خدمات لأفراد المجتمع المحلي. وهو ما يفسر طبيعة الارتباط بينهما باعتبارهما عمليتان تسعيان نحو تحسين ظروف المواطن المحلي.

من خلال ما سبق ذكره ، فللتنمية المحلية، من منظور استهدافها المجال الاجتماعي للمجتمعات المحلية ، تعمل على بناء استراتيجية مجتمعية واعية تكون قادرة على ايجاد حلول لتطوير البناء الاقتصادي والاجتماعي، عبر تكوين وتعبئة كافة الطاقات الموجودة داخل المجتمع وجعلها أداة رئيسية في تطوير وتحقيق الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد .

كما أنها وسيلة لتحقيق الرفاه ية الاجتماعيةِ وتعزيز العلاقات الاجتماعية بين مختلف مكونات المجتمعات المحلية. فالتنمية الاجتماعية بذلك تستهدف زيادة الاستعداد والقدرات لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع المحلي للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية عبر توعيتهم و تأطيرهم وتعليمهم وتكوينهم ليصبحوا أكثر ايجابية في المشاركة في الحياة العامة. و تتمثل أهم عناصر التنمية المحلية في المجال الاجتماعي و الثقافي فيمايلي:[1]

-**التعليم:** تسعى لزيادة أعداد المتعلمين والرفع من المستوى الثقافي والتعليمي لأفراد المجتمع المحلي من خلال تشييد المدارس لتعليم الصغار و بناء المعاهد والجامعات ومراكز محو الأمية وكذا انشاء المكتبات. كما تسعى إلى إقامة برامج تكوينية تأهيلية في مراكز تكوين متخصصة لأجل تدريب أفراد المجتمع على أعمال مهنية مختلفة تساعدهم على كسب العيش وتحصيل دخل اضافي.

فدرجة الوعي تكون أكبر في المجتمع الذي يرتفع فيه المستوى التعليمي والثقافي لدى مواطنيه ، وبالتالي يكونون أقل عرضة للقيام بأعمال العنف والتخريب داخل المجتمع وأقل تطرفا . كما ترتفع لديهم روح المواطنة ويقفون حائلا ضد أي محاولة خارجية لاختراق سلمهم وأمنهم الاجتماعي أو تشتيت وحدتهم. بينما في المجتمعات، التي ترتفع فيها نسبة الأمية، فإنها تكون أكثر عرضة للاستغلال والقيام بأعمال التخريب و الأعمال الإجرامية.

-**الصحة:** على البرامج التنموية المحلية الإهتمام بتحسين الظروف الصحية للمواطن المحلي من خلال بناء المستشفيات وتحسين الرعاية الصحية . كما ينبغي مراعاة التوزيع العادل في بناء المستشفيات والمستشفيات الجامعية بين مختلف المناطق .فنجد على سبيل المثال أقاليم متوفرة على كل المرافق الصحية نظرا لقربها من الإدارة المركزية ،بينما بقية المناطق التي تقع في مناطق معزولة أو صحراوية تعاني التهميش والافتقار لمستشفيات جامعية وطواقم طبية متخصصة بل تفتقر لأدنى الخدمات الصحية الضرورية.

1أحمد طبوش،محمد لخضر كاتب، **المرجع السابق**،ص92.

فنجد المواطن المحلي البسيط يقطع مئات وآلاف الكيلومترات لأجل العلاج . فسياسة التهميش و اللاًعدالة في تقديم الخدمات الصحية قد تؤدي إلى تذمر المواطنين واحتجاجهم. لذا وجب أخذها بعين الاعتبار.

-**السكن:** يعتبر من أهم احتياجات الإنسان . ولقد تفاقمت أزمة السكن بسبب النمو المتزايد للسكان ونتيجة الطلب المتزايد عليه . حيث أن عدم توفر هتسبب في المزيد من المشاكل التي ساهمت في التفكك الأسري وعزوف الشباب عن الزواج ؛ وهو ما ينجم عنه انتشار العديد من الآفات الاجتماعية والأخلاقية التي تهدد سلمية المجتمع واستقراره . لذا وجب توسيع برامج ومشاريع الإسكان ومراعاة العدالة في توزيعها أيضا.

3.2.المجال التنظيمي – الإداري

إن التنمية المحلية هي تعبير عن حيوية السياسة التنموية وتطويرها في كافة النواحي . حيث تضم المجال الإداري والتنظيمي كذلك . فالمجتمع المحلي لا يمكنه تحقيق التنمية المنشودة دون توفره على قيادات إدارية فعالة تملك القدرة على شحذ الهمم وتشجيع أفراد المجتمع على البذل والعطاء بكل حيوية وأمانة . فيزرع الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين ويكسب تضامنهم

على القيادات الإدارية المحلية أن تحوز على رصيد عال من الخبرة والمعرفة والكفاءة في التسيير والتحلي بالحكمة وبعد النظر . كما ينبغي أن تكون ملمة بكل المعطيات المحلية والمشاكل والانشغالات التي يعاني منها المواطن المحلي لأجل السعي للبحث عن حلول لها وكسب رضاهم. فللتنمية المحلية ، باعتبارها عملية متعددة الأبعاد ، تهتم بالمجال التنظيمي الإداري و بتدبير احتياجات المواطن المحلي. فهي عملية تغيير مخطط و ممنهج تستهدف تمكين الجهاز الإداري التنفيذي من اتباع الإستراتيجيات الإدارية المناسبة وتطوير القدرات العاملة و تحسين بيئة العمل الإداري. الأمر الذي من شأنه تحقيق التنمية الشاملة بكفاءة وفعالية. و غالبا ما يسعى الجهاز الإداري المكلف بتسيير التنمية المحلية ، ممثلا في الإدارة المحلية ، لتلبية احتياجات المواطنين من خلال الخدمات الأساسية المقدمة و عبر إدارة شؤونهم المحلية بتفويض الأجهزة الحكومية المركزية لجزء من سلطاتها وصلاحياتها للمناطق الإدارية المحلية لممارسة نشاطاتها . وهذا ما يطلق عليه باللامركزية الإدارية [1].

من الشروط التي تحدد فعالية التنمية المحلية في المجال الإداري وجوب توفر قيادة إدارية فعالة ومرنة. تمتلك القدرة على التسيير والتنظيم والتفاعل مع جميع مكونات المجتمع المحلي .لهذا وجب دوما العمل على تنشئة وتعبئة المواطنين المحليين وإدخالهم في العمل التنموي ، بما يضمن تكوين القيادات المحلية وزيادة مهارتها وقدراتها في مواجهة المشاكل وإدارتها من خلال التدريب والتوجيه والتكوين باستمرار

[1] أحمد طبوش ، محمد لخضر كاتب ، **المرجع السابق** ،ص92.

حتى تساير التطورات الحاصلة في مجال أساليب التسيير الإداري ، سعيا منها نحو الوصول لتحقيق نتائج ايجابية بخصوص تحسين الظروف المعيشية للمجتمع المحلي.[1]

4.2 .المجال السياسي

تناولت معظم الدراسات ، المتخصصة بقضايا التنمية ، مفهوم التنمية المحلية على أنه عملية متصلة تتكون من مجموعة من التحولات السياسية ،الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية . تشارك في فعلها التنموي عبر تغذية عكسية متبادلة . حيث تعمل مجتمعة على تطوير قدرات النظام الاقتصادي والمجتمع عبر توفير الطاقات البشرية والموارد المادية والمالية الكافية لترشيد الإنتاج الاقتصادي، بما يسمح بتوفير الحاجيات الأساسية للمواطنين .

يعرف **هانتنغتون** التنمية السياسية بأنها:" ترشيد السلطة ، أي ممارستها و تداولها .يجري على أساس وجود الدستور ، وانسلاخ السلطة عن شخص الحاكم، وتمايز السلطات والوظائف السياسية و فصل السلطات، وعدم جمع وظيفتين في يد هيئة واحدة ، والمشاركة السياسية للمواطنين سواء في اختيار الحاكم أو التأثير في عملية صنع القرار."[2]

فالتنمية،من خلال هذا التعريف ، لم تقتصر على زيادة الدخل الفردي الحقيقي ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية للشعب وتقليل التفاوت الطبقي فقط . وإنما أصبحت تعني التغيير الحضاري الذي يشمل مختلف نواحي الحياة المادية (البعد الاقتصادي) والمعنوية (البعد الاجتماعي ، السياسي ، الثقافي) . أي أنها عملية ذات نظرة شمولية لكل عناصر البنية الاجتماعية ، تأخذ بالحسبان أن الإنسان هو التنمية ووسيلتها ومن الضروري له اقامة مجتمع ديمقراطي موحد .

تقوم التنمية السياسية على أساس التحديث السياسي ، التعبئة السياسية ، بناء الديمقراطية ، تحقيق الاستقرار، التغيير الاجتماعي،التنمية الإدارية والقانونية. تتضمن تنمية روح المواطنة والمشاركة السياسية . هذه الأخيرة التي تُعد مؤشرا قويا للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي. وبإعتبار التنمية المحلية تستهدف تحقيق التنمية الشاملة ، فهي بذلك تسعى لتحقيق نفس أهداف التنمية السياسية على المستوى المحلي، بدءا بالسعي نحو تحقيق الديمقراطية المحلية والاستقرار السياسي، تنمية قيم المواطنة والمشاركة السياسية للمواطنين المحليين بإعتبار أن من حقهم الديمقراطي اختيار ممثليهم بمختلف المجالس

[1] أحمد طبوش ، محمد لخضر كاتب ، **المرجع السابق** ،ص92.

[2] عبد الله حجاب، **المرجع السابق**،ص356.

المحلية المنتخبة. كما أنها تشكل العملية التي من خلالها يمكن للتنمية المحلية أن تستحدث نظاما سياسيا حديثا تتماشى أجندته والواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمواطنين المحليين.[1]

يمكننا القول أن التنمية المحلية تهدف لتنمية قدرات الجماهير في إدراك مشاكلهم بوضوح ، ثم تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي عبر تطوير النظم والممارسة السياسية على المستوى المحلي وجعلها أكثر ديمقراطية في التعامل و أكثر تعزيزا لكرامة الانسان وحقوقه . بالإضافة لتعزيز العلاقة بين القيادة الحزبية بالقاعدة الشعبية والعمل على جعلها قاعدة اتصالية بنيوية ت سعى لتنشئة المواطنين وتوعيتهم. كما تعمل على جعل التحالفات السياسية مبنية على الشراكة المتأصلة وفق القواعد الديمقراطية واحترام الدستور للقضاء على العديد من الأزمات أبرزها العزوف الانتخابي وأزمة الشرعية.

من هذا المنطلق، فإن مؤشرات التنمية السياسية المحلية تشمل ثلاثة أنماط رئيسية . يتعلق الأول بمؤشرات الضغط السياسية التي تعبر عن درجة حماية الحريات السياسية وطبيعية العلاقة بين النخبة الحاكمة والجماهير الشعبية وتعزيز اللامركزية . أما النمط الثاني فيرتبط بمؤشرات الاستجابة ودرجة تكيف النظام السياسي مع المطالب الشعبية . بينما يرتبط النمط الثالث بمؤشرات تقييم الحالة الراهنة وهي المؤشرات التي تركز على الواقع من معدلات المشاركة والتنشئة والثقافة السياسية على المستوى المحلي.

المطلب الرابع : أبعاد وفواعل التنمية المحلية

تتباين أبعاد التنمية المحلية ما بين البعد الاقتصادي ، الاجتماعي ، السياسي ، الثقافي والبيئي . كما أن فواعلها الممثلة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني يساهمون و بفعالية في تجسيدها في الميدان لأجل تحقيق غايتها المنشودة.

1. أبعاد التنمية المحلية

إن بلوغ مستويات مهمة في التنمية المحلية هو طموح كل الشعوب النامية الرامية لتحقيق تطلعاتها في الرقي والتقدم عبر تدارك التأخر الفادح في مختلف المجالات مقارنة بالدول المتقدمة . وعليه فإنه يتضح جليا أن للتنمية المحلية أبعاد اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية وثقافية تعني الفرد والمجتمع على السواء :

1.1. البعد الاقتصادي

يقوم البعد الاقتصادي للتنمية المحلية على الجانب المادي لها والذي يعني الزيادة في حجم السلع والخدمات وحجم استثمار رؤوس الأموال المتداولة في كافة المجالات الاقتصادية ، الزراعية ، الصناعية ، المالية وحتى التجارية.

[1] أحمد طبوش ، محمد لخضر كاتب، **المرجع السابق**،ص93.

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا ، وذلك عن طريق البحث عن مجالات الاستثمار التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء في المجال الزراعي ، الخدماتي ، الصناعي أو الحرفي . ولهذا فالتشخيص المسبق لإمكانيات كل منطقة يُسهل فكرة ومهمة وضع الخطط التنموية للنهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها لأجل توفير فائض القيمة عن طريق النتائج المحققة. كما يمكن لها القيام بإدماج البطالين الباحثين عن فرص للعمل في المشاريع التنموية المستحدثة لامتصاص البطالة من جهة ، المساهمة في وفرة المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى ،سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع في الأقاليم الأخرى . كما تسعى أيضا إلى بناء الهياكل القاعدية المحلية من شق الطرقات ، بناء المستشفيات والمدارس والجامعات....[1].

بالإضافة لكونها تتيح فتح مناصب شغل للشباب العاطلين طالبي الشغل ، فإنها كذلك السبيل نحو تحسين المستوى المعيشي للمواطنين المحليين القاطنين في ذلك الإقليم أو تستقطب أصحاب رؤوس الأموال من المستثمرين المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة .

2.1 البعد الاجتماعي :

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ، مكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع . بالإضافة إلى ضمان تحقيق الديمقراطية التشاركية والتي من خلالها تتيح مشاركة المواطنين المحليين في عملية اتخاذ القرار بكل شفافية وبكل حرية ونزاهة . فللاهتمام بالمواطن المحلي ، وجعله عنصرا فعالا في عملية التنمية ومشاركا فيها ، تتم من خلال تهيئة كل الظروف التي تسمح له بإبراز قدراته وفرض ذاته. [2]

إن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية في ضمان الاستقرار وسيادة الأمن والسلم الاجتماعيين من خلال زوال الفوارق الاجتماعية والطبقية عبر تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ، توفير مناصب الشغل للشباب البطال لامتصاص العديد من حالات التذمر التي بإمكانها التسبب في تفجر الأوضاع وفي العديد من الحركات الاحتجاجية والاجتماعية . فتغيير البناء الاجتماعي نحو الأفضل ،عبر توفير الحياة الاجتماعية الكريمة والمتطورة ، من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع نحو هدف واحد يتمثل في خلق وتطوير الثروة لأجل تحسين المستوى المعيشي .

---

[1] أحمد غربي ، " أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر " ، **مجلة البحوث والدراسات العلمية** ، العدد 12 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة المدية ، 2010 م ، ص 06.

[2] **المرجع نفسه**، ص6.

وعليه فتسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها من ضمان الولاء للمجتمع المحلي وللدولة عبر استرجاع الثقة وزيادة غرس قيم الوطنية وحب العيش في أمن وسلام والحد من الجريمة بشتى أنواعها . كما أن هنالك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية ، والتي لها علاقة وطيدة ومباشرة بالبعد الاجتماعي تتمثل في كل من: التعليم ،الصحة والأمن. وهي من أولى اهتمامات المواطن المحلي كذلك . وهي باجة ماسة للمزيد من الاهتمام والرعاية والتحسين.

3.1 البعد السياسي :

يعتمد على العلاقات والنظم السياسية وتدعيم البناء السياسي وتقويته لأجل الزيادة في ترابطه و تماسكه. بحيث يجب العمل على تكوين الثقافة السياسية و استمراريتها ورسوخها لدى المجتمعات المحلية لخلق ضمانة للحرية والتعددية والديمقراطية. ويتأتى هذا عبر المشاركة في النشاط السياسي من خلال الترشح في مختلف المجالس الإنتخابية المحلية و ممارسة حق الإقتراع.[1]

إن العضوية في مختلف المجالس المحلية تُمكن المواطنين من التعبير عن انشغالاتهم عبر ممثليهم. كما تصبح لديهم امكانية التأثير في القرارات المتخذة ، اقتراح البرامج التنموية المناسبة لإقليمهم حسب حاجاتهم ، المساهمة في تقدير الميزانيات الموجهة للاستثمار والتعبير عن انشغالاتهم للسلطة المركزية عبر هذه المجالس. كل هذا سيفضي لا محالة إلى الرضى والقبول الشعبي مع زيادة التفاعل من طرف المواطنين مع الإدارة المحلية خصوصا والإدارة المركزية عموما.

4.1 البعد الثقافي:

ينبغي أن تكون هناك استراتيجية منظمة لتطوير المواطن المحلي فكريا ، خلقيا وروحيا وإعداده اعدادا متكاملا لأجل تحقيق تنميته وتنمية مجتمعه مع الوفاء بحاجيات ه . ولتحقيق ذلك لابد من تطوير المنظومة التعليمية وجعلها متماشية ومتأقلمة مع قيم ومعتقدات وعادات المجتمع تفاديا لأي انحرافات أو موجات احتجاجية رافضة .

فللتخطيط العلمي السليم ،الذي يدرس مشاكل المجتمع من كافة النواحي ، يقترح العلاج بطرق علمية صحيحة . تستند على دراسات مراكز بحث متخصصة مع ضرورة اشراك المعنيين على كافة المستويات في عملية التشاور واقتراح الحلول مع تثمين الكفاءات العلمية . بحيث تلعب الثقافة جانبا مهما في الرقي بمستوى الفرد والتأثير على أفكاره وتصوراته وإبداعاته وحتى في نفسيته. فالجانب النفسي مكمل للجانب الثقافي ووجب تنميته والاهتمام به هو الآخر.

[1] نور الدين بلقليل، **المرجع السابق**، ص18.

5.1 البعد البيئي:

بالرغم من اهتمامات المجتمعات والدول سابقا بالأبعاد الاجتماعية ، السياسية والثقافية للتنمية المحلية، إلا أن الواقع اليوم يفرض وجود بعد آخر بسبب التنافس الكبير في رفع معدلات النمو في الدول الصناعية خاصة. الأمر الذي أدى إلى الاستغلال والاستعمال المفرط للثروات من خلال تطوير التكنولوجيات الحديثة. أدى هذا الأمر لتدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري، فقدان طبقة الأوزون، نقص المساحات الخضراء ، واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل البيئة تتعدى الحدود الجغرافية للدول . كل ذلك أدى لظهور تقرير برونتلاند BRUNDTLAND سنة 1987 ليحذر من مغبة السماح لبعض الدول والشركات باستنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة وتهديد مستقبل الأجيال القادمة .

دعى التقرير لتبني استراتيجيات تنموية جديدة تقوم على أساس مبدأ " التنمية المستدامة ". و هو مايعني أنه بالإمكان تحقيق معدلات النمو مع المحافظة على البيئة دون الحاق الضرر بالمواطنين أو بها أو تهديد مستقبل الأجيال القادمة ، ودون استنزاف الموارد الطبيعية والمعدنية النادرة كذلك. أصبح هذا المصطلح يحظى باهتمام عالمي كبير من خلال البحث عن كيفيات تحقيقه وسبل تمويله .

ففي مؤتمر أديس ابابا في جويلية 2015، تمت الاشارة لضرورة تعبئة الموارد المحلية للرفع من مساهمة التمويل في التنمية المستدامة وكذا زيادة مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال. ورغم زيادة القروض المخصصة لتمويل التنمية، إلا أن حصة الاستثمارات الموجهة للاعتبارات البيئية والاجتماعية لا زالت قليلة وغير كافية.[1]

كما أن الاقتصاد البيئي التقليدي أشار إلى مشكلتين : الأولى هي مشكلة الآثار البيئية ، والثانية هي الإدارة السلبية للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية الغير متجددة بين الأجيال) . فللبعد البيئي للتنمية المحلية يركز على مراعاة الحدود البيئية ، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف . بينما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه حتما ستؤدي لتدهور النظام البيئي.

3. فواعل التنمية المحلية

برز مفهوم التنمية المحلية بالمشاركة [2] ، والذي يعني اندماج مختلف الفواعل من منظمات وممثلي المجتمع المدني و أرباب الأعمال(القطاع الخاص) بحرية كاملة مع هيئات الدولة المهتمة بالتنمية المحلية بهدف مساهمتهم في برامجها التنموية بأية صورة وفي أي مرحلة لتحديد أهدافها في وحداتهم المحلية، التعرف

[1] نور الدين بلقليل، **المرجع السابق**، ص ص19-20.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف،**التنمية المحلية**، المرجع السابق، ص ص 32-34.

على وسائل تمويلها وتنفيذها ،متابعة مراحلها وتعديلها لتحقيق طموحاتهم وحل مشكلاتهم ، بالإضافة لتنمية مصادرهم وتحسين أحوالهم و الحفاظ على بيئاتهم . وتتمثل مختلف فواعل التنمية ، والتي تمثل أطراف الشراكة في عملية التنمية المحلية ، فيمايلي:

1.2. القطاع الحكومي

إن الدولة، بإعتبارها وحدة سياسية وقانونية وإدارية ، مسئولة عن وضع اطار عملية التنمية المحلية نظرا للإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها (مادية ، مالية ، بشرية وتنظيمية). تحمل على عاتقها مسؤولية توزيع أعباء التنمية وعائداتها . كما نجد أن ها تسعى لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي مما يسمح بتحقيق التنمية . علاوة على هذا ، نجد أن ها هي المسئول المباشر على تذبذب واستقرار مؤشرات الاقتصاد مثل: (مؤشر التضخم ، سعر الصرف ، عجز الميزانية).

يُعتبر تحديد دور الدولة في تحقيق التنمية المحلية من المواضيع التي لاقت اهتماما متزايدا بها في ضوء سياسات التحرر الاقتصادي. وساد الاعتقاد بأن عمليات التحرر الاقتصادي ستؤدي للحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، وتصبح المعاملات الاقتصادية خاضعة لقوانين السوق المتمثلة في قانوني العرض والطلب. إلا أن هذا الطرح قد أثبت عدم صحته خاصة في حالة الدول النامية نتيجة للأدوار التي قامت بها الدولة تاريخيا في تسيير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتلك الشعوب والمجتمعات . فالدولة لم تتخلى كلية عن أداء دورها كمسئول مباشر لمختلف العمليات الاقتصادية والمالية والمشاريع والخطط التنموية الكبرى، وإنما تمارس مهامها بسياسات وأنماط تسيير وآليات حديثة تتيح لها مراقبة ومتابعة التفاعلات الحاصلة على مستوى المجتمع .[1]

إن سياسة الانفتاح الاقتصادي واقتصاد السوق ، في غياب أي اشراف للدولة على الحياة الاقتصادية، تتطلب اعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية و الخدماتية فتخضع قوانين السوق للعرض والطلب . وهذا ما ينجم عنه ارتفاع معدلات البطالة وزيادة في الأسعار . الأمر الذي يفوق القدرة الشرائية للمواطنين محدودي الدخل. وهو ما حدا بالمنظمات الدولية إلى ادراك أهمية تواجد الدولة في الحياة الاقتصادية وفي التنمية المحلية للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي ووضع حد لكل ما من شأنه التسبب في حركات احتجاجية أو تهديد السلم الاجتماعي.

فالدولة لازالت هي المسئولة عن المؤشرات الاقتصادية الكلية . وهي التي تتولى تشريع القوانين وتسهر على مدى تطبيقها بواسطة أجهزتها الرقابية . وفي نفس الوقت تقوم بتسليط أقصى العقوبات القانونية على

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **المرجع السابق** ، ص ص 141- 143.

الوحدات المخالفة لتلك القوانين والتشريعات. فينبغي على الجماعة الاقليمية تطوير فضاء استقبال المؤسسات والاستثمار لبلوغ الهدف المزدوج بخلق موارد جبائية وتطوير منظومة التشغيل وتحسينها . بحيث تطمح إلى أن تتحول من مرتبة الجماعة المحلية المدعمة المسيرة لبرامج الدولة إلى جماعة مؤسسة مسئولة عن التهيئة والتنمية وتسويق اقليمها وهذا ما يستوجب توفر امكانيات جبارة لذلك.[1]

2.2 .المجتمع المدني

حظي مفهوم المجتمع المدني باهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين على مختلف توجهاتهم الفكرية. فدور مؤسسات المجتمع المدني لا يقل شأنا عن دور القطاع الحكومي في مجال التنمية المحلية. لذلك صار شريكا فعّالا إلى جانب الدولة والفواعل الأخرى كالقطاع الخاص. حيث لا يمكن الاستغناء عن دوره المحوري في معالجة الكثير من المشاكل المجتمعية محليا، كالسعي لتحسين المستوى المعيشي، تحسين الخدمات التعليمية والصحية ، والحد من مشكلة البطالة .

تُعرَّف منظمات المجتمع المدني من خلال آراء أساتذة العلوم الاجتماعية بأنها" وحدات بنائية تكتسب صفة الشرعية من المجتمع وتستهدف اشباع احتياجات الأفراد من خلال ممارسة أنشطة معينة وبالاعتماد على الجهود التطوعية."[2] فهي تقوم على أساس الجهود التطوعية لجماعات من الأفراد المهتمين بالخدمة العامة يقومون بتنظيمها وإدارتها في اطار النظام العام والقوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاجتماعي التطوعي. كما يساهم المجتمع المدني وبفعالية، من خلال منظماته والجمعيات التي ينشط من خلالها، في استثمار جهود الشباب. الأمر الذي يحول دون شعورهم بالاغتراب و التهميش ويندمجون في عملية التنمية وبالتالي يصبحون أكثر قدرة على الاندماج مع المجتمع وأكثر تأثيرا في قراراته وتجسيدا لأهدافه.

وفي سياق البحث عن مفهوم للمجتمع المدني يرى **سعد الدين ابراهيم** أن المجتمع المدني هو" فضاء للحرية يلتقي فيه الناس ويتفاعلون تفاعلا حرا ويبادرون مبادرات جماعية بإرادتهم الحرة من أجل قضايا مشتركة أو مصالح مشتركة أو للتعبير عن مشاعر مشتركة يقتصر على المنظمات غير الحكومية التي تنشأ بهدف تحقيق المصالح المشتركة لأعضائها". [3] وبهذا فإن المجتمع المدني لا يقاس بالجمعيات والمؤسسات التي تقوم بأعمال وأنشطة مختلفة داخل الدولة ، وإنما يشمل مجموعة المؤسسات التي تمارس عملا محددا يخدم هدفا معينا يربط وجود المؤسسات بتحقيق اغراض معينة في الدولة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **المرجع السابق** ، ص ص 141- 143.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 155

[3] محمد أحمد مفتي، **مفهوم الجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية**، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات،2013،ص14.

يعرفه **والزر WALZER** بأنه" ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الاجتماعية الجيدة. فهو ذلك المجال الذي في اطاره يُكوِّن البشر شكلا اجتماعيا يتواصلون فيه ويرتبطون ببعضهم البعض، بغض النظر عن ماهية هذا الشكل الاجتماعي سواء أكان من جماعة أو نقابة أو قبيلة أو رابطة أودين أو أخوة أو ذكورة أو أنوثة . إنه ذلك الإطار الذي يجمع الأفراد من أجل تحقيق هدف واحد سام يتمثل في حب الاجتماع الإنساني".[1]

والملاحظ أن هذا التعريف لا يجعل من المجتمع المدني مفهوما له خصوصية . فأغلب دول العالم حتى الاستبدادية منها ، يوجد بها جمعيات علمية وجمعيات خيرية وجمعيات المنفعة العامة تمارس نشاطاتها بمساحة رقابة تتسع وتضيق وفقا لنظامها الداخلي ولضغوط خارجية مختلفة.لقد حققت منظمات المجتمع المدني تطورا كيفيا ومؤسسيا سمح لها بالنشاط والفعالية .

و قدم صامويل **هانتغتون** بعض المؤشرات الموضوعية التي يمكننا من خلالها تقييم فاعلية منظمات المجتمع المدني وتتمثل فيما يلي:[2]

- **القدرة على التكيف:** يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع جميع التطورات التي تحصل في محيطها، لأن الجمود يؤدي إلى تناقص أهميتها واحتمال القضاء عليها كلية . فكلما كانت المؤسسة مرنة في عملها فكلما كانت أكثر فعالية.
- **الاستقلالية:** عدم خضوع المؤسسة أو المنظمة لغيرها من المؤسسات أو الجهات أو الهيئات أو الأفراد كي لا يتم توجيهها والسيطرة على قراراتها . لذا لابد أن تتمتع هذه المؤسسات و منظمات المجتمع المدني بالاستقلال المالي حتى تكون سيدة نفسها في اتخاذ قراراتها بدون أي توجيه أو تدخل خارجي .
- **التجانس:** انطلاقا من أن استراتيجيات مؤسسات المجتمع المدني غالبا ما نجدها تناضل من أجل تحقيق مطالبها بطريقة سلمية بعيدة عن كافة أشكال الصراع بين مختلف الأجنحة والقيادات داخلها . فقوة التنظيم تنبع من درجة تطوره عبر سلمية قنوات الحوار والنقاش داخله بعيدا عن كل صراعات أو تعنت أو استبداد في الرأي داخله.
- **التعقد:** ويقصد بذلك أن مؤسسات المجتمع المدني تتميز بتعدد هيئاتها التنظيمية مع وجود تنظيم سلمي داخلها وكذا انتشارها الجغرافي على نطاق واسع داخل المجتمع .

---

[1] جهيدة شاوش اخوان، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات بسكرة أنموذجا**،(أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية غير منشورة،تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014)، ص24.

[2] أحمد لدرم، منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية،**مجلة دراسات في التنمية و المجتمع**،العدد01،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص ص 6-7.

فالمجتمع المدني، كمنظومة مؤسسية، يسعى لتوفير الخدمات العامة والأساسية في مختلف القطاعات على المستوى المحلي . كما يعمل على تشجيع المشاركة المحلية في صنع وتخطيط البرامج التنموية المحلية وتطوير المبادرات الفردية والجماعية . علاوة على أنه يعمل على تحقيق التوازن والعدالة التوزيعية للأعباء والمكاسب التنموية عبر استثمار كافة الامكانيات البشرية والمادية المحلية[1].

يظهر دور مؤسسات المجتمع المدني كفاعل من فواعل التنمية المحلية أيضا ، باعتبارها قناة تنموية تعمل على زرع الوعي بأهداف ومخططات التنمية المحلية في أوساط أفراد المجتمع المحلي و دمج مطالبه وتقديمها للهيئات المحلية لأجل تجسيدها في أرض الواقع . بالإضافة لذلك ، تقوم بحملات توعية بالمشاركة في صنع وتنفيذ السياسات العامة المحلية ، والتعريف بالقنوات التي يمكن من خلالها للمواطن المحلي أن يوصل صوته للجهات المسئولة ، وماهية طبيعة الحقوق والالتزامات التي يجب أن يحصل عليها ويكون مسئولا عنها في المنظمة المحلية.

ويوعز **ناجي عبد النور** سبب نجاح عملية التنمية المحلية إلى قوة مؤسسات المجتمع المدني بفضل أدوارها الكبيرة في مساعدة الحكومة المحلية ، سواء عن طريق العمل المباشر في تحقيق البرامج التنموية على المستوى المحلي أو السهر على تكريس مجهوداتها لتقديم شكل أفضل من الخدمات للمواطنين المحليين[2].

تتمثل المجالات التي يساهم من خلالها المجتمع المدني في تحقيق علمية التنمية المحلية فيها يلي :

- العمل على توفير الحاجيات والخدمات ، وخاصة للفئات الأكثر حرمانا في الأرياف والمناطق النائية.
- تمكين المجتمعات المحلية ، من خلال بناء قدراتهم وصقل مهاراتهم وتدريبهم على أبجديات العمل التنموي كالتخطيط الاستراتيجي ، وصيانة البرامج التنموية ، عمليات تنفيذ وتوسيع المشاركة الشعبية.
- المساهمة في رسم السياسات العامة على المستويين الوطني والمحلي ، من خلال عرض البدائل والتأثير على الفواعل المسئولة عن اقرار السياسات العامة بإدراج أهدافه ضمنها .

3.2 .القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص أحد الركائز الأساسية من بين شركاء التنمية المحلية .بدأ يبرز جليا من خلال ظهور مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال ،أو المسئولية العامة للقطاع الخاص. و يقصد من وراء ذلك أنه لا يستهدف الربح فقط ، وإنما صار يهمه في المقام الأول ضمان الاستقرار الاجتماعي الذي يهيئ المناخ اللازم للاستثمار في جو يتسم بالاستقرار والأمن والسلم الاجتماعي ،مع السعي لتوفير فرص العمل

---

[1] محمد علي ،" **المجتمع المدني و المشاركة المحلية والسياسية** " ،الحوار المتمدن ، ع دد 2789 ، 2009 . نشر على الموقع الالكتروني: https://www.alhewar.org/debat/show.art.asp، واطلع عليه بتاريخ2019/11/11على الساعة21.15

[2] عبد النور ناجي ،**الدور التنموية للمجالس المحلية في ظل الحوكمة** ،الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار عنابة، 2010 ،ص 83.

لامتصاص موجات الغضب والتذمر . هذه العمالة، التي يستقطبها القطاع الخاص ، تُمثل في نفس الوقت المستهلك الأول لمنتجاته ومخرجاته من سلع وخدمات بالتالي يتحقق الربح في نهاية المطاف.

إن مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية خاصة والتنمية الوطنية بصفة عامة لدليل على الانتماء للمجتمع وترجمة حقيقية لانصهار أفراده مع رجال الأعمال (القطاع الخاص) والدولة في عمل مشترك ومتكامل. فنتيجة لعدم قدرة الدولة على تقديم خدمات نوعية ، وبسبب الاختلالات الكبيرة التي عرفها التسيير العمومي للمرفق العام ، بات من الضروري الاستعانة بالقطاع الخاص كشريك فاعل في تحقيق التنمية الشاملة . فأضحت عملية التنمية المحلية لا تقتصر على الفاعل الرسمي فقط (الحكومة ، الجماعات المحلية) وإنما أصبحت قاسما مشتركا بين مجموعة من الشركاء غير الرسميين (الفواعل غير الرسمية) من أبرزها القطاع الخاص . هذا الأخير الذي بات ينظر إليه كفاعل أساسي ومكمل لأدوار الدولة في تحقيق عجلة التنمية المحلية .

إن القرارات الاقتصادية، المستهدفة للتنمية المحلية، لم تعد اليوم وليدة المقاربات الانفرادية في تدبير الشأن المحلي ، وإنما باتت تقوم وفق مقاربة تشاركية تجمع بين الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية التي على رأسها القطاع الخاص . وبذلك شهدت منظومة التنمية المحلية الانتقال من نظام حكم محلي تسيطر عليه المجالس المنتخبة إلى نظام حكم محلي يشارك فيه ،اضافة للمجالس المنتخبة، القطاع الخاص المحلي[1].

من التعاريف التي تناولت القطاع الخاص ، تعريف الباحث **بينوا روسو Benoist Rousseau** الذي عرفه بما يلي: " القطاع الخاص مكمل للقطاع العام . وهو ضروري للتنمية الاقتصادية وخلق الثروة في البلد بحيث يسمح بخلق مناصب شغل في قطاعات النشاط الاقتصادي التي لم يستطع القطاع العام تغطيتها .كما يساهم بذلك في تحقيق التنمية الاجتماعية والتكنولوجية والتعاون"[2] .

ويقصد بالقطاع الخاص أيضا " كافة الاستثمارات الخاصة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية ، من الاستثمارات في القطاع الزراعي ، إلى القطاع الصناعي بكافة قطاعاته الفرعية ، وكذلك القطاع الصحفي والتعليمي بمؤسساته التربوية الأكاديمية ، وكافة الاستثمارات في القطاع السياحي من الفنادق و وكالات الأسفار السياحية ، وكذلك فيما يتعلق بالقطاع المصرفي ، وقطاع المقاولات و الاسكان ، وكافة الاستثمارات

---

[1] بوحنية قوي و محمد الطاهر غزيز ،" **دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة: مدخل الادارة المحلية** "، بوحنية قوي ، الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية(عمان: دار حامد للنشر والتوزيع ، 2015) ص 146.

[2] Benoist Rousseau ،**Définition de Secteur Privé** ,08/07/2013. Published in https://www.andlil.com/definition-de-secteur-prive-151575.html . seen 12/01/2021 at18.15.

في القطاع التجاري من شركات تجارية ومن شركات الوكالات التجارية ، وكذلك كافة الاستثمارات الفردية والشخصية في العديد من مجالات الأعمال الحرة و الخاصة "[1].

وكتعريف اجرائي لمفهوم القطاع الخاص، يتبين لنا جليا أنهذلك القطاع من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وهو يساهم في خلق الثروة وفتح مناصب شغل للقضاء على البطالة في القطاعات التي لم يستطع القطاع العام تغطيتها . كما أنه يشارك في تحقيق التنمية الاجتماعية التكنولوجية والتعاون.

برزت مساهم ته في دعم الجهود التنموية المحلية والعمل الاجتماعي من خلال تقديم المساعدة الفنية لمؤسسات المجتمع المدني سواء ما تعلق منها بالتدريب ، الدعم اللوجستي ، التخطيط للمشاريع مع توفير خدمات كلية ومزيد من الدعم للفئات المحتاجة لهذه الخدمات.من سماته الاستعداد الدائم ، من طرف رجال الأعمال والمستثمرين للمغامرة عند استثمار أموالهم في مجالات متعددة وبعيدة المدى دون انتظار لعائد ربح مباشر من وراء ذلك . إلا أنهم يدركون تمام الادراك أن كل ما يقدمونه للمجتمع سوف يحقق أهدافه . فكلما كان المجتمع آمنا ومستقرا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، كلما زادت نشاطات رجال الأعمال في المجتمع وزادت أرباحهم تبعا لذلك. كما أن تلك النتائج لن تتحقق إلا عبر مساهمتهم الفعالة في دفع عملية التنمية المحلية والتعاون مع السلطة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية.[2]

يمثل القطاع الخاص موردا ماليا مهما للاستثمار على المستوى المحلي في ظل الاخفاق الذي طال استراتيجية التنمية المحلية الممولة من طرف الدولة، وهو نفس الحال بالنسبة للجماعات المحلية التي لم تعد قادرة اليوم على تحقيق التنمية المحلية لوحدها بإمكانياتها المحدودة . وبالتالي بات التفكير مليا في السعي لإنهاء مقاربة تنموية تعتمد على اشراك القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية نظرا لإمكانياته الكبيرة التي من شأنها تفعيل العمل التنموي على المستوى المحلي . وهو ما أدى لظهور مقاربات تسيير جديدة للتنمية المحلية عوضا على الادارة المحلية ، كالمقاربة التشاركية و حوكمة التنمية المحلية.

فالقطاع الخاص يلعب أدوارا جد مهمة في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي ، وهو ما ينعكس بصيغة ايجابية على المواطنين المحليين . فهو يساهم في توفير السلع والخدمات ذات الجودة العالية من جهة ، وزيادة درجات رفاهيتهم الاقتصادية و الاجتماعية من جهة ثانية. لقد لاقى قبولا وترحيبا كبيرا وأصبح شريكا رئيسيا

---

[1] سعيد خليل العبسي ،" **القطاع الخاص ودوره في عجلة التنمية** "- جريدة الرأي ، نشر بتاريخ 2006/06/18، اطلع عليه بتاريخ 2016/10/20على الساعة20.00 على الموقع الالكتروني: http://alrai.com/article/173679

2 رشاد أحمد عبد اللطيف ،**التنمية المحلية**، المرجع السابق،ص ص246-247.

في معظم الدول ، حيث أصبحت له تأثيرات سياسية من خلال فرضه للعديد من التشريعات ، وهو ما يعبر عن الشراكة الحقيقية للمجتمع المحلي في اتخاذ القرار.

المبحث الثاني : ماهية السلم الاجتماعي

يعتبر السلم الاجتماعي ضروريا لاستقرار المجتمعات وتطورها. فالمجتمع لا يكون مستقر وآمنا ومزدهرا إذا لم تكن أوضاعه مستقره وهادئة وتسوده الرفاهية والطمأنينة . لذا فلقد شكل تحقيق السلم الاجتماعي والشعور بالأمن والاستقرار هاجسا ملازما للأمم ، خصوصا تلك التي عانت من ويلات الحروب والنزاعات وذاقت مرارة التشتت والصراعات مهما كانت طبيعتها طائفية أ و دينية أو استعمارية . إن المحيط الآمن والمستقر يسمح بتوفير فرص التنمية ويشجع على الاستثمار ويستقطب رجال الأعمال وهو ما سيجلب الرفاهية والنمو والرقي والتطور للمجتمع.

المطلب الأول : مفهوم السلم الاجتماعي والألفاظ المشابهة له

إن السلم الاجتماعي من بين مقومات بناء المجتمعات وتماسكها ورقيها . فأي مجتمع لا يمكنه الازدهار والتطور وتحقيق التنمية في كافة المجالات إلا بوجوده . لذا أضحى هذا المفهوم أمرا ضروريا و وأساسيا، مما حدا بالدول إلى السعي قدما لتحقيق وبناء السلم داخل نسقها الاجتماعي . فتحقيق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار وتحقيق الازدهار والتقدم والتنمية داخل الدولة . والمحافظة عليه مرهونة بمدى توفر المناخ الملائم داخل الجبهة الداخلية من خلال تمتع المواطنين بالحريات ، العدالة الاجتماعية ، المساواة في توزيع الثروة ، ضمان الحقوق الواجبات.

1. مفهوم السلم الاجتماعي :

يُعد السلم في مقدمة القيم الانسانية الرفيعة ، والذي ينظر إليه على أنه الوفاق والانسجام والهدوء والسكينة والابتعاد عن الفرقة والنزاع والخلاف . وتنشد الشعوب السلم الاجتماعي وتسعى جاهدة لتحقيقه بإرساء مقوماته باعتباره عاملا مهما في توفير مناخ عام للعيش في هناء ورخاء ورفاهية . اذن فالسلم الاجتماعي مصطلح مركب من كلمتين: السلم و الاجتماعي. وسنتناول بالتعريف أولا بمصطلح "السلم" ثم بعد ذلك نقوم بتعريف معنى" الاجتماعي" وفي الأخير نتطرق لتوضيح مفهوم" السلم الاجتماعي".[1]

[1] عماد بن عامر،"مهددات السلم المدني وطرائق مواجهتها"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**،المجلد07،العدد06،2018،ص452.

1.1.التعريف بالسلم :

كلمة "السلم " مشتقة من الجذر اللغوي "سلم، يسلم، سلاما، سلامة" وأصله البراءة من الآفات . ويقال السلم بفتح السين وكسرها ويعني الصلح والنجاة والتخلص . ويأتي في مقابل الحرب والسلم من السلام و أصله السلامة أي البراءة والعافية والنجاة من العيوب والآفات والأخطار. إذن فهناك اتجاهان للنظر لمفهوم السلام أو السلم عموما :[1]

الاتجاه الأول : السلم أو السلام في أبسط تعاريفه يعني " غياب الخلاف ، العنف ، الحرب..." وهذه النظرة شائعة في العديد من الكتابات. ويتبنى دعاة السلم هذا التعريف. يرى الباحثون في مجال العلاقات الدولية أن السلم يعني غياب الحرب . وأن وجود الحرب لا يعني أن هناك سلاما موجودا . بينما يعني السلم، في المجتمعات الإنسانية ، غياب كل مظهر من مظاهر العنف كالجرائم الكبرى المنظمة مثل : الإرهاب ، النزاعات العرقية أو الطائفية أو الدينية أو المناطقية (تلك التي تنشب بين عدة مناطق جغرافية داخل اقليم الدولة نفسه).

وعادة ما تعود أسباب النزاعات المناطقية لاعتبارات اقتصادية (كالصراع على الثروات الطبيعية مثل ما هو الحال في العديد من الدول الافريقية) ، أو سياسية(احتكار مناطق جغرافية معينة للسلطة السياسية مثلما كان عليه الحال في اقليم دارفور) ، أو عرقية (كالنزاعات بين مختلف الأعراق والطوائف المتطاحنة التي تقطن مناطق جغرافية في مواجهة بعضها البعض).

الاتجاه الثاني: فيعرف السلم على أنه " الاتفاق ، الانسجام ، الهدوء...". وبناء لذلك فالسلم ،على عكس التعريف السابق ، لا يعني غياب العنف بكافة أشكاله، ولكنه يعني صفات ايجابية مرغوبة في ذاتها كالحاجة للتوصل إلى اتفاق، الرغبة في التوصل لتحقيق انسجام في العلاقات بين البشر ، أو سيادة حالة من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة .

فالسلم إذن هو حالة ايجابية في ذاتها(الاستقرار والهدوء مثلا) أكثر من كونه غ ـيابا لحالـة سلبيـة مرفوضة (كالعنف ، الحرب ، القتل مثلا).ويفتح هذا التعريف المجال أمام التفكير في مستويات مختلفة للتعامل مع مفهوم "السلم" . فهناك سلم بين الدول ، وهناك سلم بين جماعات بشرية ، وهناك سلم داخل الأسرة ، وهناك سلم بين المرء وذاته.

جاء الاسلام بمثابة دعوة لنشر السلم والسلام على مستوى العالم وللبشرية أجمع . وتكرر الحديث عن السلم والسلام في القرآن في أكثر من خمسين موضعا لأنه يعتبر المبدأ الأساسي في العلاقات بين البشر

[1] MAAT for PEACE DEVELOPMENT and HUMAN RIGHTS. **Concept of Social Peace**, p1, published in https://www.maatpeace.org/old/en/node/305.htm , seen in 15/12/2020 at 21.02.

والمجتمعات المتباينة. بل أن السلام هو إسم من أسماء الله تعالى وصفة من صفاته [1] ، مما يقتضي توفر المظاهر الايجابية مثل الهدوء ، الأمن و الاستقرار، وكذا وغياب المظاهر السلبية كالعنف والتطرف للمجتمع أو الجماعة التي تعيش في مكان واحد.

2.1 الاجتماعي :

مصدرها من الاجتماع أي الالتقاء . نقول اجتمع المهندسون أي التقوا وجمع وأجمع و أجمعون يستعمل لتأكيد الاجتماع على الأمر ، ويوم الجمعة سمي بذلك لاجتماع الناس فيه[2].

وبالتالي فإن السلم الاجتماعي يعني الأمن والهدوء والاستقرار للمجتمع أو الجماعة التي تعيش في مكان واحد. إذن فالسلام أو السلم عبارة عن قيمة أساسية ومحورية في الحياة . وهو كلمة تُعبر عن ميل فطري في التعايش السلمي بعيدا عن الاحقاد ، الضغائن ، الحروب والخلافات والنزاعات في أوساط كل مجتمع وتشكل غاية وهدفا نبيلا لجميع الشعوب .

3.1. التعريف بالسلم الاجتماعي:

إن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد يشتركون في الإقامة في اقليم واحد في جو من التعايش المشترك ، وهو ما يستلزم وجود شبكة من العلاقات الاجتماعية الضرورية لأداء العمل الاجتماعي المشترك . ويتكون كل مجتمع من مجموعة من البشر يتباينون حسب انتمائهم العرقي والطائفي ، الديني ، المذهبي ، الاجتماعي و الوظيفي ، ولكن يجمعهم ما يمكن أن نطلق عليه عقد اجتماعي غير مباشر ، أي التزام غير مكتوب بينهم . ويعتبر الخروج على هذا العقد انتهاك لحقوق طرف واخلال بالتزامات طرف آخر مما يستوجب التدخل الحاسم لتصحيح الوضع هذا العقد الاجتماعي غير المباشر هو تعبير عن حالة توازن بين الأطراف المجتمعية المختلفة في المصالح والقوة والإمكانيات والإرادات تتم المحافظة على هذا التوازن بقوة القانون والشرعية.

فمثلا إذا كانت هناك التزامات تقع على عاتق صاحب العمل تجاه العاملين ،فإنه هناك في المقابل حقوق لصاحب العمل تجاه العاملين ، يؤدي الاخلال بها للخروج عن العقد الاجتماعي ، الأمر الذي يستوجب التصحيح.يمثل العقد الاجتماعي غير المباشر المرجعية التي يعود اليها جميع الاطراف لحل مشاكلهم في حالة وجود اختلاف ونزاع . حيث يتعلق بالقيم والمعايير والمشاعر والاتجاهات ، و ما هو متفق عليه ضمنيا بين مختلف الأطراف بينما الخروج عليه يبعث على

---

[1] حسن الصفار،**السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته**،ط1،بيروت: دار الساقي ،2002، ص31.

[2] محمد سليمان المومني ،" السلم الاجتماعي دراسة تأصيلية "، **مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الشرعية والقانونية** ، المجلد 26 ، العدد 01، الجامعة الاسلامية بغزة ، أفريل 2017 ، ص 120.

الاستنكار . في حين أنه اذا كان العقد يجري دون مشاكل على أرض الواقع ، فإن ذلك يعني تحقيق السلم الاجتماعي.[1]

إن السلم الاجتماعي بأبسط تعاريفه يعني" الوفاق والوئام بين أفراد المجتمع بكل طبقاته وأطيافه . ومن هذا يصبح السلم مكوّنا من مكونات البلدان وتنميتها ، وأن نشر وترسيخ هذا السلم منوط بكل مواطن ومقيم في الوطن لتستمر منظومة التنمية عامرة لتبقى مضللة بالأمن ، وكذلك يجب تضافر جهود المواطنين وكافة مؤسسات الدولة"[2].

يعتبر السلم الاجتماعي مرادفا لمفهوم السلم الأهلي الذي يعني عيش الإنسان حياته ويمارس خلالها أعماله بكل حرية ومسئولية ، ويحصل على متطلبات عيشه وحقوقه بيسر وسهولة دون أن يخشى الاعتداء على حقه أو ماله أو على أمنه الشخصي أو أمن أهله. [3] عرفه **البديوي** بأنه : " توافر الاستقرار والأمن والعدل الكافل لحقوق الأفراد في مجتمع ما أو بين مجموعة من المجتمعات والدول".[4]

يقصد بالسلم الاجتماعي حسب **حسن الصفار** : " حالة الهدوء والاستقرار والوئام والانسجام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وأفراده وقواه المتعددة المختلفة و عليه فإن السلام لا يعني فقط غياب العنف بكافة أشكاله ، ولكنه يعني أيضا صفات ايجابية مرغوبة في ذاتها كالحاجة إلى التوصل للاتفاق والرغبة في تحقيق الانسجام في العلاقات بين البشر وسيادة حالة من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة" [5].

وكتعريف اجرائي لمفهوم السلم الاجتماعي، نقول أنه الوئام والوفاق بين أفراد المجتمع بكل أطيافه . فيصبح بذلك مكونا من مكونات البلدان وتنميتها . وترسيخه منوط بكل مواطن لأجل استمرارية منظومة التنمية في كنف الأمن والسلام. و ينبغي تضافر جهود الجميع، مواطنين كانوا أم مؤسسات الدولة. فبالسلم الاجتماعي يتوفر الاستقرار ، الأمن والعدل الكافل والضامن لحقوق الأفراد في مجتمع ما ، أو بين مجموعة من المجتمعات .

فكل المجتمعات البشرية لا تستغني عن وجود سلطة حاكمة تتحمل إدارة شؤون المجتمع لتعيش القوى المختلفة تحت سقف هيبته . وإلا سيكون البديل هو الصراعات والفوضى بين فئات المجتمع المختلفة . فهي الساهرة على تحقيق السلم الاجتماعي لأجل احقاق العدل والمساواة وضمان الحقوق والمصالح المشروعة

---

[1] MAAT for PEACE ; **DEVELOPMENT and HUMAN RIGHTS**. Idem; pp1-2

[2] حمد بن عبد الله قاضي ، **السلم الاجتماعي : سلامة المجتمع واستقرار الوطن** ، على الرابط :-www.al jazirah.com/20171026/ar1.htm اطلع عليه في 2020/06/11 ، على الساعة 21:10 .

[3] ناريمان عامر(وآخرون)،**عوامل السلم الاهلي والنزاع الاهلي في سوريا**،دمشق: مركز المجتمع المدني والديمقراطية، 2013،ص7.

[4] خالد البديوي ،**الحوار وبناء السلم الاجتماعي**،ط1 ، الرياض : مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ، 2011 ، ص 12.

[5] حسن الصفار : **المرجع السابق** ، ص39.

لفئات المجتمع .كما أن الواقع يثبت أنه كلما زاد الانسجام والتعاون والأمن بين أطراف المجتمع قوي النسيج الاجتماعي . بينما كلما زاد العنف والنزاع داخل المجتمع أدى إلى اضعاف شبكة العلاقات القائمة بين فئات المجتمع وأطيافه .إذن من أهم المعايير الأساسية لتقويم أي مجتمع هو تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه. فسلامتها دليل على صحة المجتمع وإمكانية نهوضه ، بينما اهتزازها وضعفها دلالة على سوء المجتمع وتخلفه.

2. الألفاظ المشابهة للسلم الاجتماعي

بعد التعريف بمفهوم السلم الاجتماعي ، ينبغي لنا تحديد جملة من المفاهيم ذات الصلة به والتي قد تتداخل أحيانا فيما بينها أو تستعمل كمرادفات له ، فالبحث العلمي لا يمكنه الوصول لتحقيق أهدافه ما لم يتم تحديد المفاهيم بكل دقة ، ولعل من أكثر المفاهيم ارتباطا بمفهوم السلم الاجتماعي نورد ما يلي:

1.2 الأمن الاجتماعي:

انتشر استخدام مفهوم الأمن الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية الحديثة نتيجة للتطورات الاجتماعية التي انعكست على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع من جهة وبين علاقة المواطن بالدولة من جهة أخرى. وما نجم عن ذلك من تقنين للحقوق الانسانية في مواثيق وقوانين قومية ودولية.

إن للسلم والأمن الاجتماعي دلالة واضحة وواحدة مفادها الرفض التام لكل أشكال التناحر والتحارب والتفرقة داخل المجتمع الواحد، بل الرفض لكل ما من شأنه تهديد سلامة واستقرار وحياة وممتلكات أفراد المجتمع. فأمن وسلامة المواطن من الأولويات في مدلول الأمن والسلم الاجتماعي.

يعني الأمن الاجتماعي وببساطة "سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي يتعرضون لها ، و التي يترتب عنها القتل والاعتداء على الأفراد و الممتلكات أو من حيث تزايد معدلات الجريمة وتفشي الإجرام الذي يؤدي إلى المساس بالأمن الداخلي ، فتسعى السلطة للعمل على توفير الأمن وسيادة النظام"[1]. كما يقصد به، حسب أستاذ علم الاجتماع **احسان محمد الحسن** ، بأنه "سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب والسرقة."[2]

ويعني هذا التعريف أن غياب أو تراجع معدلات الجريمة يُعبر عن سريان حالة الأمن الاجتماعي وفي حالة تحققه فإن الفرد والمجتمع يعيشون حالة من الاستقرار والطمأنينة وهي ما تعرف بالسلم الاجتماعي. بينما

---

[1] مختار شبيلي، **محاضرات في الامن والمجتمع** ،الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،2018،ص109.

[2] محمد صخري، "مفاهيم أمنية: الأمن الاجتماعي"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، نشر يوم2019/10/12 على الموقع https://www.politics-dz.com، اطلع عليه بتاريخ 2021/01/12 على الساعة21.25.

انعدام حالة الأمن والأمان فإنها تؤدي لانتشار الجريمة والاعتداء على الأرواح والممتلكات.فللعلاقة بين السلم والأمن تتمثل في أن كلاهما يؤديان إلى تحقيق المصالح المشتركة للدولة و الأفراد باعتبار الأمن من أهم دعائم السلم الاجتماعي. ويمكننا القول أن كلاهما وجهان لعملة واحدة ، من حيث أن الأمن أصل طمأنينة النفس وزوال الخوف ؛ ويشترك السلم معه في ذلك .

إن الأمن الاجتماعي مسئولية اجتماعية ، بوصفه نابعا من مسئولية الفرد تجاه نفسه وعائلته أولا ، ثم تجاه مجتمعه ووطنه ثانيا . ومن هذا نشأت تقاليد العشيرة وأعرافها ، لتصبح جزءا من القانون السائد، قبل أن يتخذ مفهوم الدولة شكله الحالي ، حيث صارت الدولة تحتكر السلطة ومظاهر القوة وإصدار القوانين لأجل تنظيم شؤون الأفراد والمجتمع. فللعيش في سلام يعني الشعور بالأمن والأمان . وبالتالي لا يمكننا الفصل بين المفهومين لأن كلاهما يكمل الآخر . وهكذا لا يمكن التفريق بين مفهومي السلم الاجتماعي والأمن الاجتماعي . فتفشي الجرائم وزيادة عددها تعني غياب الأمن والسلم الاجتماعي.

يرتبط معيار الأمن بمدى قدرة المؤسسات الحكومية في الحد من كل أشكال الجريمة والتصدي لها . و أن حماية الأفراد والجماعات من مهام الدولة عبر فرض النظام وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة القضائية والتنفيذية و الأمنية، مع استخدام القوة للردع إن تطلب الأمر ذلك . وفي حالة تحقق الشعور بالأمن فإنه بالمحصلة يستتب السلم الاجتماعي نتيجة لذلك.

2.2.التعايش

إن التعايش السلمي في أي مجتمع يمثل الأساس الذي ينطلق من خلاله شعوب المجتمعات في مختلف بقاع العالم لأجل تأمين تعايشهم الديني ، السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، التعليمي والثقافي ومن خلاله يتحقق لهم بناء أمنهم واستقرارهم وسلمهم الاجتماعي.يعرفـه **طه بدوي** بأنه: " حالة من السلام والوئام الإنساني داخل بيئة المجتمع المعاش كعنصر أساسي من عناصر تقدم تتطور بناء المجتمع و أفراده . وتتحدد عوامل دراسة وتقييم طبيعة سلوك وممارسات مجتمع ما بواقع التعايش السلمي والأهلي السليم عبر بروز ظواهر حسن روابط بناء علاقاته المجتمعية ، وقبوله بواقع حالة التعايش السلمي والأهلي البيني ومد جسور التواصل الاجتماعي بين مختلف أفراده وشرائحه المختلفة وقواه الحية الدينية ،العرقية ،السياسية والطبقية."[1]

[1] حسين زيدان وهديل علي قاسم، "الدور المجتمعي للشباب في بناء ثقافة التعايش السلمي في المجتمع،" **مجلة التمكين الاجتماعي**، المجلد الاول ، العدد 02، جامعة الاغواط ، 27 جوان 2019 ، ص 135.

وحسب **عبد العظيم المهدي البحراني** فإن تحليل التعايش السلمي يقتضي جانبين أساسيين هما السلم الاجتماعي كحالة من جانب ، وتحقيقه من جانب آخر. حيث يقوم تحليل وتوصيف حالة السلم الاجتماعي على مفهوم الحياة الكريمة والحق فيها وكذا الحقوق المرتبطة بها،والتي أضحت أسسا معيارية لتحليل المجتمعات، وأهمها تلبية الحاجات البشرية الأساسية من غذاء وماء نقي وصحة وتعليم وسكن وعمل ووسائل تأمين لأجل حماية الحياة الكريمة للإنسان.[1]

بينما يعرفه **محمد عبد الجبار شبوط** بأنه : " اقامة علاقة بين اثنين أو أكثر من الجماعات المختلفة الهوية التي تعيش بتقارب مع بعضها البعض. كما يشمل درجة من الاتصال والتفاعل والتعاون الذي يمكن أن يُمهد ويحقق ذلك التعايش والمصالحة على أساس السلام والحقيقة والعدالة والتسامح."[2]

وكتعريف اجرائي لمفهوم التعايش السلمي نقول أنه تحقيق الاستقرار المجتمعي وخلق مناخ من التآلف بين جميع مكونات المجتمع المتباينة والمتنوعة من خلال زرع قيم التسامح والعدالة والتعايش واحترام الآخر للمساهمة في مد جسور التواصل الاجتماعي بينها. ويبدأ غرس تلك القيم في المجتمع أولا عبر ادماجها في المناهج التعليمية كي يتم غرسها في الشباب منذ الصغر حتى تنمو معهم ويتشبعوا بها

إن أهمية التعايش السلمي الفعال تكمن في ايجاد بيئة آمنة ومستقرة تقوم على القوانين العادلة . فالتعايش، القائم على الوسطية والاعتدال والعقلانية والموضوعية واحترام الآخرين ، هو أفضل وسيلة يمكن للأفراد استخدامها لعلاج جميع الانحرافات عقائدية كانت أم فكرية، من خلال النصح ،التوعية ،الإرشاد والتوجيه. فالمحافظة على بناء واستقرار شخصية الفرد ينعكس ايجابا على أسرته وبيئته ومجتمعه كي تتحقق حلقة اجتماعية متكاملة.

3.2. الحوار

إن الاختلاف من سنن الله الكونية في خلقه . فالبشر مختلفون من حيث ألوانهم ، ألسنتهم ، طبائعهم، معارفهم، عقولهم،أصولهم... وهذا الاختلاف والتباين يدل على التنوع في الآراء والتوجهات والأفكار والقيم السائدة . فنجد أن المجتمع الواحد قد يتكون من مجموعة من المتناقضات ، إلا أنها متعايشة في سلام وأمن ووحدة واستقرار.

يرجع الفضل في احتواء كل تلك المتناقضات لثقافة الحوار السائدة في المجتمع. فهي تقوم بتذليل كل أشكال الخلاف عبر الجلوس على طاولة المفاوضات للتحاور والنقاش في كل الأمور الخلافية التي من شأنها تهديد

---

[2] حسين زيدان وهديل علي قاسم ،**المرجع السابق**، ص136.

[3] **المرجع نفسه**، ص135.

السلم الاجتماعي في المجتمع ووحدته فالحوار هنا أداة للمحافظة على السلم الاجتماعي. فهو عبارة عن " نشاط عقلي ولفظي يقدم المتحاورون الأدلة والحجج والبراهين التي تبرر وجهات نظرهم بحرية تامة من أجل الوصول إلى حل لمشكلة أو توضيح لقضية ما" [1] كما تُعرفه **منظمة العمل الدولية** بأنه " المصطلح الذي يصف مشاركة العمال وأصحاب العمل والحكومات في صنع القرار بشأن مسائل العمالة ومكان العمل. و هو يشمل كافة أنواع المفاوضات والتشاور وتبادل المعلومات فيما بين ممثلي هذه المجموعات بشأن المصالح المشتركة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية وسياسة العمل. ويشكل الحوار الاجتماعي في الوقت ذاته وسيلة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي وهدفا بحد ذاته ، اذ يمنح الناس صوتا وحافزا في مجتمعاتهم وأماكن عملهم."[2]

فللحوار هو الحل السحري للانقسام والاختلاف بعيدا عن كل عنف أو صراع دموي . بل يقوم باحتواء كل التناقضات السائدة في المجتمع للوصول لحلول ناجعة تعود بالنفع على الفرد والمجتمع بواسطة المفاوضات والنقاش السلمي. فغاية الحوار هي تقريب الرؤى وتقريب المسافات بين الأطراف المتحاورة.

وتكمن أهميته فيما يلي:[3]

- ❖ يعتبر من أحسن الوسائل الموصلة إلى اقناع طرف بتعديل سلوكه أو العدول عن موقفه نحو الأحسن.
- ❖ يقوم بترويض النفوس لتقبل النقد واحترام آراء الآخرين بكل سلمية واقتناع.
- ❖ تتجلى أهمية الحوار في دعم النمو النفسي والتخفيف من مشاعر الكبت وتحرير النفس من الصراعات والمشاعر العدائية والمخاوف والقلق.
- ❖ يعتبر الحوار وسيلة بنائية علاجية تساعد في حل الكثير من المشاكل بواسطة تبادل الآراء للوصول إلى الحقيقة ولتقوية الروابط الاجتماعية وإيجاد الحلول لمختلف القضايا.
- ❖ كسب حب الآخرين والتواصل معهم : لأنه يساهم في اقامة علاقات طيبة وقوية مع كل المحيطين به في المنزل والمدرسة والعمل.
- ❖ الحوار من أهم وسائل الاتصال والتأثير في الآخرين: حيث الاتصال المباشر المتبادل الذي يحقق سرعة التفاهم ويضمن توصيل القيم وتجلية الحقائق أكثر وأسرع وأفضل من وسائل الاتصال الأخرى غير المباشرة كالمحاضرة والتلفزيون والراديو...

---

[1] مجدي عبد الله شرارة، **الحوار الاجتماعي كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مؤسسة فريديريش إيبرت مكتب مصر،2016،ص 18.

[2] مكتب العمل الدولي، **الحوار الاجتماعي**،التقرير السادس من مؤتمر العمل الدولي الدورة 102،جنيف،2013،ص5.

[3] مجدي عبد الله شرارة، **المرجع السابق**،ص27.

❖ الحوار وسيلة للإصلاح بين الناس ويساهم في تماسك المجتمع ويضمن السلام والأمن الاجتماعي عبر تقريب وجهات النظر والتفاهم والتنسيق المشترك.

يضم الحوار الاجتماعي كل أشكال التفاوض و مبادلة المعلومات بين ممثلي الحكومات وأرباب العمل والعمال ، وفقا لأشكاله المختلفة ، حول كافة المسائل ذات المصلحة المشتركة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية و الاجتماعية. تقوم به جميع فئات المجتمع أو بعضها لصياغة توصيات واتخاذ قرارات تحقق مصلحة المجتمع المدني ككل والمتمثلة في الصحة ،التعليم، تحسين ظروف العمل، الاقتصاد، والتنمية عامة . يرمي للوصول لنتيجة مرضية للطرفين عن طريق تصحيح المفاهيم وتثبيت بعض الأفكار وتهذيب سلوك معين.

كما يهدف إلى اشراك المجتمع في تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الديمقراطية داخل المجتمع مما يحقق النمو الاقتصادي والتنمية العادلة والتوزيع العادل للثروات.

4.2. الاستقرار

إن طبيعة العلاقة بين السلم الاجتماعي والاستقرار هي علاقة تكاملية . فإذا كان المجتمع مستقرا سياسيا واقتصاديا وأمنيا وتسوده قيم العدالة والعدالة الاجتماعية ، فإن هذا ينعكس ايجابا عليه من خلال حلول السلم الاجتماعي .والعكس في غياب الاستقرار، فإنه يؤدي للتطرف وانتشار العنف والصراع وغياب الأمن وبالتالي ينعدم السلم الاجتماعي.

فحالة اللااستقرار ينجم عنها وجود اضطرابات اجتماعية وعنف سياسي . لأن العلاقة التي تربط ظاهرة العنف السياسي بالاستقرار والسلم الاجتماعي تتمثل في أن العنف السياسي يُعبر عن غياب الاستقرار أو عدمه وبالتالي فإن ظاهرة عدم الاستقرار كما يعرفها **حمدي عبد الرحمان حسن** تعني:" عدم قدرة النظام على التعامل مع الصراعات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الأزمات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله المحافظة عليه في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة ، وتناقض شرعيته وكفاءته من جهة أخرى"[1]

يسمح الاستقرار ببناء مجتمع قوي ومتضامن ومتحد . فهو نواة للتمكين لترسيخ قيم السلم الاجتماعي من خلال خلق جو مناسب للاستثمار و تأسيس قاعدة متينة لبناء مشاريع تنموية لخدمة المجتمع للرقي به وتطويره . بينما حالة عدم الاستقرار تؤدي إلى الاضطراب والقلاقل وانتشار العنف والفرقة في أوساط المجتمع ، وهو ما يتسبب في نقص التنمية وحلول التخلف محلها .

[1] عبد الصمد بوكليخة "السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الوطن العربي(الجزائر انموذجا)"،**مجلة اكاديميا**،العدد الخامس،جوان2016،ص71.

كما يمكننا القول أن وجود التنمية في المجتمع يمثل عاملا مهما في استقراره وحلول السلم الاجتماعي واستتباب الأمن ، والعكس صحيح . حيث أن نقص المشاريع التنموية يؤدي إلى حالة من التذمر في أوساط المواطنين الأمر الذي قد يجعلهم ينتفضون ويخرجون للشارع في حركات احتجاجية واجتماعية مطالبة بتغيير الأوضاع أو لتغيير نظام الحكم. كما قد تلجأ الأنظمة الحاكمة إلى استغلال ورقة التنمية لأجل شراء السلم الاجتماعي وامتصاص غضب المحتجين من المواطنين.

المطلب الثاني : أهمية وأركان السلم الاجتماعي

إن مسألة تحقيق السلم الاجتماعي غاية الجميع ، نظرا للأهمية التي يضطلع بها كعامل للاستقرار والأمن والتنمية و الرقي. فالرفاهية في أي مجتمع لا يمكن أن تحصل في ظل انعدام السلم والأمن الاجتماعيين. من هنا تبرز جليا أهميته التي على جميع أفراد المجتمع السعي جاهدين على المحافظة عليه . كما أنه يرتكز على جملة من الأركان تمثل الدعامة الأساسية للتأسيس له .

1 . أهمية السلم الاجتماعي

يعتبر تحقيق السلم الاجتماعي عاملا مهم ا لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع. وإذا ما فقدت حالة السلم والأمن والوئام الداخلي ، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هو تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار في المجتمع ، حيث تسود حالة الخصام و النزاع . فتضيع بذلك الحدود وتنتهك المصالح العامة حيث تشعر كل جهة أنها مهددة في وجودها ومصالحها. فتندفع باتجاه البطش والانتقام وإحراز أكبر مساحة من السيطرة والغلبة . فتعم الفوضى بذلك وتتأثر وحدة المجتمع وتنعدم الطمأنينة والإحساس بالأمان.

من هنا تكمن أهمية السلم الاجتماعي كعامل للاستقرار والأمن والوحدة، يساهم في تحقيق التنمية والازدهار داخل الدولة حيث يتجه الناس نحو البناء والإنتاج وترتكز الاهتمامات نحو المصالح المشتركة وتتعاضد الجهود والقدرات في خدمة المجتمع والوطن. ففي كنف السلم الاجتماعي ، تذوب كل الفوارق والنعرات وتنطفئ موجة الاحتجاجات والحركات الاجتماعية .

إن السلم الاجتماعي يخدم التنمية بتوفير مناخ للاستثمار واستقطاب المستثمرين ويعطي الفرصة للمجتمع المدني بالمشاركة وبفعالية فيها . في حين أن انعدام التنمية يتسبب في تأجج الأوضاع وزيادة حدة الحركات الاحتجاجية . فتعم بذلك الفوضى والتناحر والصراع . فينعدم الاحساس بالأمان ، فينشغل كل طرف بالآخر فتتغلب المصالح الخاصة والفئوية على المصالح العامة والمشتركة . فيتداعى بناء المجتمع ، وينهار كيان الوطن وتضيع مصالح المجتمع والأمة .

من هنا تبرز أهمية السلم الاجتماعي وبشدة ، كعامل للتقدم والتطور و الاستقرار والأمن والتنمية ، من خلال النقاط التالية:

- فرض النظام والأمن واستقرار المجتمع ، وحماية مصالح الأفراد والجماعات لتحقيق التنمية والاندماج.
- ضمان الحقوق المدنية والسياسية للمواطن والحفاظ عليها وكذا ترقيتها .
- التمتع بممارسة الديمقراطية وحرية التعبير وتكريسها من خلال التنظيمات والقوانين والتشريعات لحمايتها ، وكذا العمل على الرقي بالممارسة الديمقراطية من خلال تنظيم عملية انشاء الجمعيات والأحزاب السياسية وإجراء انتخابات نزيهة وشفافة . بالإضافة لإعطاء حق اختيار الشعب لمن يحكمه ومنح الفرصة للمجتمع المدني للتعبير عن نفسه في اطار منظم وقانوني.
- تحقيق المساواة أمام القانون بين الجميع على اختلاف الألوان والأجناس والقوميات والمذاهب، بالاحتكام إلى القواعد والقوانين سارية المفعول وإعطاء كل ذي حق حقه وعدم كبح الحريات لأي طرف على حساب الآخر.
- يؤدي السلم الاجتماعي لسيادة الأمن والاستقرار . وهذين الأخيرين يمثلان القواعد الأساسية والبنى التحتية الخاصة بالتنمية والتطور والازدهار والرقي بالمجتمع .
- يزرع السلم الاجتماعي في النفوس الطمأنينة والشعور بالأمان، وبالتالي انتشار الألفة والود بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع ومن ثم التعاون على الأعمال وتغليب المصالح العامة . وهو ما يؤدي إلى الانتاج والعمل المشترك على تقوية الجبهة الداخلية للدولة .

2. أركان السلم الاجتماعي

هناك عدة أركان للسلم الاجتماعي ،وتتمثل فيما يلي :

1.2. الإدارة السلمية التعددية

تعرف المجتمعات البشرية ظاهرة التعددية الدينية والمذهبية واللغوية. بل تحولت التعددية لقيمة أساسية في المجتمعات المتنوعة بشريا ودينيا وثقافيا والتعددية في ذاتها لا تعني سوى ظاهرة اجتماعية .و يتوقف الأمر بشكل أساسي على إدارة هذه التعددية . فهناك ادارة سلمية تحفظ للجماعات المتنوعة التي تعيش مع بعضها بعضا مساحة للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل . وهناك إدارة سلبية تقوم على اعتبار التنوع " مصدر ضعف " وليس " مصدر غنى ". فيترتب على ذلك العمل على نفي الآخر المختلف لصالح الجماعات الأكثر عددا أو الأكثر سلطة أو الأوسع ثراء ونفوذا. فيؤدي لنشوب حروب اثنية ومذهبية

ودينية . يخلف وراءه قتلى وجرحى وخرابا اقتصاديا ، والأكثر خطورة ذاكرة تاريخية تتناقلها الأجيال محملة بمشاعر الحقد وذكريات الكراهية والرغبة في الانتقام[1].

2.2. الاحتكام إلى القانون

يمثل حكم القانون في المجتمع أحد أهم عوامل تحقيق المساواة والعدالة في العلاقات بين الأفراد والجماعات. فهو يعني عددا من النقاط الأساسية هي: [2]

- جميع الأفراد متساوون أمام القانون بغض النظر عن اختلافهم في اللون أو الجنس أو الدين.
- مؤسسات العدالة " الشرطة ، المحاكم " تطبق القانون على هؤلاء الأفراد بجدية كاملة ، ب غض النظر عن موقعهم الاجتماعي وانتمائهم الديني أو نفوذهم السياسي .
- يكون اللجوء إلى مؤسسات العدالة مكفولا للجميع ، لا يتحمل فيه الشخص أعباء مالية تفوق امكانيته المالية أو مستواه الثقافي .
- يحاكم الشخص من قبل القاضي العادي ولا يواجه أية اجراءات استثنائية بسبب انتمائه السياسي أو الديني أو المذهبي.
- يتم تنفيذ الاحكام الصادرة عن مؤسسات العدالة بحزم دون تسويف أو تأخير .
- تطبيق مؤسسات العدالة القانون في اطار زمني معقول يسمح يتداول الأمر بجدية . وفي الوقت ذاته لا يؤدي إلى اطالة أمد التقاضي على نحو يضيع حقوق المواطنين.

3.2. الحوكمة الرشيدة (الحكم الراشد)

يتم تحديد مفهوم الحكم الراشد باعتباره تنسيقا للفاعلين في مجموعات اجتماعية أو مؤسسات داخل وخارج الحكومة للوصول للأهداف التي تمت مناقشتها وتحديدها جماعيا. والحكم الراشد مرده إلى مجموعة المؤسسات والشبكات والتعليمات والتنظيمات والمعايير ذات الاستخدام السياسي والاجتماعي للفاعلين العموميين والخواص والذي يساهم في استقرار المجتمع والنظام السياسي وفي توجيهه والقدرة على حكمه و تزويده بالخدمات مع ضمان الشرعية.

يحتاج الحفاظ على السلم الاجتماعي في أي مجتمع إلى حكم رشيد . فالكثير من القلاقل والاضطرابات إنما تحدث جراء غياب المشاركة ومن سرقة المال العام . فمن هنا يحتاج السلم الاجتماعي لديمقراطية وعدالة وحكامة (حوكمة) رشيدة.

[1] MAAT for PEACE , DEVELOPMENT and HUMAN RIGHTS, **op - cit**, P2
[2] **Idem**, P3.

ونعني بالحكم الراشد مجموعة من المفاهيم الأساسية يمكن تحديدها بإيجاز في الأمور الآتية[1] :

▪**المساءلة** : وتعني تقديم كشف حساب عن تصرف ما. و تشمل المساءلة جانبين هما : التقييم ثم الثواب و العقاب . وهذا يعني أن يتم أولا تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه . ويكون ذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات السياسية مثل المجالس الشعبية ،المؤسسات الرقابية ،الصحافة ،منظمات حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها شريكا أساسيا في التسيير من خلال تطبيق مبدأ الديمقراطية التشاركية.

▪**الشفافية** : وتعني المداولات العلنية في مناقشة الموضوعات والمشاريع التنموية وحرية تداول المعلومات في المجتمع . حيث تساعد الشفافية في تداول تلك المعلومات وبالتالي اتاحة حق المساءلة للمواطنين حين تتوفر الحقائق أمامهم. وهي تعتبر مظهرا من مظاهر سيادة القانون في ادارة الشأن العام بحيث يتمكن المواطن من الاطلاع على مجريات الحياة السياسية والاقتصادية في بلده ويكون على دراية بالمعلومات التي تخصه. ويمكنه الوصول اليها بيسر وسهولة في اطار ما يسمح به القانون .

▪**التمكين** : وتعني توسيع قدرات الأفراد ومساعدتهم على تطوير الحياة التي يبعثوها ويشمل تمكين المواطنين وتحويلهم من " متلقين سلبيين " إلى " مشاركين فاعلين " ويكون ذلك من خلال رفع قدراتهم ومساعدتهم على تنمية أنفسهم و الارتقاء بمستواهم المعيشي .

▪**المشاركة** : وتعني أن يكون للمواطنين رأي في صنع القرار بطريقة مباشرة عبر مؤسسات الوساطة المشروعة. وتُمكن الأفراد من المشاركة في ال شأن العام وإزالة العقبات من أمامهم . وتأخذ المشاركة عدة صور منها: المشاركة السياسية (عضوية الاحزاب ،الانتخابات ، ..الخ)، المشاركة الاجتماعية (منظمات المجتمع المدني ،الجهود التطوعية ،الجمعيات...الخ)،والمشاركة الثقافية (دخول الحياة الثقافية ، وتقديم منتجات ثقافية في شكل كتب او أعمال فنية ...الخ).

▪**محاربة الفساد** : يعني الفساد استغلال المنصب الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية مقابل تقديم خدمة. وآثار الفساد السلبية تلهب ظهور الناس كل يوم في شكل شراء سلعة أكثر من ثمنها أو الحرمان من خدمة يحتاجها الشخص ، أو المحاباة عند التوظيف بحيث ينعدم معيار الكفاءة والنزاهة. وأضحى أداة لتسيير الحياة اليومية من خلال تكريس مبادئ البيروقراطية ، شراء الولاء ، تجنيد التابعين وحشد الانصار وبناء قاعدة التأييد وخدمة المصالح الضيقة . وهو ما يتسبب بالضرورة في احداث فجوة حقيقية بين الأغنياء

[1] منى عامر نايف ، **لغة الحوار وأثرها على السلم الاجتماعي** ، مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني (السلك الاجتماعي من منظور اسلامي) جامعة فلسطين 2012 ، ص ص 8 -9. على الرابط: https : //repositery.najah.edu اطلع عليه بتاريخ 2021/04/20 على الساعة16.20.

والفقراء في المجتمع و ترسيخ الطبقية في المجتمع الواحد . الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حدة التوتر الاجتماعي واللجوء إلى العنف والجريمة والاحتجاج وهو ما من شأنه أن يعصف بالسلم الاجتماعي.[1]

4.2.حرية التعبير:

تُعد حرية التعبير من مستلزمات عملية بناء السلم الاجتماعي في أي مجتمع ،خصوصا تلك المجتمعات القائمة على التعددية الثقافية والدينية والنوعية والسياسية، فكل طرف لديه ما يشغله وما يود تحقيقه وما يتميز به عن غيره.ولا يتحقق السلم الاجتماعي دون أن تتمتع كل مكونات المجتمع بمساحات متساوية للتعبير عن آرائها وهمومها وطموحاتها في مناخ عقلاني يسوده الانفتاح على الآخر[2].

يمكن الاستماع إلى كل الأطراف وتفهمهم دون استبعاد لرأي دون الآخر بهدف الوصول إلى أرضية مشتركة يلتقى عندها الجميع؛ بحيث يتمكن كل مواطن على اختلاف دينه ولونه ومذهبه وعرقه من التعبير عن وجهة نظره بحرية وشفافية في كل أمر يعنيه بشرط أن لا يكون فيه تطاول على ثوابت الأمة أو تجاوز لنظام الدولة العام ، لأن القانون لا يحجر على العقول ولا يكمم الأفواه .

فلكل طائفة من طوائف المجتمع أن تعبر عن وجهة نظرها في الشؤون الخاصة والعامة في اطار القوانين . أما اذا تعددت حدود الاعتدال فحاولت فرض رأيها على الناس بالإرهاب أو حاولت قلب نظام الحكم بالقوة ، أو سعت فسادا ، فهنا من واجب الدولة التدخل لإعادة الأمور إلى نصابها في اطار القوانين.[3]

5.2.العدالة الاجتماعية

تُعد العدالة الاجتماعية ركنا أساسيا من أركان السلم الاجتماعي حيث لا يمكن تحقيقه في أي مجتمع إذا كانت أقليته تحتكر كل شيء وغالبيته تفتقر إلى كل شيء. فالصراع بين الطرفين يكون هو السمة الغالبة.

لا يقتصر مفهوم ها على المشاركة في الثروة وتوسيع قاعدة الملكية لتشمل قطاعات عريضة في المجتمع والحصول على نصيب عادل من الخدمات العامة ، ولكن يمتد مفهومها ليشمل ما يمكن أن نطلق عليه "المكانة الاجتماعية " التي تتحقق من خلال مؤشرات واضحة مثل التعليم .

تقتضي العدالة الاجتماعية أن يحصل كل شخص على فرصة حياته التي يستحقها بفضل جهده و عرقه . وهو ما يعني انتفاء كافة أشكال المحسوبية والوساطة التي تعد مدخلا للفساد. أما بالنسبة للتكافل الاجتماعي،

---

[1] حفيظ يونسي ،**اعطاب التنمية في الوطن العربي :أثر الفساد في اعاقة نماذج التنمية في الوطن العربي** ،ضمن(سؤال التنمية في الوطن العربي مداخل علمية ورؤى نقدية)،تحرير هشام المكي،بيروت:مركز نماء للبحوث والدراسات،ط1،2014،ص180.

[2] نريمان عامر ، **المرجع السابق** ،ص 7 .

[3] MAAT for PEACE , DEVELOPMENT and HUMAN RIGHTS, **Idem,**P04

فإن له علاقة وطيدة بالسلم الاجتماعي والسعي لتحقيقه في أرض الواقع . فللتكافل يهتم بحاجات الانسان من مأكل ومشرب وملبس وسكن وغيرها.

ففي حال عدم تلبية تلك الاحتياجات لسبب أو لآخر، فإن الإنسان يجد نفسه وسط أزمة حقيقية، وبالتالي تدفعه للخروج عن طوره ووضعه الطبيعي ، فيلجأ إلى مختلف السبل والأساليب للخروج منها . فمنهم من يلجأ للاحتجاج السلمي والإضراب للتعبير عن رفضه للأوضاع المزرية. بينما قد يلجأ البعض الآخر نحو الاحتجاجات العنيفة والتخريب والنهب، وهو ما من شأنه التسبب في تفاقم الأوضاع واحتمال تفجرها، وتنجم عنها حرب أهلية. فعوض أن يكون مساهما في السلم الاجتماعي فإنه يصبح عامل تهديد له وقد يتسبب في انعدامه وتحل محله حالة عدم الاستقرار والعنف وانتشار الجريمة في المجتمع .

تقوم قيم العدل والمساواة في الدولة على مجموعة من العمليات التي تُ بنى عليها هيئات الدولة ومؤسساتها بالسعي لتوفيرها كي تهيئ مناخا لحياة اجتماعية منسجمة مع تطلعات المواطنين تساهم في توطيد ركائز السلم الاجتماعي. تتلخص تلك الركائز فيما يلي:[1]

- نزاهة جهاز القضاء وحكمه بالعدل بين المواطنين بتطبيق القانون على الجميع دون تمييز أو تحيز.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع وبين المناطق والجهات وبين الريف والمدينة ،مع تحري المساواة في توزيع الثروة بالتساوي بين الجميع.
- المساواة بين الأفراد في تقلد المناصب السياسية والإدارية العليا حسب مؤهلاتهم واستعداداتهم دون تمييز أو اقصاء. مع اتاحة المساواة في الحصول على فرص العمل والتعليم والخدمات والمساواة الاقتصادية للجميع
- مكافحة مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية والمحاباة لأنها تشعر المواطنين بالتمييز واللاعد الة وتؤدي بهم إلى التذمر وفقدان الثقة في الأجهزة الحكومية.

6.2.اعلام المواطنة

المواطنة هي حالة الانتماء إلى مجتمع واحد يضمه بشكل عام رابط اجتماعي وسياسي وثقافي موحد في دولة معينة. مثلما للمواطن حقوق يتمتع بها ، فإن عليه واجبات اجتماعية عليه تأديتها. وتنبثق عن فكرة المواطنة مفهوم المواطن الايجابي أو الفعال وهو الذي يساهم في رفع مستوى مجتمعه ووطنه بواسطة تأديته لعمله الرسمي أو من خلال عمله التطوعي الذي يمارسه.لما كانت المواطنة، من الناحية الوجدانية ، هي شعور وحس قوي بأهمية الانتماء للوطن ، فإنه ينتج عنه وعي بالتحديات التي يواجهها الوطن والاستعداد للدفاع عنه. فالمواطنة من الناحية الثقافية تعني الحوار وإنتاج الفكر، تفاعل الآراء ، تبادل الرؤى ، احترام وجهات

[1] مختار شبيلي، **المرجع السابق**،ص116.

نظر الآخرين ، نبذ خطابات التعصب والكراهية مع الانفتاح المتزن على جميع الثقافات والحوار الواعي معها.[1]

يحتاج المجتمع لإعلام تعددي يساعده على الكشف عن الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية بهدف معالجتها والنهوض بالمجتمع . وهنا نفرق بين نوعين من الإعلام :اعلام المواطنة واعلام ضد المواطنة .وما يحتاج إليه السلم الاجتماعي قطعا هو اعلام يعزز المواطنة ونعني به أن تجد هموم المواطنين مساحة للتعبير عنها في وسائل الاعلام .

تتنوع هموم المواطن حسن موقعه الاجتماعي والثقافي والسياسي والديني في المجتمع . فهناك هموم للفقراء وهموم للمرأة و هموم للعمال وأخرى للمعارضة ... الخ[2]. ومن الطبيعي أن تجد كل فئات المجتمع مساحة للتعبير عن همومها في وسائل الاعلام . كلما وجد المواطن العادي مساحة تعبير ملائمة عن همومه في وسائل الإعلام كلما كان ذلك مؤشرا على أن الإعلام ذو طبيعة ديناميكية تفاعلية مع المواطن في المجتمع . بينما إذا كان الاعلام يعبر فقط عن لسان أو هموم فئة معينة من المواطنين دون غيرهم ، وقد يصل الأمر إلى أن يضع نفسه كأداة صراع سياسي واقتصادي وديني من خلال تأليب مجموعات من المواطنين على بعضهم البعض أو نشر ثقافة البغضاء في المجتمع ، الأمر الذي يدفع بالمواطنين للتعامل معهم بتعال غير مبرر[3].

7.2. ذاكرة العمل المشترك

يحتاج المجتمع إلى التأكيد المستمر على ذاكرة الأمور والقواسم المشتركة والأعمال والتصرفات المشتركة ، ممثلة في تذكر لحظات الوحدة والمواقف التي كان فيها المجتمع صفا واحد ، وتسابقوا فيها على البذل والعطاء والتضحية ، وكان الايثار من كل واحد منهم لأخيه الآخر منهجه وسلوكه ... دون أن يكون هاجس أي طرف من الأطراف هو الحديث عما يغرق الجماعة ويبعثرها . والغاية من كل ذلك السماح ببنيان المجتمع على أسس سليمة من التجانس والتلاحم والاحترام المتبادل.

ينبغي البحث في ذاكرة المجتمع عن عوامل الوحدة والتعبئة واستنهاض الهمم لأجل الاستفادة منها في الوقت الحاضر دون اغفال مظاهر التشتت والفرقة كي يتم تفاديها لأنها معول هدم للاستقرار وللسلم الاجتماعي .

---

[1] مختار شبيلي،**المرجع السابق**،ص711.

[2] MAAT for PEACE , DEVELOPMENT and HUMAN RIGHTS, **Idem**, P04

[3] نريمان عامر ، **المرجع السابق** ، ص09 .

إن المطلوب هو نقل ذاكرة العمل المشترك للأجيال القادمة. ومهما كان من أمر المشكلات فإنه ينبغي أن يكون النقاش حولها من منطلق البحث عن حلول تعمق خبرة العمل المشترك[1].

المطلب الثالث : أبعاد ومقومات السلم الاجتماعي

تتباين أبعاد السلم الاجتماعي لتشمل جوانب عدة متنوعة . كما أن له مقومات لأجل ضمان نجاحه وتجسيده في أرض الواقع لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع.

1. أبعاد السلم الاجتماعي

إن دعم السلم الاجتماعي لا يعني فقط اعادة بناء البنى التحتية أو نزع السلاح خصوصا في المجتمعات المتكونة من ميليشات مسلحة أو اعادة ادماج المحاربين القدامى والمعارضين في كنف المجتمع الواحد . كما أن ذلك لا يعني فقط اعادة إدماج اللاجئين والهاربين من ويلات الحروب والنزاعات إلى مجتمعاتهم الأصلية . بل إن مفهوم السلم الاجتماعي هو أشمل من هذا وله أبعاد عدة .فهو يسعى لتوفير الأمن الاجتماعي والاستقرار وتهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة الآمنة والمستقرة لأفراد المجتمع في كنف العدل والمساواة وفي ظل دولة يسودها النظام والقانون ، وتتمثل أبعادهفيما يلي:

1.1. البعد الأمني

يعتبر الأمن من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية . فهو يوفر الجو الملائم للاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال والمستثمرين إلى بيئة مستقرة آمنة. ويمكن أن ندرك قيمته وأهميته جليا في عدة بلدان خصوصا تلك التي تعرف حروبا وصراعات ، لأن التنمية تحتاج بيئة مستقرة وآمنة .والبعد الأمني يقصد به أمن البلاد والأمن الشخصي لمواطنيه . ويتكون من أربع مكونات أساسية هي: [2]

- نزع السلاح وتسريح العناصر المسلحة في المجتمع المحلي خصوصا في المجتمعات التي عرفت نزاعات طائفية مسلحة و اعادة ادماج هؤلاء للمساهمة في بناء مجتمعاتهم. مع وضع برامج تأهيل خاصة للنساء والأطفال الذين عانوا من ويلات تلك الحروب المسلحة.
- فك الالغام المزروعة في الأراضي لتصبح صالحة للزراعة والاستغلال ولا تشكل خطرا على الأرواح مع تدمير ما تبقى من مخزون منها، و تنظيم حملات تحسيسية و توعوية لضحايا تلك الحروب والنزاعات .
- الحد من تجارة الأسلحة وطي صفحة الماضي للتفكير في مستقبل آمن ومستقر بدون حروب ولا سلاح.

---

[1] نرمان عامر، **المرجع السابق**، ص10.

[2] Hilde Johnson ,Les Cadres Stratéigiques Pour La Consolidation De La Paix ,**revue Afrique Contemporaine** ,N°209,1/2004 ,P11

•اصلاح المنظومة الأمنية من خلال الرقابة المدنية للسلطات السياسية والأمنية والعسكرية والقضائية لأجل أن تتأقلم العناصر الأمنية والعسكرية مع حالة السلم أكثر من الحرب ، فالتعامل مع المواطنين في وقت السلم وفي كنف القوانين ليس كالتعامل في زمن الحروب مثلما كان عليه الأمر في السابق في الدول التي عرفت نزاعات وصراعات فينبغي تحويل تلك النزاعات والاستفادة منها لتوطيد أركان السلم الاجتماعي.

فللبعد الأمني ، من خلال ما سبق ذكره ، يسعى فيه الفرد لانتهاج السلوك الذي يقيه من الأخطار هو وأفراد عائلته وأفراد مجتمعه وممتلكاته أيضا بما يملكه من وعي وحس وطني. فيقوم بإتباع القانون وتحويل النزاعات عبر توفير السلم والأمن والاستقرار مع الحرص على حياة الآخرين وعدم التعدي أو التجاوز.

2.1 .البعد السياسي

تعود العوامل المتسببة في اندلاع النزاعات العنيفة إلى ضعف و عدم شرعية المؤسسات، انتشار الفساد، عدم احترام حقوق الانسان ، العجز الديمقراطي وشعور المواطنين بعجز وعدم جدوى تلك المؤسسات الإدارية والسياسية.ولترسيخ السلم الاجتماعي وإعادة بنائه من جديد، ينبغي وضع حد للعوامل الأساسية المتسببة في اندلاع تلك الصراعات والنزاعات والمساهمة من جديد في استتباب السلم من خلال:[1]

•مساعدة السلطات السياسية والإدارية خلال فترة انتقالية و إلى غاية تثبيت نظام حكم مقبول شعبيا قادر على توفير عوامل الاستقرار والسلم الاجتماعي وكذا تطبيق البرامج التنموية على أرض الواقع. كما يمكن احتواء المجموعات المتناحرة ويقنعها على التهيكل ضمن أحزاب سياسية للتعبير عن انشغالاتها سياسيا وسلميا وفي كنف القانون.

• ضمان سلم اجتماعي دائم ومستمر؛ لا يستوجب فقط التزامات الزعماء السياسيين بذلك، بل يجب كذلك تقبل المواطنين له واقتناعهم به. فتوطيد السلم الاجتماعي يستوجب المصالحة الوطنية وترسيخ التسوية السلمية للنزاعات وحلها بواسطة الآليات المرنة لتعزيز بناء السلم الاجتماعي بواسطة الحوار، المفاوضات ، العدالة الاجتماعية ، العدالة الانتقالية ، الوساطة، الديمقراطية الوقائية ، حرية الصحافة واستقلالية القضاء. فتشجيع المصالحة يتم بتقديم جملة من المشاريع الهادفة تهم المواطنين بالدرجة الأولى . كما أنها تسعى للمساهمة في معالجة آثار الجراح الجسدية والنفسية التي خلفتها الصراعات المسلحة.

•المساعدة في بناء المؤسسات والآليات المساهمة في ترسيخ قيم الحوكمة الرشيدة في التسيير، الديمقراطية وحقوق الانسان. كما ستساهم ايضا في وضع القوانين الانتخابية ، ارساء المؤسسات الدستورية ، المبادرة بإقامة اصلاحات في قطاع العدالة ومراقبة مدى احترام حقوق الانسان .

[1] Hilde Johnson ,**idem** .PP11-13

أما الأهداف الأساسية من كل ذلك فتتمثل في كيفية صرف الأموال ، الشفافية ، المساواة مع وضع حد للفساد و التمييز والتفرقة ، كما تساهم في دعم استقرار ، شرعية واستقرار الحكومة.

- مساعدة الحكومة للعناصر المعنية بالسلم الاجتماعي في أوساط المجتمع المدني ووسائل الاعلام.

فللمنظمات غير الحكومية في دول الشمال بإمكانها المساهمة في بناء مجتمع مدني حيوي في دول الجنوب عبر مساعدة قطاع الخدمات بالقيام بحملات تحسيسية من خلال ترقية المصالحة الوطنية بتوعية الجماعات الفاعلة في المجتمع في كيفية استعمال الميكانيزمات الديمقراطية الغير عنيفة في حل النزاعات وتحويلها.

- ايجاد حل متوازن بين مفاهيم الحقيقة ، العدالة ، المصالحة ، العقوبات ، والإفلات من العقاب خصوصا في المجتمعات التي عرفت حروبا أهلية ، وهذه مشكلة عويصة لأن فيها ضحايا، وهو ما سيقف عائقا أمام توحيد الرؤى وترسيخ السلم الاجتماعي وطي صفحة الماضي بكل مآسيه وجراحه ، فيجب التفاوض وإجراء حوار مع كل الأطرف المتنازعة لأجل نسيان الماضي والبدء من جديد لأجل العيش في استقرار وأمان وإن تحتم الأمر وضع حل جذري بموافقة الجميع ونسيان كل شيء.

إن البعد السياسي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة ، حماية المصالح العليا ، احترام الرموز الوطنية والثوابت التي اجمع عليها غالبية أفراد المجتمع ، وكذا ممارسة حرية التعبير وفق القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك وبالوسائل السلمية لبناء السلام التي تأخذ في الحسبان أمن الوطن واستقراره.

3.1. البعد الاجتماعي– الاقتصادي

من بين العوامل الرئيسية لاندلاع أي نزاع أو احتجاج هي الفوارق الاجتماعية – الاقتصادية المتزايدة ، التوزيع غير العادل للثروة ، تهميش فئات عريضة من المجتمع أو المناطق الجغرافية المعزولة ، والفقر. دون أن ننسى التنافس على استغلال الثروات الطبيعية المحدودة كالماء، الأراضي الزراعية و تدهور البيئة ، زيادة على ذلك فإن ما يشعل حدة الصراعات والنزاع هو التنافس على استغلال ومراقبة الثروات الطبيعية النفيسة كالماس ، البترول ، المعادن ، لذا من الأهمية بما كان ، الأخذ بعين الاعتبار بعوامل الصراع لأجل النجاح في ترسيخ أسس قوية للسلم الاجتماعي. ويتم ذلك من خلال:[1]

- إيجاد حلول عاجلة ودائمة للاجئين من الأشخاص المشردين ضحايا الصراعات عبر منحهم مساعدات عينية كي يتمكنوا من إعادة الاندماج داخل المجتمع باعتبارهم مواطنين منتجين.

[1] Hilde Johnson ,**idem** ,PP13-14

•إعادة بناء البنى التحتية والوظائف الإدارية المهمة بعد الانتهاء من وضع حد للصراع ، فالمواطن يلمس بنفسه فوائد السلم الاجتماعي لما يرى بأم عينيه اصلاح الطرقات والمباني ، اعادة تشغيل شبكة الكهرباء والاتصالات ، عند توزيع السكنات وكذلك عند فتح المدارس والمستشفيات أبوابها لتقديم خدماتها للمواطنين.

•إن ترسيخ قيم سلام دائم وقابل للاستمرارية يفرض علينا عدم الاهتمام فقط بالمشاريع ذات النتائج العاجلة، بل بالاهتمام أيضا بالبرامج التنموية طويلة المدى وهذا عن طريق استهداف خدمات الصحة والتربية بنوعية عالية من الجودة وتكون متاحة للجميع دون استثناء ، كما ينبغي الاهتمام بفئة الأطفال والشباب .

•وأخيرا، فإن ترسيخ السلم الاجتماعي ينبغي أن يستهدف اجراءات تحفيزية لتنمية القطاع الإنتاجي، قطاع التشغيل، التجارة والاستثمار عبر القيام بجملة من الاصلاحات القانونية و الاقتصادية، والتعاون ما بين المؤسسات والدعم التقني حول تسيير الموارد.

4.1. البعد البيئي

يهدف السلم الاجتماعي إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها كالتلوث وبخاصة في التجمعات السكنية القريبة من المصانع التي تنبعث منها الغازات التي تتسبب في تلوث الهواء وهو ما يتسبب للسكان في أمراض تنفسية ، ويضر أيضا بعناصر البيئة الأخرى من نبات ومياه . كما يسعى السلم الاجتماعي إلى مكافحة التلوث البحري الذي يلحق أضرارا بليغة بالحياة المائية والثروات السمكية التي تشكل مصدرا من مصادر الدخل الوطني .

5.1. البعد العقائدي

يتم بلحترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة ، مع مراعاة حقوق الأقليات المذهبية والطائفية التي تتمتع بحرية المعتقد ولا يجبرها أحد على اتباع غيرها . فهو حق مكفول قانونيا وقائم على مبدأ احترام الآخر واحترام المعتقد [1]. كما أن هذا البعد يتطلب احترام الفكر والإبداع ، والحفاظ على العادات الحميدة والتقاليد الموروثة بالإضافة للقيم التي استقرت في الوجدان المجتمعي ودرج الناس على الاعتقاد بها.

2. مقومات السلم الاجتماعي

لكي يحقق السلم الاجتماعي غايته المنشودة والمتمثلة في ضمان الاستقرار ،الأمن ،التنمية ورفاه المجتمع، لابد له من مقومات لأجل ذلك . وتتمثل فيما يلي:

1.2. وجود سلطة ونظام : لا يستغني أي مجتمع عن السلطة والحاكم والنظام الذي يدير شؤونه. وتعمل القوى المختلفة تحت سلطة ذلك النظام . وتثبت التجارب أن كثيرا من الشعوب والمجتمعات التي غاب فيها

[1] حسن الصفار، **المرجع السابق** ، ص40

سلطان الدولة عانت ويلات الحروب والفوضى والاختلافات والخراب بين مختلف مكونات ها سواء أكانت سياسية أو عسكرية.

فلا يمكن الحديث عن سلم اجتماعي دون وجود دولة ومؤسسات وقوانين تسهر على فرض النظام وتضبط كل الأمور وتنظم كافة المصالح والأعمال. ويسهر النظام دوما على تحقيق الأمن المجتمعي من خلال ضبط وتنظيم شبكة العلاقات بين المؤسسات السياسية والأفراد ، فبدون إدارة محلية قوية تعم النزاعات والفوضى وتتغلب المصالح الشخصية على المصلحة العامة.

2.2 .العدل والمساواة :إن المجتمع الذي يتساوى فيه الناس أمام القانون وينال فيه كل ذي حق حقه ولا تتميز فيه فئة دون أخرى ولا طائفة عن غيرها وتسوده العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، فإنه أقل عرضة لدوافع العدوان والتناحر والفرقة ، فلا يوجد ما يدعو للخصومة والنزاع.

العدل أساس الحكم ، والمساواة واجبة على الحكام والمسئولين تجاه أفراد مجتمعاتهم لكسب ولاءاتهم وطاعتهم واحترامهم للقوانين ولمسئوليهم . ويعد الاحتكام للقانون من أجل اقامة دولة العدل أبرز مقومات السلم الاجتماعي . فبدون قانون ينظم شبكات العلاقات بين أفراد المجتمع الواحد تنتشر الخلافات والصراعات والحروب والشعور بالظلم والتمييز وتستفحل حتى تصل إلى ما لا يحمد عقباها وهو الأمر الذي يهدد السلم الاجتماعي ويخربه [1].

3.2. ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع : إذا كان المجتمع يعيش نوعا من التنوع والتعدد في انتماءاته العرقية والدينية أو المذهبية أو غيرها من المكونات المجتمعية ، فيجب أن يشعر الجميع وخاصة الأقليات بضمان حقوقها ومصالحها المشروعة في كنف النظام والقانون ومن خلال التعامل الاجتماعي.[2]

فضمان حقوق كافة الأطياف المكونة للمجتمع دون تمييز تزرع الائتلاف والتعاون وتضمن الولاءات للسلطة الحاكمة وتجعل المجتمع باختلاف فئاته كالجسد الواحد، ولاؤهم للنظام وللوطن وليس للطبقة أو الفئة التي ينتمون اليها . فكل تلك الفوارق تنصهر وتذوب ويحل محلها الشعور بروح الانتماء للجماعة .

إن توطيد الاندماج الاجتماعي والتعايش السلمي يُجذر السلم والأمن في المجتمع ويقف حائلا في وجه الفتن والنزاعات والنعرات العرقية والمذهبية والاثنية. و إذا لا قدر الله حصلت بادرة من بوادر الفتن أمكن تطويقها في حينها ومحاصرتها ومعالجتها .وبالتالي فإن زرع ثقافة التعايش مع الغير والإحساس بالانتماء للوطن

[1] حسن الصفار، **المرجع السابق** ، ص40

[2] **المرجع نفسه**، ص47.

الواحد ترسخ قيم المواطنة الحقة وتقوي الإحساس بالانتماء للوطن الواحد ويشعر الجميع أن من واجبهم الدفاع عنه والمحافظة على وحدته وأمنه واستقراره.

المطلب الرابع: العوامل المهددة للسلم الاجتماعي و آليات حمايته

يعرف السلم الاجتماعي تحديات ومعوقات تهدد سلامته وتعيق استمراريته . تباينت ما بين عوامل اجتماعية وثقافية ، عوامل سياسية وعوامل اقتصادية . وهي ما تتسبب في تذمر المواطنين و محاولتهم قلب الأوضاع والاحتجاج عليها . لذا ينبغي على الإدارة المحلية ومن ورائها الإدارة المركزية البحث عن الآليات الكفيلة للمحافظة على السلم الاجتماعي وحمايته.

1. العوامل المهددة للسلم الاجتماعي

تتنوع العوامل المهددة للسلم الاجتماعي وتتفق كلها في أنها تهدد دوامه واستمراريته وتقوض من عوامل وحدة المجتمع .لذا وجب التعرف عليها لأجل تشخيص عوامل الخلل إذا ما أردنا البحث عن علاج لذلك المرض الذي ينخر جسم المجتمع ويتسبب في تشتته وانتشار الصراع والجريمة فيه . وتتمثل تلك العوامل فيما يلي:

1.1.العوامل الاجتماعية والثقافية

تتمثل كل من العوامل الاجتماعية والثقافية المهددة للسلم الاجتماعي في العناصر التالية:

1.1.1.الإنحراف

ويقصد به الانتهاك لمنظومة القواعد والمعايير والقيم السائدة في المجتمع ، والخروج عن القانون الذي يعتبر المنظم لشبكة العلاقات داخل المجتمع والساهر على تحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظ ة على استقراره وأمنه وسلمه الاجتماعي [1] ، بحيث يدخل المجتمع في دوامة من الفوضى والتخلف وانتشار الجريمة والاعتداء على الحقوق والأرواح والممتلكات ، فيصبح عرضة لأي تدخل خارجي أو مطامع أجنبية ، فيقع في براثن التبعية والتخلف وتنعدم التنمية ويعم الفقر والحاجة.

2.1.1. الغلو والتطرف:

هو عكس الاعتدال . ولعل أخطر أشكال التطرف هو الغلو في الاعتقاد الذي يعتمد المنهج الاستئصالي والاقصائي دون سواه ، فيتسبب بذلك في التفرقة بين أعضاء المجتمع الواحد وتنشأ بموجب ذلك الطوائف والميليشيات والفرق المختلفة تتباين بحسب عرقها أو مذهبها أو دينها أو مصالحها. فللغلو في

[1] محمد صخري، **المرجع السابق**، ص10.

التفكير يولد الضغائن و الأحقاد ويوقع الفتنة بين أفراد المجتمع الواحد مما يدفع إلى تقويض الأمن والسلم الاجتماعي وزعزعة أركانه.[1]

3.1.1. المخذرات

تعتبر من أخطر الآفات المهددة للمجتمع وتعبث بكيانه واستقراره نظرا لما تتركه من آثار سلبية على صحة الأبدان والعقول ، وتبديد الطاقات والثروات. كما تورث الخمول والاستهتار و تفسد العلاقات الاجتماعية ، وتشكل بوابة لارتكاب الجرائم كالسرقة والاغتصاب والقتل.

فتجارة المخدرات تضر بالاقتصاد الوطني للدولة ، لأن الأموال العائدة منها قد تستخدم في المتاجرة بالسلاح وتهديد الأمن العام والسلم الاجتماعي ، كما أن تلك الأموال يستخدمها أصحاب النفوذ في الرشوة لكبار المسئولين لأجل تبييضها وغسيلها ، إلا أنها لا تعود بالنفع العام على المجتمع بل لأصحابها فقط . فالمال الفاسد لا يصلح الأمور بل يتسبب في تفاقم الأوضاع ، حيث تبرز طبقة جديدة من أرباب المال ومن أصحاب الثراء الفاحش مما يخلق الطبقية في المجتمع.

4.1.1. الفقر و التخلف

يمثل أبرز المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. فالحرمان والعوز والفاقة تؤدي لظهور حالات الجنوح التي تدفع بأصحابها إلى السرقة والانتقام. وتشكل بيئات الفقر مناخا مناسبا للإنحراف الاجتماعي الذي يهدد قيم المجتمع وينشر الخوف والقلق في أوساط أفراده خصوصا فئة الأطفال الذين يحرمون من مقومات الحياة الكريمة المتمثلة في المأوى والرعاية والتعليم ، حيث تظهر حالات التشرد والعدوان والاختطاف والاتجار بهم واستغلالهم في التسول وعمالة الأطفال والمتاجرة بهم ، الأمر الذي يشكل اخلالا في توازن البنية الاجتماعية ودافعا إلى العنف والتدمير .

فالفقر هو نتاج انعدام التنمية داخل المجتمع بسبب حالة الفوضى وعدم الاستقرار داخله وانعدام السلم الاجتماعي . فـالمتمعن في المجتمعات التي يكثر فيها الاجرام وينعدم فيها الأمن والسلام يرى أن الفقر والتخلف والتهميش من أهم العوامل المتسببة في تلك الظاهرة الخطيرة.

5.1.1. التنازع الفكري والطائفي

من المعلوم بداهة أن النفس البشرية تميل إلى التعصب الطائفي، الفكري أو المذهبي لأجل تحقيق منفعة أم للوقاية من خوف أو أذى محتمل ، والدارس لتاريخ الأمة الاسلامية قديما وحديثا يجد عامل اختلاف الفكر والانتماء عاملا مهملا وجوهريا في نشوب فتن ونزاعات داخل المجتمعات. ولقد كان هذا العامل سببا

[1] محمد صخري، **المرجع السابق**، ص10

في سقوط دول ونشوب حروب لا تزال الأمة لليوم تعاني من ويلاتها. ويرجع ذلك للاختلاف في الانتماء الفكري أو الطائفي أو العرقي أو المذهبي . وهو ما تستغله القوى الخارجية لأجل استنزاف خيرات تلك الدول مستفيدة من تشتتها وتنازعها مثل ما حصل في العراق وسوريا وغيرها.[1]

6.1.1.إهمال الأسرة وفساد الأخلاق

إن الأسرة هي الخلية الأولى التي يقع على عاتقها تربية النشء والسهر على اعدادهم نفسيا وماديا لمواجهة المجتمع والحياة. فهي بمثابة أول مدرسة يتلقى فيها التنشئة الأولى والتربية الصحيحة وتغرس فيه القيم الايجابية وكيف يكون عنصرا ايجا بيا ومفيدا وبنّاء في مجتمعه . لذا وجب اعطاؤها القدر الكافي من الاهتمام للمحافظة على مكانتها وهيبتها ودورها الريادي في عملية التنشئة السليمة للفرد.[2]

فالأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع والمحافظة على مكانتها كمنبع للقيم والأخلاق الحميدة يعود بالنفع والفائدة على المجتمع . فهي عبارة عن هيكل اجتماعي يتميز بطابعه الثقافي الذي يقوم على تلقين الفرد السلوك المقبول منذ نعومة اظافره ، بحيث يتعلم داخلها طبيعة التفاعل مع الأفراد والعادات والتقاليد وبقية النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع ، وتتمثل وظائف الأسرة فيما يلي:

- تزويد الأفراد بالإحساس بالأمن ،الحب ،العطف ،الاهتمام بالرعاية والاستقرار والحماية ،الأمر الذي يساعدهم على النضج النفسي.
- منح الأطفال الرعاية اللازمة للنمو بشكل نفسي سليم في اطار المجتمع . فيتعلمون نمط التعامل مع المواقف والظروف والأشياء، فيشكل اتجاهاته المختلفة بناء على ما تم تعلمه داخلها .
- ترتقي الأسرة بالفرد وتمده بالقوة اللازمة لبناء شخصية مستقلة قادرة على التعامل والمساهمة في العملية الانتاجية في المجتمع وصقلها . فدورها الاقتصادي يتمثل في توفير احتياجات الأفراد المادية من ملبس ومأوى ومأكل وغير ذلك من المتطلبات المادية لضمان استمرار الحياة والعيش بكرامة.
- القيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية داخل المجتمع ، ونقصد بها تعليم الفرد كيفية التصرف في المواقف الاجتماعية المختلفة على أساس ما يتوقعه منهم المجتمع الذي ينشئون فيه . وهذا يعني اكساب الفرد ثقافة المجتمع وتغرس فيه قيم المواطنة وتزوده بسلوك ومعايير مناسبة لتأدية أدوار اجتماعية معينة تيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية. فهي عملية ديناميكية تتضمن التفاعل والتغيير.

[1] عماد بن عامر، **المرجع السابق**،ص455

[2] مختار شبيلي، **المرجع السابق** ،ص120

إلا أن اهمال الدور الأساسي الذي تلعبه وتقزيم أهميتها هو الذي يساهم في فساد الأخلاق لدى أفرادها لأنها لم تعد تؤدي دورها التربوي والتعليمي كمدرسة للقيم وللأخلاق وللتنشئة الاجتماعية . فثقافة السلم والمواطنة وحب الوطن واحترام الآخر والذود عن قيم ووحدة المجتمع هي من الدروس التي يتعلمها الفرد في الأسرة.

7.1.1.الجهل وضعف منظومة القيم

من الأسس التي يقوم عليها أي مجتمع ، بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لسانه ولونه ، تتمثل في منظومة القيم والمبادئ السائدة فيه .بحيث لا يمكننا تصور وجود مجتمع قائم بذاته بدون وجود منظومة من القيم والمثل العليا التي تحكم وتضبط التصورات والسلوكات العامة والخاصة في هذا المجتمع . ويتحقق ارتفاع المجتمع وعلوه على غيره من المجتمعات بفضل ميزة التفوق الحضاري الذي توفره منظومة القيم السائدة فيه. ويقصد بمنظومة القيم" تلك القواعد الكلية الحاكمة والمعايير الثابتة والراسخة والمبادئ المطلقة التي تضبط وتحكم وتقيم تصرفات ونشاطات المجتمع."[1]

تمثل منظومة القيم في المجتمع أساس توازنه واستقراره و استمراريته في تأدية واجباته . فبالنسبة للفرد فهي تساهم في ترشيد قراراته وتهذيب سلوكياته وتحصينه من المغريات والتحديات والأفكار السلبية الهدامة. كما تحدد دوره في هذا العالم من خلال تفجير طاقاته الابداعية والخيرية الكامنة لديه لأجل خدمة مجتمعه.

أما على مستوى المجتمع ، فإن منظومة القيم تساهم في المحافظة على تماسك ه . فتحدد له أهدافه الكلية ومثله العليا ومبادئه الثابتة ، بالإضافة لتمكينه من مواجهة التغيرات والتطورات عبر تحديد الاختيارات الصحيحة.كما أنها تحول دون ذوبان تلك المجتمعات عبر تأثرها بثقافات وحضارات أخرى في اطار عمليات التغريب والغزو الفكري والثقافي . فمنظومة القيم تعمل على اعطاء النظم الاجتماعية أساسا عقليا بمثابة عقيدة راسخة لدى أعضاء المجتمع وتعمل على وقايتهم من الأنانية المفرطة والنزعات الفردية .

إن غياب منظومة القيم في أي مجتمع أو جهلها تؤدي لا محالة إلى انتشار الأنانية وحب الذات خصوصا في المجتمعات المتكونة من أقليات وطوائف متباينة عرقيا ومذهبيا حيث تنعدم القواسم المشتركة التي تجمعها وتوحدها في ظل منظومة القيم من حب الوطن ونبذ الفرقة والولاء للجماعة و ليس الطائفة فقط . فتسعى كل فئة لمحاولة تحقيق مصالحها الخاصة على حساب غيرها . فتعم الفوضى والتناحر والنزاعات والصراعات فيما بينها مما يقوض أمنها واستقرارها وسلمها الاجتماعي.

---

[1] شريف عبد العزيز، "منظومة القيم وأثرها في بناء المجتمعات، " **موقع خطباء**،نشر على الرابط https://khutabaa.com/ar/discussions بتاريخ2019/11/18 واطلع عليه يوم 2021/01/12 على الساعة19.45.

إن كثيرا من البلدان التي تشهد حروبا طائفية يتم استغلال فئة من ابنائها وتجنيدهم كمليشيات ومحاربين ضد أبناء بلدهم تحت مسمى الثورة ومحاولة قلب نظام الحكم في حين هم أداة بيد أطراف خارجية لها اطماع ومصالح تسعى لتحقيقها . بينما الانسان المثقف والمتعلم والمتسلح بمنظومة قيم مجتمعه يصعب استدراجه.

2.1 . العوامل السياسية

تمثل العوامل السياسية أهمية بالغة للمحافظة على السلم الاجتماعي ،غير أن تواجدها واستمراريتها مهددة بفعل عوامل متعددة تتمثل فيما يلي:

1.2.1. الظلم وغياب الحريات

من المعلوم أن القهر ،الظلم والاستبداد يولد انفجار الأوضاع وخروج المقهورين عن صمتهم رفعا للظلم المسلط عليهم ومحاولة لإيصال صوتهم بكل حرية انتصارا للمبادئ الانسانية التي يجتمع عليها العقلاء. إن الظلم وغياب الحريات سبب مباشر لغياب السلم و الأمن في المجتمع في شتى مناحي الحياة. وهو عامل لخراب تلك الدول ، لأنه سيؤدي لا محالة للسعي للانقلاب على الأوضاع وتغييرها بشتى الأساليب. وخير دليل على ذلك ثورات الربيع العربي التي بدأت سنة 2011 في تونس ثم انتقلت لمصر فليبيا وسوريا واليمن والسودان . وحتى الحراك الشعبي في الجزائر في 22 فيفري 2019 الذي جاء كمحاولة لتغيير الأوضاع نتيجة سنوات من القمع والكبت والظلم.[1]

2.2.1.غياب العدالة

تعتبر العدالة والإحساس بالأمن الاجتماعي داخل المجتمع مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي . والذي يتحقق في ظله الازدهار والتنمية الشاملة . بينما في غياب العدالة يسود العنف والتطرف والتناحر و تعم الفوضى . فتزايد حدة الحروب والنزاعات في العديد من الدول في ظل غياب العدالة يهدد أمن واستقرار المجتمعات ويؤثر على حياتها السياسية والاقتصادية والثقافية و الاجتماعية.

إن العدل أساس كل حكم لضمان الاستقرار والرقي وضمان الولاءات للنظام الحاكم . فالفرد اذا ما شعر بالعدل وبأنه يتمتع بكامل حقوقه التي يكفلها له القانون وبأن كرامته مصانة فإنه يقوم بواجباته بكل قناعة . بينما إذا عم الظلم والبطش والاضطهاد والتمييز وانعدام العدالة ، فإن ذلك سيؤدي لا محالة إلى التذمر ومحاولة الانقلاب على الأوضاع المتردية والسعي لتغييرها جذريا بالقيام بحركات احتجاجية سلمية كانت أو

[1] بعوص بوفنيك، عبد المجيد رمضان،" تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل22 فيفري2019"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد13،العدد01، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جانفي2021،ص ص.386-406.

عنيفة . لذا كان لزاما الاهتمام بالفرد داخل المجتمع وتوفير الأمن والعدالة له حتى يصبح عنصر بناء في مجتمعه لا معول هدم لأنه يشعر بالأمان، وبالتالي يساهم في بناء السلم الاجتماعي.

يدعو الخبيران في منظمة الأمم المتحدة لحقوق الانسان **الفريد دي رياس** و **ادريس الجزائري** الحكومات إلى اتخاذ اجراءات لأجل مجتمع يتمتع بالعدالة والمساواة . وأشارا إلى أن ضمان الكرامة الانسانية للجميع يحتاج سياسات متكافئة للعدالة الاجتماعية لتنفيذها ليس على الصعيد المحلي فحسب ، بل على الصعيد الدولي كذلك . كما أضافا أن هذا يتطلب اعطاء مزيد من المساحة والمرونة للعدالة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية ويكفل التضامن الدولي . فكل انسان له الحق في العيش في مستوى مناسب من المعيشة والصحة الملائمة والرفاهية للأفراد وأسرهم. [1] فالعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع واحترام حقوق الإنسان تقوي من روابطه وتساهم في نموه واستقراره بينما انعدامها يهدد السلم الاجتماعي داخل المجتمع.

3.1. العوامل الاقتصادية

يشكل العامل الاقتصادي مصدر استقرار أو فوضى في نفس الوقت . فمن العوامل المهددة للسلم الاجتماعي ظاهرة البطالة التي تدفع بالشباب والمواطنين للاحتجاج مطالبين بالحق في الشغل .

1.3.1.البطالة

إن البطالة عبارة عن مفهوم يطلق على مجموعة من الأفراد الذين يتميزون بإمكانية القيام بأعمال تضمن لهم حياة كريمة ، أو بصفات عملية مهمة أو بشهادات جامعية متقدمة ، ولكنهم لم يجدوا فرص عمل مناسبة في المجتمع الذي يعيشون فيه . لا يمتلك هؤلاء الأفراد موردا يجعلهم يعيشون حياتهم الشخصية اقتصادية كانت أم معنوية . تعرف **منظمة العمل الدولية** العاطل عن العمل(البطال) على أنه : " كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ، ويبحث عنه ، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ، ولكن دون جدوى."[2]

فالبطالة مشكلة اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى الحرمان والفاقة، فتشكل بالتالي مناخا مناسبا للتذمر والانحراف الاجتماعي الذي يهدد قيم المجتمع واستقراره وسلميته وينشر الفوضى والخوف خصوصا لدى فئة الشباب ممن بلغوا سن العمل ولم يجدوا سبيلا لذلك ، الأمر الذي قد يتسبب في جنوح هذه الفئة ويعرضها للضياع ، معتبرة المجتمع والسلطة القائمة عدوا لها فتلجأ إلى العنف والتخريب والاحتجاج بمختلف أشكاله لأجل اسماع صوتها وتلبية مطالبها.[3]

---

[1] بشرى نيروخ ، **غياب العدالة الاجتماعية سبب لظهور العنف والتطرف** ، جريدة الراي ،الاردن، مقالة نشرت بتاريخ 2017/02/20 على الرابط http://alrai.com/article/10377905 واطلع عليه يوم2021/04/25 على الساعة17.15

[2] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة** ، الكويت: سلسلة عالم المعرفة ،1998،ص14.

[3] مختار شبيلي، **المرجع السابق**،ص121.

لهذا وجب على السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحكيمة والناجعة في مجالات التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية التكفل بالأمر للحد من ظاهرة البطالة والفقر والحرمان مع تحري معيار العدالة والشفافية في سياسة التشغيل . وتتباين أسباب البطالة إلى اقتصادية ، اجتماعية وسياسية ، وسنبينها فيما يلي:[1]

أ – الأسباب الاقتصادية:

- كثرة الموظفين وزيادة نسبة خريجي الجامعات سنويا ، مع قلة عروض العمل لأجل التوظيف وهذا ما يجعل الحكومات عاجزة على توفير الوظائف المناسبة للجميع . وهو مايتسبب في تذمر الخريجين البطالين.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات من حواسيب وغيرها من الوسائل الالكترونية التي تساعد في انجاز الأعمال المعقدة في أقصر وقت وبدقة متناهية وبحجم أكبر . وهذا ما زاد من حدة البطالة بحيث تم الاستغناء عن العنصر البشري في التوظيف وتم تعويضه بالآلة.
- الاستعانة بالعمالة الأجنبية في بعض الشركات والمنظمات على حساب العمالة المحلية.

ب –الأسباب الاجتماعية:

- النمو السكاني الهائل والمتسارع متزامنا مع قلة المهن و الوظائف ، الأمر الذي يساهم في انتشار الفقر والبطالة يوما بعد يوم.
- عدم تفعيل دور التنمية الاجتماعية المحلية والتي تعتمد على التأثيرات الايجابية لقطاع الاقتصاد.
- اهمال مجال التعليم الذي يهدف لنشر التوعية حول المشاكل الاجتماعية وسبل القضاء عليها ومعالجتها.
- انتشار الاحباط واليأس في أوساط الشباب لعدم حصولهم على فرص عمل مناسبة تضمن لهم حياة كريمة.
- غياب التخطيط والدراسات الاستراتيجية التي تهدف إلى فتح مشاريع تنموية وتعزيز الاستثمار باستقطاب رؤوس الأموال وهذا ما من شأنه استيعاب أعداد كبيرة من الشباب العاطلين و الحد من مشكلة البطالة.

ج– الأسباب السياسية:

- ضعف تأثير التنمية البشرية على الوضع الاقتصادي وخصوصا في المجتمعات النامية.
- تقصير الحكومات الدولية وعدم تقديمها الدعم الكافي لقطاع الأعمال.
- كثرة انتشار الحروب والصراعات الداخلية في المجتمعات . الأمر الذي يتسبب في تدمير العديد من المرافق والمؤسسات والمصانع والبنى التحتية وهو ما تسبب في احالة العديد من العمال على البطالة .

[1] هيئة التحرير، **البطالة في المجتمع :تعريفها،اسبابها، وطرق معالجتها** ، موقع مؤسسة النجاح ،نشر بتاريخ2020/10/13، اطلع عليه على الموقع (https://www.annajah.net)، بتاريخ في2020/12/15 على الساعة22.00.

▪ 2.3.1.الفساد

أ- **تعريفه : لغة:** يعني الفساد البطلان ، فيقال فسد الشيء بمعنى بطل واضمحل ، أما اصطلاحا فيعرف على أنه استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية والتي تشمل الرشوة والابتزاز. [1]

أما **اصطلاحا:** يستوقفنا تعريف **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** لسنة 2002 والتي لم تعطي تعريفا دقيقا للفساد بالرغم من تخصيصها للمادة الثانية لتعريف الكلمات المفتاحية للاتفاقية . بل اتجهت اتجاها اجرائيا عند تعريفها للفساد فنجدها تتحدث عن مظاهره والمتمثلة في الرشوة بجميع أشكالها سواء القطاعين العام والخاص، جريمة الاختلاس ، سوء استغلال الوظيفة أو المركز القانوني الذي يمنح صاحبه سلطات معينة ،وتبييض(غسيل) الأموال القادمة من أفعال اجرامية ،ثم الثراء الغير مشروع .

تعرفه **منظمة الشفافية الدولية بأنه** "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام من أجل تحقيق مصلحة خاصة للشخص أو للغير ".[2] كما عرفته **المنظمة العربية للتنمية الإدارية** بأنه" سلوك منحرف يترتب عنه ارتكاب مخالفات ضد القوانين والتعليمات النافذة داخل الجهاز الاداري الحكومي لأجل تحقيق أهداف خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية والتي تتسبب في عدم تحقيق الجهاز الإداري أهدافه بتقديم خدماته للعامة بكفاءة وفعالية ."[3] بينما يعرف المشرع الجزائري الفساد في **المادة الثانية فقرة (أ)** من **قانون الوقاية من الفساد ومكافحته** بأنه " كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون والمتمثلة في: الرشوة ، المحسوبية ، المحاباة اختلاس المال العام ، وجميعها تمثل اعتداءات على المصلحة العامة للمجتمع.[4]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص مفهوم ا اجرائيا للفساد بأنه استغلال غير قانوني للمراكز القانونية في الدولة لأجل تحقيق مكاسب غير مشروعة و استغلال الوظيفة التي من المفترض أن تكون في خدمة المجتمع والصالح العام ، بينما يتم استغلالها لتحقيق مزايا وأرباح وفوائد ومزايا خاصة. فهو كسب غير مشروع و سلوك وظيفي مخالف للأنظمة والقوانين الرسمية ومنحرف عن الاخلاقيات الوظيفية والقيم المجتمعية لأجل تحقيق مصلحة شخصية مادية أو معنوية.

---

[1] فضيلة بوطورة،نوفل سمايلي،"تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر"،**مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد ROLAAC** ، دار جامعة حمد بن خليفة للنشرQSCIENCE ، نشر على الموقع الالكتروني: .https//doi.org/10.5339/rolaac ، بتاريخ2019/05/23 ، واطلع عليه بتاريخ 2020/12/20 على الساعة19.30.

[2] عبد العالي حاحة ، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري بالجزائر** ، (أطروحة دكتوراه في الحقوق غير منشورة،تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013/2012)،ص23.

[3] حفيظ يونسي، **المرجع السابق**، ص181.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون06 – 01 المؤرخ في 2006/02/20 والمتعلق **بالوقاية من الفساد و مكافحته**، الجريدة الرسمية ، العدد14، بتاريخ 2006/03/08.

2. آليات حمايةِ السلم الاجتماعي

إن تحقيق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع . وإذا ما فقدت حالة السلم الاجتماعي أو ضعفت ، فإنه من الصعب عندها الحديث عن استقرار مجتمعي ، لتكون النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار . وهو ما يمس بجوهر الأمن القومي للدولة بمفهومه الحديث . وعليه نجد من المهم جدا البحث في تلك الآليات التي تمنع تدهور حالة السلم الاجتماعي سواء من الداخل أو لمجابهة تلك التهديدات المناوئة خارجيا ، ونوردها كالآتي :

1.2.آليات قانونية :

يُعد القانون أهم وسيلة من الوسائل الضبط الاجتماعي . و يتم الارتكاز عليها بشكل كبير في عملية ضبط سلوك الأفراد ، وعلاقاتهم ببعض داخل المجتمع . كما يصفه الباحث **رسكو باوند** بأنه "علم الهندسة الاجتماعية الذي يتم عن طريقه تنظيم علاقات الأفراد الانسانية في المجتمعات المنظمة سياسيا ."[1]

للقانون دور أساسي في الحفاظ على التحام أفراد المجتمع وتماسكهم واستقرارهم ، وذلك من خلال تحقيق العدالة ، وتوفير الحرية والأمن بالتزام الأفراد بالقواعد والأوامر التي تصدر من السلطات العليا بقوة القانون . وتأسيسا لذلك ، يعد القانون الدستوري حجر الزاوية الأولى في تحديد الأبعاد الوظيفية للقوانين النافذة داخل المجتمع . ذلك أن تطبيق مبدأ سيادة القانون واحترامه والالتزام به من أعلى سلطة داخل الدولة إلى أدناها يعد أمرا في غاية الأهمية لتدعيم أمن المجتمع وسير انتظامه واستقراره .

2.2.آليات سياسية :

تعتبر السياسة الأداة الأكثر تأثيرا بالمجتمع ، كونها وببساطة تسعى إلى حكم المجتمع بطريقة منتظمة لتحقيق غايات وأهداف تصب في خدمة ذات المجتمع في اطار الشرعية السياسية بصورة ايجابية في المجتمع كلما انتظمت صورة الحكم الممارس من قبلها بآليات قانونية معتبرة وفي اطارمن المشروعية .

إن السير بموجب الدستور في التعامل السياسي الداخلي ، سيفضى بالضرورة لمجتمع متماسك ، وهذا هو قدر الدول المتقدمة وسواها السائرة بانتظام دستوري. ذلك أن التعددية الحزبية الغير مهيكلة بالأنظمة والقوانين الضابطة لها ستكون إحدى العوامل الدافعة للفوضى والتشتت المجتمعي . إن البيئة المكونة لمجتمع الدولة هي التي تلعب دورا أساسيا في النضج السياسي الأفضل المجتمع . فكم من دول تعيش حالة تعددية حزبية وتعاني من فوضى ، وكم من دول تتبع نظام ثنائي الحزبية و تحظى باستقرار سياسي – اجتماعي أيضا .[2]

---

[1] محمد وائل القيسي،" السلم المجتمعي:المقومات وآليات الحماية"محافظة نينوى انموذجا"،**مركز نون للدراسات الاستراتيجية**،12اكتوبر2017، ص9.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص10-11.

3.2.آليات اجتماعية :

يُعد القانون الضامن الأساسي لاستقرار المجتمعات ، بما يتضمنه من آليات تستند أغلبها لمبدأ العقاب والثواب. فهو يحدد التوجهات العامة التي يسير بموجبها جميع الأفراد المكونين للمجتمع.

ومن الآليات الاجتماعية لحماية السلم الاجتماعي التي ينبغي الاعتناء بها أكثر هي برامج التربية الاجتماعية والتي يقصد من ورائها أن تكون أجواء الأسرة ،ومناهج التعليم في المجتمع ملتزمة بالتربية والتنشئة السليمة التي تغذي وتزرع قيم المواطنة واحترام الآخر والوحدة الوطنية وحب الوطن والاحترام المتبادل بين جميع أطياف ومكونات المجتمع.

فمنظومة القيم يتم ادراجها في المناهج التعليمية وتغرس في أفراد المجتمع منذ الصغر في مراكز التنشئة المختلفة ابتداء من الأسرة ، فالمسجد ثم المدرسة.

4.2. آليات ثقافية :

تعد المعرفة أهم معايير القوة في عالم اليوم لأنها تساهم في ترقية المجتمع وتطويره وتنميته ، ذلك أن المجتمع المتعلم يكون أكثر قوة و مقاومة من سواه المتخلف ؛ لأن من الصعب اختراقه أو التأثيرعليه سلبيا لارتفاع درجة الوعي بين مواطنيه . فارتفاع المستوى التعليمي ،المعرفي والثقافي يحصن المجتمع من أي محاولة للتضليل . ولذا فتدعيم العلم والمعرفة تؤدي إلى زيادة الوعي الإدراكي للمجتمعات وهو ما يرتقي بهم إلى درجة المجتمع المتمدن .

كما أن ترسيخ منظومة المبادئ والقيم السلوكية والأفكار الايجابية البناءة في المجتمعات ، ونبذ العنف ، وتفضيل اللجوء إلى الوسائل السلمية والقانونية والمرنة لحل أي نزاع ، تقوي من الشعور بالانتماء للمجتمع .

خلاصة الفصل:

إن التنمية المحلية هي عملية تغيير شامل ، مخطط ومتكامل في بنية المجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع المحلي . يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهودين الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الجماعات المحلية اقتصاديا ، اجتماعيا ، ثقافيا و حضاريا ، من منظور تحسين المستوى المعيشي لسكان تلك الجماعات المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة ومستمرة عبر السعي لرفع مستوى الدخل المحلي و مراعاة العدالة في التوزيع. كما أنها تهدف لتنمية قدرة القيادات المحلية وتحقيق التكامل بين مختلف المناطق وأخيرا الحد من الهجرة الداخلية ومحاربة الآفات الاجتماعية.

لضمان تحقيق تلك الأهداف ، يشترط توفر مجموعة من المقومات للتنمية المحلية على غرار توفر الإقليم المحلي ، وجود تنظيم محلي بجوار الإدارة المركزية يتكفل بإدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية ، توفر هيكل مالي للتمويل المحلي ضمانا لذاتية ومحلية التمويل ، وكذا الاعتماد على التخطيط لرسم استراتيجيات التنمية المحلية بغية ضمان نجاحها.

تشترط المشاركة الفعالة للمواطن المحلي فيها مع وجوب أن تتوافق المجهودات التنموية المحلية مع الحاجات الأساسية لـلأفراد لضمان نجاح البرامج التنموية . وتتنوع مجالاتها بين اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، سياسية و ادارية . و لأجل تجسيد أهدافها وتنفيذ خططها، تعتمد التنمية المحلية على المشاركة الفعالة لمختلف فواعلها: المجتمع المدني ، القطاع الخاص و القطاع الحكومي . كما تساهم أبعاد التنمية المحلية بفعالية في الحفاظ على السلم الاجتماعي من خلال الزيادة في حجم السلع والخدمات وحجم استثمار رؤوس الأموال المتداولة ، بتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في التوزيع مع تحسين نوعية الخدمات ، توفير مناصب الشغل للشباب البطال.

يوفر السلم الاجتماعي المناخ الأنسب لاستقطاب المستثمرين ورؤوس الأموال، و تتحقق بفضله التنمية المحلية . أما بانعدامه فتعم حالة الفوضى وعدم الاستقرار . فالسلم الاجتماعي هو التعايش والاستقرار التام وسيادة الأمن بين أفراد المجتمع المحلي . و في ظله تذوب كل الفوارق والنعرات وتنطفئ موجة الاحتجاجات والحركات الاجتماعية ، لأنه يخدم التنمية ويعطي الفرصة للمجتمع المدني بالمشاركة الفعالة فيها . كما أنه يقوم على عدة أركان تتمثل في الإدارة السلمية التعددية ، سيادة القانون ، الاعتماد على الحوكمة الرشيدة في التسيير وكذا الحق في حرية التعبير.

إلا أن هناك عوامل عدة تهدد استقرار المجتمع وسلميته تتمثل في الفساد ، البطالة ، الانحراف الغلو والتطرف ، المخدرات ، الفقر والتخلف ، النزاعات الطائفية ، إهمال الأسرة وفساد الأخلاق ، الجهل وضعف منظومة القيم ، الظلم وغياب الحريات وغياب العدالة . لذلك لابد من توفر مجموعة من الآليات لحمايته والتي تتمثل في آليات قانونية ، سياسية ، اجتماعية و ثقافية.فعلاقة التنمية المحلية بالسلم الاجتماعي متينة ومبنية على التأثير والتأثر . فلا يمكن أن نتخيل تنمية محلية في غياب السلم الاجتماعي ، كما أن أي نظام سياسي يستخدم ورقة التنمية المحلية لشراء وبناء السلم الاجتماعي لاحتواء أي حركة احتجاجية أو معارضة أو حراك شعبي محتمل من طرف المواطنين بغية المحافظة على كيانه وبقائه.

الفصـل الثاني

التنمية المحلية و السلم الإجتماعي

في إطار التجربة الجزائرية

تمهيد الفصل:

برز النظام اللامركزي كأسلوب إداري أملته جملة من العوامل المختلفة أهمها تزايد حاجات المواطنين على المستوى المحلي وخصوصيتها مقارنة بالحاجات العامة الوطنية، وصعوبة تلبيتها من طرف الإدارة المركزية التي هي بعيدة كل البعد عن سكان الأقاليم المحلية المترامية الأطراف عبر كامل تراب الوطن. فشساعة المساحة وتركيز الإدارة في حكومة المركز تعيق وتحد من المامها بكامل مشاكل المجتمعات المحلية. من هنا كان لزاما اعتماد اللامركزية الإدارية في التسيير والتي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإيصال انشغالاتها ومشاكلها عبر ممثليها ومنتخبيها سواء على المستوى البلدي أو الولائي.

يوجد من المصالح والحاجات العامة التي تتعلق بمناطق محددة لها خصوصياتها، ويستفيد منها مواطنون لهم ظروف خاصة تختلف عن تلك التي تكون في مناطق أخرى من اقليم الدولة.وبالتالي تلجأ هذه الأخيرة إلى منح هيئات محلية سلطة تولي زمام إدارة شؤون تختلف في طبيعتها وأهميتها عن الشأن العام الوطني تحقيقا لمبدأ الكفاءة الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن ،إضافة لتكريس مبدأ الديمقراطية الإدارية. وتتمثل إدارة الجماعات المحلية بالجزائر في كل من الولاية والبلدية . تضطلع هاتان الهيئتان بتجسيد مشاريع التنمية المحلية للرقي بالمستوى المعيشي للمواطنين المحليين وتوفير كل مستلزمات الحياة الكريمة لهم تفاديا لأي انزلاقات أو احتجاجات قد تحدث من طرفهم وتتسبب في تهديد الاستقرار والسلم الاجتماعي في تلك المناطق.

من هنا ، سنتطرق في هذا الفصل إلى التنمية المحلية والسلم الاجتماعي في اطار التجربة الجزائرية. حيث نتناول دور الوحدات المحلية(البلدية والولاية) في التنمية المحلية بالجزائر في ظل كل من قانون البلدية (10/11) وقانون الولاية(07/12) وكيف تؤثر في تحقيق السلم الاجتماعي، بإتباع الخطة التالية:

- **المبحث الأول : دور الوحدات المحلية في التنمية المحلية بالجزائر**
- **المبحث الثاني: موارد التنمية المحلية في الجزائر**

المبحث الأول : دور الوحدات المحلية في التنمية المحلية بالجزائر

تظهر سياسة الدولة الجزائرية في تنمية المجتمع المحلي من خلال المخططات التنموية التي تهدف من ورائها لإشباع الحاجات العمومية وإيصال ثمارها لكافة المستويات لأجل الوصول لتجسيد أهداف التنمية الشاملة على أرض الواقع. ولقد كانت التنمية المحلية تتمثل في البعد الاستراتيجي للتنمية الوطنية الشاملة ، ولا تزال كذلك حتى تتمكن من بلوغ اهدافها وأبعادها المتعددة. ويتجلى لنا ذلك من خلال الجهود والقواعد التي استندت عليها التنمية المحلية بالجزائر.

تبنّت الجزائر ، كغيرها من الدول ، النظام الإداري اللامركزي واعتبرته وسيلة لتوزيع النشاط الإداري بين مختلف الهيئات والأجهزة الإدارية.وتتمثل تلك الهيئات اللامركزية في كل من البلدية والولاية.ونظرا للأهمية التي تمثلها الجماعات الإقليمية ، فإن الأعباء والمسؤوليات الخدماتية والإدارية تقع على عاتقها،باعتبار أن مؤشرات التطور والتنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى فعالية هذه المؤسسات في أداء المهام المنوطة بها.

من هنا تسعى الدولة الجزائرية لتوسيع دائرة المبادرات المحلية للجماعات الإقليمية (البلدية والولاية) من خلال اعادة النظر في المنظومة القانونية بما يمكنها من أداء دورها التنموي المحلي بكل استقلالية في التسيير كي تستطيع تجسيد مخططاتها التنموية في ظل مصادر بديلة للتمويل على غرار ميزانيتها المحلية التي تعتمد أساسا على ميزانية الدولة.

لهذا نجد المشرع الجزائري ، في تعديله الأخير لقانون البلدية(10/11) و قانون الولاية(07/12) اللّذين سنعتمد عليهما بالأساس في دراستنا هذه ، قد حدد الآليات التي بموجبها تظفر كل من البلدية والولاية بتنمية محلية تماشيا مع المستجدات التي يفرضها الواقع وكي تتماشى وتتأقلم مع التغيرات الاجتماعية الطارئة على مستوى المجتمعات المحلية.

المطلب الأول : الدور التنموي للبلدية في الجزائر(في ظل القانون10/11)

البلدية إحدى المؤسسات الإدارية الجزائرية التي تناولها القانون الإداري في مختلف قواعده بدءا بالدستور القانون الأسمى وانتهاء بالقانون المتعلق بالبلدية مرورا بالنصوص التنظيمية ذات الصلة. تتمتع بمكانتها المميزة في التنظيم الإداري الجزائري والذي جعلها محور أي عملية تنموية على المستوى المحلي مهما اختلفت طبيعة العلاقات العضوية والوظيفية التنموية بين السلطات المركزية للدولة والبلدية كخلية قاعدية لها.

يكتسي موضوع البلدية ودورها في التنمية المحلية أهمية بالغة في الدراسات القانونية والاجتماعية والاقتصادية لما لها من صلة مباشرة بالمواطن المحلي. فبعد الاستقلال، برز دور البلدية كوحدةاقليمية هامة تمثل انشغالات ومصالح المواطن المحلي تسعى لترقية التنمية المحلية اقليميا.وتطورت قوانين البلدية الى غاية صدور قانون البلدية10/11 المؤرخ في 22جوان2011.

يعتبر القانون24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967 أول قانون ينظم سير البلدية بعد الإستقلال.فقد عاشت البلديات في هذه المرحلة فترة من التوتر نظرا لتأثر القانون بالنموذج الفرنسي خاصة فيما يتعلق باختصاص البلديات في بعض المسائل التنظيمية بحكم أن نمط التسيير السائد بعد الإستقلال كان موروثا عن نظام التسيير الاستعماري .كما أنه تأثر بالنظام الإشتراكي من خلال اعتماد وتبني نظام الحزب الواحد.[1] عمدت المجالس الشعبية البلدية خلال هذه الفترة إلى تجنيد الطاقات البشرية الجزائرية لسد الفراغ الذي تركته هجرة الموظفين الفرنسيين بعد الاستقلال.إلا أنه ونتيجة لبعض الأخطاء الواردة في قانون البلدية لعام 1967، برز بعض القصور في دور المجالس الشعبية البلدية مما فرض على السلطات الجزائرية اجراء بعض التعديلات على قانون البلدية سنة 1981.

وتماشيا مع هذا الاصلاح جاء قانون البلدية 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 ليحدد مسارا جديدا للتنظيم الإداري المحلي. و أُجريت أول انتخابات بلدية تعددية بتاريخ 12جوان 1990 بلغت نسبة المشاركة فيها 65.15%.[2] مهما يكن من أمر، فإن قانون البلدية لسنة 1990 يظل تجربة أولى في مجال التعددية الحزبية.فلقد سمح بتنوع تركيبة المجالس الشعبية البلدية من أحزاب متعددة و شخصيات حرة أيضا.هذا الأمر أفرز بروز رؤساء للبلديات يتبعون أحزابا مختلفة ومتباينة في آرائها وبرامجها و أطروحاتها بل وحتى تمثيلها الشعبي.

دخل قانون البلدية الجديد 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 حيز التنفيذ بعد صدوره في الجريدة الرسمية رقم 37 بتاريخ 03جويلية2011 .وجاء لأجل تدارك النقائص المسجلة في السنوات الأخيرة من خلال تطبيق القانون البلدية 08/90 المؤرخ في 7 0 أفريل 1990. حاول المشرع الجزائري تحقيق مبدأ الحوكمة الرشيدة في التسيير ، لأن مبدأ الشفافية يوجب على المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض مفصل عن نشاطه السنوي. وفي إطار ذلك، استحدث المشرع هيئة ثالثة لإدارة البلدية يترأسها الأمين العام بحكم خبرته وإلمامه بالمسائل الإدارية،و لاحتلاله مكانة هامة ضمن الطاقم الإداري للبلدية.

---

[1] محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، المرجع السابق،ص42.

[2] عبد الكريم ماروك، . **الميسر في شرح قانون البلدية الجزائري**،ط1،لبنان: منشورات زين الحقوقية ،2013، ص22.

من جهة ثانية ،يتميز قانون البلدية 10/11 بنصه على مشاركة المواطن المحلي في تسيير شؤونه،الأمر الذي يعكس وجهة نظر المشرع نحو تفعيل المشاركة الشعبية وتجسيد مبدأ الديمقراطية التشاركية. كما سعى هذا القانون إلى السماح بتعزيز طاقات البلديات في اتخاذ القرارات وتسيير الموارد البشرية لأجل تمكينهم من أداء دور هام في الاصلاحات التي تمت مباشرتها.

يرمي هذا القانون لتكييف الإطار القانوني والتنظيمي من أجل تحديد أمثل للعلاقات بين مختلف الهيئات المنتخبة وظروف الممارسة من طرف ممثلي الدولة ومهامه. بالإضافة لذلك، فإنه أبرز الأحكام التي تنظم العلاقات بين رئيس المجلس الشعبي البلدي والأمين العام للبلدية دون المساس بصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي. كما تضمن مواد جديدة من أجل ضمان موازنة أفضل بين الموارد المالية ومهام البلدية.[1]

1.محددات التنظيم البلدي (في ظل القانون10/11)

يضم قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 ، 220 مادة موزعة على خمس أقسام رئيسية.يتعلق أولها بأحكام تمهيدية،أما القسم الثاني فيتطرق إلى صلاحيات البلدية، بينما يتناول القسم الثالث الإدارة البلدية والمصالح العمومية وأملاك البلدية،في حين يت علق القسم الرابع بمالية البلدية ،وأخيرا تم تخصيص القسم الخامس لقواعد التضامن مابين البلديات.

فالبلدية بمثابة الوحدة الأساسية للإدارة المحلية تخضع لنظام معين. وتقوم بدور الوسيط بين المواطن المحلي والإدارة المركزية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالخدمة العمومية المقدمة له في اطار الرقي بالتنمية المحلية وتنفيذ السياسات العامة للدولة. ونظرا لأهميتها، فقد تميزت بخصائص مُنحت لها بموجب القانون لأنها تجسد اللامركزية المبنية على مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية. و هي بذلك على اتصال مباشر بالمواطن المحلي تسهر على تقديم أدنى الخدمات العمومية له في إطار الحوكمة(الحكامة) الرشيدة أو ما يصطلح على تسميته بالحكم الراشد أيضا.

1.1 التعريف بالبلدية ومميزاتها:

تُعرف البلدية بموجب القانون 10/11 على أنها:"الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة،وتحدث بموجب القانون"[2].وبذلك أضحت البلدية في الجزائر لا تُعرف فقط باعتبارها مجرد جماعة قاعدية ، بل أيضا باعتبارها اطارا للمشاركة الشعبية للمواطن المحلي وقاعدة للامركزية.

---

[1] عبد الكرم ماروك، **المرجع السابق**، ص30.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 10/11 مؤرخ في 22جوان2011المتعلق بالبلدية** ، الجريدة الرسمية ،العدد37، الصادرة بتاريخ 2011/06/03 ، المادة 01.

للبلدية مجموعة من المميزات تتصف بها و تتمثل فيما يلي:

أ. الإسم والإقليم والمقر الرئيسي: للبلدية إقليم جغرافي معين ومقر محدد. كما أن لها حدودا ومساحة معينة يحتوي على عدد معين من السكان . ولكي تتميز عن غيرها من البلديات،لابد أن يكون للبلدية اسم خاص بها يتم اختياره وفقا للتنظيم . وهذا ما نصت عليه المادة 06 من قانون البلدية 10/11 "للبلدية اسم وإقليم ومقر رئيسي."

على أنه يمكن تغيير اسم البلدية وكذا مقرها الرئيسي أو تحويله بشرط أن يكون ذلك بموجب مرسوم رئاسي وبناء على تقرير وزير الداخلية ، وهذا بعد أخذ رأي الوالي ومداولة المجلس الشعبي البلدي المعني بذلك.[1]

ويُحدد إقليم البلدية عن طريق معالم تفصلها عن البلديات المجاورة ،وذلك باتخاذ كافة الاجراءات التقنية والمادية. كما أنها محددة عن طريق التنظيم[2].

كما يمكن ضم البلدية أو جزء منها إلى بلدية أخرى بشرط أن يكون ذلك بموجب مرسوم رئاسي بناء على تقرير وزير الداخلية بعد أخذ رأي الوالي ورأي المجلس الشعبي الولائي ومداولة المجالس الشعبية المعنية. وفي هذه الحالة يتم تحويل جميع حقوق والتزامات البلدية أو البلديات المعنية إلى البلدية التي ضُمت إليها. وهذا ما نصت عليه المادة 09 من قانون البلدية 10/11.

ب. الشخصية الاعتبارية: تتميز البلدية بالشخصية الاعتبارية المتمثلة في مجموعة من الأفراد ومجموعة من الأموال تتكاتف وتتعاون لتحقيق غاية محددة بموجب اكتساب الشخصية القانونية التي تسمح للبلدية باكتساب الحقوق وتحمُل الالتزامات.[3]

ت. الذمة المالية: هي كل ما تملكه البلدية من حقوق وما عليها من التزامات مالية.

ث. البلدية هيئة إدارية لامركزية مطلقة: باعتبار أن جميع أعضائها منتخبين.

2.1. هيئات البلدية وإدارتها:

تنص المادة 15 من قانون البلدية 10/11 على أن الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية في الجزائر يتشكل من هيئتين هما: **هيئة المداولة** وتتمثل في المجلس الشعبي البلدي، و **هيئة تنفيذية** يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي، و**إدارة** ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

---

[1] أنظر المادة07 من قانون البلدية 10/11 ، **المرجع السابق**

[2] أنظر المادة08 من قانون البلدية 10/11 ، **المرجع نفسه**.

[3] عبد الكرم ماروك، **المرجع السابق**، ص32.

1.2.1.المجلس الشعبي البلدي:

يُعتبر هيئة للمداولة. ولقد أولى المشرع الجزائري أهمية كبيرة للمجالس الشعبية البلدية،وهذا منذ صدور أول قانون للبلدية سنة 1967. فالمجلس الشعبي البلدي هو الإطار القانوني الذي يعبر فيه المواطن عن إرادته،وهو مكان المشاركة الشعبية في تسيير الشؤون العمومية .تنص المادة 103 من قانون البلدية 10/11 على مايلي:" يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية ، ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية." وبهذا يعتبر المجلس الشعبي البلدي الهيئة الأساسية في تسيير البلدية باعتباره جماعة اقليمية قاعدية.

أ. انتخاب المجلس الشعبي البلدي:

تولى القانون العضوي للانتخاب 10/16 المؤرخ في 25 أوت 2016 تفصيل تشكيل المجلس ونظام انتخابه من حيث شروط الترشح ونمط الاقتراع.فحسب المادة 65 فإن العضوية في المجلس الشعبي البلدي تنتخب لمدة خمس سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة.ويتشكل المجلس من أعضاء يختلف عددهم حسب عدد سكان البلدية.بحيث يتراوح عدد الأعضاء ،وبموجب المادة 80 ، بين 13 عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10000 نسمة و 43 عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها 200001 نسمة أو يفوقه. ويشترط في المترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي، بموجب المادة 79 من القانون العضوي للانتخاب، أن يكون:

- مستوفيا للشروط الواردة في المادة الثالثة من قانون الإنتخاب وأن يكون مسجلا في دائرته الانتخابية .
- بلوغ سن 23 على الأقل يوم الاقتراع.
- التمتع بالجنسية الجزائرية.
- الاعفاء أو الأداء من الخدمة الوطنية.
- ألا يكون محكوما عليه بحكم نهائي لارتكاب جناية أو جنحة سالبة للحرية ولم يرد اعتباره باستثناء الجنح غير العمدية [1].

ب.سير المجلس الشعب البلدي:

يأخذ المجلس الشعبي البلدي بأسلوب الإدارة الديمقراطية الحديثة ، ويمارس قراراته والاختصاصات المخولة

[1] كمال جعلاب، **المرجع السابق**، ص ص126-127.

له بموجب التداول. وللتعرف أكثر على كيفية سير نظام المجلس الشعبي البلدي، يجب التطرق إلى دوراته ومداولاته.

➢ **دورات المجلس الشعبي البلدي:** نصت المادة 16 من قانون البلدية 10/11 على أنه"يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين، ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة أيام".بخلا ف القانون السابق الذي ينص في المادة 14 على أنه"يجتمع كل ثلاث أشهر أي أربع مرات في السنة."

أما بالنسبة للدورات الاستثنائية، فقد نصت المادة 17 من قانون البلدية 10/11 على أنه:"يجتمع المجلس في دورة استثنائية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك بطلب من رئيسه أو 3/2 أعضائه أو بطلب من الوالي."

➢ **مداولات المجلس الشعبي البلدي:** تنص المادة 23 من قانون البلدية على مايلي:" لا تصح اجتماعات المجلس الشعبي البلدي إلا بحضور الأغلبية المطلقة.أي أن المداولات تعتبر صحيحة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة أيام كاملة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين،وتكون الجلسات علنية ومفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة."

أما بالنسبة لنظام الجلسة فإن المادة 27 من القانون 10/11 تنص على أن "ضبط الجلسة منوط برئيسها الذي يمكنه طرد أي شخص غير منتخب بالمجلس يمكنه التأثير على حسن سير الجلسة بعد انذاره. في حين تنص المادة 30 من ذات القانون على أن المداولات تُعلق باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية."

ت. لجان المجلس الشعبي البلدي:

في سبيل ممارسة المجلس الشعبي البلدي لاختصاصاته ال تي جاء بها قانون البلدية 10/11 ،وجب تشكيل لجان على مستواه ومن بين اعضائه تتكفل بجوانب مختلفة من الصلاحيات الممنوحة له وكذا دراسة المشاكل والمسائل لمتعلقة بالإدارة العامة للبلدية. ولقد ورد ذلك في المادة 32 حيث نصت على أن استحداث هذه اللجان يتم بموجب مداولة مصادق عليها بأغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي بناء على اقتراح من رئيسه.قسم المشرع الجزائري اللجان البلدية إلى نوعين: لجان دائمة، ولجان خاصة.

✓ **اللجان الدائمة:**يقوم المجلس الشعبي البلدي بتشكيل لجان دائمة من بين أعضائه يتراوح عددها مابين 03 إلى 06 لجان تتكلف بالمسائل التالية:[1]

-لجنة الاقتصاد والمالية.

-لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة.

[1] أنظر المادة31 من قانون البلدية10/11، **المرجع السابق**.

-لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية.

-لجنة الري والفلاحة والصيد البحري.

-لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.

يتحدد تشكيل اللجان الدائمة وفقا للتعداد السكاني البلدية ،وهو كمايلي:

- ثلاث (03) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها 20.000 نسمة أو أقل.
- أربع (04) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها مابين20.001 إلى 50.000 نسمة.
- خمس (05) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها مابين50.001 إلى 100.000 نسمة.
- ست(06) لجان بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة.

✓ **اللجان البلدية الخاصة:** هي تلك اللجان التي تتشكل بصفة ظرفية بمناسبة التحقيق في أمر محدد يدخل في مجال اختصاصات المجلس ، بناء على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي عن طريق مداولة من المجلس مصادق عليها من طرف أغلبية أعضائه.يتم تحديد موضوع وتاريخ انتهاء المهمة و الآجال الممنوحة للجنة الخاصة من أجل استكمال مهمتها بصفة صريحة في المداولة المحدثة لها.

يرأس هاته اللجان ،الدائمة و الخاصة، منتخب بلدي يُعينه المجلس من بين أعضائه .بحيث تجتمع بناء على استدعاء من رئيسها بعد اعلام رئيس المجلس الشعبي البلدي.كما يجوز لها الاستعانة بموظفين أو شخصيات محلية أو خبير و/ أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا الذين بإمكانهم تقديم أي مساعدة أو مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم.[1]

2.2.1. رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الهيئة التنفيذية ،وتتكلف هذه الهيئة بتنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي. وهو يتمتع بالازدواجية في الاختصاص ،حيث يُعتبر ممثلا للدولة من جهة وممثلا للبلدية من جهة أخرى.

أ.**تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي وإنهاء مهامه:**حددت المادة65 من قانون البلدية10/11 طريقة اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي حيث نصت على مايلي:"يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين.وفي حالة تساوي الأصوات، يُعلن رئيسا المترشحة أو المترشح الأصغر سنا."[2]

---

[1] أنظر المواد 33 و34 و13 من قانون البلدية10/11،**المرجع السابق**.

[2] أنظر المادة65 من قانون البلدية 10/11، **المرجع نفسه**.

ب.اختصاصات وصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي:لقد أبقى قانون البلدية10/11 على الازدواج الوظيفي لرئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يمارس بموجب ذلك اختصاصات وصلاحيات باعتباره **ممثلا للبلدية** وأخرى **كممثل للدولة** كما سبق الاشارة إليه، وتتمثل تلك الصلاحيات فيمايلي :

➢ **صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي كممثل للبلدية:**

بصفته ممثلا للبلدية، يضطلع رئيس المجلس الشعبي البلدي بثلاثة اختصاصات رئيسية تتمثل في تمثيل البلدية، رئاسة المجلس الشعبي البلدي،تولّي الهيئة التنفيذية للمجلس:

- **تمثيل البلدية:**

طبقا لقانون البلدية 10/11 وفي مواده المتعددة من 77 إلى 84 ، فإن رئيس المجلس الشعبي البلدي يقوم بتمثيل البلدية في جميع المراسم التشريفية والتظاهرات الرسمية والاحتفالات.كما يمثلها في كافة أعمال الحياة المدنية والإدارية وفقا للقانون.بالإضافة إلى كافة الأعمال التي تتم باسم البلدية ولحسابها في مجال إدارة الأموال والحقوق التي تتشكل منها ثروة البلدية،وذلك تحت مراقبة المجلس الشعبي البلدي المنتمي اليه. ومن أهم تلك الأعمال:

- تسيير ايرادات البلدية والأمر بصرف النفقات.
- إبرام المناقصات والمزايدات الخاصة بأشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها.
- التقاضي بإسم البلدية ولحسابها.
- متابعة تطور مالية البلدية.
- المحافظة على الحقوق العقارية والمنقولة التي تمتلكها البلدية.
- اتخاذ الاجراءات الضرورية المتعلقة بالطرق وصيانتها.

- **رئاسة المجلس الشعبي البلدي:**

يترأس رئيس المجلس الشعبي البلدي اجتماعات المجلس ويديرها.وتتمل اختصاصاته ،حسب ما تنص عليه المادة 79 من قانون البلدية10/11 فيما يلي:[1]

- استدعاء أعضاء المجلس لحضور الجلسات.كما يعرض عليهم المسائل الخاضعة لدائرة اختصاصه.
- إعداد مشروع أعمال جدول دورات المجلس وترؤسها.

[1] كمال جعلاب، **المرجع السابق**،ص144

- **تولي رئاسة الهيئة التنفيذية للبلدية:**

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي رئاسة الهيئة التنفيذية البلدية حسب ما تنص عليه المادة 15 من قانون البلدية 10/11. وبالتالي ، ينبغي عليه السهر على تنفيذ مداولات المجلس ويطلعه على ذلك وفق ما تنص عليه المادة 80 من نفس القانون.

كما يقوم الرئيس بتنفيذ ميزانية البلدية باعتباره الآمر بالصرف بناء على المادة 81. ويسهر على وضع المصالح والمؤسسات العمومية البلدية وحسن سيرها وفق المادة 83 من قانون البلدية 10/11 .جدير بالذكر أن المادة 84 من قانون البلدية 11 /10 تمنع الرئيس من رئاسة جلسات المجلس الشعبي البلدي في حالة تعارض مصالحه مع مصالح البلدية باسمه الشخصي أو باسم زوجه أو أصوله أو فروعه للدرجة الرابعة أو بصفته وكيلا.

في هذه الحالة يقوم المجلس الشعبي البلدي المجتمع بتعيين رئيس آخر للجلسة يتكلف بتمثيل البلدية أمام القضاء وإبرام العقود. والهدف من هذه المادة هو ضمان النزاهة والشفافية في تسيير الشأن المحلي والوقوف في وجه أي محاولة لاستغلال المنصب بغرض تحقيق مزايا خاصة.

➢ **اختصاصاته بصفته ممثلا للدولة:**

إن اعتبار رئيس المجلس الشعبي البلدي ممثلا للدولة ، يجعله تحت السلطة السلمية المباشرة للوالي في معظم المهام خصوصا تلك المتعلقة بالدولة كالأمن والسيادة .وهو ما تؤكده المادة 85 من قانون البلدية 10/11 حيث يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي ممثلا للدولة والحكومة على مستوى البلدية. وهو ما يمنحه صفة ضابط الحالة المدنية وضابط الشرطة القضائية وكل ما تعلق بمجالات الضبط الإداري.[1]

- **بصفته ضابط للحالة المدنية:** خوّل له المشرع في قانون البلدية القيام بالمهام التالية:

– الاحصاء السنوي للشباب المعنيين بالخدمة الوطنية.

– اشهار عقود الزواج.

– تفويض أي نائب أو موظف بالبلدية لاستلام تصريحات الولادة والزواج والوفاة،بالإضافة إلى تسجيل جميع الوثائق والأحكام القضائية في سجلات الحالة المدنية.

- **بصفته ضابط للشرطة القضائية:** إعترف له قانون الإجراءات بصفة الضبطية القضائية التي تعطيه حق البحث عن مرتكبي المخالفات وإحالتهم على القضاء بعد تحرير محضر بشأن المخالفات المرتكبة.

[1] أنظر المواد من85 إلى93 من قانون البلدية10/11،**المرجع السابق**.

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بمسؤولية الضبط الإداري من خلال إسناد المهمة للسلطات العامة والهيئات التابعة للدولة قصد المحافظة على الأمن العمومي والآداب العامة. بالإضافة لاضطلاعه ، و تحت سلطة الوالي، بالمهام التالية:

- نشر وتنفيذ القوانين والتنظيمات عبر تراب البلدية.
- السهر على حسن النظام والأمن العامين والنظافة العمومية.
- السهر على تنفيذ إجراءات الاحتياط والوقاية والتدخل فيما يخص الإسعافات.
- اتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية والتدابير الوقائية لضمان سلامة الأشخاص والأموال في الأماكن العمومية في حالة الحرائق والنكبات.
- الالتزام بتنفيذ كل التدابير الأمنية المتاحة في حالة ظهور الخطر الجسيم كإصدار قرارات الهدم للمباني السكنية المخالفة للمقاييس القانونية التي تشكل خطرا على سلامة المواطنين وهذا بعد اخطار الوالي.

وخولت المادة 93 من قانون البلدية 10/11 لرئيس المجلس الشعبي البلدي ممارسة صلاحياته المتعلقة بالأمن على هيئة الشرطة البلدية. والتي تم تنظيمها بموجب مرسوم تنفيذي رقم 20/93 الم ؤرخ في 1993/09/22.بحيث يمكن له طلب تدخل قوات الشرطة والدرك الوطني المختصة إقليميا في حالة ما رأى رئيس المجلس الشعبي ضرورة لذلك.

3.2.1.الهيئة الإدارية(إدارة البلدية)

تكون إدارة البلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي وينشطها الأمين العام للبلدية.ويحتل هذا الأخير بذلك مركزا مهما في البلدية بإعتبارها المحرك الأساسي لنشاط إدارتها . يتم تعيين الأمين العام للبلدية بموجب مرسوم رئاسي وفقا لما نصت عليه المادة الثالثة في فقرتها الثامنة من المرسوم الرئاسي 99- 240 المؤرخ في 1999/10/27 المتضمن التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية في الدولة.[1]

و بموجب المادة 129 من قانون البلدية 10/11، يتولى الأمين العام للبلدية تحت اشراف وسلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي المهام التالية:

-ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي.

-تنشيط وتنسيق سير المصالح الادارية والتقنية البلدية.

-ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين.

[1] كمال جعلاب، **المرجع السابق**،ص150.

-إعداد محاضر استلام وتسليم المهام المنصوص عليه في القانون بين رئيس المجلس المنتهية عهدته والرئيس الجديد.

-تسيير أرشيف البلدية.

-إعداد مشروع ميزانية البلدية حسبما تنص عليه المادة 180 من قانون البلدية10/11.

كما يقوم بجميع مسائل الإدارة العامة، التحضير لاجتماعات المجلس الشعبي البلدي، وكذا القيام بتبليغ المداولات ومحاضر مداولات المجلس للسلطات السلمية. يمارس الأمين العام للبلدية السلطة السلمية على جميع الموظفين . ويساهم بما يمكّنه من تحقيق اقامة المصالح الإدارية والتقنية مع تنظيمها والتنسيق فيما بينها ورقابتها.

2. مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية:

عرفت المادة الثانية من قانون البلدية 10/11 بأن البلدية هي "القاعدة الاقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل اطارا لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة." فأصبحت البلدية بذلك إطارا للمشاركة الشعبية وقاعدة للامركزية.

كرس قانون البلدية 10/11 مشاركة المواطن المحلي في تسيير شؤون البلدية باعتباره من المبادئ الاساسية للنظام المحلي، وباعتباره عنصرا أيضا من عناصر تعريف البلدية في حد ذاتها، كما سبق ذكره في المادة الثانية. ولقد ركز المشرع على صور هذه المشاركة تحت عنوان "الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري" في المواد من 11 الى 14 من قانون البلدية الحالي.فالمادة11 تنص على مبدأ الديمقراطية على المستوى المحلي حيث اعتبر المشرع أن البلدية هي الإطار المؤسساتي لممارستها والتي تظهر من خلال اعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات و أولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط التي يحددها قانون البلدية.

كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي في ذات الوقت تقديم عرض عن نشاطاته أمام المواطنين، كما يسمح لهم بحضور مداولاته لأنها تكون علنية ومفتوحة باستثناء تلك المتعلقة بدراسة الحالات التأديبية للمنتخبين أو المتعلقة بدراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام التي تكون سرية وجوبا(المادة 26 من قانون البلدية10/11).فمظاهر المشاركة الشعبية للمواطن المحلي تتمثل من خلال:[1]

-الاستعانة بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا في تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم.

[1] انظر المواد من11 الى 14 والمادة 26من قانون البلدية10/11،**المرجع السابق**.

–السهر على وضع اطار ملائم للمبادرات المحلية الهادفة إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

– تكريس حق الاطلاع والإعلام للمواطنين على المستوى المحلي، بحيث يمكن لكل شخص الحصول على نسخة من مداولات المجلس كاملة أو جزئية وعلى نفقته.

3. مظاهر الدور التنموي للبلدية (في ظل القانون10/11):

يتمثل دور البلدية في السياسة التنموية المحلية عبر مختلف البرامج المسندة اليها والمتمثلة خصوصا في موافاة السلطة المركزية بالاقتراحات المختلفة خاصة فيما تعلق ببرامج نفقات التجهيز المحلي كانجاز شبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطهيرها و بناء السكن الريفي.

وما ينبغي الإشارة إليه أن تمويل هذه البرامج كان يتم على عاتق ميزانية الدولة وليس على عاتق ميزانية البلدية. على ثلاث مستويات تتمثل فيما يلي:[1]

–تنمية الصناعات المحلية بهدف تشجيع الصناعات المصغرة(التقليدية،السياحية، المعدنية.....).

–تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب بعد تطهيرها.

–تنمية الاقتصاد الريفي خصوصا في مجال استصلاح الأراضي الفلاحية وتربية المواشي.

في اطار الاصلاحات الاقتصادية الجديدة التي تقوم بها الدولة والتي هي في طور التنفيذ، تبرز للبلدية بعض المهام الأساسية باعتبارها المسئولة عن السياسة الاقتصادية ومحرك ومدير فعال لها. وتتمثل تلك الأعباء في الانتاج للمرافق العمومية الأساسية وتنظيم الإطار المعيشي والإعانة الاجتماعية و الجوارية.

ففي حالة نجاح هذه الاصلاحات على المستوى المحلي ، تتمكن الدولة أن تتخلى تدريجيا عن الأعباء الإدارية بالنسبة لتسيير أقاليم البلديات لتسمح لهذه الأخيرة القيام بمهامها بوجه أفضل وأكمل في تسيير الفضاءات التابعة لها . [2] ويتحدد دور المجلس الشعبـي البلدي في مجال التنمية المحلية، في إطار قانون البلدية 10/11 على المستويات التالية:

1.3. في مجال تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة والتخطيط:

يتولى المجلس الشعبي البلدي أثناء عهدته الانتخابية إعداد برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته الانتخابية ويصادق عليها،كما يسهر على تنفيذها تماشيا والصلاحيات المخولة له قانونا في

[1] جمال زيدان، **المرجع السابق**، ص101.

[2] عبد القادر خليل، **البلدية في مواجهة تحدي التسيير والهندسة الاقليمية**، الجزائر: دار القصبة للنشر ،2011، ص13.

إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية. تتولى البلدية وبمساهمة المصالح التقنية مايلي:[1]

– إعداد مخططها التنموي والمبادرة إلى تشجيع كل إجراء من شأنه تطوير النشاطات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار و ترقيته، كإعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها والسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء. كما يُشترط توافق المخطط البلدي للتنمية مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية.

–وجوب خضوع إقامة أي مشروع استثماري و/أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع آخر يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الموافقة المسبقة للمجلس الشعبي البلدي لاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة.

–المشاركة في الإجراءات المتعلقة بعمليات التهيئة العمرانية، من خلال احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها، والسهر على المراقبة الدائمة لمدى مطابقة عمليات البناء للشروط المحددة في النصوص القانونية المعمول بها.

–المحافظة على المواقع الطبيعية والآثار ذات القيمة التاريخية ، مع حماية الطابع الجمالي والمعماري. – إعداد الأعمال المتعلقة بأشغال تهيئة الهياكل القاعدية والأجهزة الخاصة بالشبكات التابعة لممتلكات البلدية وبكل العمليات الخاصة لتسييرها وصيانتها. فالبلدية تسهر على المحافظة على النظافة العمومية والطرق ومعالجة المياه القذرة وتوزيع المياه الصالحة للشرب.

إن ما يجب التنويه إليه في مجال صلاحيات البلدية في ميدان التهيئة العمرانية و التجهيز، أن ممارستها مرهونة بمدى توفير وسائل التعمير المنصوص عليها في النصوص القانونية سارية المفعول المتمثلة تحديدا في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و كذا مخططات شغل الأراضي.

2.3. في المجال الاجتماعي:

يبرز دور البلدية في سياستها التنموية في المجال الاجتماعي من خلال الميادين والقطاعات التالية:

1.2.3. ميدان التعليم ،الحماية الاجتماعية ،الشباب والرياضة ،الثقافة والتسلية:

أوكل المشرع للبلدية القيام بكل مبادرة أو عمل قصد انجاز مدارس التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية وكذا ضمان صيانتها. كما تقوم ب إنجاز المطاعم المدرسية وتسييرها والسهر على ضمان النقل المدرسي للتلاميذ.

[1] أنظر المواد من107 الى 121 من قانون البلدية10/11، **المرجع السابق**

كما يمكن للبلديات، وفي حدود امكانياتها ، القيام بمايلي:[1]

-اتخاذ التدابير اللازمة لترقية تفتح الطفولة عبر انجاز رياض الأطفال وحدائق التسلية وفتح أقسام للتربية التحضيرية والتكوين الثقافي والفني.

-تقديم مساعداتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والرياضة والثقافة والتسلية.

-المساهمة في تشييد الهياكل الخاصة بالنشاطات الرياضية ،الشباب ،الثقافة والتسلية.

-تنشيط الوسط الفني والثقافي من خلال تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة للتسلية ونشر الفن والقراءة العمومية كالمكتبات البلدية والمرافق الجوارية كالنوادي الثقافية وساحات اللعب وغيرها.

-احصاء الفئات الهشة والمحرومة والمعوزة للتكفل بها في اطار سياسة التضامن والحماية الاجتماعية.

-تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل.

-المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية وضمان الممتلكات الخاصة بالعبادة.

-تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الثقافة والشباب والرياضة والتسلية وتشجيع ثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.

2.2.3. ميدان النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية:

إن البلدية مكلفة بالمحافظة على الصحة العمومية ومراقبة النظافة العمومية من خلال انشاء مكتب بلدي للصحة خاص بالوقاية والنظافة.

تكمن مهمته في:[2]

-مراقبة عملية توزيع المياه الصالحة للشرب،وكذا صرف المياه القذرة والنفايات الصلبة.

-مكافحة نواقل الأمراض المعدية.

-إنشاء مراكز صحية وقاعات للعلاج مع وجوب صيانتها طبقا للمقاييس الوطنية.

-المحافظة على نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور.

-صيانة الطرقات البلدية وإشارات المرور.

-مكافحة التلوث وحماية البيئة طبقا لأحكام المادة124 من قانون البلدية10/11 التي تنص على أن البلدية تتكفل بإنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء وكل أثاث حضري يهدف إلى تحسين إطار الحياة. بالإضافة إلى السهر على حماية التربة والموارد المائية والمساهمة في استعمالها الأمثل.

---

[1] أنظرالمادة 122 من قانون البلدية10/11، **المرجع السابق**.

[2] أنظر المواد123 و124 من قانون البلدية10/11، **المرجع نفسه**.

3.2.3. ميدان السكن:

حددت المواد من 119 إلى 120 من قانون البلدية 10/11 دور البلدية في مجال السكن وترقيته من خلال وضع آليات وتقاليد قد تدفع لخلق ثقافة عقارية عمومية.ففي هذا الشأن سمح المشرع للبلديات بمايلي:[1]

- المساعدة على ترقية برامج السكن بمختلف الصيغ والمشاركة فيها.
- تشجيع تكوين جمعيات للسكن ولجان الأحياء وتنظيم نشاطاتها لأجل القيام بعمليات حماية العقارات أو الأحياء السكنية وصيانتها والسعي لتجديدها.

3.3. في المجال المالي:

تنص المادة 180 من قانون البلدية10/11على أن الأمين العام للبلدية يتولى، و تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، إعداد مشروع الميزانية. ويقدمه الرئيس أمام المجلس للمصادقة عليه.

بينما تنص المادة 181 من ذات القانون على أن المصادقة على الميزانية الأولية تتم قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة للسنة المعنية. في حين تتم المصادقة على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المعنية. كما تتم المصادقة على الاعتمادات المالية مادة بمادة، وبابا بباب ،حسبما تنص عليه المادة 182 من قانون البلدية 10/11.

والملاحظ أن الدولة هي من تدعم البلديات ماليا. إلا أن ما يُلاحظ في المدة الأخيرة أن عددا لابأس به من البلديات على المستوى الوطني تعاني عجزا في ميزانيتها وبالتالي وقعت رهينة الديون. وهو ما يفرض على الدولة التدخل للتكفل بهذا الملف. فبادرت وزارة الداخلية إلى إحصاء البلديات المدانة وجرد ديونها حسب طبيعتها ومعرفة المؤسسات الدائنة صاحبة هذه المستحقات.[2]

4.3. في المجال الاقتصادي:

أعطى المشرع الجزائري، بناء على المادة 31 من قانون البلدية 10/11 ، الحق للبلدية في انشاء لجنة دائمة مكلفة بالشؤون الاقتصادية والمالية والاستثمار بموجب مداولة .كما أعطاها الحق في امكانية انشاء لجنة بلدية مؤقتة تتكفل بمتابعة النشاطات الاقتصادية.

إضافة للمجلس الشعبي البلدي كهيئة لامركزية،والدور المنوط به في مجال التنمية المحلية، نجد بالمقابل لذلك هيئات بلدية لامركزية تلعب هي الأخرى دورا هاما في ميدان تنمية البلدية تتمثل في رئيس المجلس الشعبي البلدي والهيئة التنفيذية البلدية.

---

[1] أنظر المواد 119 و120 من قانون البلدية10/11، **المرجع السابق**.

[2] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الاداري**، المرجع السابق، ص399.

تنص المادة 109 من قانون البلدية 10/11 على وجوب خضوع إقامة أي مشروع استثماري أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي، لاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة.وأجاز قانون البلدية الجديد للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية.[1]

المطلب الثاني: الدور التنموي للولاية في الجزائر

تعتبر الولاية وحدة ومجموعة إدارية لامركزية اقليمية وجغرافية تتمتع بقسط من سلطة الدولة على أساس اقليمي جغرافي، و تتمتع بمكانة خاصة في القانون الإداري الجزائري.فهي عماد نظام الإدارة المحلية بحيث تعتبر الوعاء الذي تلتقي فيه السلطة المركزية والسلطة اللامركزية.

وعليه فإن الولاية تعمل جاهدة على الاستجابة لانشغالات المواطنين وتحقق التجسيد الفعلي لمشاريع الدولة بما يعود بالنفع على المواطن المحلي.فهي همزة الوصل بين الحاجيات والمصالح المحلية المتميزة عن مصالح الدولة ككل وبين مصالح ومتطلبات واحتياجات المصلحة العامة في الدولة. و بصدور قانون البلدية 24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967، أضحى لزاما على المشرع اتمام المهمة بإصدار قانون للولاية لكي تستكمل المنظومة القانونية للإدارة المحلية في الجزائر.ويعود ذلك لاعتبارات عديدة منها:[2]

– اتضاح الرؤية فيما يخص التوجه الإيدولوجي للدولة.وهو ما فرض القيام بإصلاح في مجال قانون الولاية الذي ستنتهجه البلاد بما يتماشى مع الدولة ونهجها السياسي.

– فرض الفراغ القانوني، الذي عاشته الولاية، على المشرع الجزائري التعجيل بسن نظام قانوني للولاية بسبب فشل النصوص الانتقالية في كثير من المناطق.

– ضرورة تحقيق الاستقلال القانوني عن المنظومة الفرنسية بعد أن تحقق الانفصال السياسي للتحرر من التبعية الاجنبية.

فصدر الأمر 38/69 المؤرخ في 23ماي1969 المتضمن أول قانون للولاية في ظل الجزائر المستقلة .ثم تلاه ثاني قانون للولاية والمتمثل في الأمر 09/90 المؤرخ في 07أفريل1990 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 15 لسنة 1990 ويتكون من 158 مادة. وجاء في مرحلة جديدة أرسى معالمها دستور 1989 وهو أول دستور تعددي تمخض عن احتجاجات 05 أكتوبر 1988 والذي كرّس التعددية السياسية بموجب المادة 40

[1] انظر المادتين31 و109 من قانون البلدية10/11، **المرجع السابق**.

[2] عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية**،ط1،الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012،ص120.

منه. وهو ما يعني أن التركيبة البشرية للمجالس الشعبية الولائية ستكون متنوعة وتمثل مختلف التشكيلات السياسية بمختلف توجهاتها الايديولوجية.

1. مستويات التنظيم الولائي في ظل القانون 07/12

تضمّن خطاب رئيس الجمهورية الراحل عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 15أفريل2011 تشخيصا معمّقا لوضع البلاد في كافة المجالات.فلقد صرح بأن لمختلف المجالس المنتخبة دور حيوي سيتم تعزيزه من باب أن المنتخبين هم الذين لهم اتصال مباشر مع المواطنين وعلى دراية تامة بواقع معيشتهم وبمشاكلهم. وأعطى الضوء الأخضر لمراجعة مجموعة من القوانين منها: قانون الانتخاب، قانون الأحزاب، قانون الإعلام، قانون الجمعيات، قانون توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة(القانون العضوي 12-03).

وبالنسبة لمراجعة قانون الولاية والغرض منه، فلقد جاء ضمانا لتحقيق لامركزية أوسع وأكثر نجاعة كي يصبح المواطنون طرفا مشاركا في اتخاذ القرارات التي تخص حياتهم اليومية وبيئتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.لذا يجب مضاعفة صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة وتمكينها من الوسائل البشرية والمادية اللازمة لممارسة اختصاصاتها.

جاء قانون الولاية 07/12 المؤرخ في 21فيفري2012 كتتويج لإبراز دور الولاية كجهاز إداري متعدد الاختصاصات معبّر عن اللامركزية الحقيقية . ويهدف إلى:[1]

- تفويض السلطات لفائدة الولاية باعتبارها جماعة لامركزية مع اعطائها استقلالية مالية واستقلالية التسيير.
- تقاسم المهام والموارد بين الدولة والجماعة الإقليمية.
- تعزيز تنسيق النشاط الحكومي على المستوى المحلي.
- إعادة تحديد صلاحيات المجلس الشعبي الولائي لتمكينه من أن يصبح قوة اقتراح ومشاركته في التكفل بالانشغالات المشتركة لكل مواطني الولاية.
- مشاركة المجلس في تنفيذ السياسات المقررة على المستوى الوطني والتي تشكل الولاية فضاء يعكس آثارها و يعطي رأيه كلما تطلبت القوانين والتنظيمات ذلك.

1.1.تعريف الولاية

تعتبر الولاية وحدة مركزية تتوفر فيها مقومات اللامركزية الإدارية ، وهي تمثل سلطة الوصاية على البلدية. كما أنها همزة الوصل بين الإدارة المركزية و الجماعات الإقليمية. لقد عرفتها المادة01 من قانون الولاية07/12 المؤرخ في 21فيفري2012 بأنها الجماعة الاقليمية للدولة،تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة

[1] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الاداري**، المرجع السابق، ص ص242-245.

المالية المستقلة.وهي أيضا الدائرة الإدارية غيرالممركزة للدولة. وتُشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الاقليمية والدولة. [1]كما تساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية ،الاجتماعية ،الثقافية ،حماية البيئة،ترقية وتحسين الاطار المعيشي للمواطنين.كما أنها تتدخل في كل المجالات المخولة لها قانونا، وتحدث بموجب قانون.

بينما تنص المادة 09 من نفس القانون على أن للولاية اسم وإقليم ومقر رئيسي. ويحدد الإسم والمقر الرئيسي للولاية بموجب مرسوم رئاسي.يتطابق إقليم الولاية مع أقاليم البلديات التي تتكون منها.

2.1. إنشاء الولاية

تنشأ الولاية بواسطة قانون.ولكن تحديد اسمها ومركزها الاداري وكذا التعديل في حدودها الادارية يتم بموجب مرسوم رئاسي فقط . وتمر عملية إنشاء الولاية بشكل جزئي وعبر مراحل ثلاث أساسية هي:[2]

أ. مرحلة التقرير: هي مرحلة انعقاد الإرادة والنية للسلطات العامة المختصة على احداث وإنشاء الولاية عبر اجراء الدراسات والمناقشات والمداولات اللازمة لاتخاذ القرار بالإنشاء.

ب.مرحلة التحضير: تتمثل في اعداد الرسائل القانونية والمادية والبشرية و الإدارية لتنفيذ قرار إنشاء الولاية.

ت.مرحلة التنفيذ: هي مرحلة التحول فعلا في مجال التطبيق وتحول مرحلة التقرير إلى واقع مطبق. وبما أن عملية التنفيذ عملية مستمرة،فإنه وجب أن تكون هناك متابعة ومراقبة مستمرة لوسائل التنفيذ حتى يتم تحقيق أهداف الولاية.

3.1. هيئات الولاية:

نصت المادة 02 من قانون الولاية07/12 المؤرخ في 21فيفري2012 على أن للولاية هيئتان هما: المجلس الشعبي الولائي والوالي.

1.3.1. المجلس الشعبي الولائي:

يعتبر بمثابة هيئة أساسية وحتمية في تشكيل جهاز تسيير إدارة الولاية،باعتبارها جماعة إدارية لامركزية إقليمية. وهو يمثل الهيئة التداولية في الولاية وله صلاحيات تنموية عديدة.

أ. التشكيل:

إن المجلس الشعبي الولائي هو الهيئة التي تجسد الطبيعة اللامركزية للولاية وتمثل مبدأ الديمقراطية الإدارية

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة01 و 09 من القانون 07/12 المتعلق بالولاية** ،المؤرخ في 21فيفري2012، الجريدة الرسمية، العدد12، الصادرة في29فيفري2012.

[2] عمار عوابدي، **النظام الاداري** ج1،ط7،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2017، ص254.

ومبدأ المشاركة الشعبية في الدولة الجزائرية. وبموجب المادة 65 من القانون العضوي للانتخاب 10/16 المؤرخ في 25 أوت 2016 . [1]

يجتمع المجلس تحت رئاسة النائب الأكبر سنا قصد انتخاب وتنصيب رئيسه خلال 8 أيام التي تلي اعلان نتائج الانتخابات، و يتم انتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي لمدة خمس سنوات .[2]

- **انتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي:**

يتم انتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه للعهدة الانتخابية بأسلوب القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد. وفي حالة عدم حيازة أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد،يمكن للقائمتين الحائزتين على 35 % على الأقل من المقاعد تقديم مرشح. وفي حالة عدم حصول أي قائمة على نسبة 35% على الأقل يمكن لجميع القوائم تقديم مرشح عنها،ويعلن رئيسا للمجلس الشعبي الولائي المترشح الذي تحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات . وفي حالة تساوي الأصوات المحصل عليها يتم اعلان المترشح الأكبر سنا فائزا بناء على المادة 59 من قانون الولاية07/12.

يقوم رئيس المجلس الشعبي الولائي باختيار بين نائبين أو ستة نواب حسب عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس يقومون بمساعدته ، منهم واحد لإنابته في حالة غيابه ويُنتزع لمهامه الانتخابية ويتقاضى تعويضا عن ذلك.ويتم عرض الرئيس لنوابه على المجلس للمصادقة بالأغلبية المطلقة لأعضائه بناء على نص المادة 62 من قانون الولاية الجديد.

يمتلك رئيس المجلس الشعبي الولائي صفة الناطق الرسمي للمجلس ، ويشرف على تجسيد اللامركزية الإدارية ومبدأ المشاركة الشعبية في التعبير عن احتياجات السكان. ويتم انتخابه من طرف المواطنين المقيمين في إقليم الولاية.

- **اختصاصات رئيس المجلس الشعبي الولائي:**

-رئاسة المجلس الشعبي الولائي وإدارة جلساته.(المادة27)

-ارسال استدعاءات لدورات المجلس إلى اعضائه.(المادة17)

-تبليغ المجلس بالمسائل التابعة لاختصاصاته ويعلمه بالوضعية العامة للولاية لاسيما النشاطات المسجلة بالولاية في الفترة مابين الدورات.(المادة71)

-تمثيل المجلس في جميع المراسم التشريفية والتظاهرات الرسمية.(المادة72)

---

[1] أنظر المواد من 58 الى72 والمادة 17 و27 من قانون الولاية07/12، **المرجع السابق**.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي 10/16 المتعلق بالانتخابات** ،المؤرخ في 25أوت2016، الجريدة الرسمية،العدد50،الصادرة في28أوت2016.

وتنتهي مهام رئيس المجلس الشعبي الولائي إما بالاستقالة أو التخلي بسبب الغياب غير المبرر في دورتين عاديتين في السنة دون عذر مقبول(المادة64) من قانون الولاية07/12.

ب.تسيير المجلس الشعبي الولائي:

باعتباره هيئة للمداولة، يعقد المجلس الشعبي الولائي في الولاية أربع دورات عادية في السنة وفق ما نصت عليه المادة 14 من قانون الولاية07/12. ويمكنه الاجتماع في دورات غير عادية بطلب من رئيسه أو 3/1 الأعضاء أو بطلب من الوالي. كما يجتمع بقوة القانون في حالة كارثة طبيعية وتكنولوجية. وتصح جلسات المجلس بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه.[1]

إذا لم يجتمع المجلس بعد الاستدعاء الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني،فإن المداولات المتخذة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة أيام على الأقل تكون صحيحة مهما كان عدد الحاضرين. وتكون جلسات المجلس علنية من حيث الأصل ،كما يمكن للمجلس عقد جلسات مغلقة في حالتين:

- الكوارث الطبيعية.
- دراسة الحالات التأديبية للمنتخبين.

تُعتمد مداولات المجلس الشعبي الولائي بالأغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين أو الممثلين عند التصويت . وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا حسبما تنص عليه المادة 51 من قانون الولاية الجديد، يسير المجلس الشعبي الولائي مكتب يترأسه الرئيس و يساعده نواب الرئيس بصفتهم أعضاء بالإضافة لرؤساء اللجان الدائمة.

يتم انتخاب مكتب خلال كل دورة للمجلس الشعبي الولائي بناء على اقتراح من رئيسه مكوّن من عضوين إلى أربعة أعضاء لتسييره. وتتولى أمانة متكونة من موظفين ملحقين بديوان رئيس المجلس الشعبي الولائي مساعدة مكتب دورة المجلس.

ج. اللجان:

على غرار ماهو سائد في التنظيم البلدي، خول قانون الولاية للمجلس الشعبي الولائي تشكيل لجان متخصصة لدراسة المسائل التي تهم الولاية سواء كانت دائمة أو مؤقتة. ويجب مراعاة التناسب مع المكونات السياسية للمجلس في تشكيل اللجان. بالإضافة إلى أنه يمكن الاستعانة بأي شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة متخصصة. وتتشكل اللجان الدائمة والخاصة بواسطة مداولة يصادق عليها بالأغلبية المطلقة لأعضاء

[1] أنظر المواد من 51 الى54 من قانون الولاية 07/12، **المرجع السابق**.

المجلس الشعبي الولائي بنا على اقتراح من رئيسه أو الاغلبية المطلقة لأعضائه. كما يمكنه تشكيل لجان تحقيق أيضا.[1]

- **لجان دائمة:** يقوم المجلس الشعبي الولائي بتشكيل لجان دائمة من بين أعضائه للمسائل التابعة لمجال اختصاصه لاسيما المتعلقة بما يأتي:
  - التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.
  - الاقتصاد والمالية.
  - الصحة والنظافة وحماية البيئة.
  - الاتصال وتكنولوجيا الإعلام.
  - تهيئة الاقليم والنقل.
  - التعمير والسكن.
  - الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة.
  - الشؤون الاجتماعية والثقافة والشؤون الدينية والوقف والرياضة والشباب.
  - التنمية المحلية، التجهيز والاستثمار والتشغيل.
- **لجان متخصصة:** يمكن للمجلس الشعبي الولائي تشكيل لجان متخصصة لدراسة كل المسائل الأخرى التي تهم الولاية.
- **لجان تحقيق:** تنشأ لجنة تحقيق بطلب من رئيس المجلس الشعبي الولائي أو بناء على طلب م ن 3/1 أعضائه الممارسين. يتم انتخابها عن طريق الأغلبية المطلقة لأعضائه الحاضرين. يتحدد موضوعها والآجال الممنوحة للجنة التحقيق قصد إتمام مهمتها في المداولة التي أنشأتها ويتم اخطار الوالي ووزير الداخلية بذلك.تقوم السلطات المحلية بتقديم يد المساعدة للجنة التحقيق لتمكينها من إتمام مهمتها على أكمل وجه. وبعد الانتهاء يتم تقديم نتائج التحقيق للمجلس الشعبي الولائي وتُتبع بمناقشة.

ويمكن لأي عضو في المجلس توجيه سؤال كتابي لأي مدير أو مسئول من مديري أو مسئولي المصالح أو المديريات التنفيذية غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط بإقليم الولاية.

2.3.1.الوالي:

يتم تعيين الوالي بموجب مرسوم رئاسي وفق مانصت عليه الفقرة 09 من المادة10/92 من دستور 1996

[1] أنظر المواد من 33 الى37 من قانون الولاية 07/12، **المرجع السابق**.

المعدل. كما أكدت المادة الأولى من المرسوم الرئاسي 240/99 المؤرخ في 27 أكتوبر 1999 المتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية في الدولة هذه السلطة لرئيس الجمهورية في تعيين الولاة.

تنص المادة 13 من المرسوم التنفيذي 230/90 على شروط اختيار الولاة من بين الكتاب العامين للولايات ورؤساء الدوائر. مثلما يمكن تعيين 5 % من أعداد سلك الولاة خارج فئات الوظائف السابقة. وتنتهي مهام الولاة بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية أيضا بناء على تقديره أو باقتراح من وزير الداخلية.[1]

يتم اتخاذ قرار التعيين في مجلس الوزراء بناء على تقرير من وزير الداخلية. من هنا فإن منصب الوالي يُعد من المناصب السامية في الدولة. كما يتم إنهاء مهامه بموجب مرسوم رئاسي أيضا[2]

ويصدر الوالي قرارات من أجل تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي . كما يمكنه تفويض توقيعه لكل موظف حسب الشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بهما.

- **صلاحيات الوالي:**

يضطلع الوالي بمجموعة من الصلاحيات والاختصاصات بصفته ممثلا للولاية من ناحية، وممثلا للدولة من ناحية أخرى.

أ. الوالي بصفته ممثلا للولاية: بصفته كهيئة تنفيذية للولاية، يقوم الوالي بممارسة الصلاحيات التالية:[3]

- ✓ السهر على نشر وتنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي .
- ✓ اطلاع المجلس الشعبي الولائي سنويا على نشاط القطاعات غير الممركزة بالولاية.
- ✓ إطلاع رئيس المجلس الشعبي الولائي بانتظام خلال الفترات الفاصلة بين الدورات على مدى تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ✓ يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية.
- ✓ يؤدي بإسم الولاية كل أعمال إدارة الأملاك والحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية.ويقوم بتبليغ المجلس الشعبي الولائي بذلك.
- ✓ تمثيل الولاية أمام القضاء.
- ✓ اعداد مشروع الميزانية وتولي تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها. وهو الآمر بصرفها.
- ✓ السهر على حسن سير المصالح الولائية ومؤسساتها العمومية مع تنشيط ومراقبة نشاطاتها طبقا للتشريع.

---

[1] كمال جعلاب، **المرجع السابق**، ص ص182،181.

[2] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الاداري**، المرجع السابق، ص307.

[3] انظر المواد من102 الى109 من قانون الولاية07/12،**المرجع السابق**

✓ تقديم بيان سنوي حول نشاطات الولاية للمجلس الشعبي الولائي،ويُتبع بمناقشة وإصدار توصيات يتم ارسالها لوزير الداخلية والقطاعات المعنية.

ب. سلطات الوالي بصفته ممثلا للدولة: الوالي هو ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة. وبالتالي فهو يتمتع بجملة الصلاحيات تتمثل فيمايلي:[1]

– تنشيط وتنسيق ومراقبة نشاط المصالح غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية. غير أنه يستثني وعاء الضرائب وتحصيلها، الرقابة المالية وإدارة الجمارك، مفتشية العمل ومفتشية الوظيفة العمومية، وكذا المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعته أو خصوصيته إقليم الولاية.

–حماية حقوق المواطنين وحرياتهم.

– السهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات و احترام رموز الدولة وشعاراتها على إقليم الولاية.

– المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العمومية.

– تنسيق نشاطات مصالح الأمن المتواجدة على اقليم الولاية. وبموجب ذلك يقوم بإلزام رؤساء مصالح الأمن بإعلامه بكل القضايا المتعلقة بالأمن العام والنظام العمومي على مستوى الولاية.

– عند الاقتضاء، يقوم بطلب التدخل لقوات الشرطة والدرك الوطني عن طريق التسخير.

– وضع تدابير الحماية والدفاع التي لا تكتسي طابعا عسكريا وتنفيذها.

– السهر على إعداد مخططات تنظيم الإسعافات في الولاية مع تحيينها وتنفيذها.

– السهر على حفظ أرشيف الدولة والولاية والبلديات.

– الأمر بصرف ميزانية الدولة للتجهيز المخصصة له بالنسبة لكل البرامج المقررة لفائدة تنمية الولاية.

يقوم الوالي بإصدار قرارات لتنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي وممارسة السلطات المحددة له بموجب القانون.

2. مجالات الدور التنموي للولاية في ظل القانون07/12

من خلال القانون 07/12، فإن الولاية تضطلع بمجموعة من الصلاحيات لأجل تحقيق التنمية فيها.فهي عديدة ومتنوعة على اختلاف اللجان المتمثلة عموما في لجنة الاقتصاد والمالية،لجنة التهيئة العمرانية والتجهيز،لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية.فهي تختلف من ولاية إلى أخرى.

1.2. في مجال التنمية الاقتصادية :أضحت طبيعة الظروف الاقتصادية تفرض على الجماعات المحلية تولي عدة وظائف اقتصادية لأجل انعاش الاقتصاد المحلي وضمان التنمية الاقتصادية، واتخاذ كل إجراء

[1] انظر المواد من110 الى 121 من قانون الولاية07/12، **المرجع السابق**

يهدف إلى تنمية الولاية وتشجيع وترقية الاستثمارات الاقتصادية في شتى المجالات. يقوم المجلس الشعبي الولائي في المجال الاقتصادي بمايلي:[1]

– المصادقة على مخطط الولاية لأجل ضمان التنمية الاقتصادية. تنص المادة 80 من قانون الولاية07/12 على مايلي:" يُعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط يُبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية،ويُعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل لأجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية. كما يناقش مخطط التنمية الولائي ويُبدي اقتراحاته بشأنه."

– اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تنمية الولاية.

– تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج الإسكان .اذ يساهم في خلق المؤسسات وشركات البناء العقاري مع تشجيع تنمية البرامج السكنية وتشجيع وتمويل الاستثمار.

– انشاء بنك للمعلومات يجمع كل الدراسات والمعلومات والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية.

– اعداد جدول سنوي يبين النتائج المحصل عليها في كل القطاعات ومعدلات نمو كل قطاع.

– تحديد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها والمساهمة في تأهيلها هي ومناطق النشاط في اطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل مع إبداء رأيه في ذلك.

– تسهيل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي.

– المساهمة في انعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية.

– تطوير أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية لترقية الابداع في القطاعات الاقتصادية، مع العمل على ترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان محيط ملائم للاستثمار

2.2. مجال الفلاحة و الري: يبادر المجلس الشعبي الولائي على وضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي،مع القيام بتشجيع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية و محاربة مخاطر الفيضانات والجفاف.[2]

[1] أنظر المواد من 80 الى83 من قانون الولاية 07/12، **المرجع السابق**.

[2] أنظر المواد من84 الى 87 من قانون الولاية07/12،**المرجع نفسه**.

يقوم بأشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمه ،بالإضافة للأعمال الموجهة لتنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها بالتنسيق مع المصالح المعنية. كما يساهم المجلس أيضا في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية. ويعمل على تنمية الري المتوسط والصغير بالتنسيق مع المصالح المتخصصة.

وفي ذات السياق ، يقوم المجلس بتقديم المساعدة التقنية والمالية للبلديات التابعة له في مشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الاطار الإقليمي للولاية.

3.2.الهياكل القاعدية الاقتصادية: خُولت للمجلس الشعبي الولائي عدة اختصاصات تساهم في تنمية الهياكل القاعدية الاقتصادية بحيث يبادر بالأعمال المتصلة بأشغال تهيئة شبكة الطرقات والمسالك الولائية مع صيانتها والمحافظة عليها بالإضافة إلى تصنيفها وإعادة تصنيفها حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به. [1]

كما يبادر بالأعمال المتعلقة بترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات بالاتصال بالمصالح المعنية. زيادة على تشجيع التنمية الريفية لاسيما في مجال الكهرباء وفك العزلة.

4.2.تجهيزات التربية والتكوين المهني: تتكفل الولاية، وفي اطار المعايير الوطنية وتطبيقا للخريطة المدرسية والتكوينية، بإنجاز وبناء مؤسسات التعليم للطور المتوسط والثانوي ومراكز التكوين المهني مع التكفل بصيانتها والمحافظة عليها.[2]كما تقوم بتجديد التجهيزات المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة والمسجلة في حسابها.

5.2.المجال الاجتماعي والثقافي: ويشمل قطاعات التشغيل، الصحة، والنشاطات الاجتماعية والثقافية والسياحية.[3]

أ.التشغيل: يشجع المجلس الشعبي الولائي ويساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين،لاسيما تجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها.

ب.الصحة: تتولى الولاية انجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز امكانيات البلديات من مستشفيات ومرافق صحية.كما تقوم بالسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية مع اتخاذ كل التدابير لتشجيع انشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات المستقبلة للجمهور و في المواد الاستهلاكية .

---

[1] انظر المواد من88 الى91 من قانون الولاية07/12، **المرجع السابق**

[2] انظر المادة92 من قانون الولاية07/12، **المرجع نفسه**.

[3] انظر المواد من93 الى 99 من قانون الولاية 07/12،**المرجع نفسه**.

وفي اطار الاتصال بالبلديات ، ساهم المجلس الشعبي الولائي في تنفيذ كل الأعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الإسعافات والكوارث والآفات الطبيعية والوقاية من الأوبئة ومكافحتها.

ت. النشاط الاجتماعي ،الثقافي والسياحي: يساهم المجلس الشعبي الولائي ،وبالتنسيق مع البلدية،في كل نشاط اجتماعي يهدف لضمان:

- تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي.
- حماية الأم والطفل ومساعدة الطفولة.
- مساعدة المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- مساعدة الأشخاص المحتاجين وممن هم في وضعية صعبة و التكفل بالمشردين والمختلين عقليا.

كما يساهم في انشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية الخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه،بالتشاور مع البلديات وكل الهيئات المختصة بترقية هذه النشاطات أو الجمعيات التي تنشط في هذا الميدان، لأجل المساهمة في ترقية برامج النشاطات الرياضية،الثقافية الخاصة بالشباب.

إن المجلس الشعبي الولائي يسهر على حماية القدرات والمرافق السياحية للولاية وتثمينها وتشجيع الاستثمار فيها،بحيث يسعى دوما لترقية التراث الثقافي والفني والتاريخي بالاتصال مع المؤسسات والجمعيات المعنية مع اتخاذ كل التدابير اللازمة لتثمينه والمحافظة عليه.

6.2. قطاع السكن: يساهم المجلس الشعبي الولائي في انجاز البرامج السكنية.فهو يساهم وبالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية في برنامج القضاء على السكن الهش ومحاربته. فهو يسعى إلى عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على الطابع المعماري.[1]

المبحث الثاني : موارد التنمية المحلية في الجزائر

إن نجاح التنمية المحلية مرتبط بمدى فعالية الآليات المستخدمة لهذا الغرض. ولا يتحقق ذلك إلا بضمان التنسيق فيما بين هذه الآليات بدءا من ال موارد الاقتصادية ، وتوفر الاعتمادات المالية وصولا إلى الموارد البشرية.ففي الجزائر ثمة موارد متنوعة أقرها المشرع للجماعات المحلية سواء البلدية أو الولاية تسمح لهما بتجسيد مشاريعها التنموية.

المطلب الأول : الموارد المالية

يُقصد بها تلك الموارد المالية ورؤوس الأموال التي تمتلكها البلدية أو الولاية أو مؤسسات اقتصادية عمومية بلدية أو ولائية . وهي تنقسم بين موارد مالية داخلية وأخرى خارجية.

[1] أنظر المواد من 100 الى 101 من قانون الولاية 07/12، **المرجع السابق**.

1. الموارد المالية الداخلية:

تتمثل بالنسبة للبلدية في ايرادات قسم التسيير والتجهيز المقيد في ميزانية البلدية.فبموجب المادة 170 من قانون البلدية10/11 المؤرخ في2011/06/22 ،فإنها حددت إيرادات البلدية فيما يلي:[1]

- المحاصيل الجبائية المسموح بتحصيلها لصالح البلديات وفق التنظيم المعمول به في حدود50%.
- مساهمات مالية تمنحها الدولة والولاية وبعض المؤسسات الأخرى.
- رسم وحقوق وأجور الخدمات التي أُنجزت وسمحت بها القوانين السارية المفعول.
- محاصيل ومداخيل أملاك البلدية.
- القروض والهبات والوصايا
- المداخيل المالية في إطار حق الامتياز للفضاءات العمومية.
- المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق المشترك للجماعات المحلية في حدود11%.

أما فيما يخص الإيرادات المتعلقة بقسم التجهيز والاستثمار ، فلقد حددتها المادة 195 من قانون البلدية 10/11 فيمايلي:

- ✓ اقتطاع حاصل من ايرادات التسيير المنصوص عليه في المادة 198 .*
- ✓ محاصيل الامتيازات المتعلقة بالمصالح البلدية.
- ✓ فائض المصالح العمومية المسيرة على شكل مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري.
- ✓ إعانة الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- ✓ ناتج التمليك والقروض.
- ✓ الهبات والوصايا المقبولة وجميع المساعدات والإيرادات المؤقتة.

تتنوع النفقات البلدية مابين نفقات ثابتة دائمة الحدوث ومحددة بصفة مستمرة،ونفقات عرضية توجدها البلدية في الظروف الاستثنائية والحالات الطارئة كالكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات على سبيل المثال.وتتمثل الموارد المالية للميزانية البلدية أساسا من الاير ادات الضريبية التي تمثل نسبة 90% من موارد الميزانية

[1] أنظر المادة 170 من قانون البلدية10/11،**المرجع السابق.**

*** يتم تحديد نسبة الاقتطاع بموجب قرار وزاري مشترك.فعلى سبيل المثال تم تحديد هاته النسبة ستة 1990 ب20% بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1990/02/24 .كما حدد نفس القرار نسبة مساهمة البلديات في الصندوق المشترك للجماعات المحلية ب02%.**

المحلية.زيادة على ذلك هناك موارد أخرى تتعلق بمداخيل بعض الممتلكات في حدود 10% وهو عائد يتشكل بدوره من ثلاثة موارد مالية أساسية هي:[1]

-**موارد ناجمة عن الأملاك العقارية:** تخص بيع المحاصيل وأجور كراء العقارات والبنايات التي هي ملك للبلدية أو الولاية، بالإضافة إلى حقوق المكان وحقوق التوقف.

-**موارد ناتجة عن الاستغلال :** وتتمثل في حاصل بيع المنتجات التي تنتجها مؤسسات البلدية أو الولاية،وحقوق الخدمات التي تقدمها مصالح الجماعات المحلية للمواطنين ،وحقوق استخدام الطرق البلدية و الولائية...الخ .

-**موارد مالية أخرى:** عبارة عن فوائد قروض تمنحها لأطراف أخرى كالأموال المتحصل عليها من الخدمات ذات الطابع الصناعي والتجاري.

تتمثل الركيزة الأساسية للميزانية المحلية في الايرادات الجبائية من ضرائب ورسوم، من منطلق اعتبار هذه الأخيرة موارد مالية لا يمكن للجماعات المحلية الاستغناء عنها كوسيلة رئيسية لتحقيق تنميتها المحلية. ونميز بين نوعين من الضرائب: ضرائب محصلة لفائدة البلديات وضرائب لفائدة الدولة والجماعات المحلية.

1.1. الضرائب المحصلة لفائدة البلديات:

تشكل الضريبة أهم الايرادات التي تعتمد عليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة . وهي من الأعباء التي تقع على عاتق الأفراد مما يقتضي اقامة توازن بين مصلحة الدولة ومصلحة الأفراد. و تُعرف الضريبة على أنها" اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة." [2] وتتولى السلطة العامة وضع النظام القانوني للضريبة من حيث فرضها وجبايتها فهي التي تحدد طرق تحصيلها أيضا . فيما يخص الضرائب المحصلة لفائدة البلديات ، نميز فيه بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة :

1.1.1. الضرائب المباشرة:

تُعتبر الضريبة مباشرة ،اذا كانت مفروضة على موضوع أو مادة تتميز بالاستقرار والثبات والانتظام نسبيا وهي واضحة المعالم.وتشمل الرسم العقاري على الممتلكات المبنية ورسم التطهير.

---

[1] جمال زيدان، **المرجع السابق**، ص46.

* **الأمر01/76 المتعلق بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الصادر في 1976/12/09 المعدل والمتمم بالقانون 36/90 المؤرخ في1990/12/31 المتضمن قانون المالية لعام1991 ،والقانون 25/91 الصادر في 1991/12/18 المتضمن قانون المالية لسنة1992.**

[2] محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء ،**المالية العامة**،الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع ،2003، ص58.

أ.الرسم العقاري:

يقصد بالرسم"المورد المالي الذي تحصل عليه الدولة ممن يكون بحاجة إلى خدمة خاصة، وتنفرد الدولة بأدائها كالرسوم القضائية،رسوم تسيير سيارة أو رسوم التسجيل بالجامعة."[1]

أما فيما يخص الرسم العقاري فيكون على العقارات والملكيات المبنية وغير المبنية. فموضوعه هو المباني والأراضي عبر اقليم الولاية. وهو رسم يتم دفعه سنويا على مجمل الأملاك ويشمل:[2]

- البنايات المخصصة لإيواء الأشخاص أو تخزين المنتجات.
- المباني ذات الطابع التجاري والصناعي.
- الأراضي الغير مزروعة المستخدمة لأغراض تجارية وصناعية كالأسواق مثلا.

أما بخصوص الرسم على العقارات الغير مبنية فيُطبق عليه قانون الضرائب على الأراضي المتواجدة في قطاعات عمرانية أويراد تعميرها مثل:المحاجر والأراضي الفلاحية. ويتم احتساب القاعدة الضريبية من ناتج سعر المتر المربع أو الهكتار مقارنة بمساحة الأرض وفق النسب التالية:

- **(5%)**بالنسبة للملكيات العقارية الغير مبنية والمتواجدة في قطاعات غير عمرانية.
- **(5%)** في حالة مساحة الأراضي العمراني تكون أقل من**500 م²**.
- **(7%)**في حالة مساحة الأراضي العمرانية تكون مابين **500م²** و**1000 م²**.
- **(3%)** بالنسبة للأراضي الفلاحية.[3]

يُعفى من تحصيل الرسم العقاري كل المباني التي هي ملك للدولة،البلدية والولاية بما في ذلك تلك التي تحوزها المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري منعدمة الدخل ، وكذلك مجموع المباني التابعة للأوقاف.

ب. رسم التطهير:

يتمثل في الرسم على رفع القمامات المنزلية.يتم تسديده سنويا على كل الملكيات العقارية المبنية لفائدة البلديات التي يتواجد بها مصلحة رفع القمامات المنزلية. ويُحدد المبلغ المخصص لهذا الرسم على أساس عدد سكان كل بلدية على النحو الآتي حسبما نصت عليه المادة 265 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة رقم01/76:[4]

- (300دج) لكل مسكن موجود ببلدية عدد سكانها أقل من50.000 نسمة.

---

[1] محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء **المرجع السابق**، ص60.

[2] انظر المادتان 248 و249 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة رقم 01/76، **المرجع السابق**.

[3] انظر المادة 261 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة رقم 01/76، **المرجع نفسه**.

[4] انظر المادة 265 من من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة رقم 01/76، **المرجع نفسه**

- (400دج) لكل مسكن يتواجد ببلدية تعداد سكانها يساوي أو يفوق 50.000 نسمة.
- (800دج) لكل محل تجاري يتواجد ببلدية تحتوي على أقل من 50.000 نسمة.
- (1000دج) لكل محل تجاري أو حرفي يتواجد ببلدية عدد سكانها يساوي أو يفوق 50.000 نسمة.
- (من1000دج الى 4000دج)بالنسبة للمحلات الصناعية ،التجارية والحرفية وما يشابهها. والتي تتسبب قد تتسبب في احداث درجة كبيرة من التلوث البيئي.

كما تم استحداث رسم جديد هو رسم تصريف المياه في المجاري بموجب المرسوم التشريعي 93 / 01 المؤرخ في 1993/01/19 في المادة 30.يتم تحويل مبالغه مباشرة لفائدة البلديات والمؤسسات التي تقوم بالإشراف على عملية توزيع المياه الصالحة للشرب وتلك المخصصة للاستعمال الصناعي.[1]

2.1.1. الضرائب غير المباشرة:

إن الضرائب غير المباشرة هي تلك المتعلقة بوقائع متقطعة وعارضة.وتتميز بسهولة دفعها كونها تختفي في سعر السلعة.كما أنها تتميز بالمرونة. [2] وفي هذا النوع من الضرائب نجد رسما واحدا فقط يُدفع لهيزانية البلدية يتمثل في رسم الذبح. والهدف من تصنيفه كضريبة غير مباشرة كونه يمس منتجات استهلاكية وهو خصوصي بما أنه يُحتسب على أساس الكيلوغرام من اللحم الصافي للحيوانات المذبوحة. ووفق المادة 446 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الممالة رقم 01/76 ،فإن هذا الرسم يمس عمليات ذبح الجمال،الأحصنة،الحمير، البقر، الغنم، الماعز. حيث يدفعه التاجر أو مالك تلك الحيوانات المذبوحة.تُحصل البلديات هذا الرسم على أساس وزن اللحوم التي يتم ذبحها بمعدل 5دج للكيلوغرام الواحد ويتوزع كمايلي:[3]

3.5 دج/كلغ لصالح البلدية.

1.5دج/كلغ لصالح الصندوق الخاص بحماية الصحة الحيوانية.

2.1. الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية:

يُقصد به مجموع المبالغ المالية الضريبية المحولة إلى ميزانية الجماعات المحلية(البلدية والولاية) وكذا ميزانية الصندوق المشترك للجماعات المحلية(FCCL) .وهذا يعني أن تحصيلها مشترك بين هذا الأخير والبلديات والولاية.وهي على نوعين:الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني.

1.2.1. الدفع الجزافي: استنادا إلى المادتين 208 و 209 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة رقم01/76 . يعتبر الدفع الجزافي ضريبة مباشرة يتم فرضها على مجموعة معينة من المستخدمين.يمس

---

[1] نصيرة أوبختي،محمد بن عزة،" مساهمة الوقف في تمويل التنمية المحلية"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، 2014 ،ص249.

[2] محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، **المرجع السابق**، ص67.

[3] العربي غويني، **المرجع السابق**، ص40.

هذا الرسم مجموع الأجور والمنح ،الريوع والمعاشات التي تتعرض لخصم جزافي لأجل التكفل بتمويل الأشخاص الطبيعية والمعنوية كالجمعيات والهيئات. كما يُعفى من الدفع الجزافي كل الشباب والمؤسسات الممارسين لمشاريع استثمارية في إطار ترقية الاستثمار عن طريق شهادة تسلمها لهم وكالة ترقية ودعم الاستثمار(APSI)، وكذلك منح التأمين على البطالة والتقاعد المسبق. يُحسب هذا الرسم بنسبة (6%) يتم خصمها من الأجور و(1%) من ريع المعاشات. ويتم توزيع حاصل الدفع الجزافي وفق الكيفية المحددة في القرار الوزاري المشترك رقم 51/94 المؤرخ في 1994/01/21 على النحو التالي:[1]

- (30%) توجه الى البلدية التي تم فيها التحصيل.
- (70%) من مجموع حاصل الدفع الجزافي إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية. هذه الحصة بدورها تتوزع كالآتي:
  - 20% تبقى لفائدة حساب الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
  - 20% تُحول للولايات.
  - 60% تُحول للبلديات.

2.2.1. الرسم على النشاط المهني: يمس هذا الرسم جميع النشاطات المهنية الغير مأجورة التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون على التراب الوطني. يتم احتسابه، طبقا للمادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة رقم 76 /01 ، على أساس المبلغ الاجمالي للإيرادات المحصل عليها من النشاط المهني المنجز أو رقم الأعمال. تتحدد نسبة الرسم على النشاط المهني ب(2.5%) موزعة كمايلي:

- (0.75%) يوجه إلى الولاية.
- (1.66 %)يوجه إلى البلدية.
- (0.14 %)يوجه إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية(FCCL).

3.1. الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية:

مبدئيا إن بعض الضرائب تابعة للدولة بحكم أنها هي من شرعت تحصيلها.ولكن بمجرد تحويل حصة منها لميزانية الجماعات المحلية ،نصبح مرغمين على التمييز الشكلي بين ضرائب تابعة للدولة وأخرى تابعة للجماعات المحلية. وبالتالي نسجل نوعين من الضرائب تتمثلان في الضريبة على الأملاك والضريبة على القيمة المضافة(TVA).

[1] جمال زيدان، **المرجع السابق**، ص52.

1.3.1. الضريبة على الأملاك: جاء بها قانون المالية لسنة 1993 . وتشمل الأملاك العقارية للأشخاص الطبيعيين الذين يقع مقرهم الجبائي داخل الجزائر بحيث يفرض عليهم التصريح بممتلكاتهم العقارية المبنية والغير مبنية. وحسب المادة 281 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 01/76 وانطلاقا من نسب الضريبة على الأملاك المحصل عليها، تتم عملية التوزيع على ثلاث مستويات:

- (60 %) من حاصل الضريبة تأخذها الولاية.
- (20%) لصالح الميزانية البلدية.
- (20 %) تدفع الى الحساب الجاري(50-302) بعنوان الصندوق الوطني للسكن.[1]

2.3.1.الرسم على القيمة المضافة(TVA): يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة على مختلف البضائع المستهلكة.ظهر بمقتضى القانون رقم 36/90 الصادر في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة1991 في المادة 65. والذي سمح بوضع القواعد الأساسية لتأسيس هذا الرسم. تلاه بعد ذلك صدور بعض النصوص القانونية فسرت بوضوح كيفية تطبيقه. ومن هذه النصوص قانون المالية لعام 1992 في مواده من 72 الى 99 فصلت بدقة آليات تطبيق ضريبة الرسم على القيمة المضافة بموجب القانون 25/91 المؤرخ في 1991/12/18.

وفيما يخص عملية توزيع حاصل هذا الرسم على القيمة المضافة،فإنها تتم على أساس الطريقة التالية:[2]

- (85%) لصالح تمويل ميزانية الدولة.
- (9%) لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- (6%) لصالح ميزانية البلدية.

ويتم تحصيل الرسم على القيمة المضافة على أساس ثلاث نسب مئوية : أولها نسبة عادية تقدر ب 21%، ثم نسبة منخفضة تقدر ب14%، وأخرى نسبة مخفضة خاصة تقدر ب 7%.

3.3.1.الرسم على السيارات والعربات المتحركة: تأسس هذا الرسم بالجزائر بتاريخ 1996/07/01 يتم دفعه كل ستة أشهر بصفة دورية. وهو رسم يفرض على كل شخص طبيعي ومعنوي يملك سيارات سياحية مرقمة بالجزائر أو سيارات للاستخدام اليومي ، كما يعفى منها السيارات ووسائل النقل التابعة للدولة والجماعات المحلية،سيارات الموظفين الدبلوماسيين، سيارات الإسعاف، والسيارات المخصصة للمعاقين والمجهزة بأجهزة صحية. وتتوزع حصيلة هذه الضريبة كمايلي:

---

[1] العربي غويني، **المرجع السابق**، ص40.

[2] جمال زيدان، **المرجع السابق**،ص ص54-55

-20% للدولة

-80% للصندوق المشترك للجماعات المحلية.

وفي قانون المالية لسنة 1998 ، تم الاتيان برسم جديد بعنوان رسم على الإقامة يتم تحويل عائداته المحصلة كليا إلى البلديات . ويعني ذلك أن البلدية مخول لها قانونيا التداول بشأن تحديد سعره.

وسنلخص في الجدول الموالي كل المصادر المالية(الموارد الداخلية) للجماعات المحلية:

الجدول رقم01: المصادر المالية للجماعات المحلية(الموارد المالية الداخلية)

الموارد الجبائية	حصة البلدية	حصة الولاية	حصة الدولة	حصص مختلفة
الرسم العقاري	%100	/	/	/
رسم التطهير	%100	/	/	/
الضريبة على الأملاك	% 20	/	% 60	% 20 للصندوق الوطني للسكن
الدفع الجزافي	% 30	/	/	% 70 للصندوق المشترك للجماعات المحلية
الرسم على النشاط المهني	% 65	/	/	% 05.5 للصندوق المشترك للجماعات المحلية
الرسم على السيارات	/	/	% 20	% 80 للصندوق المشترك للجماعات المحلية
الرسم على الذبائح	% 70	/	/	% 30 لصندوق الصحة الحيوانية
الرسم على القيمة المضافة TVA	% 06	/	% 85	% 09 للصندوق المشترك للجماعات المحلية

المصدر: نصيرة أويختي،محمد بن عزة،"مساهمة الوقف في تمويل التنمية المحلية"،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،2014 ص249.

2.الموارد المالية الخارجية:

تتمثل هذه الموارد في القروض،الإعانات المالية، الصندوق المشترك للجماعات المحلية، بالإضافة إلى الهبات والوصايا.

1.2.القروض

تتعرض البلدية في كثير من الأحيان لعجز مالي يعيق عملية انجاز وتجسيد المشاريع التنموية المحلية في أرض الواقع. من هنا رخص قانون البلدية 10/11، بموجب المادة 195 في باب ايرادات،اللجوء

للإقتراض لأجل تغطية العجز. ويتم ذلك وفق عقود تبرمها البلدية مع الأشخاص المعنوية. [1] ويكون مصدر هذه القروض إما الدولة أو صندوق الجماعات المحلية أو البنوك المختلفة.حيث يصوت المجلس الشعبي البلدي أو الولائي على مداولة طلب القروض يتم تحديد المبلغ المراد اقتراضه ومدته وكيفية تسديده. ويرخص التشريع وصندوق الضمان ضمانة هذه القروض.

وهو ما تؤكده المادة 174 من قانون البلدية 10/11 بنصها على امكانية اللجوء للاقتراض لإنجاز مشاريع منتجة للمداخيل. [2] وهو نفس فحوى المادة 156 من قانون الولاية التي أجازت للجماعة المحلية طلب القروض هي الأخرى لإنجاز مشاريع تعود عليها بالنفع تمكنها من المساهمة في التنمية وسداد التي على عاتقها. وتمثل موردا آخرا لتمويل المشاريع المحلية الخاصة بالتنمية سواء المتعلقة بالتجهيز أو الاستثمار. [3]

يتم تسديد القروض بفضل الايرادات التالية:

-مساهمة المتعهدين في نفقات التجهيز العمومي عن طريق رسوم محلية .

-اعانات الدولة.

-القروض المحتملة من المؤسسات المالية التابعة للدولة.

2.2. الإعانات الحكومية

يقصد بها تلك الإعانات التي تقدمها الدولة للجماعات المحلية ، و يضطلع بتسييرها وتقديمها العديد من الصناديق منها:

1.2.2. صندوق التضامن والضمان للجماعات المحليةCSGCL

ظهر بادئ الأمر تحت مسمى **الصندوق المشترك للجماعات المحلية(FCCL)** والذي تم انشاؤه بمقتضى المرسوم 134/73 المؤرخ في 09أوت1973 والذي يعتبر نصا تطبيقيا لأحكام المادة 27 من قانون المالية لسنة1973 التي أقرت إنشاء هذا الصندوق. ثم تلاه المرسوم 266/86 المؤرخ في 1986/11/04 الذي منحه صلاحيات تتمثل في تسيير صناديق الضمان والتضامن للبلديات.

فهو بمثابة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالاستقلالية المالية وبالشخصية المعنوية. يهدف إلى ضمان الموارد الضرورية للبلديات وتوزيعها لإزالة الفوارق بين البلديات والولايات ومواجهة الكوارث والظروف الاستثنائية ، يرتبط سلميا بوزارة الداخلية.

---

[1] أنظر المادة195 من قانون البلدية10/11،**المرجع السابق**

[2] أنظر المادة 174 من قانون البلدية10/11،**المرجع نفسه**

[3] أنظر المادة156 من قانون الولاية07/12،**المرجع السابق**.

فالدولة غالبا ما تضطر لهنح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية، وفي بعض الأحيان دون الزام المستفيدين بردها ، وتوجه تلك المساعدات والإعانات لتغطية نفقات التنمية المحلية لأجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتمثل في تحقيق الرخاء والسعي لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين على المستوى المحلي.

وبموجب المادة 172 من قانون البلدية 10/11 ،تتمثل أسباب تقديم الإعانات فيما يلي:

- عدم كفاية مداخيل البلدية مقارنة بمهامها وصلاحياتها المنوطة بها.
- عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الاجبارية.
- التكفل بحالات القوة القاهرة لاسيما الكوارث الطبيعية والنكبات.
- أهداف المستوى المطلوب فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المخولة لها قانونا.
- نقص قيمة الإيرادات الجبائية للبلدية في اطار تشجيع الاستثمار.

كما تنص المادة 211 من قانون البلدية 10/11 على وجوب توفر البلديات على صندوقين لأجل تجسيد التضامن المالي مابين البلديات وضمان المداخيل الجبائية هما: الصندوق البلدي للتضامن وصندوق الجماعات المحلية للضمان.

أ.الصندوق البلدي للتضامن:[1]

يدفع الصندوق البلدي للتضامن للبلديات مايلي:

- مخصص مالي سنوي بالمعادلة موجه لقسم التسيير في ميزانية البلدية لتغطية النفقات الاجبارية كأولوية.
- إعانات التجهيز الموجهة لقسم التجهيز و الاستثمار لميزانية البلدية.
- إعانات توازن للبلديات التي تواجه وضعية مالية صعبة.
- إعانات استثنائية للبلديات التي تواجه وضعية غير متوقعة.

يتم تقييد إعانات التجهيز للصندوق البلدي للتضامن بموجب تخصيص خاص تتحدد كيفيات تطبيقه عن طريق تنظيم خاص.

ب. صندوق الجماعات المحلية للضمان:[2]

تتمثل وظيفة هذا الصندوق في تعويض ناقص قيمة الإيرادات الجبائية بالنسبة للمبلغ المتوقع تحصيله من هذه الايرادات. يتم تمويله من المساهمات الاجبارية للجماعات المحلية التي تحدد نسبته عن طريق

[1] أنظر المادة 212 من قانون البلدية 10/11،**المرجع السابق**.

[2] انظر المواد 213و214 من قانون البلدية10/11،**المرجع نفسه**

.

التنظيم*. ويُدفع الرصيد الدائن لصندوق الجماعات المحلية للضمان المستخلص من كل سنة إلى الصندوق البلدي للتضامن.

وتم اصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحليةFCCL بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم116/14 المؤرخ في 24مارس2014 المتضمن انشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحليةCSGCL .[1] وبناء على المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي116/14 المؤرخ في2014/03/24 ،يتولى الصندوق مايلي:[2]

- ارساء التضامن مابين الجماعات المحلية من خلال تعبئة الموارد المحلية وتوزيعها.
- العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية الموضوعة تحت تصرفها بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- ضمان الموارد الجبائية للجماعات المحلية التي سجلت ناقص قيمة جبائية مقارنة بمبلغ تقديراتها.
- توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية.
- توزيع مبلغ مالي اجمالي للتسيير فيما بين الجماعات المحلية سنويا لتغطية النفقات الاجبارية ذات الأولوية.
- تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية التي وقعت ضحية كوارث أو طوارئ أو تلك التي تعرضت لوضعية مالية صعبة.
- تقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية ومؤسساتها لانجاز مشاريع تجهيز و استثمار في الاطار المحلي أو في اطار التعاون المشترك مابين البلديات.
- الوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية.
- منح اعانات مالية لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي.
- القيام بكل الدراسات والأبحاث المرتبطة بترقية الجماعات المحلية وانجازها والعمل على نشرها.
- المساهمة في تمويل أعمال تكوين المنتخبين والموظفين المنتمين لإدارة الجماعات المحلية وتحسين مستواهم.
- المشاركة في أعمال الإعلام وتبادل الخبرات واللقاءات لاسيما في اطار التعاون المشترك مابين البلديات.

---

[1] وصيف فائزة خير الدين، ، عمر ملوكي ، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ومساهمته في دعم المشاريع الاستثمارية للبلديات، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، المجلد الثاني ، العدد 02، جامعة الوادي ، 2018،ص155

***تم تحديد نسبة مساهمة البلدية والولاية ب2 % بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1991/11/24**

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم116/14 المؤرخ في 24مارس2014 المتضمن انشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحليةCSGCL**،الجريدة الرسمية، العدد19،الصادرة بتاريخ02أفريل2014

- مباشرة وانجاز كل عمل متصل بهدفه أو مخول له صراحة بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- التخصيص الموجه للتجهيز والاستثمار.

2.2.2. الصندوق الخاص بتنمية الجنوب:

تم انشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لعام 1998 ويخضع لأحكام المرسوم التنفيذي 242/2000 المؤرخ في 2000/08/16 ومهمته الأساسية تتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ تدعيم المشاريع التنموية بالمناطق الجنوبية.
- ✓ تمكين وتدعيم البلديات التي تعرف نقصا في الموارد.
- ✓ المساهمة في اعمار وتنمية مناطق الجنوب الكبرى.
- ✓ دعم المبادرات المتعلقة بالجانب التنموي للمناطق الجنوبية.

3.2. الصندوق الاجتماعي للتنمية:

تم انشاؤه بموجب المرسوم رقم 96 / 232 المؤرخ في 1996/06/29. يضطلع بتشجيع المبادرات الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغرى و العمل على توفير مناصب الشغل في اطار الشبكة الاجتماعية والقروض المصغرة وتمويل النشاطات الصغيرة وذلك عن طريق الوكالة الاجتماعية التابعة له.[2]

4.2.صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى:

تم انشاؤه بموجب المرسوم 402/90 المؤرخ في 1990/12/15 والخاضع لوصاية وزارة الداخلية، ويهدف إلى دعم البلديات ومساعدتها في حالة حدوث كوارث طبيعية أو أخطار تكنولوجية خاصة و كل ما تعلق بجانب البيئة لأجل تفادي التداعيات الخطيرة والآثار المترتبة عنها.وتعد الإعانات مصدرا مهما في تسيير وتنمية الجماعات المحلية في ظل غياب الاستثمار الحقيقي وعدم وجود مصادر تمويل أخرى.[3]

5.2. الهبات الوصايا

رغم قلتها إلا أنها تعتبر مصدرا خارجيا لتمويل الجماعات المحلية. فهي تساهم في حسن سيرها وفي حصولها على موارد اضافية تتيح لها تغطية بعض أنشطتها الظرفية. فهي بمثابة موارد موسمية ،غير

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **المرسوم التنفيذي رقم242/2000 المحدد لكيفيات تطبيق أحكام المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة2000 المتعلقة بتسيير الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب** ، المؤرخ في 2000/08/16،الجريدة الرسمية ، العدد 13، الصادرة بتاريخ 2000/06/20،ص13.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم96/232 المتعلق بإنشاء وكالة التنمية الاجتماعية**، المؤرخ في 1996/06/29 ، الجريدة الرسمية، العدد40،الصادرة بتاريخ1996/06/30،ص18.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم رقم402/90 المتضمن انشاء صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى** ،المؤرخ في 1990/12/15،الجريدة الرسمية، العدد55، بتاريخ1990/12/19.

منتظمة وغير مستقرة.يعود قبولها أو رفضها لسلطة المجالس الشعبية المحلية وفق ضوابط حددها قانون البلدية والولاية مسبقا شريطة أن لا تكون مصحوبة بشروط تثقل كاهل الجماعة المحلية أو تمس باستقلاليتها. وتختلف مصادر الهبات و الوصايا، فقد تكون من جهات عمومية أو خاصة كهبات الهلال الأحمر ووزارة التضامن على سبيل المثال. فهي قليلة التأثير على الميزانية المحلية ولكنها تعتبر ذات منفعة هامة.

لقد سمح قانون البلدية 10/11 في مواده 159 و 166 و 171 قبول الهبات والوصايا الواردة من أطراف حكومية أو من طرف أشخاص القانون الخاص سواء الطبيعيين أو المعنويين،إلا أنه قيدها بشروط وضوابط متصلة بطبيعة الشروط التي يفرضها الشخص المقدم لتلك الهبات والوصايا خصوصا إذا ما كان أجنبيا، وهو ما يفرض على البلدية الحصول على الموافقة المسبقة لوزير الداخلية قبل قبولها تفاديا لكل ما من شأنه المساس بسيادة الدولة و استقلالية الجماعة المحلية التي تشكل أهم مبادئ اللامركزية الإدارية.

المطلب الثاني: الموارد الاقتصادية:

تتمثل الجوانب الاقتصادية في جانبين هما التخطيط والمؤسسات المحلية ذات الطابع الاقتصادي العامة والخاصة.

1.التخطيط:

لا يمكن لأي دولة مهما كانت طبيعة نظامها السياسي والاقتصادي أن تهمل التخطيط، لما له من أهمية في التوفيق بين إمكانيات الدول واحتياجات أفرادها.بالإضافة إلى أنه يساهم في تخصيص وتوزيع الموارد المتاحة وتحديد طرق استخدامها. فالتخطيط يهدف لخلق نوع من التكيف بين البيئة واحتياجات الأفراد على المستوى الوطني. غير أنه على المستوى المحلي يرمي لحل المشاكل التي يعاني منها كل اقليم . كما يسمح للأفراد بالمساهمة بصفة فعالة في رسم وتنفيذ المخططات الوطنية والإقليمية.

إن من العوامل التي يجب مراعاتها عند القيام بمثل هذا النوع من التخطيط هي مشاركة الأهالي المحليين في اعداده وفي محاولة تجسيده في أرض الواقع بالنظر لمهاراتهم الفنية وخبراتهم في التصرف والابتكار. كل ذلك يساهم في نسبة ضمان نجاحه.[1]

خلال فترة التسعينات، و رغبة منها في حماية اقتصادها ، تبنّت الجزائر برنامج التعديل الهيكلي والإصلاحات المرافقة له وفق شروط صندوق النقد الدولي على مرحلتين : الأولى من أفريل 1994 إلى

[1] جمال زيدان، **المرجع السابق**،ص66.

مارس1995 ، والثانية من أفريل 1995 إلى مارس 1998، مع مراعاة الهدف الرئيسي من الاصلاحات المتمثل في الانتقال من الاقتصاد الموجه إداريا نحو اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي.[1]

أما فيما يخص المخططات البلدية و الولائية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لأجل الرقي بالجماعات المحلية من خلال تحقيق تنمية محلية حقيقية، فتتمثل فيما يلي:

1.1. المخططات البلدية:

ينبغي على البلدية ، باعتبارها مكان لتقاطع التطلعات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين،أن تقوم بإعداد مخطط للتنمية المحلية وفقا للصلاحيات المخولة لها بموجب قانون البلدية 10/11.و في هذا الصدد ، فإنه يقصد بالمخططات البلدية تلك الإجراءات التنظيمية التي تباشرها البلدية في المجال الاقتصادي والاجتماعي لأجل تحديد أولويات التنمية بها و وسائل انجازها من خلال القيام ب:

- تشخيص احتياجات ومطالب مواطني البلدية وترتيبها حسب الأولوية مع جرد وإحصاء للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة على المستوى المحلي.
- تصنيف المشاريع المراد إنجازها حسب كل قطاع مع تحديد الغلاف المالي الموجه لتغطيتها.

وتنقسم المخططات البلدية إلى ثلاثة أنواع: المخطط البلدي للتنمية PCD ، مخطط شغل الأراضي POS،و المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU.

1.1.1.المخطط البلدي للتنمية(PCD):

إن المخطط البلدي للتنمية هو عبارة عن برامج عمل تقررها السلطات المختصة في اطار المخطط الوطني، ويتم انجازها عبر مراحل.حيث تكلف كل بلدية بإعداد واعتماد مشاريعها التنموية وترفعها للولاية . تتعلق بقطاعات تمس الحياة اليومية للمواطنين كالمياه،التطهير،المراكز الصحية وغيرها.وبالتالي فهي بمثابة مكمل للاستثمارات التي تباشرها السلطات العمومية.[2]

يعتبر هذا البرنامج اكثر استعمالا منذ سنة 1974 أي بعد صدور المرسوم 136/73 الم ؤرخ في 1973/08/09 المتعلق بشروط التسيير وانجاز المخططات للتنمية. وهو مخطط خاص بإحصاء وتسجيل مختلف جوانب الاستثمارات والمشاريع المعدة لصالح تنمية البلديات في اطار التوجهات الوطنية أو دون الخروج عن المخطط الوطني للتنمية وقوانين المالية من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيزات المحددة لنفقات

[1] فاروق طيفور، **لماذا تخلفت الجزائر وتقدمت ماليزيا:رؤية تنموية مستقبلية مقارنة من منظور حضاري** ،ط1، الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2015 ،ص172.

[2] عبد النور ناجي ،**الدور التنموي للمجالس المحلية في ظل الحوكمة** ،الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار عنابة ،2010، ص106.

الدولة السنوية. ويُخول تسيير برامج ومخططات البلدية للتنمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته الآمر بالصرف بعد الوالي.[1]

كما يمثل هذا البرنامج إحدى الاختصاصات المباشرة للبلدية من حيث الاختيار وملائمة المشاريع وموقعها وأثرها المباشر على الجماعات المحلية والسعي التساهمي مع المواطنين. ويهدف لتطوير المبادرات المحلية والبحث عن الحلول لمشاكل الجماعات المحلية. كما يسعى لإحداث نوع من التوازن في اقامة القواعد الأساسية للتنمية وتوفير الخدمات الضرورية للمجتمع وبالتالي اشباع احتياجات المواطنين. ولتحقيق ذلك لابد من توفر شرطين أساسيين هما:[2]

- التوازن في التسيير والإنفاق بين المرافق والخدمات الضرورية: بحيث ينبغي أن يسير الانفاق في كل القطاعات بخط متوازن تفاديا لأي اختلالات.
- وفرة المرافق الأساسية والسلع الضرورية في جميع المناطق المحلية تفاديا لأي خلل على مستوى النمو الاقتصادي.

2.1.1. مخطط شغل الاراضي(POS):

يعتبر مخططا تفصيليا يحدد طرق وآليات شغل الأراضي في اطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. تُلزم البلدية على القيام به تطبيقا لأحكام المادة 34 من القانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 والتي تنص على أنه:" يجب أن تُغطى كل بلدية أو جزء منها بمخطط شغل الأراضي يحضر مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته."[3]

وجاء المرسوم رقم 178/91 المؤرخ في 28ماي1991 ليوضح كيفية إعداد هذا المخطط والمصادقة عليه وإبراز محتواه ، بحيث تنص المادة 02 منه على أنه : " يقرر اعداد مخطط شغل الاراضي عن طريق مداولة من المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية." [4] ويتم وفقا لهذا المخطط مايلي:

- التحديد المفصل للمناطق المعنية باستعمال الأراضي وتحديد حقوق البناء.

---

[1] جمال زيدان، **المرجع السابق**،ص68.

[2] عثمان ملوك، **المرجع السابق**، ص98.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير** ،المؤرخ في 01ديسمبر 1990 ، الجريدة الرسمية،العدد52،الصادرة في02ديسمبر1990.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم تنفيذي رقم 178/91 المتعلق بإجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي** ،المؤرخ في 28ماي1991 ، الجريدة الرسمية،العدد26،الصادرة في01جوان1991.

- تحديد الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به المعبر عنها بالمتر المربع.
- ضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات.
- تحديد الأحياء والشوارع والنصب والمواقع التذكارية.
- تحديد مواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها.
- تحديد المساحات العمومية والمساحات الخضراء ومميزات طرق المرور.

بينما فيما يخص تنمية البلدية وإقامة الاستثمارات بها،فلقد نصت المادة 109 من قانون البلدية10/11 على أن" إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية،فإنه يستوجب أخذ الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي."[1]

3.1.1.المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU):

يعود الأصل القانوني لهذا المخطط إلى القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير. ووفقا للمادة 16 فإنه يعتبر أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، ويقوم بتحديد التوجيهات الأساسية العمرانية للبلدية أو للبلديات المعنية،آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي. [2]ويحتوي على تقرير مفصل حول الوضعية الاقتصادية، الثقافية الاجتماعية والسكانية للمكان المعني. مع وجوب توضيح احتمالات التنمية الممكنة بالنظر إلى إمكانيات الجماعة الإقليمية، وبالتالي يجب أن يتضمن معلومات ومعطيات إحصائية لتوضيح مايلي:

- نمط ونوع التهيئة المقترح بالنظر إلى التوجيهات الخاصة بمجال التهيئة العمرانية.
- جهة التخصص الغالبة للأراضي ونوع الأعمال التي يمكن حصرها عند الاقتضاء.
- وجود وثائق توضيحية وإحصائية حول المجالات المعنية بالتخطيط مثلا: شبكة الطرقات ، المناطق المأهولة بالسكان، المناطق التي لها امكانية التحول إلى تجمع سكني مستقبلا، وثائق حول الأراضي الفلاحية ذات الإمكانية الزراعية المرتفعة والجيدة.
- مخطط شبكة المياه الصالحة للشرب وأهم الاقتراحات البديلة فيما يخص الطرق الجيدة لإيصال المياه ، بالإضافة إلى تحديد مواقع التجهيزات الجماعية ومنشآت المنفعة العمومية.

[1] أنظر المادة109 من قانون البلدية10/11، **المرجع السابق**.

[2] المادة 16 من القانون29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير المؤرخ في 1990/12/01،**المرجع السابق**.

يتم إعداد مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بمبادرة من المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية في حالة ما إذا كان المخطط يغطي أكثر من بلدية .[1]

2.1.المخططات الولائية(PSD):

من الأمثلة على المخططات ذات الطابع الولائي ،نجد المخطط القطاعي غير الممركز للتنمية(PSD) والذي يتضمن التخطيط لمختلف المشاريع والبرامج التنموية وتشرف عليه المديريات الولائية التابعة للوزارات بالجزائر العاصمة. وهو على نوعين:مخطط سنوي ومخطط متوسط المدى.

يعالج هذا النوع من المخططات المرسوم 380/81 المؤرخ في 1981/12/26 والمتضمن صلاحيات البلديات والولايات في مجال التخطيط والتهيئة العمرانية.فلقد نص على إمكانية إبداء المجلس الشعبي الولائي برأي معلل أثناء القيام بإعداد مخطط الولاية في مجال المشاريع ذات الطابع الوطني المبرمجة للإنجاز بالولاية. ويحق للمجلس إبداء اقتراحاته حول المشروع في حدود الشروط التالية:[2]

- إمكانية وقدرة إنجاز المشروع.
- التكلفة الحقيقية للمشروع.
- قدرة الولاية في تمويل المشروع وطرق ذلك.
- المردودية الاقتصادية والإنتاجية للمشروع الاقتصادي.
- الفوائد الاجتماعية للمشاريع الغير إنتاجية.
- الآجال الزمنية لتنفيذ المشروع والنتائج المنتظرة من ورائه.

وفقا لهذه الشروط تقوم الولاية بإعداد مخططها للتنمية الذي تحدد فيه الخطوط العريضة لبرامجها التنموية لمدة 5 سنوات. وهو عبارة عن مخطط متوسط الأجل يعكس البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة و الإدارة المحلية قصد تحقيق التنمية المحلية. ويُسجل بإسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه. ويشمل المخطط القطاعي للتنمية مختلف القطاعات كالبني التحتية والخدمات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كما يشمل أيضا مجال جغرافي واسع أي المستوى الولائي أو أكثر من ولاية خاصة إذا ما تعلق بالطرقات والري.

2. برامج الانعاش الاقتصادي و الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب والهضاب العليا

تعتبر سياسة الانعاش الاقتصادي إحدى أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم تنفيذي رقم 177/91 المتعلق بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير** ،المؤرخ في 28ماي1991 ، الجريدة الرسمية،العدد26،الصادرة في01جوان1991

[2] جمال زيدان ، **المرجع السابق**، ص70.

خلال مدة زمنية محددة لأجل انعاشه والنهوض به.فهي سياسية ظرفية بالدرجة الأولى هدفها دعم النشاط الاقتصادي.وغالبا ما تكون هذه السياسة لتنشيط الطلب الكلي عبر الزيادة في الانفاق العام لتحفيز الانتاج وبالتالي دعم النمو.

وضعت الجزائر منذ مباشرة الاصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية وبرامج انعاش اقتصادي تهدف كلها لبعث الاقتصاد الوطني من جديد وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة لإيجاد حلول مرضية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها البلاد منذ انهيار اسعار النفط في السوق العالمية واختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد .

فإستراتيجية دعم الانعاش الاقتصادي هي لأجل بسط السلم الاجتماعي من خلال السعي لتلبية حاجات المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية والنهوض بالتنمية على مستوى الجماعات المحلية .فعرفت الجزائر خلال الفترة ما بين2001 إلى غاية2019 خمس برامج تنموية أساسية تهدف لمايلي:

- دعم التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني بغرض تحسين المستوى المعيشي للمواطنين والحد من ظاهرة الفقر والبطالة.
- استرجاع توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية مع السعي لزيادة معدلات النمو .
- التهيؤ لإدماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي.

وبالتالي رصدت الجزائر لأجل ذلك مبالغ مالية ضخمة مستفيدة من عائدات النفط التي عرفت ارتفاعا كبيرا في اسعاره في السوق العالمية خلال تلك الفترة. فطرحت مشاريع عمومية كبرى ،عبر هذه البرامج للتغلب على النقص المسجل في الهياكل القاعدية وتطوير البنى التحتية الموجودة خاصة بعد خروج البلاد من أزمتها الأمنية الطاحنة التي عصفت بها خلال العشرية السوداء سنوات التسعينات من القرن العشرين،وزيادة التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد وخلق توازن جهوي يسمح بعودة واستقرار سكان الأرياف في مناطقهم بعدما نزحوا نحو المدن خلال الاضطرابات الأمنية [1].

1.2 برنامج دعم الانعاش الاقتصاديPSRE(2001-2004)

قررت الحكومة الجزائرية في شهر أفريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الانعاش الاقتصادي خصص له مبلغ ضخم بلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7مليار دولار، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من اشغال كبرى وهياكل قاعدية ، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية ، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية. وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروعا.[2]

---

[1] جمال زيدان ، **المرجع السابق**، ص70.

[2] عابد بشيكر، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة(2001-2014)،**Revue d'économie et de statistique appliquée**،المجلد13، العدد02، د ت، ص18.

-**أهدافه:** وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي فإنه يهدف إلى مايلي:[1]

-تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات الانتاجية لرفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدل البطالة

- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي من خلال خلق مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

-انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.

-تنمية الموارد البشرية والتنمية المحلية.

تم تقسيم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي لخمس قطاعات رئيسية موضحة كمايلي:

الجدول رقم 02 : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001- 2004)

طبيعة الأعمال	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية%
دعم الاصلاحات	30	15	/	/	45	8.60
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.4	12	65.3	12.40
تنمية محلية	32.4	42.9	35.7	03	114.0	21.7
أشغال كبرى	93.0	73.9	37.6	02	210.5	40.10
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	03.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أنه تم تخصيص ما يقارب 75% من مبلغ البرنامج للسنتين الأوليتين من انطلاقته لغرض إعطاء دفعة قوية لعملية الانعاش الاقتصادي و تحسيس المواطن بالتغيير في أقرب وقت ممكن خصوصا بعد الأوضاع المعيشية الصعبة التي عاش تها البلاد خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين. وهذا ما يجدد ثقته في الحكومة الجديدة.

[1] فاروق طيفور ، **المرجع السابق**، ص172.

كان لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والتنمية المحلية والبشرية معا حصة الأسد في هذا البرنامج بحصة تقارب 80% من المبلغ الإجمالي للبرنامج. وهذا راجع لأهمية هذين القطاعين .فبالنسبة لقطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية تتطلب مشاريعه الضخمة كالطرقات والموانئ والمطارات تخصيص مبالغ كبيرة لتنفيذها في أرض الواقع. كما أن هذه المشاريع لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والتأثير على باقي القطاعات. بالإضافة إلى أن هذا القطاع يعرف عجزا وتأخرا كبيرين خاصة بعد خروج الجزائر من أزمتها الأمنية. أما بالنسبة للتنمية المحلية والبشرية فيتطلب هذا القطاع جهودا كبيرة في مختلف المجالات لتحسين الموارد البشرية.

خصص البرنامج ما نسبته 21 % من المبلغ الإجمالي لتدعيم مختلف الإصلاحات في المؤسسات العمومية والخاصة،إضافة إلى دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري رغم استفادته سنة 2000 من المخطط الوطني للتنمية الريفية بغية زيادة الإنتاج الفلاحي. كما استهدف هذا البرنامج تنمية المناطق النائية والأكثر حرمانا في الهضاب العليا والجنوب بتكلفة قدرها 67.6 مليار د ج.

ومن أجل ضمان التطبيق الجيد لهذا البرنامج وتحقيق أهدافه ، قامت السلطات العامة بوضع مجموعة من الاصلاحات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بتفعيل آليات السوق وخلق محيط ملائم لازدهار الأنشطة الانتاجية وتشجيع الاستثمار. ورصدت لها مبلغ 46.58 مليار دج موزعة كمايلي :[1]

- **عصرنة إدارة الضرائب** : لتجعلها تساير التطورات الاقتصادية التي جاءت بها سياسة الإنعاش الاقتصادي. فالمشاريع المبرمجة بحاجة لمرافقة ومراقبة من طرف إدارة الضرائب وبالتالي وجب رقمنتها وتطوير آليات التسيير.فهي تمثل مداخيل هامة لخزينة الدولة من خلال الجباية،لأجل ذلك رُصد لها مبلغ 20 مليار دج.
- **صندوق المساهمة والشراكة:** تم رصد مبلغ22.5 مليار دج.
- **صندوق ترقية المنافسة الصناعية:**2مليار دج
- **تهيئة المناطق الصناعية:**2مليار دج
- **أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل:**0.08 مليار دج.

2.2 البرنامج التكميلي لدعم النموPCSC(2005-2009):

[1] محمد صلاح،"أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع اشارة للبرنامج الخماسي2010-2014،"**مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**،المجلد10،العدد16،2016،ص270

تم الموافقة على البرنامج التكميلي لدعم النمو بموجب قانون المالية التكميلي 2005 حسب المادة 27 التي تنص على مايلي: " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الانعاش. حيث يقيد في باب ايراداته باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 31 ديسمبر 2005 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الانعاش، بالإضافة لتخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في اطار البرنامج التكميلي لدعم الانعاش.

أما في باب النفقات فتقيد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الانعاش. وقد تم تخصيص مبلغ قدره 4202.7 مليار د ج."[1]

كان هذا البرنامج مرفوقا ببرنامج تكميلي لتنمية الجنوب والهضاب العليا . يأخذ في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهاته المناطق . وجاء لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد،حيث تم تخصيص مبلغ 432 مليار د ج لمناطق الجنوب ،بينما خصص مبلغ 668 د ج لمنطقة الهضاب العليا.

بلغ عدد المشاريع المبرمجة خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروعا موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة وأخرى مختلطة.

أهدافه: يهدف البرنامج لتحقيق مايلي:

- استكمال الاطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق اصدار نصوص تنظيمية من شأنها اتمام قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الانتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة لأجل محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة الشريفة في السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.تم تقسيم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمس قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول الآتي:

[1] طارق خاطر وآخرون،**دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014) في تحقيق الاقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري**،مداخلة حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية،نوفمبر2016،ص05

الجدول رقم03: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النموPCSC(2005- 2009) :

طبيعة الأعمال	المجموع(مليار د ج)	النسبة المئوية %
تحسين الظروف المعيشية للسكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: طارق خاطر وآخرون،دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014) في تحقيق الاقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري،مداخلة حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية،نوفمبر2016،ص05.

من خلال الجدول السابق ، يتبين لنا أن هذا البرنامج جاء في نفس منحى البرنامج السابق، وذلك لاستكمال المشاريع السابقة،حيث احتل قطاع تحسين الظروف المعيشية السكان الحصة الكبر من مبلغ البرنامج بنسبة تقدر ب 45.5 % متمثلة في برامج السكن(انجاز مليون وحدة سكنية)، قطاع التربية الوطنية،قطاع التعليم العالي، وتأهيل المرافق الرياضية والثقافية.

كما احتل قطاع تطوير الهياكل القاعدية حصة كبيرة من مبلغ البرنامج قدرت ب 40.5 % بحيث تتوزع على قطاعات النقل مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب،الأشغال العمومية، المياه، تهيئة الإقليم .

أما بخصوص دعم التنمية الاقتصادية ،فلقد خُصص له ا ما نسبته 08% من مبلغ البرنامج . تم توزيع المبلغ المخصص على قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، ترقية الاستثمار، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة.

أما فيما يخص تطوير الخدمة العمومية، فلقد تم تخصيص ما نسبته 4.8 % من مبلغ البرنامج لأجل تحسينها وعصرنتها وجعلها في مستوى تطلعات التطورات التكنولوجية لتطبيقها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وتم توزيع المبلغ المخصص على قطاعات العدالة، الداخلية، التجارة، المالية.

بينما تم تخصيص نسبة 1.1% لأجل تطوير تكنولوجيا الاتصال بغرض فك العزلة عن المناطق النائية بتزويدها بالموزعات الهاتفية وتحسين الاتصال.

3.2 برنامج توطيد النمو الاقتصاديPCCE(2010- 2014)

يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في اطار اعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية استجابة لمتطلبات المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية.

فتم خلاله رصد مبلغ 286 مليار دولار. وصار بذلك أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال.

وينقسم البرنامج لقسمين: يتضمن القسم الأول إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 156 مليار د ولار،بينما يتضمن القسم الثاني استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها مثل السكك الحديدية،شق الطرقات، المياه،... بمبلغ يقدر ب 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار.

وقصد تمويل الاستثمارات العمومية التي تضمنها هذا البرنامج،تم فتح حساب تخصيص رقم 134-302 بعنوان حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014) وذلك من خلال المادة 70 من قانون المالية 2010.[1]

أهدافه: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مايلي:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الاساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي،وتعزيز تماسك الأمة .
- مكافحة البطالة عبر استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

[1] هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"،**مجلة كلية السياسة والاقتصاد** ، العدد الخامس، جانفي 2020، ص47.

- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم،وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة مع ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء و الأشغال العمومية.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية وكذا الموارد الطاقوية والمنجمية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

تم تقسيم برنامج توطيد النمو الاقتصادي إلى ستة قطاعات نبينها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 04: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصاديPCCE (2010- 2014):

طبيعة الأعمال	المجموع(مليار د ج)	النسبة المئوية %
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: هدى بن محمد،عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019،مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد الخامس ، جانفي2020، ص48

من خلال الجدول السابق، يتبين لنا أن التنمية البشرية أخذت حصة الأسد في البرنامج بنسبة 49.5% من المبلغ الاجمالي حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ، مؤسسات للتكوين المهني

برمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية، توصيل الكهرباء والغاز والماء في المناطق الريفية المعزولة مع إعداد مجموعة من البرامج لفائدة قطاع المجاهدين، الشؤون الدينية ، الثقافة والاتصال.

أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصصت له ما نسبته 31.5 % من مبلغ البرنامج وجه لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات ،السكك الحديدية، زيادة قدرات الموانئ، تحديث الهياكل القاعدية للمطارات وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي.

بالإضافة لتخصيص مبلغ لتهيئة الاقليم والبيئة موجه لانجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة كتسيير النفايات . كما تم توجيه نسبة 8.16 % من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية وجهت أساسا للجماعات المحلية،الأمن الوطني ،الحماية المدنية، قطاع العدالة،قطاع المالية وقطاع العمل.

أما دعم التنمية الاقتصادية ، فخصص لها نسبة 7.7% موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري،دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، إنشاء مناطق صناعية .

بالإضافة لتخصيص نسبة1.8 % من مبلغ البرنامج للحد من البطالة موجه لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة ، ترتيبات للتوظيف المؤقت .

بينما خصصت نسبة 1.2% من مبلغ البرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال موجه أساسا لتطوير البحث العلمي، اقتناء تجهيزات موجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار منظومة التربية الوطنية ، التعليم والتكوين، تجسيد مشروع الحكومة الالكترونية.

4.2. البرنامج الخماسي (2015-2019):

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة، حيث يغطي عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة مابين 2015 و 2019.تم صدوره بموجب المرسوم التنفيذي 205/15 المؤرخ في 27 جويلية2015 والمتضمن تحديد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص143-302 الذي عنوانه"صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019"

تم تخصيص مبلغ 4079.6 مليار د ج سنة 2015، مقابل مبلغ 1894.2 مليار د ج في 2016 ، نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية حصة الأسد .[1]

أهدافه: ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مايلي:

[1] هدى بن محمد،**المرجع السابق**،ص51.

– المحافظة على المكاسب الاجتماعية من خلال اعطاء الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن،التربية، التكوين، الصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة .

- الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات مع ا لعناية أكثر

	2015	2016	2017	2018	2019	**المجموع (مليار د ج)**	النسبة المئوية %

بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه [1].

- استحداث مناصب للشغل ومواصلة جهود مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج للثروة .

- اعطاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين اليد العاملة المؤهلة.

تهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج الخماسي إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 % لأجل الحد من البطالة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

تم تقسيم برنامج توطيد النمو على تسع قطاعات رئيسية نبينها فيما يلي:

الجدول رقم 05 : مضمون برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2015-2019):

[1] **المرجع نفسه**، ص47.

الصناعة	5.1	4.8	3.6	5.3	1.3	20.1	0.16
الفلاحة والري	209.4	198.2	101.06	116.5	160.7	785.86	6.42
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	5.1	73.3	55.7	181.6	1.48
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	139.9	596.5	485.4	3517.3	28.75
التربية والتكوين	227.8	78.6	90.9	101.7	127.8	626.8	5.12
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	30.6	77.1	70.6	362.3	2.96
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	14.9	69.8	99.6	443	3.62
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	835	900	900	4395	35.93
عمليات برأس المال	464.6	239	165.3	330	700.09	1898.99	15.52
المجموع	4079.3	1894.2	1136.7	2270.2	2601.19	12230.95	100

المصدر: هدى بن محمد،عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019،مجلة كلية السياسة والاقتصاد،العدد الخامس،جانفي2020،ص.52

من خلال الجدول السابق، يتبين لنا أن قطاعات مثل مخططات البلدية ومواضيع أخرى قد استحوذت على الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو بمبلغ مالي قدره 4395 مليار د ج بنسبة 35.93%.وهي موجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية ، بينما تم تخصيص مبلغ 3517.3 مليار دج للمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بنسبة 28.75% وهي موجهة بالأساس لإتمام انجاز المشاريع الكبرى المبرمجة سابقا. ثم تليها عمليات برأس المال(وهي مبالغ إعادة تهيئة المؤسسات العمومية ، تخفيض الفوائد،...الخ) بنسبة 15.52% من المبلغ الاجمالي للبرنامج. ثم الفلاحة والري بنسبة 6.42% ، تليها التربية والتكوين بحصة 5.12% . ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة 8.22 % من المبلغ الاجمالي للبرنامج.

3. المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة:

إن الحديث عن المؤسسات الاقتصادية المحلية العامة والخاصة يؤدي بنا للحديث عن دور كل من القطاعين الاقتصاديين العام والخاص المحليين في مجال التنمية المحلية.

1.3. دور القطاع الاقتصادي العام المحلي

يتمثل في المؤسسات العمومية المحلية ذات الطابع الصناعي والتجاري التي أنشأتها البلدية. ويظهر ذاك من خلال المادتين 146 و147 من قانون البلدية 10/11 . حيث تنص المادة 146:"يمكن للبلدية أن تنشئ مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة لأجل تسيير مصالحها.أما المادة147 فتنص على أن:" المؤسسات تكون ذات طابع إداري أو صناعي أو تجاري ويمكنها أن توازن بين إيراداتها و نفقاتها "[1] ، كما تلعب المؤسسات الاقتصادية دورا هاما في التنمية المحلية ، و تتحدد قاعدتها بموجب المرسوم رقم 83 /200 المؤرخ في 1983/03/19 والمتضمن شروط إنشاء المؤسسات العمومية المحلية وطرق تنظيمها وسيرها ، ثم تلاه المنشور رقم 3689 بتاريخ 1983/07/07 كنص تطبيقي له.

1.1.3.أنواع المؤسسات العمومية المحلية:

هناك أنواع عدة عن المؤسسات العمومية المحلية نوردها فيما يلي:

أ. المؤسسات العمومية الولائية: هي مؤسسات تابعة للقطاع العام تتأسس بموجب مداولة يُصدرها المجلس الشعبي الولائي بعد المصادقة عليها من طرف وزير الداخلية والوزير المعني بالنشاط الذي تختص به المؤسسة، بموجب قرار مشترك. كما ينبغي أن يتضمن هذا القرار كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة العمومية محل الإنشاء والمتمثلة في:

- تسمية المؤسسة ومقرها.
- طبيعة الأعمال والأهداف المسندة إليها.
- اختصاصاتها ونطاقها الإقليمي.
- السلطة الوصية عليها.

يدير المؤسسة الولائية مجلس يتشكل من الوالي أو من يمثله رئيس المجلس، ممثلي المديريات الولائية التي لها علاقة بنشاط المؤسسة، عضوان من المجلس الشعبي الولائي،ومدير المؤسسة الذي يقوم باقتراح مشروع نظام داخلي للمؤسسة التي يسيرها والذي يتم عرضه بدوره على المصادقة من طرف مجلس الإدارة.

تُميز المادتان 19 و 25 من المرسوم 200/83 ،فيما يخص الجانب المالي للمؤسسة، بين المؤسسات العمومية المحلية ذات الطابع الإداري الخاضعة للقواعد المحاسبية المطبقة في ميزانية التسيير لمصالح الولاية،والمؤسسات العمومية الولائية ذات الطابع التجاري التي تتم محاسبتها على أساس نمط تجاري تقييدا بالمخطط الوطني للمحاسبة. ويتم تكليف عون محاسب معتمد بالعمل المحاسبي وتداول الأموال.[2]

---

[1] أنظر المادتين 146و147 من قانون البلدية10/11،**المرجع السابق**.

[2] جمال زيدان،**المرجع السابق**، ص72.

ب. المؤسسة العمومية المشتركة مابين الولايات: يتم إنشاؤها بموجب مداولات تتخذها المجالس الشعبية الولائية للولايات المعنية.يترأسها مجلس إدارتها والي الولاية أو ممثلا عنه،بالإضافة لعضوية كافة المديرين التنفيذيين للقطاعات المعنية بنشاط المؤسسة وعضوان عن كل مجلس شعبي ولائي للولايات المعنية ومدير المؤسسة وأخيرا العون المحاسب في المؤسسة.

ت.المؤسسة العمومية المشتركة مابين الولاية والبلديات: في اطار تجسيد التعاون المشترك بين الجماعات الاقليمية يمكن تأسيس مؤسسة عمومية مشتركة مابين الولاية والبلديات بموجب مداولات يصدرها المجلس الشعبي الولائي والمجالس الشعبية البلدية المعنية. يتكون مجلس الادارة لهذا النمط من المؤسسات العمومية المحلية على النحو التالي:[1]

- والي الولاية التي يوجد بها مقر المؤسسة.
- المديرين التنفيذيين على مستوى الولاية للقطاعات التي لها علاقة بهدف المؤسسة.
- رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية.
- عضوان عن كل مجلس شعبي بلدي.
- مدير المؤسسة.
- العون المحاسب في المؤسسة.

ث.المؤسسات العمومية البلدية: هي مؤسسات ومصالح عمومية تنشأ بمبادرة من البلدية عن طريق مداولة يصدرها المجلس الشعبي البلدي بعد المصادقة عليها من طرف الوالي للتكفل بقطاع نشاط معين وتتشكل من مجلس إدارة يضم :

- رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة رئيس
- الكاتب العام للبلدية عضوا.
- عضوان من المجلس الشعبي البلدي.
- مدير المؤسسة.
- العون المحاسب في المؤسسة.

هذا النوع من المؤسسات لا يختلف عن المؤسسات العمومية الولائية إلا من حيث تشكيلة مجلس الإدارة كلا منها مع تشابه تام في مجال الصلاحيات المنوطة بالمجلس، والتي يمكن حصرها فيمايلي:[2]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص73

[2] جمال زيدان، **المرجع السابق**،ص74.

- العمل على اعداد قواعد تنظيمية وتسييرية للمؤسسة عبر خلق نظام داخلي خاص بها.
- وضع تنظيم هيكلي وجدول خاص بتعداد العمال.
- إعداد ميزانية المؤسسة ومسك الحسابات.
- متابعة عملية الشراء والإيجار التي تقوم بها المؤسسة.
- دراسة الشروط العامة لعقد أي اتفاقية أو صفقة.
- دراسة إمكانية قبول القروض والبرامج الاستثمارية.

المطلب الثالث : الموارد البشرية

إن العنصر البشري مهم جدا لأي تنمية محلية وركيزة هامة لأي نهضة مجتمعية.فالإنسان محرك للنشاط الاقتصادي سواء أكان نشاطا صناعيا أم زراعيا أم سياحيا.فهو أساس نجاح أي جهد تنموي أو فشله.فالعديد من المشاريع كان مآلها الفشل لعدم توافقها مع رغبات الأفراد القائمين عليها.الأمر الذي يقودهم لعرقلتها أثناء مراحل الإنجاز. من هنا بات ضروريا التركيز عند أي محاولة تنموية على إعداد المورد البشري الكفيل بتحقيقها وضمان نجاحها.

لا يمكن تحقيق تنمية محلية دون قيام مؤسسات فعلية بإنجازها. غير أن هذه المؤسسات لا تكفي لوحدها دون وجود وسائل بشرية باعتبارها الركيزة الأساسية لقيام المؤسسات بإعداد وتنفيذ سياستها التنموية. ومن بين الوسائل البشرية نجد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية *،والذي ينتهج في اطار تسيير المسار المهني للموظفين والأعوان العموميين في الدولة المنصوص عليهم في المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 95/ 126 حيث يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية اعداد مخطط سنوي لتسيير الموارد البشرية تبعا للمناصب المالية المتوفرة ووفقا للأحكام القانونية الأساسية والتنظيمات المعمول بها.

إن الغرض من المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية هو ضبط كل العمليات التي يجب القيام بها خلال السنة المالية فيما يتعلق بالتوظيف،الترقية،التكوين،تحسين المستوى،حركة المستخدمين والإحالة على التعاقد. فللعنصر البشري أهم وسيلة لإدارة الشؤون المحلية . بينما تهميشه يؤثر سلبا و بشكل كبير على دفع برامج التنمية .على أن تمارس مصالح الوظيفة العمومية ضمن الصلاحيات المنوطة بها الرقابة البع دية على تنفيذ

---

* نشأ المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية plan de gestion بموجب المرسوم التنفيذي 95-127 المؤرخ في 1995/04/29 المعدل و المتمم للمرسوم رقم 145-66 المؤرخ في 1962/06/02 المتعلق بتحرير و نشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين .

المخطط و مدى شرعية القرارات الفردية المحررة من طرف المؤسسات و الإدارات العمومية و مدى تنفيذها، و التي يجب تبليغها خلال عشرة (10) أيام التي تلي تاريخ توقيعها من طرف العون المخول له سلطة التعيين.

لذا يحمل هذا الإجراء الجديد للمراقبة اللاحقة المسؤولية الفردية للمسيرين على كل القرارات الفردية المجسدة للمسار المهني للموظفين الموضوعين تحت سلطتهم لا سيما (التعيين، الترقية في الدرجات، الترقية في الرتبة الأعلى، التقاعد، إنهاء علاقة العمل و كذا التدابير التأديبية).من أجل ذلك يتحتم على المسيرين التقيد الصارم بالقوانين و التنظيم الساري المفعول خاصة في إجراءات التوظيف التي ينبغي أن يحترم فيها مبدأ المساواة في تقلد المناصب العمومية.

كما ينبغي على المخطط السنوي المعد أن يأخذ بعين الاعتبار المناصب المالية لكل إدارة أو مؤسسة عمومية معنية و كذا الأحكام التنظيمية و القانونية السارية المفعول. وتتم المصادقة عليه وفق الأشكال والشروط المطلوبة حسب الحالة بالاتفاق المشترك بين المصالح المركزية أو المحلية للوظيفة العمومية والمؤسسات و الإدارات العمومية المعنية فور تحديد المناصب المالية على مستوى المؤسسة أو الإدارة المعنية (الحصول على مدونة المناصب المالية الممنوحة للسنة الجارية)

بعد المصادقة على المخطط السنوي للتسيير، يتم تحرير محضر من طرف مصالح الوظيفة العمومية يتضمن نتائج الاجتماع و لاسيما قرار المصادقة على المخطط السنوي للتسيير أو عند الاقتضاء الملاحظات و التحفظات المعرب عنها في هذا الموضوع . في هذه الحالة، يجب على المؤسسة المعنية أو الإدارة المعنية أن تغير مخطط التسيير آخذة بعين الاعتبار الملاحظات المعرب عنها في هذا الشأن.

خلاصة الفصل:

تجسيدا لمبدأ اللامركزية ، سعت الدولة الجزائرية بمنح حرية المبادرات المحلية للجماعات الإقليمية . فقامت بإدخال تعديلات على قانوني الولاية والبلدية بإصدار قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 07/12 للتأقلم مع التغيرات الاجتماعية الطارئة على مستوى المجتمعات المحلية و القيام بدورها التنموي المحلي بكل استقلالية في التسيير كي تستطيع تجسيد مخططاتها التنموية في ظل مصادر بديلة للتمويل على غرار ميزانيتها المحلية التي تعتمد أساسا على ميزانية الدولة.

حاول المشرع الجزائري في قانون البلدية 10/11 تحقيق مبدأ الح وكمة الرشيدة وضمان شفافية أكثر في التسيير بلستحد اث هيئة ثالثة لإدارة البلدية يترأسها الأمين العام باعتباره المسئول المباشر لموظفي البلدية. يهدف هذا القانون ل تجسيد مبدأ الديمقراطية التشاركية ، السماح بتعزيز طاقات البلديات في اتخاذ القرارات وتسيير الموارد البشرية ،تحديد أمثل للعلاقات بين مختلف الهيئات المنتخبة ، تحديد الأحكام التي تنظم العلاقات بين رئيس المجلس الشعبي البلدي والأمين العام للبلدية دون المساس بصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي ، ضمان موازنة أفضل بين الموارد المالية ومهام البلدية.

وتتمثل مظاهر الدور التنموي للبلدية في مجالات التهيئة العمرانية والتجهيز ، التعليم ،الحماية الاجتماعية ،الشباب والرياضة ،الثقافة والتسلية ، ميدان النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية،السكن.كما منح الحق للبلدية في انشاء لجنة دائمة مكلفة بالشؤون الاقتصادية والمالية والاستثمار بموجب مداولة ،كما يمكنها انشاء لجنة بلدية مؤقتة تتكفل بمتابعة النشاطات الاقتصادية.

في حين يتمثل الدور التنموي للولاية في ظل القانون 07/12،بالاضطلاع بمجموعة من الصلاحيات لأجل تحقيق التنمية من خلال مختلف اللجان و المتمثلة في لجنة الاقتصاد و المالية، لجنة التهيئة العمرانية والتجهيز، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية. فهي تهدف لتحقيق الإنعاش الاقتصاد المحلي وضمان التنمية الاقتصادية، تنمية وترقية الاستثمارات الاقتصادية في شتى المجالات ،تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج الإسكان ، المساهمة في خلق المؤسسات وشركات البناء العقاري مع تشجيع البرامج السك نية ، تشجيع وتمويل الاستثمار، حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، بالإضافة للقيام بتشجيع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية و محاربة مخاطر الفيضانات والجفاف . كما تسعى لتنمية قطاعات التعليم والتكوين المهني التشغيل، الصحة، والنشاطات الاجتماعية والثقافية والسياحية.

لا يتحقق نجاح التنمية المحلية إلا بضمان توفر الموارد الاقتصادية(التخطيط والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي العامة والخاصة) ، الموارد المالية(الموارد المالية الداخلية والخارجية) وصولا إلى الموارد البشرية.

الفصـل الثالث

التنمية المحلية و السلم الإجتماعي في إطار التجربة الجزائرية خلال الفترة ما بين : (2001-2019)

تمهيد الفصل:

ترتبط عملية التغيير عموما بمدى توفر مجموعة من الإرادات الهادفة والجهود الجماعية الجلية مع حد أدنى من التنظيم في إطار قيم ومعايير مقبولة اجتماعيا. كما أن ها تبدأ عندما يشعر الأفراد بوجود فجوة بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون.حيث تبدأ الخطوة الأولى في تشكيل حركة اجتماعية تصبو إلى إحداث التغيير الاجتماعي الذي قد يكون مقتصرا على تحقيق رغبات مجموعة محدودة من الأفراد، تجمعهم مصالح مشتركة في مرحلة من مراحل نمو المجتمعات وتطورها.

كما قد يهدف ذلك التغيير لإعادة ترتيب مكانة وموقع الطبقات في المجتمع ، وبالتالي نجد أنفسنا أمام حركة اجتماعية تسعى نحو تحقيق توجهات مطلبية تجاه الدولة والنظام السياسي القائم وتطالب بإحداث التغيير السياسي والتحول الديمقراطي ، وهو ما شهدته الجزائر بعد أحداث الخامس أكتوبر 1988 الذي تمخضت عنه التعددية الحزبية وبروز دستور جديد تعددي سنة 1989 ، وكذلك الحراك الشعبي لـــ :

22 فيفري2019 الذي نتج عنه الإطاحة بالنظام السياسي القائم وإجراء انتخاب ات رئاسية فاز بها الرئيس عبد المجيد تبون في 12 ديسمبر 2019؛ وكذا القيام بجملة من الاصلاحات تمثلت في التعديل الدستوري وتعديل قانون الانتخابات وإجراء انتخابات تشريعية مسبقة وكذا برمجة انتخابات محلية في الثاني نوفمبر 2021.

لقد أضحى للحركات الاجتماعية الاحتجاجية مكانة هامة ودور فعال في المطالبة بإحداث التغيير السياسي والاجتماعي والتحول الديمقراطي لأجل تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وإتاحة مناخ من الديمقراطية للتعبير بحرية وشفافية عن مطالبهم.

من هنا، سنتطرق خلال هذا الفصل إلى التعريف بالحركات الاجتماعية الاحتجاجية و المطلبية عموما وفي الجزائر على وجه الخصوص ، مبرزين علاقة الارتباط بين التنمية المحلية و مؤشرات السلم الاجتماعي ومظاهر اختلالات التنمية المحلية ، بإتباع الخطة التالية:

- **المبحث الأول: الحركات الاجتماعية الاحتجاجية والمطلبية للتنمية في الجزائر**
- **المبحث الثاني: تفسير علاقة الارتباط بين مؤشرات السلم الاجتماعي ومتغير التنمية المحلية في الجزائر.**

المبحث الأول : الحركات الاجتماعية الاحتجاجية والمطلبية للتنمية في الجزائر

تعتبر الحركات الاجتماعية الاحتجاجية من الجهود المنظمة لمجموعة من المواطنين احتجاجا على الأوضاع والسياسات القائمة والمطالبة بتغييرها. وهي شكل من أشكال العمل الجماعي الهادف للقيام بمجموعة من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما أو الوصول لهدف معين. فهي تحمل في طياتها اتجاها عاما للتغير الاجتماعي للأوضاع القائمة لأجل تحسينها من خلال التأثير على سلطة النظام القائم.

لقد شهدت المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة حركات احتجاجية واسعة تمكنت من فرض حوار عميق على مستوى كل الفئات الاجتماعية وكل دوائر السلطات الحاكمة وأن تطرح إشكاليات هامة تمثلت في ضرورة تغيير الأنظمة السياسية القائمة سواء بالفعل الاحتجاجي الإصلاحي أو بالفعل الثوري.

عرفت الجزائر تصاعدا كبيرا في وتيرة الحركات الاحتجاجية بصورة متسارعة ، شملت العديد من القطاعات : التربية،الصحة والتعليم العالي وغيرها. كما شهدت احتجاجات الشباب البطال في العديد من ولايات الوطن تصاعدا كبيرا مطالبين بالحق في الشغل والسكن وتحسين الظروف المعيشية وإتاحة فرص واسعة للاستثمار من خلال الاهتمام أكثر بالمشاريع التنموية .

المطلب الأول: مفهوم الحركات الاجتماعية الاحتجاجية وخصائصها

1. تعريف الحركات الاجتماعية الاحتجاجية

إن الحركة الاجتماعية الاحتجاجية عبارة عن فعل اعتراض ورفض تقوم به جماعة ضد أخرى أو ضد نظام سياسي قائم حول قضية محددة ناقمين على الأوضاع المتردية و مطالبين بتغييرها . فالفعل الاحتجاجي إذن يُعد بذلك من أهم أساليب وآليات الحركات الاجتماعية للتعبير عن نفسها لإحداث التغيير المنشود [1]. فالتوصل لتعريف محدد للحركات الاجتماعية ليس بالأمر الهين.فلقد واجه مختلف الباحثين المهتمين بهذا النوع من الحراك الاجتماعي الاحتجاجي صعوبة كبيرة في وضع تعريف دقيق يحدد العناصر الرئيسية والمكونات المشتركة فيها، نظرا لاختلاف بيئات نشاطها ونشأتها وتنوع أشكالها ومطالبها.

[1] نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء** ، الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد ،2018،ص72.

كما أن تعاريف الحركات الاحتجاجية قد تأثرت بالخلفيات الايديولوجية التي تأسست في سياقها.فلم يسلم بذلك التراكم المعرفي الذي نشأ حول هذا النوع من الظواهر الاجتماعية من التبعات الايديولوجية والخلفيات المتعددة بحسب ظروف المجتمعات والبيئة الثقافية والمعرفية السائدة فيها.اجتهد بعض المفكرين والباحثين العرب في تعريف الحركات الاجتماعية .فحسب **علي الكنز** ، فإنه يقصد بها " الحركة الجديدة التي تخضع لها المجتمعات العربية دون استثناء،وتشكل في الأساس عملا داخليا مرتبطا بهذه المجتمعات مستهدفة إعادة تركيب نسيجها الاجتماعي بصورة مكثفة ."[1]

يعرفها **رفعت سيد أحمد** بأنها:"جهد جماعي ومطلب مشترك بين جماعة من الناس يعملون معا وبوعي واستمرار على تغيير بعض أو كل أوجه النظام الاجتماعي والسياسي القائم ويمرون بعدة مراحل للوصول للهدف المنشود.تبدأ عادة بحالة من القلق والتوتر الجماعي غير المنظم،لتنتهي بتكتل صفوف ووعي القائمين بالحركة وتوجيههم نحو هدف واحد محدد يتمثل في تغيير النظام الاجتماعي والسلطة السياسية القائمة."

إن الحركات الاجتماعية من خلال التعاريف السابقة، تعتبر مشروعا اجتماعيا يسعى لإيجاد طريقة لتغيير الواقع الاجتماعي نتيجة بروز حالة من السخط ،التذمر والاستياء الشعبي الناجمة عن السياسات العامة المنتهجة من طرف الدولة وعدم الرضا عنها من طرف المواطنين.

كما تناولها العديد من المفكرين الغربيين في كتاباتهم . ومن بين هؤلاء نجد **تشارلز تيلي** الذي يُعرف الحركات الاجتماعية على أنها:"تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات متنوعة المصالح تضم حال تشكلها طبقات مهمة في المجتمع مثل العمال والجماعات النسائية والطلاب إلى جانب العنصر الفكري . والشئ الذي يجمع هذه القطاعات المختلفة من المجتمع ذات المصالح المتنوعة هو شعور عام بالظلم قوامه الإدراك المشترك لغياب الديمقراطية في وضعية سياسية بعينها."[2]

فمن خلال تعريف **تيلي** يتضح لنا أن أي حركة اجتماعية تنشأ لتحقيق أغراض وطموحات جماعات كبيرة الحجم بينها روابط مشتركة . ونشأتها مرتبطة بتوفر ثلاث مقومات أساسية هي:

---

[1] مصطفى جزار، "**الحركات الاجتماعية:دراسة مفاهيمية**"،ضمن الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية ، تحرير محمد بلخيرة ،الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد،د ط،2020،ص78.

[2] نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة الى الاحتواء**، المرجع السابق، ص73.

✓ وجود مجهود عام مستدام ومنظم . يسميه **تيلي** "الحملة المستمرة".

✓ وجود أشكال متنوعة من الممارسات والمؤسسات الداعمة تتمثل في(جمعيات، تحالفات، وسائل اعلامية، منظمات المجتمع المدني....) والتي يطلق عليها "ذخيرة الحركة الاجتماعية".

✓ تجسد فكرة الحملة في صورة أفراد يتميزون بخصائص متشابهة هي:الجدارة،الوحدة،الزخم والالتزام.

بينما يعرفها **هيربرت بلومر** على أنها:"ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين و الذي يتخذ غالبا شكل التصورات والمشاعر غير المنظمة، تُعبَر تدريجيا عن أشكال جديدة من الاعتقاد والسلوك الجمعي التي لا تجد منافذ للتعبير عن مطالبها من خلالها،فتتحول لحركة منظمة تستند إلى عدم الرضا عن النمط السائد والرغبة في إقامة نسق اجتماعي جديد. ".[1]

فحسب **بلومر**، فإن الحركات الاجتماعية تمثل أفعالا جماعية لإقامة نظام جديد للحياة.فهي عبارة عن سلوك جمعي يُعبِّر عن عدم الكفاءة الاجتماعية أو القلق أو الاضطراب الاجتماعي اثناء نموها. ومن الأمثلة على الحركات الاجتماعية التي نجحت في تحقيق أهدافها تاريخيا ،حسب بلومر، هناك حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة خلال الخمسينات من القرن العشرين التي تمكنت من تحويل أهدافها لقوانين ملزمة للدولة و الأفراد، وحركات مناهضة للتمييز العنصري في جنوب افريقيا وكذا غالبية حركات التحرر من الاستعمار. وبالتالي يتم الاعتراف بها وتصبح جزءا من المؤسسات الرسمية للمجتمع.

ينظر **يورجن هابرماس** لدور الحركات الاجتماعية في العصر الحديث بوصفها "حركات تعبر عن سياسات جديدة في الثقافة والهوية وأساليب الحياة. فهي عبارة عن دينام يكية حضارية واسعة النطاق تمارس سلطة غير رسمية تستمد مشروعيتها من طبيعة مطالبها السياسية ،الاقتصادية ، الاجتماعية أو الثقافية. تستخدم الفعل التواصلي المحمل بالقيم الإنسانية الكبرى كوسيلة لنشر الفكرة وتعبئة الموارد والكوادر لإحداث الضغط على السلطة ورجال الأعمال."[2]

---

[1] سعود حجال، "في مفهوم الحركات الاجتماعية:الإطار النظري"، **مجلة اكاديميا**، العدد الرابع،2016، ص ص 73-82.

[2] أحمد موسى بدوي، " **العولمة وإعادة التفكير في نظريات الحركات الاجتماعية** "،ضمن الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية ، تحرير محمد بلخيرة ،(الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد،د ط،2020)، ص90

فالحركات الاجتماعية الجديدة ،حسب مفهوم **إينجل،** تعد من أبرز افرازات تطور المجتمعات ما بعد الصناعية نحو مطالب ما بعد مادية،فظهرت للوجود حركات السلام،حركات حماية البيئة،حركات الهوية كنمط من الحركات المطالبة بنوعية معينة من الحياة لا علاقة لها بالمطالب المادية. في حين ترى **كيث ناش** أنها تتسم عن سابقاتها باعتبارها" معبرة عن هموم كلية وموجهة نحو المجتمع المدني ومنظمة بطرق غير رسمية وتعتمد بشكل كبير على وسائل الاعلام الواسعة".[1]

يمكننا صياغة تعريف اجرائي للحركات الاجتماعية، من خلال ما سبق ذكره، فنقول بأنها ذلك السلوك المنظم الواعي لمجموعة من المواطنين الذين تجمعهم روابط مشتركة احتجاجا على الأوضاع القائمة والمطالبة بتغييرها عبر الضغط على النظام السياسي القائم. و يمكننا الاشارة لعدد من المؤشرات الأساسية التي يمكن الاسترشاد بها لتحديد مفهومها والتي المتمثلة فيما يلي:

- ✓ مجموعة من الأفعال المتصلة والمستمرة لجماعة معينة من الناس.
- ✓ وجود خلل في بناء القيم والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة و في النظام السياسي بحد ذاته.
- ✓ توافر الوعي بعدم الرضا والسخط على الأوضاع القائمة والأهداف المنشودة.
- ✓ ضرورة أن يستهدف هذا الجهد إحداث تغيير اجتماعي .
- ✓ توفر الحد الأدنى من التنظيم لتعبئة جهد الحركة وتحويله إلى نشاط ملموس.

2. خصائصها

إن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية تمثل وحدة اجتماعية تحمل فكرا معينا وقيما وتقاليد . وهي بمثابة الآلية التي تتيح للمواطنين التعبير عن مطالبهم المشروعة ورفضهم للأوضاع المعيشية المتردية وللسياسات المنتهجة من طرف النظام السياسي القائم . وبالتالي تهدد استقرار النظام السياسي و استمراريته .وتتمثل خصائصها فيما يلي:

[1] عبد القادر عبد العالي،"**الحركات الاجتماعية واثرها على مسألة الهوية ومستقبل الديمقراطية في المنطقة العربية بعد الربيع العربي**"، ضمن الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية ، تحرير محمد بلخيرة ،(الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد،د ط، 2020)، ص189.

1.2. الحراك الجماعي:

إن الحركة الاجتماعية هي عبارة عن فعل جماعي.فهي تمتلك سلوكا جمعيا يقظا يملك الادراك العالي في معرفة مصالح وغايات المجتمع.وتتمتع بإستعداد سريع بالتفاعل بين أفراد الحركة الاجتماعية لأجل تنظيم تجمعهم الذي يمتلك القدرة الاجتماعية المنظمة في اتخاذ موقف موحد ومؤثر إزاء الأهداف التي لا تخدم شرائح المجتمع ، بل شريحة اجتماعية واحدة.

فهي تتميز بأنها هادفة و منظمة؛ تتطلب تحديدا لأهداف الجهود الجماعية بحيث تصاغ بدقة من الناحية الاجتماعية أو السياسية. وتتبلور ما يسمى بالهويات الجمعية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها تحمل في طياتها إحساسا بوحدة الغاية والالتزام المشترك حيال قضية ما.وبحسب **تورين** أن هذا ما يمكن الأفراد أو الجمعيات المشكلة لذلك الحراك الجماعي من تشكيل ترابط متين لا تنفصم عراه مع الفاعلين الآخرين في تعبئة جماعية أوسع نطاقا، وليس بالضرورة أن يكونوا متماثلين ، لكنهم بالتأكيد متوافقين .[1]

2.2. استهداف التغيير:

إن الدافع الأساسي للحركة الاجتماعية هو التغيير.فهي تعبر عن حالة عدم الرضا والتذمر من وضع قائم يجب تغييره، إلى وضع أفضل وأحسن أكثر توافقا مع قيم المجتمع.فالحركات الاجتماعية تمثل عمليات متطورة للتغيير في النظام الاجتماعي الذي يعد نتاجا لحالة الرفض للظروف المعيشية أو للسياسات التنموية المطبقة أو للسياسة العامة المنتهجة التي لا تلبي طموحات ولا تشبع رغبات الجماهير ويجب تغييرها .

يقول **نور الدين بكيس** " إن معركة التغيير والإصلاح تبدأ دائما من المعركة الذهنية التي يخوضها المواطن مع ذاته.فمن الصعب أن ينخرط في مسار ما شخص يعتقد جازما أنه فاشل وعاجز وبأن فرص التغيير منعدمة، بل نجده محبطا وراضخا للأمر الواقع ليس ضعفا وخوفا بل من باب قناعته واعتقاده بذلك. لذلك يشترط مسبقا زرع ثقافة الخروج من الاستقالة ورفض الرضوخ للأمر الواقع ولو رمزيا،لأن ذلك لا يتطلب موقفا كبيرا وفيه من المصلحة والمنفعة الشئ الكثير. لأن من أهم استراتيجيات التغيير التركيز على الأهداف

[1] دوانتيلا ديلابورتا،ماريو دياني، **الحركات الاجتماعية**، (ترجمة منيرة محمد صبري)، مصر: مؤسسة هنداوي، 2019 ، ص41.

البسيطة والصغيرة.فالشعور بتحقيقها يزرع الثقة في النفس والشعور بالنجاح والإنجاز لأن النجاح في تحقيق الأهداف خطوات قد تبدأ صغيرة ثم تكبر شيئا فشيئا حتى تغير حياة الناس."[1]

فإرادة التغيير ينبغي أن تكون مطمح الجميع كي ينجحوا في تحقيقه.

3.2. الأهداف المشتركة:

لا يمكن تصور حركة اجتماعية بدون أهداف مشتركة يجمع عليها الأفراد الذين يمثلونها إلى حد كبير.فالرغبة في التغيير تُبنى وفق أهداف مشتركة يتم الاتفاق عليها مسبقا. فبناء الأهداف المشتركة يقوم على أساس شعور أفراد الحركة الاجتماعية بوجوب التحرك في اطار حراك جماعي شعبي بهدف التغيير عبر وضع أهداف مشتركة بين أعضائه. مع الملاحظة أن الشعور بالحاجة للتغيير تتفاوت درجاته حسب طبيعة ما يتم الاعتراض عليه،والذي قد يصل لحد تغيير نمط حياة المجتمع ككل أو تغيير النظام السياسي برمته.

يؤكد الباحثون أن أهداف الحركة الاجتماعية نادرا ما تتغير .فكلما كانت أكثر قوة وثباتا ، فإن الأهداف تصبح أوسع نطاقا مع مرور الوقت ويشترك فيها الجميع اقتناعا بها. فالأهداف التي كانت في البداية عبارة عن اقتراحات نحو اصلاحات محددة ،تصبح جزءا لا يتجزأ من برنامج اصلاحي اجتماعي شامل.

4.2. وجود قيم ومعايير مقبولة اجتماعيا:

يُبرز البناء الفكري للحركة الاجتماعية المعايير والقيم التي تقوم عليها. فهي تشمل القواعد المثلى للسلوك الذي يلتزم به الأعضاء ،بينما القيم تمثل الايديولوجية التي تحتوي على برنامج العمل وطريقة تنفيذه ، وهي الاطار الفكري الذي يبرر البرنامج وإستراتيجية الحركة.وتؤمن بأن نجاح الحركة ممكن وتساهم في ربط الصلة بين الناس والحركة من خلال صقل مجموعة القيم مع بعضها وصهرها في قالب واحد يرتكز على وحدة الهدف والقواسم والأفكار المشتركة لأعضائها.ويتضمن البناء الفكري تقديم الخطوط العريضة للكيفية التي يجب أن يفكر بها العضو، ثم المعايير والقواعد التي يلتزم بها في تصرفه مع بقية الأعضاء.

[1] نور الدين بكيس،نوال رزقي، **صناعة الغضب والعدوانية في الجزائر**،الجزائر:دار النشر الجامعي الجديد،2020،ص108.

5.2. وجود حد أدنى من التنظيم:

لا يمكن لحركة اجتماعية متكونة من مجموعة من الأفراد محاولين بشكل جماعي إحداث التغيير والنجاح دون وجود حد أدنى من التنظيم لتحقيق الأهداف المشتركة التي قامت من أجلها. فللتنظيم مهم جدا لنجاح أي نوع من الحراك الاجتماعي،خاصة فيما يتعلق بحركات اجتماعية هادفة لتغييرات عميقة. كما لا يمكن أن نتصور حركة اجتماعية بلا خطاب مؤطر وموجه لفكرة الاحتجاج.فالخطاب يُعبِّر عن البنية الفوقية لتلك ا لحركة.فهي تـعمل ضمن سياق محدد وفق استراتيجيات متنوعة ومتغيرة لمواجهة التحديات التي تعترضها وتحكم عملياتها أحيانا اعتبارات تنظيمية تخدم أهدافها الطويلة المدى.

ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن تعمل وفق إجراءات تنظيمية محددة،ولكن عبر إطار تنظيمي واسع ومرن يحقق لها سهولة الانتشار والاستمرار والبقاء على مدى زمني أكبر.ينبع الحد الأدنى من البناء التنظيمي من قيادة قادرة على التخطيط ،التدريب والتنسيق للحركة الاجتماعية. وهذا الحد الأدنى من التنظيم يعني أن ها ليست تمردا عفويا يفتقر إلى الوعي والتنظيم .وتكتسب ثقلها عبر ما تجنيه من نجاحات وما تحققه من مكاسب.

6.2. الاستمرارية وسرعة الانتشار والتفاعل التلقائي مع البيئة:

تمر الحركة الاجتماعية بمراحل تزدهر فيها أنشطتها تارة، وتخمد تارة أخرى.وهي سريعة الانتشار وتتغلغل تلقائيا بين قطاعات عريضة من المجتمع لأنها تمثل قطاعات واسعة من الناس تجمعهم وحدة الهدف ووحدة الرؤية للأحداث . كما أنها تسعى لتلبية مطالبهم وإيصال أصواتهم محاولة الاستجابة لظروف اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو اقتصادية.فيشعر الفرد أنها تعبر عنه وتمثل القوة التي تتفق مع أهدافه وأحلامه. وهي بحكم إطارها الواسع والمنظم مع حجم أهدافها المتنوعة وعدد اعضائها المتزايد والنجاحات التي تحققها تستمر وتدوم طويلا. فالسلوك الجمعي في حد ذاته يؤدي إلى سرعة انتشار الحركة الاجتماعية وتلقائية التأثر بها بين الأتباع الجدد.

يعتبر تفاعل الحركات الاحتجاجية في داخلها ومع محيطها وبيئتها عنصر ا أساسيا في تسييرها ومآلها و أشكالها؛ بحيث نجدها تتطور وتتغير من خلال تفاعلها مع أفرادها فيما بينهم وفي نفس الوقت مع بيئتها المحيطة بها ومختلف الأطراف الخارجية التي تتفاعل معها.كما تتباين تلك الحركات من بيئة لأخرى ومن

مجتمع لآخر. يتحدد مسارها من خلال مدى تفاعلها مع البيئة المحيطة بها وحجم العلاقات التي تقيمها داخلها.

فللعديد من الأفراد يستجيبون سريعا للحركة ويعتبرون أنفسهم أعضاء فيها دون توجيه من الحركة ذاتها. وباعتبار أنها تتسم بالتنظيم المرن، فإن ذلك يتيح لأنصارها سهولة تجنيد الآخرين وإقناعهم بمبادئها. كما أن تصرف الأعضاء كجماعة يخلق نوعا من الحماية و الأمن لل منخرطين الجدد في الانضمام ويؤدي السلوك الجمعي في حد ذاته إلى سرعة انتشار الحركة وتلقائية التأثر بها.

7.2. الإرادة الواعية لأعضاء الحركة:

تعني الحاجة للتغيير داخل التنظيم وجود فئات واعية ومدركة لهذه الحاجة، وبالتالي فإنها تعمل على تحقيق هذا المطلب .ويكون لدى أعضاء الحركة نوع من الوعي لإدراك بعض الأهداف التي يرونها مناسبة لهم بطريقة تختلف عن باقي أفراد المجتمع. فقوة الإرادة والوعي بمبادئها تقويان من العزيمة وتضفي حماسة وشجاعة لدى الأعضاء للاستبسال في الدفاع والنضال سعيا لتحقيق أهداف الحركة دون خوف أو تردد.

3. عوامل اندلاع الحركات الاجتماعية الاحتجاجية:

يعمل البناء الاجتماعي ومنظومة القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع على تحديد ما إذا كانت الحركة الاجتماعية تلجأ لاعتماد استراتيجية تقوم على التعبير عن مشاعر ونمط تفكير أعضائها،أم أنها تتجه نحو اعتماد إستراتيجية أخرى غايتها تغيير المؤسسات الاجتماعية والسياسية، لإيمانها بأن دور الأفراد وفق هذا البناء ضعيف ومحدد. وتساهم عوامل عديدة في قيام الحركة الاحتجاجية وهي:

أ **-العوامل الاجتماعية:**وتتمثل فيما يلي:

- ✓ الاختلال الحاد في التركيب الطبقي للمجتمع وانتشار الفقر بكثرة في أوساطه. بحيث توجد طبقة غنية تستأثر بكل الثروات وطبقة فقيرة لا تملك حتى قوت يومها.
- ✓ اهتزاز القيم والمعايير: كأن تصبح القيم السائدة غير مواتية للظروف الفعلية للحياة الاجتماعية.
- ✓ ليس بالضرورة أن تتشابه أسباب قيام حركة اجتماعية في دولة من دول العالم النامي مع دولة من دول أوربا، التي تعرف استقرارا على مستوى أنظمتها الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني و لا تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية.

✓ تلعب الحركات الاجتماعية، في الدول المستقرة ديمقراطيا، دورا كبيرا في تغيير الممارسات السياسية وتجديد الخطاب السياسي. بينما في دول العالم النامي فإنها تبرز كحركات ذات مطالب مرحلية سرعان ما تزول بزوال مسبباتها.وبالتالي لا يعول عليها كثيرا في إحداث التغيير.[1]

ب –العوامل النفسية: إن الفشل في تحقيق الرضا أو الهوية داخل الجماعات التقليدية قد يشكل سببا لارتباط الفرد بالحركة.هذا الارتباط يجسد بحثه عن معنى في عالم حوله لم يعد يقدم له شيئا يحقق له الانتماء. ومرد ذلك هو اضطراب الهوية والعزلة من ناحية، والإغراءات التي تقدمها الحركة لمنخرطيها من ناحية أخرى: كتحقيق الهيبة والمكانة الاجتماعية والشعور بالانتماء. وغالبا ما تكون هذه الأمور أكثر أهمية بالنسبة للشخص من قيم وأهداف الحركة ذاتها.[2]

ج –**العوامل الخارجية:** من المعلوم أن الحركة الاجتماعية تنشأ في ظروف داخلية أساسا أو عوامل نفسية تتعلق بالأشخاص الراغبين في تشكيلها؛ ومع ذلك لا يمكن تجاهل المؤثرات الخارجية.فهي يمكنها توفير بعض عناصر القوة التي تشجع على قيام الحركة كالتزويد بالمال أو التدرب على الوسائل وحماية القيادات.

المطلب الثاني: مسار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر منذ الاستقلال

إن الهدف من وراء ظهور الحركات الاحتجاجية وتواجدها في كل انحاء العالم يتمثل في الاضطلاع بدور حاسم في صياغة مشاريع لبناء استراتيجية سياسية وتنموية موجهة للمواطنين لتلبية رغباتهم وتحسين ظروفهم المعيشية وخلق مناخ من الحرية والديمقراطية لأجل تحقيق السلم الاجتماعي والمحافظة على الاستقرار. فمعظم الحركات الاجتماعية تميزت بأنها تظهر من خلال جماهير مهمشة في مواجهة نظام متعسف فاسد.لقد مرت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر منذ الاستقلال بمراحل عدة نوردها فيما يلي:

[1] مصطفى جزار ،**المرجع السابق**، ص84.

[2] **المرجع نفسه**،الصفحة نفسها.

المرحلة الأولى(1962-1979):

عرفت الجزائر، غداة الاستقلال في خضم استعادة السيادة الوطنية، ظهور أول حركة احتجاجية تتمثل في رفض الشعب الجزائري لحرب الزعامات التي اندلعت بين قادة الولايات لغرض السيطرة على مقاليد الحكم . فبعد تنظيم استفتاء تقرير المصير سنة 1962 الذي رسخ لخيار الاستقلال،نشبت مواجهات دامية بين ما كان يسمى "جيش الحدود" وعناصر جيش التحرير الوطني التي كانت متواجدة داخل الوطن حول السيطرة على دواليب الحكم.انتهت بفرض جيش الحدود السيطرة الميدانية بتمكينه من تنصيب الرئيس أحمد بن بلة رئيسا للدولة الجزائرية.

إن موقف الشعب الجزائري المشرّف كان له الفضل في عدم انزلاق الأوضاع وخروجها عن السيطرة . ومكنت آنذاك البلاد من تجنب حرب أهلية كانت في غنى عنها بعد أن استنزفت حرب التحرير قوى الشعب الجزائري طيلة سبع سنوات ونصف من الكفاح المستميت.وعوض أن تستتب الأوضاع وتستقر حينها، برزت حركة احتجاجية في منطقة القبائل بزعامة حسين آيت أحمد ، أحد القادة التاريخيين للثورة التحريرية الذي ندد بتهميش منطقة القبائل وبالقرارات التي وصفها بغير الديمقراطية التي اتخذها الرئيس بن بلة حينها.

ولقد اعتمدت هذه الحركة الاحتجاجية على العمل المسلح حيث لجأ الآلاف من قدماء المجاهدين إلى الاعتصام بالجبال تمهيدا للدخول في مواجهة مسلحة مع الجيش النظامي. وكادت هذه الحركة أن تتسبب في خلق وضع انفصالي لولا نشوب حرب الرمال التي اندلعت مع المغرب، والتي استوجبت توحيد الصفوف وحشد القوى لمواجهة التهديد الخارجي .[1]

منذ ذلك التاريخ، عرفت الجزائر استقرارا نسبيا إلى غاية انقلاب العقيد هواري بومدين على حكم الرئيس أحمد بن بلة بتاريخ 19 جوان 1965، والذي اصطلح على تسميته بالتصحيح الثوري حينها. فعارضت بعض فئات المجتمع هذا الوضع من خلال مشادات عنيفة بين أنصار الرئيس المخلوع وقوات الأمن أدت لسقوط العديد من الضحايا. فتمكن بعدها الرئيس هواري بومدين من التحكم في زمام الأمور وضمان الاستقرار بواسطة سياسة جمعت في طياتها بين القبضة الحديدية الأمنية من جهة، وسياسة اليد الناعمة

[1] لطفي بومغار، نوران سيد أحمد، " **الحركات الاحتجاجية في الجزائر:الحقائق والآفاق** "، ضمن الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، تحرير عمر الشوبكي ،ط2، لبنان: ركز دراسات الوحدة العربية ، 2014، ص314.

ممثلة في مشروع مجتمع مبني على العدالة الاجتماعية من جهة أخرى لأجل استقطاب فئات عريضة من المجتمع خصوصا فئة الشباب. [1] وبفضل سياسة الرئيس هواري بومدين المبنية على تشييد مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية ، و من خلال عدة خيارات وبرامج تنموية في هذا الإطار تمكن من أن يحظى بقبول وتضامن وتأييد فئات عريضة من الجزائريين،رغم وجود معارضين لم يتمكنوا من اسماع اصواتهم نتيجة لانكماش رقعة الحريات وعجزها على توحيد صفوفها ومواقفها.

كسب النظام الجزائري سمعة دولية كبيرة زادت من شعبيته وشرعيته بفضل السياسة الخارجية المتبعة وكذلك السياسات التنموية والمخططات الاقتصادية المتبعة على الصعيد الداخلي لأجل تحسين الظروف المعيشية . فللجزائر، كدولة حديثة العهد بالاستقلال عانت مثل مثيلاتها من الدول المستقلة حديثا من ما يسمى مرحلة ما بعد الاستعمار . حيث عانت من اختلالات هيكلية ترتبط في جانب منها بكون غالبيتها دولا رضخت لحكم تسلطي في مرحلة ما بعد الاستقلال، يمتاز بغياب التعددية السياسية وحرية التعبير، وجود حزب أو تنظيم سياسي حاكم واحد مسيطر على الحياة السياسية والاجتماعية.إلا أن النظام الجزائري برئاسة هواري بومدين تمكن من كسب التأييد الشعبي بفضل سياسة الانفاق الاجتماعي الذي وفرته للمواطنين بفضل عائدات النفط والغاز والتي استمرت طيلة فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين.[2]

المرحلة الثانية (1980-1999):

عادت موجة الاحتجاجات لتطفو على الواجهة مرة أخرى بوفاة الرئيس هواري بومدين واعتماد خلفه الشاذلي بن جديد سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي أدت لبروز الفوارق الاجتماعية في المجتمع الجزائري بعد أن كان متشبعا بقيم العدالة الاجتماعية في عهد سلفه . فلقد تبنى الرئيس الجديد سياسة اقتصادية ترمي إلى التحول من الاقتصاد الاشتراكي نحو اقتصاد ليبرالي حر أتاح الفرصة لبروز طبقة جديدة في المجتمع اكتسبت ثروتها بفضل الامتيازات الممنوحة لها من الدولة.

[1] لطفي بومغار، نوران سيد أحمد، **المرجع السابق** ، ص315.

[2] **المرجع نفسه**، ص317.

تسببت السياسة الاقتصادية الجديدة المنتهجة لتفشي ظاهرة المحسوبية ،الرشوة ،الفساد، التبذير وسوء تسيير المال العام.الأمر الذي أدى لنمو مشاعر السخط والرفض والتذمر لذى فئات المجتمع التي صارت تعاني الفقر والحرمان بعد أن كانت تتمتع بمقدار مقبول من الحياة الكريمة والرغيدة في ظل نظام الحكم السابق.

وفي ظرف أقل من عام بعد اعتلاء الرئيس الشاذلي بن جديد سدة الحكم، برزت مظاهر الاحتجاج في منطقة القبائل تحت شعار ما يعرف بالربيع الأمازيغي سنة 1980 ، مطالبة بالاعتراف بالهوية الثقافية الأمازيغية وبالحريات الديمقراطية. كما شهدت الجزائر خلال الثمانينات من القرن العشرين العديد من الحركات الاجتماعية الشعبية والتي شكلت سلس لة من الحراك الشعبي الاجتماعي الذي تحول لسمة مميزة للمجتمع الجزائري. عاشت أحداثها مدن جزائرية عديدة تمثلت في(وهران سنة 1982، الجزائر العاصمة سنة 1985، سطيف وقسنطينة سنة 1986 ، وغيرها).

اختتمت هذه الحركات الاحتجاجية بأحداث الخامس أكتوبر 1988 ؛ والتي أدخلت البلاد مرحلة التعددية السياسية و تمخض عنها إصدار دستور جديد تعددي منح للمواطنين والنخب السياسية مجالا أوسع من الحريات بحيث أعطى لهم الحق في تشكيل الأحزاب السياسية ، الحق في الاضراب وتكوين النقابات، الحق في اصدار الصحف المستقلة... [1]هناك من الباحثين من يعتبر أن أحداث الخامس أكتوبر 1988 كانت محاولة لإخراج النظام السياسي الجزائري من أزمته عن طريق استعمال الحركات الاجتماعية.[2]

إن تلك الحركات الاحتجاجية كان قوامها في أغلب الأحيان الظروف المعيشية المتردية للفئات البسيطة من المجتمع الجزائري،خاصة بعد انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية والتي وصلت إلى الذروة عام 1986 . حيث انخفض سعر برميل النفط من 30 دولارا ليصبح 10 دولارات للبرميل الواحد،الأمر الذي أضعف من قدرة الدولة على تقديم وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين .[3] رافق ذلك رواج للسوق السوداء، تدني القدرة الشرائية للمواطنين ، معاناة الجزائر من أزمة اقتصادية خانقة وخضوعها لمديونية

[1] فاطمة بن يحي، "دور الحركات الاحتجاجية في الجزائر "، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية** ،العدد17،جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ،الجزائر،سبتمبر 2016، ص120.

[2] عبد الناصر جابي، **الجزائر سنوات بوتفليقة،مقالات في السياسة والاجتماع**، الجزائر: دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2013،ص155

[3] لطفي بومغار، نوران سيد أحمد ، **المرجع السابق**، ص318

أنهكت اقتصادها وميزانها التجاري الذي كان يعتمد على العائدات البترولية فقط. أدى ذلك لخروج المواطنين للشارع في حركات احتجاجية رافضة ، في حين كانت الدولة تتوسع في سياسات الانفتاح الاقتصادي بصورة زادت من تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ،وما يعنيه ذلك من تراجع في سياسة دعم الدولة للمواد الاستهلاكية الاساسية للمواطن وتراجع حجم الخدمات التي كانت تقدمها لهم.

لقد مثلت احتجاجات أكتوبر 1988 تكتلا مميزا للفئات التي عانت التهميش والبطالة وسوء الظروف المعيشية و انعدام المشاريع التنموية ، فشملت مختلف طبقات المجتمع بتنوع مشاربهم . فخرج المحتجون للشارع في حراك شعبي ضم خريجي الجامعات البطالين،العاطلين عن العمل، العمال والموظفين المسرحين من مؤسسات الدولة بعد خوصصتها أو غلقها في اطار السياسات الليبرالية الجديدة وكذلك أصحاب المهن والحرف المتضررين جراء سياسات الانفتاح . بحيث سمحت لكل هؤلاء بالتعبير عن سخطهم وامتعاضهم ورفضهم للأوضاع والظروف المعيشية.

إن أحداث أكتوبر 1988، التي انطلقت من الجزائر العاصمة لتتسع لباقي المدن في مختلف مناطق البلاد، بمثابة مثال حي على مدى تأثير هذا النوع من الحركات الاحتجاجية بسبب طبيعة النتائج السياسية التي ترتبت عنها. فلقد مهد هذا الدستور الجديد لإجراء أول انتخابات محلية وتشريعية تعددية في تاريخ الجزائر(1991/1990) والتي ألغيت نتائجها بعد فوز التيار الاسلامي ممثلا في الجبهة الاسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد في المجلس الشعبي الوطني. تلاها استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وهو ما أدخل البلاد في دوامة من العنف وعدم الاستقرار طيلة سنوات التسعينات والتي عرفت بالعشرية السوداء.

إن التأييد الشعبي الذي حظيت به الجبهة الاسلامية للإنقاذ ، والذي أهّلها للفوز ب 188 مقعدا في الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، ما هو إلا تعبير ع ن رغبة الشعب الجزائري في التغيير مهما كانت الخلفية الايديولوجية للجناح البديل. والجبهة الاسلامية كانت ترفع خطابا إسلاميا. و كلنا يعلم النزعة الدينية القوية عند الجزائريين وتعلقهم القوي بدينهم وبالقيم والتعاليم الاسلامية. هذا الفوز لم تستسيغه الكثير من الأحزاب السياسية والجمعيات وبعض الأجنحة في السلطة وتخوفت من صعود التيار الاسلامي إلى سدة

الحكم ورأت فيه تهديد ا لوجودها و لمصالحها، فقامت برفضه والطعن في تلك النتائج.[1] و هو ما أدى إلى تدخل الجيش وإيقاف المسار الانتخابي .

قامت الدولة بحل الجبهة الاسلامية للإنقاذ والصحف و النقابات التابعة لها، مما أدخل البلاد في دوامة من الاحداث المأساوية الدامية و الإرهاب والتخريب وعدم الاستقرار وانعدام السلم الاجتماعي وأزمة أمنية خطيرة أثَّرت بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري جرَّاء حرق الشركات والمؤسسات أو بيعها بالدينار الرمزي .

لقد تبنت الجبهة الاسلامية للإنقاذ في برنامجها وفي خطابها السياسي عامل العدالة الاجتماعية الذي اعتمده الرئيس هواري بومدين سابقا بغرض اضفاء الشرعية على نظامه واستقطاب ولاء وموالاة الجماهير، وهذا رغم التباين الايديولوجي بين الطرفين. [2] وظهر ذلك جليا في عملية العصيان المدني و الإعتصامات الشعبية في الشوارع والساحات العامة التي اندلعت في ماي 1991 للاحتجاج على توقيف المسار الانتخابي. ووقعت صدامات بين قوات الأمن و مناضلي الجبهة الاسلامية للإنقاذ أدت إلى استقالة الحكومة وفرض حالة الحصار وتأجيل الانتخابات إلى غاية ديسمبر 1991. وهو الأمر الذي لعب دورا هاما في تغيير طبيعة الحركة الاحتجاجية التي أخذت وجها مسلحا أدخل البلاد في دوامة أمنية طيلة سنوات التسعينيات.

إن اعتماد قانون الطوارئ في الجزائر، خلال" العشرية السوداء "، سمح بإطلاق يد السلطات في التضييق النسبي على النشاط السياسي وسكنت جراء ذلك الكثير من الحركات الاحتجاجية. فلقد استنزفت الأزمة كُلاً من الدولة و أجهزتها ، وعجز النظام عن تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

المرحلة الثالثة(2000– إلى غاية اليوم):

بالرغم من تأثر الحركات الاجتماعية بمناخ الأزمة الأمنية والسياسية التي عانت منها الجزائر طيلة عقد التسعينات من القرن العشرين ،إلا أنها واصلت الحضور كممارسة جماعية مطلبية حتى وإن قلَّ عددها في فترات معينة. فلقد انتشر مجال تواجدها لتشمل مناطق كانت توصف بالهادئة تقليديا كمناطق أقصى الجنوب كولايات أدرار، غرداية، ورقلة والهضاب العليا وكثير من المناطق النائية .واصطبغت الحركات

[1] فاطمة بن يحي ، **المرجع السابق**، ص121.

[2] لطفي بومغار، نوران سيد أحمد ، **المرجع السابق**، ص ص319–320

الاجتماعية الاحتجاجية مع وصولها لمناطق الريف بمنطق القبلية و العروشية، في وقت تدهور فيه أداء الدولة الوطنية ومؤسساتها.[1]

تُعد سنة 2001 محطة فارقة في مسار الحركات الاحتجاجية في الجزائر. وبمناسبة الاحتفال بالربيع الأمازيغي، عرفت منطقة القبائل حركة احتجاجية واسعة عنيفة يوم 18 افريل 2001 سميت بحركة "الربيع الأسود".فكانت المظاهرات عنيفة جدا قوبلت بعمليات مواجهة وقمع من طرف قوات الدرك والأمن راح ضحيتها مالا يقل عن 70 قتيلا ومئات الجرحى والموقوفين. وكانت الأحداث بمثابة انتكاسة في نشاط الحركة البربرية...بحيث عبرت عن نفسها بواسطة " العروش" و هو تجمع تنظيمي للقبائل الموجودة في تلك المناطق و لجان الأحياء بدلا عن الأحزاب والجمعيات والنقابات. وعرفت المنطقة حالة من الغليان الخطير و مقاطعة الانتخابات والمطالبة بمغادرة قوات الدرك للمنطقة .[2]

كما أن تشكيل "تنسيقية العروش والقبائل " مكّنها من تبني وثيقة مطلبية مكوّنة من 15 نقطة للتفاوض مع النظام الجزائري لتهدئة الأوضاع. وتباينت هذه المطالب بين ما هو هوياتي وبين ما يتمحور حول الحاجات التنموية والاقتصادية لمنطقة القبائل. فرغم البعد الهوياتي للحركة ، إلا أنه لا يمكن قراءة هذا البعد بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع للجزائر. فمعدل البطالة سنة 2000 تصاعد ليصل إلى 30%، في وقت كانت فيه الجزائر محققة لفوائض مالية كبيرة بفضل العائدات النفطية والغازية نتيجة ارتفاع اسعار النفط.[3]

كما أن أحداث 2001 في منطقة القبائل لم تنتشر خارجها إلا كاستثناءات مثل ما حصل في الوسط الطلابي بالعاصمة وانتقل شرقا نحو مدن عنابة ، سكيكدة،الطارف وسوق اهراس. بل امتدت إلى غاية الجنوب

[1] نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء**،المرجع السابق، ص92.

[2] عمر مرزوقي، "**الحركات الاجتماعية في الجزائر بين البحث عن التمثيل والمحدودية في التأثير** "،ضمن الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية ، تحرير محمد بلخيرة ،(الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد،د ط،2020) ، ص ص 232،231.

[3] لطفي بومغار، نوران سيد أحمد ، **المرجع السابق**، ص 322.

الجزائري في مدينة ورقلة ، الجلفة و الأغواط.لتنتشر بعدها نحو الغرب الجزائري إلى كل من مدن تلمسان، معسكر وسيدي بلعباس.[1]

شهدت هذه الفترة العديد من الاحتجاجات لكثير من القطاعات المهنية كالأطباء، المحامين، موظفي قطاع التربية،مطالبين بتحسين أوضاعهم الاجتماعية ورفع أجورهم. إلا أن أبرز الاحتجاجات تعود لها وقع سنة 2010 ،حيث عانت الجزائر من حركات احتجاجية تمثلت في أزمة السكن، والتي نجمت بسبب نزوح العديد من المواطنين إلى المدن الكبرى فرارا من الإرهاب وبغرض البحث عن فرص للعمل والظروف المعيشية الحسنة.الأمر الذي نتج عنه انتشار البيوت القصديرية. فخرج العديد من الفئات المتضررة جراء سياسة المحسوبية في توزيع السكنات منددين بسياسة الجماعات المحلية في قضية توزيع السكن دون اعتماد الشفافية والعدالة في التوزيع.[2]

و تزامنا مع اندلاع ثورات الربيع العربي،ان طلقت احتجاجات عارمة بسبب الزيادة في أسعار بعض المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك(الزيت والسكر) في شهر جانفي 2011 بمدينة وهران، ثم تلتها العديد من المدن والأحياء الشعبية بالجزائر العاصمة.لتتوسع هذه الموجة الاحتجاجية إلى معظم الولايات مخلفة خسائر جسيمة في الممتلكات العامة والخاصة على مدار ثلاثة أيام. كما اتسمت هذه الحركة الاحتجاجية بقصر مدتها ،غياب التأطير وطغيان أعمال العنف والتخريب. فلقد كانت بمثابة موجة غضب عارمة لم تفضي إلى تحقيق مطالب اجتماعية أو سياسية.

كسرت احتجاجات جانفي2011 حاجز الخوف من التعامل الأمني للنظام السياسي الجزائري. وما شجع على ذلك هو طبيعة تعامله معها.فـلقد اتخذ عدة اجراءات تبرز ارتباكه وتخبطه في التعامل مع الأحداث مثل تعليق سحب رخص السياقة و تسييج ساحة الشهداء خوفا من تحولها لمركز احتجاج واعتصام.كما تلقت 212 محكمة تعليمات بتجميد الاحكام القضائية بالطرد من المساكن وإعطاء تعليمات صارمة لمصالح الأمن بوجوب تفادي التصادم مع المحتجين.

---

[1] نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء**،المرجع السابق، ص ص99-100.

[2] لطفي بومغار، نوران سيد أحمد ،**المرجع السابق**،ص324.

بالإضافة إلى طريقة تعامل الخطاب الرسمي مع تلك الاحتجاجات ، وهو ما أضفى نوعا من الشرعية على مطالب المحتجين. وكإستجابة سريعة واستعجاليه لها ، قام النظام السياسي الجزائري بالحد من ارتفاع الأسعار وتجميد توزيع السكنات في الولايات لإعادة دراسة الطعون. كما أن لخروج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب رسمي ، عقب تلك الاحتجاجات واعدا بجملة من الاصلاحات ،الأثر الايجابي لتهدئة الاوضاع مثل:[1]

–رفع حالة الطوارئ المقررة منذ العشرية السوداء .

– تحسين المرافق والخدمات العمومية.

– اعطاء مساحة في وسائل الاعلام للأحزاب السياسية للتعبير عن نفسها.

–اطلاق حزمة من قوانين لتنظيم الأحزاب والنقابات والجمعيات.

–تقديم قروض بدون فائدة مع تسهيلات للشباب بغرض انشاء مؤسسات صغيرة ،كلفت الخزينة العمومية مبلغ 2مليار دولار.

كان الهدف من وراء هذه الاجراءات هو المساهمة في امتصاص غضب الجماهير ، شراء السلم الاجتماعي والحيلولة دون التحاق البلاد بركب ثورات الربيع العربي التي انتشرت في بعض الدول العربية كتونس ومصر.

تجدر الاشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة كان لايزال يعاني من الركود ، باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد على العائدات البترولية والغازية فقط،بحيث يعتمد على مصدر واحد للدخل.وبالتالي فأي انخفاض أو ارتفاع في اسعارها في السوق العالمية يؤثر بالضرورة على الاقتصاد الجزائري نتيجة عدم التنويع في الصادرات.

كشفت المديرية العامة للأمن الوطني سنة 2015 في تقرير لها عن تصاعد مخيف لوتيرة الاحتجاجات المطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية .سجلت نزول أكثر من 700000 جزائري للشارع في الشهور المنقضية من سنة 2015 بمعدل 6188 احتجاجا، أي بزيادة قدرها 62 بالمائة مقارنة بسنة 2014 .حيث

[1] نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء**،المرجع السابق، ص110.

بلغ عدد الاحتجاجات 3866 احتجاجا.كما أضاف التقرير أن الاحتجاجات غالبا ما تكون عفوية بغلق الطريق والتجمهر في الساحات العامة. كما أضاف أن مطالب المحتجين تتمحور غالبا حول السكن ، الشغل وتحسين الظروف المعيشية. فعلى سبيل المثال سجلت مصالح الأمن أزيد من 94 احتجاجا سنة 2015 للمطالبة بالسكن،بينما سجلت 710 احتجاجا سنة 2014 حول ذات المطلب.[1]

شهدت هذه المرحلة حدثين هامين يتمثلان في الحراك الاحتجاجي في منطقة الجنوب الجزائري وهي المعروفة بالاستقرار و الهدوء فيما مضى والتي تضم أكبر المناطق الغنية بالبترول والغاز والتي تعتبر شريان الاقتصاد الجزائري، و الحراك الشعبي ل22فيفري2019 الذي أطاح بنظام حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد أربع عهدات رئاسية واستئثاره بالحكم لأكثر من عشرين سنة.لذلك سنتناولهما بالتفصيل فيما يلي:

1. الحركات الاحتجاجية في الجنوب الجزائري:

إن الملفت للنظر أن الجنوب الجزائري ظل لفترة طويلة هادئا وفي منأى عن كل الإنفجارات الاجتماعية التي هزت الشمال.فبعد أن كانت موجة الاحتجاجات حكرا على المدن الكبرى ،هاهي تنتقل لمدن الجنوب الجزائري التي كانت معروفة بهدوئها.فمنذ عام2013، تتعرض تلك المناطق المنتجة للنفط والغاز ومختلف الثروات الطبيعية في جنوب الجزائر، المهمشة تنمويا وسياسيا والحيوية اقتصاديا، لاحتجاجات ومظاهرات متتالية ، تدور جملة مطالبها حول قضايا اقتصادية وبيئية ومجتمعية محلية كالتنمية والتشغيل، السكن الصحة...الخ. ففي شهر فيفري2013 ، ونتيجة للظروف الاقتصادية السيئة وضعف التنمية في الجنوب الجزائري ،وبسبب ارتفاع نسب البطالة خاصة في أوساط الفئات الشبانية وخريجي الجامعات في المنطقة،اندلعت احتجاجات عارمة لأبناء الجنوب ، في ولاية الثروة البترولية والغازية والمنشآت النفطية ورقلة ومنطقة حاسي مسعود *، من قبل شباب بطالين محتجين على سياسة التشغيل المعتمدة من خلال توظيف عمال من خارج الولاية، في حين شبان المنطقة يعانون البطالة والتهميش.[2]

---

[1] عمر مرزوقي، **المرجع السابق**، ص 232.

* **بالنسبة للاحتجاجات بولاية ورقلة، سوف نتناولها بالتفصيل في الفصل الرابع عند تطرقنا للدراسة الميدانية حول ولاية ورقلة.**

[2] عمر مرزوقي، **المرجع السابق**، ص 232.

قوبلت المظاهرات السلمية ضد البطالة في مدينة الاغواط و ورقلة بالاعتقالات والتخويف من طرف قوات الأمن. وهو ما جعل الحركة الاحتجاجية تبدأ بالإنتشار، فشملت باقي المدن الأخرى.علاوة على ذلك أخذت الاحتجاجات بعدا سياسيا لم يكن مألوفا من قبل . فلقد تم رفع شعارات تتطرق لقضايا الفساد و إقامة دولة القانون. ومابين فيفري 2014 و مارس 2015 ، عرفت المنطقة سبع عشرة مظاهرة طالب المحتجون من خلالها بوظائف لائقة محتجين ضد الظلم الاجتماعي وضعف التنمية المحلية.كما أنهم تظاهروا سنة 2015 احتجاجا على استغلال الغاز الصخري في العديد من الولايات والمدن الجنوبية .[1]

ففي سنة 2014، اندلعت مظاهرات كبيرة في مدينة عين صالح في أقصى جنوب البلاد، قوامها 5000 متظاهر منددة ومعارضة لعمليات التنقيب عن الغاز الصخري يترأسها لجنة مكونة من 22 شخصا.وهذا بعد اعلان الحكومة الجزائرية على لسان وزير الطاقة يوسف يوسفي نجاح عمليات التنقيب الاختباري في منطقة مجاورة تبعد 30 كلم عن مدينة عين صالح من طرف الشركة الفرنسية "توتال". وما زاد من استياء المواطنين هو السماح للشركة الفرنسية باختبار تقنيات استخراج نفط غير تقليدية ممنوعة قانونيا في فرنسا، وتطبيقها في الجزائر. فقام المتظاهرون باحتلال الساحة المركزية وغلق الطرقات.[2]

كانت التعبئة عفوية للمظاهرات بفضل وسائط التواصل الاجتماعي ،المستوى الثقافي الرفيع للمنظمين وثقافتهم البيئية عبر نشر المعلومات حول مخاطر التنقيب عن النفط الصخري؛ محذرين من أن عمليات التنقيب عن الغاز الصخري ستلوث المياه الجوفية وهو ما يشكل خطرا على البيئة و على سلامة المواطنين والثروة المائية. تجمع المواطنون بسلمية رجالا ونساء وأطفالا مؤطَرين من طرف مئات الشباب مرتدين السترات الصفراء باستثناء الزوايا التي رفضت اتخاذ موقف مندد تجاه الغاز الصخري.لقيت هذه الحركة الاحتجاجية الدعم والمساندة من مناطق أخرى من البلاد.

[1] حمزة حموشان، **النمط الاستخراجي ومقاومته في شمال افريقيا**، نشر المعهد الدولي-ترانس ناشيونال- أمستردام ، نوفمبر2019، ص10.

[2] International Crisis Group, **Algeria's South: Trouble's Bellwether , Middle East and North Africa,** Report N°171 , published in 21 November 2016 in https://www.crisisgroup.org/,seen in 15 september 2020 at 19.20.

جرت احتجاجات تضامنية في كل من تمنراست، تيميمون، متليلي، ادرار، تقرت، غرداية، ورقلة في الجنوب و من ولايات تيزي وزو، بجاية والجزائر العاصمة في الشمال.كما قامت مظاهرة بدون ترخيص بالعاصمة في24 فيفري2015 بمناسبة الذكرى الرابعة و الأربعين لتأميم المحروقات رافعة شعار وقف عمليات التنقيب عن الغاز الصخري. وتلتها مظاهرة في الرابع عشر مارس خرج خلالها 8000 متظاهر في المليونية في ورقلة.

ونظرا لكثافة الرد الشعبي على مشروع التنقيب على الغاز الصخري، حاولت السلطات الجزائرية استخدام أسلوب الاحتواء عبر ايفاد وزير الطاقة لتهدئة لجنة ال 22؛ ولكن من دون جدوى. فغالبيتهم خبراء في مجالات متعددة من استخراج الموارد الطبيعية ومهندسون وتقنيون في الميدان الطاقوي. ولم يتمكن من اقناعهم. وتواصلت المظاهرات قرابة الشهرين بسلمية مطلقة؛ فقام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإرسال المدير العام للأمن الوطني عبد الغني الهامل.فباءت هذه المحاولة بالفشل كسابقتها.فالمطلب الأساسي للمحتجين هو وقف جميع عمليات التنقيب.[1]

في نهاية المطاف، قامت السلطات الجزائرية بقمع الاحتجاجات باستخدام أسلوب التخويف من ناحية واستمالة لجنة ال 22 عبر استخدام وسيلة الاغراء معهم من خلال توظيف العديد منهم في مناصب رفيعة بشركة نفطال و سوناطراك وحصول البعض الآخر على ترقيات. ومع زوال اللجنة تبخرت كل الضغوط على الحكومة لوقف عمليات التنقيب عن الغاز الصخري.وعبَر الرئيس بوتفليقة عن دعمه لاستغلال الغاز الصخري عندما اعتبره اضافة إلى النفط والغاز التقليدي والطاقات المتجددة بأنها" هبات من الله".[2]

و إلى غاية كتابة هذه الأطروحة، لا تزال موجة الحركات الاحتجاجية بالجنوب متواصلة في التصعيد و الانتشار، حيث شهدت عدة بلديات في ولايتي الوادي والمغير حركات احتجاجية للشباب العاطلين عن العمل مطالبين بالحق في التوظيف في الشركات البترولية الوطنية و الأجنبية العاملة بالمنطقة. فلقد قام المحتجون بقرية السويهلة مقر بلدية سيدي عون بالتظاهر ونظموا مسيرة سلمية جابت الطريق الرئيسي من

[1] International Crisis Group,**op.cit**,p11

[2] **Idem**, p12

القرية الى مقر البلدية. كما قام شباب بلديتي الدبيلة وحساني عبد الكريم بإغلاق الطريق الوطني رقم 16 بين ولايتي الوادي و تبسة مستعملين المتاريس والحواجز البشرية.

طالب المحتجون بإقالة مدير وكالة التشغيل بالوادي والمغير ومسئول الوكالة الجهوية للتشغيل بورقلة. وحمَلوهما مسئولية ملف التشغيل بالمنطقة. في حين احتج مواطنو بلدية قمار وبلدية جامعة مطالبين بالإسراع في الإعلان عن القائمة النهائية للسكن التي طال انتظارها في كلتا البلديتين. كما قطع الشباب البطال في ولاية المغير الطريق الوطني رقم3 بين ولايات بسكرة ، الوادي والمغير بالمتاريس وتجمهروا وسط الطريق مطالبين بالحق في العمل والمساواة في فرص التشغيل والتنمية.[1]

2. الحراك الشعبي ل22فيفري2019:

إن الحراك الشعبي هو عبارة عن حالة من الغضب العام التي تُعبَر عنها فئات المجتمع التي تشعر بالتهميش، و بأن لا أحد يسمع صوتها مما يجعلها تُعبَر عن الغضب في شكل حركات احتجاجية سواء أكانت سلمية أو غير سلمية في شكل اعتصامات ،اضرابات ، مسيرات ، تجمّعات ، تجمهر أو تظاهر. وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى حد استخدام هاته الفئات للممارسات العنيفة كالحرق أو قطع الطريق من أجل التعبير عن مطالبها ومحاولة الضغط على أصحاب القرار. لقد جاء الحراك الشعبي كمنعرج في مسار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية ، بحيث خرج الملايين من الجزائريين للشارع في مظاهرات ومسيرات سلمية مليونية أشاد بها المجتمع الدولي ، أبان من خلالها الشعب الجزائري عن درجة كبيرة من الوعي والسلمية والوطنية .

وحسب البروفيسور بوحنية قوي فإن الحراك الشعبي عبارة عن"ظاهرة سياسية واجتماعية ودستورية معقدة وعصية على الفهم السهل بحكم تداعياتها السريعة.فقد أسقط مجموعة من المسلمات التي كانت عصية على السقوط في زمن قريب."[2]

---

[1] أصوات مغاربية، **رقعة الاحتجاجات تتسع جنوب الجزائر.. فشل تسيير محلي أم حكومي؟، نشر بتاريخ2021/07/16، تم الاطلاع عليه بتاريخ2022/01/12 على الساعة 20.20 على الموقع:https://www.maghrebvoices.com** .

[2] قوي بوحنية،"الحراك السياسي في الجزائر"،**مركز الجزيرة للدراسات** ،نشر يوم 2019/08/07 ،نشر يوم2019/08/07على الرابط: https://www.studies.aljazeera.net، تاريخ التصفح في2020/04/14 على الساعة22.05.

فالحراك الشعبي الاحتجاجي ك ان رفضا للعهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ظل غياب ه عن الواجهة السياسية لسنوات.كما ندد المحتجون بالفساد السياسي وسطوة المال الفاسد على المواعيد الانتخابية، بالإضافة إلى الخطاب السياسي المستفز وغير المتزن من طرف كبار المسئولين ورؤساء الحكومات، مع تسجيل تراجع مصداقية و أداء المجالس المنتخبة بالإضافة إلى العزوف الانتخابي و الاستقالة من الشأن السياسي من طرف المواطنين [1].

شكَل الحراك الشعبي قوة ضغط فاعلة تمتلك قدرة كبيرة على التجنيد والتعبئة ، وتنتج خطابا صريحا بمطالب واضحة ومشتركة تسعى لتغيير النظام الحاكم و العصابة الحاكمة(حسب شعارات المحتجين)، هذه الشعارات لقيت رواجا كبيرا في نفوس الجماهير.فوحدة الهدف جمعت الملايين من الجزائريين في صف واحد.[2]

1.2. مميزاته:

إن الحراك الجزائري كان بمثابة هبَة شعبية كبيرة انبثق فيها كافة فئات وأطياف الشعب الجزائري . وانفرد بمجموعة من المميزات تتمثل فيمايلي:

- **سلمية الحراك وغياب مظاهر العنف:** هذه السلميةجعلته يستمر ويرفع مطالبه معطيا مثالا للجميع داخل وخارج الوطن، عن وعي الشعب الجزائري بواقعه وبناء مستقبله للخروج من الأزمة السياسية التي يمر بها رغم محاولات اختراقه من طرف بعض الفئات لإخراجه عن مساره وسلميته أو عبر محاولات تشويه أهدافه عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

فلقد اكتشف الجميع في الجزائري ذلك المواطن السلمي اللاَعنيف بحيث أن تشكيلة الحراك ضمت أجيالا عديدة تشاركت المسيرات بكل سلمية وتحضر كرد فعل على فساد واستغلال النظام القائم لخيرات البلاد سوء استغلال، وكمحاولة لتحرير مصائرها ومصائر أبنائها من مستقبل غامض التوجه.[3]

- **كسر حاجز الخوف والتظاهر:** حيث لم تشهد شوارع الجزائر العاصمة مظاهرات شعبية بهذا الحجم منذ سنوات بسبب النظام الذي كان يقمع المتظاهرين وهذا مخالف لحق التظاهر وضرب الحريات. وهناك ثلاث

---

[1] نورالدين بكيس ،**الحراك الشعبي الجزائري** ، الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد ،2020،ص ص17- 28.

[2] **المرجع نفسه**،ص63.

[3] بحوص بوفنيك،عبد المجيد رمضان، **المرجع السابق**، ص ص 386-404.

أسباب رئيسية كسرت حاجز الخوف المتراكم منذ سنوات وتتمثل في أهمية القضية(رفض العهدة الخامسة)، دور مواقع التواصل الاجتماعي في ايصال المعلومة وتداولها بين المحتجين،بالإضافة إلى حجم المتظاهرين الذي أعطى قوة دفع هائلة للحراك وانتشر في جميع الولايات الجزائرية.

فالشعب الجزائري قد تحرر من حاجز الخوف بعد عشرية دموية خلال سنوات التسعينات وانتفض ضد الحقرة، الظلم،القهر و ترسيخ الظلم الاجتماعي ، وتصالح بذلك مع تاريخه و عقد العزم على أنه سوف لن يتراجع إلى الوراء رغم مضايقات النظام الحاكم[1].

- **غياب النخبة في بداية الحراك:** إن غياب نخبة تقود الحراك تشكل نقطة قوة ،على خلاف ما يدعو إليه البعض بوجوب تشكيل قيادة للحراك.فغياب قادة للحراك يسيرون الثورة الشعبية ضد النظام يجعل من الصعب اختراقه عن طريق الاستقطاب لخدمة اجندات أخرى غير تلك التي خرج الجزائريون من أجلها.يقول الدكتور نور الدين بكيس : " عادة ما نجد في المجتمعات التي تنتشر فيها الحركات الاحتجاجية غياب قيادة وتنظيما يُعبِّر عن أهدافها، بل تأتي أحيانا بشكل عفوي ينمُ عن رفض الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم. وهو تعبير عن الرفض والرغبة في التغيير." [2]
- **التوظيف المكثف والذكي لوسائل التواصل الاجتماعي:** كان لإعلان ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة، في الانتخابات الرئاسية وقع الصدمة في الجزائر،الأمر الذي خلق حالة غليان وغضب في صفوف الشعب الجزائري. شهدت مواقع التواصل الاجتماعي تغطية للأحداث لأجل تعبئة الجماهير، وأطلقت دعوات للتظاهر على مواقع التواصل الاجتماعي عبر الهشتاغ :"حراك22 فيفري،لا للعهدة الخامسة". بدأ الحراك افتراضيا على منصات التواصل الاجتماعي،ثم انتقل إلى احتجاجات ميدانية رافضة.[3]

لقد تم استعمال شبكات التواصل الاجتماعي لتأطير الحراك الشعبي بتحديد موعده ، مراحل ومحطات تطوره

---

[1]. Omar,Benderra et autres, **Hirak en Algérie**, France: La Fabrique éditions, 2020,pp88-89.

[2] بحوص بوفنيك،عبد المجيد رمضان،**المرجع السابق**،ص ص386-404.

[3] صهيب شنوف،**10 أمور تميز بها حراك الجزائر عن باقي الشعوب العربية**، نشر بتاريخ 2019/03/13، على الرابط التالي: https://www.arabicpost.net،تاريخ التصفح 2019/12/06 على الساعة 16.30.

المختلفة،أساليب الاحتجاج، ونوعية المطالب وآليات التعبير عنها.كما نلاحظ أنه أصبح يُقاد في كثير من الأحيان من قبل شباب متعلم مثقف يسمح له بالتواصل الكبير مع كل الشرائح الاجتماعية.

- **مشاركة فئات المجتمع الجزائري المختلفة:** تميَز الحراك الشعبي الجزائري بالمشاركة النوعية والواسعة لكل مكونات المجتمع الجزائري بمختلف الأعمار والأجناس والأطياف.كما برز دور المرأة كبيرا في هذا الحراك. فلقد اندمجت فيه مختلف فئات المجتمع الجزائري بمختلف انتماءاتهم وهو ما اعطاه بُعدا شعبيا ، وشكل نواة اجتماعية صلبة زادت في تدفقه وديمومته.
- **اتحاد كل أطياف البلاد رغم اختلاف الانتماء السياسي والإيديولوجي:** حيث التحم غالبية أبناء الشعب الجزائري تحت راية وكلمة واحدة تتمثل في رفضهم للعهدة الخامسة، وهو ما منح الحراك زخما وقوة.بحيث تجاوزوا كل أشكال الانقسام والتعددية وكل أنواع الاختلاف. [1]
- **اعطاء الأولوية للمطلب السياسي على المطالب الأخرى:** خاصة المطالب الاجتماعية والاقتصادية. فللمتتبع للاحتجاجات، سيلاحظ التفاف جميع النقابات بمختلف مطالبها ، في الحراك الشعبي منددين بالعهدة الخامسة ووجوب اسقاطها متجاوزين مطالبهم الفئوية و الجهوية .

أصبحت المطالب الاجتماعية تتقاطع مع المطالب السياسية بتفعيل آليات المسار الديمقراطي خلافا لما كان عليه الأمر في السابق ، حيث كان الاهتمام بالشأن الاقتصادي وتجاهل الشأن السياسي.ولكن الحراك الشعبي الجزائري أعطى الأولوية للشأن السياسي والحقوقي والمدني ووجوب تغيير النظام السياسي.

- **الاستمرارية ورفع سقف المطالب:** استمر الحراك الشعبي بنفس النهج الذي انطلق به حتى ت تحقق مطالبه وأهدافه. لقد بدأ رافضا للعهدة الخامسة، ثم رفع سقف مطالبه إلى حد اسقاط النظام برمته. وكانت النتيجة تراجع الرئيس بوتفليقة عن ترشحه وإنشاء حكومة انتقالية برئاسة نور الدين بدوي وتأجيل الانتخابات مع اطلاق ندوة وطنية جامعة ومستقلة تكون بمثابة هيئة تتمتع بكل السلطات اللازمة لإجراء حوارات مع الجميع والاستماع لاقتراحاتهم ومطالبهم.

[1] بحوص بوفنيك،عبد المجيد رمضان،**المرجع السابق**،ص ص396-397.

غياب التدخلات الاقليمية والدولية عن الحراك الشعبي: التزمت جل القوى الدولية والإقليمية الصمت حيال ما يحصل في الجزائر منذ بداية الحراك الشعبي . بل سارعت هذه الدول في أكثر من مناسبة إلى تأكيد عدم تدخلها في الشأن الداخلي الجزائري.ويرجع قرار تلك الدول بالتزام الحياد نظرا لعدم استخدام العنف من كلا الطرفين: الجماهير المحتجة و الأمن الجزائري ، ثم التمسك بالشرعية الدستورية وهو ما يحسب على المؤسسة العسكرية في الجزائر التي كانت مرافقة للحراك في كل مراحله تقريبا . ورفضت الوقوع في الفراغ الدستوري تلبية لمطالب المحتجين المنادية بحل الحكومة و البرلمان وعدم تولي رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح رئاسة الدولة مؤقتا حسب ما تنص عليه المادة 102 من الدستور.[1]

غياب النخبة في بداية الحراك: تمثلت قوة الحراك في غياب أي نخبة تقوده كي يصعب اختراقه أو الالتفاف على مطالبه المشروعة . يقول **نور الدين بكيس** : عادة ما نجد في المجتمعات التي تنتشر فيها الحركات الاحتجاجية غياب قيادة وتنظيما يعبر عن أهدافها،بل تأتي بشكل عفوي يعبر عن رفض الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم،ويعبر عن الرفض والرغبة في التغيير."[2]

من بين أهم نقاط قوة الحراك الشعبي الجزائري ل 22فيفري 2019 هو انتشار تأطير ميداني قاعدي. فالمحتجون يرفضون فكرة تأطير الحراك من طرف نخب أو شخصيات سياسية أو أحزاب . ولكن ميزة التنظيم كانت واضحة وجلية للعيان من طرف الشباب المشاركين.إلا أنه لا يمكن لحراك شعبي تشارك فيه الملايين من الحشود أن لا ينحرف أو يحيد إذا خلا كلية من التنظيم. فالمحتجون، بقدر ما يرفضون التأطير الفوقي ويجدون صعوبة في الاتفاق والإجماع على شخصيات معينة،إلا أنهم متفقون على التأطير القاعدي والذي كان يتم ابتداء من يومي الخميس والجمعة بواسطة رسائل الفايسبوك يتبادلها المحتجون فيما بينهم نصرة للحراك وتنظيما له. تبدأ من خلال اقتراح الشعارات والحديث عن مسارات الحراك والتنبيه للشوائب والنقائص السابقة لتصحيحها.[3]

---

[1] نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء**،المرجع السابق، ص 67

[2] **المرجع نفسه** ، الصفحة نفسها.

[3] نورالدين بكيس ،**الحراك الشعبي الجزائري**،المرجع السابق،ص ص 110-111.

عانت الجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط من الانخفاض الكبير في أسعار البترول في السوق العالمية سنة 2014.مما أدى برئيس الحكومة أحمد أويحي لمراجعة سياسة حكومته الاقتصادية لأجل تجاوز الأزمة والمحافظة على احتياطي الصرف من العملة الصعبة . فعمد لاتباع سياسة التقشف وتجميد الكثير من المشاريع الكبرى التي كانت في طور الانجاز. كما تم اللجوء إلى تحديد قائمة المواد المستوردة لوقف نزيف العملة الصعبة وتقليص وتجميد عمليات التوظيف في مختلف القطاعات باستثناء بعض القطاعات الحساسة كالتعليم مثلا.بالإضافة إلى اعتماد التمويل التقليدي وعدم التنويع الاقتصادي.

أثر هذا الوضع الاقتصادي المعقد كثيرا على المواطن الجزائري خاصة فئة الشباب . فدوجة التذمر الشعبي والاعتراض تراكمت تدريجيا لتخلق بيئة منتجة لعقل احتجاجي. فالرفض الشعبي تمثّل في استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية (**الحرقة)** *حيث استقل العديد من الجزائريين قوارب الموت نحو أوربا بحثا عن حياة كريمة فيها ؛ و غرق الكثير منهم في البحار. فحركت هذه الظاهرة مشاعر الغضب والاحتقان والتذمر عند الجزائريين بشكل ملحوظ وهم يرون قوارب الموت ممتلئة بأبنائهم وصور الجثث تطفو على سطح الماء وهم يجهلون مصيرهم. فبدأت سلوكيات التمرد تظهر جليا على المواطنين لأنهم باتوا يشعرون بالاغتراب واللامبالاة وصاروا يميلون إلى العزلة. ففقدوا الاحساس بالانتماء ورغبة المشاركة في القضايا السياسية لإيمانهم أن المخرجات ونتائج الانتخابات محسومة سلفا. وتجلى بذلك هذا الاغتراب السياسي من خلال العزوف الانتخابي والاستقالة من الشأن السياسي والسخرية السياسية من الوضع القائم. [1]

من هنا بات يُنظر لحكومة أحمد أويحي على أنها السبب في تأزيم الأوضاع الاقتصادية وعجزها عن تسيير المرحلة بحكمة؛ باعتمادها على حلول غير مجدية كالتمويل التقليدي وعدم التنويع الاقتصادي.كما أن المواطن الجزائري وضع قطيعة بينه وبين النظام السياسي القائم، وأقتنع جازما أنه لا مناص من تغييره .

فكانت المحصلة أن خرج الملايين من الجزائريين في مسيرات مليونية احتجاجية سلمية في كافة ربوع الوطن

---

[1] غنية شليغم ، "**اشكالية الانتماء والولاء بين تسلط النخب ولامبالاة المواطن في الدول العربية** "،ضمن الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة الولاء والانتماء في المنطقة العربية،تحرير محمد بلخيرة ،الجزائر:دار النشر الجامعي الجديد،2020،ص ص205-206.

***كلمة"الحرقة" مصطلح جزائري يُقصد من ورائه التعبير عن مفهوم الهجرة غير الشرعية بواسطة قوارب الموت التي يستقل ها الشباب الجزائري للتوجه نحو أوربا بحثا عن فرص للعمل والعيش الرغيد.**

كل جمعة ابتداء من الجمعة 22 فيفري2019 ، حيث تجاوزت في مرحلة ما سقف 16مليون متظاهر من أصل 35مليون مواطن جزائري. وكانت تتخللها مسيرات للطلبة كل ثلاثاء مطال بين جميعا بالتغيير الجذري والحرية والعدالة الاجتماعية وتكوين دولة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي.[1]

تشكل الحراك كوعي جماعي بد أ يتسرب في نفوس المحتجين ، وكأن الجميع أضحى شريكا ومساهما فيه . لقد اكتسبوا جرأة وقوة متمسكين بمطالبهم في شكلهم الجماعي وبوعي مشترك . نجح وا في الاطاحة بالعهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة . فـتم تأجيل الانتخابات الرئاسية لتعاد برمجتها يوم 12 ديسمبر 2019، أسفرت عن فوز الرئيس عبد المجيد تبون بها. وبفوزه قام الرئيس الجديد بلتخاذ جملة من التدابير لامتصاص غضب الجماهير وتهدئتهم لشراء السلم الاجتماعي.[2]

وبالرغم من كل ذلك، لم تتوقف موجة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بولاية ورقلة من طرف الشباب البطالين المطالبين بمناصب شغل وبالنهوض بالتنمية المحلية بالولاية في شتى المجالات ومنددين بالأوضاع القائمة.فكانت موجة الاحتجاج تندلع بين الحين والآخر.

المطلب الثالث : أساليب تعامل النظام السياسي الجزائري مع الحركات الاجتماعية الاحتجاجية

يعاني المجتمع الجزائري من العديد من المشاكل تتعلق أساسا بضعف التنمية المحلية؛ ما تسبب في تدني المستوى المعيشي،ارتفاع الأسعار، تردي الخدمات الصحية، ارتفاع نسبة التضخم، تفاقم حدة البطالة. الأمر الذي خلق حالة عدم الرضا لدى المواطنين حين تضاف إلى هذه المشاكل، مشاكل أخرى مثل عدم احترام الحريات العامة،تفشي البيروقراطية والفساد بات هذا الكم الهائل والمتراكم من المشاكل يشكل خطرا على السلم الاجتماعي وعلى استقرار النظام الحاكم، وهو ما ينذر بانفجار الأوضاع إذا لم تبادر السلطة لإيجاد حلول عاجلة لها.

[1] بحوص بوفنيك،عبد المجيد رمضان، **المرجع السابق**، ص ص 396-397

[2] نورالدين بكيس ،**الحراك الشعبي الجزائري** ، المرجع السابق، ص15.

والدليل على ذلك الزيادة في نسبة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في كامل ربوع الوطن. كما تباينت أساليب تعامل السلطة الجزائرية مع هذه الاحتجاجات و تنوعت، سوف نبينها فيما يلي:

1.أسلوب الاحتواء:

يتمثل في احتواء الحركات الاحتجاجية سعيا منها لتخفيف الضغط بغية امتصاص الغضب الشعبي ضد السياسات العامة المعتمدة رسميا، وكذا القرارات المتخذة تحت عنوان عدم الجواز بأي احتجاج على اختيارات السلطة. لكن ما لم يكن في الحسبان هو أن سياسة الاحتواء لم تكن مبنية وفق خطط محكمة أو نظرة استشرافية، كأن تقوم بضم أحد الأطراف الفاعلة في المعارضة إلى صفوفها لأجل مساندتها وكسب ولائه، وبالتالي تؤثر بواسطته على الجماعة التي يمثلها. فتتحول المعارضة من معارضة تعمل من موقع مضاد، إلى معارضة تعمل و كأنها جزء من النظام.[1]

تعهد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة باتخاذ مجموعة من التدابير والإصلاحات تكون في مستوى تطلعات المواطنين، كالتقليل من عيوب النظام الريعي المعتمد على الجباية البترولية ، التفكير في الاستثمار في الموارد البشرية عبر سياسات ثورية في القطاعات الحساسة،محاربة الفساد، فتح باب الممارسة الحزبية وإتاحة الفرصة للأحزاب لتعزيز مكانتها في الحقل السياسي وإشراكها في صناعة القرار،مع العمل على تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات.[2]

ومن الأساليب السلمية التي اعتمدتها السلطات الجزائرية للتعامل مع هذه الحركات الاحتجاجية سعيا منها لاحتوائها نذكر ما يلي:

1.1. تعطيل العمل بجزء من المنظومة القانونية : يمكن تصنيف تفاعل النظام السياسي مع الحراك الاحتجاجي حسب حجم الحراك؛ بحيث كلما كان قويا قامت السلطة باتخاذ إجراءات سريعة تعمل على تخفيف حدة الاحتقان و احتواء الضغط حتى وإن استدعى الأمر اتخاذ اجراءات

[1] عبد القادر زيغم، **الحركات الاجتماعية وآليات التعامل من قبل الأنظمة السياسية العربية(دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)** ، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة،تخصص سياسات مقارنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة زيان عاشور الجلفة ،ماي2018)،ص247

[2] عبد القادر زيغم، **المرجع السابق**، الصفحة نفسها.

غير قانونية وغير شرعية كتعطيل العمل بجزء من المنظومة القانونية مثل:[1]

– توقيف المنافسات الكروية تفاديا للتجمعات التي قد تشكل فضاء للتجمهر يمكن أن يتم استغلاله لانطلاق المظاهرات أو المسيرات أو التجمعات فتتسبب في عمليات التخريب؛ و التي قد تؤزم الأوضاع وتزيد من حدة التوتر.

–تجميد توزيع السكنات في كل الولايات نظرا لما قد تسببه هذه العمليات القانونية من حركات احتجاجية اعتراضا على قوائم المستفيدين.

– تعليق سحب رخص السياقة بعد ورود تقارير للحكومة تحذر من إمكانية انفجار الأوضاع من جديد.

–تسييج ساحة الشهداء لمنع الاعتصامات بها كي لا تتحول إلى ميدان للتجمهر.

2.1.آليات توظيف النسق السياسي للعدالة في احتواء الحراك الاحتجاجي: قام النظام الجزائري بتعطيل السير الحسن لجهاز العدالة لإدارة الأزمة متخذا اجراءات سياسية في صيغة أحكام قضائية أو قرارات لجهاز العدالة. ومن بين تلك الآليات:[2]

–قيام القضاة ووكلاء الجمهورية بتفادي المحاكمات السريعة تمهيدا لمعالجة سياسية للأزمة. بحيث يقومون بالعفو على القصر الموقوفين في أحداث الشغب. كما تم الإفراج عن أغلب الموقوفين المشاركين في المظاهرات والمسيرات مثلما حدث في مظاهرات الخامس جانفي 2011، في عدة ولايات تيارت، تيسمسيلت، حسين داي و البليدة.

–تلقي 212 محكمة في نهاية شهر جانفي2011 تعليمات بتجميد الأحكام القضائية بالطرد من المساكن.

3.1. تسخير مؤسسة المسجد لدعم شرعية النظام السياسي: شكل الخطاب الديني آلية مهمة للنظام السياسي من أجل احتواء الحركات الاحتجاجية والتخفيف من حدتها على الأقل.فلقد لعب المسجد دورا هاما تعبويا أثناء صلاة الجمعة عبر خطب دينية موجهة تهدف لتهدئة الأوضاع واحتواء الجماهير المحتجة بناء على توصيات وزارة الشؤون الدينية للأئمة .

---

[1] نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء**،المرجع السابق، ص 196.

[2] **المرجع نفسه**،ص 197.

إن الإشكال الذي يطرح نفسه، لا يتمثل في عدم جدوى الخطاب الديني واستخدامه لتحقيق الأمن والازدهار في المجتمع ، ولكنه يتمثل في نوعية الخطاب المستعمل وطريقة توظيفه. فالأئمة يتحدثون عن نظرية المؤامرة الأجنبية ومحاولة التدخل الأجنبي. بل يصل بهم الأمر لحد اتهام زعماء المعارضة المطالبة بالتغيير وقادة المظاهرات والحراك الشعبي بالخيانة والعمالة للخارج ، و بأنهم ينفذون اجندات أجنبية تهدف لزعزعة الاستقرار والسلم وتمهد لتدخل أجنبي، و بأن خطاباتهم تعمل على تقسيم المجتمع الجزائري وإحداث قطيعة في تماسكه الاجتماعي. كما أن الخطاب الديني الذي تم توظيفه من قبل النظام السياسي يهدف إلى غرس قيم الخنوع والتبعية والولاء الأعمى للحاكم وللسلطة وللحاكم حتى و إن كان فاسقا أو مستبدا طالما لم يعلن صراحة كفره و خروجه عن الملة.[1]

إن الخطاب الديني يوفر غطاء للنظام السياسي مهما بلغت درجة فساده وجبروته.يسعى من ورائه احتواء أي حراك احتجاجي عبر زرع ثقافة الاستسلام للاستبداد والظلم والفساد وسوء التسيير و اطاعة ولي الأمر كي ينال الرضا والامتيازات ويتقي شر المتابعات القضائية والمضايقات.

4.1. اعتماد المؤسسة الأمنية أسلوب التفاوض عوض القمع: اتسم تدخل القوات الأمنية منذ بداية احداث احتجاجات الخامس جانفي 2011 بمحاولة تفادي التصادم مع المتظاهرين مع حماية المراكز والمنشآت والمرافق الحساسة دون تتبع المحتجين في اليومين الأولين من بداية الأحداث. ثم سرعان ما شرعت في حملة اعتقالات واسعة مستغلة صور كاميرات المراقبة، جيث كانت الاعتقالات تتم ليلا. ثم رجعت القوات الأمنية إلى تفادي التصادم مع المواطنين اجهاضا لأي مناوشات أو انزلاق.

فنلاحظ هنا أنها تبنت أسلوبين للتعامل مع المتظاهرين في نفس الوقت . فمن جهة تعتمد التفاوض والحوار و التهدئة، ومن جهة أخرى تعتمد أسلوب القمع واستخدام القوة.

5.1. استغلال وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر الاجراءات المراد اتخاذها: تمكن النظام السياسي الجزائري من الوقاية من شبح دخول موجة الربيع العربي للبلاد خاصة بعد أحداث الخامس

[1] نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء**،المرجع السابق، ص 200.

جانفي2011 ، عبر التركيز على توظيف وسائل الاعلام بكل قوة والسماح لمختلف الأطراف بولوج وسائل الاعلام لإشراكها في عملية احتواء الاحتجاجات وامتصاص غضب الجماهير.

فتحقيق مطالب المحتجين واتخاذ اجراءات سوسيو– اقتصادية يحتاج حدا أدنى من الزمن قد يتجاوز عدة أشهر أو عدة سنوات مثل: توفير السكن، تشييد المرافق الحيوية للتنمية في مختلف الولايات وخلق مناصب للشغل للحد من البطالة. من هنا قام بالإعلان عنها عبر وسائل الاعلام و وسائل التواصل الاجتماعي لأجل طمأنة المحتجين. فنجح بتمرير العديد من الرسائل عبر وسائل الاعلام المختلفة من خلال إقامة الندوات واللقاءات الحوارية والمقابلات التلفزيونية لأهم القطاعات الحساسة.كما يتم بثها في فضاءات التواصل ليطلع عليها قطاع واسع من المواطنين.

6.1. أسلوب تجزئة المطالب: يقصد به تفكيك وتشتيت المطالب ،الاهتمامات و الانشغالات. بحيث يتحول المجتمع المحتج لمجموعات صغيرة حسب طبيعة المطالب التي تخصها لأجل تكسير حجم الاحتجاجات ووحدتها.و تكون هذه المهمة سهلة عندما تتوفر العناصر التالية: غياب مجتمع سياسي، غياب تكامل ثقافي، وجود اختلافات داخل البنية الاجتماعية.[1]

7.1. أسلوب تشتيت الانتباه: يُعتمد فيه لتشتيت انتباه الجماهير المحتجة بتحويل اهتماماتهم لأزمات خارجية مفتعلة . وبالتالي تتخلى هذه الجماهير عن كل ما يهم الشأن الداخلي. وغالبا ما تكون الأزمة المفتعلة تتعلق بنزاع مع دولة مجاورة أو مباراة رياضية أو قضايا مصيرية كالنزاع العربي الاسرائيلي. فتلجأ السلطة لاستخدام خطاب سياسي حول حقوق الوطن و السيادة، و كأن المصالح العليا في حالة خطر.[2]

8.1.أسلوب توزيع الريع مقابل السلم الاجتماعي:ركز النظام الجزائري على الحلول السوسيو– اقتصادية لشراء السلم الاجتماعي واحتواء موجة الاحتجاجات. بحيث مباشرة بعد احداث الخامس جانفي 2011، عقب الزيادة في أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع مثل السكر والزيت، تم الاعلان عن انعقاد مجلس وزاري مشترك لدراسة ارتفاع أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع . وتم الاعلان باتخاذ اجراءات جديدة

[1] عبد القادر زيغم ، **المرجع السابق**، ص236.

[2] **المرجع نفسه**، ص237.

للحد من ارتفاع الأسعار؛ فتقرر تسقيف هوامش الربح في السكر والزيت.

تم خلال نفس الفترة الاستجابة لمطالب معطوبي جنود الجيش الوطني الشعبي ضحايا العشرية السوداء. وبتاريخ 01 مارس 2011 أعلن وزير السكن عن منح 50 ألف مسكن بصيغة البيع بالإيجار لفائدة الشباب. ثم تم اصدار مرسوم رئاسي بالإعفاء من الخدمة الوطنية لفائدة الشباب الذي تجاوزوا سن الثلاثين. كما قام النظام السياسي باعتماد خمس محاور للتشغيل بالنسبة للشباب مع منح تسهيلات كبيرة للاستفادة من قروض موجهة للاستثمار.[1]بفضل هذه الاجراءات، تمكن النظام السياسي من التخفيف من حدة الاحتقان وتهدئة الشارع وشغل مجموعة كبيرة من الشباب الجزائري بملف الاستثمار والتشغيل.

2. أسلوب المواجهة:

يتم عبر استخدام القوة في مواجهة القوى الشعبية المحتجة عبر فرض الرقابة الأمنية الشديدة على المحتجين المتقدمين في صفوف الحراك، القيام بإعتقال العناصر القيادية و البارزة، وكذا التجسس عليهم بتوظيف عناصر من داخل الجماهير المنتفضة لصالح الأجهزة الأمنية.

فتقوم بتشويههم وتتهمهم بالعمالة لفضحهم أمام الرأي العام حتى تقلل من مصداقية الانتفاضة وتتهمها بالموالاة والعمالة للخارج و بأنها أداة تحركها اطراف انتهازية أو أجنبية. والهدف من كل ذلك هو محاولة افقادهم مصداقيتهم لدى الجماهير كي لا يثق فيهم الشعب عند رفعهم للمطالب الشعبية المنادية بالتغيير. كما كان للأجهزة الأمنية دور كبير في المحافظة على استمرارية النظام السياسي وضمان اعادة انتاجه ، بحيث استأثرت بإمكانيات لوجستيكية ،مادية وبشرية هائلة لتكون الدرع الواقي للسلطة الحاكمة يُحكم بواسطتها قبضته على المجتمع.فلقد استُخدمت تلك المنظومة في أحداث جانفي 2011 وما تبعتها من احتجاجات.[2]

لم يأتي الحراك الاحتجاجي في الجزائر لسنة 2011 بالجديد؛ بحيث بقيت الاحتجاجات على نفس النهج وبنفس لائحة المطالب. كما أنها اتسمت بضعف واضح من ناحية التنظيم و التأطير الحزبي و الجمعوي، إلى حد انعدامهما. وتميزت المواجهة الأمنية بالعنف وتمت حملات الاعتقالات التحفظية

[1] نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء**،المرجع السابق،ص 206

[2] عبد القادر زيغم، **المرجع السابق**، ص237.

أما الأسلوب القانوني، فكان بمثابة سند شرعي للنظام في اللجوء إلى الأسلوب الأمني لإضفاء قدر من الشرعية. إذ تم الاعتماد عليه كأداة قانونية لضمان استمرارية العمل بقانون حظر التظاهر في العاصمة القائم منذ 2002 للتصدي لأي مظاهرة أو وقفة احتجاجية أو مسيرة.[1]

لقد تم استغلال جهاز القضاء كآلية لاحتواء الحركات الاحتجاجية. حيث قام هذا الجهاز بإدارة الأزمة عبر فرضه قرارات سياسية في صيغة أحكام قضائية تم استخدامها كأسلوب ردعي. فكان يتم الإفراج عن الموقوفين جراء أعمال الشغب من القاصرين مباشرة،أو إطلاق سراحهم عند التحقيق بالنسبة لمن يتمتعون بالأهلية. وتواصلت أحكام العدالة على هذا المنوال لبث الخوف والرهبة في قلوب هؤلاء لتكسير حركتهم الاحتجاجية.[2]

أضحى الكثير من الناس يبحث عن الربح السريع عن طريق الامتيازات الحكومية. وفي مقابل ذلك يؤيدون كل سياسة أو قرارات بغض النظر عن مدى كارثيتها دون الاهتمام بمدى رضا المواطنين عنها أو إن كانت في صالحهم وتلبي رغباتهم. [3] وهذا المنظور يُنشئ دولة الولاء إلى الحاكم والنخبة الحاكمة على حساب دولة الكفاءة. فتتعمق هشاشة مؤسسات الدولة وتضعف إنتاجيتها، ما يتسبب في انفجار الأوضاع واندلاع احتجاجات شعبية غاضبة وناقمة عن الأوضاع المتردية . وهو ما يدفع بالسلطة للاعتماد على الحلول الأمنية لمواجهتها.

المبحث الثاني: تفسير علاقة الارتباط بين مؤشرات السلم الاجتماعي ومتغير التنمية المحلية

لقد تخصصت منظمات دولية في تصنيف دول العالم وفق مؤشرات إحصائية اقتصادية معينة حسب طبيعة كل منظمة. وتصُدر تبعا لذلك تقارير دورية شهرية أو فصلية أو سنوية. وبناء عليها يتم إجراء مقارنات بين دول العالم في إطار التعاون الاقتصادي الدولي.بدءا من الاتفاق على مجموعة من المؤشرات المناسبة، مرورا بوضع تعاريف لها ووصولا إلى إقناع دول العالم على اختلاف مستويات تطورها بإتباع منهجيات معيارية دقيقة في جمع البيانات اللازمة لهذه المؤشرات التي تُطوَر وتُرقَح باستمرار نظرا للتطورات

[1] عبد القادر زيغم، **المرجع السابق**، ، ص246

[2] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

[3] **المرجع نفسه**، ص238.

السريعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، ناهيك عن مصداقية هذه المنظمات المتخصصة وحيادية تصنيفاتها.

المطلب الأول : التعريف بمؤشرات السلم الاجتماعي

عند دراستنا للظواهر الاقتصادية وتحليلها، يتوجب علينا اختيار جميع العناصر و المؤشرات وتجميعها وفقا لخصائص محددة، وبالتالي يتم تصنيفها منهجيا لإجراء دراسات وتحاليل عليها. تسمح لنا هذه المؤشرات القابلة للمقارنة والقياس من وضع السياسات الملائمة في مختلف القطاعات وتصميم استراتيجيات النمو الاقتصادي ووضع الخطط التنموية وطنيا و محليا، ومنها بناء سلم اجتماعي قوي ومتين بعيدا عن موجات الاحتجاجات.

فهذه المؤشرات الاقتصادية تهدف لبناء السلم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمعات المحلية وتحسين ظروفهم المعيشية . فهي عبارة عن رقم إحصائي يمثل ظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة. وهي إحدى أدوات الدراسات الاجتماعية،الاقتصادية،السياسية و الديمغرافية...وغيرها. [1] تكمن أهميتها في رسم الاستراتيجيات الخاصة بالمؤسسات والقطاعات والبلدان لقياس درجة التطور الحاصل فيها للمساعدة في تحقيق الخطط التنموية، معرفة مدى التطور الحاصل في تنفيذ البرامج والمخططات التنموية على الصعيد المحلي،الوطني والعالمي. كما تمكننا من اجراء مقارنة بين مختلف المؤسسات والقطاعات والبلدان للاستفادة من التجارب الدولية والتعرف على مواطن القوة والضعف.

1. مؤشر السلام العالمي(Global Peace Index)

يقوم معهد الاقتصاد والسلام الأمريكي – وهو معهد خاص مستقل – بعمل مؤشر خاص سماه مؤشر "السلام العالمي" Global Peace Index. يقوم فيه ، من خلال تقرير سنوي خاص بالمؤشر ، بعملية رصد ومتابعة وتحليل لحالة السلام في كل دولة في العالم، مستخدمًا معايير معينة في تصنيفه للدول مع إعطاء درجة معينة لكل دولة يتحدد وفقًا لها ترتيبها بين الدول فيما يخص حالة السلام والأمن.
المؤشر من إنتاج معهد الاقتصاد و السلام، ويوضع بالتشاور مع فريق دولي من الخبراء والمعاهد ومراكز

[1] عبد الفتاح داودي، "الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية"، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، العدد06، جوان2018،ص211

البحوث، بالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات في جامعة سيدني، مع تحليل البيانات من قبل الاستخبارات الاقتصادية.تم اعداد القائمة الأولى من المؤشر في شهر ماي 2007.

1.1. المؤشرات الرئيسية للسلام العالمي

هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية ويندرج تحتها 22 معيارا فرعيا، تتمثل فيمايلي[1] :

أ.مستوى الأمن والأمان في المجتمع : يندرج تحته (مستوى الإجرام في المجتمع، عدد اللاجئين والنازحين كنسبة مئوية من السكان، عدم الاستقرار السياسي، مستوى الإرهاب السياسي، الأعمال الإرهابية، عدد جرائم القتل لكل 100 ألف شخص، مستوى جرائم العنف، احتمالية المظاهرات العنيفة، عدد المسجونين لكل 100 ألف شخص، وعدد رجال الشرطة في الداخل لكل 100 ألف شخص).

ب. مدى الصراع على المستويين الداخلي و الخارجي: يندرج تحته (عدد الصراعات الداخلية والخارجية التي وقعت، عدد القتلى الناجم عن التورط في صراع خارجي، عدد القتلى الناجم عن الصراع المنظم داخليًا، مستوى الصراع المنظم داخليًا، العلاقات مع الدول المجاورة).

ت. مستوى التسلح : فيندرج تحته هو الآخر النسبة المئوية للإنفاق العسكري إلى الناتج الق ومي، حجم تحويلات الأسلحة التقليدية الرئيسية المستوردة لكل 100 ألف شخص، حجم تحويلات الأسلحة التقليدية المصدرة لكل 100 ألف شخص، المساهمات المالية الخاصة ببعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، إجمالي حجم الأسلحة الثقيلة لكل 100 ألف شخص، سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة الخفيفة، والتطور أو القدرة العسكرية.

2.1. مؤشر السلام الايجابي

إلى جانب تلك المؤشرات الرئيسية والفرعية هناك مؤشر «السلام الإيجابي» الذي يتضمن بدوره ثمانية معايير تسمى «**أركان السلام الايجابي The Pillars of Positive Peace**». وتتثمل تلك الأركان فيما يلي:[2]

[1]Institute For Economics And Peace, **Global Peace Index2019:Measuring Peace In a Complex World,**Sydney,June2019,pp 29-31.

[2] Institute For Economics And Peace, **Peace Global Index2019:Measuring Peace In a Complex World,**op.cit,pp64-70.

- **الأداء الجيد للحكومة:** تقوم الحكومة بتقديم خدمات عامة ومدنية عالية الجودة، وهو ما يولد الثقة والمشاركة لدى المواطنين.هذا الأمر يعتبر دليلا ايجابيا على الاستقرار وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية وبالتالي عامل مهم للحفاظ على السلم الاجتماعي.
- **البيئة التجارية السليمة :** قياس مدى موائمة الظروف الاقتصادية والبيئة المواتية للاستثمار ومدى دعم المؤسسات الرسمية للقطاع الخاص وتحديد سلامة بيئة الأعمال.إن القدرة التنافسية والتجارية والإنتاج الاقتصادي يتواجدان في الدول والمجتمعات الأكثر سلما والتي تتواجد فيها أنظمة قانونية ملائمة للعمليات التجارية.
- **التوزيع العادل للموارد:** سهولة الوصول للموارد كالتعليم والصحة وبدرجة أقل المساواة في توزيع الدخل.
- **قبول حقوق الآخرين :**تضمن القوانين الرسمية حقوق الانسان الأساسية والحريات الاجتماعية والأعراف الثقافية التي تتعلق بسلوكيات المواطنين. والتي تعتبر بمثابة وكلاء لمستوى التسامح بين مختلف الاثنيات اللغوية ،الدينية و مختلف التجمعات الاجتماعية– الاقتصادية داخل الدولة. كما تعتبر المساواة بين الجنسين وضمان حقوق العمال بمثابة المكونات المهمة جدا في المجتمع التي تؤيد تقبل حقوق الآخرين.
- **العلاقات الجيدة مع ال جوار:** إن العلاقات التي يسودها السلم مع الدول المجاورة مهمة جدا كالعلاقات بين الجماعات المختلفة داخل الدولة الواحدة. فالبلدان ، ذات العلاقات الخارجية الايجابية، أكثر سلمية وتميل دوما نحو أن تكون أكثر استقرارا سياسيا؛ وتتمتع بأداء أفضل لحكوماتها، متكاملة إقليميا ولديها مستوى أقل من النزاعات الداخلية المنظمة. هذا العامل مفيد للأعمال التجارية ويشجع على استقطاب الاستثمارالأجنبي ، السياحة وتدفقات رأس المال الأجنبي.
- **التدفق الحر للمعلومات :** تنشر وسائل الإعلام الحرة والمستقلة المعلومات بطريقة تؤدي إلى انفتاح أكبر، ويساعد الأفراد والمجتمع المدني على العمل معا. وينعكس ذلك على أي مدى يمكن للمواطنين الوصول إلى المعلومات، وفي ما إذا كانت وسائل الإعلام حرة ومستقلة. هذا من شأنه المساهمة في اتخاذ قرارات أفضل والمزيد من الاستجابات العقلانية في أوقات الأزمات.
- **مستوى عال لرأس المال البشري:** تعكس قاعدة رأس المال البشري لأي مدى تهتم المجتمعات بالشباب، تثقيف المواطنين، تعزيز تنمية المعرفة ، تحسين الانتاجية الاقتصادية، تمكين المشاركة السياسية، وبالتالي زيادة رأس المال الاجتماعي. إن التعليم لبنة أساسية يُمكّن المجتمعات من بناء المرونة وتطوير آليات التعلم والتكيف.

مستويات متدنية من الفساد :تشهد المجتمعات، التي يسود فيها الفساد بشكل كبير والتخصيص غير الفعال للموارد، نقصا في تمويل الخدمات الأساسية.تؤدي اللاَعدالة في التوزيع و اللاَمساواة إلى اندلاع اضطرابات وموجة من الاحتجاجات من طرف المواطنين قد تصل لحد انتشار العنف. فيما قد يؤدي انخفاض الفساد لتعزيز الثقة في المؤسسات.

واللافت للإنتباه في تلك المؤشرات والمعايير، أنه يتم قياس معظمها بدرجة من 1 إلى 5. وكانت هناك معايير فرعية أخرى تم قياسها بشكل كمي مختلف . ويقسم إجمالي المؤشر العام إلى 60% للسلام الخارجي و40% للسلام الداخلي في الدولة . تعطى كل دولة درجة من 1 إلى 5 حسب متوسط إجمالي المؤشرات بشكل تنازلي بمعنى أن الدولة التي تحصل على درجة كبيرة من هذه الدرجات هي التي يقل فيها مستوى السلام. [1]

يق ول تقرير سنة 2014 أنه على الرغم من أن القرن الذي نعيشه هو أكثر قرن "سلمي" حتى الآن في تاريخ البشرية، إلا أن السنوات السبع الأخيرة ازدادت فيها معدلات العنف وتهديد السلام بشكل كبير . فمنذ 2008 انخفض مستوى السلم في 111 دولة، في مقابل صعد المؤشر إيجابًا في 51 دولة أخرى.لقد أصبح العالم أقل سلاما بكثير مما كان عليه في عام 2008؛حيث بلغ مستوى التدهور نسبة 3.78% على مدى العقد الماضي.[2]

وقال التقرير أن العالم أصبح أقل سلمًا خلال العام الماضي بسبب زيادة خطر "المنظمات الإرهابية" وارتفاع معدلات التهجير وأعداد اللاجئين بسبب النزاعات . كما أشار إلى أن هناك 500 مليون شخص يعيشون في مناطق معرضة لخطر عدم الاستقرار، من بينهم 200 مليون يعيشون تحت خط الفقر. أما تكلفة التأثير الاقتصادي للنزاع على الاقتصاد العالمي فبلغت بحسب التقرير 14.1 تريليون دولار سنة 2018؛ أي ما يمثل 11.2 % من الناتج المحلي الاجمالي العالمي، ما يعادل 1853 دولار للشخص الواحد. كما وصل

[1] Institute For Economics And Peace, **Methdology Results and Findings**, Sydney,2010,p09.

[2]Institute For Economics And Peace, Global Peace Index2019:**Measuring Peace In a Complex World**,op.cit,p26.

ضحايا الأعمال الارهابية سنة 2014 إلى 32000 ضحية. لينخفض سنة 2017 إلى 20000 ضحية،ثم ليبلغ 12000 ضحية عام 2018 .[1]

2. مؤشر الازدهار العالمي(ليغاتوم)

يتم إعداد وتصميم مؤشر الازدهار العالمي من قبل معهد ليغاتوم بلندن سنويا ونشره وفق تقرير الازدهار العالمي. وقد بدأ في نشر تقاريره منذ عام2007 . يقيس الازدهار في أكثر من 150 بندا، ويستند على مجتمع شامل مع عقد اجتماعي قوي يحمي الحريات الأساسية والأمن لكل فرد.[2]

أ. **مميزاته:** حسب هذا المؤشر، يتميز المجتمع المتصف بالازدهار بمايلي:[3]

- يعيش الناس في سلام، متحررين من تهديد العنف والقمع والجريمة.
- احترام الكرامة المتأصلة في كل فرد، وحرية التعبير والعبادة، وحماية التجمعات.
- تعمل المؤسسات الحاكمة بنزاهة، وتخضع للمساءلة أمام المواطنين، وتخضع لسيادة القانون.
- تغرس الأسر المستقرة والمجتمعات الداعمة للقيم و التي تشكل ثقافة وبناء أواصر الثقة اللازمة لازدهار المجتمع.
- الازدهار مدفوع باقتصاد مفتوح يسخر الأفكار والمواهب لخلق مسارات مستدامة للخروج من الفقر.
- حقوق الملكية محمية بحيث يمكن أن يتدفق الاستثمار.
- تنظيم الأعمال التجارية للتمكين لريادة الأعمال والمنافسة والابتكار.
- الأسواق المفتوحة والهياكل الأساسية العالية الجودة التي تيسر التجارة.
- تُستخدم السياسة المالية والنقدية بمسؤولية لتعزيز العمالة، الإنتاجية والنمو الاقتصادي المستدام.

ب. أركان مؤشر الازدهار العالمي: يُحتسب مؤشر الازدهار العالمي بالاعتماد على 12 ركنا هي:[4]

---

[1] Institute For Economics And Peace, **Global Peace Index2019:Measuring Peace In a Complex World**,op.cit, pp26-64.

[2] Legatum Institute, **The Legatum Prosperity Index2020**,14eme Edition,Legatum Institute , UK ,2020 ,P5,seen in:**www.li.com** on october12,2020 at22.20.

[3] Legatum Institute,**Defining Prosperity 2021**, Legatum Institute,UK ,2021 ,P1,seen in **www.li.com** on october12,2020 at22.30

[4] Legatum Institute, **The Legatum Prosperity Index2018**,12eme Edition,Legatum Institute, UK ,November2018 ,pp35-36,seen in:**www.li.com** on october12,2020 at22.00.

- **الجودة الاقتصادية** :يقيس مدى جودة الاقتصاد والمجهزة لتوليد الثروة بشكل مستدام ومع اشراك كافة القوى العاملة. وتتم عملية قياسه وفق المؤشرات التالية: (الانفتاح الاقتصادي، الاستدامة المالية،استقرار الاقتصاد الكلي، أسس النمو، الفرصة الاقتصادية، كفاءة القطاع المالي ، الانتاجية والقدرة التنافسية، مشاركة القوى العاملة).
- **الظروف المعيشية:** يقيس المستوى المعيشي للجميع ومدى توفر الموارد المادية والمأوى من خدمات واتصال. يتم قياسه عبر المؤشرات الآتية: (الموارد المادية، التغذية، الخدمات الأساسية،المأوى، الترابط، الحماية من الأذى).
- **الحوكمة:** تقيس مدى وجود الضوابط والقيود المفروضة على السلطة وما إذا كانت الحكومات تعمل بشكل فعال وبدون فساد. ويمكن القياس من خلال هذه المؤشرات:(نزاهة الحكومة و فاعليتها؛ الديمقراطية والمشاركة السياسية، سيادة القانون، القيود التنفيذية،المساءلة السياسية،الجودة التنظيمية).
- **التعليم:** تدابير ركيزة التعليم من حيث التسجيل والنتائج والجودة عبر مراحل التعليم المختلفة (الابتدائي، المتوسط، الثانوي، التعليم العالي). تتم عملية قياسه تبعا للمؤشرات التالية: إتاحة التعليم في المراحل المختلفة، مهارات الكبار، جودة التعليم، العنصر البشري.
- **الصحة:** يقيس المستوى الصحي ونوعية الخدمات الصحية المقدمة للناس،النظم والمرض وعوامل الخطر، معدلات الوفيات. ويمكن قياسه وفق المؤشرات الآتية: (الصحة البدنية والذهنية، البنية التحتية للصحة، التدخلات الوقائية،عوامل الخطر السلوكية،أنظمة الرعاية، طول العمر).
- **الأمن والأمان:** هما ركيزة الأمن والسلامة.يقيسان درجة الحروب والصراعات والجريمة التي من شأنها زعزعة أمن الأفراد وتأثيراتهما التي يمكن أن تدوم عليهم لمدة طويلة. يتم قياس ذلك من خلال المؤشرات التالية:(الحرب والصراعات الأهلية، الإرهاب ، الإرهاب والعنف المرتبطان سياسيا، جرائم العنف ، جرائم الملكية،الأمن القومي والسلامة الشخصية).
- **الحريات الشخصية** : تقيس مستوى التقدم نحو الحقوق القانونية الأساسية والحريات الفردية والتسامح الاجتماعي . وتتم عملية القياس من خلال المؤشرات الآتية:(حرية التجمهر وتكوين الجمعيات، حرية التعبير والوصول للمعلومات، غياب التمييز القانوني، التسامح الاجتماعي).
- **رأس المال الاجتماعي** : يقيس قوة الشخصية والعلاقات الاجتماعية،المؤسسية، الثقة و الأعراف وحقوق المشاركة الاجتماعية والمدنية في بلد ما.يمكن قياسه وفق مايلي: (قوة العلاقات الشخصية و العائلية، الدعم

الاجتماعي، الأعراف الاجتماعية، المشاركة المدنية والاجتماعية، الشبكات الاجتماعية، الثقة الشخصية، الثقة المؤسسية).

- **البيئة الطبيعية :** يقيس جوانب البيئة المادية التي لديها تأثير مباشر على الناس في حياتهم اليومية والتغييرات التي قد تؤثر على ازدهار مستقبل الأجيال.ويتم قياسه وفق المؤشرات التالية: (جودة البيئة الطبيعية، ضغوط البيئة، المحافظة على البيئة ، التعرض لتلوث الهواء، الغابات والأراضي و التربة، المياه العذبة، المحيطات، جهود الحفظ).
- **مناخ الاستثمار :** تقيس بيئة الاستثمار مدى كفاية الاستثمارات ومدى حمايتها وسهولة الاجراءات لخلق فرص استثمارية فيها. يتم قياسه بناء على المؤشرات التالية: (حقوق الملكية، حماية الاستثمارات وإمكانية الوصول إلى فرصه بسهولة،انفاذ العقود، نظام التمويل، القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي).
- **شروط المؤسسة :** يقيس الدرجة التي توضح مدى توفر النصوص واللوائح لتمكن الشركات من البدء والتنافس والتوسع في ذلك. تتم عملية القياس وفق مايلي: (اللوائح العامة، بيئة إنشاء الأعمال ، ، تنافسية السوق المحلي،عبء التنظيم، مرونة سوق العمل).
- **البنية التحتية وولوج الأسواق:** تتيح لنا قياس مدى جودة البنية التحتية التي تسمح بتطوير التجارة وإتاحة الفرص الحقيقية للاستثمار في سوق السلع والخدمات. يمكن قياسه بناء على المؤشرات الآتية: (موارد الاتصالات، النقل، إدارة الحدود، نطاق السوق المفتوح ، قيود تعريفة الاستيراد،ضوابط السوق).

في مؤشر عام 2010، احتلت الجزائر المرتبة 107 عالميا .بينما في سنة 2017 تراجعت للمرتبة116. بينما في سنة 2018 ، تمركزت الجزائر في المرتبة 110 من أصل 167 دولة شملتها الدراسة ، والعاشرة عربيا، والثالثة مغاربيا بعد كل من تونس 98 عالميا والمغرب 95 عالميا.بينما في تقرير 2019، احتلت المرتبة 108 عالميا.[1]

3. تقرير الحرية الاقتصادية

تعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وضمان حرية الاختيار الاقتصادي للأفرادمع تعزيز روح المبادرة والإبداع دون التدخل للحكوم ي في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات، خارج إطار حماية المصلحة العامة. و يصدر التقرير سنويا من طرف **مؤسسة هيريتاج Heritage Foundation** بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال منذ العام1995 . ويستخدم لقياس

[1]Legatum Institute, **The Legatum Prosperity Index2018**,op.cit,p17

درجة التضييق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية وفق مؤشر الحرية الاقتصادية. ويغطي هذا التقرير البيانات الخاصة بالنصف الثاني من السنة السابقة والنصف الثاني من السنة الموالية.[1]

يستند المؤشر على 12معيارا مقسمة إلى أربعة ركائز تقوم عليها الحرية الاقتصادية:

❖ **سيادة القانون** : تتوقف الحرية الاقتصادية على تمكين الأفراد وعدم التمييز والمنافسة في الأسواق التي لن تتحقق إلا بسيادة القانون الذي يشمل حقوق الملكية، التحرر من الفساد، و الفعالية القضائية.

❖ **حجم الحكومة** : يعكس مدى الاعتماد على آلية السوق واختيار تخصيص الموارد. وتقاس محدودية دور الحكومة من خلال الحرية الجبائية ،الإنفاق الحكومي ، العبء الضريبي و الحرية المالية.

❖ **الكفاءة التنظيمية**: تشمل حرية العمل، حرية ممارسة الأعمال، والحرية النقدية.

❖ **انفتاح الأسواق**: تشمل حرية التجارة، حرية الاستثمار، و حرية التمويل.

يبين الجدول الموالي موقع الجزائرفي مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة مابين سنوات2001 و2019:

الجدول رقم6 : يبين مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر(2001-2019)

2019		2014		2005		2002		2001	
المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة
50.1	172	50.8	146	53.2	118	61	68	57.3	93

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى تقارير The Heritage Foundation,Index of Economic Freedom بين2001 و2019 على الرابط:https//www.héritage.org/index اطلع عليه يوم2020/11/12 على الساعة 19.00

من خلال قراءتنا للجدول السابق، نلاحظ أن الجزائر كانت تحتل مكانة مقبولة خلال الفترة مابين 2001 و 2004. فلقد تراوحت مكانتها بين الرتبة 93 بمجموع نقاط 75.3 سنة2001 والمرتبة 68 سنة 2004 بمعدل 58.1. لتبدأ في التراجع ابتداء من سنة2005محتلة الرتبة118 بمعدل53.2.

[1] الموسوعة السياسية،**الحرية الاقتصادية**، شوهد على الرابط:https://political-encyclopedia.org/dictionary بتاريخ11/12/ 2012 على الساعة 22.00

لتواصل التراجع حتى احتلت المرتبة 159 عالميا سنة 2019 بمعدل 50.1 .[1] وهو مايعني أن مناخ الاستثمار بالجزائر لا يتمتع بالحرية الكافية وهو بحاجة لمراجعة وتحفيز للمستثمرين جزائريين كانوا أم أجانب لولوج السوق الجزائرية. يجب تمكين هؤلاء من حرية المنافسة دون تمييز مع ضمان سيادة القانون الذي يشمل حقوق الملكية، التحرر من الفساد ، و الفعالية القضائية.فالمستثمر الأجنبي متخوف من دخول السوق الجزائرية ولا يتشجع على المغامرة فيها.

إن تراجع الجزائر في تصنيف الحرية الاقتصادية يفرض عليها اعادة مراجعة سياساتها الاقتصادية المعتمدة وتكييفها مع المتغيرات الاقتصادية الحاصلة على المستوى العالمي ، من خلال منح المزيد من التسهيلات مثل: حرية الاستثمار،الحرية المالية، حرية التجارة، الكفاءة التنظيمية، حقوق الملكية والتحرر من الفساد...

4. تقرير منظمة الشفافية الدولية للفساد

هي منظمة دولية عالمية غير حكومية معنية بالفساد. تأسست بألمانيا سنة1993 ويقع مقرها الرئيسي ببولين. لها حوالي 100فرع محلي منتشر عبر مختلف دول العالم . وتعتبر الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد الفرع الوطني لهذه المنظمة. تشتهر عالميا بتقريرها السنوي تقرير مدركات الفساد . وهو قائمة تقارن بين الدول من حيث انتشار الفساد حول العالم . ظهر هذا المؤشر منذ عام 1995 ويتم إصداره سنويا . يقيس معدلات الفساد في الدول محل الدراسة و يحلل أسباب انتشاره[2].

1.4. مظاهر الفساد التي يغطيها مؤشر مدركات الفساد:

تقوم بيانات مصادر مؤشر مدركات الفساد بتغطية الجوانب التالية:

- الرشوة و اختلاس المال العام
- قدرة الحكومات على احتواء الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.
- انتشار ظاهرة المسئولين الذين يستغلون وظائفهم لتحقيق مكاسب شخصية في ظل الافلات من العقاب.
- السيطرة على الدولة من طرف أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.
- توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد من صحفيين ومحققين .

---

[1] Otman Allam,Salah Snousawi,**Mechanisms To Activate the Competitiveness of the Algerian Economy in the Light of Competitive Indicators**,Global Journal of Economics and Business, Vol.4, N°1, 2018,pp74-89,seen on https://www.refaad.com/Journal/Issue/36 in october10,2021 at22.00

[2] عثمان مداحي،**دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية(مع الإشارة لحالة الجزائر)** ،مجلة البشائر الاقتصادية ،العدد02،جامعة بشار،أوت2019،ص ص709-726 .

- قوانين كافية تتعلق بالتصريح بالممتلكات والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف الموظفين.
- عبء الاجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها والذي من شأنه زيادة فرص ظهور الفساد.
- متابعات قضائية جنائية حقيقية لمسئولين فاسدين.
- قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.

رغم اهتمام مؤشر مدركات الفساد بكل تلك الجوانب، غير أنه لا يعكس الصورة الكاملة للفساد في البلدان التي قام بتقييمها، باعتبار أنه يعكس انتشار الفساد في القطاع العام من منظور العاملين في قطاع الأعمال والخبراء في شؤون البلدان المعنية. وهو لا يقوم بتغطية جوانب الفساد التالية:[1][تبييض الأموال– فساد القطاع الخاص– الاحتيال الضريبي– الاقتصاديات والأسواق غير المنظمة– التدفقات المالية غير المشروعة.]

2.4.منهجية مؤشر مدركات الفساد:

يعتبر من أقوى المؤشرات لتصنيف الدول وفقا لدرجة الفساد فيها؛ ويعتمد على سلم قياس من 0 أعلى درجة في الفساد و 100 أعلى درجة في الشفافية أو أدنى درجة في الفساد . يرصد مؤشر الشفافية درجة شفافية اقتصاد ما من خلال قياس مدى تفشي الفساد والرشوة بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة.إذا أخذ المؤشر النقطة0 ، فهذا يعني أن البلد فاسد جدا . أما إذا أخذ النقطة10 أو 100 فهذا دلالة على أن البلد نظيف جدا . ويبين الجدول الموالي مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2003 و2019، حيث لم يتم ادراج الجزائر ضمن الدول المصنفة سوى ابتداء من سنة2003.

الجدول رقم07: يبين مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة (2003 – 2019)

السنة	الدرجة من 10	الترتيب دوليا	عدد الدول المصنفة
2003	2.6	88	133
2004	2.7	97	146
2006	3.1	84	163
2017	3.3	112	180
2019	3.7	104	180

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشفافية الدولية للسنوات مابين(2003–2019)

[1] عثمان مداحي،**المرجع السابق**،ص ص709–726.

من خلال قرائتنا للجدول السابق نلاحظ عدم تجاوز القيمة القصوى للمؤشر خلال هذه الفترة 3.7 من 10. وهو ما يعني أن الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظمات الدولية، من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة التي تمثل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، وتؤدي إلى زيادة تكلفة إنجازها.

إحتلت الجزائر المرتبة 88 عالميا من أصل 133 دولة بمعدل 2.6 نقطة في مؤشر عام 2003 . بينما كان أفضل ترتيب لها سنة 2006 باحتلالها الرتبة 84 عالميا بمعدل 3.1 نقطة ؛ و أسوأ تصنيف للجزائر كان احتلالها المرتبة 112 سنة 2017 بمعدل 3.3 نقطة، ثم المرتبة 104 سنة 2019 بمعدل 3.7 نقطة. وبالتالي فإن الجزائر لم تحقق أي تطور في مجال محاربة الفساد خلال الفترة 2003– 2019. بحيث أدنى علامة مسجلة لها هي 2.6 نقطة،بينما أعلى علامة هي 3.7 نقطة. و إن كانت رتبة الدولة لا تعطي تعبيرا دقيقا عن مستوى الفساد إلا أن الترتيب يوضح أن الجزائر كان تصنيفها دائما ضمن الدول التي تحصلت على درجات أقل من النصف، مما يضعها في المنطقة الحمراء وفق تصنيف المنظمة.

5. تقرير التنافسية العالمي: Global Competitiveness Report

هو تقرير سنوي يُصدره **المنتدى الاقتصادي الدولي WEF**. تأسس سنة 1971 في مدينة جنيف بسويسرا في إطار مؤسسة سويسرية غير ربحية ومبادرة من الاقتصادي الألماني **كلاوس شواب Klaus Schwab** لخلق فضاء للحوار يجمع بين رواد الأعمال وممثلي الشركات الكبرى في أوربا. يصنف تقرير التنافسية العالمي الدول حسب معيار التنافسية العالمية و الذي يتضمن مؤشر التنافسية العالمية منذ عام 2004 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال .

1.5. مفهوم التنافسية :

يعرفها **المنتدى الاقتصادي العالمي** على أنها: " القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة في متوسط دخل الفرد قياسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ".[1] كما

[1] إيمان فاروق السيد الحداد، **آليات تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد المصري** ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، القاهرة، 2017، ص43.

تُعرف على أنها: "قدرة الاقتصاد الوطني على التوصل لمعدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد ".[1]

فالتنافسية هي قدرة الدولة على خلق بيئة تنافسية قادرة على توليد المداخيل من طرف عوامل إنتاج للوصول لمعدلات نمو جد مرتفعة ومستدامة في متوسط دخل الفرد مثل :انتاج سلع وخدمات تلقى نجاحا في الأسواق العالمية وتحافظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني. ويرتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا ببيئة الأعمال المواتية التي تمكن الأنشطة الإنتاجية والخدماتية من تحقيق مزايا تنافسية وبالتالي تعزيز التنافسية على المستوى الوطني.

يقوم التقرير بتقييم قدرة الدول على تقديم الازدهار لمواطنيها. وهذا بدوره يعتمد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة. لذا فإن مؤشر التنافسية العالمي يقيس مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد الازدهار الاقتصادي في الوقت الحالي وعلى المدى المنظور في أكثر من 141 دولة. وينقسم إلى مؤشرين هما :

– **مؤشر النمو للتنافسية:** يقيس قدرة الاقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات دائمة من النمو الاقتصادي وأدائها الكلي على المدى المتوسط والبعيد.

– **مؤشر الأعمال التنافسية** : الذي يقيس قدرة الوحدات الاقتصادية في تحقيق التنافسية.

2.5. معايير تقرير التنافسية العالمي:

يركز مؤشر التنافسية العالمي في تحديد التنافسية على تصنيف الدول المشاركة وفق وضعية كل دولة ضمن مراحل النمو الإقتصادي المختلفة التي تعتمد على الموارد الطبيعية، الكفاءة والفعالية، وكذا المعرفة والإبتكار. يستند التقرير على تصور **مايكل بورتر** في تقييم تنافسية الدول بناء على 12 معيارا. وهذه المعايير تنضوي تحت ثلاث مجموعات أساسية تشمل: المتطلبات الأساسية ، معززات الكفاءة، و الابتكار نوردها فيمايلي:

أ– المتطلبات الأساسية:

يعتمد في قياسه على (جودة المؤسسات الخاصة والعامة، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم). وسنبينها فيمايلي:

[1] صندوق النقد العربي، **تقرير تنافسية الاقتصاد العربي 2016**، العدد الأول، أبو ظبي،الامارات العربية المتحدة،2016، ص7

✓ **معززات كفاءة المؤسسات:** تمثل البيئة المؤسسية التي تتفاعل فيها الشركات والمؤسسات الحكومية والأفراد لانتاج السلع والخدمات. يعتمد في قياسه على(مدى تطوير التعليم العالي و التدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور سوق المال، مستوى الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق سواء الداخلي أو الخارجي). يعكس هذا المعيار الإطار القانوني والإداري لبيئة الأعمال عن طريق تقييم مادي لمدى تفاعل المؤسسات الحكومية وقطاع الأعمال وكذا الأفراد من أجل تحقيق الرفاهية. يتكون هذا المعيار من21 مؤشرا فرعيا.[1]

✓ **مؤشر البنية التحتية:**يعكس مدى توفر البنية التحتية الجيدة في كامل مناطق الوطن والتي تعود بالنفع على المواطنين (كالنقل وشبكة المواصلات). يقيس هذا المعيار جودة البنية التحتية ودورها في دعم تنافسية الاقتصاد.كما أنه ينقسم إلى تسعة مؤشرات فرعية.

✓ **مؤشر الاقتصاد الكلي:** يعكس هذا المؤشر أداء سياسة الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي ويتألف من خمسة مؤشرات فرعية. فاستقرار البيئة الاقتصادية الكلية عنصر هام لتوفير مناخ مشجع على الاستثمار وممارسة الأعمال. غير أن ارتفاع معدل التضخم يحد من قدرة الشركات على الأداء بكفاءة وتحقيق الأرباح وبالتالي يصعب من تحقيق التنمية المستدامة لعدم استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية بالجزائر تبقى مستقرة وايجابية وتشكل ضمانة وحافزا للمستثمر الأجنبي. فلقد بلغ ترتيبها سنة2010 المرتبة57 في هذا المؤشر، ليتحسن ترتيبها سنة2011 للمرتبة19 إلى غاية تبوء المرتبة11 كأفضل تصنيف لها سنة2014[2]. غير أنها بدأت في التراجع محتلة المرتبة75 سنة 2017 بمعدل4.6 ثم المرتبة 111 في عام2018 بمعدل68.5 فالمرتبة 102 بمعدل71.2 سنة 2019.[3]

✓ **مؤشر الصحة والتعليم الأساسي:** يمثل الاستثمار في الخدمات الصحية ومراحل التعليم الأساسية من الأساسيات التي يقوم عليها الاقتصاد النامي. ويبرز هذا المعيار مدى أهمية العلاقة بين التنافسية وتوفر قوى عاملة متعلمة وتتمتع بصحة جيدة تساهم بفعالية في تحقيق رفاهية المجتمع وتقلل من تكاليف الانتاج. ويتألف هذا المعيار من 10 مؤشرات فرعية.

---

[1] طارق راشي، قراءة في مؤشرات تقرير التنافسية العالمي للجزائرخلال الفترة(2010-2018)، **Revue des réformes économiques et intégration en Economie Mondiale** ، المجلد 14، العدد01، سنة2010، ص ص202- 214.

[2] طارق راشي،**المرجع السابق**، الصفحات نفسها.

[3] Klaus Schwab,**The Global Competitiveness Report2019**,Weforum,Geneva,Switzerland,2019,pp50-.53

الجدول رقم08: يبين ترتيب مؤشرات محور المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة (2008-2019)

	2008	2010	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ترتيب محور المتطلبات الأساسية	61	80	65	82	88	82	92	89
المؤسسات	102	98	101	99	99	88	120	111
البنية التحتية	84	87	106	105	100	93	88	82
الاقتصاد الكلي	5	57	11	38	63	71	111	102
الصحة	76	77	81	81	73	71	66	85

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمي للفترة(2008-2019)

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول السابق، نلاحظ تراجع ترتيب محور المتطلبات الأساسية للجزائر حيث تقهقر للمرتبة 88 سنة 2016 بعد أن كان يحتل المرتبة 61 سنة2008.ثم ليواصل التقهقر للرتبة 92 سنة2018 ، فالمرتبة89 سنة 2019 .

كما أن مؤشر الاقتصاد الكلي هو أيضا سجل تراجعا رهيبا سنوات 2019 محتلا الرتبة 102 وسنة 2018 حيث احتل المرتبة 111 وهي الأسوء.في حين كان يحتل أفضل المراتب في سنوات فارطة بحيث كان تصنيفه الثاني سنة 2009 والخامس سنة2008 والمرتبة11 عالميا سنة2014.

بينما نلاحظ تحسنا في مؤشر البنية التحتية التي لاقت اهتماما من قبل السلطات الجزائرية لأجل السعي لترقية المستوى المعيشي والخدماتي للمواطنين؛ فاحتلت الجزائر المرتبة 84 عام 2008. غيرأنها تراجعت للرتبة106 في عام 2014. وابتداء من سنة 2017 بدأ الترتيب في التحسن نوعا ما وإلى غاية نهاية فترة الدراسة محتلا الرتبة82 عالميا من أصل 141 دولة.

احتل مؤشر الخدمات الصحية المرتبة 76 سنة 2008 و77 خلال السنتين المواليتين. غير أنه بدأ بالتراجع محتلا المرتبة 81 عالميا سنتي 2014 و 2015. ثم بدأ في التحسن نسبيا خلال السنوات الموالية بفضل السياسات المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية لترقية هذا القطاع وتطويره فاحتلت الجزائر المرتبة 66 سنة2018. لتتراجع نوعا ما للمرتبة 85 سنة2019.

في حين لم يرتقي مؤشر المؤسسات لمستوى التطلعات المنتظرة منه.فكان ترتيبه متذبذبا بين المرتبة 98 سنة2010 لتتقهقر للمرتبة141 سنة 2012 كأسوأ تصنيف.وكان أفضل ترتيب لها خلال هذه العشرية هي المرتبة88 سنة2017.لتتقهقر في العام الموالي للرتبة120 ثم الرتبة111 سنة2019.

ب. **محور معززات الكفاءة**

سجلت الجزائر تراجعا رهيبا في هذا المحور ، حيت تقهقرت بداية من عام2011 محتلة المرتبة 122 عالميا بعد أن كانت في الرتبة107 سنة2010 بمعدل 3.5؛ ثم انتقلت الجزائر من المرتبة 122 للمرتبة 136سنة 2012 بمعدل 3.1. وهذا التراجع صاحبه تدهور في جميع مؤشرات المحور باستثناء مؤشر اتساع السوق. بعد ذلك، شهدت معظم المؤشرات تقدما رافقه تحسن كبير في ترتيب المحور ككل لتبلغ الجزائر الرتبة102 سنتي 2017 و2018 بمعدل3.7 .

– **مؤشر التعليم العالي والتدريب:** شهد قطاع التعليم بالجزائر قفزة نوعية باستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال ابتداء من سنة 2015. حيث تم الشروع في ادخال الرقمنة والاستغناء تدريجيا عن المعاملات الورقية. كما تم فتح مدارس نموذجية كتجربة أولية في الطور الابتدائي بالتعلم بواسطة استخدام الالواح الالكترونية واستعمال السبورات التفاعلية. كما أن سياسة التوظيف في قطاع التعليم أصبحت تتم على مستوى الأرضية الرقمية بوزارة التربية الوطنية .ويتم الانتقاء وفق معايير موضوعية محددة تعتمد على أقدمية الشهادة وبالتالي تمنح فرص التوظيف للمتخرجين الأقدم والأكبر سنا.

أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي فتم تعميم استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في كافة المعاملات الإدارية للطلبة في التسجيل والنقل الجامعي والإيواء والإطعام. إلا أن مستوى النظام التعليمي والتكويني بالجزائر لازال لم يرقى لمستوى التطلعات التي تصبوا إليها السلطات الجزائرية لأجل المساهمة في إفراز عمالة مدربة وذات كفاءة تساهم وبفعالية في تطوير الاقتصاد الوطني والرقي بالتنمية المحلية .

– **مؤشر كفاءة سوق السلع:** رتبت الجزائر في المرتبة 143 من بين 144 دولة وهي دلالة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر؛ وبالتالي عدم خضوعها لمبدأ المنافسة التامة. وهو ما يؤكده مؤشر فعالية سياسة منع الاحتكار من 141 إلى 140 ومؤشر إجمالي الضريبة كنسبة من الأرباح من 134 إلى135.

– **مؤشر تطور الأسواق المالية:** نظرا لشلل سوقها المالي رتبت الجزائر في المرتبة 142 كنتيجة لتراجع المؤشرات الأساسية المحددة له كمؤشر سهولة الحصول على القروض من 95 إلى 128 ومؤشر وفرة الخدمات المالية من 139 إلى143.

– **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:** سجلت الجزائر تراجعا ب 13 مرتبة وهذا بسبب التراجع في بعض مؤشراته كمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل التكنولوجيا من 140. ومع ذلك خطت خطوات معتبرة في السنوات الأخيرة من خلال السعي لتعميم الرقمنة في كافة القطاعات. وخصصت وزارة خاصة للاقتصاد الرقمي . بحيث تم الانتهاء من رقمنة قطاع الجماعات المحلية ، العدالة،التربية، التعليم العالي، الضرائب... وغيرها.في انتظار استكمال باقي القطاعات. ومع ذلك فالتجربة لازالت فتية ولكنها تسير في الاتجاه الصحيح.

– **مؤشر اتساع السوق:** يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي عرفت استقرارا، إذ تراجع بمرتبتين ما بين 2011–2012 وهو ما يعني أن المستثمر الأجنبي يمكن أن يتوطن في السوق الجزائرية سواء لتلبية الطلب المحلي أو يستخدمها كمنطقة عبور للنفاذ إلى الأسواق الخارجية كأسواق الاتحاد الأوروبي.لقد احتلت الجزائر المرتبة ال50 سنة 2010 كأسوأ تصنيف لتبدأ في التحسن حتى وصلت للمرتبة 36 عالميا سنتي 2016 و2017 بمعدل3.6. لتتراجع للمرتبة 38 سنتي 2018 و2019 بمعدل100/66.4 .

كما أشار تقرير التنافسية العالمي إلى أن الفساد يعتبر ثالث أهم عقبة تق ف في وجه الاستثمار بالجزائر؛ بالإضافة للصعوبات التي تواجه قطاع الأعمال كالبيروقراطية ، صعوبات التمويل ،عدم استقرار المؤسسات والمناخ الاستثماري الصعب.

– **مؤشر كفاءة سوق العمل:** يعتبر ترتيب الجزائر من بين الأسوء عالميا نظرا للمشاكل التي تتخبط فيها البلاد جراء مشكلة البطالة وقلة عروض العمل مما حدا بالشباب طالبي العمل للاحتجاج مطالبين بالحق في التوظيف.فالجزائر احتلت المرتبة 147سنة2013 بمعدل 3.2، لتنزل سنة 2017 للمرتبة 133 عالميا بمعدل3.7.ثم لتتراجع بدرجة واحدة سنة 2018 محتلة المرتبة 134 بمعدل100/44.0.لتتحسن سنة2019 وتحتل الترتيب131 بمعدل100/47.1.

ولعل ماساهم في تحسن ترتيب الجزائر في مجال كفاءة سوق العمل هو الحراك الشعبي ل 22فيفري2019 . والذي أرغم الحكومة الجزائرية على اتخاذ جملة من القرارات والتدابير لامتصاص غضب الجماهير وشراء السلم الاجتماعي من خلال خلق مناصب شغل للشباب البطال .

ج.عوامل تعزيز الابتكار:

يشمل عملية التطوير و الابتكار لشبكات الأعمال وتعقيدها أو في الابتكار والتطور التكنولوجي.وبالإعتماد على المعايير السابقة، يتم تحديد ترتيب الدول في تقرير التنافسية العالمية.حيث أن تلك التي تحقق معدل يقارب 7 تعتبر في وضع تنافسية أفضل. فبالنسبة لتصنيف الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي، فهي تحتل

مراكز جد متوسطة إلى حد ما. فخلال السنوات الثلاث الأخيرة، على سبيل المثال، نلاحظ أنها احتلت المرتبة 87 عالميا بمجموع نقاط07/4.07 من أصل 141 دولة سنة 2017.[1] أما في عام 2018 فلقد تقهقرت للمرتبة 92عالميا بمجموع نقاط 100/53.8[2]. بينما خلال سنة 2019 فقد احتلت الجزائر المرتبة 89 عالميا ب100/56.3نقطة.[3]

6. تقرير التنمية البشرية: Human Development Report

تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1965 عبر دمج هيئتين أمميتين سابقتين هما: البرنامج الموسع للمساعدة التقنية للأمم المتحدة الذي أنشئ عام 1949، والصندوق الخاص للأمم المتحدة الذي أسس سنة 1958. يُصدر البرنامج تقريرا سنويا عن وضع التنمية البشرية منذ عام 1990 يُسمى: تقرير التنمية البشرية و يتضمن مؤشر التنمية البشرية.

يصدر عن مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يقع في نيويورك وتوجد له مكاتب تمثيلية في أكثر من 177 دولة يسهر على إنجاز مشاريع بها وعلى توفير المشورة والمساعدة التقنية للحكومات.

أهميته :

يركز على دراسة قضايا التنمية في العالم، ويعمل على توفير أدوات قياس وحلول مبتكرة ويقترح سياسات عامة للدول فيما يخص التنمية المستدامة، تقديم الدعم لبرامج شتى . يتلقى البرنامج إعانات مالية سنوية مباشرة من الدول وتعتبر النرويج والمملكة المتحدة بالإضافة إلى السويد واليابان أكثر الدول المانحة ويهدف إلى تعزيز التنمية البشرية وذلك من خلال المؤشرات التالية الموضح في دليل التنمية البشرية كما هو موضح في الجدول التالي:[4]

- **متوسط العمر المتوقع** :يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حده الأدنى والأقصى مابين 25 سنة و85 سنة.
- **متوسط سنوات الدراسة (المعرفة):** تقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة. ويتراوح بين0 و100 %.

---

[1] Klaus Schwab,**The Global Competitiveness Report 2017**,Weforum,Geneva,Switzerland,2017,pp44-45

[2] Klaus Schwab,**The Global Competitiveness Report 2018**,Weforum,Geneva,Switzerland,2018,pp60-62.

[3] Klaus Schwab,**The Global Competitiveness Report2019,** Op.cit,pp50-53

[4]Otman Allam,Salah Snousawi,**op.cit,**pp74-89.

➢ **المستوى المعيشي:** يتم قياسه بمعدل دخل الفرد من الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي. ويتراوح ما بين100 و40.000 دولار.

يعتبر مؤشر التنمية البشرية مؤشرا مركبا يتم حسابه على أساس معدل ثلاث مؤشرات أساسية للتنمية البشرية و هي: معدل العمر لدى الولادة الذي يمثل قدرة الفرد على العيش طويلا والصحة الجيدة ،معدل التمدرس الذي يعكس القدرة على اكتساب المعارف إلى جانب الدخل الوطني الخام للفرد الذي يحدد القدرة على الحصول على مستوى معيشة لائق . وتستخدم المعادلة التالية لحساب كل مؤشر من مؤشرات دليل التنمية البشرية: **دليل المؤشر= (القيمة الفعلية– القيمة الدنيا)/ (القيمة القصوى –القيمة الدنيا)**

بعد ذلك يتم حساب دليل التنمية البشرية من خلال إيجاد الوسط الحسابي للمؤشرات الثلاث.

الجدول رقم 09: القيم الدنيا والقصوى لكل مؤشر من مؤشرات دليل التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
العمر المتوقع عند الولادة	85	25
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	100	0
نسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي	100	0
مستوى المعيشة	40.000 دولار	100

المصدر: إياد أحمد نمر زبداوي، التنمية البشرية – دراسة في قيام التنمية البشرية–، رام الله، فلسطين، 2007، ص26.

يصدر تقرير التنمية البشرية ومن ضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب حاليا أكثر من 188 دول العالم في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع، متوسط، ضعيف) ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات تشكل مستويات التنمية البشرية و هي:[1]

- **تنمية بشرية عالية:**80 % أو أكثر.
- **تنمية بشرية متوسطة:**من 50% إلى 79 % .
- **تنمية بشرية منخفضة:** أقل من50%.

[1] Otman Allam,Salah Snousawi,**op.cit,**pp74-89.

من خلال قراءة الأرقام ، يتبين أن الجزائر حققت تطورا مهما في هذا المؤشر، إذ انتقلت من تنمية بشرية منخفضة إلى تنمية بشرية متوسطة سنة2010، لترتقي بعدها لمجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. ويعودالفضل في ذلك لتحسن المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر.

ففي سنة 2013 ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 71 سنة،ليرتفع لغاية76.7 سنة في 2018. كما انتقلت مدة التمدرس المتوقعة من 14إلى 14.4؛ في حين أن متوسط سنوات الدراسة انتقلت من 7.6 إلى 8 سنوات بالنسبة لسنة2018. يضاف إلى ذلك الارتفاع المسجل في الاعتمادات المخصصة لقطاعي التربية والتعليم والصحة في ميزانية الدولة، مما أدى إلى زيادة قدرتهما الاستيعابية وتوفير فرص أفضل للتمدرس وتحسين الاستفادة من الخدمات الصحية[1].

وفي تقرير عام 2016، حلت الجزائر في المركز 83من أصل 188 دولة شملها التقرير محققة 1/0,745 مصنفة ضمن الشريحة المتقدمة (تنمية بشرية مرتفعة) ، والعمر المتوقع عند الولادة تقريبا 77 سنة. كما استطاعت تحقيق مستويات عالية في مراحل التعليم المختلفة خاصة التعليم الابتدائي، وكذلك المساواة بين الجنسين في مختلف الأنشطة الحياتية.[2]

بقيت الجزائر سنة 2017 ضمن فئة البلدان التي لديها مستوى تنمية بشرية مرتفعة، محتلة بذلك المرتبة الأولى على المستوى المغاربي، واحتلت المركز ال 85 في قائمة البلدان التي تتوفر فيها شروط حياة حسنة ، إذ بلغ مؤشر التنمية البشرية 0,754 بارتفاع طفيف مقارنة بمؤشر سنة 2016. وبالتالي فقد حسنت بشكل محسوس ترتيبها على المستوى الإفريقي باحتلال المركز ال 12.وحسب التصنيف المذكور فقد سجل مؤشر التنمية البشرية للجزائر ارتفاعا بنسبة 30.6%. حيث بقي المؤشر على منحى تصاعدي منذ سنوات حيث انتقل من 0.644 سنة 2000 إلى 0.749 سنة 2015.[3]

احتلت الجزائر المركز الثامن عربيا في مؤشر التنمية البشرية لعام 2019، محتلة بذلك المرتبة الأولى على المستوى المغاربي، حيث اعتمد التقرير بشكل أساسي على جودة حياة السكان في كل دولة والفرص التي يحظون بها لتحسين حياتهم بالإضافة إلى الاختيارات المتاحة لهم لتحسين ظروفهم المعيشية.

---

[1] سمية لمريني، لامية حمادي، **واقع التنمية البشرية في الجزائر على مؤشرات رأس المال البشري للفترة(2013–2018)**،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،برلين، ألمانيا،العدد19، نوفمبر2021، ص ص53-75.

[2] **المرجع نفسه**،الصفحات نفسها.

[3] **المرجع نفسه**،الصفحات نفسها

المطلب الثاني: العلاقة بين التنمية المحلية والسلم الاجتماعي في الجزائر

يعتبر السلم و التنمية من أسس و ركائز الأمن الجماعي ورفاهية الشعوب والتي ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها البعض مشكّلة علاقة تكاملية فيما بينها. فمن الصعب الحديث عن وجود تنمية في ظل غياب الأمن والسلم الاجتماعي، أو الحديث عن السلم والأمن في ظل غياب التنمية . فكلاهما يعتمدان على مبدأ سيادة القانون.[1]

إن علاقة التنمية المحلية بالسلم الاجتماعي هي علاقة تأثير وتأثر. فكلاهما مرتبط بالآخر، يؤثر فيه ويتأثر به سلبا أو ايجابا. فانعدام مشاريع التنمية المحلية قد يتسبب في انفجار الأوضاع وتهديد السلم الاجتماعي عبر بروز الحركات الاجتماعية الاحتجاجية المطالبة بالتغيير والتي قد تصل لحد تهديد بقاء النظام السياسي و استمراريته إذا ما لم يتم احتواؤها بسرعة وفي حينها.كما أن السلطة الحاكمة في كثير من الأحيان تستغل ورقة التنمية المحلية لشراء السلم الاجتماعي إذا ما شعرت بالخطر لامتصاص غضب الجماهير و تهدئة الأوضاع.

يؤثر تدهور التنمية الاقتصاديةِ المحلية سلبا على الأمن و السلم الاجتماعي. فللأمن الاقتصادى منعدم لدى شريحة كبيرة من المواطنين لتدني المستوى المعيشي ، انتشار الفقر ،انخفاض الدخل الفردي أو انعدامه ، والأهم من كل ذلك انعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الثراوت. ويرجع السبب في ذلك لسياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة الجزائرية تحت غطاء ترشيد النفقات.

من هنا بات من الضروري عليها القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية نابعة من خصوصية المجتمع الجزائري وما يعانيه من خلال : محاربة الفساد ، فرض ضريبة على الثروة ومحاربة الأثرياء الجدد، ترسيخ قيم المواطنة لتحقيق السلم الاجتماعي التنموي. كما أن التنمية الاقتصادية لا يمكن حدوثها في بيئة تنعدم فيها سيادة القانون.فغياب التنمية الاقتصادية يعتبر أحد أسباب الحراك الاجتماعي الثوري الذي عرفته الجزائر و انتشار موجة الاحتجاجات في مختلف ربوع الوطن . إن العدالة الاجتماعية الناتجة عن التوزيع

[1] Stephan Klingebel, **New Interfaces between Security and Development**,Development Institute, Germany,2006,p41

العادل للدخل هي من أهم أركان السلم الاجتماعي الذي يأتي على هرم الاحتياجات الاجتماعية؛ ربما قبل الحاجة للغذاء و الدواء أحيانا.فبفضلها يضمن المواطنون احتياجاتهم الأساسية للعيش الكريم.

في كتاب "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي" الذي سعى فيه **صمويل هنتنجتون** لتفسير أسباب موجة التحول الديمقراطي حول العالم ، ذكر أن ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي قد يكون محفزا لحدوث الثورات. وقد استنتج ذلك من خلال الربط بين ارتفاع معدلات نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وعملية التحول الديمقراطي . وكانت فكرته أن ذلك يسمح بظهور طبقات وسطى متعلمة أكثر وعياً بحقوقها المدنية والسياسية. [1]

فهناك علاقة وثيقة بين الأمن القومى والأمن الاقتصادى. فالتهديدات التي تؤثر على الأمن القومي لا تأتي من الخارج فقط، بل قد تنبع من الداخل نتيجة لتدهور السياسات التنموية التي تؤثر سلبا على الغذاء والصحة والتعليم و الصناعة، وجميع المجالات الاقتصادية؛ والتي تؤدي بدورها لارتفاع نسب البطالة .

إن التحديات المطروحة والرهانات الأساسية التي تفـوض نفسها فى الجزائر تتمثل في تحقيق تنمية اقتصادية محلية عادلة تصون أمن البلاد و تضمن استقرار الجبهة الاجتماعية محليا و وطنيا، للوصول في النهاية إلى ترسيخ الخيار الديمقراطي التنموي المبني على احترام حقوق الانسان الفردية والجماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية. ويمكننا تفسير علاقة الارتباط بين التنمية المحلية والسلم الاجتماعي فيما يلي:

1. تأثير التنمية المحلية في بناء السلم الاجتماعي

يمكن للسلطات المحلية التسبب في زيادة انعدام الثقة وتأجيج التوتر بين فئات المجتمع في حال لم تبذل جهدا لفهم احتياجاتهم وجعلهم يشعرون بأنهم جزء مهم وفعال في العملية التنموية عبر ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية . كما أن السياسة التنموية المتبعة والإجراءات المتخذة قد تكون غير مخططة أو مرسومة بشكل خاطئ؛ وقد يساء فهمها أو يتم تفسيرها بطريقة سلبية.

يرى **روبرت مكنامارا** أن" الأمن هو تحقيق التنمية التي تضمن الاستقرار والسلم داخل الدولة، و أن الأزمات تؤثر في الاستقرار و الأمن القومي. وكلما تدهورت الأوضاع الأمنية في الدول كلما زاد اهتمامها بخطط و برامج التنمية".[2]

---

[1] Samuel P.Huntington ,**Democracy´ s Third Wave**,Journal Of Democracy,vol2,n°02,Spring1991,pp1-24

[2] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن:مستوياته وتهديداته"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد19،جويلية2008،ص ص9-30.

فالسعي لتوفير مناصب الشغل، تحسين الظروف المعيشية للمواطنين و مواصلة الحوار الاجتماعي تشكل وسيلة هامة لحفظ السلم الاجتماعي.كما ينبغي على السلطات المحلية الحرص على الاستمرارية في مد جسور التواصل مع الفرقاء الاجتماعيين في جو من التوافق المتوازن عبر السعي لإرضائهم و امتصاص غضبهم من خلال الاهتمام بورقة التنمية المحلية. فهي تشكل أداة مهمة للحد من النزاعات والاحتجاجات خصوصا لما تراعي كافة مطالب المواطنين مع المحافظة على قدر عال من العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات بينهم.

يتواجد السلم الاجتماعي لما تسود علاقات قوية متبادلة بين المواطنين والدولة في جو من الثقة بأن القرارات الصادرة عن السلطات يتم اتخاذها بشكل عادل حتى وإن لم يستفيدوا منها بطريقة مباشرة. ويترتب عليه إدارة أفضل للمصالح والاحتياجات المتضاربة، كي لا يعتقد المواطنون بأنه يجب عليهم اللجوء للعنف لتحقيق مطالبهم أو حماية حقوقهم. ففي حالة تأزم الأوضاع وبروز موجة الاحتجاجات من المواطنين الناقمين على انعدام التنمية المحلية وسوء الظروف المعيشية، تقوم الإدارة المحلية بمحاولة شراء السلم الاجتماعي وبنائه بواسطة لعب ورقة التنمية المحلية من خلال:

–بناء و إعادة بناء العلاقات والثقة المتبادلة مع المواطنين عبر ايجاد السبل الكفيلة لتعزيز الحوار معهم ومع منظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط المختلفة.

–دعم تقديم الخدمات ومشاريع التنمية وجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتحقيق الرفاهية وتحسين الظروف المعيشية للمواطن المحلي.

–توفير فرص العمل للراغبين وسعيا منها لتخفيض معدلات البطالة.فالشباب البطال هم وقود أي حركة احتجاجية، وبالتالي فتوفير مناصب للشغل لهم يمكن من امتصاص غضبهم واحتوائهم، وتحافظ بذلك على الاستقرار والأمن الاجتماعي.

–تحقيق مستويات عالية من الدخل الفردي لتمكين الأفراد من سد الاحتياجات الأساسية للعيش الكريم.

–توفير التمويل اللازم للإنفاق على كافة الخدمات. مع السعي لتنويع مصادر التمويل لتتمكن من تغطية تكاليف تلك الخدمات المقدمة، ومن بينها: توزيع السكنات، دعم القدرة الشرائية، دعم مشاريع البنية التحتية.

–انشاء شراكات لأجل تحقيق السلم الاجتماعي بين السلطة والمجتمع عبر تفعيل الديمقراطية التشاركية:
فالخطوة الأولى في بناء السلم الاجتماعي هي قيام الجماعات الاقليمية وقادة المجتمع المحلي بالدخول في شراكة تحت مسمى (السلم الاجتماعي والتنمية المحلية). [1] فمنظمات المجتمع المدني المختلفة التي فتحت الدولة الجزائرية لها المجال للنشاط واستقطاب شرائح متنوعة من المجتمع أضحت الناطق الرسمي لهم وهمزة الوصل بينهم وبين السلطة محليا ومركزيا . تبلغ انشغالاتهم وتدافع عن حقوقهم. كما تم تعيين مستشار لدى رئيس الجمهورية مكلف بالعلاقات مع الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وكذا تنصيب المرصد الوطني للمجتمع المدني.

تعتبر تلك الشراكة أداة فعالة لتكثيف جهود الأفراد والمؤسسات العمومية ومنظمات المجتمع المدني والأعمال التجارية على العمل سويا لأجل تحسين المستوى المعيشي في مجتمعهم. توفر تلك الشراكات مساحة للنقاش الجاد والحوار واتخاذ القرارات بين الأفراد من مختلف أطياف المجتمع المحلي، والذين قد تكون لديهم وجهات نظر متباينة وفرص محدودة للتعامل مع بعضهم البعض.كما تعتبر الشراكة إطارا لتحديد وتشجيع ودعم الخدمات والمشاريع التنموية التي تهدف لبناء السلم الاجتماعي.وهي بمثابة علاقات قوية من خلال إشراك كافة أطياف المجتمع مع تقييم احتياجات السلم الاجتماعي والتنمية المحلية وتحديد الاتفاق بشأن خطة خاصة بهما والعمل بمثابة الجهة المعنية بتنفيذ الخطط المرسومة.

ثانيا. تأثير السلم الاجتماعي في تعزيز التنمية المحلية

يؤكد أغلبية الباحثين في مجال التنمية على الدور الذي يلعبه السلم والأمن الاجتماعيان في تحقيق التنمية وتعزيزها وطنيا أو محليا . فلا يمكن الحديث عن التنمية المحلية في ظل غياب السلام والاستقرار. فالمناخ الأمني المستقر هو المحفز للتنمية كي تقوم بدورها على أكمل وجه لتؤثر ايجابا على الاستقرار والسلم . كما أنه يشجع على استقطاب الاستثمار وتشجيع المستثمرين محليين كانوا أم أجانب؛ الأمر الذي يساهم في بعث حركية اقتصادية وخلق مناصب للشغل تحد من البطالة الموجودة

[1] Raj Bahari,David Wood,**Social Peace and Local Development in Libya**,2o ed, American Agency of Development,USA ,March2014,p05

تشكل المجتمعات المستقرة، التي تعيش في كنف السلم والأمان، مناخا استراتيجيا محفزا لتشجيع أرباب الأعمال واستقطاب الاستثمارات.لأن انعدام الأمن يمثل تهديدا للتنمية المحلية ونجاحها بسبب تفشي العنف وأعمال التخريب وكثرة الإضرابات والاحتجاجات.فالمستثمرون يخشون على مشاريعهم وعلى أنفسهم وبالتالي نجدهم يتفادون انفاق أموالهم حيث ينعدم الاستقرار والسلام. تنعدم مشاريع التنمية المحلية والاستثمار في بيئة تفتقر للأمن والسلم الاجتماعي

ففي حال ما إذا كان المجتمع أقل استقرارا، مع وجود علاقات ضعيفة وحتى نزاعات مفتوحة بين فئات المجتمع المحلي، عندها يمكن للشراكة المحلية التركيز على الاجراءات التي من شأنها الحد من التوتر ومنع العنف ووقف أي موجة احتجاج تهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي. بينما اذا كان المجتمع مستقرا بشكل عام، مع وجود علاقات قوية بين مختلف فئات ذلك المجتمع فيما بينها وبين السلطات المحلية ، عندها يمكن للشراكة المحلية التركيز على التنمية طويلة الأمد. فمجتمع مزدهر ومتماسك اجتماعيا يساهم فيه المواطنون كافة في تحقيق التنمية المستدامة والاستفادة منها.

إن التنمية المحلية تهدف لتحقيق التماسك الاجتماعي من خلال:

- تعزيز السلم الاجتماعي أثناء عملية التنمية عبر تقدير حجم الاحتياجات وتوطيد التواصل فيما بين جميع أفراد المجتمع مع تسهيل قنوات الحوار وتبادل الأفكار بكل ديمقراطية وحرية.
- بناء الثقة والشراكة الايجابية بين المجتمعات المحلية والمؤسسات العمومية عبر تفعيل جهاز الرقابة للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي بمختلف صوره.فيشعر المواطن بالثقة والأمان في المجتمع.
- زيادة الإدراك بأمن المجتمع من خلال رصد الشعور بالأمن والأمان عبر ترسيخ قيم السلم الاجتماعي مع تحديد الأولويات فيما يخص الخدمات الرئيسية ذات الأولوية(المواصلات، البنية التحتية... الخ)، مع سهولة الوصول إليها خصوصا تلك التي تعتبر حيوية من قبل المجتمعات المحلية.
- التوزيع العادل للثروة والعدالة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

إن العلاقة بين التنمية المحلية والسلم الاجتماعي تتطلب مقاربة تهدف لتحقيق التوازن من خلال المحافظة على التوازنات الاقتصادية و المالية عبر تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ، تحسين مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي وبيئة الأعمال واستقطاب رؤوس الأموال والمشاريع المختلفة . كما تساعد على دعم الجبهة الداخلية

من خلال تبني سياسة اجتماعية تحفظ السلم الاجتماعي واستقرار الأوضاع الاجتماعية عبر الحد من الفوارق الاجتماعية والطبقية ، بالإضافة لتعزيز التضامن والتركيز على دعم الفئات الفقيرة و الهشة ، وكذا التوزيع العادل للثروات على كافة فئات المجتمع دون تمييز مراعاة لمبدأ العدالة الاجتماعية.

إن أي اختلال في السلم والأمن يؤثر سلبا على التنمية المحلية ويتسبب في زيادة نسبة الاحتجاجات وانتشار الجرائم والانحرافات وهو ما يؤكده الباحث **فرانسيس ستيوارت Frances Stewart** في دراسته للوضع التنموي ل 25 دولة حيث توصل إلى أن حالات انعدام الأمن والسلم وغياب الاستقرار تنعكس سلبا على البرامج التنموية من خلال:[1]

- تأثر الحالة الاقتصادية للدول بشكل سلبي جراء غياب الأمن ، الاستقرار والسلام.
- تأثير غياب الأمن والسلم والاستقرار بشكل سلبي في حجم صادرات الدول وهو ما يؤدي بها إلى اللجوء للمساعدات والقروض الخارجية ؛ وبالتالي ترتفع نسبة الدين الخارجي.
- تنامي انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة ،التخريب ،الاعتداءات ،انتشار المخدرات والتهريب.
- ارتفاع الانفاق العسكري على حساب البرامج التنموية والخدمات الاجتماعية.
- تراجع الاستثمار الحكومي والأجنبي.
- زيادة حدة التذمر لدى المواطنين و انتشار موجة الاحتجاجات.

المطلب الثالث : تحديات التنمية المحلية في الجزائر

اتبعت الجزائر سياسة التنمية المحلية لتقريب الإدارة من المواطن لتخفيف العبء على الإدارة المركزية وتلبية رغبات المجتمعات المحلية عبر مختلف مناطق الوطن. و أُوكل للجماعات المحلية (الولاية و البلدية) مهمة اشراك المجتمعات المحلية في المشاريع التنموية عبر التخطيط المحلي.إلا أن المتتبع لواقع الجماعات المحلية في الجزائر يرى تناقضات عديدة بين المهام الموكلة إليها وبين ما يتجسد في أرض الواقع. فرغم الصلاحيات التنموية الممنوحة قانونيا للجماعات المحلية لتجسيد التنمية بها، إلا أنها تواجه تحديات ومعوقات جمة تحول دون تحقيقها.

[1] Frances Stewart,Development and Security,**Working paper**,Queen Elizabeth House,University of Oxford, UK,2004,pp1-28.

1. التحديات السياسية و الإدارية:

هي تحديات تواجهها التنمية المحلية بالجزائر وتعيقها. وسنوضح كلا منهما فيما يلي:

1.1.التحديات السياسية : واجهت الإدارة المحلية الجزائرية عموما والتنمية المحلية خصوصا تحديات سياسية عديدة أثَرت على حسن سيرها وعلى ضمان نجاحها وتحقيق أهدافها ومخططاتها التنموية المسطرة بدرجة كبيرة. وتتمثل تلك التحديات فيما يلي:

–ضعف مظاهر الشراكة السياسية داخل المجالس المحلية لشعبية المنتخبة وعزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات المحلية.

–مركزية قرارات صنع السياسات العامة والتخطيط للبرامج التنموية المحلية على مستوى السلطات المركزية. حيث نلاحظ استحواذ الإدارة المركزية و وصايتها على قرارات وبرامج ومخططات التنمية المحلية . لأنه يُفترض أن تنبع تلك البرامج من القاعدة أي من المستوى المحلي وتصعد نحو الأعلى . فأعضاء الجماعات المحلية هم الأدرى بمشاكلهم وبالنقائص الموجودة وباحتياجاتهم [1].

–تفشي ظاهرة الانسداد والصراعات داخل المجالس الشعبية المنتخبة بين مختلف تشكيلاتها.الأمر الذي يعيق توحيد الرؤية في كيفية تجسيد برامجها في أرض الواقع ويحد من مستوى أدائها . فالانسجام بين أعضاء الفريق الواحد يُوحد الرؤى ويضمن فعالية الأداء والتنسيق فيما بينهم للرقي بنوعية الخدمة العمومية المقدمة. يتسبب هذا الصراع في أغلب الأحيان في عرقلة المشاريع التنموية وتجميد الاجتماعات والمداولات بها، كسحب الثقة أو رفض المصادقة على المداولات. والخاسر الوحيد هنا هو المواطن.

–ضعف أداء الأحزاب السياسية في الاضطلاع بواجبها في تأطير مناضليها ومنتخبيها عبر التنشئة السياسية، التجنيد السياسي وتقديم مقترحات لبرامج تنموية محلية ترقى لمستوى التطلعات وتلبي رغباتهم.

–عدم وجود معايير وضوابط موضوعية للانتقاء و الترشح داخل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة بحيث لا تعتمد على معيار الكفاءة والنزاهة والمستوى التعليمي والخبرة ؛ إنما صار الاعتماد على معيار العروشية

[1] أحمد العقبي،" التنمية المحلية في الجزائر:المقومات والتحديات"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد06، العدد02،ماي2018، ص ص6-29.

والجهوية على حساب المصلحة العامة. الأمر الذي أدى لفشل عملية التنمية المحلية نظرا لقصور و جهل المنتخبين وسيطرة النزعة الذاتية لديهم على حساب خدمة الصالح العام.[1]

–غياب التداول على الحكم والتناوب الحقيقي للبرامج و الأفكار المتوعة وفق ارادة المواطن. وهو ما يعني مركزية صنع السياسات العامة في يد حزب معين أو مجموعة سياسية معينة.

–ضعف المشاركة السياسية وغياب الحكم الراشد نظرا للقيود المفروضة على نشاطات الاحزاب. فالحوكمة الرشيدة تزيد من قيمة وسيادة القانون الأمر الذي يخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية.[2]

2.1.التحديات الإدارية :يتمثل الحديث عن ال تحديات الإدارية التي تع يق تحقيق التنمية المحلية بالجزائر في مجموعة من المظاهر السلبية و هي كالآتي:

✓ الغياب شبه الكلي للشفافية في الرقابة والمساءلة وحكم القانون مع تفشي الغموض في أساليب العمل وأدوات الانتاج وانتشار التسيب في أوصال الإدارة المحلية.[3]

✓ تفشي عناصر التخلف الإداري المتمثلة في ضعف المشاركة في عملية اتخاذ القرار مع الانتشار الكبير لظاهرة الفساد الاداري والمالي. الأمر الذي يحدً من دور المجالس الشعبية المحلية المنتخبة ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة وبفعالية في انجاح عملية التنمية المحلية.[4]

✓ فشل سياسات الاصلاح الإداري التي تستهدف العنصر البشري وأساليب العمل في الإدارة. فرغم قيام الدولة الجزائرية بمجهودات جبارة للقيام بإصلاحات إدارية وسن العديد من القوانين لأجل النهوض بعملية

[1] أحمد العقبي،**المرجع السابق**، ص ص 6–29

[2] نصيرة براهمي، عبد القادر ناصور،" معوقات التنمية المحلية في الجزائر "، **مجلة إقتصاد المال والأعمال** ، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي،الجزائر،ص ص79–90.

[3] بومدين طاشمة ، "الحكم الراشد ومشاكل بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، **مجلة التواصل**، العدد26، جامعة باجي مختار عنابة،جوان2010، ص ص26–52.

[4] نصيرة براهمي، عبد القادر ناصور، **المرجع السابق**، ص ص79–90.

التنمية المحلية تماشيا مع سياسة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لم يُكلل لها النجاح لقلة كفاءة الموظف الإداري أو العضو المنتخب ، أو لوجود عراقيل بيروقراطية من أصحاب المصالح. [1]

✓ عدم وضوح السياسات العامة للإدارة العامة عموما والإدارة المحلية خصوصا.

✓ ضعف الأداء الوظيفي لدى العاملين و الموظفين؛ الأمر الذي تسبب في ضعف أداء الخدمة العمومية لضعف وسائل التدريب وقلة الحوافز أو انعدامها والتي تشجع الموظفين على الإبداع لتحسين مستوى الأداء.

✓ ضعف الرقابة على أعمال المجالس الشعبية المنتخبة وعدم محاسبتهم.

✓ الغموض في النصوص التشريعية المتعلقة بين الإدارة المركزية والهيئات المحلية والتي تقنن لعملية التنمية المحلية وتحدد أولوياتها وآلياتها. فلضمان نجاح عملية التنمية ينبغي صياغة إطارها القانوني و تحديد الحيز الزمني لتجسيدها في أرض الواقع مراعاة لخصوصيات كل منطقة على حدى.[2]

✓ تفشي ظاهرة الفساد بمختلف أشكاله كالإتكالية، الرشوة ،المحسوبية ،المحاباة و البيروقراطية، واختلاس المال العام لدى كل من الموظفين والمنتخبين المحليين أو المركزيين . هذا ما يشكل عائقا للسير الحسن لعمل الإدارة المحلية ويحدُ من قدرتها على تجسيد مشاريعها وفي تنفيذ برامجها التنموية من جهة، وفي تحسين أدائها و ضمان تقديم خدمة عمومية ذات جودة عالية تنال رضا المواطنين و تحقق أهداف التنمية المسطرة من جهة أخرى.[3]

✓ عدم فعالية الأداء لدى موظفي ومنتخبي الإدارة المحلية وعدم تطوير أساليبهم بحيث لازالت تعتمد على أساليب التسيير التقليدية ، في حين وصلنا لعصر الإدارة الإلكترونية و الرقمنة و إدارة الجودة الشاملة للتأقلم مع أدوات الانتاج والتسيير الحديثة والمتطورة.

✓ سوء التخطيط لمشاريع التنمية المحلية وللبرامج التنموية وبرامج الانعاش الاقتصادي.

2. تحديات ذات طابع اقتصادي ومالي

تعتبر الظروف الاقتصادية المحرك الأساسي لعملية التنمية على المستوى المحلي.فهي تتعلق أساسا بعملية

---

[1] بومدين طاشمة، **المرجع السابق**، ص ص26-52.

[2] أحمد العقبي، **المرجع السابق**، ص ص6-29.

[3] **المرجع نفسه**، الصفحات نفسها.

التخطيط للتنمية والوسائل الكفيلة بتحقيقها في أرض الواقع. كما أن الجانب المالي مهم لتجسيد ذلك. من هنا بات لزاما تهيئة كل الظروف الاقتصادية و توفير الموارد المالية الكافية.وهو ما يعتبر من التحديات الأساسية لعملية التنمية المحلية بالجزائر.

1.2. تحديات اقتصادية :إن السياسات الاقتصادية هي بمثابة أهم المؤثرات المباشرة على التنمية المحلية في الجزائر ، باعتبار أن نتائجها تؤثر سلبا أو ايجابا عليها من خلال ما توفره من مخططات تنموية ، موارد مالية وموارد بشرية وطبيعية لأجل ذلك. وتتمثل تلك التحديات فيمايلي:

–فشل السياسة الحكومية المتَبعة: فلكبر فشل لسياسات الحكومة في الجزائر هو الاعتماد الكلي على اقتصاد ريعي يعتمد فقط على الموارد الطاقوية (البترول والغاز الطبيعي). فهذا الفشل تغذيه التقلبات الفجائية لأسعار البرميل من البترول بسبب الأزمات في السوق العالمية. بالإضافة إلى التقلبات الفجائية في سعر الصرف في البورصات المالية العالمية،والتي تنعكس سلبا على ميزان المدفوعات وعلى البرامج التنموية والمخططات الاقتصادية التي ترسمها الحكومة.

كما أن فشل السياسات المتبعة ظهر تأثيرها على التنمية المحلية. وبرز جليا على مستوى الجبهة الاجتماعية والتي كانت نتائجها وخيمة ممثلة في تزايد معدلات البطالة مع تبني الجزائر لتوجه اقتصادي(اقتصاد السوق) مطلع التسعينيات والذي نتج عنه غلق العديد من المؤسسات الوطنية وهيكلتها و تسريح العمال.[1]

إن سياسات الاصلاح الهيكلي أدت إلى نقص الانفاق على برامج الرعاية الاجتماعية دون التوسع في مطالب التأمينات الاجتماعية وشبكة الحماية للفئات التي هي دون الخط الأحمر للفقر.مما أدى إلى عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يهدد السلم الاجتماعي وبالتالي يهدد بدوره عملية التنمية المحلية.[2]

–غياب التخطيط الاقتصادي على المستوى المحلي دون مراعاة ظروف البيئة والعوامل المحيطة والظروف.

–ضعف البنيان الصناعي والزراعي والسياحي.

– ضعف الموارد الجبائية للوحدات المحلية للمساهمة في انعاش التنمية المحلية وتمويل برامجها.

---

[1] محمد خيثر،جمال صادقي، "تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع اعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر"، **مجلة شماء للاقتصاد والتجارة**، المجلد02،عددخاص،الجزائر،افريل201، ص224.

[2] زكية آكلي، فريدة كافي، **المرجع السابق**، ص ص94–114.

-غياب الاستقلالية المالية في التسيير ومحدودية توفر الموارد الطبيعية للكثير من البلديات والولايات.

- اختلال التوازن بين الايرادات والنفقات.فغالبية الجماعات المحلية تعاني قلة الموارد المالية وعدم انسجامها مع النفقات المتزايدة باستمرار.خصوصا الزيادة السريعة في نفقات أجور المستخدمين التي تمثل حوالي 65% من ميزانية تسيير البلدية.بالإضافة للزيادة في مصاريف التسيير للأملاك العقارية و المنقولة، استهلاك الكهرباء،الانارة العمومية وغيرها.[1]

2.2.تحديات مالية: قطعت الجزائر أشواطا متقدمة في مجال اقتصاد السوق، فأضحى من الضروري عليها ايجاد حلول بديلة تخفف من وطأة العجز المالي الذي تعاني منه البلديات على مستوى ميزانياتها لأجل النهوض بالتنمية المحلية وتوفير الموارد المالية الكافية والكفيلة بتحقيقها وضمان نجاحها.إلا أن لهذا العجز المالي مظاهر متنوعة تتمثل فيما يلي:

1.2.2. مظاهر العجز المالي للبلدية

إن الحديث عن العجز المالي و تأثيره على التنمية المحلية يتمثل في اصدار التشريعات اللازمة في مجال المالية والجباية بشكل خاص. و الملاحظ هو أن جل البلديات على المستوى الوطني لا تزال تعاني من تأخر في برامج التنمية المحلية وعدم فعاليتها في كثير من الأحيان رغم أن الدولة الجزائرية سعت جاهدة عبر المخططات التنموية وبرامج الانعاش الاقتصادي النهوض بها بسبب التحديات المالية والعجز في ميزانية هذه البلديات والذي يرجع لنقص الجباية الضريبية وعدم كفايتها و كذا ثقل مديونيتها.

1.1.2.2. نقص الجباية المحلية وعدم كفايتها

عرفت الميزانية العمومية المحلية حالة من اللاتوازن تمثلت في تزايد النفقات مقابل نقص ملحوظ في الايرادات. وهي ظاهرة موجودة منذ الاستقلال لم تتمكن الدولة الجزائرية من تفاديها رغم محاولات الاصلاح الكثيرة.فظلت الجماعات المحلية تعاني عجزا في ميزانياتها،الأمر الذي فرض على الادارة المركزية التدخل ومساعدتها بإعانات استثنائية عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية(FCCL).وسنبين من خلال الجدول الموالي تطور الحصيلة المالية الجبائية للجماعات المحلية خلال الفترة مابين سنوات2001 و2019:

[1] زكية آكلي، فريدة كافي، **المرجع السابق**، ص ص94-114.

الجدول رقم10:تطور الحصيلة الجبائية للجماعات المحلية خلال الفترة مابين(2001 – 2019)

السنة	حصيلة الجباية المحلية(مليون د ج)	نسبة نمو الجباية المحلية
2001	91594	%03
2004	98134	%08
2005	105072	%07
2009	242065	%16
2010	251376	%04
2011	275120	%09
2012	307509	%12
2013	342831	%11
2016	394266	%01
2017	436763	%11
2018	458205	%05
2019	462258	%01

المصدر: وزارة المالية،المديرية العامة للضرائب،مديرية العمليات الجبائية، مكتب الاحصائيات

من خلال الجدول السابق ، نلاحظ أ ن نسبة الجباية المحلية المخصصة للجماعات المحلية (بلدية وولاية) ضئيلة جدا لا تتعدى في أحسن الأحوال 16% من الناتج الوطني الاجمالي للجباية العمومية ؛حيث شهدت ارتفاعا كبيرا مرة واحدة فقط خلال فترة دراستنا بنسبة 64%سنة 2007.

بينما خلال السنوات الأخرى تراوحت مابين 01%و16% ، هي نسبة لا تغطي نفقات الجماعات المحلية سواء في مجال التسيير أو التجهيز والاستثمار.فنلاحظ أن المبالغ المالية المخصصة في تزايد مستمر وأحيانا

بنسب قليلة ولكنها لا تعتبر كافية اذا ما قارناها بحجم النفقات المتزايدة والتي ترهق كاهل البلديات وهو ما يخلق عجزا في ميزانياتها.فنسبة الزيادة كانت أحيانا تراوح مكانها بنسبة 01% تجاوزت 10% ست مرات فقط خلال 19 سنة التي تمثل مدة الدراسة.

ينبغي على الجماعات المحلية التفكير الجدي في خلق استثمارات محلية ومشاريع تجلب لها عائدات ضريبية تنعش بها ميزانياتها وخزينتها تخصصها لتدعيم مشاريع التنمية المحلية . فالاعتماد فقط على الإدارة المركزية لإنقاذها في كل مرة ليس مفيدا دائما خصوصا عند تراجع أسعار المحروقات في السوق العالمية ؛ إذا علمنا أن الاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد على الصادرات البترولية فقط وما تُدره من عملة صعبة على الخزينة العمومية ، يتأثر سلبا وإيجابا بارتفاع أسعار النفط أو انخفاضها في السوق العالمية.فالجباية المحلية ضعيفة وغير كافية لتلبية كل احتياجات ومتطلبات الجماعات المحلية واشباع رغبات مواطنيها.لذا بات لزاما التفكير في البحث عن التنويع في مصادر الجباية المحلية.

2.1.2.2. ثقل مديونية البلديات

تعاني الجماعات المحلية بالجزائر، خصوصا البلديات منها، عجزا في تسديد ديونها المترتبة عن القروض التي تحصلت عليها؛ وهو ما يؤثر كثيرا على استمرارية نشاطات البلدية ومواصلة تنميتها .

و لقد رأينا في مبحث سابق أن الموارد الرئيسية للمالية العمومية المحلية تقتصر أساسا على عائدات الجباية المحلية والإعانات التي تقدمها الدولة أحيانا. كما أن الإدارة المركزية منحت الجماعات المحلية حرية انشاء موارد اقتصادية لخلق الثروة كتكوين مؤسسات عمومية محلية ذات طابع اقتصادي، وممارسة النشاطات التجارية والصناعية المربحة. والغاية من كل ذلك هو خلق موارد مالية اضافية للجماعات المحلية تغنيها عن الاقتراض والاستدانة إلا في حالة الضرورة القصوى .

بينما عوضا عن كل ذلك، راحت الجماعات المحلية تبني توقعات ايراداتها على المساعدات المالية والقروض التي تمنحها اياها الدولة وبعض البنوك، بعد أن فقدت معظم مؤسساتها العمومية المحلية جراء حلها بسبب افلاسها . وهو ما أوقعها رهينة الديون المتراكمة نتيجة الاقتراض المتواصل ، وتفاقمت ديون البلديات منذ فترة التسعينيات من القرن العشرين خلال العشرية السوداء وماعاشته الجزائر من ويلات الارهاب من سفك للدماء و حرق العديد من البلديات والمؤسسات العمومية وإلى غاية اليوم . وفي ظل غياب حلول ناجعة

للتخفيف من حدة هذا المأزق المالي، تواصل منحنى ديون البلديات في الارتفاع حتى بلغ 18 مليار دج سنة 2000 [1]. من هنا لا يمكننا توقع تحقيق تنمية محلية متوازنة ومستديمة في ظل ندرة الموار د المالية المحلية ، وسنبين في الجدول التالي عدد البلديات العاجزة والمدانة ابتداء من سنة 2001:

الجدول رقم11: يبين عدد البلديات العاجزة

السنة	عدد البلديات العاجزة	نسبة البلديات العاجزة
2001	1150	%75
2002	1162	%75
2003	1126	%73
2004	1128	%73
2005	1127	%73
2006	1138	%74
2007	919	%60
2008	791	%51
2009	417	27%
2010	14	%01

المصدر: نضيرة دوبابي، براهمي بوطالب، إشكالية ضعف الموارد المالية للبلديات:دراسة حالة بلديات ولاية قالمة، Revue d´ études sur les institutions et le développement،المجلد الرابع،العدد01،جوان2017،ص ص129-156.

من خلال قرائتنا للجدول السابق ، نلاحظ ارتفاعا في عدد البلديات العاجزة و المدانة حيث بلغت 1150بلدية سنة 2001 بنسبة75%. غير أنها بدأت في الانخفاض إبتداء من سنة 2007حيث بلغت 919 بلدية .ثم لتواصل الانخفاض إلى 791 بلدية سنة 2008 ف417 بلدية عاجزة سنة 2009 لتشهد انعداما

[1] جمال زيدان،**المرجع السابق**،ص122

ابتداء من عام 2011 ب0 بلدية عاجزة بفضل سياسة الدعم التي اتبعتها الدولة الجزائرية من خلال دعم تلك البلديات العاجزة ومسح ديونها. [1]

أفقدت الديون البلديات مصداقيتها أمام شركائها الاقتصاديين خاصة البنوك والمؤسسات الاقتصادية الخاصة. فالتأخر في تسديدها دفع بالمؤسسات البنكية لفرض شروط تعجيزية على البلديات المدانة كرفض تسديد فواتير وصولاتها اثناء المعاملات العادية، مما نجم عنه تعطيل انجاز العديد من المشاريع الاقتصادية المحلية وكذا توقيف تقديم أبسط الخدمات كالنظافة العمومية مثلا.

فالبلديات لم تتمكن من تسديد ديونها رغم محاولاتها العديدة بسبب ضعف ايرادات ميزانية الجماعات المحلية. كما لجأت البعض منها إلى رهن عقاراتها كضمان للحصول على قروض بنكية.غير أن هذا التصرف له تبعات سلبية خطيرة لأنه يجعل البلدية مرهونة بأكملها فتصبح غير قادرة على التصرف بحرية في أملاكها العقارية. كما نلاحظ على البلديات تفشي ظاهرة التبذير في النفقات.

2.2.2.أسباب العجز المالي

إن العجز المالي الذي تعاني منه أغلبية البلديات ليس وليد الصدفة ؛ بل له أسباب أثَرت على أدائها وعلى تعطيل العديد من المشاريع والبرامج التنموية .فبدون مالية محلية لا يمكن وجود تنمية محلية لأنها تعتبر الشريان الحيوي لها، فيبدأ المواطن المحلي بذلك في التململ والغليان وقد يؤدي به ذلك إلى حد الاحتجاج والمطالبة بحقه في التنمية المحلية. وتتمثل تلك الأسباب فيمايلي:

1.2.2.2. قدم النظام الجبائي المحلي وتبعيته للدولة

يقصد به احتكار الإدارة المركزية لسلطة إحداث أو الغاء الضرائب والرسوم وتحديد أوعيتها، معدلاتها وتوزيعها ، دون أن تتمتع الجماعات المحلية بسلطة المشاركة في تحديد معالم النظام الجبائي المطبق على مستواها.وتتولى الدولة توزيع عائدات الموارد الجبائية بما يتماشى مع مصالحها دون الاستناد لمعايير موضوعية دقيقة ومحددة.فعلى سبيل المثال تبلغ حصة الدولة من عائدات الرسم على القيمة المضافة

[1] نضيرة دوبابي، بوطالب براهمي، **المرجع السابق**، ص ص129-156

نسبة80 %الى85 %.أما بالنسبة للضريبة الجزافية الوحيدة فتمثل 48.5%.[1] وهو ما يجعل البلدية والولاية في وضعية عجز مالي لأنها لا تتمتع بكامل عوائدها الجبائية التي تستأثر الإدارة المركزية فيها بحصة الأسد.

كما أن ما يميز تلك الرسوم والضرائب التي سنتها الجزائر بعد الاستقلال كونها قديمة لا تساير التطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد.فالمنظومة المالية تعرف تطورات متسارعة محليا و دوليا، والجزائر ليست بمنأى عن ذلك .فالاقتصاد العالمي مرتبط بشبكة من العلاقات فيما بين الدول في ظل العولمة بحيث أن اقتصاديات الدول مترابطة فيما بينها وتؤثر وتتأثر ببعضها.من هذا المنطلق كان لزاما على الجزائر تحديث و تكييف منظومتها الجبائية مع تلك التطورات الحاصلة وتساير التغيير الاجتماعي والاقتصادي في البلاد و في العالم.

2.2.2.2.اللاَعدالة في توزيع الموارد الجبائية المحلية

إن المتمعن في التقسيم الجغرافي للجماعات المحلية بالجزائر يلاحظ مدى التباين القائم بين تلك الجماعات في اطار ما يعرف بظاهرة عدم التوازن الجهوي.غير أن النظام المالي المحلي يعطي البلدية والولاية نفس الهيكل القانوني في مجال الاستفادة من الموارد الجبائية المحلية دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل جماعة محلية سواء من حيث المساحة الجغرافية،النمو الديمغرافي، أو مستوى النشاط الاقتصادي.فللتباين بين مختلف مناطق الوطن يشمل الحياة الاجتماعية،نسبة النشاطات الاقتصادية بها، التضاريس المختلفة. فنجد جماعات اقليمية غنية وأخرى فقيرة،بلديات ريفية وأخرى حضرية.

3.2.2.2. نقص الموارد المالية غير الجبائية

يقصد بها تلك الموارد المحصل عليها لفائدة الجماعات المحلية من المنتوج الناجم عن استغلال ممتلكات الجماعات المحلية. وتشمل العائدات المتحصل عليها جراء ايجار المباني والمحلات التي تمتلكها البلدية أو الولاية،أماكن التوقف والمرور(تمثل08% من مجموع ايرادات الميزانية المحلية)، عائدات الانتاج وهي

[1] مفيدة لمزري، عجز المالية المحلية في الجزائر:الأسباب،الانعكاسات والحلول ، **المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية** ، جامعة أحمد دراية،أدرار، الجزائر،المجلد الخامس، العدد02،ديسمبر2021،ص ص127-142.

المتحصل عليها من بيع المنتوجات الزراعية والصناعية التي تنتجها المؤسسات العمومية المحلية، وعائدات مالية تشمل فوائد القروض التي تمنحها الجماعات المحلية للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.[1]

4.2.2.2. مشكل التحصيل والتهرب الضريبي

يتهرب المواطنون الممارسون لنشاطات مهنية وتجارية عادة من دفع مستحقاتهم الضريبية، وهو ما يخلق صعوبة في تحصيل الجباية من طرف المصالح الإدارية المعنية.فيدخلون في منازعات لانهاية لها مع مصالح الضرائب تلجأ في غالب الأحيان إلى الاحتكام للجان الطعون على مستوى الدائرة أو الولاية. هذه الظاهرة تتسبب في تأخر تحصيل الموارد المالية و الجبائية. وما يزيدها تفاقما هو نقص الموارد البشرية و المالية المخصصة لمتابعتها.

كما أن الغش والتهرب الضريبي يزداد استفحالا يوما بعد يوم نظرا لنقص الإمكانيات والوسائل الكفيلة بفرض مراقبة صارمة ودقيقة للعمليات التجارة التي تقع،خاصة على مستوى الاقتصاد الموازي حيث نجد العديد من المتعاملين الاقتصاديين، المعنيين بدفع الضرائب ،يتهربون بطرق ملتوية متحايلين على القانون و عدم التصريح بدخلهم الإجمالي الحقيقي. [2] وما ساهم في تنمية هذه الظواهر أسباب عديدة تتمثل فيما يلي:

– عجز الإدارة الجبائية عن أداء مهامها المتزايدة مقابل عدم كفاية الأعوان المكلفين بالتحصيل والرقابة ونقص التجهيزات.وهو ما أثر سلبا على حصيلة الموارد الجبائية.

– الغموض الذي يكتنف النظام الجبائي وعدم استقرار التشريعات الجبائية من خلال تذبذب معدلات ونسب الرسوم الضريبية القابلة للتحصيل.

5.2.2.2. ارتفاع معدلات التضخم

تعرف الجزائر ارتفاعا كبيرا في معدلات التضخم وهذا راجع للسياسة الاقتصادية المتبعة وهو ماتسبب في عجز في الميزان التجاري. وسنوضح من خلال الجدول الموالي معدلات التضخم بالجزائر خلال فترة الدراسة(2001–2019):

[1] عبد الرحيم لحرش، **البلديات والتنمية المحلية**،ط1،فواصل للنشر والاعلام، الجزائر،2020، ص77

[2] مفيدة لمزري، **المرجع السابق**، ص ص127–142.

الجدول رقم12: يبين معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة مابين(2001-2019)

السنة	معدل التضخم	نسبة التغيير السنوية
2001	4.226	3.89
2002	1.4183	-2.81
2005	1.3824	-2.58
2009	5.7371	0.88
2010	3.9111	-1.83
2012	8.8915	4.37
2013	3.2542	-5.64
2014	2.9169	-0.34
2015	4.7844	1.87
2016	6.3977	1.61
2017	5.5911	-0.81
2018	**4.62**	**-1.32**
2019	**5.6**	**-2.32**

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على المعطيات الواردة في الموقع التالي:

https://www.macrotrends.net/countries/DZA/algeria/

شهد معدل التضخم ارتفاعا سنة 2001 بلغ 4.2%وهذا راجع لارتفاع الكتلة النقدية بنسبة 24.9% بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وكذلك بسبب اطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، ما أدى لتزايد نفقات الميزانية والتي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم.ثم ليسجل انخفاضا سنة2002 بلغ1.4%،ليرتفع بعدها إلى 3.9% سنة2004. ويرجع هذا التحسن للانعكاس الايجابي لاستقرار

الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي.

انخفض معدل التضخم سنة2005 أين بلغ1.3%.

غير أنه انطلاقا من سنة 2006 بدأت معدلات التضخم في الارتفاع مسجلة أعلى نسبة لها سنة 2009 قدرت ب5.7%.ويرجع سبب هذا الارتفاع لانطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) الذي اقرته الحكومة استكمالا للبرنامج السابق.بحيث تضاعف حجم الزيادة في النفقات العامة والتي ضاعفت من عجز الميزانية العامة.

تواصل معدل التضخم في الارتفاع حيث سجلنا أعلى نسبة سنة 2012 قدرت ب 8.8%، ثم لتنخفض سنة2014 لتبلغ 2.9% فتبدأ في الارتفاع خلال السنوات الموالية حيث سجلنا6.4% سنة2016، ثم نسبة 4.62% سنة2018، وأخيرا تم تسجيل نسبة 5.6% سنة2019 .

6.2.2.2.تزايد نفقات الجماعات المحلية وعدم القدرة على التحكم فيها

تتزايد نفقات البلديات مقارنة بحجم مواردها.فالعجز الذي تعرفه ميزانيات البلديات يعود أساسا للنقص الكمي والنوعي للإيرادات مقابل تزايد النفقات. فميزانية التسيير ترهق كاهل البلديات ولا تستطيع تغطيتها كلها مقارنة بنفقات قسم التجهيز والاستثمار.وبالتالي لم تعد البلديات قادرة على التحكم في كافة نفقاتها خصوصا تلك الخاصة بالتسيير لأنها ذات صلة مباشرة بالمواطن وبالتنمية المحلية وبالخدمة العمومية المقدمة.فالبلديات عليها اعباء يجب عليها تغطيتها و المتمثلة فيما يلي:(التهيئة والتنمية المحلية ، التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز، التعليم الأساسي وما قبل المدرسي، الأجهزة الاجتماعية والجماعية ، السكن ، حفظ الصحة والنظافة والمحيط، الاستثمارات الاقتصادية)[1].

3. تحديات ذات طابع اجتماعي وثقافي

إن التنمية المحلية تستهدف المجتمع المحلي وكيفية ترقيته وتطويره وتحسين مستواه المعيشي ، غير أنها بذلك تصطدم بعراقيل اجتماعية ،ثقافية وتكنولوجية في بعض الأحيان تعيق وتحد من حسن أدائها.

[1] بوطالب براهمي، نضيرة دوبابي، **إشكالية عجز ميزانية البلدية**، مجلة إدارة ، العدد41، ص ص 33-51.

تعتبر الظواهر الاجتماعية المترامية في أوساط المجتمع الجزائري من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المحلية.وتتمثل في النظم الاجتماعية السائدة والعادات والتقاليد والقيم الموروثة والتي تقف حجر عثرة في وجه أية محاولة لتحقيق التنمية في المجتمع المحلي. فلقد تصطدم كل محاولة لتطوير هبجماعات المصالح الموجودة في كل مجتمع محلي ؛ الذين يقاومون كل ما هو جديد أو يخالف قناعاتهم ، معتقداتهم، عاداتهم ، أعرافهم أو مصالحهم. فهؤلاء يخشون من كل عملية تغيير لأنهم يخافون ضياع حقوقهم و امتيازاتهم التي يتمتعون بها .

إن العوامل الثقافية والاجتماعية هي تحديات لسبل التنمية المحلية.و اهمالها وعدم دمجها في صلب مشا ريع التنمية من شأنه إعاقتها ويجعلها مشلولة وعاجزة إلى حد بعيد.فتلك العوامل تلعب دورا سلبيا في عملية التنمية المحلية،لاسيما عندما تكون نتيجة لانحطاط الثقافة وركودها.[1]وتتمثل تلك التحديات فيما يلي:

1.3.المناخ الثقافي والإعلامي والفني

في سياق عالمي تجتاحه الثورة الإعلامية، أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة بحيث دخلت شبكة الانترنت العالمية والقنوات الفضائية إلى كل بيت في حدود ما تسمح به السياسة الاعلامية بالطبع.فلعبت ثورة الاتصال دورا رائدا في تكوين الرأي العام وتشكيل الوعي حتى أصبح دور الإعلام ينافس المؤسسات التربوية والتنظيمات السياسية والمجتمع المدني.

ولكن الأهم من كل ذلك هو مضمون الرسالة التي تقدمها والهدف من ورائها.فهي بمثابة السلاح ذو حدين ينبغي استخدامه بعقلانية وعلى أكمل وجه.فقد تغرس تلك الرسائل لدى مشاهديها من الشباب مشاعر الاحباط ،العجز و التحرر من روح الوطنية فتزعزع ثقتهم في أنفسهم ونجدهم يتأثرون بالغير ويعتبرونه قدوة ايجابية وبناءة عبر اظهار المجتمعات الأخرى بمظهر النموذج الإيجابي والمتطور.

كما تلعب العوامل الثقافية والاجتماعية دورا ايجابيا حين تتم العناية بها من خلال تطوير البنية الثقافية و الاجتماعية من داخلها.لا بد لخطط التنمية ومشاريعها أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الثقافية والاجتماعية وأن تتكيف تكيفا ديناميكيا مولدا للعطاء والابتكار الذاتي من خلال توفير عنصر المشاركة الشعبية في

[1] رفيقة يخلف، **العولمة والشباب العربي** ، ضمن الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة الولاء والانتماء في المنطقة العربية،تحرير محمد بلخيرة ، الجزائر،دار النشر الجامعي الجديد،2020، ص133.

الجهود التنموية لأجل ضمان نجاحها.فتلك العوامل يمكن أن تصبح قوة ايجابية دافعة ومحركة لمسيرة التنمية المحلية والتقدم.فمهمة التنمية الثقافية هي في جعل الوعاء الثقافي بوثقة ومنبعا لتفجير قوى الابتكاروالإبداع.

2.3. ظاهرة البطالة

تعتبر البطالة أهم تحدي تواجهه التنمية المحلية .فالشباب الذي يمثل القوة الضاربة في المجتمع بحاجة لوظيفة و لراتب يضمن له حياة كريمة .غير أن ضعف سوق العمل يزيد من نسبة البطالة في المجتمع وبالتالي يجعل من أفراد المجتمع يبدؤون في التململ والتذمر ثم الاحتجاج في نهاية المطاف ويخلق لديهم نزعة عدوانية تجاه المجتمع والدولة على حد سواء،وهو ما يتسبب في حالة من عدم الاستقرار تهدد مسار السلم الاجتماعي.وسنبين من خلال الجدول التالي معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم13: يبين معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة مابين(2001-2019)

السنة	معدلات البطالة	نسبة التغيير السنوية
2001	**%27.30**	**%2.47-**
2002	**%25.90**	**%1.40-**
2003	**%23.72**	**%2.18-**
2010	**%09.96**	**%0.20-**
2011	**%09.96**	**%0.00**
2013	**%09.82**	**%1.15-**
2015	**%11.21**	**%1.00**
2019	%10.51	%0.09

المصدر: من اعداد الباحث استنادا للإحصائيات الواردة في

موقعhttps://www.macrotrends.net/countries/DZA/algeria/

من خلال قرائتنا للجدول السابق، نلاحظ ارتفاع نسبة البطالة سنة 2001 حيث قدرت ب27.30%.ويعود هذا الارتفاع لتداعيات السياسة التي انتهجتها الجزائر خلال فترة التسعينات وما رافق تلك الاصلاحات من تسريح للعمال وغلق المصانع ووحدات الانتاج. وكذلك احالة العديد من العمال على البطالة

بسبب حرق العديد من المؤسسات والمصانع من قبل الجماعات الارهابية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين. غير أن معدل البطالة بدأ في الانخفاض خلال السنوات الموالية ؛ ولو أنه كان طفيفا خلال سنة 2002 بنسبة 25.90% وسنة2003 بمعدل23.72%. لتشهد انخفاضا متواصلا بلغ 9.96% سنتي2010 و2011، و9.82% سنة 2013 كأحسن معدل مسجل.

كما بلغت نسبة البطالة في الجزائر 11.2%سنة2015 مقابل 10.6%خلال السنة التي قبلها ما يعني أن هناك أكثر من مليون ونصف مليون عاطل عن العمل. في حين كان معدل البطالة خلال سنة 2018 هو10.42% وبلغ 10.51% سنة2019.حيث قدر عدد البطالين بمليون و 449ألف شخص. وبلغت نسبة الشباب البالغين 25سنة وأكثر 9.1 %في ماي 2019.في حين بلغت نسبة البطالة في أوساط الشباب مابين16-24سنة 26.9%.

يعود ارتفاع معدل البطالة لسياسة تجميد التوظيف الحكومي بسبب تراجع الميزان التجاري نتيجة انخفاض أسعار النفط التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري. كما أن القيام بخفض معدل الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم صاحبه تراجع موازي في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة في هذه القطاعات.بالإضافة إلى أن رفع الدولة يدها عن النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات انتاجية جديدة تستوعب اليد العاملة العاطلة .

3.3. العامل الديمغرافي:

تصطدم الخطط التنموية دائما بالطلب المتزايد نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية بسبب الزيادة في المواليد أو النزوح الكبير من مناطق إلى أخرى ولا يمكن التغلب على هذه المشكلة إلا من خلال اتباع سياسة توعية للمواطنين لأجل تنظيم النسل، أو تحقيق التوازن والعدالة مابين المناطق والبلديات في توزيع المشاريع التنموية للقضاء على ظاهرة النزوح مابين البلديات والولايات للبحث عن فرص الحياة الكريمة.

يؤثر النمو الديمغرافي سلبا على مظاهر التنمية المحلية المتمثلة في الخدمات الرئيسية(التعليم، الخدمات الصحية، النقل، الاتصالات، المواصلات، الكهرباء، توفير الماء الصالح للشرب.....) مقارنة بمحدودية موارد الدولة ومداخيلها . فللزيادة السكانية تعتبر عاملا سلبيا على التنمية المحلية كونها تستنزف كل الموارد التي كان من الممكن استثمارها في مشاريع تعود بالفائدة على أفراد المجتمع المحلي . فتتسبب في تفاقم

المشاكل الاجتماعية كانتشار البطالة و أزمة السكن بسبب زيادة الأعباء والنفقات . ومن خلال الجدول الموالي، سنوضح تطور تعداد السكان بالجزائر ،نسبة النمو السكاني بها، نسبة المواليد ونسبة الوفيات خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم14: يبين عدد السكان و نسبة النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

السنة	عدد السكان	نسبة المواليد	نسبة الوفيات	نسبة النمو
2001	30879 مليون نسمة	%20.03	%04.65	%1.55
2004	32364 مليون نسمة	%20.67	%04.36	%1.63
2005	32906 مليون نسمة	%21.36	%04.47	%1.69
2009	35268مليون نسمة	%24.07	%4.51	%1.96
2010	35978 مليون نسمة	%24.68	%4.37	%2.03
2014	39114 مليون نسمة	%25.93	%04.44	%2.15
2015	39963 مليون نسمة	%26.03	%4.57	%2.15
2019	43424 مليون نسمة	%23.80	%4.55	%1.93

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على المعطيات الواردة في موقع الديوان الوطني للإحصاء:

من خلال قرائتنا لهذا الجدول ، نلاحظ الزيادة المتواصلة في نسبة المواليد بحيث هي في ارتفاع مطرد. فمن 20.03 % سنة 2001 ارتفعت لتصل 26.12 %سنة 2016 لتنخفض بعد ذلك وتبلغ نسبة23.80% سنة2019. في حين إن نسبة الوفيات في تناقص بحيث تراجعت من 04.65 **%**سنة 2001 إلى غاية 04.37 **%**سنة 2010 ثم لتستقر عند 4.55**%**سنة 2019. وهذا راجع لنوعية الخدمات الصحية المقدمة التي تحسنت مع مرور السنوات. فدرجة الوعي عند الآباء والأمهات بأهمية احترام مواقيت اللقاحات لأبنائهم لوقايتهم من الأمراض وكذلك انتشار ثقافة اجراء الفحوصات الطبية عند الأطباء في حالة المرض غير المعتقدات التي كانت سائدة في الماضي.

بينما نلاحظ ارتفاعا طفيفا في معدل النمو وإن كان بطيئا ، حيث ارتفع من 1.55 **%**سنة 2001 إلى 2.17**%** سنة 2016 محققة أعلى نسبة نمو لتنخفض وتستقر عند 1.93**%**سنة2019. وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالزيادة في نسبة المواليد والارتفاع في نسبة النمو الديمغرافي.

كما أن ظاهرة التشغيل أضحت اليوم كابوسا يؤرق كاهل الدولة الجزائرية جراء الحركات الاحتجاجية المتكررة في مختلف مناطق الوطن والتي تهدد الاستقرار والسلم الاجتماعيين في البلاد.فلقد صارت عقبة كبيرة في وجه التنمية المحلية في مختلف ربوع الجزائر.

4. تحديات ذات طابع تنظيمي

تعاني الإدارة المحلية من مشاكل تنظيمية جمة تحدُ من نشاطها وتعيق سير عملية التنمية المحلية . فالمواطن المحلي يعلق آمالا كبيرة على منتخبيه في المجالس الشعبية المختلفة، ويطمح في أن يساهموا في التخطيط لعملية التنمية المحلية وإنعاشها بما يعود بالنفع على تحسين ظروفه المعيشية . غير أن الملفت للنظر أن معظم تلك المشاكل تتمثل في انعدام الجديّ في عملية التخطيط المحلي وفعاليته وكذا ضعف دور المجالس الشعبية المحلية المنتخبة.

1.4.عدم فعالية التخطيط المحلي

يُلاحظ على نشاط القائمين على التنمية المحلية التسرع في تطيق مشاريع وبرامج تنموية ضخمة مكلفة؛ في ظل ميزانية محلية تعاني العجز ؛ وهو ما يمثل خللا في عملية التخطيط لأن التقديرات المالية المتوقعة لا تتناسب مع التكلفة الحقيقية للمشروع.

فالتخطيط المحلي يواجه مشاكل و عراقيل تتمثل أساسا في انعدام الوسائل القانونية والمادية التي تساعد في نجاحه،وهو الأمر الذي يتسبب في فشل العديد من المشاريع الاقتصادية والبرامج التنموية لأنها لم تسبقها دراسات جدية وتخطيط معمق قائم على تشخيص علمي مدروس بعقلانية يسمح بتشخيص الاحتياجات وتحديد الوسائل الضرورية للإنجاز مع اجراء تقييم للإطار الزماني والمكاني الملائم لها.

تتمثل مظاهر سوء التخطيط المحلي في منح بعض الصفقات والمشاريع لمقاولات ومؤسسات عمومية وخاصة لا تملك الامكانيات المالية الكافية لضمان الانجاز وفق المخططات الموضوعة سلفا. فتتأخر في

الوفاء بالتزاماتها ولا تحترم الآجال المحددة للإنجاز .الأمر الذي قد يؤدي إلى فسخ الصفقات المبومة، وهو ما يؤثر سلبا على النهوض بعملية التنمية المحلية.

كما نلاحظ انعدام الجدية في متابعة البرامج المقيدة في مخططات التنمية البلدية و الولائية مع انعدام التنسيق بين المخطط البلدي للتنمية والمخطط الولائي، أو بين أحدهما والمخطط القطاعي للتنمية . وهو ما يعكس غياب التنسيق بين المصالح المعنية بالتخطيط على المستويين المحلي والمركزي. بالإضافة إلى أن قلة مكاتب الدراسات المتخصصة على مستوى الدوائر والبلديات يحدُ من دقة اعداد المخططات التنموية المحلية من طرف الأجهزة اللامركزية.

2.4.ضعف دور المجالس الشعبية المنتخبة

منح كل من قانون البلدية والولاية صلاحيات واسعة للمجالس الشعبية المنتخبة لتجعل منها محركا رئيسيا لكل مبادرة تنموية ناجحة على المستوى المحلي. إلا أن ما يعيق حسن أدائها مع الأسف مايلي:

- جمود تلك المجالس عن أداء مهامها ومسؤولياتها. ولعل السبب في ذلك يتقاسمه كليهما:الناخب والمنتخب. فهذا الأخير لا يولي أهمية لمن انتخبه ويعتقد نفسه تابع هرميا إلى السلطة الادارية للوالي،أكثر من شعوره أنه منتخب وممثل للشعب الذي صوَت عليه. فهو ممثل لمنطقة أو اقليم أو عشيرة ما، وبالتالي فتلك العلاقة تحكمها القبلية أحيانا والانتماء العرقي الذي يُحوَل المنتخب إلى ناطق باسم قبيلته أو عشيرته والمدافع عن مصالحها عوض التعبير عن المصلحة العامة وتطلعات كافة مواطني البلدية أو المنطقة التي جاء منها. فأصبحت الكفاءة استثناء والمحسوبية والقرابة هي الأصل.[1]
- عدم كفاءة المنتخب المحلي: فهو بحاجة للإلمام بأمور الميزانية والتخطيط ومهام المنوط المنتخب. فمنح الصفقات ،توزيع السكنات ، سياسة التوظيف ،توزيع مشاريع التنمية المحلية يجب أن تخضع لمعايير موضوعية شفافة وقانونية ليس مثلما هو معمول به في العديد من البلديات والولايات.

[1] غنية شليغم ،**المرجع السابق**،ص207.

- قلة الوعي لدى الناخبين : فالقانون قد خول لهم حضور الجلسات العلنية للمجالس الشعبية. كما أتاح لهم امكانية أخذ نسخة من المداولات إلا ما تعلق منها بالجلسات التأديبية والتي تكون سرية، للإطلاع على كل صغيرة وكبيرة في أعمال المجالس المحلية و ما يتعلق ببرامج التنمية المحلية والمشاريع المبرمجة لذلك.

غير أننا في الواقع نلاحظ أنه كم من دورات للمجالس الشعبية المحلية لا يحضرها الجمهور . وبالتالي كيف له أن يمارس حقه في الرقابة على المجالس المنتخبة وفي مدى تجسيد قراراتها في أرض الواقع.إن المواطن هنا يفتقر للنضج السياسي والثقافي الذي يؤهله لمراقبة عمل منتخبيه المحليين ويمنحه القدرة على مسائلتهم بصفة شفافة وعلنية.

5. تحديات متعلقة بتسيير الموارد البشرية

إن ادارة الموارد البشرية هي ذلك الجانب من العملية الإدارية المتضمنة لعدد من الوظائف والأهداف والأنشطة التي تمارس لإدارة العنصر البشري الموجود بطريق فعالة وايجابية ، وبما يؤدي لتحقيق مصلحة الإدارة المحلية ومصلحة العاملين والمنتخبين كليهما ومصلحة المجتمع المحلي ككل. وترتبط وظائف وأنشطة الموارد البشرية مباشرة باستراتيجيات الجماعات المحلية المختلفة. يعرف **سيكيلا** إدارة الموارد البشرية بأنها "استخدام القوى العاملة بالمنظمة، و يشتمل ذلك على عمليات التعيين وتقييم الأداء والتنمية والتعويض والمرتبات وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للعاملين."[1]

فإدارة الموارد البشرية تقوم بالبحث واستقطاب العناصر اللازمة التي تتناسب مع تخطيط وأهداف المجالس الشعبية المنتخبة من موظفين ومنتخبين . فتقوم بمهام الاختيار والمفاضلة بينهم والتدريب والتأهيل وتطوير الكفاءات وتقديم الخدمات الاجتماعية. ويعتبرها **بيتر دراكر** بأنها" المورد الوحيد الحقيقي.وأن لكل منظمة مورد واحد هو الفرد. وهي الموارد الكامنة في أي منظمة وهي مصدر كل نجاح إذا تم إدارتها بشكل جيد، وهي مصدر كل فشل إذا تم اساءة إدارتها".[2]

إلا أن ما يتسبب في فشل عملية التنمية المحلية هو:

[1] نور الدين حاروش، **إدارة الموارد البشرية** ، الجزائر: دار الامة للنشر والتوزيع ،2016،ص15.

[2] **المرجع نفسه**،ص16

❖ عدم كفاءة المنتخبين ونقص خبرتهم لعدم المامهم بميكانيزمات التسييرالإداري والمالي وبتقنيات التخطيط

❖ الموظف الذي يشتغل على مستوى الادارة المحلية يعيش حالة من عدم الاستقرار ، التهميش وهاجس الخوف من الطرد في أي لحظة إذا ما خالف أي أمر صادر من رئيس أو أعضاء المجلس الشعبي البلدي. وهو ما سيؤثر سلبا على حسن أدائه. فهذه الممارسات قتلت أيضا روح المبادرة لدى الموظفين.[1]

❖ سوء التسيير وانعدام الضمير المهني لدى الموظفين الذين يضطلعون بمهمة إعداد المخططات التنموية المحلية ومتابعة تنفيذها. فنجدهم لا يعطون أدنى أهمية لروح المسؤولية الملقاة على عاتقهم.

❖ جهل الإجراءات القانونية : وهو ما يؤدي بهم أحيانا إلى فسخ عقود بعض الصفقات العمومية المتعلقة بانجاز مشاريع ، ما ينجم عنه تبعات قانونية وتعويضات يجب تسديدها للأطراف المتضررة. وهو ما يعتبر نفقات زائدة ترهق كاهل خزينة الجماعات المحلية بسبب الجهل في التسيير ونقص التكوين.

❖ سيادة القيم السالبة وضعف العمل الجماعي وروح الفريق . وهو ما يحدُ من فعالية تسيير الموارد البشرية مما يؤدي لنشوب الصراعات واللامبالاة والإهمال داخل المجالس المنتخبة

❖ انعدام العقلانية في التسيير للموارد البشرية انعكس سلبا على الدور التنموي للجماعات المحلية.

❖ انعدام الموضوعية في تطبيق اللوائح والقواعد التنظيمية على أعضاء الجماعة المحلية يؤدي لنشوب صراعات داخلية.

❖ غياب معايير واضحة لتقييم الأداء الوظيفي لمستخدمي الجماعات المحلية يحد من فعالية عملية تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية. فلازدواجية الوظيفة التي يتميز بها رئيس المجلس الشعبي البلدي كإداري ومنتخب سياسي في نفس الوقت ، تفوض عليه في كثير من الأحيان استخدام المنطق السياسي بسبب الولاء الحزبي عند تقييم أي موظف إداري أو عند اختيار اطارات لتوليهم مناصب قيادية ادارية بالبلدية وعدم التقييم على أساس الكفاءة والخبرة.

❖ التوظيف على أساس المحسوبية والمحاباة بدل الاعتماد على الكفاءة والخبرة يؤثر على فعالية عملية تسيير الموارد البشرية.

[1] غنية شليغم، **المرجع السابق**،ص207.

❖ يعتبر انعدام إطارات ذوي شهادات عليا ومتخصصة معوقا تنظيميا يحد من فعالية عملية تسيير الموارد البشرية وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على وظيفة الجماعات المحلية.

❖ عدم وضع برامج تدريبية أو عدم اشراك الإدارة المحلية في وضع البرامج التدريبية لفائدة المستخدمين يعيق فعالية تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية .

وبالتالي فجودة الأداء له ذه المجالس تنبع من خلال المستوى العلمي للمنتخبين والموظفين الساهرين على تنفيذ مشاريع التنمية المحلية والتخطيط لها، ومدى خبرتهم في التسيير وكفاءتهم .

6. تحديات متعلقة بالفساد الإداري

يعتبر الفساد الإداري والمالي من بين الظواهر الإدارية السلبية الأكثر انتشارا في العالم. ويشكل ضعف المؤسسات أحد أهم أسباب الفساد، إلى جانب انحرافات الموظفين في أداء مهماهم وممارسة صلاحياتهم ؛ الأمر الذي يؤدي لاختلال في المنظومة القيمية للمجتمع والدولة على حد سواء، وبالتالي انتشار مظاهر عدم الاستقرار على مستوى أجهزة مؤسسات القطاع الحكومي ،القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني . كل هذا يستدعى انخراط الفواعل الرسمية والغير رسمية في تبني استراتيجية فعالة للوقاية من الفساد الإداري والمالي ومكافحته.

يُعرَف **صامويل هنتنجتون** الفساد الإداري بأنه" انحراف سلوك الموظف العام عن المعايير المتفق عليها، لتحقيق أهداف وغايات خاصة."[1] كما يُعرفه **صقر عاشور** بأنه:" ذلك الذي يتعلق بالسلطات العاملين في الأجهزة العامة للدولة، خاصة الجهاز الحكومي ،حيث يتعلق بانحراف الذي يمسكون بمقاليد السلطة داخل هذه الاجهزة لأجل تحقيق منافع ومصالح شخصية في ظل ضعف الرقابة والضوابط على ممارستها. "[2]

بينما يعرفه **البنك الدولي** بأنه" استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية.يحدث عند قيام موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز للحصول على رشوة لتسهيل عقد وإجراء مناقصة عامة.كما يتم عندما يعرض وكلاء الشركات بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو اجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج

[1] Samuel P. Huntington,**Modernization and Corruption**,Article In The Book Of Political Corruption:Concept and Contents,3eme Edition,Transaction Publisher.2001,p253.

[2] أحمد صقر عاشور، **مكافحة الفساد الإداري في الدول العربية،إشكالية البحث والقياس**"،المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية، لبنان:المنظمة العربية لمكافحة الفساد،2006،ص62.

إطار القوانين النافذة ، أو عن طريق استغلال الوظيفة العامة بتعيين الأقارب في الوظائف أو تسهيل اجراء عقد صفقة ما أو سرقة المال العام مباشرة" [1]

وكتعريف اجرائي لمفهوم الفساد الإداري، نقول أنه استغلال الموظف الإداري لمنصبه ووظيفته لأجل تحقيق أطماع شخصية جراء المحاباة والتمييز في المعاملات ،ويتلقى نظير ذلك مكاسب مادية غير مشروعة. فهو بالتالي ذلك الانحراف الوظيفي والتنظيمي الذي ينتج عن المخالفات والأخطاء المتعمدة للموظف أو المؤسسة للحصول على امتيازات غير شرعية أثناء تأدية الوظائف المنوطة به شغلها وتسييرها .

2.6. أسباب الفساد الإداري

تتعدد بين أسباب سياسية،اقتصادية،اجتماعية، ثقافية وإدارية. وسنتناولها بالتفصيل فيمايلي:

أ. الأسباب السياسية: وتتمثل في العناصر التالية:

❖ **ضعف المؤسسات:** ويمكن الحكم على ضعف أو قوة مؤسسات الدولة من خلال مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية، و مدى اتباع ها الاجراءات والتنظيمات الموضوعية في التعيينات والوظائف. وكذلك مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.

❖ **عدم التكامل والاندماج:** يحدث ذلك بسبب التفاوت الاجتماعي وعدم العدالة في توزيع الدخل. الأمر الذي يضعف مشاعر الانتماء والولاء للوطن.وبذلك يندفع الأفراد نحو تغليب المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة. [2]

❖ **ضعف المنظومة القانونية:** يجد الفساد أرضية خصبة له في غياب القوانين والتشريعات، ضعف الحكومة مع غياب عناصر الحكم الراشد وضعف الهيئات الرقابية؛ بالاضافة لعدم استقلالية السلطة القضائية وعدم الفصل بين السلطات. فتطبيق القانون يتوقف على مدى مصداقية الأجهزة القضائية والرقابية و مدى قدرتها وجديتها في مكافحة الفساد. [3]

ب.الأسباب الاقتصادية:تتمثل في العوامل الآتية:

---

[1] محمد سامر دغمش، **استراتيجية مواجهة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجنائية والآثار المترتبة عن الفساد المالي: دراسة مقارنة** ، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع الجيزة، مصر،2018، ص36.

[2] عبد الحميد متولي، **نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية**،ط2، مصر: منشأة المعارف الاسكندرية، 1992، ص04

[3] قاسم علوان سعيد، سهاد عادل أحمد ، **الفساد الإداري والمالي:المفهوم–الأسباب–الآثار– وسائل المكافحة** ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية،المجلد السادس، العدد18، كانون الأول 2014، ص ص6-22.

●مركزية الدور الاقتصادي للدولة: ويعني ذلك كلما تنتشر المركزية في اتخاذ القرار الاقتصادي، كلما استغله المسئولون الحكوميون للحصول على الرشاوي والهدايا . فتضخم الجهاز الحكومي وهيمنته على النشاط الاقتصادي وحرص أجهزة الدولة على حماية النظام والابقاء عليه،فإنه يؤدي بطبيعة الحال لانتشار الفساد وتشويه السياسات والقرارات الاقتصادية.[1]

●ضعف الرواتب و عدم مواكبة سياسة الأجور للظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة : فلنخفاض الأجور يمثل دافعا نحو مخالفة القوانين للحصول على مكاسب مادية .[2]

ت.الأسباب الإدارية:

▪**تضخم الجهاز الإداري:** يتمثل في الزيادة الكبيرة في عدد الموظفين العموميين و تداخل الصلاحيات .وهو ما يؤدي إلى الإهمال، الوساطة، المحاباة، المحسوبية والرشوة .

▪**سوء التنظيم الإداري:** عندما تسوء الإدارة وينعدم التنظيم وتتداخل الصلاحيات يصبح من الصعب قيام الجهاز الإداري بمهامه على أكمل وجه.فيصبح المجال مفتوحا أمام الموظفين الفاسدين والمرتشين ويحل الانحراف الإداري محل النظام والنزاهة والعدالة في تأدية الواجب.

▪**الميل نحو المركزية في صنع القرارات:** تركيز السلطات و الصلاحيات في قمة الهرم الإداري يمهد لتفشي الفساد الإداري في الجزائر. فتهميش الإطارات الإدارية الكفؤة والخبيرة ومنعها من تبوء المناصب العليا جعل من الجهاز الإداري أرضية خصبة لانتشار الفساد الإداري.[3]

▪ **تعقيد الإجراءات الإدارية وطغيان الطابع البيروقراطي في الإدارة:** وهو مايؤدي إلى المماطلة والتأخير في قضاء الحاجات والمعاملات الإدارية. وهو ما يتسبب في تفشي صور من الفساد الإداري كالرشوة ،الهدايا، الواسطة، البيروقراطية... الخ[4]

▪ ضعف الرقابة والمساءلة الإدارية.

▪عدم موضوعية طرق التوظيف والترقية في الإدارة العامة. [5]

---

[1] قاسم علوان، سهاد عادل أحمد،**المرجع السابق**، ص ص6-22

[2] عطية عبد الواحد سالم،خالد عمرو خليفة اشتيوي، **الفساد الإداري:أسبابه،آثاره السلبية، آليات معالجته** ، المجلة الليبية للعلوم الإنسانية والتطبيقية ، العدد05، الجامعة الليبية للعلوم الإنسانية والتطبيقية، أكتوبر2017، ص ص87-122

[3] هند محمود حميد، **الفساد:تعريفه وخصائصه،أسبابه، مظاهره، طرق مكافحته**، مجلة العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، ص ص389-406.

[4] عطية عبد الواحد سالم،خالد عمرو خليفة اشتيوي، **المرجع السابق**، ص ص87-122

[5] هند محمود حميد، **المرجع السابق**، ص ص389-406.

▪ تخلف القيادات الإدارية وفسادها:فإذا كانت القيادات الإدارية تتصف بالفساد وانعدام الضمير المهني والتجرد من القيم الوظيفية والأخلاقية و اهمال خدمة الصالح العام، فإن ذلك قد يتسبب في تفشي التذمر لدى المواطنين قد تؤدي بهم لحد الاحتجاج والمطالبة بحقوقهم.

3.6.آثار و انعكاسات الفساد الإداري على عملية التنمية :

أدت انعكاسات ظاهرة الفساد الإداري لبروز اختلالات اجتماعية– اقتصادية أثّرت سلبا على عملية التنمية. تتمثل تلك الآثار السلبية فيما يلي :

– خلخلة القيم الأخلاقية في المجتمع و انتشار مظاهر الجريمة كنتيجة لانهيار منظومة القيم المجتمعية .

– تنامي ظاهرة البطالة من جهة ، وفقدان قيمة العمل و تفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية من جهة أخرى . وهو ما سيؤدي لحدوث احتقان اجتماعي وانتشار لمظاهر الظلم لدى الأغلبية و لانتشار الفقر وزيادة توسع الشرائح و الفئات المهمشة ،خاصة منهم فئة الشباب .

– خلخلة المنظومة المجتمعية عبر انعدام التوازن المجتمعي.فيفسد قطاع واسع من المجتمع وتتوسع الفجوة بين طبقاته واتساع حالات الفقر جراء سوء توزيع الدخل القومي وغياب مظاهر العدالة الاجتماعية.

– تعطيل عملية التنمية الاقتصادية و صرف النفقات العمومية في مجالات لا تحظى بالأولوية من طرف أفراد المجتمع مع اغفال الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الهامة الجديرة بالاستثمار والإنفاق فيها مثل:نفقات انعاش الاقتصاد كقطاعي الزراعة والسياحة اللذان يخلقان فرصا للعمل،بناء المستشفيات ودور الرعاية الاجتماعية،الانفاق للقضاء على الفوارق الجهوية لتحقيق التوازن الاجتماعي والتوازن الجهوي.[1]

– عدم ثقة المستثمرين وكبار الشركات وتخوفهم: وهو ما سيؤثر سلبا على عملية جلب الاستثمارات الأجنبية. فهناك علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار، تؤدي إلى نتائج سلبية على النمو الاقتصادي.فالفساد يثبط الاستثمار الأجنبي ويخفض من الموارد المتاحة للهياكل الأساسية في العملية الانتاجية والخدمات العامة،برامج مكافحة الفقر ،وبلوغ التوازن والعدالة الاجتماعية.[2]

– التأثير على القطاع الضريبي: التسبب في خفض الإيرادات العامة، خاصة الضرائب والرسوم الجمركية، بسبب لجوء المتعاملين الاقتصاديين لدفع الرشاوى للتهرب الضريبي والجمركي أو تقديم الاقرارات المزيفة.

– اضعاف البنية التحتية والخدمات العمومية ويحد من قدرة الدولة على زيادة الايرادات.

---

[1] قاسم علوان، سهاد عادل أحمد،**المرجع السابق**، ص ص6-22

[2] هند محمود حميد، **المرجع السابق**، الصفحات نفسها.

خلاصة الفصل:

انتشرت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية عبر العديد من ولايات الجزائر رافعة شعارات لمطالب اجتماعية –اقتصادية بحتة. واجهتها السلطة الحاكمة بالمواجهة والعنف تارة أخرى وبالاحتواء السلمي تارة أخرى، خاصة بعد احتجاجات الخامس جويلية 2011 التي تزامنت مع أحداث الربيع العربي في عدة بلدان عربية.

رضخت السلطة السياسية أمام الحشد الهائل من الجماهير الغفيرة التي ملأت الساحات متخلية عن أسلوب العنف والقوة واختارت الأساليب المرنة للتعامل مع المتظاهرين، وكانت بالتالي مخرجات العملية السياسية في شكل اصلاحات شاملة بداية من سنة 2012. غير أن ما يمكن الإشارة إليه فيما يخص هذه الاصلاحات، التي جاءت كرد فعل على مطالب المحتجين الذين يعانون ظروفا اقتصادية واجتماعية مزرية، أنها أتت في سياق إرادة النخبة الحاكمة لتمرير إصلاحاتها .

إن العلاقة بين التنمية المحلية والسلم الاجتماعي هي علاقة تأثير وتأثر.فكلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به.فانعدام التنمية المحلية يهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي ويتسبب في اندلاع موجة الحركات الاحتجاجية الاجتماعية. بينما تساهم ترقية التنمية المحلية في المحافظة على السلم الاجتماعي والذي بدوره يلعب دورا بارزا في خلق مناخ مشجع ومحفز على الاستثمار يستقطب المستثمرين الجزائريين والأجانب. وهو ما يمكن من خلق مناصب للشغل ويبعث حركية اقتصادية على المستوى الوطني والمحلي.

تتيح لنا مؤشرات السلم الاجتماعي وضع السياسات العامة الملائمة في مختلف القطاعات وتصمم خطط واستراتيجيات النمو الاقتصادي وطنيا و محليا لأجل بناء سلم اجتماعي قوي ومتين في منأى عن الحركات الاحتجاجية الاجتماعية.فهذه المؤشرات تهدف لبناء السلم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمعات المحلية وتحسين ظروفهم المعيشية . كما أنها تمكن من رسم الاستراتيجيات الخاصة بالمؤسسات والقطاعات لقياس درجة النمو الحاصل و معرفة مدى التطور الحاصل في تنفيذ البرامج والمخططات التنموية على الصعيد المحلي و الوطني. كما تتيح لنا امكانية المقارنة بين مختلف المؤسسات والقطاعات والبلدان للاستفادة من التجارب الدولية والتعرف على مواطن القوة والضعف.

تواجه التنمية المحلية بالجزائر تحديات وعوائق جمة سياسية، اقتصادية ومالية، اجتماعية وثقافية، تحديات ذات طابع تنظيمي ، تحديات متعلقة بتسيير الموارد البشرية، وأهمها الفساد الإداري والمالي الذي له انعكاسات سلبية على عملية التنمية المحلية من خلال التسبب في بروز اختلال اجتماعي– اقتصادي داخل المجتمع المحلي، اللاَعدالة في توزيع الدخل القومي ، اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، تمركز الثروة بين يدي أقلية غنية بينما يعاني غالبية المواطنين الفقر وسوء الظروف المعيشية والبطالة و ضعف التنمية وانعدام الاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما استشرى الفساد الإداري والمالي في أوصال الإدارة الجزائرية وخلق فجوة بين أقلية تستأثر بكل المنافع والمصالح وأغلبية فقيرة تعاني صعوبة العيش والحرمان من أدنى الخدمات التي يكفلها لها القانون.وهو ما تحتج باستمرار، و كان أهمها الحراك الشعبي لـ 22 فيفري2019.

الفصـل الرابع

التنمية المحلية رافعة أساسية للسلم الإجتماعي

بورقلة (2001 – 2019)

تمهيد الفصل:

إن السلطات الجزائرية أمام تحد كبير لوضع استراتيجية محكمة لتحقيق معادلة التنمية المحلية وتعميمها على كامل التراب الوطني.فمساحة الجزائر مترامية الأطراف ومعروفة بشساعتها بحيث تشكل المناطق الجنوبية أكثر من84% من المساحة الاجمالية للبلاد.ومن بين تلك المناطق الصحراوية ولاية ورقلة موضوع دراستنا. فعاصمة الواحات يقع على ترابها أهم الحقول البترولية في البلاد في منطقة حاسي مسعود و البرمة.وهو ما يمثل أهم مدخول من العملة الصعبة.بالإضافة إلى أنها تضم على ترابها كبرى الشركات الوطنية والأجنبية الناشطة في مجال الطاقة والصناعات والتنقيب.وهو ما يعتبر مجالا فسيحا لاستقطاب العمالة الوطنية والمحلية.بالإضافة أن عاصمة البترول في الجزائر من المفترض أنها تتمتع بامتيازات ومقومات وإمكانيات تنموية لا توجد في غيرها من الولايات.

من خلال دراستنا ، سنتطرق إلى واقع التنمية المحلية والسلم الاجتماعي بولاية ورقلة خلال الفترة مابين(2001–2019)،تقييم التنمية المحلية وفق مؤشرات السلم الاجتماعي ، حلول وبدائل لترقية التنمية المحلية لأجل ارساء السلم الاجتماعي في أوساط مواطني الولاية . وهذا من خلال العناصر التالية:

- **المبحث الأول: واقع التنمية المحلية ومسار السلم الاجتماعي بولاية ورقلة(2001–2019)**
- **المبحث الثاني: حلول وبدائل لترقية التنمية المحلية بولاية ورقلة لأجل ارساء السلم الاجتماعي في أوساط مواطنيها.**

المبحث الأول : واقع التنمية المحلية ومسار السلم الاجتماعي بولاية ورقلة(2001-2019)

تمثل ولاية ورقلة أهمية كبرى من الناحية الإدارية والاقتصادية للجزائر، باعتبارها قطبا اقتصاديا يضم أكبر الحقول النفطية . فهي تزخر بإمكانيات بترولية وزراعية هامة وتقع على مفترق طرق وطنية (الطريق الوطني رقم49، الطريق الوطني رقم03).

بالإضافة لشساعة مساحتها، وهذا قبل صدور القانون العضوي رقم 19-12 المؤرخ في 11ديسمبر2019 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم84- 09 المؤرخ في الرابع فيفري1984 ثم صدور الأمر21-03 المؤرخ في25مارس2021 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد والذي أقر باستقلال تقرت كولاية بكامل الصلاحيات والتي أخذت بدورها 13بلدية من أصل21 وخمس دوائر من أصل 10 التي كانت تابعة لولاية ورقلة .

المطلب الأول : واقع التنمية المحلية بولاية ورقلة(2001-2019)

عملت الدولة الجزائرية على الاهتمام بالتنمية المحلية بولاية ورقلة من خلال تخصيص برامج هامة في اطار مختلف المخططات والبرامج التنموية وبرامج الانعاش الاقتصادي .غير أن المواطن المحلي ما فتئ يطالب بترقيتها وبتحسين الخدمة العمومية والاهتمام أكثر بمشاريع البنى التحتية وبالحد من من البطالة المنتشرة في أوساط الشباب.

1 . التعريف بولاية ورقلة

إن ورقلة هي الولاية رقم 30 في التقسيم الإداري الجزائري لسنة 1984 و تعتبر من أقدم ولايات الجزائر. سميت ولاية الواحات بعد الاستقلال وضمت جميع مدن الجنوب الشرقي من الأغواط شمالا إلى تمنراست جنوبا.

1.1.الموقع الجغرافي لولاية ورقلة

تقع ولاية ورقلة في الجنوب الشرقي للجزائر.وهي منطقة صحراوية تقع ما بين خطوط الطول : 28.45° و 33.55° ودوائر العرض: 3° و 9.35° . تبلغ مساحتها الاجمالية 163.233 كلم2 .في حين يبلغ تعداد سكانها حوالي 708463 نسمة بكثافة سكانية تقدر ب2.1%بتاريخ31 ديسمبر2019.[1]

[1] Direction de la Planification et de l´Aménagement du Territoire Wilaya de Ouargla,**Annuaire Statistique 2019 De La Wilaya De Ouargla ,**Mai 2019.

تحتل الولاية موقعا استراتيجيا من الضفة الغربية للعرق الشرقي الكبير وفي منطقة تتميز بموارد طبيعية باطنية هامة كالبترول والغاز الأمر الذي منحها صبغة إدارية خدماتية هامة. يحدها شمالا كل من ولاية الجلفة والوادي وبسكرة.أما جنوبا فكل من ولاية تمنراست وإليزي.بينما تحدها شرقا دولة ليبيا وولاية الوادي و من الناحية الغربية ولاية غرداية.

2.1.التقسيم الإداري لولاية ورقلة:

تعتبر ولاية ورقلة عاصمة الواحات و عاصمة منطقة الجنوب الشرقي .وبعد التقسيم الإداري لسنة1984 صارت تضم ثلاث مدن كبرى هي ورقلة عاصمة الولاية، حاسي مسعود القطب البترولي الهام في البلاد، وتقرت التي تعتبر قطبا هاما من أقطاب الصناعة. ويبين الشكل الموالي التقسيم الاداري لولاية ورقلة *:

الشكل رقم1:يبين التقسيم الإداري لولاية ورقلة

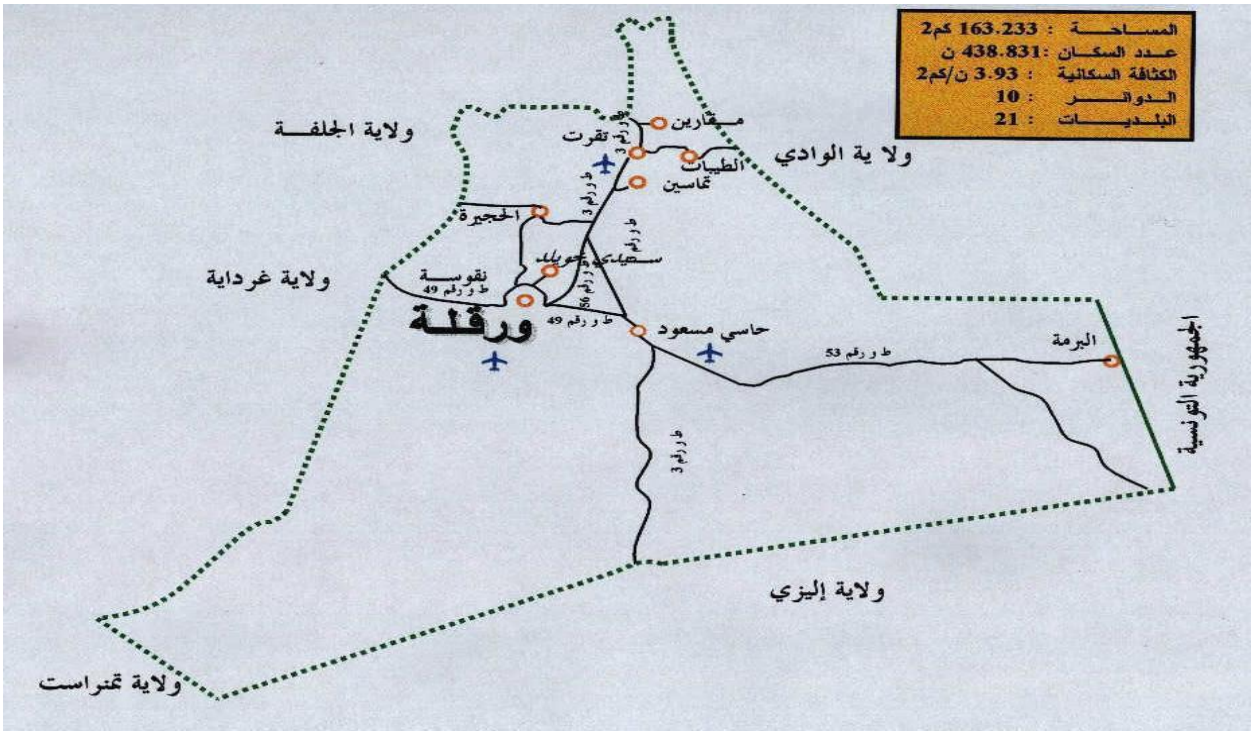

المصدر: مديرية السياحة لولاية ورقلة، مونوغرافيا ولاية ورقلة، نوفمبر 2003، ص49.

*تشمل فترة الدراسة ولاية تقرت والدوائر والبلديات التابعة لها باعتبارهم كانوا لا يزالوا تابعين لولاية ورقلة خلال فترة الدراسة قبل أن تستقل تقرت كولاية كاملة الصلاحيات بموجب القانون العضوي رقم19–12 المؤرخ في 11ديسمبر2019 المعدل والمتمم بالأمر21–03 المؤرخ في25مارس2021 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد والذي أقر باستقلال تقرت كولاية بكامل الصلاحيات والتي أخذت بدورها 13بلدية من أصل21 وخمس دوائر من أصل 10 التي كانت تابعة لولاية ورقلة .

تبعد ولاية ورقلة عن الجزائر العاصمة ب820 كلم وتتكون من10 دوائر و21 بلدية موزعة كمايلي:[1]

الجدول رقم15: يبين دوائر وبلديات ولايات ورقلة

الدوائر	البلديات	تعداد السكان(سنة2019)
ورقلة	ورقلة– الرويسات	232686
حاسي مسعود	حاسي مسعود	50920
سيدي خويلد	سيدي خويلد–عين البيضاء– حاسي بن عبد الله	49604
أنقوسة	أنقوسة	21066
البرمة	البرمة	7462
تقرت	تقرت– النزلة– تبسبست– الزاوية العابدية	187063
الطيبات	الطيبات– المنقر– بن ناصر	60513
الحجيرة	الحجيرة– العالية	27842
تماسين	تماسين– بلدة عمر	43962
المقارين	المقارين– سيدي سليمان	27375

Source: Direction de Planification et de l´ Aménagement et du Territoire Wilaya de Ouargla,**Annuaire Statistique2019 de la Wilaya de Ouargla** ,Mai 2019.

غير أنه و بصدور القانون العضوي رقم 19–12 المؤرخ في 11ديسمبر2019 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم84–09 المؤرخ في 04فيفري1984 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد والذي أقر باستقلال تقرت كولاية كاملة الصلاحيات تضم ست دوائرهي [2]:(تقرت ، الحجيرة، الطيبات، المقارين،البرمة، تماسين) و 14 بلدية هي:(تقرت،النزلة، تيبسبست، الزاوية العابدية، تماسين،بلدة عمر ، المقارين، المنقر ، الطيبات، بن

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم84–09المؤرخ في04فيفري1984 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد**، الجريدة الرسمية، العدد06، الصادرة في04فيفري1984.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم19–12 المؤرخ في11ديسمبر2019 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم84–09 المؤرخ في04فيفري1984 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد**، الجريدة الرسمية، العدد78، الصادرة في18ديسمبر2019.

ناصر، سيدي سليمان، الحجيرة، العالية، البرمة). ثم بصدور الأمر 21-03المؤرخ في 25مارس2021 المتضمن التنظيم الاقليمي للبلاد تم تعديل عدد دوائر وبلديات ولايتي ورقلة وتقرت فأعاد ضم دائرة وبلدية البرمة لولاية ورقلة.فأصبحت بذلك ولاية تقرت تتكون من خمس دوائر وثلاثة عشر بلدية ، بينما ولاية ورقلة تضم خمس دوائر وثماني بلديات.[1]

3.1. التضاريس

إن ورقلة واحة ساحرة الجمال. تحيط واحات النخيل بالمدينة القديمة(القصر العتيق) من كل الجهات.تتمثل تضاريسها في المنخفض الذي تقع فيه هذه الأخيرة. وهو على شكل طولي من الشمال إلى الجنوب، حيث تظهر الضفة الغربية اليمنى لهذا المنخفض أكثر ارتفاعا من الضفة الشرقية أين تبدي انبساطا في تكوينها السطحي من الناحية الشرقية حيث نجد تكوينات رملية ممثلة في العرق الشرقي الكبير. بينما من الناحية الغربية نجد تكوينات عبارة عن سهول صحراوية.و تتشكل تضاريس ولاية ورقلة من عناصر جغرافية أهمها:

- **العرق الشرقي الكبير**: مكون من الرمال يرتفع ب200 متر ويشكل حوالي ثلثي مساحة الولاية ويظهر بالخصوص في الجنوب الشرقي.
- **الحمادة:** هي هضبة حصوية تتواجد في قطاع كبير من الغرب و الجنوب.
- **المنخفضات الأرضية:** تتواجد بمنطقة وادي ريغ على وجه الخصوص.
- **السهول:**تظهر في الحدود الغربية للولاية وتمتد من الشمال غلى الجنوب.
- **الأودية:** مثل واد النسا،واد ريغ و وادي ميا.

كما تزخر الولاية بمخزون هام من المياه الجوفية يتمثل في أربع طبقات للمياه تشكل المصادر الرئيسية للماء في هذه الولاية نوضحها فيمايلي:[2]

– المياه من الشمال إلى الجنوب وعلى عمق ما بين 1متر إلى8 امتار.

– المياه الجوفية ميو–بليوسين(MIO–PLIOCENE) والمعروفة بطبقة الرمال أو الجيوب الرملية.

– المياه الجوفية لطبقة الحجر الكلسي (SENONIEN). ويسمى جيوب المركب النهائي.

– خزان متداخل قاري(ALBIEN): هي المياه الجوفية الموجودة في الطبقة المتوسطة من القاري عمقها يتراوح مابين1000و1700متر.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر رقم 03/21 المتضمن التنظيم الاقليمي للبلاد** ،المؤرخ في 25مارس2021 ، الجريدة الرسمية ، العدد22،الصادرة بتاريخ 25مارس2021.

[2] مديرية السياحة لولاية ورقلة، **مونوغرافيا ولاية ورقلة**، نوفمبر 2003، ص14.

نظرا للموقع الجغرافي وتضاريس الولاية فإن شبكة المياه السطحية ضعيفة رغم وجود الأودية، لكنها ليست قوية وفياضاناتها قليلة جدا بحيث أن وادي مائة جامد لسنين طويلة، بينما وادي ريغ فنشاطه دائم.

4.1. المناخ

يمتاز مناخ المنطقة على غرار باقي المناطق الصحراوية بالقاري أي الحار الجاف صيفا وجاف بارد شتاء. حيث يقابل ارتفاع درجة الحرارة ارتفاع التبخر وقلة الأمطار. وتتمثل عناصر المناخ فيمايلي:[1]

التساقط(الأمطار):

تعرف المنطقة تساقط كميات قليلة من الأمطار خلال الفترة ما بين شهر أكتوبر و شهر جانفي، و تتراوح بين 1ملم و 180 ملم في السنة.في حين تشهد فترة جفاف تمتد من شهر مارس إلى غاية شهر سبتمبر من السنة.غير أنه قد تشهد في بعض الأحيان بعد الاضطرابات المناخية أثناء فترات زمنية مختلفة مما يتطلب أخذ الاحتياطات اللازمة. وهي ميزة تشمل جميع المناطق الصحراوية.

الحرارة

تتميز ولاية ورقلة بمناخ صحراوي بارد شتاء، حار وجاف صيفا. فدرجة الحرارة قد تتجاوز ال45° صيفا في أغلب الأحيان مع هبوب رياح جنوبية شرقية حارة تقريبا على مدار السنة. كما تنخفض درجة الحرارة إلى غاية 0° في فصل الشتاء.

الرطوبة

ترتفع الرطوبة في فصل الشتاء حيث تتراوح بين 42% و49%.فازدياد الرطوبة شتاء يؤدي لارتفاع منسوب طبقة المياه السطحية مما يؤثر سلبا على أشجار النخيل والبنايات ويتسبب في إعاقة إنجاز المشاريع وتشكل صعوبات كبيرة خاصة في المناطق التي تشكو من صعود المياه نحو السطح.بينما يؤدي انخفاضها إلى انخفاض مستوى الطبقة .

الجفاف:

باعتبار المنطقة يسودها المناخ الصحراوي، فإن فترة الجفاف تمتد طول أشهر السنة في أغلب الأحيان.

الرياح

يهب على المنطقة نوعين من الرياح:رياح باردة ذات اتجاه شرق وشمال غرب، ورياح ساخنة جافة ومحملة بالرمال. وهي تؤثر مباشرة على البنايات وكذا طريقة التعمير خاصة في كيفية توجيه البنايات والشوارع ومواد البناء المستخدمة.غالبا ما تتسبب تلك الرياح القوية في خسائر فادحة تصيب الزرع والماشية. غير أن الجو

[1] مديرية السياحة لولاية ورقلة، **المرجع السابق**، ص ص15-16.

يبدأ في التحسن تدريجيا بداية من شهر سبتمبر عندما يتغير اتجاه الريح وتصبح شمالية شرقية تكون غالبا محملة بشئ من الرطوبة تساهم في تلطيف الجو لاسيما خلال الليل.يرحب سكان المنطقة بالرياح كثيرا لأنها تساهم في تلقيح أشجار النخيل.كما يرحبون كذلك بالحرارة الشديدة لأنها عامل مهم يساهم في نضج التمور.

التبخر:

يزداد التبخر بازدياد درجة الحرارة. ففي فصل الصيف، يؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى زيادة التبخر خاصة على مستوى البحيرات والشطوط. والعكس في فصل الشتاء، حيث يصاحب انخفاض درجة الحرارة زيادة في الرطوبة في فصل الشتاء وبالتالي تزداد الحاجة الملحة إلى المياه.

2. المقومات التنموية المحلية بولاية ورقلة (2001-2019)

سعيا منها لتحقيق الأهداف التنموية، تزخر ولاية ورقلة بالعديد من المقومات و الامكانيات التنموية والتي تمثل قواسم مشتركة تحدد أهم عناصر تصميم وتنفيذ الخطط الإنمائية. تتمثل تلك المقومات أساسا في: البنية التحتية، الموارد الطبيعية والبشرية، التكنولوجيا، الإمكانيات الاقتصادية ، و كذا الدور الذي يلعبه كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التنمية

1.2 البنية التحتية

تعرف الكثير من الدول النامية عجزا في خدمات البنية التحتية، وهو ما يفرض عليها تحديات كبيرة لتوفير إمكانيات تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي فيها. كما ساهم التطور الاقتصادي والتكنولوجي في زيادة الضغط على وجوب ترقية خدمات البنية التحتية وتحسينها.

إن ما يزيد من الطلب الملح لكثير من الدول لزيادة أرصدتها من البنية التحتية وتطويرها هو سعيها الدؤوب لتنمية الصناعات التحويلية والخدمات . لذلك سعت الجزائر لتحسين الخدمات المقدمة بقطاع البنية التحتية ومحاولة تعميمها على كافة التراب الوطني للرفع من المستوى المعيشي للمواطن الجزائري وطنيا ومحليا، خصوصا في المناطق النائية والصحراوية، ومنها ولاية ورقلة.

فالمواطن يعاني قساوة العيش ويفتقر لخدمات العديد من وسائل البنى التحتية.هذه الأخيرة تتخذ صورا متنوعة تتمثل في الطاقة الكهربائية وشبكات نقلها وتوزيعها، محطات تنقية المياه الصالحة للشرب وشبكات نقلها وتوزيعها، شبكات الصرف الصحي، شبكات الري،المواصلات، شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.... كما يصف رواد التنمية الاقتصادية البنية التحتية بأنها رأس المال الاجتماعي . لذا ينبغي التمييز بين نوعين منها هما: البنية التحتية الاقتصادية والبنية التحتية الاجتماعية:[1]

[1] كمال أمين الوصال، **المرجع السابق**، ص33.

أ. البنية التحتية الاقتصادية:

تمثل جزءا من رأس المال في المجتمع لتسهيل عمليات الإنتاج.تساهم بشكل مباشر في العملية الإنتاجية على شكل مدخلات مباشرة كالطاقة الكهربائية،المطارات والموانئ. كما تساهم بشكل غير مباشر لتمكين أفراد المجتمع من لعب أدوارهم في العملية الإنتاجية كالطرق والمواصلات وخدمات النقل

ب. البنية التحتية الاجتماعية:

يقصد بها الخدمات ذات الطابع الاجتماعي، و إن كان لها مضمون اقتصادي مهم مثل: الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية ، الخدمات الترفيهية. فلها آثار على الأداء الاقتصادي و على نوعية وجودة الحياة.فجودة الخدمات الصحية تساهم في زيادة إنتاجية الأفراد وهوما ينعكس ايجابا على تعزيز النمو الاقتصادي.في حين يُحسِّن التعليم (الاستثمار في رأس المال البشري) مستوى مهارات الأفراد وخبراتهم.وهو ما ينعكس ايجابا على انتاجيتهم، وبالتالي على التنمية الاقتصادية. و سنتطرق لواقع قطاع خدمات البنية التحتية بولاية ورقلة ، لنقف على مدى توفرها وجودتها ومدى تلبيتها لاحتياجات المواطن المحلي:

1.1.2.قطاع الطاقة

تحتوي ولاية ورقلة على ثروات باطنية هامة، والتي تمثل أهم مصادر انتاج الطاقة الكهربائية بالبلاد.تتمثل في البترول والغاز في كل من مناطق حاسي مسعود التي بدأ الاستغلال بها سنة 1956، قاسي الطويل، بركاوي، رود الباقل ، البرمة.

تتوفر مدينة حاسي مسعود على مركز لإنتاج الطاقة الكهربائية ، تم الشروع في الانتاج به سنة 1998 بطاقة انتاجية لثلاثة وحدات و بمعدل 123 ميقاواط لكل وحدة.و في سنة 2003 تم توسيع المركز بوحدة إضافية لتصبح القدرة الانتاجية الاجمالية للمركز 492 ميقاواط. يقوم هذ المركز بتغطية حاجيات المنطقة الصناعية لحاسي مسعود ناهيك عن احتياجات سكان المدينة. حيث يُضخ باقي الانتاج في الشبكة الوطنية لتغطية العجز المحتمل للمناطق المجاورة، بينما يوجه جزء من الانتاج للتصدير من خلال ضخه في الشبكة الدولية.

يمتلك حوض حاسي مسعود احتياطات هامة تقدر ب 900 مليون طن تتواجد على عمق 3000 إلى 3500م. تبلغ مساحة الحوض حوالي 1500 كلم2 بقدر انتاج تتجاوز 20.000.000 طن سنويا. كما يتميز البترول الخام بالجودة، حيث أن المقدار الضعيف من الكبريت يسمح بتخفيف التآكل المعدني والتلوث الجوي. زيادة على ذلك يوجد في شرق المنطقة البترولية حوض العرق الشرقي الكبير الذي تبلغ مساحته 1000كلم2 ويضم احتياطي هام من الزيت والغاز. وتتمثل أهم الحقول البترولية الموجودة به: قاسي الطويل،

رود الباقل باحتياطي قدره 260.000.000طن.[1] وتشرف شركة سوناطراك على اشغال البحث والتنقيب مع شركائها الوطنيين والأجانب، حيث اكتشف العديد من الحقول النفطية والغازية بمنطقة البرمة المحادية للحدود التونسية وغيرها.

تتوفر ولاية ورقلة على قدرات إنتاج ل لطاقة الكهربائية سترتفع من 723 ميغافولت إلى 1.800 ميغافولت أمبير بفضل مجموع المشاريع التي استفادت منها الولاية ، مما سيسمح لها بتدعيم انتاجها من الكهرباء وبلوغ هذا الحجم في آفاق 2030. ومن ضمن المنشآت الطاقوية التي تدعمت بها الولاية، هناك ثلاث محطات بطاقة 30.60 كيلو فولت لتموين حي سعيد عتبة (بلدية ورقلة) وبلدية عين البيضاء، والمنطقة الصناعية حاسي بن عبد الله.[2] كما تنوي شركة سونلغاز فتح مركز للتكوين في الكهرباء والغاز بورقلة، على غرار ذلك الذي تم فتحه بولاية غرداية.

شهدت عملية التموين بالكهرباء والغاز الطبيعي بولاية ورقلة تحسنا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة . علما أن نسبة التغطية تجاوزت 98 % مع نهاية سنة 2019 بمجموع167204 مشترك. فيما بلغ ت نسبة الربط بالغاز الطبيعي 85 % بمجموع90762 مشترك. في حين كان معدل الربط بالكهرباء يساوي نسبة 97% و معدل الربط بغاز المدينة نسبة 56.20% سنة 2009.ثم زادت نسبة التزويد بالكهرباء فبلغت97.50% بمجموع 123622 مشتركا وبلغت نسبة التزويد بغاز المدينة 73.60% بمجموع 64984 مشتركا سنة 2014.[3]

فيما يتعلق بعملية إيصال الكهرباء للمحيطات الفلاحية، سيتم ربط أكثر من 400 مستثمرة فلاحية بالكهرباء إلى غاية نهاية سنة 2022 ، بينها تم استكمال عمليات ربط مناطق الظل بالطاقة بشكل كامل.كما تسعى شركة سونلغازللتكفل بتزويد وربط مناطق الظل والمناطق النائية بالغاز الطبيعي على غرار منطقة أفران (بلدية أنقوسة) وبلدية البرمة الحدودية . فلا زال المواطن يعاني من انعدام التزويد بغاز المدينة وكذا ضعف الخدمات المتعلقة بالتزويد بالكهرباءوكذا قدم شبكة الكهرباء بها

إضافة إلى البترول، تحتوي ولاية ورقلة على مصادر طاقوية جديدة وهي مصادر طبيعية ، واعدة ، متجددة وغير مكلفة. ستلعب دورا فعالا في انتاج الطاقة بكميات كبيرة بالإمكان تصديرها حتى نحو الدول المجاورة وأوربا، ألا وهي الطاقات المتجددة.فهي تتمثل في الطاقة الهوائية والطاقة الشمسية المتوفرة بكثرة في

---

[1] مديرية السياحة لولاية ورقلة، **المرجع السابق**، ص18.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية،(**ولاية ورقلة تتوفر على قدرات انتاج 1.800 ميغافولت أمبير من طاقة الكهرباء في آفاق 2030**)،بتاريخ2022/10/17، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.aps.dz/ar/regions بتاريخ2022/11/11 على الساعة22.20.

[3] DPAT,**Annuaires Statistiques de la Wilaya de Ouargla(2001-2019),**op cit.

منطقة الجنوب الجزائرية حيث الحرارة المرتفعة والرياح. ل قد استفادت ولاية ورقلة من مشاريع جديدة بطاقة إنتاجية إجمالية قدرها 800 ميغاوات. ويتعلق الأمر كذلك بمحطات كهروضوئية المبرمجة ب عين البيضاء وبامنديل (ضواحي ورقلة) والبرمة وحاسي مسعود. [1]

و تستخدم الطاقة الشمسية حاليا على نطاق واسع في المولدات الشمسية، الإنارة الكهروضوئية في المنازل ، الإنارة العمومية ، في المناطق النائية ،الطرقات ،الكهرباء الفلاحية وغيرها.أما فيما يخص الطاقة المتجددة الهوائية بواسطة الرياح فتستخدم غالبا في قطاع الري.

2.1.2.قطاع الري

اهتمت السلطات العمومية بولاية ورقلة بتحسين وضعية التزود بالمياه الصالحة للشرب.وتتزود الولاية من مصدرين للمياه كما أشرنا اليهما سابقا هما: الحوض المتداخل القاري* والمركب النهائي** .وهي تحتوي مياها جوفية ضعيفة التجدد

ولأهمية الموارد المائية،تم وضع استراتيجة لضمان استدامتها والمحافظة عليها من طرف الوكالة الوطنية للموارد المائية ومديرية الري التي تسهر على معالجته و تخزينه، والجزائرية للمياه ADE التي تتكفل بإيصاله للمستهلكين.في حين تتم رسكلتها من خلال الديوان الوطني للتطهير ONA. تسهر الوكالة على المتابعة المستمرة لتطور استغلال المياه الجوفية وحمايتها من الاستنزاف عبر ضمان التسيير العقلاني لهذا المورد عبر شبكة مراقبة متواجدة على مستوى المصادر المائية المتواجدة على مستوى الولاية. لذا ينبغي المحافظة على الموارد الجوفية من خلال جمع وتحليل العينات بهدف الكشف الدوري عن احتمالات التلوث وضمان سلامتها عند الاستهلاك.

وسنبين في الجدول التالي وضعية قطاع الري بولاية رقلة فيما يخص المياه الصالحة للشرب وكذا شبكة التطهير لتقييم مدى جودة ونوعية الخدمات المقدمة:

[1] وكالة الأنباء الجزائرية،(**ولاية ورقلة تتوفر على قدرات انتاج1.800 ميغافولت أمبير من طاقة الكهرباء في آفاق2030**)،المرجع السابق.

* **الحوض المتداخل القاري:يتكون من طبقتي الألبياني ALBIENوالباريمي**

** **حوض الركب النهائي: يتكون من عدة طبقات مائية وطبقتي الميوبليوسيان MIOPLIOSIENوالسينونيانSENONIEN**

الجدول رقم16: يبين وضعية قطاع الري في ولاية ورقلة بالأرقام

	2009	2014	2019
المياه الصالحة للشرب			
عدد الآبار	103	135	132
عدد الخزانات الموجودة	76 بقدرة50810 م3	99 بقدرة69220م3	119 بقدرة93250م3
عدد الخزانات قيد الانجاز	15 بقدرة8600م3	13 بقدرة10650م3	11 بقدرة19500م3
طول الشبكة(المتر طولي)	1969.882	2599.943	2454.740
معدل التغطية%	%98.88	%95	%98
التطهير			
طول الشبكة(المتر طولي)	996.982	1205	1678.194
معدل التغطية%	%73.87	%75	%87

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة (2009-2019)

من خلال قرائتنا للمعطيات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن السلطات المحلية بولاية ورقلة ، ومن خلال مؤسسة الجزائرية للمياه ADE، قد بذلت جهودا معتبرة لتوفير مياه نظيفة صالحة للشرب عبر تجديد شبكة المواسير التي تصل للمنازل وتزويد أكثر عدد من المواطنين. فإنتاج المياه الصالحة للشرب بولاية ورقلة مؤمن حالياخلال سنة 2019، بواسطة 132 بئرا ارتوازيا و 119 خزانا بتدفق 93250 م3.كما يوجد حاليا11 خزانا قيد الانجاز بطاقة تخزينية إجمالية تقدر ب19500م3.

لقد تناقص عدد الآبار مقارنة بالخماسي السابق حيث كان يبلغ عددها 135 بئرا ارتوازيا و 99 خزانا بتدفق بلغ 69220م3.بعدما كان يوجد 13خزانا قيد الانجاز بطاقة تخزينية بلغت 10650م3 مع نهاية 2014.بينما مع نهاية 2009 كان التزويد بالمياه الصالحة للشرب يتم بواسطة 103 بئرارتوازي و 76 خزان بتدفق 50810م3.في حين كان يوجد وقتها 15خزان قيد الانجاز بقدرة تخزينية تبلغ 8600م3. و يبلغ طول شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب 2454.740م سنة 2019 بنسبة بلغت 98 % ؛ بعد أن كان طولها1969882م سنة2009 وبلغت نسبة الربط 98.88% .في حين بلغ طول الشبكة 2599.943م سنة

2014 بنسب ربط بلغت95%. ويخص الفارق المسجل المناطق النائية التي يتم تزويدها بواسطة الصهاريج بسبب رداءة نوعية المياه كمنطقة البرمة، أو لبعد السكنات عن بعضها البعض وهو ما يتطلب استثمارات كبيرة لربطها بشبكة التزود بالماء الصالح للشرب.

أما بالنسبة لشبكة التطهير، فبلغ طولها996.982 متر طولي بنسبة تغطية بلغت 73.87% عام2009. لترتفع إلى 1678.194 متر طولي بنسبة تغطية بلغت87% في سنة2019.

كان لتوفير المياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي آثار ايجابية على تحسن الحالة الصحية وتغذية الأطفال بالولاية ، بحيث انخفضت نسب الأطفال المصابين بالإسهال. ومع ذلك تعرف شبكات التوزيع مشاكل عديدة نوردها فيما يلي:[1]

- تتسبب الترسبات الكلسية في القنوات في انسدادها.كما أن أقطار بعضها لا تلبي حاجيات المستهلكين.
- قدم القنوات بحيث أضحت لا تقدم خدمات مقبولة وتعرف انقطاعات وتسريبات متكررة.
- انسداد القنوات الحديدية القديمة والتي أصابها الصدأ فصارت تشكل خطرا على صحة المستهلكين.
- التذبذب والنقص في التزويد بالماء الذي تعرفه بعض الأحياء والذي تتسبب فيه عوامل عدة مثل قدم وتكلس القنوات، عدم ملائمة بعض أقطار القنوات للتزايد السكاني

يتجلى سوء تسيير الموارد المائية بولاية ورقلة على أكثر من صعيد نظرا لعدم استغلال كل الآبار المائية المحفورة. وهو ما أثر سلبا على تزويد المواطنين بانتظام بالمياه الصالحة للشرب. كما أن نوعية المياه الموزعة بحاجة لتحسين ويستوجب ذلك الإسراع في إنجاز محطات لتحلية المياه. بالإضافة إلى أن المياه ساخنة وبحاجة لإنجاز محطات لتبريدها. ويرجع التذبذب في الخدمة لعوامل عديدة نذكر منها :[2]

- عدم تشغيل مضخات استخراج المياه لعدم توفر الطاقة الكهربائية أو بسبب تلوثها وانسدادها. كما أن خزانات المياه بحاجة لصيانة دورية وترميم.
- ارتفاع نسبة المياه الضائعة بسبب تآكل الشبكات وانعدام الصيانة وعدم احترام المقاييس المعمول بها في انجاز وتركيب الشبكات وكذا حجم القنوات من طرف مؤسسات الانجاز وغياب الأجهزة الرقابية للمشاريع.
- ظاهرة صعود المياه: يعاني منها سكان بعض المناطق في الولاية نتيجة لعدم التعامل الجدي مع مشكل الصرف الصحي.ونتيجة لتصدع الشبكات وتعطل مضخات الدفع الآلي تزايدت نقاط تسرب المياه القذرة. يقابل هذه الظاهرة محدودية وسائل التدخل المتاحة لمعالجة الخلل

---

[1] زوبيدة محسن ، "إشكالية الماء الشروب في ولاية ورقلة"، **مجلة الباحث**،العدد09،2011،ص ص235-242.

[2] **المرجع نفسه**،الصفحات نفسها.

3.1.2.شبكة الطرقات وقطاع الأشغال العمومية

ساهمت مختلف البرامج التنموية، التي حظيت بها ولاية ورقلة لتدعيم وانجاز شبكة الطرق على غرار عملية ازدواجية الطرق، في ترقية الخصائص التقنية للطريق وتسهيل حركة المرور وضمان شروط السلامة لفائدة مستعمليها. وتتكون شبكة الطرق بها من طرق وطنية (1.484 كلم) منها 350 كلم مزدوجة بالإضافة إلى طرق ولائية (364.10 كلم) وطرق بلدية (232 كلم).[1]

لذلك قامت السلطات المحلية ب تجسيد سلسلة من العمليات الهادفة لتدعيم وعصرنة شبكة الطرق لتتماشى والحركية الاقتصادية التي تعرفها الولاية لضمان حرية التنقل للأشخاص و البضائع والمواطنين. فشبكة الطرق عرفت تدهورا في العديد من مقاطعها وهو ما تسبب في تذمر المواطنين والناقلين على حد سواء. كما تعاني بعض القرى من الوضعية السيئة والمتردية لشبكة طرقاتها.ففي سنة 2019 بلغ طول الطرقات البلدية التي هي في وضعية جيدة 104 كلم بنسبة 59.60%. بلغ طول الطرقات البلدية المهترئة 45.5 كلم بنسبة 30.90%. في حين يبلغ طول الطرقات الولائية التي هي في حالة جيدة 156.60 كلم بنسبة43%. بينما يبلغ طول الطرقات الولائية المهترئة 112.30 كلم بنسبة 31%. وبالتالي تم الشروع في عملية تدعيم وإعادة الاعتبار للعديد من الطرق الوطنية، الولاية والبلدية. [2]

من المشاريع التي تم الشروع فيها هي أشغال الطريق الوطني رقم 3 على مسافة 52 كلم بين دائرة حاسي مسعود وحدود ولاية اليزي حيث سجلت نسبة تقدم أشغاله 45%. كما تجري الأشغال لإنجاز الطريق الجديد بين حاسي مسعود وبلدية الرويلح بولاية الوادي على مسافة 150 كلم بغلاف مالي يقدر بـ 2.4 مليار دج. بالإضافة لمشروع إعادة الاعتبار للطريق الوطني رقم 16 الرابط بين دائرة تقرت وحدود ولاية الوادي على مسافة 32 كلم. كما تم انطلاق مشروع انجاز الخط الجديد الرابط بين الطريق الوطني رقم 3 وقرية قوق ببلدية بلدة عمر بتقرت . [3]

وفي إطار الجهود المبذولة لفك العزلة عن المناطق النائية ، قامت مديرية قطاع الأشغال العمومية بورقلة بإعادة الاعتبار للطريق الوطني رقم 53–أ الرابط بين حاسي مسعود ودائرة البرمة الحدودية على مسافة 100 كلم خلال سنة 2016. و تتطلب عملية حماية وترميم شبكة الطرقات بولاية ورقلة إمكان يات

[1] Direction de la Planification et de l´Aménagement du Territoire Wilaya de Ouargla,**Annuaire Statistique2021 de la Wilaya de Ouargla** ,Mai 2021

[2] DPAT,**Annuaire Statistique de la Wilaya de Ouargla2019**,op cit.

[3] ب بشير ، (**عدة مشاريع لتدعيم شبكة الطرق عبر تراب الولاية**) ، جريدة الرائد بتاريخ 2015/09/09،اطلع عليه بتاريخ2021/11/11على الموقع الالكتروني https://elraed.dz على الساعة22.00.

معتبرة من حيث الوسائل والتكاليف المالية باعتبار أن نسبة 60 % من شبكة الطريق (أزيد من 1.330 كلم) متواجدة على مستوى العرق الشرقي الكبير مما يعرضها لظاهرة زحف الرمال .[1]

4.1.2.قطاع الصحة

يقصد بالتنمية الصحية القيام بتحسين الخدمات الاجتماعية الصحية والتي تتمثل في الصحة البدنية ، الصحة العقلية والصحة النفسية. حيث عملت السلطات المحلية على بناء المستشفيات،المراكز الصحية، العيادات المختلفة وقاعات العلاج. يوجد بالمجال الصحي التابع للقطاع العام بورقلة أربع مستشفيات سنة2019 وهو نفس العدد منذ 2004 بدون تغيير.كما يوجد بها 36عيادة متعددة الخدمات عام2019، بعد أن كان عددها 25 عيادة سنة2009 و35 عيادة سنة 2014. بالإضافة لذلك يوجد بالولاية 81 قاعة للعلاج سنة2019 ، بعد أن كان عددها 80 قاعة سنة2004.أما بخصوص عيادات التوليد ، فيوجد بها 5عيادات سنة2019 بعد أن كان عددها ثلاثة عيادات فقط سنة 2004.[2] و من خلال الجدول التالي، سنبين بالأرقام وبالتفصيل عدد الكوادر الطبية الموجودة بولاية ورقلة في القطاع العام:

الجدول رقم17: الطاقم الطبي بولاية ورقلة (القطاع العام)

	2009	2014	2019
طبيب عام	258	414	411
طبيب مختص	92	108	288
الصيادلة	10	20	42
جراح الاسنان	73	103	76
نفسانيين	09	43	46
قابلات	152	223	222

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة (2009-2019)

نلاحظ في هذا الجدول أن السلطات المحلية بولاية ورقلة عملت على توفير الكوادر الطبية من أطباء عامين ومتخصصين وممرضين؛ بالإضافة إلى التجهيز بالعتاد الطبي الضروري بمختلف أنواعه، وكذا توفير

[1] ب. بشير، **المرجع السابق .**

[2] DPAT,**Annuaire Statistique de la Wilaya de Ouargla2021**,op cit.

الصيدليات،والتزويد بالأدوية كما و نوعا،ثم تشييد المخابر ومراكز الأشعة.يتوفر القطاع العام بالولاية على411 طبيبا عاما سنة 2019 بعد أن كان عددهم 258 طبيبا سنة 2009. بينما تزايد عدد الأطباء المختصين من92 سنة 2009 إلى108 سنة 2014 ليبلغ 288 طبيبا خلال عام 2019، وهو عدد معتبر ساهم في تحسين جودة الخدمات الصحية لأكبر عدد من المرضى.

أما بخصوص عدد الصيادلة، فلقد ارتفع من 10 صيادلة سنة 2009 إلى20 صيدليا سنة 2014، ليبلغ 40 صيدليا سنة 2019 . كما زاد عدد الأطباء النفسانيين من 09 سنة 2009 إلى 43 نفسانيا سنة 2014 ليبلغ46 طبيبا سنة 2019. بينما تناقص عدد جراحي الأسنان من 103سنة2014 إلى 76 جراحا سنة2019.بينما كان عددهم 73 جراحا للأسنان سنة 2009 .كما توجد بولاية ورقلة 222 قابلة سنة 2019 بعد أن كان عددهن 223 سنة 2014 و152 عام2009.

بالنسبة للقطاع الخاص بولاية ورقلة، فلقد تم فتح مجال الاستثمار بقطاع الصحة لتغطية العجز الموجود في الخدمات الصحية بالقطاع العام سواء من ناحية نقص المرافق أو الأطباء أو تدني نوعية الخدمات الصحية المقدمة. فتم فتح العديد من العيادات المتخصصة ومخابر للأشعة ومخابر للتحاليل. خلال2014، كان يوجد بولاية ورقلة77طبيبا عاما بعد أن كان عددهم 32 طبيبا سنة2009.

فيما يخص الأطباء المختصون، فيوجد 48 طبيبا مختصا سنة 2019، بعد أن كان عددهم 71 طبيبا سنة2014 و 31 طبيبا سنة2009. أما فيما يتعلق بالصيادلة في القطاع الخاص، فيوجد بولاية ورقلة 186 صيدلية سنة 2019 ، بعد أن كان عددهم 29 فقط سنة 2009 ليرتفع إلى 163 صيدليا سنة2014.و هو ما ساهم في توفير الأدوية للمواطنين ووفر عليهم عناء التنقل لمسافات عديدة لاقتنائه بحيث انتشرت الصيدليات في مختلف الأحياء والقرى تقريبا. كما يوجد بالولاية 91 جراح أسنان سنة 2019، بعد أن بلغ عددهم 22 جراحا سنة 2009 ليرتفع العدد إلى 63 جراحا للأسنان سنة 2014.بينما يوجد بها 04 أطباء ونفسانيين و12 قابلة سنة2014.[1]

أ.الخدمات الصحية

خلال سنة 2009، تم تسجيل خلل في توزيع المرافق الصحية بمختلف مناطق ولاية ورقلة. فبعض الدوائر والبلديات والقرى تعاني ضعفا أو انعداما في المرافق الصحية وفي نوعية الخدمات المقدمة. بالإضافة إلى أن المرافق الصحية الموجودة تعاني نقصا في الوسائل والإمكانيات اللوجستية كإنعدام التكييف و التدفئة

[1] DPAT,**Annuaire Statistique de la Wilaya de Ouargla(2001-2019),**op cit.

في بعضها، وعدم وجود قاعات للانتظار مهيأة تليق بالمرضى. بالإضافة للنقص المسجل في الطواقم الطبية من أطباء وقابلات وأطباء مختصين والأعوان الشبه طبيين.

فدائرة انقوسة مثلا تضم عدة قرى تابعة لها مثل أفران،البور، حاسي ميلود وبور الهائشة. ولا يوجد بها سوى عيادة واحدة متعددة الخدمات وسبع قاعات للعلاج ، مخبر واحد للتحاليل، كرسي واحد لطبيب الأسنان وجهاز واحد للرنين المغناطيسي. كما لا يوجد بها لا قاعة للعمليات الجراحية ولا حتى بنك للدم. بل يتم تحويل المرضى لمستشفى محمد بوضياف بعاصمة الولاية على مسافة 30 كلم. في حين كان يمكن العناية بهم محليا إذا ما توفرت أبسط الإمكانيات اللازمة. كما أن قرية أفران لاتوجد بها صيدلية [1]

بينما في بلدية غنية كحاسي مسعود فنجد بها مستشفى، عيادتين متعددة الإختصاصات، قاعتين للعلاج، مخبرا للتحاليل،قاعتين للعمليات، جهازا للرنين المغناطيسي، كرسيين لطب الأسنان و بنك للدم.أما بالنسبة للتأطير الطبي، فيوجد بها طبيب جراح، طبيب للعيون، طبيب مختص في أمراض العظام،طبيبين للأطفال وثلاث أطباء للعمل.

فالملاحظ هنا وجود لاعدالة في توزيع المرافق الصحية. فالبلديات الفقيرة أو تلك الموجودة في مناطق الظل والمناطق النائية لا تُعامل مثل بلدية غنية كحاسي مسعود التي تتوفر على كل المرافق الصحية والطواقم الطبية باعتبارها عاصمة البترول ويتواجد بها العديد من الشركات الأجنبية والوطنية .

يضم مستشفى محمد بوضياف بعاصمة الولاية ورقلة 31 طبيبا مختصا ، بينما يضم مستشفى تقرت 28 طبيبا مختصا. ويعرف مستشفى محمد بوضياف ضغطا كبيرا بحيث صار لا يمكنه استيعاب كل الحالات الطبية المحولة إليه، لذلك ينبغي فتح مستشفيات على مستوى كل دائرة على الأقل لتخفيف الضغط عليه وللتكفل الأمثل بالحالات المرضية التي يمكن العناية بها محليا دون تحويلها لمستشفى عاصمة الولاية ، وبالتالي تقريب الخدمة العمومية الصحية من المواطنين.

ومع ذلك شملت نوعية الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين بولاية ورقلة خلال سنة 2009 مثلا ما يلي:[2]

بلغ عدد الفحوصات العامة: 415210 فحصا، وعدد الفحوصات المتخصصة: 10419 فحصا، بينما بلغ عدد فحوصات وعلاج الأسنان:1081فحصا.أمابالنسبة لعدد التحاليل المخبرية، فبلغ:154279،في حين بلغ عدد تحاليل الأشعة:66804.

---

[1] عبد الناصر بن قطاية،**رئيس المكتب البلدي للاتحاد الوطني للمواطنة وحقوق الإنسان بأنقوسة** ، مقابلة أجريت يوم 2024/06/02 على الساعة 10.00 بأفران بورقلة.

[2] DPAT,**Annuaire Statistique de la Wilaya de Ouargla(2001-2019),**op cit.

بينما خلال سنة2019، تمثلت نوعية الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين بولاية ورقلة فيما يلي:بلغ عدد الفحوصات العامة: 233598 فحصا، بينما بلغ عدد الفحوصات المتخصصة:34491فحصا، عدد تحاليل الأشعة:208842 تحليلا، وعدد التحاليل المخبرية:1030671 .

تعني التنمية الصحية أيضا الخدمات الصحية الاجتماعية والتي يقصد بها تنمية الثقافة الصحية من خلال تنظيم محاضرات ،ندوات، أيام دراسية وملتقيات وطنية ودولية حول مواضيع التثقيف الصحي والاجتماعي. يقوم بهذه المهام مديرية النشاط الاجتماعي بواسطة مرشدين صحيين اجتماعيين وأطباء للنهوض بالثقافة الصحية بالولاية بمختلف بلدياتها. تهدف من ورائها توعية المواطنين من اخطار بعض الأمراض وبأهمية الوقاية والنظافة.

ب.الصحة المدرسية:

بالنسبة لنشاط الصحة المدرسية والمتمثل في وحدة الكشف والمتابعة UDS التي تضطلع بمهام التغطية الصحية في المدارس من خلال القيام بفحوصات دورية عامة ومتخصصة للتلاميذ والقيام بعمليات التلقيح. حيث تتوفر ولاية ورقلة على خمسة عشرة وحدة للكشف والمتابعة(يقع مقرها داخل مؤسسات تربوية) بالإضافة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بالبرمة التي تتكلف بالصحة المدرسية لمؤسسات البلدية . ففي إطار التحضير للدخول المدرسي (2018–2019) جرى التأكيد على ضرورة تعزيز ودعم دور وحدات الكشف والمتابعة بالمؤسسات التربوية التي من شأنها توفير فحوصات طبية مجانية وبصفة دورية للتلاميذ خاصة بالمناطق النائية. ويبين الجدول التالي نشاط وحدات الكشف والمتابعة بالولاية وعدد الفحوصات التي قامت بها في أوساط التلاميذ في جميع الأطوار التعليمية(ابتدائي–متوسط–ثانوي):

الجدول رقم18: يبين نشاط الصحة المدرسية بولاية ورقلة

	2009	2014	2019
عدد الفحوصات ابتدائي	55003	55947	69874
عدد الفحوصات متوسط	54129	41665	44443
عدد الفحوصات ثانوي	17970	23487	18804
مجموع التلاميذ المفحوصين	131213	121099	139481

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة (2009–2019)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن وحدات الكشف والمتابعة تغطي 267 مؤسسة تعليمية منها 175 ابتدائية،65متوسطة و27 ثانوية . كما بلغ عدد التلاميذ المفحوصين سنة 2009 ما مقداره 131213 تلميذا بنسبة 81.49%من أصل153626 تلميذا في مختلف الأطوار التعليمية.

خلال سنة2014، بلغ عدد التلاميذ المفحوصين 121099 تلميذا بنسبة 68.97%. في حين خلال سنة 2019، زاد عدد التلاميذ المفحوصين 139481 تلميذا من أصل193513 تلميذا بنسبة بلغت 72.08%. وهو مايؤكد مقدار الأهمية التي توليها الدولة الجزائرية بالمتابعة الصحية للتلاميذ حرصا على سلامتهم ومن أجل الكشف المبكر عن الأمراض المزمنة التي يمكن أن تصيب التلاميذ في هذه المرحلة العمرية وتحويلهم للفحوصات المتخصصة للوقاية منها في حينها.

غير أن الملاحظ هو تناقص نسبة التغطية الصحية المتخصصة و النفسية وطب الأسنان لقلة الإمكانيات المادية وضعف التأطير.فأداء وحدات الكشف والمتابعة غير كاف بسبب غياب التأطير في مجال طب الأسنان ونقص التأطير في مجال الصحة الجسدية والنفسية. [1] فبالنسبة لفحوصات الأسنان، فإنها لا تتواجد سوى على مستوى وحدتين فقط هما:متوسطة الشهيد سيد روحو بوسط المدينة بورقلة و متوسطة محمد العيد آل خليفة بحاسي مسعود.

فبناء على تقرير للجنة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والشئون الدينية والأوقاف التابع للمجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة فإن ضعف الخدمات الصحية لوحدات الكشف والمتابعة يعود إلى :

- العدد الكبير من التلاميذ التابعين لبعض الوحدات مايشكل ضغطا عليها لا يمكنها التكفل بهم جميعا.
- بعد المدارس عن مقر وحدات الكشف والمتابعة.
- انعدام الأخصائيين في مجال الأرطفونيا في كل وحدات الكشف والمتابعة(باستثناء وحدة متوسطة البشير الابراهيمي بحاسي مسعود) وهو ما يعيق التكفل الأمثل بالتلاميذ الذي يعانون من اضطرابات النطق والتكلم في الوسط المدرسي.
- ضعف ميزانياتها وافتقارها للعتاد الطبي الضروري واللوازم المكتبية من حواسيب وآلات النسخ.

فالملاحظ هو اقتصار عمل بعض وحدات الكشف على التطعيم فقط نظرا للعدد الهائل من التلاميذ التابعين لها. لذلك توصي اللجنة بضرورة إنشاء وحدات كشف جديدة لتخفيف الضغط عن الوحدات الحالية بالتركيز

[1] المجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة، لجنة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والشئون الدينية والأوقاف، **تقرير حول واقع الصحة المدرسية:وحدات الكشف والمتابعة**،2022

على المناطق البعيدة كالبرمة،افران والبور. مع وجوب توفير أطباء الأسنان وأخصائيي الأرطوفونيا وكذا الأطباء والممرضين.[1]

5.1.2.قطاع التعليم

يشكل التعليم ركيزة أساسية لأي حضارة في العالم. لا تقتصر مهمته على اكساب المهارات لدى المتعلمين فقط بل تتعلق بتجسيد قيم احترام حياة الإنسان وكرامته لتحقيق الانسجام الاجتماعي.

تعتبر المدرسة البيئة الثالثة للتنشئة بعد الأسرة والمسجد حيث يتلقى فيها الطفل تعليمه وغرس القيم فيه وتنشئته ليصبح مواطنا صالحا وفعالا في المجتمع. لذا أخذت الجزائر على عاتقها ضمان مجانية التعليم لكل طفل جزائري من سن السادسة إلى غاية السادسة عشر لدى التلاميذ الأسوياء و 18 سنة لدى التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة (وهو ماتنص عليه المادة 12 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية 04/08المؤرخ في23جانفي2008).[2]

تهتم السلطات بولاية ورقلة بقطاع التعليم. بحيث سجلنا زيادة معتبرة في البنى التحتية لهذا القطاع الهام من مدارس ومطاعم ، وصلت لحد الإكتفاء والتشبع أين تجاوز عدد الحجرات الدراسية عدد الأفواج التربوية في بعض المناطق .فالعديد من الأقسام مغلقة ولا يتم استغلالها. وهو ما سنوضحه فيمايلي:

الطور الابتدائي

اهتمت الدولة الجزائرية بقطاع التعليم اهتماما كبيرا وخصصت له ميزانيات ضخمة وأدخلت عليه اصلاحات كبيرة لأجل تحسين نوعيته. ففي هذا الطور القاعدي تم تعيين مشرفين للتكفل بالمهام غير البيداغوجية. كما تم تعيين أساتذة للتربية البدنية والشروع في تدريس مادة الانجليزية. دخلت المدرسة الجزائرية عصر تكنولوجيا الاعلام والاتصال باعتماد الرقمنة منذ سنة2015 وكذا إستخدام الألواح الإلكترونية في التدريس. فتم تطبيق المشروع في خمس مدارس ابتدائية بولاية ورقلة كتجربة أولى موزعة على ست بلديات هي ورقلة، الرويسات، عين البيضاء ،سيدي خويلد،أنقوسة ، حاسي مسعود. سخرت له السلطات المحلية كل العوامل لإنجاحه.[3]

---

[1] المجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة،**المرجع السابق**.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 04/08 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية** ،المؤرخ في 23جانفي2008، الجريدة الرسمية، العدد04،الصادرة في27جانفي2008.

[3] إيمان **كافي**، (**خمس مدارس رقمية نموذجية بورقلة**)، جريدة الشعب بتاريخ 2022/09/19 اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.echaab.dz بتاريخ2022/11/11 على الساعة20.10.

يندرج هذا المشروع في إطار سياسة تخفيف وزن المحفظة على التلاميذ عبر استخدام الكتاب الرقمي في هذه المؤسسات النموذجية عوض الكتاب الورقي الذي سيحتفظ به التلاميذ بمنازلهم لاستغلاله في الدراسة والمراجعة فقط . وتأتي هذه التجربة لمواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة من جهة ، والإستفادة منها في البرامج التعليمية المختلفة من جهة أخرى. وتحظى التجربة باهتمام كبير، وينتظر أن تحقق النتائج المرجوة منها كتخفيف المحفظة على التلاميذ، و تحسين المستوى التعليمي. وسنوضح في الجدول التالي وضعية الطور الإبتدائي بولاية ورقلة:

الجدول رقم19: يبين وضعية الطور الابتدائي بقطاع التعليم في ولاية ورقلة بالأرقام

	2009	2014	2019
عدد المدارس الابتدائية	292	302	333
عدد التلاميذ	69422	78015	96871
عدد قاعات التدريس	2223	2590	3378
عدد الأفواج التربوية	2201	2780	3813

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة(2009-2019)

نلاحظ من خلال قرائتنا للجدول السابق الارتفاع المسجل في أعداد الأطفال الصغار الملتحقين بمقاعد الدراسة سنويا. فلقد تضاعف العدد من 69422 تلميذا سنة 2009 إلى 78015 تلميذا عام 2014 ثم 96871 سنة2019. غير أن هذه الارتفاع تقابله زيادة في عدد المدارس التي يتم بناؤها وزيادة في عدد الأفواج التربوية وكذا زيادة في عدد القاعات الدراسية أيضا.

وهو ما يفسر اهتمام الدولة بقطاع التعليم. حيث وصل الأمر لحد التشبع في عدد الحجرات الدراسية التي يفوق عددها الأفواج التربوية، مما جعل العديد منها مغلقا وغير مستغل.فلقد ارتفع عدد المدارس الابتدائية من292 سنة2009 إلى 302 مدرسة ابتدائية سنة 2014 ليتضاعف العدد إلى 333 ابتدائية سنة2019. في حين تزايد عدد قاعات التدريس من 2223 سنة2009 إلى 2590 سنة 2014 لتصل 3378 قاعة عام2019.

- **الطور المتوسط:**

يعتبر الطور المتوسط همزة وصل بين الطورين الابتدائي والثانوي. وما يميز هذا الطور عن سابقه هو

تسجيل تناقص في تعداد التلاميذ مقارنة بالتزايد المسجل في عدد المتوسطات و في قاعات التدريس .كما تزايد عدد الأفواج التربوية أيضا.وسنبين كل تلك المعطيات من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم20: يبين وضعية الطور المتوسط بقطاع التعليم في ولاية ورقلة بالأرقام

	2009	2014	2019
عدد المتوسطات	99	108	115
عدد التلاميذ	65385	55955	64295
عدد قاعات التدريس	1424	1549	1781
عدد الأفواج التربوية	1651	1612	1741

المصدر: **من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة(2009-2019)**

يبين لنا الجدول اعلاه أن تعداد التلاميذ في مرحلة التعليم المتوسط في تناقص. إلا أن ذلك لم يغير من استراتيجية الدولة الجزائرية بالاهتمام بقطاع التعليم حيث تزايد عدد المتوسطات. وهو ما يقابله زيادة في عدد القاعات الدراسية التي تجاوز عددها تعداد الأفواج التربوية في بعض المناطق، وهو ما يعني تسجيل فائض في عدد الحجرات الدراسية.الأمرالذي نجم عنه القضاء على الاكتظاظ وظاهرة الأقسام الدوارة.

في سنة 2009، بلغ عدد المتوسطات 99 اكمالية بمجموع1424 قاعة دراسية و 1651 فوج تربوي بمجموع 65385 تلميذا. في حين ارتفع عدد المتوسطات سنة 2014 حيث بلغ 108 مؤسسة بتعداد1549 حجرة دراسية و1612 فوجا تربويا ومجموع 55955تلميذا.أما في سنة 2019 ، فبلغ عدد المدارس الاكمالية 115 متوسطة بمجموع 1781 حجرة دراسية و1741 فوجا تربويا بمجموع متمدرسين بلغ64295 تلميذا.

الطور الثانوي:

يعتبر آخر محطة من التعليم الالزامي بحيث هو المفتاح للولوج لعالم الجامعة من خلال اجتياز امتحان شهادة البكالوريا.تزايد بناء المزيد من الثانويات، وتم تسجيل زيادة معتبرة في قاعات التدريس وفي الأفواج التربوية أيضا. وسنوضح كل ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم21: يبين وضعية الطور الثانوي بقطاع التعليم في ولاية ورقلة بالأرقام

	2009	2014	2019
عدد الثانويات	35	44	50
عدد التلاميذ	23280	32006	27050
عدد قاعات التدريس	632	824	951
عدد الأفواج التربوية	663	918	916

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة(2009-2019)

بناء على المعطيات الواردة في الجدول السابق، نلاحظ زيادة في عدد الثانويات وفي عدد القاعات الدراسية بلغ عدد التلاميذ 23280 سنة 2009 ،ثم ليرتفع عددهم إلى32006 سنة2014.غير أن عددهم تناقص سنة2019 ليبلغ27050 تلميذا. وهو ما نجم عنه تناقص في عدد الأفواج التربوية قليلا بحيث بلغ 916 فوجا تربويا بعد أن كان918 سنة2014 و663 خلال عام2009.غير أنه تم تسجيل فائض في عدد القاعات الدراسية في الثانويات وبالتالي تم الحد من ظاهرتي الاكتظاظ والأقسام الدوارة. ففي سنة2009 ، بلغ عدد الثانويات35 بمجموع 632 قاعة دراسية و 663 فوج تربوي وبتعداد 23280 تلميذا. في حين ارتفع العدد إلى44 ثانوية سنة 2014 بمجموع 824 قاعة دراسية و918 فوجا تربويا وبتعداد تلاميذ بلغ 32006 متمدرسا. ليصبح العدد50 ثانوية سنة2019 بمجموع951 حجرة دراسية و 916 فوجا تربويا بتعداد 27050 تلميذا متمدرسا

أولت الدولة الجزائرية عناية بالغة لقطاع التعليم واستمرت في تشييد البنى التحتية من ثانويات ، ابتدائيات ومتوسطات. وهوما ساهم في تسجيل فائض في القاعات الدراسية فاق عدد الأفواج التربوية بعدة مناطق. غير أنه ومع الأسف نسجل معاناة تلاميذ بعض القرى النائية ومناطق الظل وبعض المناطق التي تعرف اكتظاظا بسبب التوزيع غير العادل لمشاريع بناء المدارس بمختلف أطوارها كقرى افران والبور والبرمة. فقرية أفران مثلا التابعة لدائرة انقوسة يعاني أبناؤها الاكتظاظ في المتوسطة الوحيدة المتواجدة بها وتعاني من الأقسام الدوارة لعدم كفاية الحجرات الدراسية بها.فهذه القرية بحاجة لمشروع بناء متوسطة ثانية لتخفيف الضغط عن المتوسطة الوحيدة الموجودة حاليا، كما أنها بحاجة ماسة لثانوية أيضا. وهو ما أكده لنا بعض الفاعلين في المجتمع المدني الذين التقينا بهم ومن بينهم السيد عبد الناصر بن قطاية رئيس المكتب البلدي

بأنقوسة لمنظمة الاتحاد الوطني للمواطنة وحقوق الانسان الذي أكد لنا أنهم طالبوا ببناء متوسطة ثانية و ثانوية تخفف على أبنائهم معاناة التنقل يوميا لقرية البور وبلدية انقوسة للدراسة في الثانوية هناك .[1]

كما أن قرية أفران مؤهلة لأن يتم ترقيتها لبلدية حتى تستفيد من كل المرافق، المصالح والخدمات الضرورية للمواطن المحلي. وهذا بفضل كبر مساحتها،الزيادة في نسبة سكانها، موقعها الاستراتيجي كمنطقة حدودية مع دائرة الحجيرة التي صارت تابعة لولاية تقرت، وكذلك باعتبارها منطقة زراعية بإمتياز. من هنا بات لزاما على السلطات المحلية بولاية ورقلة إجراء تعديل على الخريطة الإدارية للولاية وإعادة مراجعة تنظيمها الإداري بعد استقلالية ولاية تقرت عنها مع دوائرها وبلدياتها

شكلت المسائل المتعلقة بتدهور المؤسسات التربوية في بعض المناطق و التي تعاني الاكتظاظ في الأقسام وتردي الخدمات التي توفرها المطاعم المدرسية أبرز الانشغالات التي سجلتها لجنة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والشؤون الدينية بالمجلس الشعبي لولاية ورقلة في إطار أشغال دورته ا العادية سنة2018. فرغم الجهود الحثيثة التي تبذلها السلطات العمومية لتحسين ظروف التمدرس بالولاية ، أحصت اللجنة عدة نقائص بمختلف المؤسسات التربوية تتعلق أساسا بالتهيئة والترميم ،لاسيما بالمناطق الريفية والمعزولة على غرار أفران،الكم، دبيش وعقلة لرباع . ومن بين النقائص التي تم تسجيلها مايلي:[2]

❖ الوضعية المزرية التي تعرفها دورات المياه ببعض المؤسسات ، إذ تعاني حنفياتها من غياب المياه وعدم توفر أدنى شروط النظافة. مع وجود تشققات على الجدران وغياب التبليط أحيانا.

❖ التسيير اللاعقلاني للمبلغ المخصص للترميمات في الكثير من المؤسسات التربوية والنقص في التجهيز.

❖ تفاقم ظاهرة الاكتظاظ في الأقسام خاصة بالنسبة للطور الابتدائي في بعض مناطق التواجد السكاني المكثف. فبعض المؤسسات تعاني الاكتظاظ بينما توجد قاعات مغلقة في البعض الآخر. وهو ما يستدعي اعادة مراجعة الخرائط المدرسية وإعادة التوزيع الجغرافي للمؤسسات .

❖ النقص في التأطير الإداري والعمال المهنيين ، و من الفضاءات المخصصة لممارسة الرياضة ، والنقل المدرسي خاصة لفائدة القرى التابعة لدوائر الحجيرة ،الطيبات ، المقارين والبرمة الحدودية.

---

[1] **عبد الناصر بن قطاية، مقابلة سابقة،أجريت يوم 2024/06/02 على الساعة 10.00 بأفران بورقلة.**

[2] اللقاء أون لاين ،(**ورقلة:الغاء57 استفادة من الاراضي الموجهة للاستثمار**)،جريدة اللقاء اون لاين ،بتاريخ17جويلية2018 ،اطلع عليه على الموقع الالكتروني/https://elikaaonline.com بتاريخ2019/08/14 على الساعة22.00

المطاعم المدرسية:

يوجد بولاية ورقلة 267 مطعما مدرسيا خلال عام 2019 ، يقدمون وجبات يومية ل106855 تلميذا بغلاف مالي قدره 5877025 دج1. ومع ذلك وجب ترقية ظروف الإطعام المدرسي حيث لا يزال القائمون على عدة مطاعم مدرسية بالولاية يستعملون قارورات غاز البوتان بسبب عدم وجود غاز المدينة بها، والتي لا ترقى لمستوى التطلعات من حيث احترام شروط النظافة ونوعية الوجبات المقدمة للتلاميذ. كما تقدم مطاعم أخرى وجبات باردة وغير متوازنة رغم ما توليه الدولة من أهمية لتغذية التلاميذ مع تسجيل انعدام شروط النظافة.

6.1.2. قطاع التعليم العالي

عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة بفضل اهتمام الدولة الجزائرية بهذا القطاع الاستراتيجي الذي يساهم وبفعالية في الدفع بعجلة التنمية من خلال الآلاف من الموارد البشرية المتخرجة من مختلف المخابر،مراكز البحث العلمي ،المعاهد والجامعات.

تضم الشبكة الجامعية بالجزائر ثلاثة وستين مؤسسة للتعليم العالي موزعة عبر كامل التراب الوطني.تضم ثمانية وأربعين جامعة، عشر مراكز جامعية، تسعة عشرة مدرسة عليا، بالإضافة لخمس مدارس للأساتذة ، عشر مدارس تحضيرية وثلاث مدارس تحضيرية مدمجة. في حين توجد مدارس ومعاهد تخضع لوصاية قطاعات وزارية خارج قطاع التعليم العالي. [2] لقد أولت الجزائر اهتماما بالبحث العلمي وبالتعليم العالي لتحسين وتطوير المورد البشري بمختلف المجالات العلمية والنظرية لمواكبة التطور التكنولوجي بتبنيها لمختلف الإصلاحات منذ الإستقلال ولغاية اليوم وصولا لما يسمى بنظام ال (LMD) سنة2014. تصبوا السلطات الجزائرية من خلالها الربط بين الجامعة وسوق العمل لتلبية مختلف متطلبات القطاع الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي.

شهد قطاع التعليم العالي بولاية ورقلة قفزة نوعية، فأصبحت جامعة قاصدي مرباح من بين الجامعات الرائدة والتي تلعب دورا أساسيا في تخرج طلبة أصحاب شهادات لها مصداقيتها بفضل الجودة والجدية في التكوين المتحصل عليه ، وبفضل كفاءة أساتذتها في مختلف الكليات. وهو ما أكده السيدمحمد الطاهر حليلات مدير جامعة قاصدي مرباح بورقلة بأن" الجامعة تفتحت على محيطها الخارجي عبر عقد اتفاقيات شراكة وتعاون مع مختلف الشركات والمؤسسات الاقتصادية الناشطة على تراب الولاية لتبادل الخبرات ولمساعدتها في

---

[1] DPAT,**Annuaire Statistique de la Wilaya de Ouargla2019,op cit**

[2] فروجة سرير، **واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر** ، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ، العدد02، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة،الجزائر، جوان2018، ص ص198-207.

تكوين اطاراتها وموظفيها من خلال برامج التكوين والتدريب لهم. كما تشكل هذه الشركات والمؤسسات مكانا للتربص التطبيقي والميداني للطلبة." [1] وسنبين في الجدول التالي وضعية قطاع التعليم العالي بولاية ورقلة:

الجدول رقم22: يبين وضعية قطاع التعليم العالي في ولاية ورقلة بالأرقام(2001-2019)

	2009	2014	2019
عدد الكليات	06	12	12
عدد الشعب(الاختصاصات)	108	177	170
عدد الطلبة	14378	25375	31749
عدد الأساتذة	775	1312	1387
عدد الإقامات الجامعية	06	09	10
عدد أسرة المبيت	4760	10048	11670
عدد الطلبة المقيمين	5404	10932	14412
عدد المطاعم الجامعية	11	11	11

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة(2009-2019)

من خلال قرائتنا للجدول السابق، نلاحظ المكانة التي صارت تحتلها جامعة قاصدي مرباح بورقلة وطنيا و التي أضحت اليوم من الجامعات الرائدة بحيث تتكون من 12 كلية و170 اختصاصا جامعيا.تتنوع مابين العلوم الانسانية ،العلوم والتكنولوجية، الطب واللغات.يشتغل بها 1387 أستاذا جامعيا بمختلف الرتب.بلغ عدد الطلبة بها 31749 طالبا سنة 2019.كما تزايد عدد الإقامات الجامعية من ست اقامات سنة2009 ليبلغ 10 اقامات جامعية سنة 2019 بعدد أسرة بلغ 11670 سريرا يقيم بها 14412 طالبا مع تسجيل عجز ب2866 سرير تتوزع كمايلي:

- خمس إقامات للذكور بعدد أسرة بلغ5638 سريرا بتعداد 6081 طالبا مقيما مع تسجيل عجز ب 567 سريرا، وتتمثل في الإقامة الجامعية حي النصر 1 و2 ثم القطب الجامعي 1 و2 و3.

[1] إيمان كافي، (**شراكة ثلاثية لدعم البحث العلمي التطويري**)، جريدة الشعب بتاريخ 2021/03/01 اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.echaab.dz بتاريخ2022/11/11 على الساعة20.20.

– خمس إقامات للإناث بعدد أسرة بلغ6032 سريرا بتعداد8331 طالبة مقيمة مع تسجيل عجز ب2299 سرير، وتتمثل في الإقامة الجامعية حي النصر، إقامة القطب الجامعي1و2و3، ثم الإقامة الجامعية طريق غرداية

يقول الدكتور مبروك كاهي في هذا الصدد:" تماشيا مع ماحققته جامعة قاصدي مرباح بورقلة من تزايد في أعداد الطلبة الجامعيين، سجلت ارتفاعا في عدد الهياكل التابعة لقطاع التعليم العالي للإستجابة لتحديات داخلية وخارجية فرضتها طبيعة الاقتصاد الوطني واندماجه في الإستراتيجية الدولية للنمو والتطوير نتيجة للعولمة،بالإضافة إلى السعي لمواكبة التطورات الحاصلة على مستوى دول الجوار وإعطاء قيمة وطنية للشهادات الجامعية وتثمينها دوليا."[1]

إن تعزيز التعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية يدعم الرؤية الاستراتيجية الهادفة لانفتاح الجامعة على محيطها الخارجي ووسطها الاقتصادي والاجتماعي وهو ما من شأنه ترقية البحث العلمي والتطبيقي الميداني في آن واحد.وفي هذا الصدد قامت جامعة قاصدي مرباح وجامعة أحمد دراية بأدرار بإبرام اتفاقية شراكة وتعاون مع الشركة الوطنية للجيوفيزياء لدعم التعاون بين الكفاءات العلمية وربطه بالتطبيق الميداني لأجل انتاج بحوث علمية وتطبيقية تطويرية عبر تعزيز الشراكة بين البحث العلمي والبحث التطبيقي بما يساهم في إنتاج وتطوير البرامج التكنولوجية محليا.

كما أضاف السيد مدير الشركة الوطنية للجيوفيزياء بأن التحديات كبيرة للنهوض بالاقتصاد الوطني والذي يستدعي تكاتف جهود جميع الشركاء للوصول لإنتاج التكنولوجيا وليس استهلاكها فقط. فالاتفاقية تقتضي تثمين البحث العلمي والتقني والتكنولوجي لتحقيق تنمية مستدامة للطرفين لضمان التطور المستمر للبلاد. وقد منحت الشركة بالمناسبة وبصفة مجانية للجامعتين تراخيص لبرامج (سانكيس لوغ) المخترع والمطور من طرف الشركة الوطنية للجيوفيزياء والذي يهدف إلى التقييم البيتروفيزيائي للآبار كما يقدم حلولا خاصة تساعد على ايجاد إجابات لمشاكل الخزانات المعقدة.[2]

7.1.2.قطاع التكوين المهني

تسعى منظومة التكوين المهني لمرافقة ومسايرة متطلبات سوق العمل المتواجد على مستوى تراب ولاية ورقلة لتوفير اليد العاملة الخبيرة المتخصصة للعمل في الشركات البترولية المتواجدة بها في مجالات: الكيمياء الصناعية،الالكترونيك،الميكانيك،التلحيم، سياقة الآليات،الأمن والوقاية،مقاولات البناء والأشغال

[1] مبروك كاهي، "إصلاح التعليم العالي في الدول المغربية وفق متطلبات سوق العمل"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 15، ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،جوان2016،ص ص 671-687.

[2] **المرجع نفسه**، الصفحات نفسها.

العمومية ، الفلاحة ،الصناعة ، الصناعات الغذائية، وتربية المائيات والأبقار وغيرها... وتتوفر الولاية على عشرين مرفق للتكوين(معاهد ومراكز) خلال سنة 2019 بطاقة استيعاب بلغت 8850 متربصا بعد أن كانت 16 مرفقا فقط سنة2009 وصارت19 سنة2014. كما بلغ عدد المتمهنين 17840 متربصا سنة 2019 ، بالإضافة إلى 1074 آخرين يتلقون دروسا مسائية وغالبيتهم من فئة الموظفين الذي يتكونون خارج أوقات عملهم لأجل تحسين مستواهم.[1]

وصل عدد التخصصات المفتوحة بمجال التكوين 188 تخصصا خلال 2019.أغلبها يتماشى ومتطلبات سوق العمل بولاية ورقلة كالبناء،نجارة الأثاث، صناعة الخبز والحلويات، الفن الفوتوغرافي. كما تتواجد تخصصات مهمة ومرغوب فيها أكثر من طرف الشباب كالالكترونيك ، التلحيم، الميكانيك، قيادة الآليات، تلحيم الأنابيب، الطوبوغرافيا، الالكتروميكانيك... وغيرها من التخصصات المطلوبة في التوظيف بالشركات البترولية . فهي تعتبر بالنسبة للشباب المفتاح الذي يفتح أمامهم أبواب الولوج لعالم الشغل.

8.1.2.قطاع الثقافة والشؤون الدينية

تزخر ولاية ورقلة بالعديد من المعالم التاريخية والأثرية التي تعبر عن تاريخ المنطقة وعراقتها منذ عصور ماقبل التاريخ وإلى غاية العهد الإسلامي.وهي غنية بمساجدها العتيقة وزواياها ،متاحفها ، مكتباتها، مواقعها الأثرية كقصر ورقلة، المتحف البلدي، منطقة ملالة وحاسي مويلح، منطقة انقوسة، منطقة الشط وعجاجة، منطقة سيدي خويلد، منطقة سدراتة، منطقة قارة كريمة.

إن ورقلة معروفة بتنوعها العرقي والثقافي والحضاري . تضم 62 موقعا أثريا ، 16 زاوية، 206 مسجدا. كما يوجد بها 22 مركزا ثقافيا، ست قاعات للسينما،ثلاث متاحف،50مكتبة، و56 موقعا ثقافيا.[2] و من بين المعالم التي تزخر بها الولاية على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

- **قصر ورقلة:** يقع في وسط المدينة ويتعد من أعتق القصور الموجودة على الصعيد الوطني. يمتاز بهندسة معمارية خاصة تعبر عن تاريخ المدينة، وروعيت فيه الظروف الطبيعية للمنطقة واستخدمت فيه تشييده مواد بناء طبيعية كالطين وأخشاب النخل.
- **المتحف البلدي:** تم بناؤه ابان الحقبة الاستعمارية عام 1936.يقع في وسط المدينة ويحتوي عينات مادية تعود لكل الحقبات التاريخية من العهد الحجري إلى العهد الإسلامي.
- **منطقة سدراتة:**هي عبارة عن آثار اسلامية مطمورة تحت الرمال.تبعد عن مدينة ورقلة بحوالي10كلم.

[1] DPAT,**Annuaires Statistiques de la Wilaya de Ouargla(2001-2019),**op cit.
[2] **Idem.**

➢ **مقر الديوان السياحي:** تم بناؤه ابان العهد الاستعماري من الجبس والمواد المحلية.يمتاز بهندسة معمارية خاصة تسبي أنظار الزوار.تم تحويله بعد الاستقلال لمكتبة للبلدية ثم إلى مقر الديوان البلدي للسياحة.

➢ **المساجد العتيقة:** نظرا لعراقة ولاية ورقلة، فإن هناك العديد من المساجد العتيقة التي لا تزال شاهدة على العمق الحضاري للمدينة. ومن هذه المساجد نذكر: المسجد المالكي بالقصر، المسجد الإباضي ، المساجد العتيقة بكل من سيدي خويلد والشط و الرويسات والتي يعود تاريخها إلى العهد الإسلامي. كما تضم 206 مسجدا سنة2009 و زاد العدد من مر السنين.

➢ **الزوايا:** عرف سكان المنطقة نظام الزوايا على غرار باقي المناطق الأخرى من الوطن.والتي لعبت أدوارا كبيرة ابان ثورة التحرير وفي التعليم القرآني وخدمة العلم،اطعام الفقراء والمساكين وعابري السبيل. توجد بالولاية16 زاوية من بينها: الزاوية التجانية، الزاوية القادرية، الزاوية الهاشمية، الزاوية العابدية، زاوية سيدي خليل، زاوية سيدي راشد، زاوية سيدي مبارك الصائم

توجد العديد من المعالم التاريخية الأثرية بولاية ورقلة ومناطقها المختلفة مثل:قصرملوك بني جلاب تقرت، قصرمستاوة، صومعة الجامع الكبير تقرت، ساحة سترويان بوسط تقرت، تالة القديمة لغمرة،مكتبة حاسي مسعود، البئر التاريخي حاسي مسعود، الصومعة والقصرالقديم الحجيرة، البحيرتين بالمقارين، بحيرة تماسين تستقطب هذه المعالم والآثار العديد من السياح سنويا بفضل هذا المزيج بين الأصالة والمعاصرة الذي يميز ولاية ورقلة من خلال تاريخها وماضيها وعراقة تراثها ومعالمها الأثرية وصناعاتها التقليدية من جهة، وكذا بصفتها منطقة صناعية تتواجد بها العديد من الشركات الوطنية والأجنبية ، وهو ما زاد من شهرتها عالميا. فولاية ورقلة تعتبر بيئة استثمارية بإمتياز صناعيا ،سياحيا ،فلاحيا وحضاريا.

9.1.2. قطاع الشباب والرياضة

أولت السلطات المحلية بولاية ورقلة عناية فائقة لقطاع الشباب والرياضة عبر تشييد العديد من الملاعب وساحات اللعب والملاعب الجوارية بالأحياء لتكون متنفسا لفئة الشباب واكتشاف المواهب ولتفجير طاقاتهم.

تعتبر الولاية خزانا لرياضيي النخبة الوطنية في مختلف الرياضات. ويعود الفضل في ذلك للإهتمام البالغ بهذا القطاع الحساس. فالكفاءات والموارد البشرية متوفرة، كل ما ينقصها هي البنى التحتية المتمثلة في الملاعب وساحات اللعب. تتوفر الولاية حالياعلى المرافق التالية: مركب متعدد الرياضات بالرويسات، 11ملعب بلدي ،164 ملعب جواري و 49 ساحة لعب معشوشبة اصطناعيا، 05 قاعات متعددة الرياضات،

تسع مسابح شبه أولمبية و أحواض السباحة. كما يوجد بها كذلك24 دار للشباب ، ثلاث بيوت للشباب، وثلاث مراكز علمية وترفيه.[1]

10.1.2. قطاع السكن

خصصت الدولة الجزائرية مبالغ مالية معتبرة لقطاع السكن للتخفيف من معاناة المواطنين ولكبح جماح غضبهم؛ و الذين ماانفكوا يحتجون مطالبين بالحق في الشغل والتنمية وبالسكن. فتم تخصيص مشاريع سكنية بمختلف الصيغ وهي: السكن العمومي الاجتماعي، السكن الاجتماعي التساهمي، السكن الريفي، البيع بالايجار(عدل) ، وكذا السكن الترقوي الاجتماعي.

بلغ عدد الأسر بولاية ورقلة 108162عائلة سنة 2019 بعد أن كان عددها 85729 عائلة عام2008.[2] وهو ما يشكل طلبا متزايدا على السكن يفرض على السلطات المحلية مراعاته بكل جدية.فرغم شساعة مساحة ولاية ورقلة غير أن المواطنين يعانون من مشكل السكن فنجد العديد من العائلات تقطن بيتا واحدا وفي ضيق شديد.لذا سعت الدولة الجزائرية لتخصيص برامج سكنية متنوعة وبمختلف الصيغ لأجل ايجاد حل لهذه المعضلة وسنبين كل ذلك فيما يلي:

الجدول رقم23: يبين وضعية قطاع السكن في ولاية ورقلة بالأرقام

	2009	2014	2019
عدد السكان	574703	640368	708463
حظيرة السكن الكلية	110823	126746	140456
حضيرة السكن المشغولة	82002	108366	80092
سكنات غير مشغولة أو غير موزعة	28821	18380	18762

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة(2009-2019)

من خلال قراءتنا للإحصائيات الواردة في الجدول اعلاه ، نلاحظ الزيادة المطردة في عدد سكان الولاية بحيث ارتفعت حصيلة السكان من 574703 ساكنا سنة 2009 إلى 708463 ساكنا سنة 2019 بكثافة سكانية بلغت 4.34%. هذه الزيادة السكانية تقابلها زيادة في الطلب على السكن.ورغم مجهودات الدولة ببرمجة حصص سكنية بمختلف الصيغ غير أنها لم تتمكن من تغطية العجز المسجل. فحضيرة

[1] DPAT,**Annuaires Statistiques de la Wilaya de Ouargla(2001-2019),**op cit.

[2] **Idem.**

السكن الكلية كانت تتكون سنة 2009 من 110823 سكنا،بلغ المشغول منها 82002 سكنا في حين بقي28821 مسكنا غير مشغول أو غير موزع بسبب عدم انطلاق الأشغال بها أصلا أو للتأخر في الانجاز.

ارتفعت الحضيرة السكنية الكلية سنة2014 لتبلغ 126746 مسكنا، انتهت الأشغال في108366 منها وتم توزيعها ، في حين بقيت18380 حصة سكنية دون توزيع بسبب تأخر أشغال الانجاز بها أو لم تنطلق بها الأشغال أصلا.بينما في سنة 2019 بلغت الحضيرة السكنية بولاية ورقلة 140456 مسكنا. بلغ المشغول منها80092 وحدة سكنية، في حين بقيت 18762 وحدة سكنية غير مشغولة أو غير موزعة.

وهكذا نسجل العناية التي توليها الدولة الجزائرية لقطاع السكن عبر برمجة العديد من البرامج السكنية بمختلف الصيغ .غير أن ما نلاحظه هو بطء أشغال الانجاز في العديد منها أو عدم انطلاق الأشغال ببعضها أساسا أو بسبب انعدام الشفافية في التوزيع. وهو ما يتسبب في تذمر المواطنين الذي يعانون من مشكل السكن وينتظرون الإنتهاء من البرامج السكنية المبرمجة بفارغ الصبر.[1]

11.1.2. قطاع الاتصالات

تلعب شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية دورا فعالا وحيويا في الدفع بعجلة التنمية وتحسين الخدمة العمومية للمواطنين بولاية ورقلة المعروفة بشساعة مساحتها المترامية الأطراف. وهو ما يفترض وجود شبكة اتصالات قوية تسهل عملية التواصل وتقريب المسافات.

فأصبح قطاع الاتصالات يقدم خدمة ذات جودة ونوعية للمشتركين والزبائن سواء بواسطة الهاتف الثابت ، النقال أو الأنترنت ذات التدفق العالي . فشبكة الاتصالات تمثل الشريان النابض للنشاط الاقتصادي كذلك في التنمية السياحية و في تواصل الشركات البترولية الناشطة على تراب الولاية وفي مناطق جد نائية.

وبفضل تقدم تكنولوجيا الإعلام والاتصال عرفت هذه الشبكة تطورا مذهلا سهل عمليات التنقيب واكتشاف الآبار البترولية والغازية والثروات الطبيعية التي تتم بواسطة الأقمار الصناعية.

تساهم اتصالات الجزائر بولاية ورقلة في تعميم استخدام الهاتف الثابت بواسطة الألياف البصرية لتحسين تدفق الأنترنت لتلبية حاجيات الزبائن وكذا بواسطة شركة موبيليس للهاتف النقال التي تتنافس مع شركتي جيزيDJEZZY واوريدوو OREDOO في السوق الجزائرية. يوجد باتصالات الجزائر ثلاث مراكز صيانة تسهر على ضمان وتحسين جودة الخدمات المقدمة تتواجد في كل من ورقلة وحاسي مسعود وتقرت. كما شرعت في تجسيد برنامج واسع لتحسين التغطية بخدمات الإنترنت خلال 2021 بتوكيب 18 محطة ذات التدفق العالي جدا عبر مختلف الهلديات. تم الشروع في عملية إنجاز محطتين إحداهما بحي النصر وأخرى بحي المستقبل بولاية تقرت، فيما يتم دراسة المواقع التي سيتم بها تركيب باقي المحطات . فخلال2019،

[1] عبد الناصر بن قطاية، مقابلة سابقة،أجريت يوم 2024/06/02 على الساعة 10.00 بأفران بورقلة.

بلغت نسبة استغلال الخطوط الهاتفية 61.05% من مجموع الإمكانيات المتوفرة،حيث بلغ عدد مشتركي خدمة الهاتف الثابت65187 مشتركا، وبلغ عدد المراكز الهاتفية 215 مركزا[1]

بدأت مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية ورقلة في اعتماد برامج مهمة لربط مناطق الظل ومدن ها بالأنترنت. تم خلالها تركيب 5000 مشترك بالأنترنت بواسطة الألياف البصرية وهو نظام جديد يسمى (FTTH) حيث تم تسخير كل الإمكانيات لتركيب الكم الهائل للشبكة عن طريق السير الحسن والسرعة في الإنجاز. كما يتواصل تجسيد مختلف المشاريع الإستثمارية الرامية لتوسيع شبكة الألياف البصرية وتحديث الشبكة الهاتفية عبر برمجة جميع أحياء المدينة من بينها حي سيدي عبد القادر، المخادمة و حي النصر وغيرها من الأحياء إضافة إلى بلديات أخرى و التي سيتم ربطها بالألياف البصرية في أقرب الآجال.[2]

شرع المتعامل العمومي للهاتف النقال "موبيليس" في خدمة الجيل الرابع ساعيا لتقديم تكنولوجيا إنترنت عالية التدفق لزبائنه، حيث توفر سرعة تدفق تفوق ADSL من 2 إلى 3 مرات، بينما تتجاوز سرعتها تدفق الجيل الثالث من 5 إلى 10 مرات. ووقع الاختيار على ولاية ورقلة كأول محطة لإطلاق خدمته.

سمحت تلك المشاريع الإستثمارية بتوسيع شبكة الألياف البصرية عبر مختلف البلديات وصولا لغاية مناطق الظل. ففي إطار فك العزلة عنها تم تشغيل محطتين للجيل الرابع للإنترنت بكل من منطقتي حاسي معمر و زنايقة بدائرة البرمة الحدودية (420 كلم جنوب – شرق ورقلة) بسعة 700 مشترك لكل واحدة منهما، ومن شأنهما ضمان خدمة إتصالات عصرية للقاطنين بها.

قامت مؤسسة إتصالات الجزائر بتركيب 50 محطة للجيل الرابع للأنترنت عب ربلديات الولاية، منها 12 محطة بمناطق الظل التي دخلت كلها حيز الخدمة . ويسعى القائمون على المشاريع تحسين التغطية بشبكة الأنترنت وفك العزلة على المناطق النائية والقرى وإيصال خدمة الهاتف والأنترنت لأبعد نقاط بالولاية .[3] تم تحديث شبكة الهاتف الثابت بواسطة الألياف البصرية على مستوى الولاية لتبلغ التغطية حد 38000 خط ألياف بصرية مستقبلا، مما سيساهم في التقليل من الأعطاب بصورة كبيرة و تحسين تدفق الأنترنت بواسطة النظام الجديد الذي يمكنه توفير خدمة الأنترنيت ذات التدفق العالي تصل إلى 100 ميغابايت.

تمتاز هذه التكنولوجيا المتطورة بضمان استقرار الاتصال بالشبكة، نسبة العطب فيها صفر ، لا تتأثر بالعوامل الطبيعية، و تقدر مدة ضمانها ب 30 سنة على الأقل. في حين أن شبكة الهاتف والأنترنت

---

[1] DPAT,**Annuaire Statistique de la Wilaya de Ouargla2019** ,op cit

[2] عبد السلام شلغوم، (**مدير الجزائرية للاتصالات نعام بوحفص يكشف للطاسيلي نيوز**)، جريدة الطاسيلي نيوز، شوهد بتاريخ2021/02/12.على الموقع https://tassilinews.dz/ على الساعة19.10.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، (**ورقلة:برمجة18 محطة ذات التدفق العالي جدا لتحسين التغطية بالأنترنت**) ، 2021/01/20 ، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.aps.dz بتاريخ 2021/09/20 على الساعة22.10.

التي تستعمل الألياف النحاسية هي بمثابة ناقل لا يمكنه ضمان تدفق مستقر ومعرض للسرقة والتلف ومحدود المدة.[1] وبالتالي استحسن العديد من مواطني ولاية ورقلة الخدمات المقدمة من خلال الربط بشبكة الألياف البصرية و التي سمحت لهم بالاستفادة من التدفق العالي للأنترنت.

12.1.2. قطاع النقل

يشكل دعامة أساسية من دعائم التنمية.فلا يمكن تصور بلوغ نمو متوازن بين قطاعات الاقتصاد الوطني دون تأمين احتياجات تلك القطاعات من النقل. فهذا الأخير يضيف للسلع والمنتجات المنقولة منفعة اقتصادية تعرف بالمنفعة المكانية والتي تسمح بنقل البضائع بكميات كبيرة وأسعار منخفضة نسبيا، الأمر الذي يؤدي لانخفاض تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض أسعار السلع المنقولة. كما يساهم قطاع النقل في ربط مناطق الإنتاج بمناطق الإستهلاك ، تأمين انتقال الأشخاص بكل أريحية، نقل البضائع و المواد الخام من و إلى مناطق الاستثمار.

فبالنظر للأهمية الاقتصادية البالغة للمنطقة ، فهو يحتل أهمية بالغة في دعم الهيكل الاقتصادي عبر نقل الأشخاص نظرا لتواجد أعداد هائلة من عمال الشركات البترولية جزائريين وأجانب، أوبنقل البضائع بأنواعها والموجهة خاصة للنشاطات المرتبطة بمجال المحروقات. ويبرز قطاع النقل كنشاط حيوي في هذه المنطقة من خلال :

- الحركة النشطة للنقل البري للبضائع .
- الحركة النشطة لحافلات نقل المسافرين.
- حركة النقل الجوي المتمثلة في الدور الكبير الذي يقوم به مطار كريم بلقاسم بحاسي مسعود (يبلغ طول مدرج الهبوط 3012 م ط) ، مطار ورقلة ، ومطار تقرت.
- حركة النقل بالسكك الحديدية.

تكمن الأهمية الاستراتيجية لقطاع النقل في عملية التنمية الاقتصادية بتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين وربط المناطق المترامية بولاية ورقلة ببعضها البعض مشكلة شريانا حيويا للاقتصاد الوطني والمحلي. فهذا القطاع يوفر فرص عمل كبيرة .فالزيادة في عدد المركبات والوسائل المستعملة للنقل يقابلها زيادة في العنصر البشري مما يعني توفير فرص للعمل أكثر. وسنبين الإمكانيات المتوفرة لمختلف وسائل النقل بولاية ورقلة فيمايلي:

[1] عبد السلام شلغوم،**المرجع السابق**.

❖ **النقل الجوي**

يتواجد بولاية ورقلة أربع مطارات توفر خدمات لابأس بها للمسافرين على مستوى الخطوط الداخلية والدولية. وتقع تلك المطارات بكل من ورقلة(عبن البيضاء) ،تقرت، حاسي مسعود،والبرمة. تعرف حركة النقل الجوي حركية واسعة وهذا راجع لتواجد كبرى الشركات البترولية الوطنية والدولية في منطقي حسي مسعود .حيث يتنقل العمال والموظفون من وإلى ولاية ورقلة في مختلف مطاراتها بواسطة الطائرة من باب تحسين الخدمة العمومية وتوفير سبل الراحة للمسافرين، رجال الأعمال ، العمال وعائلاتهم

يؤمن مطار كريم بلقاسم بحاسي مسعود رحلات داخلية باتجاه عدة مدن شمال و جنوب البلاد، حيث وصل عدد الرحلات سنة 2011 إلى 23713 رحلة ذهابا و ايابا. كما يؤمن رحلات دولية باتجاه عدة دول في العالم. حيث سجلت 21925 رحلة ذهابا و ايابا سنة2011. خلال سنة 2019، بلغت حركة النقل الجوي الداخلية 2888691 مسافرا مابين وافد ومغادر.في حين بلغت حركة التنقل الجوي على متن الخطوط الدولية 24324 مسافرا مابين وافد ومغادر. [1]

كانت شركة الخطوط الجزائرية هي المسيطرة على قطاع النقل الجوي قبل أن تفتح السلطات الجزائرية أبواب الاستثمار في مجال النقل الجوي أمام الخواص. فشهدت سنة 1999 حصول بعض المؤسسات الخاصة في ميدان النقل الجوي على رخص الاستغلال مما سمح لها بمزاولة نشاطها الخدماتي عبر مطار حاسي مسعود. وتتمثل في شركة انتينيا ANTINEA AIRLINES ، طيران الطاسيلي TASSILI AIRLINES وهي شركة مختلطة بين سوناطراك والخطوط الجوية الجزائرية

إن اقتحام القطاع الخاص لمجال النقل الجوي للمسافرين وللبضائع سهّل من حركة المسافرين على الخطوط الداخلية والدولية باعتبار أن الولاية تتربع على مساحة شاسعة. كما أن وجودها في منطقة بترولية بالغة الأهمية وطنيا ودوليا، تستقطب كبرى الشركات العالمية المتواجدة على مستوى تراب الولاية ، جعل منها بيئة استثمارية بإمتياز ومطمحا للشباب الراغبين في البحث عن فرص العمل بالشركات البترولية بفضل أجورها المرتفعة. كما سهلت من نقل السلع والبضائع داخل و خارج الوطن.

❖ **سيارات الأجرة**

بلغ عدد الرخص الممنوحة للخواص لاستغلالها في النقل بواسطة سيارات الأجرة 2068 رخصة سنة2014 لم يتم استغلال سوى 1723 منها في حين بقيت 345 رخصة بدون استغلال.في حين بلغ عدد الرخص الممنوحة للاستغلال2223 رخصة سنة2019. لم يتم استغلال سوى1477 منها وبقيت 746 رخصة بدون

[1] DPAT,**Annuaires Statistiques de la Wilaya de Ouargla(2001-2019),**op cit.

استغلال. تتوزع تلك الرخص مابين 1388 موجهة للنقل الحضري و89 منها للنقل غير الحضري. وبلغ عدد شركات سيارات الأجرة 22شركة بتعداد مستخدمين بلغ428 عاملا و428 سيارة مستغلة. [1]

❖ **النقل البري**

خلال سنة2019، بلغ عدد المتعاملين الخواص 1964 متعاملا يتوزعون مابين النقل الوطني بعدد 738 مركبة،النقل المحلي بتعداد 405 مركبة، النقل الحضري بتعداد 646 مركبة، النقل الريفي بتعداد 405 مركبة والنقل لحساب الغير بتعداد 956 مركبة. بينما يوجد متعامل وحيد للقطاع العام يقدم خدماته بعدد 630 مركبة. في حين تبلغ حضيرة النقل البري للمسافرين التي يغطيها القطاع الخاص 1964متعاملا بعدد 3477 مركبة .[2]

❖ **نقل البضائع**

بلغ عدد العربات للمتعاملين من القطاع العام 89 مركبة سنة2014.في حين بلغ عدد مركبات المتعاملين الخواص 4349 مركبة.بينما في خلال سنة 2019، بلغ عدد الناقلين للبضائع التابعين للقطاع الخاص 11137ناقلا، بينما بلغ عدد الناقلين التابعين للقطاع العام خمس ناقلين فقط. [3] وهذا يفسر حجم الحرية الممنوحة للاستثمار في مجال نقل البضائع عبر تأمين نقلها من وإلى ولاية ورقلة. فالحركية الاقتصادية التي تعرفها الولاية كقطب اقتصادي وصناعي وفلاحي هام، تضم العديد من الشركات الوطنية والأجنبية على ترابها، تتطلب توفر العديد من شركات نقل البضائع. وتتم عملية نقل البضائع غالبا على الطرق البرية أو بواسطة السكك الحديدية.

❖ **النقل بالسكك الحديدية**

يبلغ طول شبكة السكة الحديدية بولاية ورقلة 190.444كلم موزعة على ثلاث خطوط رئيسية هي:[4]

خط تقرت– بسكرة :

بلغ طوله30.844 كلم حيث يصل إلى شمال الولاية قادما من بسكرة وينتهي به المطاف بمدينة تقرت. يوجد بها موقف على مستوى مدينة المقارين في النقطة الكيلومترية 00+217 مجهز برصيف للمسافرين.

---

[1] DPAT,**Annuaires Statistiques de la Wilaya de Ouargla(2001-2019),**op cit

[2] **Idem**.

[3] **Idem.**

[4] إيمان كافي، (**خط السكك الحديدية بين تقرت– حاسي مسعود ومحطة النقل ورقلة**)، جريدة الشعب بتاريخ 2019/01/08 اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.echaab.dz يوم2021/10/18 على الساعة20.10.

ترامواي ورقلة:

تم تدشينه من قبل وزير النقل آنذاك عبد الغاني زعلان بتاريخ 20مارس2018 ووضع حيز الخدمة في اليوم الموالي.و هو قطار المدينة وأحد شبكات النقل العصرية التي تقدم خدمة عمومية مميزة للمواطنين وزوارها. تشغله المؤسسة الفرانكو – جزائرية سيترام SETRAM ،و يبلغ طوله 9.6 كلم ب 16 محطة يربط بين حي النصر والمدينة القديمة. ساهم في تخفيف الضغط على المواطنين من حيث تسهيل تنقلهم بانتظام في أوقات محددة وبأسعار معقولة بعيدا عن ضغط حركة المرور الخانق الذي يعيق تنقلهم بسرعة.

مشروع السكة الحديدية عالي السرعة تقرت–حاسي مسعود :

يمتد على مسافة 150 كلم وبسرعة قطارات تصل إلى 202 كلم/الساعة. ويعتبر من بين مشاريع التنمية الهامة التي من شأنها خلق كثير من فرص الاستثمار في مجال الصناعة والتجارة خصوصا. كما سيربط الشركات المتواجدة على مستوى المنطقة الصناعية بحاسي مسعود بمختلف محطات النقل الأخرى. يضم المشروع ثلاث محطات لنقل المسافرين والبضائع في كل من تقرت المدينة الجديدة بحاسي مسعود، محطة حاسي مسعود القطب البترولي، وكذا محطة الوصول بحاسي مسعود. وهذا الخط أحادي السكة بين تقرت وحاسي مسعود المدينة الجديدة، ومزدوج السكة من حاسي مسعود المدينة الجديدة نحو القطب البترولي . يمكن لهذا المشروع، وفق رؤية اقتصادية، المساهمة في تحسين خدمات النقل وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة. كما سيتيح فرصة كبيرة للفلاحين في نقل وتسويق منتجاتهم في الاتجاهين. بالإضافة إلى فك العزلة على المناطق الواقعة على طول خطوط هذه الشبكات. فمن المتوقع أن يسجل الخط حركية وديناميكية كبيرتين على مستوى نقل المسافرين بحكم تواجد الآلاف من العاملين في الحقول البترولية و نقل البضائع نظرا لتواجده على مسار أكبر تجمع للشركات البترولية وحقول النفط. كما بلغ عدد المسافرين على متن السكك الحديدية 38572 مسافرا سنة 2019.[1]

توضح الأرقام مدى الإهتمام الذي توليه الدولة الجزائرية لقطاع النقل بمختلف وسائله، وللخدمة العمومية التي يقدمها هذا القطاع الاستراتيجي الهام للمواطنين.حيث يساهم في التخفيف من حدة البطالة من خلال خلق فرص للعمل للشباب العاطلين ، فتح باب الاستثمار لهم بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في قطاع النقل بتمويل من الدولة عبر منح قروض لهم، وكذا تسهيل حركة التنقل للمواطنين عبر المسافات البعيدة.

[1] DPAT,**Annuaire Statistique de la Wilaya de Ouargla2019,op cit**

2.2.الموارد الطبيعية والبشرية بولاية ورقلة

تزخر ولاية ورقلة بالعديد من الموارد الطبيعية والبشرية باعتبارها أهم مورد للطاقة في الجزائر لاحتوائها على احتياطيات معتبرة من البترول و الغاز، بالإضافة لامتلاكها موارد مائية جوفية تقدر ب 80.000.000 دسم3. ويتراوح عمق هذه المياه بين100م و1800 م، وهو ما يستوجب تسخير استثمارات و إمكانيات كبيرة لإستغلالها خصوصا في قطاع الفلاحة. حققت الجزائر إنجازا حقيقيا في خفض معدل البطالة بفضل ارتفاع معدل الاستثمار في هذا القطاع الحيوي لأكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي،الأمر الذي مكنها من إنشاء مشاريع جديدة قادرة على استيعاب الوافدين الجدد لسوق العمل والتخفيف من مخزون البطالة الضخم الذي بلغ 2.4 مليون بطال سنة 2002 ليتراجع إلى 2.1 مليون بطال سنة 2003 ثم 1.2 مليون بطال سنة2007. لقد انخفض معدل البطالة بذلك من 29.5% سنة 2000 إلى 25.9%سنة2002 لتصل إلى11.8% سنة2007.[1] ثم لتستقر عند09.60%ابتداء من سنة2009 وإلى غاية2019.

خلال سنة 2019، بلغ عدد سكان ورقلة 708463نسمة بكثافة سكانية قدرها 3.4نسمة/كلم2 . كما تبلغ العمالة المشتغلة فيها 148264 نسمة؛ بعد أن كانت 96782 عاملا سنة2004 و 121602 عاملا خلال سنة2009 و 134014 عاملا في عام2014.وسنبين في الجدول التالي توزيع اليد العاملة المشتغلة على مختلف القطاعات

الجدول رقم24: يبين توزيع اليد العاملة المشتغلة بولاية ورقلة

	2004	2009	2014	2019
اليد العاملة	96782	121602	134014	148264
عدد الموظفين في قطاع الادارة والخدمات	51643	64887	71605	79217
البناء والأشغال العموميةBTP	15524	19505	21335	23611
الصناعة	13607	17097	18868	20874
الزراعة	16008	20113	22202	24562
النسبة المئوية	%53.36	%53.36	%53.43	%53.42

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة(2001-2019)

[1] أحمد يوسف أحمد و آخرون، **حال الأمة العربية 2008-2009 أمة في خطر**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009،ص228

من خلال الجدول اعلاه،نلاحظ أن نسبة53.42% من اليد العاملة تعمل بقطاعي الإدارة و الخدمات. وهي السمة المميزة لطبيعة العمال في باقي مناطق الوطن الرغبين في العمل في الإدارة العمومية أو يميلون لإنشاء مشاريع خدماتية تكون في أغلب الأحيان عبارة عن محلات تجارية. يشغل قطاع الإدارة والخدمات عددا معتبرا من اليد العاملة على غرار باقي القطاعات الأخرى كالفلاحة، والبناء والأشغال العمومية بلغ عدد العاملين بقطاع البناء والأشغال العمومية 23611 عاملا سنة 2019 بنسبة15.91% بعد أن كان عددهم 15524 سنة 2004 ، وهذا راجع لكثرة ورشات البناء والمشاريع في هذا القطاع الهام كالسكن وتشييد الطرقات ومشاريع الري وقنوات الصرف الصحي. في حين نلاحظ تقاربا في نسب مناصب الشغل في قطاعي الصناعة والزراعة.

تعتبر ولاية ورقلة قطبا صناعيا يجذب اهتمام عدد مهم من اليد العاملة بفضل المصانع الموجودة وكذلك لرغبة الكثيرين بالعمل في الشركات البترولية الوطنية والأجنبية. نظرا لارتفاع أجورها. حيث ارتفع عدد العاملين بقطاع الصناعة من 13607 وبنسبة مئوية بلغت14.05% سنة2004، ليرتفع إلى 17097 سنة 2009 بنسبة14.05%. ثم تضاعف العدد ليبلغ 20874 سنة 2019 بنسبة14.07%

بينما تعتبر الزراعة قطاعا مهما لامتصاص اليد العاملة بفضل فتح مجال الاستثمار والاستصلاح في هذا القطاع الاستراتيجي، حيث بلغ عدد العاملين في الزراعة 16008عاملا سنة 2004 بنسبة 16.54% ثم ليرتفع إلى20113 عاملا سنة2009 بنسبة 16.54%، ليبلغ24562 عاملا سنة2019 بنسبة 16.56%. وهي نفس النسبة المسجلة سنة 2014 بتعداد22202عاملا.

ويعكس ذلك حجم الاهتمام الذي لقيه قطاع الزراعة كمجال فسيح يستقطب اليد العاملة بعدما أثبت نجاحه كقطاع استراتيجي يضاهي في أهميته قطاع المحروقات .وبرغم كل ذلك لازال هذا القطاع لا يشهد اقبالا كبيرا من طرف المستثمرين . و تزايدت أعداد اليد العاملة في عدة قطاعات. فبعد أن كان اهتمام الشباب منصبا على العمل في الشركات البترولية المتواجدة على تراب الولاية ، بدأ الإهتمام بالاستثمار المحلي وتشجيع الشباب على فكرة المقاولاتية وتكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فتنوعت آفاق سوق الشغل بالولاية في مجالات عدة .

3.2.الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار

تتمتع ولاية ورقلة بإمكانيات اقتصادية هائلة في ميادين متعددة وهو ما جعلها قبلة للعديد من المستثمرين من داخل وخارج الوطن.بخصوص التطور الكمي للمشاريع الاستثمارية بمنطقة الجنوب الشرقي، أكد المدير الجهوي للشباك الوحيد اللامركزي بورقلة التابع للوكالة الوطنية لترقية الاستثمارANDI على أن عدد ملفات المشاريع الاستثمارية، سواء الخاصة منها بخلق مشاريع جديدة أو لتوسيع المشاريع السابقة ،

وصل خلال سنة 2007 إلى 1090 ملفامنها 728 ملفا للإنشاء و362 ملفا للتوسيع على مستوى الولايات الخمس (ورقلة– الوادي – غرداية– تمنراست– اليزي)

ارتفعت الأرقام بشكل محسوس خلال سنة 2008 بعدما بلغ العدد الإجمالي للملفات 1395 ملفا ، منها 822 لإنشاء مشاريع استثمارية جديدة و 573 ملفا لتوسيع مشاريع أخرى. فطبيعة هذه المشاريع بدأت تتخذ شكلا مغايرا في اتجاه تدعيم مفهوم التنمية المستد امة التي تنشدها الدولة كإنشاء مصانع تحويل المنتجات الزراعية ومعامل إنتاج الحليب ومشتقاته فضلا عن الإهتمام بمشاريع الصناعات البتروكيماوية ومقاولات إنجاز المنشآت القاعدية كالطرق والمطارات ومصانع البلاستيك.

أودع لدى المديرية الجهوية للشباك الوحيد اللامركزي * بورقلة والتابع للوكالة الوطنية لتطويرالاستثمار 615 ملفا لمشاريع استثمارية مقترحة على مستوى الولاية خلال سنة2009. ففي اطار البرنامج الرئيسي للتهيئة، تم تسجيل إحدى عشر برنامجا للتهيئة العمرانية استفادت منها ثلاث بلديات بولاية ورقلة. بينما تم تسجيل 109 برنامجا في اطار مخطط شغل الأراضي POS. في حين تم تسجيل العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات وفي مختلف البلديات تتوزع كمايلي:[1]

ففي قطاع الفلاحة، سُجل مشروع بقيمة 8.20 مليون دج ،تم بموجبه خلق أربع مناصب للشغل. بينما في قطاع البناء والأشغال العمومية، تم تسجيل 193 مشروعا بقيمة 12565.212 مليون دج، تم بموجبها خلق 2274 منصب شغل.أما في قطاع الصناعة،فتم تسجيل تسع مشاريع بقيمة 1252.217 مليون دج ، تم بموجبها خلق234 منصب شغل.

بينما فيما يخص قطاع الصحة،تم تسجيل ثلاث مشاريع استثمارية بغلاف مالي قدره93.599 مليون دج . تم بموجبها خلق 32 منصبا للشغل.في حين تم تسجيل 338 مشروعا استثماريا بغلاف مالي9893.435 مليون دج بقطاع النقل،تم بموجبها خلق 1889 منصب عمل. أما في قطاع الخدمات، فتم تسجيل258 مشروع استثماري بغلاف مالي قدره12479.771 مليون دج،تم بموجبها خلق2565 منصب شغل. وهكذا نسجل خلال سنة 2009 برمجة 802 مشروعا استثماريا بولاية ورقلة بغلاف مالي قدره36292.434 مليون

[1] DPAT,**Annuaire Statistique de la Wilaya de Ouargla2009**,op cit

*** الشباك الوحيد غير المركزي: هو عبارة عن هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، يضم إطارات عن الوكالة وممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار.تتمثل مهمته في تبسيط وتسهيل الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية بدءا بتسليم الوثائق وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز المشروع الاستثماري ثم التدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لأجل تذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون.**

دج وتم بموجبها خلق مناصب للشباب بلغت 6998 وظيفة في مختلف القطاعات.

ففي إطار مساعي تشجيع الاستثمار في المجالات المنتجة والخلاقة للثروة ومناصب الشغل، تم سنة 2016 بولاية ورقلة دراسة ملفات وطلبات الاستثمار فضلا عن ضمان متابعة ومرافقة "المستثمرين الحقيقيين" وتذليل الصعوبات التي تصادفهم عبر مختلف مراحل تجسيد مشاريعهم الاستثمارية. حظي ما لا يقل عن 1177 مشروعا بالموافقة منذ 2011، من بينها نحو 60 مشروعا دخل حيز الاستغلال الفعلي.تتوزع هذه الاستثمارات على عدة مجالات اقتصادية على غرار صناعة مواد البناء، الصناعة الغذائية، البناء والأشغال العمومية ،السياحة ،الصحة ،التجارة،الفلاحة، الري،الصناعة ، النقل، تربية المائيات، الخدمات ،المحروقات والاتصالات. تبلغ التكلفة المالية لهذه المشاريع الاستثمارية المقترحة 27.5 مليار دج. و سيساهم تجسيدها في خلق 5307 منصب شغل جديد على مستوى الولاية. [1]

احتلت ولاية ورقلة الصدارة بعدد المشاريع الاستثمارية المراد إنشاؤها أو توسيعها بنسبة 47.90 % بتعداد 615 ملفا من المجموع العام للنسب المئوية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الموزعة على الولايات الأخرى التي تم ايداعها لدى المديرية الجهوية للشباك الوحيد اللامركزي بورقلة والتابع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI. و استفادت من سلسلة من العمليات لتعزيز المساحات المخصصة للأنشطة الاستثمارية، وتتمثل في تهيئة الأرضيات وربط المواقع المبرمجة بالشبكات المختلفة(الماء،الصرف الصحي، الكهرباء وغيرها) ، إلى جانب تركيب الإنارة العمومية، إنجاز حظيرة صناعية تتربع على مساحة إجمالية قوامها 500 هكتار ببلدية حاسي بن عبد الله تحت إشراف الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري "أنيراف." كما تتوفر على وعاء عقاري هام موجه للاستثمار الصناعي بالإضافة لثلاث مناطق توسع سياحي.

فمع نهاية سنة2019، بلغت المساحة الإجمالية للمناطق الصناعية ومناطق النشاط بها 1698 هكتار بعدد 2185 تجزئة.تم توزيع1434 منها بنسبة بلغت 65.62%.[2] حاليا، هناك مشروع استثماري هام يتمثل في فتح مصنع لانتاج السكر بولاية ورقلة من طرف مؤسسة تافاديس، والذي سيتم بموجبه خلق 600 منصب شغل والآلاف من مناصب العمل الموسمية وغيرالمباشرة.حيث سيتم تصنيع مادة السكر من الشمندر السكري المنتج محليا وكذلك يتم استغلال البقايا لانتاج الأعلاف .[3]

---

[1] م ق، **مصالح ولاية ورقلة تلغي قرارات الاستفادة من الأراضي لـ 57 مستثمرا بسبب تماطل المستفيدين في تجسيد مشاريعهم**، جريدة البلاد بتاريخ2018/07/20 على الموقع الالكتروني https://www.elbilad.net ، اطلع عليه بتاريخ2020/05/12 على الساعة22.00.

[2] DPAT,**Annuaire Statistique de la Wilaya de Ouargla2009,op cit**

[3] بن منصور بهاء الدين ،(**مشروع هام لانتاج السكر بورقلة**)، نشر بتاريخ 2024/08/20على الرابط .https://www.sabqpress واطلع عليه بتاريخ2024/08/21 على الساعة23.10

1.3.2.قطاع الفلاحة بولاية ورقلة

رغم تواجد ولاية ورقلة بمنطقة صحراوية معروفة بمناخها الجاف وصعوبة تضاريسها المغطاة بالكثبان الرملية ، إلا أنها عرفت قفزة نوعية بالاستثمار في المجال الفلاحي بفضل المقومات الكبيرة المتوفرة كالمناخ المناسب والمتنوع ، الإمكانيات الطبيعية المتمثلة في الأراضي الزراعية ووفرة الموارد المائية ، الدعم المالي والتقني للدولة وتوفير الكهرباء الفلاحية،وكذا توفر اليد العاملة الخبيرة والمؤهلة. [1]

لم تتغلب الرمال ولا قساوة الطبيعة الصحراوية على عزيمة الفلاح الورقلي والمستثمرين الذي حققوا نجاحات باهرة في إقامة مستثمرات فلاحية كبيرة تنتج التمور والحبوب والزراعات الاستراتيجية بجودة ونوعية ووفرة.

الجدول رقم25: يبين وضعية قطاع الفلاحة في ولاية ورقلة بالأرقام

	2009	2014	2019
المساحة الفلاحية الاجمالية(هكتار)	4877393	5242579	5691655.00
المساحة الفلاحية المستغلة(هكتار)	31652.75	40033.63	57605.34
نسبة الإستغلال	%29	%30	%39
المساحة الموزعة	46851.34	49828.23	56587.00
المساحة المخصصة للرعي (هكتار)	4750000	4750000	4750000
المساحة المستصلحة(هكتار)	11270.58	29827.69	/
نسبة الاستصلاح	/	%59.86	/
عدد المستفيدين من الأراضي الفلاحية	/	11141	14810

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الواردة من مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة(2009-2019)

نلاحظ من خلال قرائتنا للجدول أن المساحة الفلاحية الاجمالية بولاية ورقلة بلغت 4877393 هكتارخلال سنة 2009. تشكل مساحة 4750000 هكتار منها أراض رعوية أي بنسبة29%من تراب الولاية .كما بلغت مساحة الأراضي المستغلة منها 31652.75 هكتار بنسبة29%. وهي نسبة ضئيلة جدا تؤكد قلة

[1] عيسى بوعزة، رئيس لجنة الفلاحة بالمجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة، مقابلة أجريت بتاريخ 06 /06/2024على الساعة11.00 بورقلة.

الاهتمام بالاستثمار في قطاع الفلاحة بولاية ورقلة بسبب عزوف الشباب عن الاستثمارفيه، لرغبتهم الكبيرة في التوظيف في الشركات البترولية، وكذا تقصير المصالح الفلاحية بالولاية في تسيير هذا القطاع للنهوض به أو ببرمجة أيام تحسيسة تعرف المستثمرين بأهمية القطاع الفلاحي وفوائد الاستثمار فيه لتشجيع الشباب على اقتحامه لما يمثله من مهرب من شبح البطالة والمساهمة بإمتلاك مشاريعهم الاستثمارية الخاصة بهم. وبلغت مساحة الأراضي المستصلحة 11270.58 هكتار. فالتوجه للزراعة أضحى مهما جدا لامتصاص أعداد كبيرة من البطالين . فمجال الاستثمار بهذا القطاع الاستراتيجي يسمح بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، استغلال كل الامكانيات المتاحة للتقليل من فاتورة الغذاء وخلق مناصب للشغل للشباب العاطل وتوفير مصدر للرزق للعديد من العائلات.

بدأ الاهتمام بالقطاع الفلاحي خلال الخماسي (2010- 2014)، حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية الاجمالية 5242579هكتار، بينما قدرت مساحة الأراضي المستغلة منها 40033.63 هكتار وهو ما يمثل نسبة 30 % من المساحة الكلية للأراضي الفلاحية. وهي نسبة لاتزال غير كافية ولم تبلغ بعد مستوى التطلعات المرجوة من هذا القطاع الهام بالنظر للإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها الولاية. كما بلغت مساحة الأراضي المستصلحة 29827.69 هكتار ما يمثل نسبة. 59.86%. وصل عدد المستفيدين إلى11141 مستفيدا.

بينما خلال سنة 2019 تشكل مساحة الأراضي الفلاحية الاجمالية 5691655.00هكتار.في حين تبلغ مساحة الأراضي المستغلة منها 57605.34هكتار بنسبة 39%. وهي نسبة متصاعدة في كل مرة تؤكد لامحالة الاهتمام الذي بدأ يعرفه الاستثمار في القطاع الفلاحي بفضل سياسة الدولة الجزائرية في التنويع الاقتصادي، وللتقليل من فاتورة الاستيراد في مجال الغذاء وكذا التخفيف من حدة البطالة في أوساط الشباب والذي يمثل هذا القطاع الاستراتيجي أحد الحلول لامتصاص المزيد من اليد العاملة البطالة. [1] بلغ عدد المستفيدين من المساحات الفلاحية الموزعة 14810 مستفيدا.

كما بدأ الاهتمام بترقية و توطين الزراعات الاستراتيجية بولاية ورقلة كالحبوب والذرة والزراعات الصناعية كالشمندر السكري لإنتاج مادة السكر بفضل الدعم والمرافقة للمستثمرين وتوفير إمكانيات كبيرة لهم.

أما بخصوص تربية المواشي بولاية ورقلة ،فلقد شهدت هذه الشعبة تطورا واهتماما بها بحيث تضاعفت أعداد رؤوس الماشية سنويا، وزاد عدد المربين بفضل التسهيلات المقدمة لهم وبفضل ماتتمتع به الولاية من أراض

[1] الياس حود ميسة، أكاديمي ونائب رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة لعهدتين، مقابلة أجريت بتاريخ 06 /2024/06 على الساعة 08.30 بورقلة.

رعوية واسعة ووفرة للمياه والكلإ .بلغت مساحة الأراضي الرعوية 4750000 هكتار. ففي سنة 2009، بلغ عدد رؤوس الأبقار 493 رأسا، والأغنام 118422 رأسا، الماعز 168378رأسا، بينما بلغ عدد رؤوس الإبل28491رأسا. تضاعفت أعداد رؤوس الماشية بالولاية وزيادة أعداد المربين والمستثمرين في هذا المجال، ففي سنة 2014،بلغ عدد رؤوس الأبقار 625 رأسا، والأغنام 125099رأسا، الماعز 194314 رأسا،ثم الإبل32558 رأسا. ثم تضاعف الاستثمار والإهتمام بهذه الشعبة خلال عام 2019 فبلغ عدد رؤوس البقر999رأسا،والأغنام145877 رأسا، الماعز213680رأسا،والإبل41503رأسا. [1]

لتشجيع الاستثمار في قطاع الفلاحة، قامت مصالح ولاية ورقلة بإلغاء ما لا يقل عن 57 استفادة من أراض فلاحية كانت موجهة لإنجاز مشاريع استثمارية في إطار الامتياز بالولاية وذلك بسبب تماطل المستفيدين في تجسيد مشاريعهم.[2] و تهدف هذه العملية لتطبيق التدابير المتعلقة بتطهير قوائم المستفيدين من العقار الصناعي الذي جرى توزيعه منذ سنة 2011 للمساعدة على تحديد وترقية الاستثمارات وضبط العقار عبر مختلف بلديات الولاية من خلال استرجاع الأراضي الممنوحة وغير المستغلة. فلأغلب المستفيدين ليس لهم الإمكانيات المالية اللازمة لتجسيد مشاريعهم . وسيتم اعادة توزيعها من طرف ديوان تنمية الزراعة الصناعية ODAS في اطار الاستثمار من جديد.

تم انشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية ODAS ابتداء من سنة 2020 لتشجيع ومرافقة الراغبين في الاستثمار في الفلاحة من خلال منح قطع الأراضي والدعم المادي والتقني والتكوين، وكذلك للاستغلال الأمثل للإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها ولاية ورقلة في المجال الفلاحي وهذا لانعاش الاستثمار الزراعي من جديد.

التعريف بديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراويةODAS:

الديوان عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة .و هو مزود بشباك وحيد من أجل تسهيل جميع العمليات الإدارية ، ولجنة الخبرة و التقييم التقني التي تتولى دراسة ملفات المرشحين ودعمهم .أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20–265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020.[3]

[1] DPAT,**Annuaires Statistiques de la Wilaya de Ouargla(2001-2019),**op cit

[2] ق.م.، **مصالح ولاية ورقلة تلغي قرارات الاستفادة من الأراضي لـ57 مستثمرا بسبب تماطل المستفيدين في تجسيد مشاريعهم، مرجع سابق.**

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم20–265 المؤرخ في 22سبتمبر2020 **المتضمن انشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراويةODAS**، الجريدة الرسمية، العدد.57،الصادر بتاريخ2020/09/27.

مهام الديوان:

ساهم ديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية ODAS بتوطين زراعات عديدة بالمنطقة الصحراوية كالحبوب ،الذرة، الشمندر السكري والزراعات الصناعية بفضل الدعم ومرافقة المستثمرين والإمكانيات الكبيرة التي يوفرها لهم.كما أعلن للمستثمرين المهتمين بالزراعات الاستراتيجية عبر تسع ولايات جنوبية عن توفير أراض زراعية تبلغ مساحتها 163999 هكتار موزعة على ثلاثين محيطا فلاحيا، من بينها ولايتي ورقلة وتقرت بوعاء عقاري بلغ المساحة التالية: [1]

– ورقلة: مساحة44503 هكتار موزعة على ست محيطات فلاحية.

– تقرت:مساحة3369 هكتار موزعة على أربع محيطات فلاحية

يقوم الديوان، ضمن المحفظة العقارية المسندة إليه، بتحديد المحيطات التي من شأنها استقبال المشاريع الكبرى للاستثمارات الزراعية و الزراعة الصناعية ويقوم بدراسات تقنية معمقة عن طريق مكاتب دراسات متخصصة. وتتمثل مهامه فيما يلي:

- انتقاء الملفات التي يعرضها حاملوا المشاريع على أساس معايير تحددها لجنة الخبرة و التقييم التقني.
- القيام بمنح المحيطات الموجهة للإستصلاح طبقا للإجراءات التي يحددها قرار الوزير المكلف بالفلاحة.
- إعداد شهادات التأهيل الخاصة بالإمتياز و تسليمها لحاملي مشاريع الاستثمار المقبولين .
- القيام بتنصيب المستفيدين عن طريق تعليم قطع الأراضي، يتبع بالتوقيع على دفاتر الشروط
- القيام بتشكيل الملفات الإدارية الخاصة بالإمتياز و تبليغ العقود التي تعدها مصالح أملاك الدولة للولاية، للمعنيين، و إشهارها بالمحافظة العقارية وفقا للتشريع المعمول به.
- مرافقة حاملي المشاريع للحصول على المزايا المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما في مجال الاستثمار و كذا كل الأعمال المرتبطة بإنجاز و سير المشروع . خلال سنة 2014،بلغ عدد الملفات المقبولة للاستثمار الفلاحي 11302 ملفا بغلاف مالي قدره 4421238.00دج. بينما خلال 2019بلغ عدد ملفات الاستثمار في قطاع الفلاحة 11542 ملفا بغلاف مالي قدره4748853.41دج . [2]
- ضمان متابعة و تقييم تجسيد مشاريع الاستثمار و السهر على احترام دفتر الشروط الموقع .
- القيام بكل الدراسات والأبحاث ذات الصلة بمجال نشاطه.

[1] ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية ODAS،**للمستثمرين المهتمين بالزراعات الإستراتيجية** ، اطلع عليه بتاريخ 2023/12/12 على الموقع الالكتروني https://odas.madr.gov.dz / على الساعة22.00

[2] DPAT,**Annuaires Statistiques de la Wilaya de Ouargla(2001-2019),**op cit

- القيام بتأدية كل خدمة بناء على طلب من المستثمرين.
- تنظيم أعمال تكوين و برامج تحسين المستوى، لفائدة مستخدميه، بالتعاون مع مؤسسات التكوين .
- تنظيم ملتقيات و أيام دراسية و ندوات و غيرها من التظاهرات ذات الصلة بمجال نشاطه.

2.3.2. قطاع الصناعة بولاية ورقلة

تتواجد بولاية ورقلة العديد من المناطق الصناعية تختص في العديد من النشاطات كالحديد والصلب، الكيمياء، المطاحن،مواد البناء (خصوصا الآجر الأحمر والاسمنت،الرخام...). وهو ما يستوجب الإهتمام أكثر بهذا القطاع للدفع بعجلة التنمية بالولاية قدما والتي بإمكانها أن تنعكس ايجابا على الإنتاج و النمو الاقتصادي الوطني وتوفير المزيد من مناصب الشغل وتساهم في خلق الثروة للبلاد.

يعرف قطاع الصناعة بولاية ورقلة تواجد العديد من الشركات الوطنية والأجنبية الناشطة في حقل الصناعة والتنقيب في مجال البترول والغاز ومختلف الأنشطة. يأتي على رأس الشركات و المؤسسات المتواجدة بحاسي مسعود ، الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك صاحبة الامتياز و التي تمارس نشاطها المرتبط باستغلال حقول النفط و الغاز باسم الدولة .ولهذه المؤسسة العملاقة على مستوى حاسي مسعود أربعة مديريات جهوية تتمثل في : المديرية الجهوية للإنتاج بإرارة ، المديرية الجهوية لاستغلال الآبار بقاعدة 24 فبراير، المديرية الجهوية للنقل بحوض الحمراء ، و المديرية الجهوية للنقل بقاسي الطويل . بالإضافة إلى مديرياتها الجهوية المذكورة ، تمتلك مؤسسة سونطراك عدة مؤسسات فرعية تابعة لها تنشط بالمنطقة و هي: المؤسسة الوطنية للتنقيب ، المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ، المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار، المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء ،المؤسسة الوطنية للأشغال الكبرى في الآبار ، المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية ، المؤسسة الوطنية نفطال ،مؤسسة نفطوغاز، مؤسسة سونلغاز.

إلى جانب المؤسسة الوطنية سوناطراك و فروعها، تتواجد بحاسي مسعود عدة شركات تابعة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي. ونبين ذلك فيما يلي :[1]

- 68 مؤسسة وهيئة عمومية وطنية .
- 338 شركة ومؤسسة تابعة للقطاع الوطني الخاص .
- 104 شركة تابعة للقطاع الخاص الاجنبي.
- 19 شركة تابعة للاقتصاد المختلط.

[1] موقع وزارة الداخلية الجزائرية على الرابطhttps://www.interieur.gov.dz

يوجد بولاية ورقلة ثماني مناطق صناعية ومنطقة نشاط واحدة ،تتمثل مجالات نشاطها في تعبئة وتغليف الأسمنت، مواد البناء،إنتاج بلاط السيراميك،الفولاذ، تحويل البلاستيك،القضبان الولاذية،المطاحن لإنتاج الدقيق،إنتاج الغاز الصناعي،تحويل المعادن، إنتاج الزجاج، الألبان، التمور و مشتقتها، المشروبات الغازية.

يمتلك قطاع الصناعة بولاية ورقلة مقومات كبيرة للاستثمار بفضل: [1]

- الإمكانيات الكبيرة في مجال الطاقات المتجددة، المعادن والصناعات المنجمية.
- الصناعات الزراعية وتربية المواشي والأنغام والأبقار والإبل.
- الوفرة المائية الجوفية والعميقة الكبيرة التي يمكن استغلالها والاستثمار فيها.
- المقومات السياحية الكبيرة التي تزخر بها كالصناعات التقليدية .

3.3.2. قطاع السياحة والصناعة التقليدية

تزخر ولاية ورقلة بمواقع سياحية جميلة ولكنها ومع الأسف غير مستغلة استغلالا عقلانيا.حيث يوجد بها غابات النخيل ذات الظلال الكثيفة التي تساعد على الراحة والاستجمام واستنشاق الهواء النقي والتمتع بجمال الخضرة المحاط بجبال من الكثبان الرملية الذهبية الألوان التي تجلب للسائح الاستمتاع ، الراحة وممارسة الرياضات الصحراوية. كما تتمتع بصناعاتها التقليدية والحرفية الرائعة التي تمتاز بألوانها الزاهية وزخرفاتها المستمدة من تاريخ وحضارة المنطقة.

خصصت الدولة الجزائرية سبع مناطق للتوسع السياحي محددة ومحمية بنصوص تنظيمية طبقا للمرسوم رقم232/88 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988؛ تسمح طبيعة هذه المناطق بإقامة العديد من الهياكل السياحية من فنادق، قرى سياحية،مخيمات، ومطاعم. وتتمثل تلك المناطق في: منطقة الحدب، منطقة سعيد عتبة، منطقة مرجاجة وعين الصحراء ببلدية النزلة تقرت،منطقة منطقة تماسين، منطقة ترانزات تقرت، منطقة المقارين. وسنبين في الجدول التالي أهم المقومات والمرافق السياحية التي تزخر بها ولاية ورقلة:

[1] وسيلة سعود ، عباس فرحات ، **واقع التنمية في الجنوب الجزائري:دراسة تقييمية لولايتي ورقلة وإليزي** ، مجلة الإبداع، المجلد 09 ، العدد 01 ، 2019،ص ص398-415.

الجدول رقم26: يبين وضعية قطاع السياحة والصناعة التقليدية في ولاية ورقلة بالأرقام

	2009	2014	2019
عدد الفنادق	21	26	31
عدد الفنادق المصنفة منها	05	11	11
عدد الغرف	626	864	945
عدد الأسرة في الفنادق	1145	1632	1764
عدد حدائق الحيوانات	03	03	/
عدد الحرفيين	694	1765	/
عدد التعاونيات الحرفية	1435	14	/

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة(2009– 2019)

من خلال قرائتنا لهذا الجدول ، نلاحظ أن ولاية ورقلة تتمتع بإمكانيات طبيعية هائلة في مجال السياحة، تشكل بفضلها قبلة للسياح من داخل وخارج الوطن بالإضافة للإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تستقطب المستثمرين كذلك في المجال السياحي وغيره. فهي تضم بنى تحتية هامة في المجال السياحي كالفنادق حيث كان يوجد بها 21 فندقا منها خمس فنادق مصنفة بقدرة استيعاب بلغت 626 غرفة و1145 سرير خلال سنة 2009. كما تحتوي تلك الفنادق على كافة المستلزمات الضرورية لراحة الزائر من مطاعم،مقاهي ومرشدين سياحيين. بينما زاد عدد الفنادق إلى 26 فندق سنة 2014 ب864غرفة و 1632 سرير. بلغ عدد المصنفة منها 11 فندقا.بينما خلال سنة 2019 بلغ عددهم 31 فندقا منها 11 فندقا مصنفا.تضم تلك الفنادق 945 غرفة و1764 سريرا. و تساهم بمعية المرافق السياحية باستقطاب السواح من داخل وخارج الوطن. لقد اهتمت السلطات المحلية بالعناية بالقطاع السياحي وتوفير البنى التحتية المحفزة والمشجعة على زيارة الولاية. كما تمكن القطاع من توظيف العديد من الشباب البطال .

يضم قطاع السياحة بولاية ورقلة حدائق للحيوانات ومناطق ومنتجعات سياحية كتلك الموجودة بعين البيضاء وكذا بحيرة الأسماك مثل الموجودة في حاسي بن عبد الله. أما بخصوص الأماكن الأثرية فيوجد المتحف البلدي الصحراوي، آثار سدراتة، البرج لحمر، قصر بن دريس، قصر ورقلة، المواقع الأثرية برج ملالة وحاسي المويلح، كاف السلطان، موقع داموس القصر، موقع العرق الشرقي...وغيرها من المواقع الأثرية

الهامة والسياحية التي تعبر عن تاريخ المنطقة وتستقطب الزوار. كما تضم الولاية إمكانيات سياحية كبيرة من مساحات شاسعة من الكثبان الرملية والحمادات والسهول، نبينها فيما يلي:

- **الكثبان الرملية**

جل مناطق ورقلة تغطيها الكثبان الرملية ذات اللون الذهبي من كل جهة مشكلة جبالا تستقطب الأنظار من بعيد تمتد من مناطق أفران،أنقوسة،البور، حاسي ميلود، عين موسى، أم الراتب، سيدي خويلد،الشط. يقصدها الزوار للعلاج في فصل الصيف(الردم في الرمال)، و ممارسة رياضة التزلج على الرمال والطيران الشراعي.

- **وردة الرمال**

هي عبارة عن أزهار من الحجارة الصلبة يتم استخراجها من الرمال تستعمل للتزيين والديكور المنزلي بفضل أشكالها المختلفة ، المتنوعة و الجميلة. لونها رملي بين الأحمر والبني تتواجد بناحية قرية البور التابعة لدائرة أنقوسة والمجاورة لقرية أفران.

- **غابات النخيل**

تشكل واحات ورقلة غابة واحدة بفضل وفرة غابات النخيل وترابطها مع بعضها البعض تضيف جمالا للمنطقة حيث يتزاوج الغطاء الأخضر مع جمال لون الرمال الذهبية وتضم الغابات مساكن وقصور قديمة تراثية مصنوعة من مواد البناء التقليدية تعبر عن تاريخ وحضارة المنطقة(واد ريغ).كما تلطف تلك الغابات من حرارة الجو التي تعرف بها المنطقة خصوصا فيفصل الصيف.

ومن أبرز تلك الغابات: غابات منطقة الشط ، عجاجة، عين البيضاء،سيدي خويلد، حاسي بن عبد الله، أنقوسة، أفران، البور، سعيد عتبة، القصر، بوعامر، غربوز، المخادمة، الرويسات.بالإضافة إلى الغابات المتواجدة بولاية تقرت التي كانت تابعة لولاية ورقلة قبل استقلالها عنهامثل: تقرت، تماسين، الحجيرة، الطيبات، المقارين...وغيرها.

- **البحيرات والشطوط المائية**

هي بمثابة بحيرات صغيرة تتميز بمياهها المالحة والغير صالحة للسباحة. ومع ذلك فهي تضفي على المدينة مناظر سياحية خلابة. يتم استغلالها كذلك في تربية المائيات والأسماك كبحيرة حاسي بن عبد الله.إضافة للبحيرات المتواجدة بقرية الشط، عين البيضاء، وقرية أم الراتب. كما توجد عدة بحيرات فائقة الجمال بولاية تقرت كالبحيرة العجيبة بتماسين وبحيرتين بالمقارين، بحيرة مرجاجة ببلدية النزلة وبحيرة المير.

- **الصناعة التقليدية**

تزخر ولاية ورقلة بصناعة تقليدية عريقة ،أخذت مكانتها بحكم طبيعة المنطقة والمراحل التاريخية التي مرت بها.رغم مرورها بفترة من الركود، إلا أن الصناعة التقليدية والحرفية بدأت تسترجع مكانتها بفضل

تشجيع السلطات المحلية للمستثمرين المحليين والأجانب وتشجيع الشباب على انشاء تعاونيات حرفية بلغ عددها 1435. كما بلغ عدد الحرفيين الشباب 694 حرفيا.

ساهمت هذه المؤسسات الحرفية في التعريف بتقاليد وتراث المنطقة وصناعة الأدوات والحلي التقليدية وتسويقها، مشكلة موردا هاما للربح وللتسويق السياحي المحلي. ومن المنتجات الحرفية الرئيسية المحلية: صناعة مشتقات النخيل، صناعة النسيج والزرابي، الطرز التقليدي، ورود الرمال،صناعة الجلود،صناعة الحديد، صناعة الطين والفخار. كما تعتبر قبلة للعديد من السياح لاقتنائها كتذكار عند زيارتهم للمنطقة . ومن التعاونيات الحرفية البارزة نذكر على سبيل المثال:تعاونية الأصالة وادي ريغ ، تعاونية آمال البهجة للخياطة والطرز.

بالإضافة لذلك ، توجد العديد من الجمعيات الحرفية والسياحية والدواوين السياحية التي تساهم في التعريف بالمناطق السياحية والمعالم الأثرية للمحافظة على هذا الإرث الحضاري من الاندثار مثل: جمعية الهواء الطلق والمخيمات الصيفية، جمعية ورجلان للسياحة والصناعة التقليدية، جمعية السياحة وإحياء التراث تماسين، جمعية الواحة للسياحة وإحياء التراث المقارين،جمعية وردة الرمال الذهبية.

أما فيما يخص دواوين السياحة فنذكر: الديوان البلدي للسياحة لبلدية ورقلة، الديوان البلدي للسياحة تقرت الديوان البلدي للسياحة المقارين....

4.3.2.قطاع تربية المائيات والموارد السمكية

انطلقت تجربة تربية الأحياء المائية بولاية ورقلة منذ عام 2002، وأعطت نتائج مشجعة من شأنها تشجيع تعميم هذه التجربة على باقي المناطق. و يعكس الإقبال على شعبة تربية المائيات والموارد السمكية مدى اهتمام الشباب وحاملي المشاريع بولوج هذا النشاط بجنوب البلاد عموما وولاية ورقلة على وجه الخصوص. وهي الشعبة التي تشهد تطورا متصاعدا بفضل مشاريع الاستثمار في تربية المائيات التي تعرف زيادة من سنة لأخرى، إلى جانب توسع نشاط إدماج تربية المائيات في الوسط الفلاحي .[1]

دخل مشروع التنمية في مجال الموارد السمكية سنة 2008، حيث أيدت السلطات المحلية فكرة التنويع في تربية الأسماك فوقع الاختيار على نوع جديد من الأسماك وهو جمبري المياه العذبة. انطلق هذا المشروع بالشراكة مع مستثمرين كوريين بإقامة مزرعة للأسماك موجهة لإنتاج هذا النوع تحديدا. وما ساعد على نجاح

[1] عيسى بوعزة، مقابلة سابقة،أجريت يوم 2024/06/06 على الساعة 11.00 بورقلة

الاستثمار في هذا الميدان هو امتلاك ولاية ورقلة موارد مائية هامة، خاصة الجوفية منها، وهو ما يعتبر حافزا كبيرا لنجاح الاستثمار فيها. [1]

كما تتم برمجة أيام تحسيسية حول تربية المائيات وكيفية إنشاء تعاونيات في مجال الصيد البحري لفائدة منتسبي مهن وحرف الصيد البحري والجمعيات المهنية بالولاية . و أفادت مصالح الغرفة المشتركة ما بين الولايات للصيد البحري وتربية المائيات بورقلة عن ايداع 21 استمارة طلب إنشاء تعاونيات لتربية المائيات بعدد من ولايات جنوب الوطن ومن بينها ورقلة. وتهدف هذه المبادرة التحسيسية لتشجيع الشباب لولوج نشاط الاستثمار في تربية المائيات من خلال استحداث تعاونيات للإستثمار في شعبة تربية المائيات.

نُظم لقاء تكويني بالمحطة التجريبية لتربية المائيات الصحراوية ببلدية حاسي بن عبد الله بمبادرة من مديرية الصيد البحري والمنتجات الصيدية بالتنسيق مع الغرفة المشتركة ما بين الولايات للصيد البحري وتربية المائيات والمركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات (ملحقة ورقلة) .[2]

يأتي اللقاء التكويني ضمن مساعي قطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية لتشجيع مشاريع الاستثمار في هذه الشعبة وترقية فرص استحداث تعاونيات لفائدة الشباب.و بذات المناسبة تم عرض نماذج لمشاريع تربية المائيات المدمجة في الفلاحة ببعض ولايات الجنوب ومشروع المزرعة السمكية الذكية المنجزة مؤخرا بولاية بسكرة عبر أحواض متنقلة مجهزة بأحدث التقنيات. تم التطرق لكيفية إنشاء تعاونيات فلاحية في مجال تربية المائيات ومزاياها المتعددة و ضمان التأطير والمرافقة لهم.

ففي عام 2019، وفي اطار المشاريع التنموية المسجلة ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي بولاية ورقلة، تم الشروع في عملية الإستزراع السمكي بالمحطة التجريبية لتربية المائيات الصحراوية بحاسي بن عبد الله المسماة مزرعة الكثبان الرملية(مولاي محمد)، حيث تم الشروع في انتاج سمك البلطي بطاقة انتاجية بلغت 1000طن.غير أنه وكبداية تم الانتاج الفعلي ل 180 طن فقط.والمشكل المطروح يتمثل في التسويق. كما تم انشاء المزرعة النموذجية لتربة الجمبري ببلدية حاسي بن عبد الله كذلك بطاقة انتاجية بلغت 20 طنا. غير أن الانتاج الفعلي في بداية المشروع كان 04 قناطير من الجمبري. وتمت عملية الاستزراع السمكي لسمك البلطي في العديد من المواقع المنتشرة على تراب ولاية ورقلة نوردها فيما يلي:[3]

– ورقلة:انتاج 230 طن من خلال ست أحواض مستزرعة سنة 2019.بعد ماكانت الكمية المنتجة تقدر ب10طن في حوض واحد سنة2014.

---

[1] وسيلة سعود ، عباس فرحات، **المرجع السابق**، ص ص398-415.

[2] **المرجع نفسه**، الصفحات نفسها.

[3] DPAT,**Annuaires Statistiques de la Wilaya de Ouargla(2001-2019),**op cit.

– سيدي خويلد:انتاج 280 طن من خلال سبع أحواض مستزرعة سنة 2019. بعدماكانت الكمية المنتجة 12 طن في حوض واحد سنة2014.

– أنقوسة: انتاج145 طن من خلال أربع أحواض مستزرعة سنة 2019.بعد ماكانت الكمية المنتجة 30 طن في حوض واحد سنة2014.

– حاسي مسعود: انتاج 310 طن من خلال ست أحواض مستزرعة.

– حاسي بن عبد الله: انتاج180 طن سنة2019. بعد ماكانت الكمية المنتجة تقدر ب 220 طن في سبع أحواض فلاحية متجمعة سنة2014.

4.2. وضعية قطاع التشغيل بولاية ورقلة

إن ما يقال على الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر منذ سنة 1989 على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، أنها لم تكن في مستوى التطلعات لأنها لم تحقق الأهداف المسطرة المرجوة منها بصورة فعالة. لقد فشلت في تحسين الظروف المعيشية للمواطن الجزائري خصوصا على مستوى سياسة التشغيل بحيث لم تتمكن من الحد من مشكلة البطالة.

من أجل بعث حركية تنموية بالبلاد، يتم بفضلها تحسين المستوى المعيشي للسكان والحد من البطالة، تبنت الجزائر سياسة للانعاش الاقتصادي عبر أربع برامج تنموية هي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE(2001–2004)،البرنامج التكميلي لدعم النموالاقتصاديPCSC (2005–2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE(2010–2014) ، وأخيرا البرنامج الخماسي (2015–2019). كما تم اعتماد برنامج الجنوب سنة 2006 بغلاف مالي قدره 432 مليون دج لتحسين المستوى المعيشي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الولايات الجنوبية *لإنشاء مشاريع سكنية، تعزيز وتطوير شبكة الطرقات، تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، تطويرالسياحة، وكذا تعزيز منظومات التشغيل للحد من مشكلة البطالة التي استفحلت وتسببت في انفجار الأوضاع واحتجاجات المواطنين بعدة ولايات جنوبية ومن بينها ورقلة . [1]

اهتمت الجزائر بسياسة التشغيل عبر تبني عدة آليات للتوظيف للحد من ظاهرة البطالة. فعمدت لخلق العديد من البرامج و الوكالات لاستقطاب الشباب البطال وطالبي الشغل للتوظيف أو عبر انشاء مشاريع استثمارية وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتعزيز فكرة المقاولاتية مثل: الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM،

[1] الياس حود ميسة، مقابلة سابقة،أجريت يوم 2024/06/06 على الساعة 08.30 بورقلة

*الولايات المعنية بالبرنامج هي: ورقلة،غرداية، الأغواط، أدرار، بسكرة، بشار، تمنراست، إليزي، الوادي

وكالة التنمية الإجتماعية ADS،الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. كما تم خلق مناصب للشغل عبر الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ لأجل تشجيع الاستثمار المحلي بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

أ. الوكالة الوطنية للتشغيلANEM

أنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي 90-259 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 التي تم تغيير طابعها القانوني من مؤسسة عمومية ذات طابع إداري إلى مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص بموجب أحكام المرسوم التنفيذي06-77 المؤرخ في18فيفري2006 المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيها وسيرها. استفادت من مخطط إعادة التأهيل لتطوير شبكتها، بالإضافة لتقوية المهارات الإدارية لإطاراتها لاسيما تطوير وسائل التسيير وتقديم الخدمات .حيث ينص على أنها تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتعمل تحت وصاية وزارة العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي. وهي تقوم بدور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقيتها. كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره.تقوم الوكالة بدور الوسيط في سوق العمل من خلال: [1]

- تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها.
- جمع عروض وطلبات العمل والربط فيما بينهما.
- متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر.
- ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الاتفاقيات، لاسيما الاتفاقيات الدولية في مجال التشغيل.
- ضمان تطبيق تدابير الرقابة المنبثقة عن أحكام القانون 19-04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل.

يتم التوظيف بولاية ورقلة عبر التسجيل في مكاتب التشغيل التابعة للوكالة الولائية للتشغيل بورقلة بناء على عروض العمل المقدمة من مختلف الشركات والمؤسسات.فيتم استدعاء الشباب ممن توفر فيهم الشروط المطلوبة لاجتياز امتحان الانتقاء. بحيث قامت الوكالة باستحداث آليات تكنولوجية لتطوير وتنظيم هيكلتها وتقديم خدمة عمومية ذات نوعية لطالبي الشغل والمتمثلة في إنشاء شبكة انترانت INTRANET و تطوير الأنظمة المعلوماتية التالية:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي 06-77 المؤرخ في 18فيفري2006 **المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيها وسيرها**،الجريدة الرسمية،العدد09، الصادرة بتاريخ2006/02/19.

- **الوسيط**

هو نظام معلوماتي يسمح بالقيام بحجز بطاقية طالبي العمل أخذا بعين الاعتبار المدونة الجزائرية للوظائف والمهن. كما يحجز عروض العمل المقدمة من طرف المؤسسات العاملة بحوض التشغيل التابع للقطاع الإقليمي لولاية ورقلة. بالإضافة إلى أنه يقوم بالمقاربة الإلكترونية بين طلبات الشغل والعروض المقدمة من طرف المؤسسات لغرض معالجتها بطريقة ذكية وآلية.

- **عملي plateforme amali**

هي خدمة معلوماتية تسمح بالقيام يتوفير فضاء خاص بالاشتراك به لكل عامل تابع للوكالة الوطنية للتشغيل وبكل الوكالات من تغييرات، تعيينات، قوانين وتعليمات جديدة. يسمح بالإطلاع على الأحداث الإعلامية كالأبواب المفتوحة المنجزة والأيام الإعلامية و يسهل العمل المشترك بين الوكالات والمديرية العامة لربح الوقت والسرعة في التنفيذ.

- **الخدمات عبر الانترنت**

أطلقت الوكالة الوطنية للتشغيل خدمة جديدة لطالبي الشغل والمؤسسات التي تتعامل معها تتمثل في التسجيل عن بعد بواسطة شبكة الانترنت كخدمة لتقريب الإدارة من المواطن وتمكين طالبي الشغل من الإطلاع على حالة طلباتهم وتوجيهاتهم عن طريق النت.

رغم آليات التوظيف المتنوعة التي تتبناها الوكالة الولائية للتشغيل AWEM بورقلة عبر وكالاتها الفرعية المحلية على مستوى البلديات، إلا أنها لم ترقى لمستوى تطلعات الشباب البطال ، ولم تتمكن من التخفيف من حدة البطالة المنتشرة في أوساطهم رغم عروض العمل العديدة التي تقدمها مختلف الشركات الوطنية والأجنبية الناشطة على مستوى تراب الولاية في مجال المحروقات والصناعة البترولية ومختلف المجالات الأخرى، والتي تسببت في عدم رضا طالبي الشغل من شباب المنطقة وتذمرهم واحتجاجاهم في العديد من المرات. ولم تساهم في خلق مناصب كافية للشغل. [1]

ب.وكالة التنمية الإجتماعيةADS

تأسست سنة 1996بموجب المرسوم التنفيذي 232/96 المؤرخ في 29جوان1996 وهي عبارة عن هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لتسيير خاص تحت وصاية رئاسة الحكومة.تهدف لتدعيم مختلف النشاطات الموجهة للتنمية الاجتماعية والوقوف على النتائج السلبية لمخطط التعديل الهيكلي الذي

[1] مبروك بن حنيش ،الرئيس السابق للأمانة الولائية بورقلة للجمعية الوطنية للدفاع عن حق وترقية الشغل،ورئيس لجنة الشغل والاستثمار بالمجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة،مقابلة أجريت يوم2023/12/22على الساعة10.00بورقلة.

قامت به الجزائر منذ عام 1996[1]. تقوم الوكالة بالتغطية المالية لمختلف النشاطات الموجهة للفئات الهشة، كما تقوم بتمويل المشاريع ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي، والتي تستخدم يدا عاملة مؤقتة سواء في القطاع العام أو الخاص لأجل تطوير سوق الشغل وتشجيع المؤسسات المصغرة. تم منح الوكالة مهمة تسيير برامج التشغيل التالية:

❖ **برنامج عقود ماقبل التشغيلPRE-EMPLOI**

هو عبارة عن عقود مهنية خاصة يتم بموجبها توظيف خريجي الجامعات في المؤسسات العمومية والخاصة على أن تقوم مديرية التشغيل بدفع المنحة شهريا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. تم وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم 402/98 المؤرخ في 1998/12/02 ، ويهدف إلى زيادة فرص الإدماج الاجتماعي للشباب المؤهل ومحاربة الفقر والإقصاء عن طريق تمكينهم من ولوج عالم الشغل ومن تدعيم خبراتهم التي تسمح لهم بالاندماج النهائي. يشترط أن لا يتعدى سن المترشح 35 سنة وأن يكون خريج جامعة أو مركز للتكوين المهني أو معهد متخصص في التكوين المهني.

❖ **التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامةIAIG:**

في اطار إضافة للمنحة الجزافية (AFS) الموجهة للأشخاص عديمي الدخل والغير قادرين على العمل والغير مستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى، خلال سنة 2014بلغ عدد المستفيدين من هذه المنحة 13728 مستفيدا يتوزعون على فئتين: عدد المستفيدين من منحة الأشخاص تحت الكفالة11491 مستفيدا، وعدد المستفيدين من منحة النشاط للمصلحة العامة IAIG 1717مستفيدا. فخلال 2019 تم خلق 13555 منصب شغل للشباب البطال في اطار المنحة الجزافية للتضامن. بينما في اطار برنامج التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة تم خلق 821 منصب شغل.[2]

يقوم البرنامج على توظيف العاطلين عن العمل في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات في إطار شروط التشغيل العادي فيما يتعلق بالشروط القانونية للشغل، وكذلك الإستفادة من الحماية الاجتماعية وهو الشئ المهم بالنسبة لهذا البرنامج. غير أن الأجر الذي يتقاضاه المستفيد زهيد نسبيا، وهو بمثابة حل مؤقت في شكل تضامن وتوفير الحماية الاجتماعية بالدرجة الأولى. ومع ذلك فطموح الشباب البطال بولاية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي 96/232 المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية** المؤرخ في 29جوان1996، الجريدة الرسمية،العدد40، الصادرة في30جوان1996

[2] DPAT,**Annuaires Statistiques de la Wilaya de Ouargla(2001-2019),op cit .**

ورقلة هو التوظيف في الشركات البترولية الناشطة بالولاية لارتفاع أجورها.ويتذمرون عند مشاهدتهم توظيف عمالة من خارج الولاية في حين يوجد منهم من يحوزون نفس المؤهلات. [1]

ت.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM:

تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم14/04 المؤرخ في22 جانفي2004. تتوزع الوكالة عبر كافة ولايات الوطن وتوجد بها خلايا للمرافقة على مستوى الدوائر بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق مايلي: [2]

– محاربة البطالة في المناطق الريفية والحضرية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي وكذا الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النساء

– تنمية روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات المصغرة

– المساهمة في تثبيت سكان الأرياف واستقرارهم في مناطقهم الأصلية عن طريق تدعيمهم على ممارسة أنشطة تغنيهم عن البحث عن العمل في المناطق الحضرية.

تستهدف الوكالة الأشخاص العاطلين عن العمل ممن تعذر عليهم الاستفادة من صيغ التمويل لإنشاء مؤسسات، فتقوم بتقديم قروض مالية بدون فائدة للمستفيدين ومرافقتهم لأجل شراء المواد الأولية.و تعتمد الوكالة في تمويلها على صيغتين هما:

- **قرض بدون فائدة:**

تبلغ قيمة هذا القرض 100000 دج ،و يتم تسديده خلال فترة ما بين24 إلى 36 شهرا.يكون بعنوان شراء مواد أولية لإنجاز مشاريع تحويلية صغيرة تخضع لدراسة تقنو اقتصادية مبسطة. وابتداء من سنة2013 قررت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر رفع قيمة القرض المخصص لشراء المواد الأولية من 100000دج إلى 250000 دج لفائدة شباب الجنوب .

- **التمويل الثلاثي:**

يتعلق بالمشاريع التي تكون قيمتها 1000000 دج كحد أقصى.يساهم المستفيد فيها بنسبة 1% بينما تساهم وكالة ANGEM بنسبة29% ثم القرض البنكي بقيمة70%.

تمنح الوكالة كإمتياز تأجيلا لتسديد القرض البنكي الأصلي لمدة ثلاث سنوات وتأجيلا لمدة سنة واحدة لدفع الفوائد. على أن يتم ضمان القروض في حالة فشل المشاريع الممولة من طرف صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة FGMMC الذي أنشئ لهذا الغرض بموجب المرسومين التنفيذيين 16/04 المؤرخ في

---

[1] **مبروك بن حنيش، مقابلة سابقة،أجريت يوم 2023/12/22 على الساعة 10.00 بورقلة**

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي 14/04المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغروتحديد قانونها الأساسي**،المؤرخ في 22جانفي2004، ج ر،العدد06،الصادرة في2004/01/25

22جانفي2004 و 02/05 المؤرخ في 03 جانفي2005على التوالي. تشير الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الولائية للتشغيل بورقلة، إلى أن عدد طالبي العمل قد بلغ في سنة 2017 بورقلة 55706، وقد تم تسجيل خلال نفس الفترة 15200 عرض عمل وارد للوكالة أدى لتنصيب 1642 طالب عمل، بالإضافة إلى 5 مناصب في عقود العمل المدعمة و 102 في عقود إدماج حاملي الشهادات وبالعودة إلى عروض العمل والمقدر عددها بـ 15200 عرض، فإن تنصيب 1642 يمثل نسبة 11 في المائة فقط من العروض. [1]

ساهم قطاع الاستثمار وبفعالية في خلق مناصب هامة للشغل وشجع على انتشار فكرة المقاولاتية بين الشباب بتكوين مؤسساتهم الخاصة والحد من البطالة. تصل نسبة ضمان القروض بالنسبة للمؤسسات المالية المنخرطة فيه وللبنوك إلى 85% من الديون المستحقة وفوائدها. سعت الحكومة الجزائرية من خلال هذه الوكالات والبرامج المتنوعة لتشجيع الشباب البطال والراغبين في الإستثمار للتخفيف من حدة البطالة .كما تتوفر أمامهم فرص عديدة ومتنوعة للاستثمار وفي مجالات مختلفة. [2]

5.2. مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المحلية بولاية ورقلة

يمثل كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني شركاء فاعلين في عملية التنمية المحلية بولاية ورقلة. فالقطاع العام لوحده لم يعد يستطيع تلبية كل الاحتياجات الضرورية للمواطنين، والسلبيات العديدة التي يحتويها في كنفه من بيروقراطية وفساد وقلة الفاعلية في الأداء تسببت في تذمرالمواطنين وانتشار موجة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في أوساطهم. وسنبين أهمية كل واحد منهما من خلال مايلي:

1.5.2. القطاع الخاص:

يعتبر أهم القطاعات التي تقوم عليها اقتصاديات الكثير من الدول .حيث يلعب دورا هاما في تفعيل التنمية الإقتصادية وذلك من خلال ما يساهم به من توفير فرص العمل وإمتصاص البطالة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي . تمحورت الإشكالية حول مدى مساهمة القطاع الخاص في دعم التنمية بالجزائر عموما وولاية ورقلة بصفة خاصة . فتنمية القطاع الخاص تتطلب توفر مجموعة من العوامل الأساسية المحفزة على الاستثمار و المتمثلة فيما يلي: [3]

---

[1] إيمان كافي، (**تحسين الاطار المعيشي يتصدر مطالب الشارع الورقلي**)،جريدة الشعب ،بتاريخ 05أوت2018 اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.echaab.dz بتاريخ 2020/08/15 على الساعة 21.30.

[2] **الياس حود ميسة، مقابلة سابقة،أجريت يوم 2024/06/06 على الساعة 08.30 بورقلة**

[3] عابد شريط،ياسين بن الحاج جلول، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية:دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، المجلد 06 العدد 10 ، 2016/01/31،ص ص229-256.

- **معدلات نمو اقتصادي مقبولة**

بحيث أن الزيادة في معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي من شأنها منح المستثمرين مؤشرا ايجابيا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي،مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.

- **الإنفاق الحكومي**

يؤثر بشكل ايجابي على مشاريع القطاع الخاص.فالزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهو ما يحفز القطاع الخاص على مضاعفة الاستثمارات.كما أن أي نقص في الإنفاق الحكومي من شأنه أن يؤثر سلبا على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية المشاريع الجديدة.

- **السياسة الجبائية**

تؤثر معدلات الضريبة المرتفعة على استثمارات القطاع الخاص وهو ما يتسبب في نقص الإدخار وإعاقة عجلة الإستثمار.بالإضافة إلى أن الضرائب على أرباح الشركات تحد من الإستثمارات الخاصة،لأنها تؤثر على العائد المتوقع من الإستثمار. لذا يجب تخفيض هامش الأرباح لتحفيز أرباب الأعمال على القدوم.

- **القروض الاستثمارية:**

تعتمد العديد من المؤسسات الاقتصادية في كثير من الدول في تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها على القروض المصرفية.لذا فتوفر هذه القروض يمكنه تدعيم القطاع الخاص.

- **الاستقرار السياسي والأمني:**

يتسبب عدم الاستقرار وانهيار السلم الاجتماعي في عرقلة خطوات التنمية لأنه يؤدي للشك وعدم الثقة في المستقبل،الأمر الذي يؤدي برجال الأعمال والمستثمرين للعزوف والتخوف وعدم المغامرة بإقامة مشاريع تنموية في ظل هذا المناخ المكهرب، أو توقيف المشاريع القائمة.

- **استقرار المنظومة التشريعية**

فعدم شفافية القوانين وغموضها تثبط المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية لذا ينبغي سن قوانين محفزة و مشجعة على استقطاب المستثمرين من داخل وخارج الوطن وتوفر الحماية لهمو لإستثماراتهم.

- **البنية التحتية المادية والاجتماعية**

تتمثل البينة التحتية في شبكة الطرقات،الطاقة،الموانئ والاتصالات، التعليم والصحة. فتوفير بنية تحتية مادية عالية الجودة يؤثر في فعالية وأنشطة المؤسسات الاقتصادية. كما أن الاستثمار في رأس المال البشري، من شأنه إرساء الدعائم لتطوير القطاع الخاص

ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) في ترقية القطاع الخاص، حيث كان من بين أهدافه هو تبني سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق

الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية. بلغ عدد المشاريع المبرمجة فيه حوالي 20247 مشروعا متنوعة بين مشاريع عمومية ،مشاريع خاصة وأخرى مختلطة.

عرف القطاع الخاص تطورا ملحوظا منذ عام 2009 بفضل مساهماته الكبيرة في عملية التنمية وهذا راجع لانسحاب الدولة من بعض القطاعات فاسحة المجال أمامه لسد ذلك الفراغ.برزت بذلك مكانته في تكوين القيمة المضافة مع بلوغ حجم استثماراته سنة 2001 بالجزائر نسبة47.59 % مقارنة بالقطاع العام الذي ساهم بنسبة 52.41%.غير أنه لم يتفوق عليه إلى غاية عام 2009 حيث ساهم القطاع الخاص بنسبة 54.50 % مقارنة بالقطاع العام الذي حقق مساهمة ب 45.50%. ومنذ هذا العام زادت سيطرة القطاع الخاص في مجال الإستثمارات وخلق القيمة المضافة حتى بلغت66.85 %سنة2015.[1]

يمثل القطاع الخاص بولاية ورقلة محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل مساهماته الكبيرة في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ويهيمن على مجالات التجارة ،الخدمات، البناء والأشغال العمومية والفلاحة بفضل البرامج الكبيرة المسطرة لتطوير هذه القطاعات.في حين تبقى مساهمته في مجال الصناعة متواضعة ما يؤكد سيطرة القطاع العام عليها،باستثناء بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية و البتروكيماوية.

فالتحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر أفرز تغييرات هامة في الهيكل الاقتصادي الوطني، بحيث منحت الدولة مجالا أوسع ودعما لنمو وترقية دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، من خلال المشاريع الضخمة في قطاعات البناء،الأشغال العمومية والسكن. وما ساعد في نجاحه مايلي:

- توفر معدلات نمو اقتصادي مقبولة وزيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية المحلية بولاية ورقلة، بإعتبارها ولاية غنية تستقطب العديد من المستثمرين الجزائريين والأجانب. فالوفرة المالية شجعت العديد من هؤلاء لدخول سوق الاستثمار بها، وهو ما ساهم في خلق مناصب للشغل وتحقيق زيادة في الانتاج ، وجاءت الوفرة المالية بفضل البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC(2005-2009) والبرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوبPS SUD الذي انطلق فعليا سنة 2006.هذا الأخير سعى لترقية التنمية بالمنطقة.[2]
- شجع الاستقرار السياسي والأمني بولاية ورقلة على جلب الاستثمارات الوطنية و الأجنبية إليها. غير أن ما ينفر المستثمرين الخواص هو ارتفاع الضرائب المفروضة على أرباح الشركات، والتي تقلل بصورة مباشرة

[1] الديوان الوطني للاحصائيات عبر الموقع الالكترونيWWW.ons.com

[2] **عثمان سراي، رئيس مصلحة بمديرية التخطيط ومتابعة الميزانية بولاية ورقلة، مقابلة أجريت يوم2022/05/31على الساعة09.00 بورقلة.**

من استقطاب الاستثمارات الخاصة،لأنها تؤثر على عوائد تلك الشركات وتحد من هامش الربح المتوقع لديها. لذا وجب تخفيض هامش الرسوم الضريبية لتحفيز أرباب الأعمال على الاستثمار بالولاية لأجل اضفاء حركية اقتصادية بها.

- مساهمة البنوك في تمويل المشاريع بمنح قروض مصرفية للمستثمرين لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة في اطار مختلف الصيغ الاستثمارية سواء في اطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، وكالة ترقية وتدعيم الاستثماراتAPSI،الوكالة الوطنية لتطويرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

2.5.2. دور المجتمع المدني بولاية ورقلة

يقوم المجتمع المدني بوظائف عديدة سواء أكانت هذه الخدمات موجهة للمجتمع أو أنها تنطوي على أهداف أشمل وأعمق كالمشاركة بمعناها الشامل سياسيا واقتصاديا وثقافيا.وهي التي تتيح له فرصة مراقبة جميع البنى الاجتماعية بما فيها الدولة نفسها ومختلف مؤسساتها وضبطها وتصحيح مسارها.

حسب الدكتور الأمين سويقات فإنه لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام المحلي يجب توفر جملة من الآليات تتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ رفع القيود لتأسيس الجمعيات والمنظمات وضمان استقلاليتها.
- ✓ وضع آليات قانونية واضحة تتيح اهذه التنظيمات المساهمة في اقتراح القوانين وتحديد الأولويات التنموية على المستوى المحلي ومتابعة تنفيذها.
- ✓ إلزام المسؤولين بوجوب التكفل الجدي باقتراحات وانشغالات ومقترحات منظمات المجتمع المدني ودمجها في الخطط التنموية لتجسيدها في أرض الواقع.
- ✓ التزام منظمات المجتمع بأن تكون مطالبها واقتراحاتها واقعية وموضوعية تخدم الصالح العام.

أ. دور المجتمع المدني

باعتباره فاعلا في التنمية المحلية، يلعب المجتمع المدني دورا كبيرا في تحقيق المشاركة السياسية ومراقبة الحراك السياسي والاجتماعي بولاية ورقلة والمساهمة فيه بشكل فعال. ويسعى من خلاله إلى مايلي:

[1] الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية:دراسة حالتي الجزائر والمغرب ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، العدد17، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان2017،ص ص243-256.

- تصحيح الأخطاء الحكومية والمطالبة بتعديل السياسات التنموية التي أثبتت فشلها ولم تتمكن من تلبية احتياجات المواطن المحلي.بحيث ينبه لأوجه القصور من خلال منظماته المختلفة والتبليغ عن ذلك بواسطة المرصد الوطني للمجتمع المدني الذي تم استحداثه ليلعب دور الوسيط بين المواطن والسلطات العليا.
- القيام بدور الوساطة بين المحتجين والسلطات المركزية وتبليغ انشغالاتهم ومطالبهم ومعاناتهم لمراكز اتخاذ القرار لما لم يجدوا آذانا صاغية من طرف السلطات المحلية. بحيث لعبت جمعية الدفاع عن حق وترقية الشغل وغيرها من الجمعيات والمنظمات الناشطة بولاية ورقلة دورا كبير في الدفاع عن حق الشباب في التوظيف وتبليغ معاناة المواطن المحلي بسبب ضعف التنمية المحلية ،نقص البنى التحتية، استفحال ظاهرة البطالة وكذا الفساد المستشري في أوصال الإدارة المحلية وهو ما تسبب في انفجار الأوضاع عدة مرات وخروج المواطنين في حركات احتجاجية منددين بالأوضاع القائمة التي تستوجب التدخل العاجل من طرف السلطات المركزية. [1]
- ساهم المجتمع المدني في فرض الاستقرار والمحافظة على السلم الاجتماعي بالولاية من خلال تأطير موجات الاحتجاج والسهر على تنظيمها ولعب دور الوسيط والمحاور للسلطات المحلية وتفادي حصول انزلاقات وصدامات مع قوات الأمن سعيا منه لضمان سلميتها .
- ساهم في تقديم يد العون والقيام بخدمات خيرية اجتماعية لمساعدة الفئات الضعيفة والهشة من خلال مساعدات مالية وخدماتية دعما للدولة ومساعدتها على تطوير التنمية المحلية

إلا أن دور المجتمع المدني لم يكن بالفعالية المطلوبة كشريك في عملية التنمية المحلية حسب ما تقتضيه فكرة الديمقراطية التشاركية التي وردت في قانون البلدية 10/11المؤرخ في 22جوان2011 و قانون الولاية 07/12 المؤرخ في21فيفري2012.

كما تم تثمين دور المجتمع المدني كشريك استراتيجي في عملية التنمية وينبغي اشراكه في تقديم مقترحات المشاريع التنموية والمساهمة بجدية في متابعة انجازها بعد حراك 22فيفري2019 ،والذي أدى لتغيير نظام الحكم السابق وجاء بنظام جديد تحت شعار جزائر جديدة.

ب. المجالات التي تعمل فيها مؤسسات المجتمع المدني بولاية ورقلة:

من خلال ما سبق ذكره ، يمكننا القول أن المجتمع المدني بولاية ورقلة سعى للقيام بوظائفه في عدة مجالات كالمجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي أيضا:

[1] مبروك بن حنيش، مقابلة سابقة،أجريت يوم 2023/12/22 على الساعة 10.00 بورقلة

- **في المجال السياسي:**

ساهمت مؤسساته في تحقيق المشاركة والتنشئة السياسية للمواطنين وتوعيتهم بأهمية التنظيم بالانخراط في مختلف الأحزاب والمنظمات والجمعيات لإسماع أصواتهم لأعلى المستويات بكل سلمية وديمقراطية وفق ما تنص عليه القوانين.فالتكتل مهم جدا لحمايتهم من المضايقات.كما ينبغي التقليل من وصاية الإدارة على جمعيات ومنظمات المجتمع المدني وإعطائها دورا أكبر في عملية تشكيل المجالس المنتخبة.[1]

- **في المجال الاجتماعي:**

لعب المجتمع المدني دور الوسيط بين الدولة والمواطنين لتبليغ مطالبهم وإسماع صوتهم. بالإضافة إلى المساهمة في القيام بأعمال خيرية واجتماعية للمعوزين والمحتاجين مع تقديم مساعدات مالية وتوفير بعض الخدمات لهم كخلق فرص عمل ومساعدات طبية قصد توفير العلاج للمعوزين. وتتمتع الهيئات الخيرية والجمعيات بقدرات عالية تمكنها من الوصول للفئات المهمشة خاصة في الأرياف ومناطق الظل.

كما يلعب دورا هاما في توجيه النظام السياسي لبرامج التنمية التي تحتاجها الولاية. وكان من أهمها الإسراع في انطلاق مشروع بناء المستشفى الجامعي 400 سرير وتذليل كل الصعوبات لضمان انطلاقه بأسرع وقت ممكن لأجل رفع الغبن عن معاناة قطاع الصحة بالولاية. زيادة على ذلك دافعت منظمات المجتمع المدني عن المصالح الاجتماعية وإيصال انشغالات المواطنين و لعب دور هام في التنشئة الاجتماعية وتشجيع العمل التطوعي .

- **في المجال الاقتصادي:**

أضحى المجتمع المدني شريكا مهما للدولة في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والتوازن الجهوي باعتباره ممثلا للمواطن المحلي وهمزة وصل بينه وبين السلطات العليا؛ فهو يمتص غضب المواطنين ويتحاور باسمهم ويبلغ انشغالاتهم . كما يساهم في العملية التنموية من خلال:

- تقوية وتمكين المجتمعات المحلية من بناء القدرات وتنمية المهارات في شتى المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة فيها.
- المشاركة في توفير فرص العمل للبطالين عبر تشجيع فكرة المقاولاتية وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع التنمية و الاستثمار في شتى القطاعات المتاحة كالبناء والأشغال العمومية، الفلاحة، السياحة، الخدمات، الصناعة التقليدية ... وغيرها.

[1] الأمين سويقات، **المرجع السابق**،الصفحات نفسها.

- المساهمة وبفعالية في رسم الخطط والبرامج التنموية والسياسات العامة على المستوى المحلي وحتى على المستوى الوطني عبر اقتراح مجموعة من المبادئ والتفاوض عليها للتأثير على السياسات العامة وسعيا منه لتحقيق الأهداف المرجوة، بما يعود بالنفع على المواطن المحلي. [1]
- يجب على مؤسسات المجتمع المدني إتباع بعض الاستراتيجيات تتمثل في الرصد والمراقبة عبر الحصول على المعلومة حول السياسات التنموية وإطلاع المجتمع عليها وعلى سبل وآليات تنفيذها. وهو مايطرح اشكالية الاعلام التنموي و التدفق الحر للمعلومات ومدى توفره باعتباره أحد مؤشرات السلم الايجابي.
- الضغط على السلطات لتطوير الأطر القانونية وتكييفها وفق مستلزمات التنمية المحلية بالولاية عبر سن القوانين والقرارات التي تضمن حقوق المواطنين،شفافية المعلومات وحق المشاركة، العدالة في التوزيع. مع الضغط لوجوب تطبيق قوانين التوظيف بصرامة على الوكالة الولائية للتشغيل ووكالاتها المحلية .
- إعطاء الأولوية في التنمية وفي برامج الانعاش الاقتصادي للمناطق المعزولة والنائية والصحراوية.
- التمكين للمجتمع المدني من الانخراط في مساعي محاربة الفساد والبيروقراطية . [2]

تتواجد بولاية ورقلة العديد من منظمات المجتمع المدني نذكر منها : المنظمة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، المنظمة الوطنية للشباب والشغل بورقلة،حركة الشباب البطال ،منظمة الاتحاد الوطني للمواطنة وحقوق الانسان، والمنظمة الوطنية لترقية المجتمع المدني التي يقع مقرها الوطني في سيدي خويلد بورقلة فالملاحظ أن المجتمع المدني كان شبه مغيب ضمن برامج التنمية .لذلك نجد أن هناك لاعدالة في توزيع البرامج والمشاريع التنموية لأنها لا تراعي خصوصية كل منطقة أو حي أو بلدية أو قرية. وهو ما تسبب في تهديد السلم الاجتماعي وقيام المواطنين بالعديد من الاحتجاجات بالولاية.لذالك زاد الاهتمام الرسمي بدور المجتمع المدني من خلال تنصيب المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة تابعة لرئاسة الجمهورية. وحاليا صارت العديد من المجالس الشعبية المنتخبة تعقد اجتماعات سنوية لتقديم تقرير مفصل للمواطنين بالحصيلة السنوية للمشاريع والبرامج التنموية المختلفة .

3. السياسات التنموية المحلية بورقلة من خلال المخططات البلدية للتنمية PCD (2001-2019)

يعتبر"المخطط البلدي للتنمية" **Plan Communal de Développement (PCD)**من بين البرامج التي أنشأتها الدولة لتكريس التوجه غير الممركز من ناحية، وتسهيلا لسير العملية التنموية على المستوى المحلي من ناحية أخرى. يشرف على تنفيذه رئيس المجلس الشعبي البلدي طبقا لما جاء في المادة 14 من المرسوم

[1] الأمين سويقات، **المرجع السابق**،الصفحات نفسها.

[2] **المرجع نفسه**،الصفحات نفسها.

73-136 المؤرخ في التاسع أوت 1973. فعند متابعتنا للعمليات المسجلة في إطار المخططات البلدية للتنمية لفائدة بلديات ولاية ورقلة خلال فترة الدراسة، سنحاول القيام بقراءة متأنية لحجم المبالغ المالية المرصودة وعدد العمليات المسجلة سنويا في مختلف البرامج التنموية عبر الوقوف على العمليات المنجزة نهائيا وتلك التي لازالت قيد الإنجاز أو تلك التي لم تنطلق بعد.

كما نشير أنه يندرج تحت برنامج مخططات البلديات للتنمية PCD برامج فرعية أخرى تقتضيها المرحلة التي تم إنشاء تلك البرامج فيها، والمتمثلة في برامج الانعاش الاقتصادي التي اعتمدتها الدولة الجزائرية للنهوض بالتنمية وتحقيق النمو الاقتصادي وطنيا ومحليا والمتمثلة في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النموPCSC (2005-2009) والذي تدعم خلال نفس الفترة بالبرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوبPS SUD سنة 2006، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE(2010-2014) ، وأخيرا البرنامج الخماسي(2015-2019).

1.3.برنامج دعم الانعاش الاقتصاديPSRE(2001-2004):

بعد استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى بفضل تحسن مداخيل المحروقات،لجأت الجزائر لسياسة اقتصادية تهدف من ورائها لتعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها وتمكين المؤسسة من أن تكون المصدر الرئيسي للثروة. تنطلق الأهداف العملية للبرنامج من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل .فالتنمية المحلية بولاية ورقلة بحاجة لإعادة انعاش لرفع الغبن عن المواطن المحلي الذي يعاني قساوة العيش، البطالة، ضعف الخدمات، النقص في البنى التحتية.

الجدول رقم27: يبين عدد العمليات المسجلة والمبلغ المرصود لولاية ورقلة في اطار برنامج دعم الانعاش الاقتصاديPSRE(2001-2004)

السنة	عدد العمليات المسجلة	المبلغ المرصود(1000Xدج)
2001	29	108000
2002	75	224000
2003	58	310000
2004	/	/
المجموع	162	642000

المصدر:من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة المخططات البلدية للتنمية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة

من خلال الجدول السابق نلاحظ رغبة الحكومة الجزائرية في تحقيق ثلاث أهداف نوعية في اطار العمليات المسجلة والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر،خلق مناصب للشغل وتخفيض معدلات البطالة، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد المحلي بولاية ورقلة بفضل الإمكانيات والمقومات البشرية الاقتصادية والطبيعية التي تحوز عليها. رصدت السلطات المحلية 162 عملية تنموية بغلاف مالي قدره 642000 دج تتوزع على مدار أربع سنوات ابتداء من 2001 وإلى غاية 2003.ففي2001 تم تسجيل 29 عملية فقط لمعدل 21 بلدية. ونفس الشئ يقال على السنة الموالية حيث تم تسجيل 75 عملية، ليتناقص العدد في عام 2003 إلى58 عملية. بينما لم يتم تسجيل أي عملية خلال سنة2004.

فالملاحظ هو قلة عدد العمليات المسجلة للتنمية المحلية بولاية ورقلة. كما أن المبلغ المرصود قليل مقارنة بما تتطلبه عملية التنمية.بالإضافة إلى أن التركيز كان منصبا على مشاريع قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية في المقام الأول ثم تليه التنمية المحلية والبشرية، فالفلاحة والصيد البحري بعد ذلك.غير أن البرامج التنموية بورقلة لم تحظى بالاهتمام اللازم مقارنة بعدد بلديات الولاية. وهكذا يمكننا القول أن هذا البرنامج غير كاف لأن مناطق الجنوب الجزائري تعاني ضعفا في التنمية ونقصا في البنى التحتية ويعاني المواطن بها من قساوة العيش وتفشي ظاهرة البطالة. لذلك لاحظنا بداية اندلاع موجة الاحتجاجات انطلاقا من سنة 2001 رفضا للأوضاع المتردية القائمة.

2.3.البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC(2005-2009) والبرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب:

تم وضع برنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا.والهدف منهما تعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف مناطق الوطن. حيث تم تخصيص مبلغ 432 مليار دج لتنمية المناطق الصحراوية تم تسميته البرنامج الخاص بتطويرمناطق الجنوب PS SUD، والذي لم ينطلق سوى عام 2006.أما البرنامج الثاني فهو الموجه لمنطقة الهضاب العليا بغلاف مالي قدره 668 ملياردج .

بلغ عدد المشاريع المبرمجة في هذا البرنامج 20247 مشروعا موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة.[1] ففي البرنامج العام تم تخصيص مبلغ 1908.5 مليار دج لتحسين الظروف المعيشية بنسبة45.42 %، يليها تطوير البنية التحتية بمبلغ 1703 مليار دج بنسبة40.52%،ثم برنامج دعم التنمية الاقتصادية(الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري،ترقية الاستثمار،الصناعة التقليدية،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،السياحة) بمبلغ 337.2 مليار دج وبنسبة 08.02%، ثم تطوير الخدمة العمومية

[1] هدى بن محمد، **مرجع سابق**.ص ص35-67.

بتخصيص مبلغ203.9 مليار دج وبنسبة 4.85%، وأخيرا تكنولوجيا الاعلام والاتصال بمبلغ 50 مليار دج وبنسبة1.19%.

بينما في ولاية ورقلة ، تم تخصيص مبلغ اجمالي بقيمة 9138000 دج موزعة على برنامجين هما:

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: بملغ 7048000 دج
- البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب:بمبلغ 2090000 دج

وسنوضح في الجدول التالي عدد العمليات المسجلة في البرنامجين وكذا المبالغ المالية المرصودة :

الجدول رقم28: يبين عدد العمليات المسجلة والمبلغ المرصود لولاية ورقلة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصاديPCSC(2005-2009)والبرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب:

	البرنامج التكميلي لدعم النموPCSC			البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوبPS SUD		
	العمليات المسجلة	المبلغ المرصودX1000دج	العمليات المغلقة	عدد العمليات المسجلة	المبلغ المرصودX1000دج	العمليات المغلقة
2005	115	530000	70	/	/	/
2006	284	1381000	142	91	525000	00
2007	231	1520000	112	81	525000	20
2008	275	2145000	178	88	525000	57
2009	210	1472000	225	76	525000	95
المجموع	1115	7048000	727	336	2090000	172

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة المخططات البلدية للتنمية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن البرنامج الخاص بالجنوب المدرج ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009) لم ينطلق سنة 2005 مع انطلاقة البرنامج التكميلي وإنما كانت بدايته سنة2006. وهذا دليل على عدم وجود تخطيط مسبق لهذا البرنامج أثناء وضعه. فالمتتبع للمبالغ المرصودة فيه، يلاحظ حجم المبلغ المخصص والمقدر ب 2090000 دج لاتمام أشغال 336 عملية مسجلة للإنجاز.غير أن ماتم اتمامه فقط هو172 عملية والباقي لاتزال إما قيد الإنجاز أو لم تنطلق الأشغال بها. بالإضافة إلى أن عدد العمليات المسجلة في البرنامج التكميلي لدعم النمو بلغت 1115 عملية بمبلغ قدره 7048000 دج ولم يتم انجاز سوى 727 عملية فقط. فالملاحظ هو أن عدد العمليات المسجلة في كلا

البرنامجين معتبر إذا ماتم مقارنته بالبرنامج السابق ويؤكد على مدى اهتمام الدولة الجزائرية بإنعاش التنمية بالمناطق الجنوبية ووضع حد لإحتجاجات المواطنين فيها والسعي لكسب رضاهم. فمناطق الجنوب الجزائري، ومن بينها ولاية ورقلة، تعاني ضعفا في التنمية ونقصا في البنى التحتية. يعاني المواطن قساوة العيش وتفشي ظاهرة البطالة.كما أن العمليات التنموية المسجلة لا تسير بالوتيرة المرجوة وتشهد تأخرا في الانجاز إما بسبب البيروقراطية، أو نقص اليد العاملة لأن الشباب البطال يرغبون في العمل في الشركات البترولية أو البطء في وتيرة الانجاز .فكلا البرنامجين بحاجة للسرعة والفعالية في الأداء للتجسيد في أرض الواقع .

3.3.برنامج توطيد النمو الاقتصاديPCCE(2010-2014):

اهتم هذا البرنامج بالتنمية البشرية فخصص لها مبلغ 10122مليار دج بنسبة49.59% من البرنامج الكلي، ثم اهتم بالمنشآت الأساسية (الأشغال العمومية،النقل،تهيئة الاقليم والبيئة) فخصص لها مبلغ6448مليار دج بنسبة31.59%.أما باقي المبلغ فخُصص لتحسين الخدمة العمومية والتنمية الاقتصادية ومكافحة البطالة (وهو مبلغ ضئيل يقدر ب360 مليار دج بنسبة1.76% فقط) وأخيرا تخصيص مبلغ250 ملياردج للبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال بنسبة 1.22%. وتتمثل حصة ولاية ورقلة فيمايلي:

الجدول رقم29: يبين عدد العمليات المسجلة لولاية ورقلة والمبلغ المرصود في اطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE(2010-2014)

السنة	عدد العمليات المسجلة	المبلغ المرصود(1000Xدج)
2010	183	1195000
2011	149	1228000
2012	130	1536640
2013	127	1134819
2014	169	1230000
المجموع	758	6124459

المصدر:من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة المخططات البلدية للتنمية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة

نلاحظ من خلال هذا الجدول تناقص المبلغ المخصص للتنمية المحلية بولاية ورقلة وعدد العمليات المسجلة في هذا البرنامج مقارنة بسابقه.فلقد تم تخصيص مبلغ 6124459 دج وبتسجيل758 عملية تنموية

خلال خمس سنوات كاملة.بعد أن كان عدد العمليات التنموية المبرمجة في البرنامج السابق 1115 عملية بغلاف مالي قدره7048000دج .ولعل ذلك راجع لتزامنه مع ثورات الربيع العربي وثورة الزيت والسكر عام 2011 بالجزائر والتي شهدت ارتفاعا في أسعار المواد الأساسية. فالبلاد كانت تمر بظروف اقتصادية صعبة وهو ما تسبب في ثورة المواطنين على الأوضاع المتردية كالبطالة ، غلاء المعيشة ،الزيادة في الأسعار، ضعف البنى التحتية وعدم بلوغ التنمية المحلية لمستوى التطلعات. فالبلاد كانت تمر بأزمة مالية خانقة ماتسبب في تراجع الأغلفة المالية المخصصة للتنمية .

4.3.البرنامج الخماسي (2015-2019):

يغطي البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة(2015-2019)، فتم انشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو الاقتصادي والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم143-302. تسعى الحكومة من خلاله لتحقيق نسبة مئوية للنمو قدرها 7%. يهدف البرنامج للمحافظة على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين ودعم الفئات المحرومة. يسعى لاستحداث مناصب للشغل ومحاربة البطالة بتشجيع الاستثمار المنتج للثروة.بالإضافة إلى الإهتمام بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو في الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال العناية بتنمية الفلاحة الريفية وتحقيق الأمن الغذائي.كما يركز على تحسين نوعية المورد البشري من خلال التكوين والتدريب. وسنبين بالتفصيل كل ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم30: يبين عدد العمليات المسجلة لولاية ورقلة والمبلغ المرصود في اطار البرنامج الخماسي (2015-2019)

السنة	عدد العمليات المسجلة	المبلغ المرصود(1000Xدج)
2015	141	1720000
2016	40	462000
2017	63	950000
2018	151	1900000
2019	105	1400000
المجموع	500	6432000

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة المخططات البلدية للتنمية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة

من خلال قرائتنا للجدول السابق، نلاحظ تزايدا في المبلغ المخصص للبرنامج مقدر بـ 6432000 دج.غير أن العمليات المبرمجة بلغت 500 عملية مسجلة متراجعة بنسبة كبيرة مقارنة بالبرنامج السابق الذي شهد برمجة 758 عملية تنموية للإنجاز و الذي جاء في ظرف اقتصادي حساس مرت به البلاد متزامنا مع أحداث ثورة الزيت والسكر. جاء هذا البرنامج في ظل بحبوحة مالية عرفتها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية. ومع ذلك نشهد تراجعا في المبلغ المخصص للانعاش الاقتصادي بولاية ورقلة وبتناقص عدد العمليات التنموية المبرمجة.

يمكن تفسير ذلك التراجع بسوء تقدير من طرف الحكومة للعملية التنموية بولاية ورقلة والتي تسببت في انفجار الأوضاع في العديد من المرات عبر احتجاجات المواطنين المطالبين بالتنمية وتحسين الخدمة العمومية والبنى التحتية وكذلك احتجاجات الشباب البطال المطالب بالحق في العمل في الشركات البترولية الوطنية والأجنبية الناشطة على تراب الولاية. فرغم الطفرة المالية التي تمر بها البلاد إلا أن عملية التخطيط والتقديرات التي قامت بها الحكومة للإنعاش الاقتصادي بورقلة لم تكن دقيقة وليست في مستوى التطلعات. فمعاناة المواطنين مستمرة والدليل تواصل موجة الاحتجاج من طرف المواطنين . غير أن ما أعاق حسن سيرهذا البرنامج هو تزامنه مع انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية. وهو ما تسبب في انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام منذ عام 2014 ولغاية السداسي الأول لسنة 2017. بينما فيما يخص ولاية ورقلة، فلقد تم تخصيص مبلغ 55776397 دج بنسبة 0.26% من المبلغ الاجمالي للبرنامج.

4.السياسات التنموية المحلية بورقلة من خلال البرنامج القطاعي غيرالممركزPSD (2001–2019)

يعتبر برنامج "المخطط القطاعي للتنمية" **Plan Sectorial de Développement (PSD)** من بين البرامج التي أنشأتها الدولة لتكريس التوجه غير الممركز من ناحية، وتسهيلا لسير العملية التنموية على المستوى المحلي من ناحية أخرى.

تقوم الولاية بإعداد مخططها للتنمية الذي تحدد فيه الخطوط العريضة لبرامجها التنموية لمدة 5 سنوات . وهوعبارة عن مخطط متوسط الأجل يعكس البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والإدارة المحلية قصد تحقيق التنمية المحلية، ويسجل بـإسم الوالي الذي يشرف على تنفيذه. ويشمل المخطط القطاعي للتنمية مختلف القطاعات كالبنى التحتية ،الخدمات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية . كما يشمل أيضا مجالا جغرافيا واسعا والمتمثل في المستوى الولائي . وقد يشمل أيضا أكثر من ولاية خاصة إذا تعلق الأمر بالطرقات والري...

كما يندرج تحت برنامج المخطط القطاعي للتنمية PSD برامج فرعية أخرى تتمثل في مخططات الانعاش الاقتصادي للنهوض بالتنمية وتحقيق النمو الاقتصادي وطنيا ومحليا والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش

الاقتصادي PSRE (2001–2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (2005–2009) والذي تدعم خلال نفس الفترة بالبرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب PS SUD سنة 2006،ثم يليه برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE(2010–2014)، وأخيرا البرنامج الخماسي (2015–2019). وسنتطرق لدراسة السياسة التنموية المحلية في تلك المخططات والبرامج فيما يلي:

1.4. برنامج دعم الانعاش الاقتصاديPSRE(2001–2004):

كانت انطلاقة البرنامج جد محتشمة. ويمكن تفسير ذلك لخروج البلاد لتوها من عشرية سوداء خلال تسعينيات القرن العشرين والتي تسببت في تحطيم الاقتصاد الوطني والعديد من البنى التحتية ،وكذا انشغال السلطات العليا للبلاد باسترجاع الأمن والسلم الاجتماعي.

تزامنت انطلاقة مشاريع الانعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001 مع بروز موجة من الحركات الاحتجاجية وطنيا ومحليا. وبالتالي جاءت سياسة الانعاش الاقتصادي لشراء السلم الاجتماعي بالولاية وامتصاص غضب المواطنين. وسنبين عدد العمليات المسجلة والمبلغ المرصود لولاية ورقلة فيما يلي:

الجدول رقم31: يبين عدد العمليات المسجلة والمبالغ المرصودة لولاية ورقلة في اطار برنامج دعم الانعاش الاقتصاديPSRE(2001–2004)

السنة	عدد العمليات المسجلة	المبلغ المرصود(1000Xدج)
2001	12	2190618
2002	23	1407923
2003	14	1631963
2004	12	172267
المجموع	61	5412771

المصدر:من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها مصلحة المخططات البلدية للتنمية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة

بناء على بيانات الجدول السابق نلاحظ ضعفا في الغلاف المالي المخصص للإنعاش الاقتصادي بولاية ورقلة والمقدر ب 5412771 دج. وهو ما انعكس سلبا على عدد العمليات المسجلة التي بلغت 61 عملية فقط. وهي نسبة ضعيفة جدا لولاية صحراوية واستراتيجية بحجم ورقلة والتي هي بحاجة ماسة لترقية التنمية بها لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وكذا توفير مناصب للشغل للشباب البطال الذي يعاني

التهميش وانعدام فرص العمل رغم تواجد كبرى الشركات الوطنية والأجنبية الناشطة في مجال النفط والصناعات البترولية على تراب الولاية.كما أن البنى التحتية بحاجة لتطوير أكثر.

وهو ماتسبب في انطلاق موجة من الحركات الاحتجاجية بداية من سنة 2001 لأن هذا البرنامج لم يتمكن من تلبية رغبات المواطنين ولا أن يكبح جماح غضبهم. من هنا كان لزاما تدارك ذلك النقص في البرامج والمخططات اللاحقة.

2.4. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصاديPCSC(2005-2009):

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو كاستدراك للنقائص التي عرفها البرنامج السابق والتي لم تكن في مستوى تطلعات مواطني ولاية ورقلة. وسعى لدعم سياسة الانعاش الاقتصادي بالمنطقة وأرفقها ببرنامج خاص بتطوير مناطق الجنوب سنة2006 . وسنبين كل ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 32: يبين عدد العمليات المسجلةوالمبلغ المرصود لولاية ورقلة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصاديPCSC(2005-2009)والبرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب:

	البرنامج التكميلي لدعم النموPCSC (2005-2009)		البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب PS SUD	
	عدد العمليات المسجلة	المبلغ المرصودX1000دج	عدد العمليات المسجلة	المبلغ المرصودX1000دج
2005	43	4523607	/	/
2006	184	15987841	93	7399850
2007	45	6170190	66	8991949
2008	39	4580331	/	1132405
2009	40	8949021	01	767156
المجموع	351	40210990	160	18291360

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة المخططات البلدية للتنمية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة

من خلال الجدول السابق نلاحظ وعي الحكومة الجزائرية بضرورة ترقية التنمية المحلية بولاية ورقلة وأنه يجب استدراك النقائص التي عرفها البرنامج السابق. لذلك خصصت مبلغا ماليا معتبرا في هذا البرنامج قدر بـ 40210990 دج و بعدد عمليات مسجلة بلغت 351 عملية. ثم في سنة 2006 تم تدعيم البرنامج

بمبلغ مالي إضافي قدره 18291360 دج ، وبعدد عمليات مسجلة بلغت 160 عملية في اطار البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب.لذا بلغ مجموع العمليات التنموية 511 عملية بمبلغ 58502350 دج.

شهدت هذه الفترة حركية تنموية واستقرارا مؤقتا بفضل البحبوحة المالية والمشاريع الاقتصادية وفتح باب الاستثمار واعطاء الفرصة للقطاع الخاص وللشباب بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فعرف القطاع الخاص انتعاشا وصحوة بفضل سياسات الدعم التي أولتها الحكومة للاستثمار من خلال القروض الممنوحة للمستثمرين لتشجيعهم وهو ما انعكس ايجابا لحد بعيد على سوق الشغل وعلى التنمية المحلية بالولاية.[1]

3.4. برنامج توطيد النمو الاقتصاديPCCE(2010-2014):

تزامن هذا البرنامج مع ثورات الربيع العربي وكذا ثورة الزيت والسكر بالجزائر عام 2011. ومع ذلك رصدت الحكومة مبلغا هاما وعددا معتبرا من العمليات التنموية المسجلة سعيا منها لتلبية رغبات المواطنين ووضع حد لموجة الاحتجاجات.

الجدول رقم33: يبين عدد العمليات المسجلة والمبالغ المرصودة لولاية ورقلة في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصاديPCCE(2010-2014)

السنة	عدد العمليات المسجلة	المبلغ المرصود(1000Xدج)
2010	88	7250855
2011	122	18389743
2012	74	11832200
2013	70	3931617
2014	77	10297131
المجموع	431	51701546

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة المخططات البلدية للتنمية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة

من خلال قرائتنا للجدول السابق، نلاحظ الزيادة في المبلغ المالي المخصص للإنعاش الاقتصادي بولاية ورقلة بحيث ارتفع من 40210990دج في البرنامج السابق ليبلغ 51701546 دج خلال البرنامج الحالي. مع تسجيل ارتفاع في عدد العمليات المسجلة بلغت431 عملية.

[1] عثمان سراي،مقابلة سابقة، أجريت يوم2022/05/31على الساعة09.00 بورقلة.

ففي سنة 2010، ومع بداية البرنامج بلغ عدد العمليات المسجلة 88 عملية. ولكن ارتفع عددها في العام الموالي وهي السنة التي شهدت بداية ثورة الزيت والسكر في البلاد احتجاجا على غلاءالأسعار وسوء الظروف المعيشية، بحيث بلغت 122 عملية بمبلغ مالي قدر ب18389743 دج.

خلال الخماسي(2010–2014)، تم تسجيل 135 دراسة توزعت على مختلف البلديات . بحيث تم الانتهاء من109 منها وصودق على 89 دراسة نهائيا.فيما لازال 26مشروعا قيد الدراسة.كما لم تتوقف احتجاجات المواطنين بولاية ورقلة والتي تزامنت مع الاحتجاجات المناهضة لمشروع الغاز الصخري بولايات الجنوب. لقد تصادف ذلك أيضا مع الانخفاض في أسعار النفط في السوق العالمية والتي أثرت على الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد على الواردات البترولية.

4.4. البرنامج الخماسي PROGRAMME QUINQUENNAL(2015–2019):

جاء البرنامج الخماسي(2015–2019)كتتمة للبرامج التنموية السابقة. ونظرا للمؤشرات الايجابية المحققة خلالها، قررت الحكومة مواصلة سلسلة تلك البرامج لأجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.تم اقرار قانون المالية لسنة2015 والذي تضمن ميزانية تجهيز قدرت ب4079.7 مليار دج ما يعادل نسبة نمو قدرها48.7% مقارنة بسنة2014، ونسبة نمو اقتصادي قدرت ب 4.25% خارج قطاع المحروقات، ونسبة تضخم قدرت ب03%.

الجدول رقم 34: يبين عدد العمليات المسجلة والمبالغ المرصودة لولاية ورقلة في إطار البرنامج الخماسي للتنمية(2015–2019)

السنة	عدد العمليات المسجلة	المبلغ المرصود(1000Xدج)
2015	12	3202200
2016	07	796600
2017	04	1849197
2018	22	19094190
2019	14	8357562
المجموع	59	33299749

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المعطيات المتحصل عليها من مصلحة المخططات البلدية للتنمية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة

من خلال قرائتنا للجدول نلاحظ تناقصا كبيرا في عدد العمليات التنموية المسجلة في هذا البرنامج مقارنة بسابقيه، بحيث تم تسجيل 59 عملية فقط بعد أن كانت 431 عملية في البرنامج السابق.ونفس الشئ يقال عن المبلغ المرصود لعملية الانعاش الاقتصادي الذي انخفض كذلك عن سابقه بحيث تم تخصيص مبلغ 33299749 دج بعد أن كان 51701546دج في البرنامج السابق، رغم أن هذه الفترة شهدت بحبوحة مالية بفضل ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية.بالإضافة إلى أن التنمية بولاية ورقلة بحاجة لترقية وبرامج تنموية ترفع الغبن عن المواطن المحلي.

ركز هذا البرنامج على التنويع في أدوات الإنتاج والابتعاد قليلا عن الاقتصاد الريعي الذي يعتمد فقط على العائدات البترولية والتي أثرت سلبا على الميزان التجاري وعلى الناتج المحلي الخام بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية.وبالتالي ركز على الاهتمام بالقطاع الفلاحي لخلق الثروة عبر تنمية الفلاحة الريفية. وأهم ما جاء به هو السعي لتحقيق نسبة نمو اقتصادي قدرها 7% مطلع سنة2019. كما يولي عناية بالغة بتكوين المورد البشري من خلال تشجيع وترقية تكوين الإطارات واليد العاملة المؤهلة لإنجاح العملية التنموية. بالإضافة إلى أنه يسعى لتحسين مناخ الاستثمار والعمل على تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما توفير العقار الصناعي للحصول على القروض وعلى خدمات عمومية جيدة .

وبالفعل باشرت ولاية ورقلة بعملية استرجاع العقار الفلاحي من المستثمرين الذين لم يباشروا في عملية الاستثمار لإعادة توزيعه على الشباب الراغب في ذلك خصوصا في قطاع الفلاحة في اطار ديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية ODAS الذي أنشئ خصيصا لدعم الفلاحة في الجنوب لخلق مناصب للشغل للشباب بورقلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي وللتقليل من فاتورة استيراد الغذاءالتي انهكت كاهل الخزينة العمومية وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي.فالإمكانيات الفلاحية بولاية ورقلة كبيرة بحاجة فقط لتشجيع واهتمام من السلطات العليا للبلاد وكذا تجاوبا من طرف المستثمرين والشباب.[1]

المطلب الثاني : أثر تنفيذ مشاريع التنمية المحلية على مسار السلم الاجتماعي بولاية ورقلة(2001-2019)

إن الملفت للانتباه أن منطقة الجنوب الجزائري ظلت ولفترة طويلة هادئة بعيدة عن الانفجارات الاجتماعية التي هزت باقي مناطق الوطن.فبعدما كانت الاحتجاجات حكرا على المدن الكبرى هاهي ذا تنتقل إلى مدن الجنوب الجزائري التي عرفت غليانا اجتماعيا ذو طابع استثنائي نسبيا تمثل في بروز حركات

[1] الياس حود ميسة، مقابلة سابقة،أجريت يوم 2024/06/06 على الساعة 08.30 بورقلة

اجتماعية احتجاجية تختلف عن سابقاتها من حيث طبيعتها والسياق الزمني الذي ظهرت فيه حيث لفتت إليها الرأي العام الداخلي والخارجي وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية.

إن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في مدن الجنوب، حسب الدكتور الحاج البشير جيدور، هي" وجه من أوجه تفجر الأزمات في أغلب دول العالم، لارتباطه بصورة نمطية عن " فوقية" الجزء الشمالي من البلاد واهتمام السلطة المركزية بتنميته وزيادة حجم رفاهيته لاقترابه من مناطق النمو العالي واقترانه باستقطاب عدد أكبر من الناس للعيش فيه باعتباره منطقة جالبة للنمو الديمغرافي لما يتميز به من خصائص طبيعية ومناخية مناسبة للاستيطان، ونظرة "دونية" لمناطق الجنوب والتي تمثل أكثر من 3/2 المساحة الإجمالية للبلاد.إن مؤشر التنمية فيها منخفض مع انتشار الأمراض المجتمعية المرتبطة بسوء الظروف المعيشية كارتفاع حدة البطالة، ضعف التنمية المحلية،الظروف المناخية الصعبة والقاسية وسوء الأحوال الطبيعية." [1]

ولَدت هذه الصورة النمطية اندلاع موجات حراك مجتمعي ذات طبيعة مطلبية ومؤشر احتجاجي، كلها رغبة في العدالة الاجتماعية وتسوية المشاكل المتصلة بها وإعادة توزيع الثروة بما يحقق العدل ويضمن الحياة الكريمة للمواطنين تخضع لمبدأ هام من مبادئ المواطنة ألا وهو المساواة . فولاية ورقلة، باعتبارها ولاية بترولية ومن كبرى الولايات الجنوبية، عرفت العديد من الاحتجاجات مع مطلع الألفية الثالثة. فكانت دائما بمثابة الشرارة التي تندلع منها أي موجة احتجاج وتنتشر لبقية الولايات الجنوبية الأخرى.

1. مسار السلم الاجتماعي بولاية ورقلة

رغم قساوة مناخها وصعوبة الطبيعة فيها، تزخر المناطق الجنوبية بمقومات طبيعية وباطنية تساهم في تنمية الاقتصاد وزيادة معدل التنمية التي يستشعر معها المواطن في الجنوب أنه صاحب حق فيما يُختزن في أراضيه وأن له الحق في الاستفادة من ريعه لتحسين ظروفه المعيشية ودعم التنمية المحلية في أراضيه التي يقطنها. غير أنه يلاحظ عدم استفادته من كل ذلك،بل يعيش على هامش الفقر و في درجات أدنى من التنمية والتحضر. يعاني صعوبة العيش والبطالة من جهة، وقساوة الظروف الطبيعية والمناخية من جهة أخرى. وولاية ورقلة تختزن في باطنها الكثير من الثروات.فحاسي مسعود وحدها تؤمن 400000 برميل من النفط يوميا،وتضم 71%من احتياطي النفط الخام في البلاد.[2]

تزامن بروز الحركة الاحتجاجية بولاية ورقلة مع احتجاجات (حركة المواطنة في الجنوب) التي اندلعت سنة

---

[1] الحاج البشير جيدور ، (**احتجاجات التشغيل في ورقلة: الأسباب والإطار العام**)، جريدة القافلة نشر بتاريخ 2021/10/06 على الموقع https://alqafilah.dz، اطلع عليه بتاريخ2021/11/11 على الساعة22.10

[2] داليا غانم،**عقب اخيل الجزائر؟جهوية الموارد في ورقلة** ،مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، نشر بتاريخ 11ماي2021على الموقع الالكتروني https//carnegie-mec.org اطلع عليه بتاريخ2022/11/11 على الساعة21.15

2001 بالأبيض سيدي الشيخ بولاية البيض ضد ما أسموه بالممارسات التعسفية للمجلس الشعبي البلدي، وهو ما أدى لنشوب مشادات بين المواطنين وقوات الأمن. وتم تسمية هذه الحركة (عروش الجنوب) .يقول أحد قادة الحركة:"مهما كانت التسميات، فالمضمون واحد.... ومن أهم مطالب الحركة تخصيص 50% من العائدات البترولية إلى مناطق الجنوب." [1]

أضحى هذا المطلب مقدمة لحركات احتجاجية في مناطق جنوبية عديدة،خاصة البترولية منها كحاسي مسعود و حاسي الرمل.طالب السكان من خلالها بالأولوية في التشغيل في الشركات البترولية لأبنائهم ونيل نصيبهم من مواردها التي تستخرج في مناطقهم لأجل دعم التنمية المحلية فيها. فسارع النظام الجزائري لخلق برنامج تنموي خاص بالجنوب الكبير إحساسا منه بخطورة هذه الحركة ولأجل شراء السلم الاجتماعي.

إن ما يهم هنا هو أن الحركة الاحتجاجية للشباب البطال بولاية ورقلة ومناطق أخرى من الجنوب تعتبر امتدادا لها خاصة فيما يتعلق بمطالبها الاجتماعية. حيث طالبت من خلال شعاراتها المرفوعة بمحاربة كل أشكال التمييز و التهميش،الحق في التشغيل في المؤسسات البترولية وإنعاش التنمية المحلية بفضل العائدات البترولية بحكم تواجد أكبر حقول النفط على أراضيها.

تأسست حركة أبناء الجنوب سنة 2004 على يد كل من عبد السلام طرمون و الأمين بن شنب كممثل مدافع عن مطالب سكان ورقلة خاصة والجنوب عامة فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية وتحسين توزيع الثروة في هذه المنطقة الغنية بثرواتها والمعروفة بقساوة طبيعتها بعد عقد من الزمن من الاحتجاجات السلمية غير المثمرة، والتي لم تلقى آذانا صاغية من طرف السلطات المحلية والمركزية .

انقسمت الحركة إلى فصيل يناضل بالوسائل السلمية هو(اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين) * ثم فصيلين متطرفين حملا السلاح . تعاون فصيل بن شنب مع مجموعة"المرابطون"بقيادة مختار بلمختار في تخطيط وتنفيذ الهجوم على مجمع غاز عين أميناس في جانفي 2013.هرب عبد السلام طرمون وانضم إلى المتمردين مهددا باستعادة الحقوق المغتصبة للشباب البطال الجنوبي بالعنف. [2]

---

[1] مسعودحجال، **الحركات الاحتجاجية في جزائر اليوم:الفعل الاحتجاجي لدى الشباب البطال(تحليل لأحداث الجنوب ورقلة2013)**، مجلة مجتمع تربية عمل،العدد01،جامعة تلمسان، جوان2016،ص 40.

*** اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين: هي عبارة عن تنسيقية وطنية انبثقت عن النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية مقرها ولاية ورقلة. تكونت بمبادرة من مجموعة شباب من أبناء الولايات الجنوبية وهي حركة سلمية شاملة تتمتع بدعم واسع في أوساط المواطنين بمختلف انتماءاتهم السياسية و الطلاب، يتزعمها مجموعة من الحقوقيين والنقابيين.وبفضل جهود هذه اللجنة أصبح سكان ورقلة الساخطين أكثر تنظيما وإطلاعا وهيكلة. وتعززت شبكات معارفهم وازداد انخراطهم السياسي عن السابق.**

[2] داليا غانم، **المرجع السابق**،ص ص1-8.

إن التجاهل المستمر من طرف النظام الجزائري لمطالب سكان الجنوب عامة وولاية ورقلة خاصة وعدم الاستجابة لهم بشكل فعال، يشكل خطرا على السلام والأمن الاجتماعي بالمنطقة ككل. وهو ما فتح المجال للمجموعات المسلحة كي تستغل الظرف وتتبنى مطالب سكان الجنوب وتلعب دور المدافع عنها؛مثلما وقع في هجوم عين أمناس في جانفي2013 على شركة النفط البريطانيةBP ومنشأة غاز خريشبة التي تشغلها شركة ستاتويلSTATOIL في عين صالح . حيث تبنت القاعدة في المغرب الاسلامي الهجوم و صرحت في بيان لها أنه جاء لحماية البيئة ومنع التنقيب عن الغاز الصخري. وهذا كتعبير على انسجام المجموعات الجهادية مع مظالم الجنوبيين وسعيها لاستغلالها.[1]

عرفت الجزائر بعدها حركات اجتماعية أخرى تظهر ثم تختفي. إلى غاية احتجاجات جانفي 2011 التي تزامنت مع ثورة الياسمين بتونس وحركات الربيع العربي، حيث خرجت أكبر المظاهرات الجنوبية في ورقلة تزعمتها (اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين). هذه اللجنة التي واصلت نضالها السلمي بعيدا عن أي مظهر من مظاهر العنف .

بعد عدة أشهر من الاحتجاجات السلمية، والتي لم تلقى أذانا صاغية من السلطة الحاكمة، قام المواطنون المحتجون بالتصعيد وانتقلوا من السلمية إلى المواجهة، حيث اصطدم مئات المتظاهرين مع قوات الأمن بولاية ورقلة في 8جوان2011 ، وقاموا باعتصامات في الساحات العامة وأمام المقرات الحكومية كالولاية ومكتب التشغيل.كما كان هناك محاولات للانتحار في أوساط الشباب المحتجين. ثم اتسعت رقعة الاحتجاج لتنتقل لمدينة حاسي مسعود أيضا.[2]

تجددت الحركة الاحتجاجية في مدينة ورقلة بحلول سنة 2013 حيث تنامت قدرة اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين على التعبئة والحشد الكبير للمواطنين. ثم امتدت لبقية ولايات الجنوب الأخرى. قادها شباب عاطل عن العمل مطالبا السلطات بضمان تسيير شفاف ، صارم وعادل لسوق العمل المحلي مع ضمان حد أدنى من الكرامة الإنسانية بتوفير منصب شغل. ففي 13 مارس2013، نجحت اللجنة في حشد الآلاف من المتظاهرين في احتجاجات ضخمة خرجوا في مليونية متجمعين أمام مبنى بلدية ورقلة ، رافعين لافتات مطالبة كالعادة بالتشغيل والتنمية .

إن سلمية المليونية، دفعت بالسلطات الجزائرية إلى أخذ مطالب المحتجين محمل الجد فأصدرت مجموعة من القرارات و التدابير الطارئة لاحتواء الحركة الاحتجاجية وامتصاص غضب المحتجين لأجل شراء السلم

[1] International Crisis Group,**op.cit**,p13.

[2] داليا غانم، **المرجع السابق**،ص ص1-8.

الاجتماعي بواسطتها. فشعر قادة الحركة أنهم أوصلوا صوتهم للسلطات العليا، وتأسسوا كطرف محاور قوي مع السلطة المحلية والمركزية حول توزيع الموارد في الجنوب.

وسرعان ما خابت آمالهم ؛ فالوعود المتمثلة في القضاء على الفساد الإداري والمالي ،المحسوبية والمحاباة في التوظيف، بالتدريب الفعال على الوظائف المحلية ذات الدخل الكبير في مجال صناعة النفط و الغاز، لم تتحقق. كما أن الانقسامات التي عرفتها قيادات الحركة الاحتجاجية، والمضايقات التي تعرضوا لها من طرف الأجهزة الأمنية متهمين إياهم بالخيانة و بالعمالة للخارج وبأنهم يمثلون أجندات أجنبية،أبطأت من حدتها.[1]

بحلول عام2015 ، خرج المواطنون في حركة احتجاجية ضد استغلال الغاز الصخري. شارك الآلاف في الاحتجاج الذي نُظم في مدينة ورقلة تنديدا بمشروع استخراج الغاز حضر التجمع عدة رموز من المعارضة الجزائرية من رؤساء أحزاب وجمعيات مدنية وبيئية مناهضة لمشرو ع الغاز الصخري. تجمع المحتجون أمام مقر بلدية ورقلة، التي تعتبر رمزا لنضال البطالين في هذا الولاية الغنية بالثروات النفطية، ورفعوا شعارات رافضة لمشروع الغاز الصخري . استقطبت هذه المظاهرة حوالي 4000 شخص قدموا من مختلف ولايات الوطن .وجرت في أجواء هادئة سادها غياب قوات الأمن التي تمركزت بعيدا عن مكان الاحتجاج لتفادي وقوع مواجهات مع المتظاهرين والاصطدام معهم. أكد الحاضرون على أن التعبئة ضد الغاز الصخري مستمرة حتى تتراجع الحكومة عن قرارها، متخوفين من وقوع كارثة بيئية حقيقية .فللنظام الجزائري ينوي استخدام الكم الهائل من المياه الجوفية الموجودة في الصحراء لاستخراج الغاز الصخري بالرغم من أن تكلفته توازي تكلفة استخراج النفط. [2]

توعد الحاضرون بتعبئة الجزائريين وتحذيرهم من مخاطر هذا المشروع الذي تصمم الحكومة الجزائرية عليه مهما كلف الثمن. ورغم درجات الحرارة العالية التي تميز المنطقة، غير أن الاحتجاج استمر لغاية منتصف النهار عندما قرأت اللجنة المناهضة للغاز الصخري بيانا تندد فيه بتصرف الحكومة داعية إياها التخلي عن المشروع والاستجابة لإرادة الشعب. بعد نهاية التجمع، تفرق المحتجون في هدوء بانتظار تنظيم وقفة أخرى . ليست هذه المرة الأولى التي تشهد فيها الجزائر احتجاجات شعبية ضد مشروع استخراج الغاز الصخري الذي أثار جدلا كبيرا . رغم التعبئة القوية، إلا أن الحكومة الجزائرية لم تستجب لمطالب الشعب، و أكد رئيس الحكومة عبد المالك سلال مرارا أن الحكومة مستمرة في مشروعها لأنه "يدخل في إطار السيادة الوطنية." [3]

---

[1] International Crisis Group,**op.cit**,p13.

[2] طاهر هاني، (**تظاهرة في ورقلة:"صامدون صامدون، للغاز الصخري رافضون."**)، france24،نشر بتاريخ 2015/03/14على الموقع: https://www.france24.com/ar/20150314، اطلع عليه يوم2021/08/14 على الساعة 21.05.

[3] **المرجع نفسه.**

ففي سنة 2016، لجأ المحتجون لأسلوب جديد من الاحتجاج لنقل معاناتهم ، حيث قام حوالي عشرين شابا عاطلا بالتهديد بالانتحار و قاموا بخياطة أفواههم وتقطيع أجسادهم باستعمال شفرات للحلاقة عند الاحتفال بذكرى تأميم المحروقات يوم 24 فيفري. وهو أمر اعتبره البعض بمثابة رسالة تستدعي تدخلا عاجلا من السلطة لاحتواء أزمة الشغل في هذه المناطق.[1]

وفي خطوة غير مسبوقة، وبتاريخ 27 جويلية2018، قام محتجون بمقاطعة حفل غنائي بإقامة صلاة العشاء في المكان المخصص لإقامة الحفل بمدينة ورقلة.وبعد أداء الصلاة رفعوا لافتات منددة بالتهميش و الإقصاء والتمييز الممارس ضدهم عبر عقود من الزمن.وبرزت دعوات مقاطعة للحفلات الفنية والمطالبة بتوجيه الأموال المخصصة لها لتنمية مناطق الجنوب. [2]

أصبحت اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين ضعيفة بسبب تشتت قيادتها. فالبعض استقال وهناك من سُجن. كما تم اختراقها من طرف بعض الأحزاب السياسية الموالية للنظام والتي تمكنت من استمالة المتظاهرين والتخفيف من حدة الرسائل الموجهة عبر شعاراتها والمتعلقة بالبطالة، التنمية المحلية، مناهضة التنقيب عن الغاز الصخري. فحولوا تركيزهم بدلا من ذلك لمواضيع أخرى كالانتقال الديمقراطي مثلا. فيما لا تزال موجة الحركات الاحتجاجية الاجتماعية بولاية ورقلة وغيرها من ولايات الجنوب الجزائري متواصلة مركزة في كل مرة على التنمية، الشغل والسكن .يقوم المحتجون من خلالها بغلق الطرق الرئيسية مطالبين بإقالة الوالي ومدير الوكالة الوطنية للتشغيل وعدد من المسئولين المحليين الذين يتهمونهم بالفساد.في مقابل ذلك واجهتهم قوات مكافحة الشغب بالقنابل المسيلة للدموع.[3]

2. طبيعة مطالب المحتجين بولاية ورقلة

كشفت الحركات الاحتجاجية أزمة مؤسسات النظام السياسي الجزائري على مستوى الجماعات المحلية. فجُلُ الفئات المحتجة تستهدف السلطات المحلية ومن ورائها القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية التي اثبتت عجزها للتكفل بمشاكلهم وانشغالاتهم ومعالجتها سواء محليا أو رفعها للسلطات المركزية.

تُعرف ولاية ورقلة بعاصمة النفط . ومع ذلك فهي تشهد العديد من الحركات الاحتجاجية التي لا تنفك تتوقف في أوساط سكانها خاصة فئة الشباب منهم بسبب تردي أوضاعهم المعيشية والتنموية، تفشي البطالة تردي مستوى الخدمات، وغياب البنى التحتية الأساسية. فمطالب المحتجين بولاية ذات طبيعة سوسيو

[1] Ahmed Marwane,**Protests in Southern Algeria:causes and repercussions**, published in27/07/2018on :https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/,seen in11/11/2021 at22.00,pp1-2.

[2] Ahmed Marwane,**op-cit**,pp 1-2.

[3] أصوات مغاربية، **المرجع السابق**،**د ص**.

اقتصادية . فحسب دراسة للدكتور **نورالدين بكيس**" بلغت نسبة المطالب الاجتماعية الاقتصادية في منطقة الجنوب 66.50% مقارنة بالمطالب المهنية التي بلغت27.60%."[1]

كما يلخص الخبير الاقتصادي الجزائري **بشير مصيطفى** واقع التنمية المحلية بولاية ورقلة والجنوب الجزائري ككل فيما يلي :" رغم ما أنفقته الحكومات المتعاقبة على تنفيذ خطط النمو لصالح السكان،إلا أن الجنوب الجزائري يعتبر أعلى رقم للبطالة وطنيا، أعلى رقم للأمية وطنيا،أقل معدل انتشار للبنوك وطنيا،أضعف مؤشر للتنمية البشرية وطنيا،أعلى مؤشر لأسعار السلع والخدمات وطنيا، أضعف مؤشر للخدمات الصحية وطنيا،أضعف مؤشر للبنى التحية وطنيا،أضعف مؤشر للمشاركة التنفيذية وطنيا،أضعف مؤشر للرمزية في تسمية المؤسسات الوطنية أو المحلية وطنيا، أضعف مؤشر لتعليم اللغات الأجنبية وطنيا، أضعف مؤشر في هياكل التنمية الصناعية وطنيا، أضعف مؤشر في مجال متابعة الاستثمار وطنيا،أضعف مؤشر للتشغيل في القطاع العام وطنيا، أضعف مؤشر في الاستفادة من سياسات حماية البيئة وطنيا،أقل حظا من برامج التنمية الدولية وطنيا." [2] وبالتالي فغالبية المحتجين بولاية ورقلة يطالبون بمايلي:

1.2.التنمية المحلية:

غفلت الحكومة الجزائرية عن أهمية الجنوب الجزائري وشبابه باعتبارهم صمام أمان للعمق الاستراتيجي للبلاد. لأن أي عملية تنمية لمناطق الجنوب بإمكانها خفض حدة البطالة وتحسين المستوى المعيشي، وبالتالي تساهم في امتصاص حدة الغضب في الشارع الجزائري والمحلي. وتساهم بذلك في ضمان الاستقرار في المنطقة الحدودية ووقايتها من أي محاولة اختراق داخليا كان أم خارجيا.

فالتنمية المحلية حق مشروع لكل مواطن؛ خصوصا وهو يرى نفسه يعيش في أغنى ولاية بالجزائر بها أكبر تجمع للشركات الوطنية والأجنبية الناشطة في حقل البترول، الغاز و الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية. ومع ذلك فهو يعاني من ضعف التنمية المحلية رغم توفر كل المقومات والإمكانيات الاقتصادية الكفيلة بضمان نجاحها.لذا ينادي المحتجون بولاية ورقلة بالعدالة في التنمية لأنهم يتخبطون في المشاكل التالية:

1.1.2. ضعف الخدمات الصحية :

تطالب جمعيات ومنظمات المجتمع المدني من ا لمصالح الوصية التركيز على ترقية الخدمات الصحية، توفير المرافق الصحية، توفير تكوين الأطباء والممرضين . حيث قامت أربعين جمعية محلية في ولاية ورقلة بتوجيه تقرير مفصل للسيد والي الولاية مقدمين عرض حال عن واقع قطاع الصحة بالولاية

[1] نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء، المرجع السابق**، ص139.

[2] بشير مصيطفى ، **نهاية الريع:الأزمة والحل**، ط2، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2016، ص51.

مستعرضين النقائص التي يعرفها هذا القطاع الحساس الذي يُعنى بضمان السلامة الصحية للمواطنين.

وانتقدوا ضعف التسيير وتدني مستوى الخدمات الصحية المقدمة. وناشدوا السيد الوالي بمايلي:[1]

- التدخل بصفة عاجلة لإنقاذ المنظومة الصحية بمستشفى محمد بوضياف أكبر مستشفيات الولاية الذي يعاني خللا في التسيير، تدني مستوى الخدمات، النقص في المعدات الطبية وفي التأطير.
- تعطل جهاز تعقيم المعدات والوسائل الجراحية.
- وجود قاعتين وظيفيتين للعمليات الجراحية فقط من أصل سبعة موجودة بالمستشفى.
- النقص الفادح في أجهزة التنفس الاصطناعي و التخذير.وتعطل جهاز تعقيم المعدات والوسائل الجراحية
- تدني الخدمات بمصلحة الاستعجالات وضعف طاقة الاستيعاب بمصلحة حفظ الجثث.
- رفع التجميد عن مشروع المستشفى الجامعي سرير الذي طال أمده وكذا تجسيد مستشفى الرويسات.
- إنجاز مستشفى للحروق للتدخل العاجل عند الإصابة عوض تضييع الوقت بتحويل المرضى للجزائر العاصمة ؛خصوصا و أن الولاية منطقة بترولية وصناعية والعمال مهددون بالتعرض للحروق والإصابات.
- إخراج قسم معالجة السرطان من مستشفى محمد بوضياف وجعله مركزا مستقلا بذاته.
- تفعيل مركز الخدمات الطبية لصندوق الضمان الاجتماعي.
- تخصيص حصة معتبرة للناجحين في شهادة البكالوريا للتسجيل في كلية الطب بجامعة ورقلة.
- تفعيل الخدمة على مدار الساعة بالعيادات الجوارية لاسيما تلك الموجودة بالمناطق النائية ومناطق الظل وتزويدها بالطاقم الطبي والشبه طبي الكافي والعتاد والمكيفات.

كان من تداعيات ضعف الخدمات الصحية بولاية ورقلة، والتي تسببت في تزايد حدة الاحتجاجات ،هو وفاة الأستاذة الجامعية ع ع بسبب لسعة عقرب سنة 2018،وهي سابع وفاة في نفس العام و بنفس السبب. لقد عزا شقيق الضحية وفاتها، الناجمة عن قصور الجهاز التنفسي لعدم توفر طبيب للقلب وطبيب للأعصاب في مستشفى محمد بوضياف بورقلة. [2] حيث خرج المئات من السكان في مظاهرات سلمية للمطالبة بالتنمية المحلية بالمنطقة ورحيل الوالي معترضين على سوء تسيير المسئولين المحليين لشؤون المنطقة وفشلهم في التصرف بمسؤولية إزاء الاحتجاجات المتكررة التي عرفتها الولاية.

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، (**ورقلة : وقفة احتجاجية للمطالبة بترقية التنمية الإجتماعية والإقتصادية**)،مقال نشر بتاريخ2018/11/03 على الموقع الالكتروني https://www.aps.dz/ar/regions/62031 ، اطلع عليه بتاريخ2020/11/20 على الساعة22.00.

[2] داليا غانم، **المرجع السابق**،ص ص 1-8.

2.1.2.أزمة الكهرباء :

تتمثل في الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي بالعديد من المناطق خصوصا خلال فصل الصيف، بالإضافة للمطالبة بضرورة تخفيض أسعار فاتورة الكهرباء بسبب درجات الحرارة المرتفعة التي تعرفها الولاية. يعاني المواطنون من مشكل التزود بالطاقة الكهربائية، حيث تم تسجيل الانقطاع المتكرر والضعف في شدة التيار الكهربائي، وهو ما يستدعي تدعيم قوته. فكثرة الانقطاع تتسبب في اتلاف الأجهزة الكهربائية والمكيفات الهوائية والتي تعد ضرورية خلال فصل الصيف حيث الحرارة المرتفعة. كما يعانون من قدم الشبكة. [1]

3.1.2. أزمة التزود بالماء الصالح للشرب ومشاكل الصرف الصحي:

تعاني أحياء، قرى وبلديات عديدة بولاية ورقلة من انقطاع للماء يوميا. وهو ما يضطر الكثير من المواطنين لشراء مياه الصهاريج المتنقلة لاستخدامها في أشغالهم اليومية دون أي تدخل من السلطات المعنية لضمان تزويدهم بالمياه خلال فترة الانقطاع. من بين الأحياء التي تعاني من هذا المشكل نجد كلا من أحياء سكرة، حي الزياينة ببلدية الرويسات، حي القصر، حي لاسيليس، حي السلام الذي لا يبعد سوى أمتار عن محطة تحلية المياه افري، حي المخادمة، حي بني ثور، حي النصر، أحياء 300 و460 و750 مسكن، والشط ببلدية عين البيضاء، أحياء بلدية أنقوسة. كما احتج سكان بلدية البرمة على مشكل نقص المياه الصالحة للشرب وانعدام شبكة الاتصالات والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي مطالبين بضرورة:[2]

- تدعيم البنية التحتية وتعزيز التنمية المحلية وتطوير الخدمات الصحية بمرافق وهياكل جديدة.
- إيجاد حلول لتذبذب التزود بالمياه ال صالح للشرب ومشكل الصرف الصحي الذي يؤرق سكان عدد من الأحياء خلال السنة كحي غربوز وقرى أفران، دبيش،البور وعقلة الأرباع . [3]

4.1.2. الاهتمام بالتنمية في المناطق النائية و مناطق الظل:

تعاني المناطق المصنفة كمنطقة للظل و النائية كقرية أفران مثلا التابعة لبلدية انقوسة من نقص التنمية بها . وهو ما حدا بمواطنيها من تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر ولاية ورقلة رافعين شعار(عجلة التنمية بقرية أفران معطلة) والتي طالبوا فيها بتوفير النقل، فتح ثانوية بالقرية لأن أبنائهم ينتقلون يوميا بين البور و أنقوسة للدراسة بالثانوية.

---

[1] **عبد الناصر بن قطاية، مقابلة سابقة،أجريت يوم 2024/06/02 على الساعة 10.00 بأفران بورقلة.**

[2] إيمان كافي ،(**أزمة ماء وكهرباء بورقلة**)، جريدة الشعب ،بتاريخ2021/06/24، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://tanmia.echaab.dz بتاريخ 2021/08/09 على الساعة 20.20.

[3] **عبد الناصر بن قطاية، مقابلة سابقة،أجريت يوم 2024/06/02 على الساعة 10.00 بأفران بورقلة.**

كما تعاني المتوسطة الوحيدة بالقرية من الاكتظاظ وهو ما يستدعي فتح متوسطة ثانية. بالإضافة لذلك يعاني المواطنون بحي بن باديس بأفران من عدم ربطهم بالكهرباء، في حين تشتكي القرية برمتها من سوء وضعف شبكة الكهرباء التي تعرف انقطاعات متكررة خصوصا في فصل الصيف حيث درجة الحرارة المرتفعة. [1] تم توجيه مراسلات عديدة من طرف السيد عبد الناصر بن قطاية رئيس المكتب البلدي لمنظمة الإتحاد الوطني للمواطنة وحقوق الانسان بأنقوسة تطالب بالتنمية المحلية ومن بين مطالبها مايلي :[2]

- ربط البئر المائي بحي بن باديس بالكم بقرية أفران بالتيار الكهربائي رغم انتهاء الأشغال به منذ خمس سنوات حيث يعاني المواطنون من العطش ونقص المياه.زيادة على معاناة سكان حي 20مسكن من نقص التزود بالمياه الصالحة للشرب بحيث يلجئون لتوفير ذلك بواسطة شاحنات الصهريج فقط.
- تحسين الخدمات الصحية: بحيث تأخر عملية إدخال حيز الخدمة لقاعة العلاج بحي 08 ماي1945 رغم انتهاء الأشغال بها لمدة تفوق 10سنوات. كما تعاني قاعتي العلاج أفران وسط وحي القدس بنقص التكييف في قاعات الانتظار.[3]
- تزويد القرية بغاز المدينة. فرغم وجودها في ولاية بترولية، لازال مواطنوها يستعملون قارورات البوتان.
- تزويد المواطنين بالكهرباء خصوصا سكان حي بن باديس.
- ايجاد حل لمشكلة الصرف الصحي بسبخة سفيون والذي يسبب ازعاجا لمواطني أفران، دبيش،البور وعقلة الأرباع التابعين لبلدية أنقوسة.
- توفير العمال بالمطاعم المدرسية في المدارس الابتدائية

5.1.2.أزمة السكن

يطالب المواطن بولاية ورقلة بالحق في السكن والذي شمله الفساد كتوزيع السكنات باعتماد المحسوبية و المحاباة، حيث تمنح السكنات لغير مستحقيها. من هنا طالب المواطنون بمايلي:

- فتح تحقيق في قوائم المستفيدين من عملية توزيع السكنات الاجتماعية .
- التسريع في وتيرة انجاز السكنات بمختلف صيغها.
- مراعاة خصوصية الطابع المعماري للمنطقة عند إنجاز السكنات.
- تخصيص حصص معتبرة من أراضي وإعانات للبناء الريفي لسكان الولاية.
- تحري الشفافية والنزاهة في توزيع السكنات لمن يستحقها وليس بالمحسوبية والمحاباة.

---

[1] فيديو يوثق للوقفة الاحتجاجية لمواطني سكان قرية أفران أمام مقر الولاية وصور فوتوغرافية للمحتجين وشعارات المحتجين سنة2023.

[2] عبد الناصر بن قطاية، مقابلة سابقة،أجريت يوم 2024/06/02 على الساعة 10.00 بأفران بورقلة.

[3] رسالة من السيد دبلاوي محمد رئيس جمعية حي08ماي1945 أفران، موجهة للسيد رئيس بلدية أنقوسة، 2022/07/12.

ضعف الخدمة العمومية:

يشكو سكان عدة أحياء بولاية ورقلة من ضعف الخدمات العمومية المقدمة، وهو ما جعلهم يطالبون بضرورة ترقية التنمية المحلية بالولاية في العديد من المناطق.لقد عاشت الولاية على وقع احتجاجات متكررة مطالبة بضرورة الاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تحسين الخدمات العمومية الموجهة للمواطنين وإيجاد حلول للمشاكل التي يتخبطون فيها ومن بين مطالبهم:[1]

- الاسراع في فتح الحديقة المائية سيدي خويلد والخفجي.
- منح رخص الاستثمار للمستثمرين من أبناء المنطقة وتسهيل الإجراءات التعجيزية لهم، بفضل ماتقدمه من خدمات للمواطنين وما تخلقه من فرص عمل للشباب البطال.
- عدم جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين وكذا معاناة بعض البلديات من ضعف البنى التحتية.
- إعادة توزيع العقار الفلاحي المسترجع على الشباب.
- تدعيم قطاع النقل بالولاية من خلال إنشاء مطار دولي بعاصمة الولاية ؛ خاصة مع تواجد العديد من الشركات الأجنبية والعمال الأجانب الناشطين في المناطق البترولية لتسهيل تنقلهم من و إلى ورقلة

2.2.البطالة:

تُعد البطالة على رأس المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الشباب البطال ليس في ورقلة فحسب بل في كامل منطقة الجنوب والبلاد أجمع.يطالب غالبية الشباب العاطلين عن العمل بحق التوظيف في الشركات البترولية نظرا لأجورها المرتفعة على غرار سوناطراك،كوسيدار ، ENTP،سونلغاز ، نفطال...وغيرها. مع العلم أنّ ولاية ورقلة ظلّت تشهد ولسنوات طويلة احتجاجات لطالبي الشغل، حيث زادت موجة الحركات الاحتجاجية للشباب البطال منذ 2004 في الشارع المحلي ولا زالت متواصلة. يسجل البطالون احتجاجات متعدّدة للمطالبة بحقهم في الشغل، وذلك نظرا لارتباط تواجدهم في ولاية تضم العديد من الشركات البترولية الوطنية و الأجنبية. وسنبين في الجدول أدناه تطور قطاع التشغيل والبطالة في أوساط الشباب بولاية ورقلة:

[1] هيئة التحرير، (**هذه أهم مطالب سكان ورقلة**)،جريدة اللقاء، نشر بتاريخ2021/07/12 على الموقع الالكتروني https://elikaaonline.com ، اطلع عليه بتاريخ 2021/08/14 على الساعة22.30 .

الجدول رقم35: يبين تطور قطاع التشغيل والبطالة في أوساط الشباب بولاية ورقلة:

التعيين	اليد العاملة	عدد السكان العاملين	نسبة النشاط	عدد البطالين	نسبة البطالة
2004	116450	96782	%83.11	19668	%16.89
2009	133044	121602	%90.40	11442	%09.60
2014	148245	134014	%90.40	14232	%09.60
2019	164009	148264	%90.40	15745	%09.60

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد للمعطيات المقدمة من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة2019

من خلال المعطيات الواردة في الجدول السابق ، نلاحظ أن عدد البطالين بولاية ورقلة بلغ 19668 بنسبة 16.89% سنة 2004 . ليتناقص عددهم إلى 11442عاطل عن العمل بنسبة 09.60%عام 2009 . بقيت نسبة البطالة مستقرة سنة 2014، حيت بلغ عدد العاطلين عن العمل 14232 بنسبة 09.60 % من مجموع اليد العاملة. إلا أن عدد البطالين ارتفع سنة 2019 حيث بلغ 15745بطالا. فلقد استفحلت ظاهرة البطالة بالولاية و بقيت ثابتة عند نسبة 09.60%.في حين تزايد عدد البطالين برغم ذلك منذ سنة 2009 ، وهذا راجع لعدة عوامل تسببت في تذمر الشباب والمواطنين الذين مافتئوا يطالبون بمايلي:[1]

❖ حق التوظيف في الشركات البترولية الوطنية والأجنبية المتواجدة على تراب الولاية لشباب المنطقة مع وجوب اقامة مصانع في الولاية النفطية و إنشاء معاهد ومراكز تكوين في مجال النفط والمحروقات.

❖ وضع حد للفساد داخل الوكالة الوطنية للتشغيل فرع ورقلة.والذي يمارس التحايل في منظومة التوظيف لمصلحة عمال وموظفين من خلال تراب الولاية ، في حين هم الأحق بالتوظيف حسب قرار صادر سنة 2005 والذي يعطي الأولوية في التوظيف لأبناء المنطقة واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تدريبهم.

❖ فتح تحقيق في كيفية تسيير الوكالة الولائية للتشغيل بورقلة ووجوب إقالة المسئولين الذين أساؤوا استخدام السلطة وتورطوا في الفساد والمحاباة.على أن يمس التحقيق العروض المقدمة وغياب الشفافية .

❖ فتح التحقيق في ملفات الوسيط، خاصة ملف التحويلات مع وجوب أن يشمل التحقيق شبابيك استخراج بطاقة الإقامة عبر بلديات الولاية وربط نظام الوسيط بنظام الصندوق الوطني للعمال الأجراء ليتم تصفية قوائم البطالين والمؤمنين الجدد في الشركات شهريا بصفة آلية لوضع الحد لأي تلاعب بالمناصب.

❖ غياب الشفافية في طريقة معالجة عروض العمل وعدم الاعتماد على نظام الوسيط في هذه العملية.

[1] الجمعية الوطنية للدفاع عن حق وترقية الشغل،الأمانة الولائية بورقلة،**تقرير حول ملف الشغل بورقلة مع طلب التدخل العاجل**،2022/02/20

❖ عدم الاعتماد على أقدمية التسجيل في الوسيط في أولوية التوجيه في عروض العمل خاصة بالنسبة لمنصب"عامل بسيط".

❖ إنشاء جهاز رقابي مستقل لمراقبة آليات التشغيل بالولاية والسهر على متابعة قوائم المؤمنين الجدد والتحقيق في الخروقات على مستوى الشركات.

❖ إلغاء كافة الشروط التعجيزية في التوظيف لأبناء المنطقة كفرض كتابة طلب التوظيف باللغة الانجليزية على مناصب توظيف بسيطة للعمال المهنيين والمطالبة بإلغاء شرط السن.

❖ فتح تحقيق مع شركات المناولة، والتي أغلبها شركات للحراسة والأمن والإطعام والفندقة والبستنة. فهي تتعاقد مع المؤسسة الأصلية، مقابل ضمان أمنها وحراستها ،بأجر معين في حين تمنح للعون المستخدم أجرا منخفضا ويحتفظ مسئولو الشركة بالباقي.فهذا استغلال لجهد العامل ولتعبه.

❖ وجوب إشراك الجمعيات المحلية في معالجة ملف التشغيل.

تتوفر أمام الشباب بولاية ورقلة مجالات عديدة للتوظيف كالفلاحة ،الاستثمار المحلي و قطاع الخدمات. مع إمكانية إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مقاولات البناء، السياحة، الصناعات التقليدية وغيرها.إلا أنهم يفضلون التوظيف في الشركات الوطنية والبترولية وكذا الشركات الأجنبية. لذا وجب التشجيع على فكرة المقاولاتية والاستثمار المحلي.

3. أشكال الاحتجاج

تعددت أشكال الاحتجاج في ولاية ورقلة بين السلمية والعنيفة. ففي البداية كان المحتجون يعتمدون أساليب سلمية وهادئة دون اللجوء للعنف؛ غير أن صمت السلطات وعدم وفائها بوعودها والتزاماتها تجاه مطالب المحتجين، جعلهم يلجئون إلى التصعيد كوسيلة ضغط واعتماد أساليب أكثر عنفا نوعا ما. وتتمثل أشكال الاحتجاج فيما يلي:

1.3. الأشكال السلمية :

تتمثل في الأساليب المرنة التي تعبر عن مطالب أصحابها دون عنف أو تصادم مع قوى الأمن. وتشمل:

المظاهرات والمسيرات الحاشدة:

يقصد بها تجمع أكبر عدد من الأشخاص لخلق حشد هائل يعبر عن حجم القضية وحجم مناصريها. ويمكن توظيف مجموعة كبيرة من الإستراتيجيات خلال المظاهرات الحاشدة واستخدامها في خدمة القضية المدافع عنها.وتكون مرفوقة عادة بمسيرات سلمية حاشدة تجوب الشوارع.

فتجمعات بالآلاف لا يمكن طمسها بسهولة ، خصوصا في عصر التكنولوجيا والهواتف الخلوية . فبمجرد اطلاق دعوة الاحتجاج في الفضاء الأزرق ، يتجمع الآلاف ويتم تعبئتهم لأجل القضية الواحدة.لقد لقيت المظاهرات الحاشدة بالولاية اقبالا كبيرا من ساكنيها ومن خارجها تجمعهم وحدة المطالب ووحدة الهدف.

اللافتات:

إن حمل لافتة أو ورقة مكتوب عليها عبارة احتجاجية خفيفة، يمكن التقاطها وحفظها بسهولة وهي تعتبر من أسهل وأهم وسائل الاحتجاج ومن أكثرها فاعلية في نشر الأفكار والتعبير عن مطالب المحتجين. فاللافتات تتضمن الشعارات التي يصيح بها المتظاهرون كالشعارات التي يرفعها سكان ولاية ورقلة المنددة بالظلم ،التمييز ،التهميش ،الفساد ، ضعف التنمية المحلية وسياسة التوظيف في الشركات البترولية التي تخضع للمحسوبية والبيروقراطية.

الاعتصام:

يكون عادة في الساحات العامة يهتف من خلاله المتظاهرون بمطالبهم لأجل اسماع أصواتهم للمسئولين دون اللجوء لاستخدام العنف أو التخريب أو قطع الطرقات. ويعتبر من أهم أساليب الاحتجاج حيث استخدم في العديد من ثورات الربيع العربي. ومن الأمثلة على ذلك الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019 بالجزائر العاصمة والعديد من الولايات الجزائرية الذي شهد اعتصامات ومسيرات بالآلاف في كبرى الساحات بالجزائر العاصمة على غرار ساحة الشهداء وساحة أول ماي.هذا الزخم الذي أفرزته تلك الاعتصامات وسلميتها ونوعية الشعارات المرفوعة والحشود الكبيرة التي شاركت فيها، وحسن تنظيمها مكنتها من تحقيق أهدافها وأفرزت نظام حكم جديد

ظلت اعتصامات ورقلة سلمية ولسنوات عديدة، ولم تخرج عن اطار مطالبها المرفوعة ولم يتم اختراقها من أي جهة داخلية كانت أم خارجية لضرب استقرار الوطن ووحدته.بل لقد أعطى المواطن الورقلي دروسا عن مدى وعيه وحكمته ووطنيته التي لا مجال للشك فيها.لقد شكلت ورقة ضغط في العديد من المرات على السلطات المحلية والمركزية أرغمتهم فيها على الجلوس معهم على طاولة المفاوضات.

إقامة الصلاة الجماعية:

لجأ المحتجون بولاية ورقلة للتجمع في الساحات العمومية وإقامة الصلاة جماعة كأسلوب سلمي للتنديد والاحتجاج على تنظيم الحفلات الفنية والتي تستنزف أموال الخزينة العمومية كثيرا ، في حين كان ينبغي انفاقها لإقامة مشاريع استثمارية وترقية التنمية المحلية بالولاية.فهذه التجمعات السلمية هي أسلوب حضاري للتعبير وإيصال رسائل للسلطات المحلية والمركزية بوجوب الاصغاء لأصواتهم .

القيام بمسيرات سلمية نحو الجزائر العاصمة:

قام الشباب البطال بولاية ورقلة بمسيرات سلمية نحو الجزائر العاصمة لأجل لإيصال أصواتهم ومعاناتهم للسلطات المركزية بعد ما يئسوا من تماطل السلطات المحلية في التكفل بمعاناتهم وأخذ مطالبهم بمحمل الجد والتي على رأسها توفير مناصب للشغل. ويهدفون من وراء ذلك نقل مطالبهم من المحلية إلى الوطنية حيث سوف تسلط عليها الأضواء من طرف وسائل الإعلام الوطنية والعالمية وتقترب أكثر فأكثر من مراكز اتخاذ القرار.

2.3. الأشكال العنيفة:

دفع استخدام القوة من طرف السلطات ضد المتظاهرين بولاية ورقلة منذ عام 2011 لتبنيهم إجراءات وردود أفعال متطرفة وعنيفة ابتداء من فيفري2013.فبعد قيام قوات الأمن باعتقال نشطاء من اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين الذين تجمعوا في ولاية الأغواط لحرق شهاداتهم أمام مكتب التشغيل، اندلعت بولاية ورقلة صدامات بين قوات الأمن والمتظاهرين المتجمعين تضامنا مع زملائهم.

كما تبنى المتظاهرون أساليب جديدة تمثلت في خياطة الأفواه وجرح الأجساد بالسكاكين والأدوات الحادة و محاولات بالانتحار. شهدت احتجاجات جويلية 2021 قيام الشباب البطال بالانتفاضة في مختلف أحياء المدينة مثل: بني ثور، عين البيضاء، المخادمة، الرويسات، سعيد عتبة، بوعامر، القصر وغيرها؛ مطالبين باحتواء التجاوزات المسجلة في ملف التشغيل. جاءت الاحتجاجات عقب عروض العمل ونتائج الفحص المهني بعدد من الشركات البترولية الوطنية.

فأقدم المحتجون على محاولة شل حركة المرور بقطع الطرقات بالحجارة والمتاريس وإضرام النار في العجلات المطاطية وسط تعزيزات أمنية مشددة حيث تدخلت قوات مكافحة الشغب في حالة من الكر والفر بينها وبين المحتجين ما خلّف عددا من الجرحى اصاباتهم متفاوتة الخطورة. [1] وسنبين أساليب الاحتجاج العنيفة التي اعتمدها الشباب البطال بولاية ورقلة فيما يلي:

❖ **محاولات الانتحار وإضرام النار في الجسد:**

عرفت الولاية تنامي ظاهرة الانتحار لدى الشباب البطال، في ظل تعنت القائمين على ملف التشغيل، وغياب الحلول من طرف الجهات الرسمية . في وقت يجد الشباب أنفسهم بين مطرقة الآفات الاجتماعية وسندان البطالة، الأمر الذي دفع بعدد من هم لتنظيم وقفات احتجاجية أسبوعية أمام مقر الولاية.

[1] سمير بوترعة، ، (**وسط صمت من السلطات :تجدد المواجهات بين المحتجين ورجال الأمن بورقلة**)، التزا الجزائر، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://ultraalgeria.ultrasawt.com بتاريخ 2020/07/17على الساعة19.10.

كما تعددت أساليب الاحتجاج بين غلق للطرق العامة و الرئيسية، محاولات الانتحار بإضرام النار في الجسد وتعليق حبال حول رقابهم. حيث قام شباب من ولاية ورقلة بمحاولة الانتحار بإشعال النار في أجسادهم احتجاجا على الظروف المعيشية الصعبة والبطالة التي طال أمدها رغم الانتظار الطويل.

و من الأمثلة على ذلك هو اقدام الشاب ق ع بمحاولة الانتحار حرقا في احتجاجات سبتمبر 2011 توفي جراء اصابته بحروق بليغة رغم تحويله لمستشفى الدويرة للحروق. [1]

كما أقدم الشاب ب بإضرام النار في جسده فوق بناية مكتب التشغيل بحاسي مسعود بتاريخ 08 أوت2022 والذي توفي متأثرا بحروقه بمستشفى باتنة .هذا الشاب الذي كان اسمه مدونا في قائمة الناجحين لمنصب بستاني بشركة مناولة اسمها(jardinier).وبعد ذلك تم شطب إسمه ووجد نفسه مقصيا بدون سبب؛ الأمر الذي أدى به إلى نهاية مؤسفة تتمثل في الانتحار حرقا ووفاته. [2]

وفي جانفي 2022 حاول الشاب ب ح الانتحار حرقا حيث تعرض لحروق متفاوتة الخطورة ، تم نقله إلى مستشفى محمد بوضياف، قبل أن تدهور حالته الصحية ليتم تحويله على جناح السرعة للمستشفى الجامعي بباتنة بواسطة طائرة خاصة انطلاقا من مطار عين البيضاء 3.

والمتتبع للشأن الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر ، يلاحظ أن ما يحصل هو تصعيد صارخ للاحتجاج على واقع البطالة في منطقة "ورقلة"، واستمرار لغضب الشباب العاطل عن العمل .فالمنطقة تشهد أسبوعيا اعتصامات على مستوى البلديات وإدارات المؤسسات الحكومية، وخصوصًا بمنطقة "حاسي مسعود"، التي يتواجد على ترابها العشرات من شركات الاستكشاف والتنقيب عن ثروات البترول ،الغاز و المعادن.

❖ **خياطة الأفواه وتمزيق الأجسام بأدوات حادة:**

أخذت عمليات الانتحار المتفرقة هنا وهناك بولاية ورقلة والعديد من المدن الجزائرية أبعادًا خطيرة. فبعد الانتحار بواسطة الحرق، لجأ شباب ورقلة بالانتحار عن طريق تخييط الأفواه وتشريح الجسد بواسطة شفرات حادة . و ما تلك الأساليب سوى وسيلة ضغط و محاولة للفت انتباه الرأي العام والسلطات بعد استنفاذهم كل الطرق العادية والسلمية والتي لم تجدي نفعًا.

---

[1] شريفة ع، ،(**الوالي ينقل الضحية الذي اراد الانتحار للعاصمة للعلاج**)، جريدة الفجر بتاريخ2011/09/12، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://alfadjr.dz، بتاريخ 2020/08/15 على الساعة21.14

[2] حسن ب،**ارتفاع كبير في حالات الانتحار أغلبهم شباب بحاسي مسعود** ،صحافة بلادي،بتاريخ2022/08/17،اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://sahafatbladi.com/، بتاريخ 2022/10/20 على الساعة20.15.

[3] محمد الأمين قندوز، ، (**بعد تعرضه لحروق أثناء محاولة انتحار السلطات المحلية تتكفل بنقل الشاب ب جواً لمستشفى باتنة**)، جريدة الواحات اليوم بتاريخ2022/01/29 ،اطلع عليها على الموقع الالكتروني https://elwahatelyawm.dz بتاريخ 2022/05/20على الساعة20.00.

كما لجأ مجموعة من الشباب العاطلين لأسلوب جديد لنقل معاناتهم تمثل في خياطة أفواههم وتقطيع أجسادهم بسكاكين وشفرات حادة. [1] وهي الخطوة التي تحمل إنذارا عاجلا بوجوب التدخل الفوري من طرف السلطات قبل انفجار الأوضاع، ولها تبعات خطيرة وتأثير على وضع البلاد عامة والمنطقة خاصة خشية أن يتم استغلالها من أطراف معينة تسعى لضرب الوحدة الوطنية و الاستقرار والسلم الاجتماعي في البلاد .

فهذا الأسلوب الاحتجاجي يعتبر رسالة جلية للتصعيد ورفض الوضع القائم بسبب عدم ايجاد حلول نهائية ومرضية للجميع.

كما يبين فشل الطرق الاحتجاجية السلمية التي اتبعها المحتجون لسنوات عديدة دون جدوى. فالشباب البطال يطالب بحقه في التوظيف في الشركات البترولية على غرار أقرانه من الولايات الأخرى . فكيف يعقل ، حسب رأيهم ، جلب يد عاملة من خارج ولاية ورقلة في حين يوجد مثلها محليا وفي مختلف الرتب والمناصب عمالة عادية أو خريجوا الجامعات ومسجلون في مكتب التشغيل منذ سنوات وتتمتع بالكفاءة. في حين أن عروض العمل قليلة ولا تلبي جميع رغبات الشباب المحلي الذي يرى أن له الأولوية في التوظيف في الشركات البترولية المتواجدة على تراب ولايته .[2]

❖ **غلق الطرقات ووضع المتاريس فيها:**

عندما لم تتجاوب السلطات المحلية بولاية ورقلة مع مطالب الشباب البطال وإيجاد حلول له ،قاموا بالتصعيد من أسلوبهم الاحتجاجي من خلال احتلال الطرقات ، مداخل ومخارج المدينة بوضع العجلات المطاطية والمتاريس في الطرقات والمداخل الرئيسية لشل حركة المرور تنديدا منهم بالأوضاع المتردية .

❖ **التخريب والتكسير للأملاك واقتحام المقرات الحكومية:**

لجأ المحتجون بورقلة لاحتلال المقرات الحكومية والصعود إلى أسطحها للتهديد بالانتحار ورمي أنفسهم منها. كما يقومون بالتخريب والتكسير لتلك المقرات الحكومية على غرار اقتحام المكتب الولائي للتشغيل ومنع الموظفين من الدخول لأنهم يرون فيه رمزا للفساد الإداري وسببا رئيسيا في تفشي ظاهرة البطالة.

فالمتتبع لمسار الحركات الاحتجاجية بولاية ورقلة يلاحظ تحولا نوعيا في أسلوب الاحتجاج من التظاهر السلمي إلى المظاهرات العنيفة واعتماد آليات جديدة للاحتجاج لأجل تحقيق المطالب. ومن أبرز سمات هذه

---

[1] إسلام ب، " **جيل جديد"يتضامن مع احتجاجات البطالين بورقلة** ، جريدة الخ بر بتاريخ 2016/02/27 ، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.elkhabar.comبتاريخ 2020/08/12 على الساعة20.00.

[2] الجمعية الوطنية للدفاع عن حق وترقية الشغل،الأمانة الولائية بورقلة،**تقرير حول ملف الشغل بورقلة مع طلب التدخل العاجل**،2022/02/20

الحركات الاجتماعية الاحتجاجية هو أنها حملت معها فاعلا اجتماعيا جديدا يتمثل في الأعداد الكبيرة من الشباب المعبرين عن سخطهم ورفضهم للظروف المعيشية بلغة سياسية جديدة.

كما أنها تطالب بالحق في التنمية والسكن والبنية التحتية والخدمات والتشغيل في الشركات البترولية. اتخذت هذه الحركات فضاءات جديدة للتعبير كالشارع ، الساحات ،الأحياء والملاعب.

4. أساليب تعامل النظام الجزائري مع احتجاجات ولاية ورقلة

تباينت ردود أفعال النظام الجزائري وكيفية تعامله مع موجة الاحتجاجات بولاية ورقلة. فأحيانا يستخدم القوة والأساليب العنيفة ، وفي بعض الأحيان يستخدم الأساليب المرنة والسلمية كالمفاوضات و الحوار مع ممثلي المحتجين سعيا منه لشراء السلم الاجتماعي بالولاية من خلال الوعود التي يقدمها لهم. والتي في العديد من المرات إما لا تتجسد في أرض الواقع أو تصطدم بالعراقيل البيروقراطية ، وبالتالي تتجدد موجة الاحتجاج.

1.4.استخدام أسلوب القوة والعنف:

لاقت احتجاجات الشباب في ورقلة تفاعلا واسعا على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث ساهمت في ايصال أصواتهم ونقل صورة حقيقية عما يعانونه من مشاكل ومن أساليب تعامل السلطات المحلية معهم. فلقد تم اللجوء لاستخدام العنف وقمع المسيرات بدل الاستماع للمحتجين ودراسة مطالبهم، كما تم مجابهتهم بالقنابل المسيلة للدموع وبحملة واسعة من الاعتقالات وإحالة الشباب المعتقلين على القضاء بتهم متفاوتة وتم الحكم عليهم بالسجن النافذ .

إن دخول قوات الأمن في مواجهات مباشرة مع المحتجين لثنيهم عن مواصلة احتجاجهم السلمي، للمطالبة بمناصب للشغل وبالدفع بعجلة التنمية المحلية، تسبب في تسجيل عدد من الجرحى . فلقد شهدت مدينة عين البيضاء عملية دهس نفّذها رجال الأمن على عدد من البطالين المعتصمين أمام مقر البلدية لأكثر من 8 أشهر.تم تحويل المصابين للمستشفى بسبب إصابات متفاوتة الخطورة ، غادروا بعد تلقي العلاج. وهنا يؤكد أحد النشطاء أن حملة التوقيفات التي طالت المتظاهرين تتم بطريقة عشوائية ، بحيث تم احالة أربعة شباب أمام القضاء وحُكم عليهم بعامين حبسل نافذا. [1]

تسببت ردود الفعل العنيفة من طرف السلطات المحلية في استفزاز المواطنين و اتساع دائرة الاحتجاج من باب تضامن المواطنين فيما بينهم، وهو ما يهدد السلم الاجتماعي ويؤدي لمواصلة نطاق العنف والتخريب والتصادم. مثلما وقع في احتجاجات شهر جويلية 2021، والتي اتسعت دائرتها لتشمل مختلف أحياء ورقلة

[1] سمير بوترعة، **المرجع السابق**.

بعد قيام قوات الأمن بالتدخل واشتبكت مع المحتجين، حيث سارعت لزيادة تواجدها واستقدام تعزيزات من خارج الولاية للتحكم في الوضع المتشنج.

فتحولت المظاهرات إلى صفيح ساخن عقب إقدام البطالين على حرق العجلات المطاطية وقطع الطريق مطالبين السلطات المركزية بالتدخل العاجل لاحتواء الوضع بعدما اثبتت السلطات المحلية عجزها على ايجاد الحلول و وضع حد للتجاوزات في معالجة عروض العمل.[1]

2.4. استخدام الأساليب السلمية:

إن التصعيد في أساليب الحركات الاحتجاجية بولاية ورقلة والانتقال من الأساليب السلمية إلى العنيفة ينذر السلطات الجزائرية بوجوب التدخل العاجل لإيجاد حل للأزمة والسعي للاهتمام بجدية أكثر بالتنمية المحلية وخلق مناصب شغل للشباب البطال مع السعي لإيجاد آليات ومجالات جديدة للتخفيف من حدة البطالة، كتشجيع الاستثمار المحلي وفتح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار في ميدان الفلاحة لما تزخر به ولاية ورقلة من إمكانيات كبيرة في هذا المجال وجب استغلالها.

لما وقفت السلطات المحلية على إصرار المواطنين المحتجين على مطالبهم خصوصا بعد تأكدها من عدم جدوى الحلول الأمنية و مواجهة مظاهراتهم السلمية بالقوة و الاعتقالات، لجأت لاستخدام الأساليب المرنة لحل النزاعات عبر تبني أسلوب الحوار و الجلوس مع ممثليهم على طاولة المفاوضات للنظر في مطالبهم والسعي لحلحلتها .

فلقد أثارت احتجاجات البطالين مخاوف الحكومة من تفجر الأوضاع في الشارع المحلي وخروجه عن دائرة السيطرة، وهو ماحدا بها للإسراع في البحث عن حلول جدية وفتح قنوات الحوار معهم. فللتنمية المحلية تأثير مباشر على السلم الاجتماعي والاستقرار بولاية ورقلة.فانعدامها أو وجود خلل في تنفيذها قد يتسبب في انفجار الأوضاع وخروجها عن السيطرة ، في حين أن وجودها وترقيتها يشكل عاملا لاستتباب الأمن والاستقرار.

لقد احتج المواطنون بورقلة وخرجوا للشارع مطالبين بتحسين ظروفهم المعيشية وضمان حقهم في الشغل وتحسين البنية التحتية ، وهو ما يتجسد في إطار مشاريع التنمية المحلية. لذلك وخوفا منها عن خروج الأمور عن السيطرة بولاية ورقلة، لجأت السلطات إلى لعب ورقة التنمية المحلية لشراء السلم الاجتماعي واحتواء الأوضاع فاتخذت جملة من التدابير لبناء سلام دائم تمثلت فيما يلي:

[1] سمير بوترعة، **المرجع السابق**.

1.2.4.في ميدان التشغيل

يُجمع ممثلوا منظمات المجتمع المدني والجمعيات التي تقود تلك الحركات الاحتجاجية على عدم جدية السلطات في ايجاد حل جذري للمشاكل القائمة التي يعاني منها المواطن بولاية ورقلة؛ من نقص في خدمات التنمية المحلية ،البطالة ،الفساد المستشري وكذا عدم الشفافية في ملف التوظيف في الشركات البترولية. فالسلطات المحلية أثبتت عجزها في إيجاد حل جذري لملف الفساد الذي يعرفه ملف التشغيل والذي تشوبه العديد من التجاوزات ، الخروقات والضبابية من طرف مسئولي مكتب التشغيل. وهو ما يستوجب تدخل السلطات المركزية لاحتواء الأوضاع من خلال الجلوس على طاولة المفاوضات بعيدا عن الحلول الأمنية التي لا تزيد إلا في تأجيج الأوضاع.[1]

في سنة2017، كشف الوزير الأول عبد المالك سلال على اتخاذ الحكومة جملة من الإجراءات تخص مشكل التشغيل في الجنوب الشرقي ومن بينها ولاية ورقلة.تسعى السلطات من خلالها للحد من البطالة التي يعاني منها شباب المنطقة والتي تتسبب في العديد من موجات الاحتجاج. ومن التدابير التي اتخذتها السلطات الجزائرية لبناء السلم الاجتماعي مايلي:

- اقرار بعض الإجراءات لحل ملف التشغيل والتي ساهمت بزيادة عروض العمل بأكثر من57% خلال سنة 2013 لتبلغ 63% في2015، بزيادة 10%. فتم تنصيب251852 طالب عمل من قبل هياكل الوكالات المحلية للتشغيل. كما تم تمويل 20859 مؤسسة صغيرة لأجل خلق أكثر من 50 الف منصب عمل .[2]
- اصدار مجموعة من القوانين والمناشير والقرارات الوزارية حول ملف التشغيل بالولايات الجنوبية.ومن بينها:

أ. **<u>تعليمة الوزير الأول رقم 1 المؤرخة في 11مارس2013</u>**: المتعلقة بتسيير ملف التشغيل بولايات الجنوب.والتي ترمي لمعالجة النقائص المسجلة عبر تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة للولوج لسوق الشغل. أقرتها حكومة عبد المالك سلال عقب اجتماع وزاري مشترك حول التشغيل في الجنوب وتنص على مايلي:

- منح الأولوية لشباب الجنوب في التوظيف بكل المؤسسات العمومية والخاصة الناشطة على مستوى تراب هذه الولايات، حتى وإن كانت مقراتها الاجتماعية خارج المنطقة .
- إلزام المؤسسات والشركات المستخدمة بعدم اللجوء للتوظيف من خارج الولاية إلا بترخيص استثنائي من طرف الوالي والذي يكون بناء على تقرير معلل ومشفوع برأي مصالح التشغيل المختصة.

---

[1] الجمعية الوطنية للدفاع عن حق وترقية الشغل،الأمانة الولائية بورقلة،**تقرير حول ملف الشغل بورقلة مع طلب التدخل العاجل**،2022/02/20

[2] بلال كباش، **منع شركات الجنوب من التوظيف من خارج الولاية** ، جريدة النهار ،بتاريخ2013/03/11، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.ennaharonline.com، بتاريخ 2019/01/01 على الساعة19.00.

– لا يتم الترخيص باللجوء إلى توظيف يد عاملة من خارج الولاية إلا في حدود المناصب الشاغرة التي يتم الافتقار إليها محليا لعدم توفر المؤهلات المطلوبة. فالأولوية في التوظيف تمنح لليد العاملة المحلية.

– إلزام الشركات والمؤسسات المستخدمة في ولايات ا لجنوب بالتصريح بكل منصب عمل شاغر لديها عند وكالات التشغيل على مستوى البلدية مع وجوب تحديد المجالات والمؤهلات المطلوبة

ب. <u>المنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 11جانفي 2017</u>: المتضمن الاجراءات الخاصة لانتقاء اليد العاملة وتعزيز التكوين عن طريق التمهين في ولايات الجنوب لضمان المزيد من الشفافية والصرامة في مجال احترام التدابير التي تحكم التوظيف والولوج لسوق الشغل.

❖ ضرورة تلبية احتياجات المؤسسات البترولية المتواجدة في ولايات الجنوب عن طريق الاستعانة بالعمالة المحلية ما لم يتم الترخيص بغير ذلك استثناء من طرف الوالي المختص اقليميا.

❖ إلزام المؤسسات التي توظف الأعوان غير المؤهلين تأهيلا كاملا بالتكفل بضمان تكوين مباشر أو عن طريق مركز التكوين المهني.على أن يتم هذا المبدأ تلقائيا ضمن عقود تأدية الخدمات المتفق عليها.

❖ الزام الشركات بالخضوع لأحكام القانون04–19 المؤرخ في 25 ديسمبر2004 المتضمن تنصيب العمال ومراقبة التشغيل، وإلزامهم بإعلام وكالات التشغيل باحتياجاتهم من اليد العاملة.

❖ وجوب التزام الشركات بشبكة الأجور المعمول بها في مناصب مماثلة مع الرفع من أجور العمال المحليين.بحيث ي جب إعادة النظر في نظام الأجور المطبق حاليا في ولايات الجنوب من طرف شركات تقديم

الخدمات، والذي يشهد تمييزا مع الشركات والمؤسسات المتعاقدة على نفس المنصب.حيث تقرر رفع أجور العمال المحليين في الجنوب وتسويتها بشبكة الأجور المماثلة، والتي لا يجب أن تكون أدنىمن 80 %. أي أن العامل المتعاقد مع المؤسسات الخدماتية في المجال لا يجب أن تقل أجرته عن80% من الأجر المتعاقد عليه مع المؤسسة المستخدمة .

❖ تكييف المؤهلات وتخصيص مناصب تكوين إقامي أو عن طريق التمهين لسد الاحتياجات في المؤسسات في المهن التي تعرف عجزا بالولايات الجنوبية.

اعترف والي ولاية ورقلة مصطفى اغامير، الذي خلف صالح بوستة ، بأن ملف التشغيل هو أحد المشاكل التي تعرفها الولاية على غرار بعض الانتهاكات الأخرى كنهب العقار و توقف عجلة التنمية والتي تعتبر من الأولويات التي تهم المواطن في ورقلة. من هنا أضحى لزاما السعي قدما للبحث عن حلول جذرية لها كي يعم السلم الاجتماعي تراب الولاية، وينعم المواطنون بالعيش الكريم.

ومن القرارات الحازمة التي تم اتخاذها لامتصاص غضب الجماهير هو القيام بعزل مدير المكتب الولائي للتشغيل ف. د. وتعويضه بالمدير الجديد ب. م. وافدا من ولاية معسكر، وطالبه بتطبيق القانون على ملف التشغيل بكل شفافية بعيدا عن الضغوطات أو التهديدات من أي هيئة أو إدارة أو منتخبين .

فالمواطنون ناقمون على الفساد المستشري في ملف التشغيل من خلال التوظيف بالمحسوبية والرشوة والمحاباة. كما اعتبر والي الولاية أن تنصيب المدير الجديد هو من بين الآليات التي وضعتها الدولة من أجل تسيير الإدارات العمومية والمتمثلة في المديرية الولائية للتشغيل والفرع الولائي للتشغيل والملحقات المحلية المقدر عددها بسبعة ملحقات تنشأ بموجب نصوص قانونية وآليات تنظيمية لسوق الشغل بولاية ورقلة بكل شفافية ووفق معيار الكفاءة. [1]

- القيام بإصلاحات في الوكالة الوطنية للتشغيل وتكليفها بتوظيف السكان المحليين وزيادة الرواتب.
- التعهد بخفض معدل الفائدة على القروض الممنوحة لأبناء الجنوب وتوفير التدريب المهني لهم. وبالفعل تم افتتاح أول مركز للتدريب المهني تابع لقطاع الطاقة بالمنطقة سنة2013 . إلى جانب فتح أقسام للتكوين من طرف قطاع التكوين المهني.

وأمرت تعليمة الوزير الأول كل القطاعات المعنية بتسهيل مهمة إنشاء هذه المؤسسة للتكوين الإقامي أو عن طريق التكوين بواسطة التمهين في المؤسسة بما يستجيب لاحتياجاتها. ومن جهة أخرى تشير التعليمة أنه سيسهر قطاع السياحة والصناعة التقليدية على أن يتم تخصيص حصص من المقاعد البيداغوجية للشباب المنحدرين من ولايات الجنوب في المعاهد المتخصصة التابعة لوصايته،لاسيما معهدي تيزي وز وبوسعادة .

كما يتعيّن آجلا إقرار فتح معهد متخصص أو ملاحق لمعاهد التكوين الموجودة في مهن الفندقة والإطعام للعناية بقطاع الخدمات لأهميته في خلق مناصب للشغل وامتصاص نسبة كبيرة من العمالة البطالة.[2]

2.2.4. في ميدان السكن:

عمدت السلطات الجزائرية ايجاد حل عاجل لملف السكن بورقلة من خلال اتخاذ جملة من التدابير أهمها:

- اطلاق الصيغة السكنية "السكن الترقوي المدعم" استجابة لضغوط اجتماعية كبيرة في هذا الملف.
- اعطاء تعليمات من طرح الحكومة لتمكين كل المواطنين المعنيين بتسوية الوضعية القانونية لسكناتهم من الحصول على عقود ملكية في أجل لا يتعدى ستة أشهر.
- بعث مشاريع المدن الجديدة ومنها المدينة الجديدة بحاسي مسعود والمنيعة ...وغيرها.
- التعجيل بتجسيد التجزئات الاجتماعية بالجنوب والهضاب العليا لفائدة أكثر من 362000 مستفيد وإقرار مساعدات مالية لهم

---

[1] بلال كباش، **المرجع السابق**.

[2] **المرجع نفسه**.

ففي اطار برنامج الجنوب تم تخصيص 1000 سكن ترقوي اجتماعي إلى غاية 2009/12/31. حيث تم تخصيص324 وحدة سكنية بدائرة ورقلة، مع برمجة 322 وحدة سكنية بدائرة سيدي خويلد، وإقرار 220 وحدة سكنية بدائرة تقرت، وبرمجة 82 وحدة سكنية بدائرة النزلة. وأخيرا تم تخصيص 52 وحدة سكنية بدائرة الزاوية العابدية، تم الانتهاء فقط من 22 وحدة سكنية، في حين بقيت 930 وحدة سكنية قيد الانجاز.ولم تنطلق الأشغال في 48 وحدة سكنية أخرى.[1]

وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول فشل انجاز المشاريع التنموية بالولاية والتي تسببت في تذمر المواطنين واحتجاجهم. فالبطء والتأخر في انجاز العديد من العمليات والمشاريع المبرمجة في مختلف المخططات والبرامج التنموية بالولاية أو عدم انطلاقتها من الأساس يعود للعراقيل البيروقراطية، نقص اليد العاملة المؤهلة في مجال البناء، أو عدم احترام آجال الإنجاز لإنعدام المراقبة الجدية للأشغال.

ومع مجئ الوالي مصطفى أغامير، و خلال إشرافه على مراسم حفل توزيع مفاتيح السكنات، أكد على أن حصة ورقلة من برامج السكن بصيغه المختلفة التي يجري إنجازها عبر بلديات الولاية كبيرة وتلبي حاجات المواطنين، داعيا إلى التعاون مع السلطات المحلية والتحلي بالثقة اللازمة مع وجوب التحلي بالشفافية في توزيع السكنات لمن تتوفر فيهم الشروط الضرورية فقط.

تم اعطاء دفعة قوية للمشاريع السكنية التي كانت مجمدة أو تلك التي كانت تعرف تأخرا في الإنجاز.فتم بالمناسبة توزيع 3311 وحدة سكنية، تشمل 613 وحدة من صيغة السكن العمومي الإيجاري، منها 367 وحدة ببلدية ورقلة ،126 وحدة بالرويسات ،71 وحدة بأنقوسة و49 وحدة بسيدي خويلد. كما تم برمجة توزيع حصص جد معتبرة من مختلف الصيغ، خصوصا السكن العمومي الإيجاري والتي تقدر بأكثر من 2000 وحدة سكنية.

في حين بلغ عدد السكنات الموزعة من صيغة البيع بالإيجار "عدل" 748 وحدة سكنية. أما عدد التجزئات الاجتماعية الموزعة فقدرت بـ576 قطعة أرضية عبر كل من بلدية أنقوسة بـ264 استفادة ،246قطعة ببلدية ورقلة ،37 قطعة بعين البيضاء ،14قطعة بالرويسات ،9 قطع بحاسي بن عبد الله و 6 قطع بسيدي خويلد. بينما في صيغة السكن الريفي، بلغ عدد المستفيدين 1374 مستفيدا، موزعين عبر مختلف بلديات الولاية . كانت الحصة الأكبر من نصيب بلدية البرمة الحدودية التي استفادت من 449 حصة ، ثم أنقوسة

[1] DPAT Ouargla ,**Annuaire Statistique 2009,op cit**

بـ258حصة، سيدي خويلد بـ 222حصة، عين البيضاء بـ 202حصة ،بلدية الرويسات وحاسي بن عبد الله ب96 حصة لكل منهما، إضافة إلى 51 استفادة في بلدية ورقلة.[1]

3.2.4. الخدمات الصحية

قامت السلطات المركزية ، ونزولا عند ضغط الشارع الورقلي، باتخاذ مجموعة من الإجراءات في قطاع الصحة تتمثل فيما يلي:

أ. ضمان زيادة التغطية الصحية على مستوى الجنوب الكبير و الهضاب العليا.

ب. إقرار زيادات لفائدة الاطباء المقيمين والمختصين.

ت. تقديم حوافز وتسهيلات للمستثمرين الراغبين في الاستثمار بقطاع الصحة.

ث. رفع التجميد عن المشاريع الصحية : ومن المشاريع الهامة التي تم رفع التجميد عنها مشروع المستشفى الجامعي400 سرير الذي اسال العديد من الحبر بسبب تأخر الانطلاق في انجازه.

المستشفى الجامعي 400 سرير بورقلة:

استفادت ولاية ورقلة من مشروع المستشفى الجامعي سنة 2013 . وتم تجميده سنة 2015 ترشيدا للنفقات العمومية. وتم رفع التجميد عنه سنة 2019. فتم تخصيص قطعة أرض بمساحة 30 هكتارا للمشروع على مستوى بلدية ورقلة ؛ منها 20 هكتارا مخصصة لتجسيده و 10 هكتارات ستكون مخصصة للتوسعة.[2]

لقد تأخر انطلاق تجسيد المشروع بسبب نزاع بين السلطات وأشخاص ادعوا ملكيتهم للأرضية التي كانت مقترحة لإنجاز المشروع.وهو ما جعل وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات تنذر والي الولاية بسحب الغلاف المالي المرصود للمستشفى في حالة عدم تسوية مشكل الأرضية المقترحة له.

راسلت تنسيقيات المجتمع المدني بورقلة والي الولاية آنذاك ساعد اقوجيل بوجوب استكمال الإجراءات القضائية والفصل فيها للشروع في انجاز المرفق الصحي الذي طال انتظاره والذي يعول عليه سكان منطقة الجنوب الشرقي كثيرا على غرار ولايات ورقلة، غرداية، الوادي، بسكرة، اليزي، تمنراست لإنهاء معاناتهم في التنقل لمستشفيات الشمال لتلقي العلاج.

---

[1] إيمان كافي، (**توزيع3311 وحدة سكنية بولاية ورقلة**)، جريدة الشعب ،بتاريخ2022/07/03، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://tanmia.echaab.dz يتاريخ 2022/08/14 على الساعة21.30

[2] موسى بقي، (**كوسيدار تتسلم رسميا مشروع المستشفى الجامعي بورقلة**)، جريدة الخبر بتاريخ2024/02/05، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.elkhabar.com/ بتاريخ 2024/02/10على الساعة 21.00

فهذا المرفق الصحي سيحمل طابعا جهويا وسينجز بمواصفات ومعايير دولية بالنظر للتجهيزات الطبية المتطورة المسخرة له.و سيضمن تخصصات طبية متنوعة لسكان المنطقة تجنب المرضى عناء التنقل لمستشفيات الشمال للعلاج ، بالإضافة إلى أنه يشكل فرصة للسكان لسد حاجاتهم في قطاع الصحة وتغطيته لنقائص الولاية في القطاع من أطباء واختصاصيين.كما أن طلبة كلية الطب بحاجة لمستشفى جامعي يطبقون فيه دراستهم ويساهم في العطاء العلمي لهم. فلقد شهدت كلية الطب بورقلة هجرة العديد من الطلبة نحو الكليات الأخرى بجامعات الوطن نظرا للفرق الشاسع في ظروف التدريس.

كما أصغت السلطات المحلية بولاية ورقلة لمطالب المواطنين المحتجين ورفعت التماسا للسلطات المركزية لرفع التجميد عن مشروع المستشفى الجامعي سعيا منها لشراء السلم الاجتماعي.و بتاريخ الخامس فيفري 2023 تلقت مصالح الولاية مراسلة صادرة عن وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات تبلغهم فيها بالموافقة على إطلاق إجراءات إسناد إنجاز المشروع. حيث تم استكمال الدراسة التقنية المتعلقة بالمشروع، وتم عرضها خلال لقاء جمع مسئولي مختلف المصالح والهيئات العمومية بالولاية حيث تم المصادقة عليها تحسبا للانتقال لمرحلة الإنجاز و انطلاق الأشغال في انتظار المصادقة على دفتر الشروط من طرف اللجنة الوطنية، ثم يليها الإعلان عن المناقصة الوطنية للإنجاز.

وحسب مكتب الدراسات المشرف على المشروع فإنه يعتبرمن المشاريع الهامة في المجال الصحي، تبلغ طاقة استيعابه 410 سريرمقسمة كمايلي:[1]

- 60 سريرا لمصلحة الأمومة والطفولة.
- 140 سريرا للجراحة.
- 120 سريرا للطب العام.
- 90 سريرا للإنعاش والاستعجالات الطبية وغيرها من الخدمات الصحية الأخرى.

يضم المشروع 50 وحدة سكنية . وينتظر أن يساهم في خلق 1500 منصب شغل من طواقم طبية وشبه طبية ،إداريين وعمال. وحددت مدة انجازه ب 48 شهرا.كما أن الأرضية المخصصة له تمت دراستها جيدا وخضعت لكل التحسينات والمقاربات الدولية وتحترم الشروط البيئية.

ج. توقيع مجمع سوناطراك لاتفاقية تمويل مع وزارة الصحة لفائدة مصلحة الحروق الكبرى للمؤسسة العمومية الاستشفائية "محمد بوضياف" بورقلة .والتي تهدف لمساهمة سوناطراك في تجهيز مصلحة الحروق بالعتاد

[1] إيمان كافي،(**الانتهاء من دراسة مشروع المستشفى الجامعي بورقلة**)، جريدة الشعب، بتاريخ 18فيفري2023 اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.echaab.dz بتاريخ2023/03/12 على الساعة 21.30.

الطبي ومختلف التجهيزات.

يعكس هذا الاتفاق الالتزام القوي للمجمع بالمساهمة في جهود الدولة الرامية لتحسين نوعية الخدمة العمومية في مجال التكفل الصحي وتقريبها من المواطن. وهي تدخل في إطار الاستراتيجية الجديدة المتبعة من قبل المجمع في الانخراط في العمل الاجتماعي الجواري، باعتباره مؤسسة مواطنة لها بصمتها الفعلية في مشاريع التنمية المحلية، خاصة في المناطق النائية.

كما نوه وزير الصحة عبد الحق سايحي أن انشاء الأقطاب الصحية الخاصة بالحروق الكبرى يأتي في اطار إستراتيجية السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بضرورة تواجد مستشفيات للحروق في مختلف جهات الوطن الأربعة. والتي تجسدت بافتتاح مستشفى الحروق الكبرى بالجزائر العاصمة، ومستشفى 120 سرير بولاية وهران، ومستشفى للحروق الكبرى بسعة 120 سريرا بولاية سكيكدة، إضافة إلى برمجة مستشفى آخر في جنوب البلاد. [1] ولا يوجد أفضل من ولاية ورقلة كمقر لهذا المستشفى باعتبارها منطقة بترولية تضم على ترابها العديد من الآبار والشركات البترولية والتي تعتبر عرضة للكثير من الحوادث والحرائق. وبالتالي وجب تقريب مستشفى الحروق منها.وهو ما من شأنه تجريب المرضى عناء التنقل لمسافات طويلة والتي قد ينجم عنها تأثيرات سلبية على الحالة الصحية للمرضى .

4.2.4.الاستثمار:

من الأساليب التي اعتمدتها السلطات الجزائرية لضمان الاستقرار بولاية ورقلة وبناء سلم اجتماعي قوي ودائم هو الاهتمام بتشجيع الاستثمار و حث الشباب على الاعتماد على النفس بتكوين مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة لتحقيق استقلالية مالية و خلق الثروة دون التركيز فقط على مطلب التوظيف في الشركات البترولية. فالإمكانيات التنموية كبيرة جدا ومتنوعة.كما أن الطاقات الشابة بإمكانها المساهمة في ترقية التنمية المحلية بالإضافة إلى رغبة المستثمرين الأجانب دخول السوق الجزائرية. غير أنهم متخوفون من قوانين الاستثمار ومن الفساد الإداري والمالي المنتشر في أوصال الإدارة .

لذا قامت الجزائر بإجراء تعديلات في منظوماتها القانونية الخاصة بالاستثمار بتعديل قانون الاستثمار سنة 2016 بإصدار القانون رقم 09/16 المؤرخ في 03 أوت2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، وكذا القانون رقم18/22 المؤرخ في24جويلية2022 والمتعلق بالاستثمار. ومن الاجراءات المتخذة مايلي:

- رفع القيود التي تمنع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع الشباب على تكوينها.
- رفع التجميد عن مشاريع أونساج في ولايات الجنوب.

[1] ق م،(**سوناطراك تموّل مشروع تجهيز مصلحة الحروق الكبرى بمستشفى محمد بوضياف**)، يومية افريكا نيوز،بتاريخ2023/12/22، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://africanews.dz/ بتاريخ 2023/12/26 على الساعة22.00.

- تقديم تسهيلات للراغبين من القطاع الخاص في الاستثمار بقطاع الصحة للمساهمة وبفعالية في تحسين الخدمات الصحية وتغطية العجز الذي يمكن أن يصادف مستشفيات القطاع العام.
- التشجيع على التنويع الاقتصادي وتشجيع الشباب على التوجه لقطاعات أخرى كالفلاحة وتطوير الزراعات الاستراتيجية والصيد البحري والموارد الصيدية وكذا الاستثمار في مجال السياحة والصناعات التقليدية بفضل ما تزخر به ورقلة من مقومات كبيرة ومتنوعة.
- التشجيع على الفكر المقاولاتي من خلال تشجيع الشباب على انشاء المقاولات في مجالات متعددة كالبناء والأشغال العمومية .
- تكوين اليد العاملة المحلية : بالسهر على الاتصال بالمصالح المكلفة بالتشغيل وتلك المكلفة بالطاقة والسياحة والصناعات التقليدية والمؤسسات لجرد المهن التي تسجل عجزا على المستوى المحلي لاتخاذ التدابير الرامية إلى تكييف المؤهلات، عن طريق تكوين إقامي أو عن طريق تكوين بواسطة التمهين في المؤسسة بما يستجيب لاحتياجاتها . و تم رفع نسبة التمويل بـ100% في المشاريع.
- رفع القيود التي تحول دون تطور المؤسسات المصغرة في ولايات الجنوب، مع السعي لتطوير روح المقاولة لدى الشباب المحلي. فتم تخفيض نسبة الفائدة على القروض المصغرة الممنوحة في إطار أجهزة دعم إنشاء نشاطات مصغرة، والتي تسيّرها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.[1]
- ترقية مشاريع البنية التحتية وتطويرها لما لها من أهمية في استقطاب المستثمرين الأجانب وكذا للفائدة التي تعود بها في تحسين الظروف المعيشية للمواطن المحلي.
- تطهير العقار الصناعي : وذلك بمعالجة الملفات المتعلقة بالاستثمار المحلي ومتابعتها. حيث تتم دراسة المشاريع العالقة التي تعذر انطلاقها رغم انتهاء انجازها بسبب عوامل مرتبطة بإجراءات المطابقة أو رخص الاستغلال كما تنص عليه القوانين.

تجدر الإشارة إلى أن أكثر من 409 مستفيد بكل من ولايتي ورقلة وتقرت الجديدة، تحصلوا على رخصة بناء من إجمالي 700 مشروع تمت الموافقة عليه، في إطار ترقية الاستثمار منذ 2012 ومع ذلك لم يُجسد سوى 71 مشروع فقط .وبناء عليه تواصل الولاية عملية التطهير العقاري لأجل استرجاع العقار الصناعي الذي لم يستغل في إطار مهام لجنة المراجعة ودراسة الملفات الخاصة بالمستثمرين الذين لم ينطلقوا بعد في مشاريعهم. فتم الغاء قرارات الاستفادة ل 209 مستفيد واسترجعت 403 هكتار.ففي سنة 2018 تم الغاء 57 مشروعا مع استرجاع 103 هكتار.وأما في عام 2019 ، فتم إلغاء 14 مشروعا واسترجاع 46 هكتارا، وفي

[1] بلال كباش،**المرجع السابق**.

2020 أُلغي 121 مشروعا واسترجع 226 هكتار .وفي الثلاثي الأول لسنة 2021 أُلغي 17 ملفا واسترجع حوالي 28 هكتار من العقار الصناعي.[1]

5.2.4. تطوير البنى التحتية:

إضافة لتحسين الخدمة العمومية بالولاية من خلال العناية بالبنى التحية في قطاع الصحة والسكن، لجأت السلطات المحلية لتوفير الكهرباء والمياه الصالحة للشرب للمواطنين لأجل تحسين ظروفهم المعيشية وكذا تطوير شبكة الطرقات.فبمناسبة احتفالات عيد الاستقلال 05 جويلية2021، تم تدشين المشاريع التالية: [2]

- وضع حيز الخدمة خزان مائي بسعة 1000م³ بحي سيدي بوغوفالة ببلدية ورقلة، والذي يرتبط ببئر مائي طاقته 40 ل/ثا، حيث سيضمن هذا الإنجاز توزيع الماء الشروب لأحياء سيدي بوغوفالة وجزء من حي بني ثور والذي من شأنه المساهمة في تخفيف تذبذب التزود بالمياه الذي تعرفه هذه الأحياء.
- تدشين بئر مائي بالقصر القديم بالشط ببلدية عين البيضاء تقدر طاقته بـ15ل/ثا، والذي سيضمن توزيع الماء الشروب لأحياء القصر العتيق والأحياء المجاورة لأكثر من 8500 نسمة. وعن قريب سيتم إطلاق خزان مائي والذي يشكل أحد مطالب السكان على مستوى هذه المنطقة.
- تدشين محوّل ربط منطلقات كهربائية 30 كيلو فولط من محول التوزيع 60/220 كيلو فولط، المتواجد بعين البيضاء، بما سيمكن من توزيع الكهرباء لكل من بلديات سيدي خويلد وعين البيضاء وحاسي بن عبد الله، وشطر من أحياء بلدية الرويسات، هذا بالإضافة إلى تدعيم الكهرباء الفلاحية بالمحيطات الفلاحية القريبة، حيث من شأن هذه المنشأة تدعيم هذه المناطق بالطاقة الكهربائية المطلوبة والقضاء على مشكل الانقطاعات في التيار الكهربائي.
- تجديد شبكة الطرقات بالولاية ومن الأمثلة على ذلك الانتهاء من الطريق الرابط بين ولايتي ورقلة والمنيعة ووضعه حيز الخدمة.
- انطلاق الأشغال في مشروع لتدعيم الطريق الوطني رقم49 ، انطلاقا من مطار عين البيضاء بورقلة على مسافة 15كلم

---

[1] إيمان كافي، (**معالجة ملفات الاستثمار العالقة بولاية ورقلة**)، جريدة الشعب ،بتاريخ31أوت2021، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://tanmia.echaab.dz/ بتاريخ2021/12/12 على الساعة19.00.

[2] إيمان كافي،(**مشاريع تنموية ترى النور بولاية ورقلة**)، جريدة الشعب،2021/07/04، اطلع عليه بتاريخ 2021/08/09على الموقع الالكتروني: https://tanmia.echaab.dz على الساعة 20.30.

عقب الاحتجاجات العنيفة بورقلة سنة 2021 ، أكد المندوب المحلي لوسيط الجمهورية بالولاية موافقة رئيس الجمهورية على المطالب المرفوعة من طرف منسقي جمعيات أحياء ورقلة. حيث تم استقبال ممثلي طالبي العمل من طرف السيد وزير الدولة وسيط الجمهورية بالجزائر العاصمة يوم 18جويلية2021 للتحاور معهم لأجل التهدئة وبناء السلم الاجتماعي و وجوب التهيكل في إطار منظم يتولى تمثيل البطالين ورفع لائحة مطالبهم للسلطات المعنية.

وبالفعل تم يوم 24 جويلية2021 استقبال منسقي أحياء ورقلة الكبرى و عددهم 32 منسقا من طرف السيد المندوب المحلي لوسيط الجمهورية، وقدموا له لائحة مطالبهم مكتوبة. فقام برفعها مباشرة لوزير الدولة وسيط الجمهورية الذي عرضها بدوره على رئيس الجمهورية مشفوعة باقتراحات تمثلت في تشكيل وفد عن ممثلي القطاعات الوزارية المعنية مرفوقا بممثل عن هيئة وسيط الجمهورية لتشخيص المشكل بموضوعية واقتراح حلول عملية له مع ايجاد آليات مشتركة قصد خلق فرص استثمار حقيقية في الولايات الجنوبية لاسيما في المجال الفلاحي.[1]

المطلب الثالث : تقييم التنمية المحلية بولاية ورقلة وفق مؤشرات السلام الايجابي

يعني السلام الإيجابي حصيلة تفاعل المواقف والمؤسسات والهياكل ومدى قدرتها على بناء مجتمعات مسالمة؛ تخلق بيئة مثالية تعزز وتطور إمكانيات وقدرات الأفراد والجماعات، وتقوم بتلبية احتياجاتهم وتساهم في حل الخلافات الناتجة عن ذلك دون استخدام العنف وبالتالي ضمان حالة من السلام المستدام.

فالمواقف هي تلك القواعد والمعتقدات والأولويات والعلاقات التي تؤثر على كيفية تعاون الأفراد والجماعات داخل المجتمع في ولاية ورقلة.بينما تتمثل المؤسسات في الهيئات الرسمية الحكومية أو غيرها كالإدارات،الشركات، المنظمات والجمعيات المكلفة بمهام مختلفة والتي تسهر على ضمان سيادة القانون وبالتالي فتقييم التنمية المحلية بولاية ورقلة والوقوف على مدى توفرها على المقومات الكافية لأجل تحقيق تنمية محلية مستدامة تضمن تحسين الظروف المعيشية للمواطن المحلي بها وتكسب ولائه بما يحافظ على السلم الاجتماعي فيها، يمكن من خلالها الوقوف على مدى اهتمام السلطات المحلية والمركزية بتوفير كل العوامل الكفيلة بتحقيق التنمية المحلية وفق مؤشرات السلام الايجابي.فلا يمكن بناء السلام الايجابي بورقلة في ظل وجود مؤسسات وهياكل ظالمة، مستبدة وفاسدة؛ لا تلبي احتياجات المواطنين ولا تصغي

[1] بوابة افريقيا الاخبارية، (**الرئيس الجزائري يوافق على مطالب المحتجين بورقلة**)، نشر بتاريخ2021/07/27 على الموقع الالكتروني https://www.afrigatenews.net/article، اطلع عليه بتاريخ2021/08/14 على الساعة22.40.

لانشغالاتهم، ولا تولد الثقة والمشاركة السياسية، ولا تدعم سيادة القانون. من هنا سنقوم بتقييم التنمية المحلية بهذه الولاية وفق مؤشرات السلام الايجابي:

1. مؤشر الأداء الجيد للحكومة

لابد من وجود حكومة تعمل بشكل جيد وتقدم خدمات عالية الجودة لمواطنيها لتعزيز الثقة بينها وبينهم بشكل يضمن الاستقرار والأمن وسيادة القانون داخل الدولة. فعلى الحكومة العمل الجاد لوضع استراتيجية محكمة للتنمية وطنيا ومحليا بغية تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وتعميم الرفاهية والعيش الكريم للمواطن. لذلك سعت الدولة الجزائرية مع مطلع القرن الواحد والعشرين لوضع برامج وخطط وطنية بعيدة المدى محاولة من خلالها تحقيق الإقلاع التنموي المنشود ، مع وضع خطط محلية مستقاة من الخطة الشاملة عبر برامج للإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2001. ورصدت لها أغلفة مالية ضخمة مستغلة البحبوحة المالية التي تمر بها البلاد بفضل ارتفاع اسعار البترول في السوق العالمية.غير أنه ينبغي مراعاة خصوصية كل منطقة جغرافية.فالولايات الجنوبية، ومن ضمنها ورقلة، تُعرف بقساوة الظروف الطبيعية والمناخية، شساعة مساحتها قساوة الظروف المعيشية ، ضعف البنى التحتية و كذا تفشي ظاهرة البطالة في أوساط الشباب.

إن التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة تتحقق عبر الاهتمام بالتنمية المحلية في الوحدات اللامركزية الصغيرة، لما لها من تأثير قوي و فعال في رسم الصورة الحقيقية للعملية التنموية انطلاقا من أحقية استغلال الثروات الطبيعية والباطنية وتثمينها لتلبية حاجيات المجتمع المحلي؛ ناهيك عن استقطاب الاستثمارات لإنعاش الاقتصاد المحلي على كافة الأصعدة على غرار امتصاص أكبر ظاهرة منتشرة وهي البطالة والفقر. ويرتبط ركن الأداء الجيد للحكومة بقياس ثلاث مؤشرات تمثل 15.18%من المجموع العام لكل أركان السلام الايجابي هي: الثقافة السياسية الديمقراطية، فاعلية الحكومة ، وأخيرا معيار سيادة القانون.

1.1. الثقافة السياسية الديمقراطية:

تصدر عن وحدة التقصي الاقتصادي في اطار مؤشر الديمقراطية يمثل ما نسبته4.49%. ويُقصد بها الطريقة التي يرى بها الناس السياسة ونظام الحكم . يقيمون أداء مؤسسات الدولة وهيئاتها، وكيف تتشكل صورة الدولة والحكومة ، وما تؤديه من وظائف لدى المواطنين. يتمثل العامل المهم في الثقافة السياسية في الإلمام بالثقافة الحقوقية، معرفة المواطنين لحقوقهم وحرياتهم ، وكذا طرق وأساليب ممارستها. [1] كما أنها تعكس رأي المواطنين حول كيفية إدارة الجهاز الحكومي لمبدأ الديمقراطية التشاركية وضرورة إشراك المجتمع

[1] سليمة بن حسين ، "مفهوم اقتراب الثقافة السياسية عند غابريال آلموند وسيدني فيربا"، **مجلة المفكر**، المجلد16، العدد02، ديسمبر2021، ص ص77-103

المدني والإطارات المحلية في اقتراح البرامج التنموية المحلية، وبالتالي تحديد مستويات التحديث السياسي ومظاهرها العديدة: كمستويات المشاركة السياسية، والتمكين السياسي للشباب والمرأة، فاعلية الأداء الحكومي، التزام الشفافية والمحاسبة والرقابة وغيرها من معايير الحكم الراشد.

فولاية ورقلة تعاني نقصا في مشاريع التنمية، ضعف البنية التحتية، ومعاناة الشباب من البطالة.كلها تحديات تواجه السلطات المحلية و هي مطالبة بإيجاد حلول جذرية لها لأجل امتصاص غضب المواطنين سعيا للمحافظة على الاستقرار وبناء السلم الاجتماعي. فالمشاريع التنموية لا تُفرض من أعلى إلى أسفل ولكن يجب أن تنبع من القاعدة، لأن المواطن المحلي هو الأدرى باحتياجاته وبالمشاكل التي يتخبط فيها . وخير مثال على ذلك مشاريع التنمية المحلية وبرامج الانعاش الاقتصادي المختلفة التي تبنتها الدولة الجزائرية لتدعيم وترقية التنمية خلال الفترة مابين (2001–2019).

فالحكومة لم تراعي في الغالب العدالة في توزيع الموارد؛ حيث لم تمنح الأولوية للمناطق النائية والجنوبية التي تنعدم فيها التنمية . وهو ما لمسناه من خلال المبلغ المخصص للتنمية بولاية ورقلة في كامل مخططات الانعاش الاقتصادي الأربعة خلال الفترة ما بين (2001–2019) بحيث بلغ 253.154.355 مليار دج وهو ما يشكل نسبة 0.52 %من المبلغ الاجمالي فقط. وبالتالي وجب اشراك الفاعلين المحليين في تحديد احتياجات الولاية مع تعيين القطاعات والمناطق ذات الأولوية التي هي بحاجة ماسة لبرامج تنموية عاجلة ترفع الغبن عن مواطني المناطق النائية ومناطق الظل التي تفتقر لأبسط الخدمات كمنطقة البرمة، أفران، البور...وغيرها.وهو ما زاد من تنمية الثقافة السياسية الديمقراطية في أوساط المواطنين والشباب المحلي من خلال تكتلهم في جمعيات ومنظمات مطالبين بالحق في التغيير بكل سلمية.

أعطى الحراك الشعبي ل22 فيفري2019 بعدا جديدا لمفهوم الثقافة السياسية الديمقراطية بالجزائر، تحترم فيها الحريات؛ ومنح مجالا أوسع لمفهوم الديمقراطية التشاركية بفتح المجال لمنظمات المجتمع المدني كي تساهم بفعالية في بناء السياسات العامة و لعب دور الوسيط بين المواطنين والسلطات العليا للبلاد.لذلك تم استحداث منصب مستشار لدى رئيس الجمهورية مكلف بمنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى إنشاء مرصد المجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب.

الأسس التي تحقق الطابع الديمقراطي للثقافة السياسية:

يمكن أن تكون الثقافة السياسية لدى المواطنين ثقافة جامدة و منغلقة على ذاتها أيضا.حيث تكون مساهمتهم متواضعة في المدخلات السياسية رغم إلمامهم التام بالنظام السياسي ومخرجاته وبقواعد اللعبة السياسية. وينبع عزوفهم عن المشاركة السياسية من إدراكهم بعدم جدواها لقلة الثقة فيه. و يقتصر دور الفرد

فقط على تلقي الأوامر ومخرجات النظام السياسي والامتثال لها. [1] لذا وجب توفر مجموعة من الأسس التي تمكن من تحقيق الطابع الديمقراطي للثقافة السياسية وتفعيل مشاركة المواطنين فيها وكذا فواعلها.وتتمثل فيما يلي:

➢ **الثقة السياسية:**

يقصد بها ثقة الأفراد في نظام الحكم و مؤسساته بما في ذلك أجهزة السلطة ومنظمات المجتمع المدني. فالثقة أساس للحركة و البناء في إطار تتحقق فيه المشاركة مع الآخرين ضمن مناخ من الطمأنينة[2].

ومن شأن إنجازات الحكومة تعميق الثقة، وبناء جسور للمشاركة، وتجاوز الكثير من التحديات و العقبات. فلقد سعت الحكومة الجزائرية لحد كبير لاسترجاع ثقة المواطنين بولاية ورقلة من خلال استخدام ورقة التنمية المحلية لامتصاص غضبهم على الأوضاع المتردية بسبب البيروقراطية والفساد المنتشر في بعض القطاعات الإدارية كالتشغيل ،السكن والاستثمار.

ومن العوامل التي ساهمت في خلق نوع من الثقة بين الإدارة و المواطن، إلى حد ما، مايلي:

– القيام بعمليات اعتقال واسعة في صفوف بعض المسئولين المتهمين بالضلوع في قضايا فساد ومحاكمتهم.

– رفع التجميد عن بعض المشاريع التي كانت مجمدة كمشروع المستشفى الجامعي 400 سرير بورقلة وكذا استرجاع العقار الفلاحي من المستثمرين الذين لم ينطلقوا في مشاريعهم، لإعادة توزيعها على الشباب

– تنصيب المرصد الوطني للمجتمع المدني ، والمجلس الأعلى للشباب، ومختلف الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد. ومن بينها المفتشية العامة لمكافحة الفساد على مستوى رئاسة الجمهورية التي استحدثها الرئيس عبد المجيد تبون.

- تعيين وسيط الجمهورية في كل ولاية يستمع لانشغالات ومشاكل المواطنين ويتوسط لحلها والتبليغ عنها لمراكز صنع القرار.

– تعميم استخدام الرقمنة والإدارة الالكترونية في عدة مجالات كالتوظيف والسكن والاستثمار الفلاحي بفتح أرضيات رقمية لذلك ضمانا للشفافية وتحقيق لمبدأ تكافؤ الفرص في اطار حوكمة الإدارة المحلية.

– تفعيل الديمقراطية التشاركية: من خلال ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية مع فتح المجال أمام الجمعيات و منظمات المجتمع المدني للمساهمة وبكل حرية في عملية التنمية عبر اقتراح المشاريع والبرامج التنموية .[3]

---

[1] علي الدين هلال ، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**،ط3،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005،ص124.

[2] معهد البحرين للتنمية السياسية، مقالة بعنوان" **الثقافة السياسية الديمقراطية**"، نشرت بتاريخ 2011/01/09 على الموقع الالكتروني : https://www.bipd.org/publications/Articles ، اطلع عليه يوم2020/08/12 على الساعة 21.15.

[3] الأمين سويقات، **المرجع السابق**.

- **التعددية وقبول الآخر:**

يعكس المجتمع المعاصر بطبيعته تنوعاً متزايداً للجماعات والأفراد: مهنياً، سياسيا، عرقياً ، فكرياً ومذهبياً. وهذا التنوع من شأنه إثراء الحياة السياسية ، الاجتماعية والثقافية، طالما يكون مرفوقا بقيم التسامح وقبول الآخر ونبذ التعصب والعنف.

تعتبر ولاية ورقلة نموذجاً للتسامح والتعدد والانفتاح وتقبل الآخر. فمجتمعها معروف بوحدته وتضامنه برغم تنوعه العرقي. فللنظم والقوانين المعمول بها تجسد سيادة القانون والمساواة بين جميع المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم.تفترض الثقافة السياسية الديمقراطية تأكيد قيم المساواة ليصبح لها الأولوية على حساب التدرج وتسلسل المراتب في المجتمع، سواء أكان هذا التدرج يستند لعوامل الثراء، المناصب ، الانتماء العرقي أو الديني و غيرها من عوامل التمييز والمحاباة.

- **العقلانية :**

لا تقوم ديمقراطية حقيقية دون عقلانية. فهي تفترض قيم الحرية ،العدالة والمساواة.وهي قيم ومبادئ تضمنها الدستور الجزائري. تساهم في تقديم نماذج سلوكية رشيدة وواعية بفضل التنشئة السياسية . فيصبح الأفراد والجماعات والقيادة أكثر عقلانية. وتتميز تصرفاتهم بالتخطيط والنظرة الشاملة والتعاون من أجل الإنجاز بكل مرونة وموضوعية وإعلاء صوت العقل والحكمة.

اتصف منظموا احتجاجات ورقلة بالتنظيم المحكم، التخطيط، الوطنية،الحكمة، واعتماد السلمية في أغلب الأحيان للتعبير عن مطالبهم. باستثناء بعض المرات القليلة التي كانوا يصطدمون فيها مع قوات الأمن. فالمحتجون أبانوا على درجة كبيرة من التعقل والوعي والرزانة لإيصال صوتهم وتبليغ قائمة مطالبهم .

- **الاستقرار ونبذ العنف:**

تزداد أهمية الثقافة السياسية في حالة الصراعات الداخلية مثلما هو الحال مع موجة الحركات الاحتجاجية المتكررة بعاصمة البترول، والتي تهدد السلم الاجتماعي في كل مرة . فنجدها تلعب دورا مهما في تحديد أساليب تعامل السلطات مع هذه الاحتجاجات وتقدير درجة حدتها، المشاركة في توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المستقرة مع خلق الجو الملائم للديمقراطية. بالإضافة إلى أنها تضمن حرية الممارسات السياسية والاقتصادية،وتساهم في خلق جو ملائم للاستثمار وبالتالي ترسيخ قيم السلام الاجتماعي.

أعطى المواطن بورقلة دروسا في الوطنية، السلمية، نبذ العنف وفي السعي للمحافظة على الأمن الاجتماعي. لم تستطع أي أطراف استغلال احتجاجاتهم لضرب الوحدة الوطنية أو التفريق بين الجزائريين كإدخال الفتنة بين المواطنين وقوات الأمن.كما يتواجد على ترابها العديد من الأجانب والشركات الأجنبية.تتوفر بها التغطية الأمنية الدائمة للمستثمرين الأجانب وللمواقع والشركات البترولية. وهذا المناخ الآمن والمستقر يشجع على استقطاب الاستثمارات الأجنبية. كما ينعم المواطن بها بالأمن والأمان.

2.1.فاعلية الحكومة

تصدر عن البنك الدولي وتمثل ما نسبته 5.24 %. و يعتبر من أهم مؤشرات الحوكمة الرشيدة. يقيس نوعية

الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، الرعاية الصحية العامة، الخدمات العامة المقدمة، فعالية وضع السياسات العامة وتطبيقها، مصداقية التزام الحكومة بها، ثم مدى قدرة الجهاز الحكومي التنفيذي على اعداد السياسات العامة والميزانيات المختلفة ومدى استقلاليته عن الضغوط السياسية. [1]

لم يتجاوز مؤشر فعالية الحكومة عتبة 15% قبل سنة 2001. صنفت الجزائر بموجبه من بين الدول الأقل فعالية من حيث فعالية الأداء الحكومي. غير أنه وانطلاقا من سنة 2001 بدأت قيم هذا المؤشر في التحسن فبلغت 31.1%، ثم ارتفعت إلى 39.2% سنة2004. واعتبرت الجزائر بفضله من بين الدول المتوسطة من حيث فعالية الأداء الحكومي.يعود الفضل في ذلك لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وهو ما انعكس ايجابا على ميزان المدفوعات و المداخيل من العملة الصعبة والتي منحت أريحية مالية للحكومة في برمجة العديد من المشاريع التنموية.حافظت تلك القيم على استقرارها نسبيا في حدود المجال ما بين 31.1 %سنة 2001 و 40.76% سنة 2012 لتنخفض قليلا إلى 36.67%سنة 2015 ثم تراجعت سنة 2017 بنسبة 31.43% لتستقر عند 32.86% سنة 2.2019 فميزان المدفوعات يتأثر بسعر البترول في السوق العالمية بإعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

تحسن مؤشر فاعلية الحكومة مطلع القرن الواحد والعشرين بعد استتباب الأمن واسترجاع السلم الاجتماعي. وما زاد في ذلك البحبوحة المالية بفضل ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.وهو ما سمح للحكومة بتبني برامج للإنعاش الاقتصادي مع مطلع سنة 2001 لترقية التنمية وطنيا ومحليا.إن فاعلية أداء أي حكومة يتم من خلال مدى توفرها على الإمكانيات المالية والبشرية لتسيير شؤونها.لذا رصدت الحكومة الجزائرية مبالغ ضخمة لأجل بناء سلام قوي يشعر فيه المواطن بالأمن والطمأنينة وتصان فيه كرامته لتوفير أسباب العيش الكريم من منصب عمل و مسكن لائق، التمتع بجودة الخدمات العمومية المتوفرة وكذا الاهتمام بمشاريع البنية التحتية. فتم تخصيص الملايير لتحقيق التنمية وضمان الاستقرار في البلاد وتحسين الظروف المعيشية للمواطن الجزائري.

فلو تكلمنا عن مخططات الانعاش الاقتصادي التي تم برمجتها خلال الفترة ما بين سنوات 2001 و2019 نجدها تتجسد في أربع برامج تنموية ، حيث تم خلالها تخصيص غلاف مالي كبير قدره 48054 مليار دج، كان نصيب التنمية المحلية والبشرية منه مبلغ 17209 مليار دج.وسنوضع كل ذلك فيما يلي:

---

[1] عياش بلعاطل، مونير بن حاح، "أثر المؤشرات العالمية للحكم الراشد على فعالية الحوكمة في الجزائر–دراسة قياسية– "،**مجلة آفاق علمية** ، المجلد13، العدد01،جانفي2021، ص ص641–660.

[2] World bank group,**Worldwide Governance Indicators**, seen on https://www.worldbank.org/

الجدول رقم36:يبين الأغلفة المالية المخصصة لمختلف برامج التنمية من قبل الدولة(2001-2019)

البرامج و المخططات	المبلغ الوطني المخصص للبرنامج الواحد	المبلغ المخصص للتنمية المحلية والبشرية في البرنامج الواحد	النسبة المئوية المخصصة للتنمية في البرنامج الواحد
مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE 2001 -2004	1216	525	%43.17
البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC 2005-2009	4203	545	%12.96
برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE 2010-2014	21214	9903	%46.68
البرنامج الخماسي 2015 -2019	21421	6236	%29.11
المجموع	48054	17209	%35.81

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات مديرية البرمجة وإعداد الميزانية لولاية ورقلة2021(الوحدة بالمليار د ج)

من خلال قرائتنا للجدول السابق يتضح جليا مدى شعور الحكومة الجزائرية بأهمية التنمية المحلية والبشرية وبوجوب العناية بهما.لذا تم تخصيص مبلغ525 مليار دج في مخطط دعم الانعاش الاقتصادي PSRE خلال الفترة(2001-2004) . ما يمثل نسبة43.17% من المبلغ الاجمالي للبرنامج المقدر ب 1216 مليار دج. كان نصيب ولاية ورقلة منه مبلغ20.541 مليار دج فقط ما يمثل نسبة1.68% وهي نسبة ضئيلة جدا. [1]

خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC(2005-2009)، لم يتم إعطاء التنمية المحلية والبشرية أهمية كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى . فمن المبلغ الإجمالي للبرنامج المقدر ب4203 مليار دج لم يتم تخصيص سوى525 مليار دج للتنمية المحلية والبشرية، أي ما يمثل نسبة12.96% فقط من المبلغ الكلي. رغم أهمية

[1] شريف خليل مبارك، عبد الكريم شكاكطة، **التنمية المحلية في الجنوب الجزائري بين الحتمية والخيارات:ولاية ورقلة نموذجا** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد12،العدد01، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جانفي2020،ص ص111-126.

المبلغ المخصص لهذا المخطط فلم يكن من نصيب ولاية ورقلة سوى 80.093.991 مليار دج أي بنسبة 1.90 %. وهو مبلغ غير كاف بالطبع.[1] ومع ذلك فالمبلغ الإجمالي للبرنامج ككل كبير جدا؛ ويعبر على مدى اهتمام الدولة الجزائرية بالإنفاق الحكومي وبجودة أدائها. فهي لم تدخر جهدا في سبيل بعث النمو الاقتصادي من جديد.

بدأ الاهتمام بالقطاع الخاص بداية من سنة 2009 مسيطرا على المشاريع الاستثمارية بنسبة 54.50% مقارنة بالقطاع العام الذي حقق مساهمة ب45.50 %. و زادت سيطرته في مجال الاستثمارات وخلق القيمة المضافة . فالإنفاق الحكومي يؤثر بشكل ايجابي على مشاريع القطاع الخاص لأن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهو ما يحفز القطاع الخاص على مضاعفة الاستثمارات. كما تزامن خلال هذه الفترة تخصيص برنامج لتنمية مناطق الجنوب ومناطق السهوب سنة2006.

بينما خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE(2010-2014)، زادت قيمة المبلغ المخصص للبرنامج ككل مقارنة بسابقيه. فتم تخصيص مبلغ 21214 مليار دج وهو مبلغ جد معتبر. تم بموجبه اعادة الاهتمام بالتنمية المحلية والبشرية بتخصيص مبلغ 9903 مليار دج ، ما يمثل نسبة 46.43% من المبلغ الإجمالي للبرنامج. بينما لم تحصل ولاية ورقلة سوى على 96.742.281 مليار دج بنسبة ضعيفة بلغت 0.45%. وهو مبلغ زهيد وغير كاف.[2]

أما خلال البرنامج الخماسي(2015-2019)، فتم تخصيص مبلغ 21421 مليار دج للبرنامج ككل. خُصص للتنمية المحلية والبشرية مبلغ 6236 مليار دج بنسبة اجمالية بلغت 29.11 %. كانت حصة ولاية ورقلة ضئيلة جدا بحيث تم تخصيص مبلغ55.776.397 مليار دج بنسبة0.26%فقط.[3]

لقيت التنمية المحلية والبشرية اهتماما من طرف الحكومة الجزائرية بحيث تم تخصيص مبلغ قدره 17209 مليار دج بنسبة 35.81% من المبلغ الاجمالي الكلي والمقدر ب 48054 مليار دج خلال مخططات الانعاش الاقتصادي كلها. وهو مبلغ مهم يجسد مدى فاعلية الحكومة الجزائرية في محاولة الاهتمام بعملية التنمية.

بينما فيما يتعلق بحصة ولاية ورقلة منها فلم تكن في مستوى التطلعات. لقد تحصلت على مبلغ إجمالي بقيمة 253.154.355 مليار دج بنسبة اجمالية بلغت 0.52 % فقط للبرامج الأربعة. وهو مبلغ ضئيل جدا

[1] شريف خليل مبارك، عبد الكريم شكاكطة ،**المرجع السابق**،الصفحات نفسها

[2] **المرجع نفسه**،الصفحات نفسها

[3] **المرجع نفسه**،الصفحات نفسها

وغير كاف يعكس أسباب ضعف التنمية المحلية بها ، وقلة اهتمام السلطات المركزية بتنمية المناطق الصحراوية، اذا ما اعتبرنا أن ولاية ورقلة من بين الأغنى وطنيا لاحتوائها على الآبار البترولية والغازية والثروات المعدنية على أراضيها.و هو ما يعني لا عدالة في توزيع الموارد بين مختلف جهات الوطن .

أدى ذلك لمعاناة المواطن المحلي بورقلة وتذمره من الأوضاع المتردية، وبالتالي خروجه مرارا في موجات متكررة من الحركات الاحتجاجية. كما أن الفساد الإداري والمالي المستشري في أوصال الإدارة المحلية قد تسبب في استفحال ظاهرة البطالة بين الشباب المطالبين بالحق في التوظيف في الشركات البترولية. وهو ما نلمسه من خلال اللافتات المرفوعة من طرف المحتجين

3.1. سيادة القانون:

يعتبر من المؤشرات الهامة في الحوكمة. ينطوي على عنصرين يتمثلان في حيادية القوانين، ومدى التزام المواطنين أو إلزامهم بها. يصدر عن البنك الدولي ويمثل 5.45% . يجسد مدى تطبيق القوانين بصورة عادلة دون تمييز. فالقوانين تكون موافقة لمعايير حقوق الإنسان و ضمانة لها ولحريات الإنسان الطبيعية.

فالملفت للانتباه هو تدهور قيمة مؤشر سيادة القانون بالجزائر ومن ضمنها ولاية ورقلة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة للبلاد.فبعد أن بلغ نسبا ضعيفة قبل سنة 2000 وصلت إلى 11.9% ، بدأ في التحسن انطلاقا من سنة 2001 محققا نسبة 33.2%.ثم بدأت قيمته في التدهور عقب أحداث ثورة الزيت والسكر سنة2011 حيث بلغت 24.88% سنة 2012 لتنخفض إلى 16.67% سنة 2015.

عرفت قيمة المؤشر ارتفاعا قليلا بعدها حيث بلغت 18.10 % سنة 2017 و20.48 سنة 2019.[1]

ومع ذلك فهي تعتبر نسبا ضعيفة تؤكد الانتهاكات المتواصلة للقوانين.وهو ما تسبب في انفجار الأوضاع خلال الحراك الشعبي ل 22فيفري2019 والذي انتفض فيه المواطنون وتظاهروا في مسيرات مليونية ضد الظروف المعيشية الصعبة ،الفساد ،القمع ، وكذا الانتهاكات المستمرة للقوانين وللحريات ولحقوق الانسان؛ ما نجم عنه اسقاط نظام الحكم وميلاد جزائر جديدة بانتخاب رئيس جديد للبلاد في2019/12/12.

إن سياسة التشغيل في الجزائر تخضع للقوانين التي أقرتها وزارة العمل، والتي ينبغي احترامها. ومن بينها المنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 11جانفي2017 المتضمن الإجراءات الخاصة لانتقاء وتوظيف اليد العاملة وتعزيز التكوين عن طريق التمهين في ولايات الجنوب، ثم تعليمة الوزير الأول رقم 01 المؤرخة

[1]World bank group **,op.cit.**

في 11مارس2013 المتعلقة بتسيير الشغل في ولايات الجنوب، وكذا القانون 04-19المؤرخ في2004/12/25 المتضمن تنصيب العمال ومراقبة التشغيل وإلزام الشركات بوجوب إعلام وكالات التشغيل باحتياجاتهم.

غير أن المواطن بولاية ورقلة عانى من التمييز في تطبيق القوانين ومن الفساد الإداري والمالي الذي انتشر في أوصال الإدارة المحلية. فالشركات الناشطة على ترابها والوكالة الولائية للتشغيل بوكالاتها المحلية يضربون عرض الحائط قوانين التوظيف معتمدين طرقا ملتوية لا تقوم على معايير الشفافية أو العدالة في التوظيف أو الكفاءة[1]. وهو ما تسبب في تذمر المواطنين واحتجاجاهم.

لجأت السلطات لاستخدام الأساليب العنيفة في التعامل مع المواطنين المسالمين عوض تبني الأساليب المرنة لفض النزاعات كالمفاوضات و الحوار مع ممثليهم من منظمات المجتمع المدني وجمعيات. و هذا من شأنه تأجيج الأوضاع واستفزاز المحتجين وهو ما حصل فعلا وتسبب في لجوئهم لتغيير أساليب الاحتجاج للتعبير عن مطالبهم باستخدام العنف. لقد التزم المواطنون المحتجون بولاية ورقلة باحترام القانون مرارا محتجين بالوسائل السلمية وفق ما تنص عليه قوانين الجمهورية.غير أن مماطلة السلطات في ايجاد حلول لمشاكلهم والاستماع لانشغالاتهم، وتعاملها معهم بالمتابعات الجزائية واستخدام القمع والزج ببعض قادتهم في السجن، جعلهم يستخدمون أساليب أكثرعنفا و تطرفا لمجابهة ذلك .[2]

2.البيئة التجارية السليمة للأعمال(بيئة استثمارية قوية):

من الضروري وجود اقتصاد قوي، ودعم من المؤسسات الرسمية للقطاع الخاص، بالإضافة إلى وجود بيئة تنافسية و أسس منظمة للعملية التجارية في الدولة تشجع على الاستثمار المحلي بما يسمح بخلق مداخيل للجباية المحلية و يتيح خلق مناصب للشغل عبر استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية .

فتوفير مناخ سليم للأعمال بولاية ورقلة من شأنه تعزيز السلام الايجابي لأنه يسمح بتلبية الاحتياجات وإتاحة الفرص للجميع دون تمييز، ويضمن التوزيع العادل لمخرجات التنمية المحلية بها . كما يساهم في استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لإنعاش التنمية بالولاية.

فلو تكلمنا قليلا عن الاستثمارات العربية في السوق الجزائرية لوجدناها ضعيفة لحد كبير و يعود السبب في ذلك ، حسب الخبير الدولي مالك سراي مدير مكتب الاستثمارات الدولية، إلى نقص الإعلام " فالكثير من المستثمرين العرب يجهلون عن فرص الاستثمار بالجزائر وهو ما يتطلب وجود رجال أعمال و هيئات تتكفل

[1] **مبروك بن حنيش، مقابلة سابقة،أجريت يوم 2023/12/22 على الساعة 10.00 بورقلة**

[2] International Crisis Group,**op.cit**,p18

بالدفاع عن صورة الجزائر بالخارج باعتبارها دولة بترولية غنية. ففي سنة 2007 فاقت العائدات النفطية 59 مليار دولار؛ كما تجاوز احتياط الصرف من العملة الصعبة 100 مليار دولار.بالإضافة لذلك انعدام الديون الخارجية. ولما تكون غنيا فالكل يحترمك."[1]

يمثل ركن البيئة التجارية السلمية للأعمال 13.04% من المجموع العام لأركان السلام الايجابي. ويرتبط بقياس ثلاثة عناصر هي بيئة سليمة للأعمال ، الحرية الاقتصادية ، وأخيرا نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام. فالبيئة الاستثمارية بالجزائر مهمة جدا وهي بحاجة فقط للتعريف بها لتشجيع أرباب الأعمال لدخولها .

1.2. بيئة سليمة للأعمال :

يصدره سنويا معهد ليغاتوم في إطار مؤشر الازدهار بنسبة 4.69%.لقد قامت الدولة الجزائرية بفتح باب الاستثمار على مصراعيه في وجه رجال الأعمال الجزائريين والأجانب. وسعت لخلق بيئة استثمارية قوية تساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية ، فعمدت لتنويع المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار. تم اصدار قوانين عديدة لتنشيط مناخ الاستثمار وترقيته وجعله يلعب دورا أساسيا في التنمية والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وتتمثل تلك القوانين فيمايلي:

- المرسوم التنفيذي 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر1993 والمتضمن ترقية الاستثمار.
- الأمر رقم03/01 المؤرخ في 20أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار
- القانون رقم 09/16 المؤرخ في 03 أوت2016 والمتعلق بترقية الاستثمار.
- القانون رقم18/22 المؤرخ في24جويلية2022 والمتعلق بالاستثمار.

من خلال هذه الاصلاحات القانونية، سعت الجزائر لخلق بيئة استثمارية قوية ومناخا مشجعا على استقطاب الاستثمار. منحت بموجبها تسهيلات للشباب من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة عبر تكوين عدة هيئات حكومية ومؤسسات عمومية متخصصة ووكالات لتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية لهذا القطاع على غرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI،الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب ANSEJ ، وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار ADPMEPI. وسنبين بالتفصيل مهام كل منها فيما يلي:

[1] مصطفى دالع، **جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر**، ط1، الجزائر: دار الوعي ،2009،ص170.

أ.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI:

تم انشاؤها بموجب الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار [1].جاءت كبديل للوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSI التي تم انشاؤها طبقا للمادة السابعة من أحكام المرسوم التنفيذي 93-12 المؤرخ في 05 /1993/10 المتضمن صلاحيات و تنظيم سير وكالة ترقية الاستثمار ودعمها و متابعتها، والتي اكتفت بدور الشباك الوحيد لتوضيح الناحية الشكلية لتكوين المؤسسات. ومع الأسف لم تتمكن من تأدية دورها على أكمل وجه نظرا لمركزية هيكلها في العاصمة دون سواها مما صعب من تدفق المعلومة.كما أنها لم تنجح في تأدية دور ترقية الاستثمارات ولم تكن تتدخل في وضع السياسات الخاصة بذلك.[2]

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بمثابة الذراع التنفيذي للسياسة الوطنية في مجال الاستثمار في ظل المفهوم الجديد لتطوير الاستثمار. تكمن صلاحياتها في دراسة ملفات التصريح بالاستثمار ومنح المزايا في إطار الشباك الوحيد الذي تم استحداثه لدعم تبسيط إجراءات دراسة الملفات و كذا التخفيف من البيروقراطية التي كانت مصدر قلق أمام المستثمرين الجزائريين والأجانب و تعيق استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية .

حدد الأمر 09/16 اختصاص الوكالة في تسجيل الاستثمارات ومنح المزايا وحتى آجال إنجاز مشاريع الاستثمار. تتمثل مهامها فيما يلي :

- تسهيل الإجراءات وتبسيط شكليات خلق مؤسسات وتنمية الاستثمار.
- تقديم خدماتها وفق المعايير والمقاييس الدولية بالشراكة مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة وتستفيد من توجيهات وإرشادات البنك العالمي فيما يتعلق بتدقيق إجراءات إنشاء المؤسسات وتحسين مناخ الاستثمار.
- تعزيز وتطوير الاستثمارات في الجزائر مع تقديم المشورة ومرافقة المستثمرين المحليين والأجانب.

وطنيا، تمكنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI من خلق 155905 منصب شغل وطنيا سنة 2009 فقط و 998945 منصب شغل منذ 2002. سجلت 19729 مشروعا سنة2009 بإجمالي استثمارات قدرت ب6.706.875 مليون دج.تشكل أزيد من70% مشاريع خاصة بقطاع الخدمات.بينما تمثل10.74% قطاع

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار** ،المؤرخ في 20أوت2001، الجريدة الرسمية ،العدد47،الصادرة في22أوت2001.

[2] قويدر عياش، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية في مواجهة العولمة** ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية،الأغواط8-9أفريل2002، ص190.

الفلاحة و 2.45% تمثل قطاع الصناعة. [1] بينما في ولاية ورقلة، فلقد ساهمت الوكالة ببرمجة مشاريع في قطاعات متنوعة تمكنت بفضلها من خلق مناصب للشغل.وسنوضح كل ذلك من خلال مايلي:

خلال البرنامج الخماسي(2005– 2009): بلغ مجموع المشاريع المعتمدة 258 مشروعا .تتوزع على المجالات التالية:[2]

– قطاع الفلاحة: بُرمج مشروع واحد بمبلغ8.20 مليون دج. ساهم في خلق أربع مناصب عمل.

– قطاع البناء والأشغال العمومية: تم برمجة193 مشروعا بمبلغ12565.212 مليون دج. وتم بموجب ذلك خلق 2274 منصب عمل.

– قطاع الصناعة:تم برمجة تسع مشاريع بمبلغ1252.217 مليون دج.تم فتح 234 منصب شغل.

– قطاع الصحة: تم برمجة ثلاث مشاريع بمبلغ93.599 مليون دج.فتح بموجبها 32 منصب عمل.

– قطاع النقل: تم برمجة 338 مشروعا بغلاف مالي قدره 9893.435 مليون دج.تم بموجبها خلق 1889 منصب للشغل.

ما يمكن ملاحظته أن قطاعي النقل و البناء والأشغال العمومية شهدا اقبالا كبيرا على الاستثمار بهما نظرا للتسهيلات المقدمة عند انشاء هذه المؤسسات وكذلك الأشغال الكبرى التي تعرفها الولاية من مقاولات البناء لمشاريع السكن والعقود المبرمة مع مختلف الشركات الناشطة بالولاية وتجديد شبكة الطرقات، وكذا بناء مختلف المرافق والمؤسسات.

كما أن قطاع النقل بمختلف أنواعه عرف حركية كبيرة بفضل تنقل عمال الشركات البترولية الناشطة بالولاية وكذا نقل البضائع ونقل الأشخاص.فالمساحة الشاسعة لولاية ورقلة تتطلب الإهتمام أكثر بقطاع النقل وتطويره (البري–الجوي– بالسكك الحديدية–سيارات الأجرة– حافلات النقل– الشاحنات).كما أن العقود المغرية التي تبرمها كبرى الشركات البترولية الوطنية والأجنبية مع شركات النقل شجعت الشباب ورجال الأعمال على الاستثمار فيه.

في حين يستأثر قطاع الصناعة على تسع مشاريع وهو عدد ضئيل إذا ما تم مقارنته بالقدرات والإمكانيات التي تتوفر عليها الولاية في مجال الاستثمار.بينما قطاع الفلاحة لا يزال دون مستوى التطلعات رغم التشجيع الذي توليه الدولة الجزائرية بفضل المقومات الفلاحية الكبيرة المتمثلة في وجود العقار الفلاحي ووفرة المياه

[1] Youcef Korichi, Ali Gaboussa, Karim Silekhal,**Les PME en Algérie:Etat des lieux,contraintes et perspectives,**Revue la performance de l´ entreprise Algérienne,n°04,décembre2013,p52.

[2] DPAT,**Annuaires Statistiques de la Wilaya de Ouargla(2005-2009),**op cit**.**

والتنوع المناخي والموارد البشرية المؤهلة.لذا وجب تركيز مديرية المصالح الفلاحية بورقلة والغرفة الفلاحية على برمجة أيام تكوينية لفائدة المستثمرين والشباب لولوج عالم الفلاحة باعتباره مجالا خلاقا للثروة.

خلال البرنامج الخماسي(2010-2014): بلغ عدد المشاريع المعتمدة 283 مشروعا بقيمة مالية بلغت 3630 مليون دج، ساهمت في خلق 22598 منصب شغل تتوزع على المجالات التالية:[1]

-قطاع الفلاحة: عرف برمجة ست مشاريع بمبلغ91مليون دج وتم بموجب ذلك خلق 474 منصب شغل .

-قطاع البناء والأشغال العمومية: بُرمج بهذا القطاع 92 مشروعا بغلاف مالي قدره1293 مليون دج وتم بموجب ذلك خلق7741 منصب شغل.

- قطاع الصناعة: تم برمجة 25 مشروعا بمبلغ 396 مليون دج وتم بموجبه خلق 3767 منصب عمل.

-قطاع النقل: عرف برمجة 89 مشروعا بغلاف مالي قدره 587 مليون دج وتم بموجب ذلك خلق3202 منصب شغل.

-قطاع السياحة: عرف تسجيل ثلاث مشاريع بمبلغ مالي قدره 107 مليون دج وتم خلق 1714 منصب شغل.

-قطاع الخدمات: تم تسجيل 68 مشروعا بغلاف مالي قدره 1156 مليون دج وتم بموجب ذلك خلق 5700 منصب شغل.

وما يمكن قوله هو أن قطاع الخدمات سجل قفزة نوعية واهتماما من قبل الشباب بالاستثمار فيه وساهم في خلق5700 منصب عمل.كما لا يزال الاهتمام بمشاريع البناء والأشغال العمومية و مشاريع النقل متواصلا. وساهما لوحدهما في خلق أكثر من 10000 منصب عمل لفائدة الشباب. والملاحظ هنا هو زيادة الاهتمام بالاستثمار في السياحة بفضل توفر الولاية على مقومات سياحية كبيرة وباعتبارها قبلة للمستثمرين الوطنيين والأجانب ومقصدا للزوار للتمتع بجمال مناظرها وبصناعتها التقليدية وجمال قصورها.فتم فتح المنتجعات السياحية. ساهمت السياحة في خلق 1714 منصب شغل.

كما ساهم قطاع الصناعة هو الآخر في توظيف 3767 شاب بطال. بينما فيما يخص قطاع الفلاحة، فرغم الزيادة في عدد المشاريع التي بلغت الستة، لازالت دون مستوى المأمول من هذا القطاع الاستراتيجي رغم ما تزخر به الولاية من إمكانيات كبيرة جدا بإمكانها خلق العديد من مناصب الشغل والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ولعب دور هام في التنويع الاقتصادي بالاستغناء عن الاقتصاد الريعي مع مرور الوقت.

[1] **Annuaires Statistiques de la Wilaya de Ouargla(2010-2014),**op cit.

خلال البرنامج الخماسي(2015–2019):بلغ عدد المشاريع المعتمدة269 مشروعا بقيمة مالية بلغت 19208مليون دج ساهمت في خلق2330 منصب شغل تتوزع على المجالات التالية: [1]

– قطاع الفلاحة:سُجل به أربع مشاريع بغلاف مالي قدره 797 مليون دج . وتم بموجبه خلق 63 منصب شغل.

– قطاع البناء والأشغال العمومية:تم تسجيل 222 مشروعا بغلاف مالي يقدر ب 6753 مليون دج. وتم بموجبه خلق1134 منصب شغل.

– قطاع الصناعة: بُرمج ثمانية عشر مشروعا بغلاف مالي قدره 2617 مليون دج. وتم بموجب ذلك خلق 363 منصب عمل.

– قطاع الصحة: سُجل به ثلاث مشاريع وبغلاف مالي قدره5000مليون دج. وتم بموجبه خلق366 منصب شغل.

– قطاع السياحة: بخمس مشاريع بغلاف مالي يقدر ب1771 مليون دج. وتم خلق145 منصب للشغل.

– قطاع الخدمات: تم برمجة سبعة عشر مشروعا بغلاف مالي قدره 2270 مليون دج . وتم بموجبه خلق 259 منصب شغل.

خلال سنة2009، تمكنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI من تسجيل19729 مشروعا تم بموجبها خلق155905 منصب شغل وطنيا فقط و بإجمالي استثمارات قدرت ب 6.706.875 مليون دج.تشكل أزيد من 70% مشاريع خاصة بقطاع الخدمات.بينما تمثل 10.74 % قطاع الفلاحة و 2.45 % تمثل قطاع الصناعة،وهكذا بلغ مجموع مناصب العمل المفتوحة 998945 منصب شغل منذ عام 2002. [2]

بينما قطاع الفلاحة لا يزال دون مستوى التطلعات من طرف السلطات رغم الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الولاية في هذا القطاع الاستراتيجي.ومع ذلك بدأ الاهتمام بالاستثمار في الزراعات الإستراتيجية والزراعات الصناعية بشراكات أجنبية .كما أن انشاء ديوان تطوير الزراعات الصناعية بالمناطق الصحراوية ODAS سنة2020 بإمكانه مستقبلا الرقي بالقطاع الفلاحي بولاية ورقلة وبعث حركية كبيرة في هذا المجال.[3]

ب. الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشبابANSEJ:

أُنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وهي هيئة حكومية، تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها. تتمتع هذه

[1] **,Annuaires Statistiques de la Wilaya de Ouargla(2015-2019),**op cit**.**

[2] Youcef Korichi, Ali Gaboussa, Karim Silekhal,**op cit** ,p52.

[3] **عثمان سراي، رئيس مصلحة بمديرية التخطيط ومتابعة الميزانية بولاية ورقلة، مقابلة أجريت يوم2022/05/31على الساعة09.00 بورقلة.**

الوكالة بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي و تتكلف بتقديم الدعم المالي لإنشاء المؤسسات المصغرة ولها53 فرعا على المستوى الوطني.تتمثل مهامها فيمايلي:

- وضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي .
- الربط بين البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطط التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- تقديم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.
- ابرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة إدارية بهدف إنجاز برامج التكوين والتشغيل لحساب الوكالة وكذا برامج التشغيل الأولي لدى مختلف المؤسسات التي تتعامل معها.
- المساهمة في توفير الشروط الملائمة لخلق الثروة وتوفير مناصب شغل عن طريق المؤسسات المصغرة.
- تحقيق هدف اجتماعي ثقافي من خلال امتصاص البطالة وإدماج الشباب في عالم الشغل وترسيخ قيم المقاولاتية وإنشاء المؤسسات المصغرة للشباب في مختلف القطاعات.

بلغ عدد المؤسسات المصغرة التي تم انشاؤها في اطار الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب ANSEJ، خلال الخماسي(2005–2009)،1069مشروعا ساهمت في توفير 3593 منصب شغل.كما بلغ عدد الملفات المودعة 6353 ملفا، تم قبول 5037 ملف منها. وتتوزع على المجالات التالية: [1]

–قطاع الخدمات:تم انشاء 293 مؤسسة وخلق1351 منصب للشغل.

–قطاع الصناعة التقليدية: تم انشاء129 مؤسسة وخلق397 منصب للشغل.

–قطاع الفلاحة: لازال لم يلقى الاهتمام اللازم من المستثمرين الشباب بحيث تم انشاء 19 مؤسسة وخلق 69 منصب للشغل فقط.

–قطاع النقل: تم انشاء425 مؤسسة وخلق818 منصب للشغل.

–مهن حرة: تم انشاء41 مؤسسة وخلق84 منصب للشغل.

–قطاع الصناعة:تم انشاء37 مؤسسة وخلق267 منصب للشغل.

–قطاع الصيانة:تم تكوين خمس مؤسسات وخلق66منصب للشغل.

–البناء والأشغال العمومية:تكوين112 مؤسسة وخلق495 منصب للشغل.

–قطاعات أخرى: تكوين ثماني مؤسسات و خلق46 منصب للشغل.

[1] ,**Annuaires Statistiques de la Wilaya de Ouargla(2005-2009),**op cit.

ت. وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكارADPMEPI:

أنشئت هذه الهيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 25-331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020. وتُعرَّف بأنها" مؤسسة عمومية ذات طابع إداري،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة والمناجم والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة."

تتولى الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنشاء و تنمية هذه المؤسسات بالتنسيق مع القطاعات المعنية.ولها فروع محلية تتمثل في مراكز الدعم والاستشارة وكذا مشاتل المؤسسات.*

توجد الفروع الجهوية للوكالة في كل من(الجزائر-عنابة-سطيف-غرداية-وهران)ويتم ذلك من خلال:[2]

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم خدمات الاحتضان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة والتسريع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة أو تلك التي لديها إمكانات نمو كبيرة.
- توفير إيواء ظرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات.
- القيام بأعمال تحسيسية وتكوينية لفائدة الشباب فيما يخص المقاولاتية، بالتكامل مع الأجهزة الموجودة.
- تقييم الإمكانيات المحلية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف النسيج الصناعي.
- تحديد فرص الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة المؤسسات الكبيرة، لا سيما الصناعية، بهدف تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار.

ساهم الاستثمار المحلي بفعالية بخلق مناصب للشغل وتوظيف الآلاف من الشباب البطال في شتى الميادين بعد أن كان تركيزهم منصبا على التوظيف في الشركات البترولية فقط. فتشجيع فكرة المقاولاتية مكن العديد من الشباب من انشاء مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة بهم.وساهموا في توظيف العديد من أقرانهم البطالين.

تتنوع مجالات عمل هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة الناشئة بين قطاعات الخدمات، الحرف، الفلاحة، النقل، المهن الحرة، الصناعة، الأشغال العمومية والبناء، الري، ومجالات أخرى متنوعة. فخلال سنة 2009 بلغ عدد المؤسسات الناشئة 991 مؤسسة صغيرة مساهمة في خلق 2161 منصب للشغل. بينما انخفض

***المشتلة: هي عبارة عن إطار متكامل لبيئة تتوفر على المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم، مخصصة لمساعدة أصحاب الأفكار أو المؤسسات المنشأة حديثا في إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتولى مهمة تنفيذ نظام دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي**

[2] وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني،على الموقع الالكتروني:https://www.industrie.gov.dz/adpmepi/

عددهم سنة 2019 إلى 269 مؤسسة، ساهمت في خلق2330 منصب للشغل. و سنبين فيما يلي الوضعية الاحصائية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة بولاية ورقلة في مختلف القطاعات : [1]

قطاع الفلاحة:بلغ عدد المؤسسات الناشئة 24 مؤسسة سنة 2009 وتم بموجبها خلق 57 منصب شغل.بينما في سنة2019 تم إنشاء أربع مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتم بموجبها خلق63 منصب شغل.

قطاع البناء والأشغال العمومية: بلغ عدد المؤسسات الناشئة 143 مؤسسة سنة 2009 ساهمت في خلق 425 منصب شغل.بينما في عام 2019 بلغ عدد المؤسسات الناشئة 222 مؤسسة تم بموجبها خلق 1134 منصب شغل.

قطاع الصناعة: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة 18 مؤسسة، تم بموجبها خلق 66 منصب شغل. بينما خلال2019 تم تكوين18 مؤسسة ناشئة كذلك، تم بموجبها خلق363 منصب شغل.

قطاع الصحة: لم يتم تسجيل أي مؤسسة ناشئة خلال سنة 2009. بينما في عام 2019 تم تسجيل ثلاث مؤسسات ناشئة فقط تم بموجبها خلق366 منصب عمل.

قطاع النقل :تم تسجيل 455 مؤسسة ناشئة سنة 2009 تم بموجبها خلق 895 منصب عمل.بينما لم تسجل أي مؤسسة خلال سنة2019.

قطاع السياحة: لم يتم تسجيل أي مؤسسة ناشئة خلال سنة 2009. بينما في عام 2019 تم تسجيل خمس مؤسسات ناشئة فقط تم بموجبها 145 منصب عمل.

قطاع الخدمات:بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة 351 مؤسسة، تم بموجبها خلق718 منصب شغل. بينما خلال2019 تم تكوين17 مؤسسة ناشئة فقط، تم بموجبها خلق259 منصب شغل.

تسعى السلطات المحلية بولاية ورقلة، من خلال هذه المشاريع، تشجيع فكرة المقاولاتية و الاستثمار المحلي للسماح بخلق فرص عمل للشباب البطال بالولاية، التي تعرف تذمرا في أوساط مواطنيها لعدم الشفافية في ملف التوظيف خصوصا في عروض العمل الخاصة بالشركات البترولية الوطنية والأجنبية عبر المكتب الولائي للتشغيل والوكالات المحلية التابعة له، وكذا البيروقراطية والفساد.لقد تسببت هذه الأخيرة في تعطيل مشاريع التنمية الاقتصادية المنشودة التي تسعى لتحقيق النمو والتطور بسبب البطء في الانجاز و تعقيد الإجراءات.

[1] **,Annuaires Statistiques de la Wilaya de Ouargla(2005-2019),**op cit**.**

يعود تقهقر مرتبة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي لسنة2019 للتراجع المسجل في المحاور الرئيسية المكونة لهذا المؤشر و المتمثلة ف ي المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة وعوامل تطور الإبداع والابتكار.كما أن تدهور الوضع في مجال بيئة الأعمال، نتيجة تأخر الجهاز الإداري والتنظيمي وعدم مرونة القوانين والتشريعات المقيدة لمناخ الاستثمار يحد من قدرتها على المنافسة بقوة مع بقية الدول التي تشهد اقتصاديات متنوعة رغم امتلاك الجزائر لمقومات طبيعية وبشرية وتكنولوجية تؤهلها للارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا.

حاولت الجزائر جاهدة تحديث المنظومة القانونية الخاصة بالاستثمار لجعلها تتماشى والتطورات الحاصلة على الصعيد العالمي تشجيعا للشركات العالمية والمستثمرين لولوج السوق الجزائرية باعتبارها بيئة خصبة للاستثمار، خاصة بصدور قانون الاستثمار 09/16 المؤرخ في 03 أوت2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، وكذا القانون 18/22 المؤرخ في24جويلية2022 والمتعلق بالاستثمار.

لو تحدثنا عن مؤشر جودة التشريعات والقوانين الذي يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ القوانين والسياسات واللوائح المساهمة في تنمية القطاعين الاقتصاديين الخاص والعام، والعمل على تنظيم حياة الأفراد والمجتمع لخلق مقومات التنمية الاقتصادية عبر قياس جهود الحكومات المتعاقبة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخلق بيئة استثمارية ملائمة تساهم بفعالية في خلق مناصب للشغل، فإننا نلاحظ بلوغ النسبة 32.97 % سنة 2002 وهي مقبولة نوعا ما مقارنة بالسنوات التي سوف تليها حيث انخفضت لمعدل 18.18% سنة 2009، ثم لتواصل الانحدار لمعدل08.17 %سنة 2014 و07.14 %في عام 2019 [1].

وهذا يعبر عن سبب تردد المستثمرين الأجانب في دخول السوق الجزائرية للغموض الذي يكتنف قوانين الاستثمار وللقيود المفروضة على الشركات الأجنبية.

من هنا بات لزاما البحث عن بدائل وحلول اقتصادية، والتي نراها تتمثل فيما يلي:

- فتح مجال الاستثمار في مجالات مختلفة كالزراعة والسياحة والصناعات التحويلية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يلعب دورا هاما في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.
- إجراء تعديل على قانون الاستثمار والقرض . وهو ما تم فعلا من خلال صدور القانون رقم 09/16 المؤرخ في 03 أوت2016 المتعلق بترقية الاستثمار، وكذا القانون رقم 18/22 المؤرخ في 24جويلية2022 المتعلق بالاستثمار.
- المساهمة في تراكم رأس المال ورفع كفاءة العنصر البشري.

[1] World bank group **,op.cit**

يرجع سبب احتلال الجزائر لمراتب متأخرة في مؤشر التنافسية العالمي لعدم التنويع في اقتصادها واعتمادها على اقتصاد ريعي يقوم على الصادرات البترولية فقط؛ وبالتالي يتأثر ميزانها التجاري بأسعاره في السوق العالمية.

يقول الخبير الاقتصادي الجزائري **بشير مصيطفى** في هذا الصدد:" يُظهر تقرير التنافسية العالمي لعامي 2018 و2019 تراجعا مهما في تنافسية الاقتصاد الجزائري. حيث جاء في المرتبة 92 عالميا من بين 144 دولة بعدما صنف في المرتبة 86 عام2017. ويرجع ذاك لمجموعة من العوائق تواجه أصحاب المشاريع خلال مزاولتهم لأنشطتهم الاستثمارية في الجزائر كتفشي البيروقراطية(20.5%) وصعوبة الحصول على التمويل (15.7%) وانتشار الرشوة (11%) بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية واليد العاملة الماهرة (8.1% لكل منها).

كما أن انخفاض أسعار البترول رافقه سياسة تقشف كبيرة خاصة على مستوى الانفاق الحكومي خصوصا خلال الفترة مابين سنوات(2015 – 2019). تراجعت معظم مؤشرات محفزات الكفاءة لغاية 2013 بإستثناء مؤشر اتساع السوق قبل أن تبدأ في التحسن انطلاقا من عام2014 محققة مراتب جيدة لتتواصل في تحسنها ولو بوتيرة بطيئة لغاية سنة2019. و أهم هذه المؤشرات التعليم ،التدريب واتساع الأسواق." [1]

2.2. مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر عن مؤسسة **Heritage Foundation** بنسبة4.28% من مؤشرات السلام الايجابي . لقد شجعت الجزائر على حرية الاستثمار و خلقت مناخا مشجعا ومحفزا على ذلك من خلال توفر كافة المميزات لمؤشر الازدهار ليغاتوم. فولاية ورقلة بيئة مواتية للأعمال تتصف بالرخاء والازدهار لتمتعها بكل المقومات التي تستقطب العديد من المستثمرين الجزائريين والأجانب. وما شجع على ذلك ما يلي:

- أن المواطن الورقلي ينعم بالسلم الاجتماعي.فالمواطنون مسالمون لدرجة كبيرة والبيئة مساعدة على الاستثمار في شتى المجالات: الصناعة،الفلاحة،السياحة،الموارد السمكية والصيدية، الطاقة ... وغيرها.
- يضمن القانون الجزائري المحافظة على كرامة المواطن ، حرية التعبير ،حرية العبادة، وحماية التجمعات.
- إن المجتمع بولاية ورقلة معروف بتمسكه بقيمه الاسلامية الأصيلة وبعاداته وتقاليده وبطيبته. يتم غرس تلك القيم من طرف الأسرة في أبنائها باعتبارها المدرسة الأولى للطفل . فالمجتمع الورقلي من المجتمعات المستقرة الداعمة للقيم المتوارثة و التي تشكل ثقافة وأسس لبناء أواصر الثقة اللازمة لازدهار المجتمع.

[1] طارق راشي،**المرجع السابق**، ص ص202-214.

- الازدهار مدفوع باقتصاد مفتوح يسخر الأفكار والمواهب لخلق مسارات مستدامة للخروج من الفقر.

فالجزائر فتحت الباب على مصراعيه أمام المستثمرين من خلال سن قانون جديد للاستثمار و المتمثل في القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت2016 والمعدل والمتمم بالقانون الجديد 18/22 المؤرخ في 24 جويلية 2022 الذي يشجع على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في البلاد من خلال المزايا الممنوحة . ولا توجد بيئة استثمارية أفضل من ولاية ورقلة بفضل تنوع مجالات الاستثمار فيها الفلاحة، الصناعة، الطاقة والطاقات المتجددة، السكن، الصناعة البترولية ومشتقاتها، السياحة والصناعة التقليدية...[1]

- حقوق الملكية محمية قانونيا في الجزائر؛ بحيث يمكن أن يتدفق الاستثمار بكل حرية.
- تنظيم الأعمال التجارية للتمكين لريادة الأعمال والمنافسة والابتكار.
- فتح أبواب الأسواق والهياكل الأساسية العالية الجودة التي تسهل الأعمال التجاري.
- تُستخدم السياسة المالية والنقدية بمسؤولية لتعزيز العمالة، الإنتاجية والنمو الاقتصادي المستدام.

فبالرغم من توفر كل الظروف المشجعة على الحرية الاقتصادية، غير أنها تصطدم بالفساد الإداري والمالي والعراقيل البيروقراطية.الأمر جعل العديد من المستثمرين يعزفون على المغامرة في الاستثمار في السوق الجزائرية.فالفساد أكبر عائق للتنمية المحلية بها، لأن المؤسسات لا تعمل بنزاهة ولا تخضع للمسائلة أمام المواطنين ولا يضرب القانون بيد من حديد على المفسدين.

تحتل الجزائر مراتب متأخرة في مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 2005 ولغاية اليوم.ويعود هذا التقهقر لوجود تراجع في ركائز الحرية الاقتصادية المتمثلة في سيادة القانون، حجم الحكومة، الكفاءة التنظيمية وانفتاح الأسواق.فهذه الركائز تسجل نقصا في المؤشرات الفرعية المتكونة من حرية الاستثمار، الحرية المالية، حرية التجارة، الكفاءة التنظيمية،حقوق الملكية، والتحررمن الفساد.فمن المرتبة 68 عالميا سنة2002 تراجعت إلى المرتبة 172 سنة2019.

وبناء على تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD سنة2010 يتأكد لنا الحجم المتواضع لمكانة الجزائر ضمن حركة رؤوس الأموال الخارجية مقارنة مع حجم الاقتصاد وحجم السكان وحجم الاستثمار العمومي.

3.2. نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام:

يصدر عن البنك الدولي ويمثل نسبة 4.07%. ففي تقرير له ، سنة 2017، تم تسجيل انكماش نمو الناتج المحلي للفرد في الجزائر ليتحول إلى ناتج سلبي في مستوى – 0.6%، وهو ما سيساهم في إضعاف

[1] الياس حود ميسة، مقابلة سابقة،أجريت يوم 2024/06/06 على الساعة 08.30 بورقلة

أكثر للمستوى المعيشي المواطنين وانتشار أكبر لمساحة الفقر واحتمالية نزول 10% من السكان تحت خط الفقر أي ما يعادل 4 ملايين نسمة، وبالتالي اتساع الهوة أكثر فأكثر بين الجزائريين وتلاشي تدريجي للطبقة المتوسطة.1

فلو تتبعنا تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في نمو الناتج الداخلي الخام و نصيب الفرد منه ، من خلال برامج الانعاش الاقتصادي التي وضعتها الجزائر انطلاقا من سنة2001 و إلى غاية 2019 للرفع من المستوى المعيشي للمواطنين ودعم التنمية المحلية في كافة مناطق البلاد، يمكننا الوقوف على أسباب زيادة أو انخفاض نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام .وسوف نتطرق لكل ذلك من خلال مايلي:

أ. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي PSRE(2001-2004)

يتمثل الهدف الرئيسي من سياسة الانعاش الاقتصادي في هذا البرنامج في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة. لقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروعا.ويمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال المؤشرات التالية:

الجدول رقم37: يبين معدل نمو الناتج المحلي الخام ونصيب الفرد منه خلال الفترة (2001- 2004)

	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	2.7	4.1	6.8	5.2
نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي(بالدولار)	1754.60	1794.80	2117.00	2624.80
النسبة المئوية لنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي%	1.60	4.20	5.80	2.80

المصدر: https://data.albankaldawli.org/indicator

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن برنامج الانعاش الاقتصادي كانت له انعكاسات ايجابية في تحقيق معدل نمو مقبول في الناتج الداخلي الخام .لقد ارتفع من 2.7% سنة 2001 ليبلغ 6.8% سنة 2003. ثم لينخفض قليلا نحو5.2% سنة 2004. كما عرف نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي زيادة معتبرة بلغت 1754.60 دولار سنة 2001 بنسبة مئوية 1.60 %، ليواصل الارتفاع في السنة الموالية بالغا 1794.80 دولار بنسبة 4.20 %. كما استمر نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في التحسن بحيث بلغ 2117

[1] World bank group ,**op.cit**

دولار في عام 2003 بنسبة مئوية بلغت 5.80 %. ليواصل ارتفاعه محققا 2624.80 دولار سنة 2004 بنسبة مئوية قدرت ب 2.80 % .

لم تتحقق هذه المعدلات لمدة طويلة، ويرجع الفضل في ذلك لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. أدى ذلك إلى الزيادة في ميزان المدفوعات بحيث ارتفعت من 7.06 مليار دولار سنة 2001 إلى 11.12 مليار دولار سنة 2004.[1] فرغم ارتفاع حجم الواردات نتيجة لتشجيع الطلب المحلي و إنجاز المشاريع، إلا أن الميزان التجاري حقق قفزة نوعية ونتائج ايجابية بفضل ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.

ب. البرنامج التكميلي لدعم النموPCSC (2005-2009) :

بلغ عدد المشاريع المبرمجة 20247 مشروعا موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة وأخرى مختلطة. يسعى لإتباع سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية. ويمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مايلي:

الجدول رقم38: يبين معدل نمو الناتج المحلي الخام ونصيب الفرد منه(2005- 2009)

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	5.1	4.8	3	2.4	2.4
نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي(بالدولار)	3131.3	3500.1	3971.8	4946.6	3898.5
النسبة المئوية لنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي%	4.50	0.20	1.70	0.70	- 0.20

المصدر: https://data.albankaldawli.org/indicator

من خلال قرائتنا للجدول السابق، يتضح لنا أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام في انخفاض مستمر بحيث تراجع من 5.1% سنة 2005 إلى2.4% سنتي 2008 و2009 على التوالي. ويمكننا تفسير ذلك بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008.كما انعكس ذلك سلبا على معدل الزيادة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، فمن 4.50% سنة 2005،تراجعت النسبة المئوية ل 0.20% في عام 2006 ثم لتواصل التقهقرل 0.70 % سنة 2008 حتى صارت بالسالب سنة2009 ب ناقص0.20%

[1] هدى بن محمد، **المرجع السابق**.

في حين ازداد نصيب الفرد من 3131.30 دولار سنة 2005 ليصل لحدود 4946.60 سنة 2008. لينخفض عام2009 بمبلغ3898.50 دولار. ويرجع سبب ذلك الانهيار إلى الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب العالمي على المحروقات. مما أدى لإنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 2008.وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على العائدات النفطية فقط، فلقد تأثر ميزان المدفوعات بموجب ذلك الانخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية. فهو يتأثر بارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية.

ت. برنامج توطيد النمو الاقتصاديPCCE(2010– 2014)

جاء هذا البرنامج لإ عطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية استجابة لمتطلبات المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية بغلاف مالي قدره 286 مليار دولار. ويمكن تحليل الوضعية الاقتصادية للبرنامج من خلال المؤشرات التالية:

الجدول رقم39: يبين معدل نمو الناتج المحلي الخام ونصيب الفرد منه (2010– 2014):

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخل الخام%	3.3	2.4	3.3	2.8	3.8
نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (بالدولار)	4495.9	5473.3	5610.7	5519.8	5516.2
نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي%	1.70	1.00	1.40	0.80	1.80

المصدر: https://data.albankaldawli.org/indicator

من خلال الجدول السابق ، يتضح لنا تواضع معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج وتأرجحها بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى متأثرة بأسعار النفط في السوق العالمية. فمن3.3% سنتي 2010 و2012 تراجعت ل2.4% سنة2011 ثم لترتفع محققة 2.8% سنة2013 و3.8%سنة2014. بينما استمر نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الارتفاع فمن 4495.90 دولار سنة 2010 بلغ 5473.30 دولار سنة2011 و5610.70 دولار.

جاء هذا الارتفاع عقب ثورة الزيت والسكر احتجاجا على غلاء المعيشة والزيادة في اسعار المواد الغذائية الأساسية لجل امتصاص غضب المواطنين.وفي عام2013، انخفض نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي قليلا إلى5519.80 دولار. ثم ليواصل الانخفاض إلى 5516.20 دولار سنة2014. ارتفع ميزان المدفوعات من 12.15 مليار دولار سنة 2010 إلى 19.70 مليار دولار سنة 2011. ليعاود الانخفاض سنة 2012 برصيد قدره 12.05 مليار دولار محققا عجزا في 2014 ب5.881 مليار دولار متأثرا بانهيار أسعار النفط في السوق العالمية في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا. وهو ما يؤثر على ميزان المدفوعات

الذي يتأثر به كل من الناتج المحلي الخام وكذا نصيب الفرد منه.فمعدل نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بلغت 1.70% سنة2010.لتنخفض على مدار السنوات الثلاثة الموالية حتى وصلت ل 0.80% سنة2013. لتعود للارتفاع سنة2014 محققة1.80%.

ث. برنامج توطيد النمو (2015-2019)

نلاحظ تراجعا رهيبا في معدلات نمو الناتج الداخلي الخام وكذا نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي.وهو ما سوف نبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم40: يبين معدل نمو الناتج المحلي الخام ونصيب الفرد منه (2015- 2019)

	2015	2016	2017	2018	2019
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	3.5	3.5	3.3	1.4	1.3
نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي(بالدولار)	4197.40	3967.20	4134.90	4171.80	4022.00
النسبة المئوية لنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي%	1.60	1.20	-0.70	-0.70	-0.80

المصدر: https://data.albankaldawli.org/indicator

من خلال قرائتنا للجدول السابق، نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرنامج و متناقصة.فمن 3.5% سنتي2015 و2016 انخفضت إلى1.3% سنة2019. ويعود هذا التراجع إلى تأثرها بانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية. كما أن النسبة المئوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام تناقصت بشكل كبير. فمن 1.60% سنة 2015 نزلت بالسلب. فتراجعت إلى 0.70%- سنتي 2017 و2018 و0.80 %- سنة2019.

لذلك وجب اعادة النظر في طبيعة الاقتصاد الجزائري من خلال اللجوء للتنويع الاقتصادي والبحث عن بدائل للصادرات النفطية. خصوصا وأن الجزائر تمتلك من المقومات والإمكانيات التنموية ما يؤهلها للنجاح في تحقيق ذلك في قطاعات متعددة.

المحفزات المساعدة على الاستثمار:

سعت الجزائر وبكل جدية لترقية مناخ الاستثمار وتحفيز المستثمرين الجزائريين والأجانب على دخول السوق الجزائرية ومن بينها ولاية ورقلة باعتبارها بيئة اقتصادية واستثمارية تزخر بمقومات اقتصادية هائلة محفزة على الاستثمار فيها. ومن العوامل المساعدة على ذلك مايلي:

أ. سن قوانين للاستثمار تضمن حرية الممارسة الاقتصادية والمنافسة وجعلها تساهم وبفعالية في التنمية الاقتصادية وخلق مناصب شغل للشباب . كما تضمن حماية حقوق المستثمرين. وكان أخر قانون تم سنه هو القانون18/22 المؤرخ في24 جويلية2022 المتعلق بترقية الاستثمار.

رغم ذلك يتسبب الفساد الإداري والمالي وعدم تطبيق القانون بكل صرامة في تردد رجال الأعمال في ولوج سوق الاستثمار الجزائرية

ب. توفر الأمن والاستقرار. وهو ما يعتبر بيئة استثمارية ممتازة ومحفزة لاستقطاب رأس المال الأجنبي.

ت.منح المزيد من المزايا المحفزة للمستثمرين الأجانب والجزائريين على استثمار أموالهم .وهو ما نصت عليه المادة السابعة من الأمر09/16 بحيث يتم منح ثلاث أنواع من المزايا لفائدة المستثمرين وهي: [1]

- **المزايا المشتركة:** تتمثل في اعفاءات جبائية على مستوى مرحلة انجاز الاستثمار ثم مرحلة الاستغلال. وتشمل تخفيضات في الرسوم الجمركية للسلع المستوردة ، في الرسم على القيمة المضافة،حقوق نقل الملكية وحقوق التسجيل،الرسم على الاشهار العقاري،حق الايجار المفروض لصالح أملاك الدولة.
- **المزايا الإضافية:** تخصص لفائدة النشاطات ذات الامتياز والنشاطات المنشئة لمناصب شغل. وتتمثل في الرفع من مدة الاستفادة من المزايا من ثلاثة إلى خمس سنوات وهذا بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ 100 منصب شغل فما فوق.
- **المزايا الاستثنائية:** تتعلق بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، وهي مرهونة بموافقة مجلس الاستثمار.فهذا النوع من المزايا يخضع لمبدأ التفاوض بين المستثمر والوكالة وذلك راجع للأهمية الخاصة التي يتمتع بها وللمكانة التي توليها السلطات الجزائرية لهذا الأخير.وتتمثل المزايا في التمديد من مدة الاستفادة والتي قد تبلغ عشر سنوات.كما يمكن أن تتعلق المزايا بالإعفاء أو التخفيض من الرسوم الجمركية و الجبائية والرسوم والضرائب.

4. توفر كل الامكانيات البشرية والطبيعية واللوجستية والتي جعلت منها مناخا ممتازا للاستثمار فيه.فحسب الخبير الإقتصادي مالك سراي:" هناك مقومات كبيرة وهامة تملكها الجزائر تميزها عن الكثير من البلدان. أولها كبر مساحتها فهي تختزن خيرات كثيرة ومتنوعة وفي ميادين متعددة.ثم امتلاكها للعمالة الشابة(65% من سكانها شباب دون سن الخامسة والثلاثين) وأغلبيتهم لديهم مستويات تعليمية عالية ومتوسطة، وبالتالي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار**،المؤرخ في 03أوت2016، الجريدة الرسمية، العدد46 ، الصادرة بتاريخ 03أوت2016

فهم قادرون على الاندماج في سوق العمل. يسهل الموقع الاستراتيجي للجزائر كنافذة مطلة على البحر الأبيض المتوسط عملية تصدير السلع نحو أوربا ."[1]

5. أقرَّ قانون المالية لسنة 2020 إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا(51-49%) في مجال الاستثمارات الأجنبية بالجزائر. وهو ما أكدته قوانين المالية المتلاحقة لغاية صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2021. وقد تعزز هذا التوجه بصدور المرسوم التنفيذي رقم 145/21 المؤرخ في 17أفريل2021 المحدد لقائمة النشاطات التي تكتسي طابعا استراتيجيا.[2]

وبذلك أصبح شرط الشراكة المحلية بنسبة 51% استثناء لا يتم تطبيقه سوى على الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاستراتيجية فقط* ، وماعداها تخضع للحرية الاقتصادية للمستثمرين.

لقد تم تبني شرط الشريك المحلي للمستثمر الأجنبي لتحديد حصة مشاركة هذا الأخير في الشركة الخاضعة للقانون الجزائري بنسبة49 % من رأسمالها الاجتماعي، مقابل 51% للشريك المحلي،في سياق تاريخي معين أملته بعض المستجدات التي شهدتها البلاد في بداية الألفية الثالثة،لاسيما فيما يتعلق بوجوب حماية السيادة الاقتصادية الوطنية من المستثمرين الأجانب. حيث برزت الحاجة لاتخاذ اجراءات قانونية تتمثل في إقرار هذا الشرط بموجب قانون المالية التكميلي لسنة2009 .

3. مؤشر التوزيع العادل للموارد

إن السلام الايجابي يعني البحث عن القطيعة مع النظام الاجتماعي المتسبب في خلق العنف والاحتجاجات بولاية ورقلة إلى نظام اجتماعي يحقق العدالة الاجتماعية ويحد من معاناة المواطن بهذه الولاية الغنية ، لذا يتعين وجود ضمانة للعدالة في تخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة، التعليم،الصحة،العدالة في توزيع المداخيل والموارد بين الأفراد فيما بينهم وبين مختلف مناطق الوطن ، فالتوزيع غير العادل للموارد يؤثر سلبا على تلبية الحاجيات الأساسية والقدرات والفرص، مما قد يؤدي لتدني مستوى التعليم والصحة، الندرة في المواد و الخدمات، ونقص فرص العمل للشباب البطال.

---

[1] مصطفى دالع، **المرجع السابق**، ص172.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 145/21 المحدد لقائمة النشاطات التي تكتسي طابعا استراتيجيا** ،المؤرخ في 17أفريل2021 ، الجريدة الرسمية،العدد30،الصادرة في22أفريل2021.

***تتمثل القطاعات الاستراتيجية بموجب المرسوم التنفيذي145/21 فيما يلي:النشاطات التابعة لقطاعات الطاقة والمناجم والصناعات الصيدلانية والنقل(المادة1). بالإضافة للصناعات العسكرية المبادر بها أاو المتعلقة بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التابع للقطاع الاقتصادي لوزارة الدفاع الوطني(المادة2).**

وهو ما تسبب فعلا في تفجر الأوضاع بولاية ورقلة وكثرة الحركات الاحتجاجية و الاجتماعية فيها منددين بالتوزيع غير العادل للموارد المخصصة للولاية رغم غناها مقارنة مع باقي ولايات الوطن. .و سنوضح في الجدول التالي المبالغ المالية المخصصة لمختلف برامج التنمية لولاية ورقلة من خلال مختلف برامج ومخططات الانعاش الاقتصادي:

الجدول رقم41: يبين المبالغ المالية المخصصة لمختلف برامج التنمية من قبل الدولة لولاية ورقلة(2001-2019)

البرامج والمخططات	المبلغ المرصود في البرنامج الواحد لولاية ورقلة(الوحدة بالألف دج)	النسبة المئوية المخصصة للتنمية في ولاية ورقلة في البرنامج الواحد
مخطط دعم الإنعاش الاقتصاد PSRE(2001-2004)	20.541.686	%1.68
البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (2005-2009)	80.093.991	%1.90
برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE (2010-2014)	96.742.281	%0.45
المخطط الخماسي للتنمية(2015-2019)	55.776.397	%0.26
المجموع	253.154.355	%0.52

المصدر: شريف خليل مبارك، عبد الكريم شكاكطة، **التنمية المحلية في الجنوب الجزائري بين الحتمية والخيارات:ولاية ورقلة نموذجا. (مرجع سابق)**

من خلال قرائتنا للجدول السابق، نلاحظ أن المبالغ المالية المخصصة لمختلف برامج التنمية بهذه الولاية الغنية تعتبر غير كافية. وحتى المشاريع والبرامج التنموية المبرمجة تعرف تأخرا في الإنجاز لعدة أسباب كبطء وتيرة الإنجاز،عدم كفاية الأغلفة المالية المرصودة، البيروقراطية، الفساد ، وانعدام الرقابة.

بلغت المبالغ المالية المرصودة لولاية ورقلة في مختلف البرامج والمخططات التنموية خلال الفترة (2001 – 2019) 253.154.355 دج ما يمثل نسبة 0.52 % من اجمالي المبالغ المخصصة للإنعاش الاقتصادي بالجزائر و المقدرة ب 48054 مليار دج.و هو مبلغ غير كاف مقارنة بما تم تخصيصه لبعض الولايات الأخرى الواقعة في المناطق الشمالية و التي تعرف التنمية بها تقدما ملحوظا وظروفها الطبيعية أفضل بكثير ومناخها يساعد على العيش الرغيد كخصوبة التربة وغزارة الأمطار ووفرة الغلاف النباتي واعتدال مناخها. كما أن ظروفها المعيشية أفضل بكثير من ولاية ورقلة التي هي بحاجة ماسة لبرامج تنموية محلية خاصة. ففي قطاع الصحة على سبيل المثال، تشهد الولاية اختلالا في توزيع المؤسسات والمرافق الصحية عامة والمستشفيات الجامعية خاصة.

تستحوذ الجزائر العاصمة لوحدها على 55% من الهياكل الصحية. في حين لا يتعدى ذلك في الشرق نسبة 22%، الغرب 20%، بينما في الجنوب الشرقي نسبة 02% والجنوب الغربي 01%. كما أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الموارد البشرية، حيث توزيع الأطباء في الجزائر العاصمة بلغ معدل طبيب واحد لكل 416 ساكنا، يقابله طبيب لكل 1766 في الهضاب العليا، وطبيب لكل 2109 ساكنا بالجنوب.[1] ويرتبط ركن التوزيع العادل للموارد بقياس مؤشرات مجموعها 9.99% و هي: مؤشر التنمية البشرية، و مقياس فجوة الفقر.

1.3. مؤشر التنمية البشرية:

يقوم بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي. وهو يمثل ما نسبته 4% من مجموع المؤشرات الثلاثة. شهدت الجزائر أيضا تحسنا مستمرا في ترتيبها في مؤشر التنمية البشرية بمعدلات متزايدة بفضل التحسن المسجل على مستوى المؤشرات الفرعية الثلاثة التالية:

مستوى العمر المتوقع لدى المواطن:

فيما يخص متوسط العمر لدى المواطن بولاية ورقلة، نلاحظ أن هناك فوارق جلية بين مناطق الجنوب ومناطق الشمال. فمعدل الأمل في الحياة بالنسبة لمنطقة الجزائر العاصمة هو 80.4 سنة لكلا الجنسين. بينما يقل تقريبا بخمس سنوات بالنسبة لولاية ورقلة وسكان الجنوب حيث يبلغ 74.5 سنة. كما أن احتمال الوفاة هو 3.5 بالنسبة لمنطقة الجزائر، في حين يبلغ في ولاية ورقلة والمنطقة الجنوبية6.5.[2]

أما بالنسبة لتوقعات الحياة بالنسبة للمواطن، فإن الدولة الجزائرية جندت كل الوسائل المتاحة لتنفيذ جملة من البرامج في إطار الخطط التنموية المحلية الشاملة. وتمكنت بفضل ذلك من تحسن العديد من المؤشرات من السلب نحو الإيجاب. فمعدل الحياة عند الولادة عرف ارتفاعا حيث وصل معدل الأمل في الحياة من 76.6 سنة للرجال و74.9 سنة للنساء في عام 2008. ليستقر عام 2010 في حدود76.3 سنة لكلا الجنسين. أما فيما يتعلق بمعدل الوفيات، فلقد استطاعت الجزائر أن تهبط بمؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة لحدود 38 حالة وفاة لكل ألف مولود سنة 2006. وهو ما يعتبر ترجمة للجهود المبذولة والبرامج الصحية المعتمدة من قبل الجزائر لتحسين المؤشرات الصحية عامة وصحة الطفل بصفة خاصة.[3]

---

[1] سليمة بلخيري وآخرون،"المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**،العدد36(01)،جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر،301-310

[2] **المرجع نفسه**،الصفحات نفسها.

[3] **المرجع نفسه**،الصفحات نفسها.

معدل التمدرس:

بلغ عدد التلاميذ البالغين سن التمدرس والمقدرة بست سنوات 19701 طفلا سنة 2019 بولاية ورقلة . غير أن عدد الملتحقين منهم بمقاعد الدراسة بلغ 19670 بنسبة 99.84%.وهذا يعني عدم التحاق 31 طفلا بمقاعد الدراسة . ويمكن تفسير أسباب ذلك للطبيعة البدوية لبعض السكان الذين يقطنون في المناطق البعيدة عن المدن التي تتواجد بها المدارس، أو نظرا لقلة الوعي أو للظروف الاجتماعية للبعض وعدم تمكنهم من ادخال أبنائهم للمدارس.

فالجزائر تولي اهتماما بالتنمية البشرية خصوصا فيما يتعلق بـمستوى التعليم، حيث توفر تعليما مجانيا وإجباريا للأطفال في سن 6 سنوات إلى غاية بلوغهم سن 16سنة كاملة بالنسبة للتلاميذ الأسوياء و 18 سنة بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

المستوى المعيشي للأفراد

نلاحظ ا تساعا للفجوة بين الفقراء والأغنياء بالجزائر. حيث تتمتع فئة قليلة بمقومات العيش الرغيد، في حين تقابلها أغلبية تسعى لتوفير متطلباتها الأساسية بشق الأنفس.كما أن نسبة كبيرة لا تجد ما تقتات عليه حيث تنتشر في بعض المدن ظاهرة التسول. تسبب الارتفاع في أسعار المواد الغذائية الأساسية في دهور الظروف المعيشية للمواطنين. و ما زاد الطين بلة هو البطالة المنتشرة وانعدام فرص العمل أو التوظيف بواسطة المحاباة والرشوة.

تباينت أرقام الفقر والثراء في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، واتسعت الهوة بين الفقراء والأثرياء بشكل كبر بعد سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية ونهاية زمن "البحبوحة" التي كان ينعم بها الجزائريون . فبتزايد أعداد المعوزين أمام حجم الميسورين، بدأت تختفي ملامح الطبقة المتوسطة المتكونة من الموظفين والتي صارت تعاني من صعوبة الظروف المعيشية . فالأجر زهيد مقارنة بإرتفاع الأسعار الكبير للمواد الأساسية.

لذا صادقت الحكومة الجزائرية على جملة من الإجراءات الجديدة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم أسعار المواد الأساسية لتجاوز الأزمة المالية التي تعصف بالبلاد وضمان السلم الاجتماعي دون اللجوء للاستدانة الخارجية وذلك بالاعتماد على التمويل الذاتي.فسياسة الدعم ساهمت في تحسن المستوى المعيشي بالبلاد رغم ارتفاع نسبة البطالة وضعف الأجور.

يساهم الدعم الذي تقدمه الدولة الجزائرية في تحسين المستوى المعيشي للفرد. وهو بمثابة سياسة آنية وحلول ظرفية تسببت في خلق مجتمع اتكالي غير منتج. لذا ينبغي العمل بجدية على فتح باب الاستثمار على مصراعيه لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تستقطب نسبة كبيرة من اليد العاملة البطالة وإدماجها في

سوق العمل من خلال استغلال الطاقات الشابة المنتجة في جميع القطاعات لخلق مجتمع منتج. من هنا صار لزاما مرافقة المستفيدين من قروض وكالات التشغيل والاستثمار وإخضاعهم لتدريبات ومرافقة قبل منحهم مبالغ مالية من خزينة الدولة لإنجاز مشاريع يكون مصيرها الفشل والإفلاس بسبب نقص الخبرة .

2.3. فجوة الفقر:

تعاني الجزائر من مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة متعلقة بالفقر وتدني المستوى المعيشي. فهي إن لم تعمل على مواجهتها، فإنها لن تتقدم في مسار التنمية التي تسعى لتحقيقه.

يرتبط مؤشر فجوة الفقر بقياس معدل دخل الفرد الذي يمكنه من البقاء على قيد الحياة. و يمثل ما نسبته 2.34%. فالفقر هو الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة لتحقيق الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية و الرفاهية والحاجة لتوفير فرص العمل من أجل حياة كريمة. وهو يمثل أكبر عائق أمام التنمية في الجزائر عموما وولاية ورقلة على وجه الخصوص.ساهم في انتشاره العوامل التالية: [1]

أ.حجم الأسرة:

يعتبر من مسببات الفقر. حيث يؤدي كبر حجم الأسرة و ارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالات العجز على توفير كل متطلبات الأسرة الكبيرة العدد.وقد تتفاقم حالة العجز لتصل إلى حافة الفقر. تتفاخر غالبية العائلات البدوية القاطنة في الصحراء بكبر عدد الأولاد بحجة مساعدة الأب في الأعمال حين يكبرون في الفلاحة أو الرعي أو البناء.فالعائلات الجنوبية قد يتجاوز عدد أبنائها العشرة وأكثر.رغم أن رب الأسرة بطال ولا يعمل ولا دخل له.

ب. التضخم

يقصد به الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات في اقتصاد الدولة . والذي يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للنقود. وبالتالي تتأثر المداخيل الحقيقية للأسروقد تصل لدرجة العجز عن اقتناء كل حاجياتها. فتصبح بذلك ضمن تعداد الفقراء، بغض النظر عن درجة الفقر.كان لتقليص دور الدولة في عمليات الاستثمار المباشر في الصناعة والزراعة و خوصصة المؤسسات العمومية الأثر البالغ على الكيان الاجتماعي. فكانت برامج التعديل و التصحيح الهيكلي من أهم الأسباب التي تسببت في غلق المؤسسات ، تسريح العديد من أرباب العائلات العاملين، وبالتالي زيادة الفقر و تنامي معدلاته خاصة في الجزائر

[1] سليمة بلخيري وآخرون **المرجع السابق**، الصفحات نفسها.

والمناطق الصحراوية كورقلة ومناطق الظل بها. [1] وسنبين في الجدول التالي تغيير مؤشرات التضخم والفقر بالجزائر:

الجدول رقم42: يبين تغييرات مؤشر التضخم والفقر في الجزائر(2001-2019)

السنوات	التضخم%	الفقر%	السنوات	التضخم%	الفقر%
2001	4.2	11.6	2009	5.7	9.8
2002	1.4	15	2013	3.2	5.03
2003	2.6	8	2015	4.8	5.7
2004	3.6	6.8	2017	5.6	7
2005	1.6	5.7	2019	2	10

المصدر: وزارة المالية(2001-2019) على الرابط https://www.mf.gov.dz/index.php/ar /

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تؤثر مباشرة وبطريقة عكسية على القدرة الشرائية. فكلما زادت نسبة التضخم إلا ورافقها ارتفاع للأسعار وانخفاض للقدرة الشرائية للأفراد.وهو ما ينتج عنه انتشار الفقر بينهم.

بلغت نسبة الضخم في الجزائر 4.2%سنة2001، لتنخفض إلى 1.6% سنة 2005.ثم لتعاود الارتفاع عام2009 حيث بلغت5.7%. وأخيرا انخفضت إلى 2% سنة 2019 .جاء انخفاض نسبة التضخم بفضل الجهود المبذولة للدولة الجزائرية للتخفيف من حدته. ومع ذلك بقي معدل الفقر في تزايد مستمر نظرا للزيادة التي عرفتها أسعار المواد الغذائية وهو ما يعجز عن اقتنائها أصحاب الدخل المتوسط والمحدود والذين لا يملكون مداخيل أصلا

أدى ارتفاع أسعار النفط منذ عام2003 و حتى منتصف سنة2008 لوجود احتياطي كبير من الصرف في الخزينة العمومية بلغ 55.7 مليار دولار سنة2010، دون أن يقابلها إنتاج سلعي وخدماتي قابل للاستهلاك المحلي. وبالتالي فإن هذه الأموال ضغطت بشدة على أسعار السلع والخدمات والتي لا يمكن المتاجرة بها في السوق العالمية أو استيرادها مثل العقارات.فارتفعت الأسعار لمستويات جنونية ساهمت في إشعال التضخم

[1] بشير مصيطفى ، **رائحة النفط: مقالات في الاقتصاد العربي**،ط1،الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012،ص141

في ظل وجود ثقافة استثمارية وخطط تنموية ينخرط المجتمع بأسره في وضعها، تنفيذها وتقييمها من خلال الاستثمارات الحكومية والخاصة. [1]

يقول الخبير الاقتصادي الجزائري **بشير مصيطفى** : " يمكن للجزائر إلغاء الفقر في نصف دقيقة ، حيث بلغت مداخيلها 55.7 مليار دولار كعائدات من المحروقات سنة 2010 . وبما أن 20% من الجزائريين لا يتعدى دخلهم اليومي حينها سقف ال 02 دولار، وهو الحد الأدنى الذي وضعته الأمم المتحدة للدخول إلى ساحة الفقر، فإن هذا يعني أن 7ملايين محتاج جزائري يتقاسمون زكاة النفط وحدها بنصيب 16.3ألف دولار سنة 2010 وحدها.وتتحصل عائلة فقيرة مكونة من ست أفراد ما قيمته 97.8 ألف دولار ما يمثل مرتبا شهريا لرب العائلة قيمته 8150 دولار أي 64 مليون سنتيم بالعملة الجزائرية."[2]

4.مؤشر مستويات عالية لرأس المال البشري

توجد علاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي،حيث أن كل واحد منهما ينعكس على الأخر سلبا وإيجابا. حيث أن النمو الاقتصادي يتم من خلال تحسين القدرات البشرية. فتحقيق النمو المنشود ينعكس على التنمية البشرية، حيث يوسع من الخيارات أمام الموارد البشرية بشكل خاص وأمام السكان بشكل عام. و يرتبط ركن المستوى العالي للرأس المال البشري بقياس ثلاثة عناصر تمثل 12.67% من المجموع العام لأركان السلام الايجابي.تتمثل فيما يلي:

1.4. نسبة التلاميذ الملتحقين بالتعليم:

يصدر هذا المؤشر سنويا عن البنك الدولي و يمثل ما نسبته 3.58%. فلقد اهتمت الدولة الجزائرية بقطاع التعليم الذي تعتبره من أهم الركائز الهامة لضمان مستقبل أفضل. وبالتالي فإن مبادئ السياسة الوطنية تجاه التعليم تستند أساسا على إلزاميته ومجانيته لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين 6 و16 سنة وفق ما ينص عليه دستور البلاد . كما أن هناك فئة من الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة يكفل لهم القانون حق التمدرس لغاية سن ال18 عشر.بالإضافة لذلك يمكن للتلاميذ الالتحاق بمقاعد الدراسة حتى في سن الرابعة في الأقسام التحضيرية ما قبل التعليم الالزامي. وهناك من يلتحق بمقاعد الدراسة في السنة الأولى ابتدائي بإعفاء السن في عمر الخامسة. أفضت هذه السياسة لتحقيق الجزائر نسبة تسجيل 100 % من الأطفال في المدارس ، أزيد من 50% منهم من فئة الإناث. وبالتالي تضاعف عدد الأطفال الملتحقين

[1] أحمد يوسف أحمد و آخرون، **حال الأمة العربية 2008–2009 أمة في خطر، المرجع السابق**، ص225.

[2] بشير مصيطفى، **حريق الجسد:مقالات في الاقتصاد الجزائري**،ط2،الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2018،ص13.

بمقاعد الدراسة بالطور الابتدائي بولاية ورقلة كثيرا، فمن 69422 تلميذا سنة 2009 إلى 78015 تلميذا سنة 2014 ثم بلغ عددهم 96871 تلميذا سنة2019.

2.4.مؤشر الابتكار:

يصدر هذا المؤشر عن جامعة كورنل ويمثل ما نسبته 4.27% . فالعنصر البشرى يشكل أحد أهم الركائز المساهمة في الدفع بعجلة التقدم لأي دولة. فالعقل البشرى هو الذى يبدع و يبتكر. وبالتالى فإن اعتماد أي دولة على استيراد الآلات والعمالة المدربة لا يكفى لكى تتقدم ، بل لابد من توفر مخزون لديها من القدرات البشرية الواعية والقادرة على تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد للدفع بعجلة التنمية.

فالمناجمنت يتطلب مستوى أكاديميا مقبولا وخبرة في التسيير لتقلد مسؤوليات على مستوى الإدارات والمؤسسات والمجالس الشعبية المنتخبة. من هنا يمكننا التساؤل حول امكانية اعتبار براءات الاختراع ومنحى الابتكار التكنولوجي أولوية من أولويات السياسة الوطنية العامة لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تشير الأرقام الرسمية أن نسبة الباحثين الجزائريين تعادل 0.06 %فقط من مجموع عدد السكان. كما أن نسبة الانفاق الحكومي على البحث العلمي مقارنة بإجمالي الدخل ضمن البرنامج الوطني تقترب من 0.2% وهو رقم بعيد كثيرا عن المعدل العالمي الذي يلامس 4 %. لا يمكن تحديد نصيب الابتكار من البرنامج الوطني للبحث بسبب: [1]

- ضعف آليات المتابعة والتقييم .
- عدم تشجيع الاطار القانوني بالجزائر على تسجيل براءات الاختراع مما يدفع بالباحثين للتوجه نحو البلدان الأجنبية الأكثر صرامة في مجال حماية الملكية الفكرية.
- غياب أهداف الصناعات الصغيرة والمتوسطة على خارطة الابتكار التكنولوجي مادامت مراكز البحث تركز فقط على القطاعات الكبرى ذات العلاقة بالاقتصاد الكلي.وهو ما يفسر غياب المكون التكنولوجي في نشاط مؤسسات القطاع الخاص الجزائري طالما أن النشاط الصناعي المرشح الأول للابتكار يستقطب أكثر من 15% من عدد تلك المؤسسات.

إن ما يعيق السير الحسن لبعض المجالس الشعبية المنتخبة بولاية ورقلة هو عدم كفاءة الأجهزة التنفيذية المحلية. فبعض أعضاء المجلس الشعبي البلدي و الولائي يفتقرون لميكانيزمات التسيير العلمي والعقلاني لميزانيات البلدية والولاية ولتقنيات المناجمنت.لذلك أثر ذلك سلبا على تنفيذ مشاريع التنمية المحلية.

[1] بشير مصيطفى، **حريق الجسد:مقالات في الاقتصاد الجزائري، المرجع السابق**،ص83.

يمثل رأس المال البشري مجموعة المهارات والقدرات والإمكانيات والخبرات التى يكتسبها الفرد لتمكنه من المشاركة فى الحياة الاقتصادية ويبدع فيها ؛ وبالتالى يتمكن من تحقيق منفعة اقتصادية تعود عليه و على المجتمع بالفائدة . كما أنه يلعب دورا هاماً ومحورياً فى التنمية الاقتصادية من خلال العمالة المدربة التي تبدع بفعالية في الرقي بالتنمية المحلية بولاية ورقلة؛ بفضل ما تنتجه سنويا الجامعة الجزائرية و مختلف مراكز ومعاهد التكوين من اطارات تشكل نواة فعالة في تدريب وتكوين الموظفين والمستثمرين والأعضاء المنتخبين في مختلف المجالس الشعبية المنتخبة.

تتميز ولاية ورقلة بوجود معهد تكوين اطارات الجماعات المحلية، وهو مكسب بحد ذاته للولاية ولمنطقة الجنوب الشرقي بحيث يقوم بالتكفل بمهام التكوين والمرافقة والتدريب للموظفين والإطارات المحلية والأعضاء المنتخبين في المجالس الشعبية البلدية والولائية.

عرفت بعض الشعب والتخصصات الجديدة كالطاقات المتجددة والاستثمار في الصيد البحري وتربية المائيات والزراعة الإستراتيجية نجاحا وإبداعا بفضل المرافقة وبرمجة الأيام التكوينية والملتقيات لفائدة المستثمرين الراغبين في انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في هذا المجال. ومع ذلك تفيد إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن 86% من مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنحصر بين قطاع النقل بنسبة66% وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة20%

فحسب الخبير الاقتصادي **بشير مصيطفى** " ينبغي إعادة النظر في خارطة توزيع المشاريع نحو الصناعات التي لا يتعدى نصيبها من مشاريع الوكالة 3.5%، وأن يتم تصنيف برامج الدعم والمرافقة حسب أهداف التنمية وفك الارتباط بالأسواق الخارجية،أي لفائدة المؤسسة المنتجة للثروة، حينها فقط يمكن إدراج الابتكار ضمن اشكالية المقاولة. كما أن الأسواق هي الموجه الرئيسي للنشاطات الانتاجية عندما تسير الأسواق في صف المؤسسات التي لا تبتكر" [1]

3.4. تنمية الشباب

يُعد الشباب أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن لها المساهمة في تحقيق التنمية. فلن يؤدي هذا العنصر دورهبدون تعليم أو تدريب حيث يساهم في تراكم رأس المال البشري. يصدر المؤشر عن منظمة الكومنولث ويمثل 4.82%. تشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التكنولوجي يزيد من معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ويزداد سرعة عندما تكون قوة العمل أفضل تعليماً وتدريبا على وسائل التكنولوجيا الحديثة. فقوة العمل هنا تتمثل في عنصر الشباب الذي يشكل وقود التنمية.

[1] بشير مصيطفى، **حريق الجسد:مقالات في الاقتصاد الجزائري، المرجع السابق**،ص85.

يُعد تراكم رأس المال البشري مصدراً من مصادر النمو المستدام. ويتم رفع معدلاته بواسطة زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمار في الأصول الملموسة وغير الملموسة كالابتكار،التعليم والتدريب. وهكذا ظهر مفهوم رأس المال البشري باعتباره جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد يذكر **شولتز** أن :" مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان ، و أن البشر أنفسهم يمثلون الازدهار الاقتصادي المتوقع ، و رأس المال البشري يختلف عن نوعين آخرين من رأس المال وهما رأس المال الطبيعي ورأس المال الآلي. فرأس المال البشري يمثل القدرة والمعلومات ذات القيمة الاقتصادية، كما أنه مصدر قابل للتجديد وليس هناك أية حدود نظرية لمخزونه بخلاف الأنواع الأخرى لرأس المال."[1]

وهكذا خلص شولتز إلى فكرته الأساسية عن رأس المال البشري والتي تعني الاستثمار في تعليمهم وصحتهم وفي تدريبهم وفي تنمية مهاراتهم التنظيمية والإدارية على مستوى مراكز ومعاهد التكوين والجامعات.

5.مؤشر الاعتراف بحقوق الآخرين

لابد للقوانين الرسمية أن تدافع عن الحقوق والحريات الأساسية ؛ من خلال المساواة بين مختلف الديانات و الأعراق و كذا المستويات الاجتماعية المختلفة المكونة لتركيبة المجتمع الورقلي ، المساواة بين الجنسين، وضمان حقوق العمال.فللسلام الإيجابي يدعمه الاعتراف بحقوق الآخرين دون تمييز أو استثناء. فكلما اعترفت الدولة بالخصوصيات المختلفة لمكونات المجتمع الهوياتية والعرقية وغيرها من الفوارق، كلما كان تقبل حقوق الآخرين أكبر.وهو ما سيساهم بتحقيق الرضا وترسيخ قيم المواطنة الحقيقية والشعور بالانتماء بغض النظر عن الفوارق الهوياتية الفرعية. وبالتالي يكون المجتمع المحلي أكثر سلاما وأقل عنفا. فتدعيم قيم المواطنة يعزز الشعور بالانتماء للوطن الواحد والمجتمع الواحد ولا يحس الفرد بالاغتراب والظلم الاجتماعي.

وهو ما يدعمه القانون الجزائري من صيانة وحماية حقوق الآخرين جزائريين كانوا أم أجانب تشكل ولاية ورقلة قبلة لكل الجزائريين والأجانب على حد سواء؛ بحثا عن فرص للعمل أو الاستثمار بفضل مكانتها الاستراتيجية كقطب اقتصادي هام، وبفضل مقوماتها الاقتصادية و الطبيعية الكبيرة و موقعها الجغرافي كبوابة للصحراء. يقصدها الوافدون حتى الأفارقة من بلدان الساحل الافريقي. بالإضافة إلى أن القانون يضمن حماية حقوق وواجبات المواطنين و يتمتعون بالحرية في كنفه. كما أنه لا يوجد تمييز بين الجنسين أو الأعراق، أو بين غني وفقير. يفترض السلام الايجابي الاعتراف بحقوق الآخرين والسماح لهم

[1] عماد الدين أحمد المصبح ، **رأس المال البشرى فى سوريا : قياس عائد الاستثمار فى رأس المال البشرى** ، ورقة بحثية مقدمة لندوة الاقتصاد السورى : رؤية شبابية ، (المزة : المركز الثقافى العربى ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 23 يوليو 2005) ، ص ص 4-5 .

بحرية التعبير وتقديم اقتراحاتهم. ويرتبط ذلك بقياس ثلاث معايير تمثل 12.55% من المجموع العام لأركان السلام الايجابي، وهي كمايلي:

1.5. مؤشر التمكين وحقوق الانسان:

يقصد بالتمكين امتلاك الفرد القدرة على احداث تغيير في الآخر الذي قد يكون فردا،أو جماعة، أو مجتمعا في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. عرفه **براون** و **هارفي** على أنه:" إستراتيجية تهدف لتحرير الطاقات الكامنة لدى الأفراد و إشراكهم في عمليات بناء المنظمة ، باعتبار أن نجاح وتفوق المنظمة يعتمد على توافق دوافع وحاجات الأفراد مع أهدافها." [1]

يمثل هذا المؤشر ما نسبته 3.31% من مجموع أركان السلام الإيجابي. من ناحية التنمية السياسية، يعتبر التمكين السياسي الأكثر أهمية بفضل دوره البارز في بناء مؤسسات الديمقراطية والحكم الراشد.فهو عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسسية قانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع ، وفي المشاركة السياسية تحديدا. [2] فهو يتيح لإدارة الموارد البشرية القيام بوظائفها و يمنح الموظف الحق في حرية التصرف والمشاركة في إبداء الرأي في إطار الوظيفة أو خارجها.

تهدف التنمية الإنسانية المستدامة خلق بيئة تمكينية لكل أفراد المجتمع المحلي بولاية ورقلة من خلال اتاحة الفرصة للجميع للحصول على الفرص الإنمائية والعدالة الاجتماعية في توزيعها. من هنا جاءت الديمقراطية التشاركية لترسيخ هذه القيمة عبر اتاحة الفرصة لجمعيات ومنظمات المجتمع المدني عبر اقتراح المشاريع والبرامج التنموية التي تحتاجها الولاية،ثم المرافقة و المساهمة الفعالة في تجسيدها في الواقع ومراقبة جميع مراحل الانجاز.وهذا يستوجب تكوين فاعلين في مجال التنمية المحلية عن قرب وتشجيع العمل التشاركي مع الربط بين جميع الأطراف المعنيين بالعمليات التنموية المحلية.يمثل التعليم الركيزة الأساسية للتمكين على المستوى الوطني و المحلي باعتباره أهم عناصر التنمية المستدامة والتمكين.لأن رأس المال المعرفي هو رأس المال الحقيقي.

ينص تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 على أن "التعليم والمعرفة هما وسيلتا توسيع خيارات التنمية،أي التمكين.وأن ركيزة التمكين الأولى هي معرفة الحقوق و الواجبات، وبالتالي توسيع المشاركة

---

[1] سليمة بوزيد، "إستراتيجية التمكين الإداري مدخل لتحقيق الولاء التنظيمي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد20،العدد01، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2020، ص ص517-532.

[2] فاكية سقني، **التمكين من حقوق الإنسان:متطلباته وموانعه في الوطن العربي** ،(أطروحة دكتوراه في الحقوق ،تخصص حقوق الإنسان والحريات الأساسية كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامة باتنة01 ،2016/2015)، ص44.

السياسية الفعالة. ومن بين الأهداف الانمائية الثمانية للألفية يأتي التعليم في المرتبة الثانية مباشرة وراء هدف القضاء على الفقر والجوع."[1]

تعرف ولاية ورقلة تطورا كبيرا في بناء المدارس ووتيرة استيعاب الأعداد المتزايدة من التلاميذ. لقد ازداد متوسط صافي معدل الالتحاق بالمدارس في المراحل التعليمية بقوة كبيرة وفي مختلف الأطوار ويتمثل ذلك فيما يلي:

المدارس الابتدائية: وصل عددها إلى333مدرسة ابتدائية وبمجموع 3378 حجرة دراسية سنة2019.

المدارس في الطور المتوسط: وصل عددها إلى 115متوسطة وبمجموع 1781 حجرة دراسية سنة2019.

الثانويات: وصل عددها إلى 50 ثانوية وبمجموع 951 قاعة دراسية سنة2019.

يتعدى التعليم بناء البنى التحتية من مدارس. بل يسعى لبناء الشخصية الإنسانية من خلال جودة التعليم وتكوين الفرد السليم وتدعيم هويته.وتتمثل أهم ركائزه في الانفتاح على الغير دون الانغلاق على الذات أو التطرف في معاداة الآخر.كما يحصن القيم والهوية المحلية من الذوبان.وهو ما نلمسه في المناهج التعليمية في الجزائر التي أُدرجت فيها ثقافة السلام والتعايش السلمي، الهوية، حب الوطن، التمسك بالثوابت الوطنية، نبذ العنف، غرس قيم الحرية والمواطنة.

2.5.مؤشر الظلم الاجتماعي:

يعتبر أخطر الآفات الاجتماعية والسياسية التي تهدد أي مجتمع بالزوال، انعدام الأمن والسلم الاجتماعي ، غياب الاستقرار السياسي، تضاعف المشاكل وتراكمها. وما ساد الظلم الاجتماعي في مجتمع من المجتمعات الإنسانية إلا وتسبب في دماره حضاريا.

يصدر هذا المؤشر سنويا عن صندوق السلام في اطار مؤشر الدول الفاشلة ويمثل ما نسبته 4.76%. و يقصد بالظلم الاجتماعي كل "تعد أو انتهاك لحقوق الناس العامة أو ممارسة التمييز ضدهم على أسس قبلية عرقية ، مذهبية ، لغوية أو غيرها من اعتبارات عنصرية؛ دون التفريق بين أن يكون الممارس لهذا الظلم سلطة سياسية أو غيرها.مع العلم أن السلطة السياسية الحاكمة في أي مجتمع هي الأقدر على ممارسة الظلم أو تطبيق العدل أيضا."[2]

بلغت التكلفة الاقتصادية للنزاعات في الجزائر ما يعادل 56.625.3 مليون دولار من القدرة الشرائية سنة 2018،ما يمثل نسبة 1.348% للفرد الواحد.في حين بلغت التكلفة الاقتصادية للنزاع نسبة 09 % من

---

[1] فاكية سقني،**المرجع السابق**، ص85.

[2] عبد الله أحمد اليوسف،**الظلم الاجتماعي في القرآن الكريم**، ط1، المملكة العربية السعودية،2011،ص12.

الناتج الاجمالي المحلي سنة2019. كما بلغ الأثر الاقتصادي 110.126.6 مليون دولار من القدرة الشرائية، واحتلت بذلك المرتبة 45 عالميا.[1] إجمالا تحتل الجزائر مراتب متأخرة في مؤشر السلام العالمي. فلو تناولنا ترتيبها خلال الفترة ما بين 2010 و2019، فإننا نلاحظ أن تصنيفها كمايلي:

الشكل رقم 02:يبين تصنيف الجزائر في مؤشر السلام العالمي خلال الفترة مابين(2010-2019)

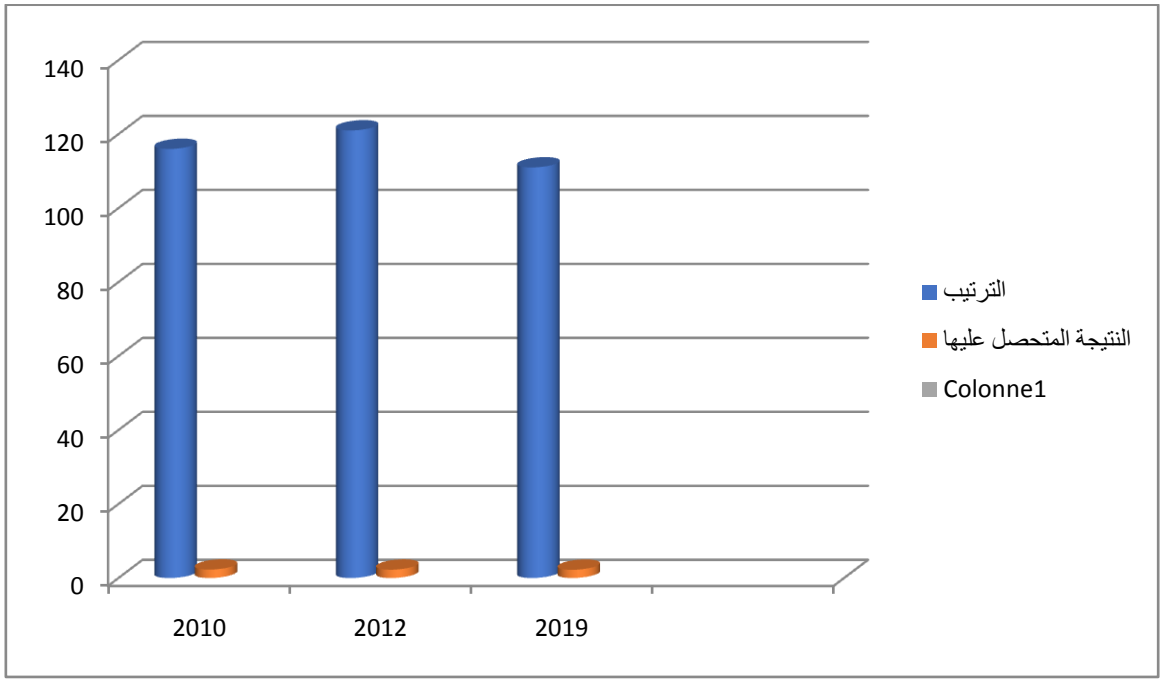

المصدر : من اعداد الباحث من خلال تقارير معهد الاقتصاد والسلام حول مؤشر السلام العالمي خلال الفترة ما بين (2010-2019)

يرتكز الظلم الاجتماعي على انعدام التوازن الاجتماعي *؛ مما يتسبب في بروز الطبقية في المجتمع واستعباد الأغنياء للفقراء، سيطرة ذوي النفوذ على الضعفاء من أبناء الشعب، والتباهي بالمال والجاه.وينتشر الفقر هنا بحيث تستأثر أقلية غنية بخيرات البلاد في حين تعاني الأغلبية ويلات الفقر، وهو ما يؤدي بها إلى التذمر والسعي لقلب الأوضاع من خلال الاحتجاج . فالأقلية الغنية تتسلط على خيرات الناس وتنهب ثروات البلاد، تنتهك حقوقهم، وتمارس التمييز العنصري. من خلال هذا الشكل السابق نلاحظ أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في مؤشر السلام العالمي بسبب انتشار ما يسمى بالظلم الاجتماعي.

[1] Institute For Economics And Peace, Global Peace Index2019:**Measuring Peace In a Complex World,op.cit,** 99.

* التوازن الاجتماعي: هو المساواة بين أفراد المجتمع في المستوى المعيشي؛أي توفر المال لدى أفراد المجتمع لدرجة تتيح لكل فرد العيش بكرامة وفي نفس المستوى مع غيره بكل مساواة وعدل.

فهي لم تنزل تحت سقف ال 100 من أصل 162 دولة التي خضعت للدراسة من طرف معهد الاقتصاد والسلام بسيدني. ففي سنة 2010 ، احتلت المرتبة 116 عالميا بمعدل 2.277. ثم تقهقرت سنة 2012 للرتبة121 بمعدل 2.255 بسبب موجة الحركات الاحتجاجية التي عرفتها البلاد منذ 2011 على خلفية مظاهرات الزيت والسكر والتي تلتها موجة من الاحتجاجات في كل الولايات و منها الولايات الجنوبية المنادية بالتنمية والمناهضة للغاز الصخري في عين صالح وولاية ورقلة والاغواط وغيرها. بينما في عام 2019 بقيت الجزائر في المرتبة 111 عالميا بمعدل2.219.

ولعل ما أثَر على هذا الترتيب هو تزامنه مع موجة الحراك الشعبي ل 22 فيفري2019 الذي أطاح بنظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ووضع حدا للعهدة الخامسة.حيث أن تلك المظاهرات كانت تطالب بمناخ أكبر للحريات،بالعدالة الاجتماعية ،بالتنمية وتحسين الظروف المعيشية للمواطن والقضاء على البطالة التي استفحلت كثيرا في أوساط الشباب الجزائري.

3.5. عدم المساواة بين الجنسين:

يصدر سنويا في اطار تقرير التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويمثل ما نسبته 4.48 % ، يرى الخبراء أن جذور الفقر موجودة في الهياكل والبنى والمؤسسات الاجتماعية التي تستبعد الفقراء. ويتم هذا الاستبعاد الاجتماعي من خلال عمليات التمييز بين أفراد المجتمع وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية البسيطة ما يتسبب في نشوء مجتمعات ممزقة وغير عادلة لانعدام العدالة الاجتماعية فيها. ومن بين أشكال التمييز هي تلك التي تكون بسبب النوع أي عدم المساواة بين الذكور والإناث. وهي ظاهرة موجودة في المجتمعات المتطورة كذلك ، فالمرأة لا تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل ولا يملكون نفس الحقوق الوظيفية.

يشير تقرير التنمية البشرية لعام، 2001 الصادر عن البنك الدولي، أن 70% من فقراء العالم هم من الإناث. وأن نصيب الإناث من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية يقل عن نصف نصيب الذكور.فالتمييز العنصري بين الجنسين سبب مباشر في غياب العدالة في توزيع الدخل والثروات .[1] أما في الجزائر فلا يوجد تمييز بين الجنسين. فكل الجزائريين سواسية أمام القانون ويتمتعون بنفس الحقوق الواجبات. تتمتع المرأة بنفس حقوق الرجل وتتقلد أعلى المناصب والمسؤوليات سواء في الإدارات،المجالس المنتخبة.كما تتقلد المرأة

[1] United Nations Human Settlements Programme(UN-HABITAT),**Infrastructure for Economic Development and Poverty Reduction in Africa,The Global Urban Economic Dialogue**(Nairobi:United Nations Human Settlements Programme,2011).

الجزائرية، على غرار شقيقها الرجل، أعلى الرتب في الجيش ومختلف الأسلاك الأمنية بفضل الكفاءة التي أظهرتها. بل وتتقلد حقائب وزارية ووواليا ورئيسة دائرة وكذلك تتربع على رأس عدة مديريات تنفيذية نظرا لكفاءتها دون تمييز بينها وبين الرجل. بالإضافة إلى أن أبواب التعليم مفتوحة للجنسين من سن السادسة إلى غاية التخرج من الجامعات بمؤهلات عالية تسمح لها تقلد وظائف ومسؤوليات في الدولة. كما تمثل المرأة فاعلا أساسيا في عملية التنمية المحلية باعتبارها اطارا فعالا في الإدارة المحلية أو عضوا منتخبا في مختلف المجالس الشعبية المحلية.

6.مؤشر مستويات متدنية من الفساد

يؤدي الفساد إلى سوء استغلال وتوزيع الموارد متسببا في تفاقم أوجه الظلم وعدم المساواة بين المواطنين من جهة، وكذا زعزعة الثقة داخل المجتمع الواحد من جهة أخرى.يؤدي مع مرور الوقت لنشوب اضطرابات وحركات احتجاجية عنيفة تهدد تماسك المجتمع ووحدته واستقراره.

لقد أثر الفساد الإداري والمالي سلبا على عملية نجاح التنمية بولاية ورقلة. فرغم تمتعها بإمكانيات ومقومات كبيرة في مجال الاستثمار كتواجد حقول البترول بها وكبرى الشركات الوطنية والأجنبية ، ومع ذلك لم تصل عملية التنمية بها لمستوى تطلعات المواطنين. فبعض البلديات يعاني سكانها الفقر والحاجة وانعدام مرافق البنية التحتية كغاز المدينة وضعف شبكة الكهرباء مع كثرة الانقطاعات وعدم توفر المياه الصالحة للشرب. كما أن المعضلة الأكبر تتمثل في البطالة التي يعاني منها الشباب.

يرتبط ركن المستوى الأدنى من الفساد لقياس ثلاثة عناصر تمثل 15.65% من المجموع العام لكل أركان السلام الايجابي.وهي كالآتي:

1.6. مؤشر مدركات الفساد

يصدر عن منظمة الشفافية الدولية.يمثل مانسبته5.38%. فالمتتبع لمسار الحركات الاحتجاجية بولاية ورقلة ولوائح مطالب المحتجين يلاحظ إجماعهم على التنديد بالفساد المستشري في عمليات التوظيف بالشركات البترولية المتواجدة على تراب الولاية على وجه الخصوص من طرف وكالة التشغيل من خلال عروض العمل التي تفتقد للشفافية والعدالة في التوظيف، بالإضافة لتوظيف عمالة من خارج الولاية رغم تواجد يد عاملة بنفس الشروط محليا. كما أن الفساد يعم دواليب الإدارة المحلية،الوكالة الولائية للتشغيل، مفتشية العمل، و المؤسسات الاقتصادية وشركات المناولة بناء على تقرير الجمعية الوطنية للدفاع عن حق وترقية الشغل.[1] وسنبين كل ذلك فيما يلي :

[1] الجمعية الوطنية للدفاع عن حق وترقية الشغل،الأمانة الولائية بورقلة،تقرير حول ملف الشغل بورقلة مع طلب التدخل العاجل،**مرجع سابق**.

1.1.6. الإدارة المحلية

أما فيما يتعلق بالفساد على مستوى الإدارة المحلية، فيتمثل في تفشي البيروقراطية في الإدارات العمومية من خلال عرقلة المستثمرين وإرهاق كاهلهم بوثائق وشروط تعجيزية خصوصا فئة الشباب الراغبة في انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة. كما انتقلت البيروقراطية للشركات الوطنية والأجنبية كذلك عبر فرض شروط تعجيزية للتوظيف. بالإضافة لمنح المشاريع والصفقات بالمحسوبية والمحاباة و الرشوة.ومن الأمثلة على ذلك تفجير فضيحة الفساد و الرشاوي بمشروع ترمواي ورقلة التي تورط فيها قياديان بارزان في حزب الشعب الإسباني الحاكم. وهو ما تم كشفه من طرف المحكمة الوطنية الإسبانية والمتمثلة في دفع رشاوي لمسئولين جزائريين جراء فوز مجمع شركات اسبانية(إليكنور–أسينغا–روفر ألسيسا) بصفقة انجاز ترامواي ورقلة.حيث قدرت الرشاوي بنحو3% من قيمة المشروع البالغة 230 مليون يورو، وهو ما يعادل قرابة7مليون أورو أي 79 مليار سنتيم بالعملة الجزائرية. [1]

إن ما يميز الإدارة بولاية ورقلة هو سيطرة أصحاب المصالح والنفوذ على مراكز اتخاذ القرار في الإدارات المختلفة في مجال التشغيل، الاستثمار،السكن، وفي مسابقات التوظيف التي صارت تفتقر للمصداقية والنزاهة والشفافية.فأضحى التوظيف لمن يدفع أكثر و بالمحسوبية والرشوة.كما استفحلت ظاهرة اختلاس المال العام مثل ما حصل في تعاونية الحبوب بولاية ورقلة حيث تم اختلاس أموال بالملايير، فتم توقيف المدير العام وإحالته على العدالة مع الموظفين الفاسدين الضالعين في العملية. [2] إن ما شجع على استفحال ظاهرة الفساد هو استغلال المسئولين لوظائفهم لتحقيق مكاسب شخصية والبحث على الثراء السريع.

2.1.6. الوكالة الولائية للتشغيل:

يتمثل الفساد المسجل في مجال التشغيل بولاية ورقلة فيما يلي: [3]

- ❖ التحايل في منظومة التوظيف لمصلحة عمال من خارج تراب الولاية، في حين أن الشباب المحلي هم الأحق بالتوظيف حسب قرار صادر سنة 2005 والذي يعطي الأولوية في التوظيف لأبناء المنطقة .
- ❖ التأخر الرهيب في إعداد كشوف العمل والمصادقة عليها وعدم إرسالها في آجالها المحددة.وتبني المحاباة في عملية التوظيف.

---

[1] حسان حويشة،(**هكذا أغلق القضاء الاسباني ملف فساد ترامواي ورقلة ومحطة مياه تلمسان**)، جريدة الشروق أونلاين،2021/02/14، اطلع عليه بتاريخ 08/15/ 2022 على الساعة 20.20على الموقع الالكتروني https://www.echoroukonline.com

[2] يحي حملات، (**محكمة ورقلة تنظر اليوم في أخطر قضية فساد**)، الجديد اليومي،2019/03/31، اطلع عليه بتاريخ2022/08/15 على الساعة 21.00 على الموقعhttps://eljadidelyawmi

[3] الجمعية الوطنية للدفاع عن حق وترقية الشغل، المكتب الولائي بورقلة، تقرير حول ملف الشغل بورقلة،**المرجع السابق**.

- ❖ غياب الردع وعدم معاقبة المتورطين مما أدى لتعفن الأوضاع وتفشي التمادي في ارتكاب الأخطاء وعدم احترام القوانين.
- ❖ انعدام التنسيق بين الوكالة الولائية للتشغيل والوكالات المحلية من جهة ، وكذا بينها وبين المؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بتقديم حصيلة شهرية وسنوية لعدد العمال المنصبين.وهو ما أدى لعديد التجاوزات.
- ❖ عدم احترام موظفي الوكالة الولائية لتشغيل والوكالات المحلية لمواعيد الدوام الرسمي وغيابهم عن العمل.
- ❖ تدني الخدمات العمومية المقدمة من طرف مكاتب التشغيل التابعة للوكالة الولائية للتشغيل(سوء الاستقبال، كيفية نشر عروض العمل، تجديد بطاقة الوسيط ،اعداد كشوف العمل.)
- ❖ غياب الشفافية في طريقة معالجة عروض العمل وعدم الاعتماد على نظام الوسيط.
- ❖ عدم مراعاة أقدمية التسجيل في نظام الوسيط خصوصا بالنسبة لمناصب العمل البسيطة

3.1.6. مفتشية العمل:

إن التجاوزات التي تتم عبر المؤسسات النفطية وغيرها والمتعلقة بالتوظيف المباشر لا تلقى العقاب والردع اللازم بسبب تواطؤ أعوان الرقابة لدى مفتشية العمل، حيث يتم غض الطرف عن التلاعب المسجل سواء في عملية التوظيف أو ما يتعلق بالسلامة الأمنية للعمال وحقوقهم. فرفض تلك المؤسسات الالتزام بتطبيق قوانين العمل يعود لانعدام أي رادع من طرف مفتشية العمل ومفتشيها وهو ما يؤكد وجود شبهة للفساد من طرفهم.[1]

4.1.6.المؤسسات الاقتصادية وشركات المناولة:

تفرض المؤسسات والشركات الناشطة على تراب ولاية ورقلة شروطا تعجيزية على الشباب البطال المتقدم لمناصب الشغل تتمثل في(السن–المستوى–الخبرة–اتقان اللغة الأجنبية).بالإضافة إلى أنها تتماطل في تحديد أيام الفحص والإعلان عن قوائم الناجحين، ناهيك عن المدة الزمنية الطويلة لإجراءات التوظيف.فبعض الشركات تنتهج طرقا ملتوية للتوظيف دون المرور على مكاتب التشغيل والقفز المتعمد على القوانين المنظمة لسوق العمل.كما أنها تشترط في طالبي العمل حاملي الشهادات الجامعية حسن اتقان اللغة الانجليزية وهو ما تسبب في اقصاء العديد منهم رغم حيازتهم للشهادة المطلوبة وللخبرة المهنية كذلك. [2]

إن من مظاهر الفساد المنتشرة في قطاع التشغيل بولاية ورقلة هو ما تقوم به الشركات الأجنبية التي تقوم بإسناد مهمة التوظيف لشركات مناولة جزائرية وأجنبية. فهذه العملية تضر بالعامل من ناحية الأجر الشهري

---

[1] الجمعية الوطنية للدفاع عن حق وترقية الشغل، المكتب الولائي بورقلة، تقرير حول ملف الشغل بورقلة،**المرجع السابق**.

[2] **المرجع نفسه**

الزهيد الذي يتقاضاه في حين تستأثر شركة المناولة بالنسبة الكبيرة منه. بالإضافة إلى أن استقرار علاقة العمل تتأثر باعتبار أن شركات المناولة تتعامل بعقود عمل محددة المدة مرتبطة بمدة انجاز المشروع.يتم فسخها فور الانتهاء منه.[1]

2.6.النخب المنقسمة:

إن النخبة هي مجموعة الأفراد الذين يقودون المجتمع.فحسب **موسكا** و**ميتشلز**، فالنخبة هي" الجماعة الأكثر تنظيما في المجتمع على اعتبار أن القدرة التنظيمية العالية تساعد على تحقيق مستوى عال من الاتصال والتفاعل بين مختلف عناصر التنظيم".في حين يضيف **باريتو** على ذلك أهمية القدرة النفسية والمهارات الذاتية، كالثروة والنسب والعلاقات الخاصة، لتعطي مميزات خاصة لمن هم أقل قدرة وكفاءة ليحتلوا مكانة بارزة. [2] يصدر هذا المؤشر عن صندوق السلام ويمثل ما نسبته 5.03%.

إن الدولة الحديثة هي دولة مؤسسات، والأفراد الذي يشغلون مراكز حساسة في الدولة هم النخبة؛ يتوقف نجاحهم في تولي زمام الأمور على مدى التقاء قادة المؤسسات الهامة وشاغلي المراكز الحساسة حول أهداف مشتركة ومصالح متسقة. فكلما التقت مصالح قادة المؤسسات الهامة ورؤسائها في الدولة كانت النخبة أكثر تماسكا وأقدر على الاستمرارية . بينما في الجزائر، فلقد شهدت النخب انقسامات وتشتتا بسبب تعارض مصالحها. فخسرت بسببه العديد من المكاسب كان بالإمكان تحقيقها اذا ما ظلت متحدة في وجه السلطة الحاكمة.فالطبقة السياسية في الجزائر خسرت فرصا شعبية كاملة لافتقارها لأدوات الانتشار و الاقناع ، كالخطاب السياسي المعبر عن الأنا الحقيقي للأمة، أو البرنامج الحزبي المتضمن الحلول العاجلة للمشاكل التي يتخبط فيها المواطن، والقدوة السياسية التي تعطي القيادة الحزبية تميزا يمكنها من استقطاب قلوب الجماهير وانتباههم. وتتمثل مظاهر الاختلاف والانقسام للطبقات والنخب المفكرة في الجزائر حول المفاهيم التالية: اللغة، الهوية،الايديولوجيا، الالتزام الديني ،التراث،الحداثة وما بعد الحداثة، مشروع المجتمع.وهو ما أدى بها إلى التلاشي والاندثار.

3.6.التحكم في الفساد

يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي ويمثل مانسبته 5.24%. صُنفت الجزائر من بين الدول الأكثر انتشارا للفساد رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لترسيخ الشفافية والرقابة الصارمة، وهو ما ضيع عليها فرصة التطور. بل لقد كرس الفساد ظاهرة المصلحة الشخصية على حساب حب الخير للوطن والتكافل

[1] **مبروك بن حنيش، مقابلة سابقة،أجريت يوم 2023/12/22 على الساعة 10.00 بورقلة**

[2] علي الدين هلال،نيفين مسعد، **المرجع السابق**،ص163.

الاجتماعي وبالتالي انتشار ظاهرة الفقر والبطالة . فلم تتمكن الجزائر من التحكم في ظاهرة الفساد رغم المحاولات الرسمية الجادة بسن قوانين لمكافحته. تعتبر سنة 2002 أسوأ درجة تحصلت عليها الجزائر في مؤشر مدركات الفساد بمعدل 22.57% ثم ارتفعت قليلا إلى 29.63 % خلال السنة الموالية. يعود ذلك التقهقر لاستمرار تفشي الفساد في الإدارات العمومية ،القطاع المصرفي،مصالح الجمارك وقطاع الصحة. فلقد عرفت هذه الفترة قضايا فساد من العيار على غرار فضيحة بنك الخليفة التي تورط فيها مسئولون كبار في الدولة،اضافة إلى قضية البنك التجاري والصناعي، قضية الطريق السيار شرق– غرب، قضية سوناطراك، وقضية التهرب الضريبي لشركة اوراسكوم تيليكوم وغيرها.[1]

أما بخصوص ولاية ورقلة، فلقد تم تفجير فضيحة الفساد و الرشاوي بمشروع تراموای ورقلة التي تورط فيها قياديان بارزان في حزب الشعب الاسباني الحاكم، والمتمثلة في دفع رشاوي لمسئولين جزائريين جراء فوز مجمع شركات اسبانية(إليكنور–أسينغا–روفر ألسيسا) بصفقة انجاز تراموای ورقلة.حيث قدرت الرشاوي بمبلغ 7مليون أورو

كما تم تفجير قضية فساد كبرى بولاية ورقلة تخص تعاونية الحبوب والبقول الجافة أين تم تسجيل اختلاسات بالملايير من طرف بعض العاملين بالمؤسسة.تم فضح هذه القضية من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري سنة2017 التي فتحت تحقيقا نتج عنه اصدار قرار بالإيقاف في حق المدير الولائي للتعاونية بتهم ارتكاب جنحة الاختلاس وتبديد أموال عمومية واستعمالها على نحو غير شرعي لصالحه ولصالح الغير، وجنحة استغلال الوظيفة عمدا على نحو يخرق القوانين والتنظيمات للحصول على منافع غير مستحقة،وجنحة اعاقة السير الحسن للعدالة.[2] يمكننا تفسير تراجع تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لأسباب عدة أهمها: [3]

- عدم التطبيق الصارم والجدي لقوانين مكافحة الفساد التي تم اقرارها.
- غياب الشفافية في الهيئات والمؤسسات العمومية ، وكذا غياب الرقابة التشريعية.
- هيمنة الدولة على القطاع الاقتصادي وازدياد حجم نفقاتها مما يخلق المزيد من فرص الفساد.
- خضوع جهاز القضاء وهيئات الرقابة لضغوطات تحد من استقلاليتها وتعيق عملها بكل نزاهة.
- تقييد حرية الاعلام والصحافة كي لا تقوم بكشف قضايا الفساد والخوض فيها.

---

[1] عثمان مداحي، **المرجع السابق**،ص723.

[2] يحي حملات، مقالة بعنوان **محكمة ورقلة تنظر اليوم في أخطر قضية فساد** ، الجديد اليومي،2019/03/31، اطلع عليه بتاريخ2022/08/15 على الساعة 21.00 على الموقعhttps://eljadidelyawmi ..

[3] عثمان مداحي،**المرجع السابق**، ص723.

- تهميش المجتمع المدني والهيئات والمنظمات المستقلة من المشاركة الفعلية في مكافحة الفساد.

إن أحسن درجة تحصلت عليها الجزائر هي 35.12% سنة 2006 محتلة بموجبها المرتبة 84 عالميا. وهو أفضل ترتيب لها خلال فترة الدراسة.ولعل السبب في ذلك يعود لبدء تطبيق القانون الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته 06 /01 المؤرخ في 2006/02/20.كما قامت الجزائر خلال نفس السنة بالتصديق على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد. ومع ذلك استفحلت ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الجزائر ومن ضمنها ولاية ورقلة. لقد تراجع تصنيفها سنة 2009 بحصولها على معدل 30.62% ثم لتواصل التقهقر سنة 2019 بمعدل28.10% كما تحصلت سنة 2020 على معدل27.62%[1].

7.مؤشر العلاقات الجيدة مع الجيران

يفترض السلام الإيجابي وجود علاقات سلمية مع الدول الأخرى، وكذلك علاقات طيبة بين الجماعات داخل الدولة الواحدة .فالمجتمع الأكثر سلاما هو ذلك الذي يعمل دوما على حل الصراعات بين مختلف مكوناته وأطيافه بالطرق السلمية وبالآليات المرنة لفض النزاعات بعيدا عن أي شكل من أشكال العنف. فالمجتمع المحلي بولاية ورقلة معروف بوحدته وتماسكه. فهم يشكلون كُلاً لا يتجزأ متماسكين ويعيشون في سلم ووئام. فالمجتمع مترابط ومتحد و واعي لأقصى حد،يسعى للرقي بالولاية وبالتنمية المحلية بها بما يساهم في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

كما أن المجتمع المدني ومختلف الجمعيات يسعون بكل ما أوتوا من جهد لاقتراح مختلف المشاريع التنموية التي تحتاجها الولاية لأجل تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ولخلق مناصب شغل للشباب البطال و كذا استغلال كل المقومات التنموية الطبيعية والبشرية التي تزخر بها الولاية كأكبر مصدر للبترول والمحفزة على الاستثمار.يرتبط هذا الركن بقياس ثلاثة معايير تمثل12.12 % . وتتمثل فيما يلي:

1.7. مدى كراهية الأجانب

إن رهاب الأجانب عبارة عن كراهية و احتقار كل ما هو أجنبي. فالمصاب برهاب الأجانب يميل للخوف وعدم الثقة تصل لحد كراهية الأجنبي. يمثل هذا المؤشر ما نسبته 4.62%. غير أن ما يفسر توافد الآلاف من الأجانب للجزائر هو الحب الذي يكنه الشعب الجزائري لضيوفه. تتم معاملتهم في الجزائر بكل تقدير و احترام.كما تتواجد بها العديد من الجنسيات متعايشين في أمان مع السكان المحليين ويعملون معهم.يتوافد الآلاف من الأجانب للجزائر إما للسياحة أو في اطار مهام محددة أو في اطار العمل والاستثمار. وتنشط العديد من الشركات الأجنبية على تراب ولاية ورقلة في سلم و أمان ولم يتعرضوا لأي اعتداء يذكر. ويتزايد أعداد الشركات والمستثمرين الأجانب بها باستمرار في قطاعات متعددة كالفلاحة والسياحة والصناعة وغيرها.

[1] World bank group **,op.cit**

2.7. قياس عدد الأجانب الوافدين للبلد:

منذ أن بدأت ثورات الربيع العربي سنة 2011، أضحت الجزائر ملاذا للعديد من المهاجرين من تونس، ليبيا،مصر وسوريا هروبا من الحروب والمضايقات وبحثا عن الأمان والعيش الكريم.فالجزائر تمثل الملاذ الآمن لبعضهم،وتعتبر منطقة عبور نحو أوربا بالنسبة للبعض الآخر. ويمثل هذا المؤشر مانسبته 2.34% تاريخيا، عُرفت الجزائر باستضافتها للاجئين عقب كل أزمة جراء الكوارث الطبيعية والحروب في الصحراء الكبرى ودول الساحل الإفريقي،كالقادمين من مالي ،النيجر،ساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية. بلغ عدد الوافدين 260000 سنة2012 ما يمثل نسبة 0.7% من تعداد السكان الإجمالي.

ففي ولاية تمنراست وحدها يوجد ما يفوق أربعين جنسية مختلفة. [1] علاوة عن توافد المهاجرين الأجانب من الدول المجاورة ، فإن تواجد المستثمرين والشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات الناشطة في مختلف ربوع الوطن وولاية ورقلة تحديدا في تزايد مستمر. كما يتوافد الآلاف من الزوار سنويا كل واحد وغرضه الخاص من الزيارة.فالبعض للسياحة والاستجمام ، والبعض الآخر لتأدية مهام خاصة أو وظيفية، في حين يأتي الآخرون للأعمال.ويبين الجدول التالي عدد الزوار الوافدين للجزائر والغرض من الزيارة:

الجدول رقم43: يبين توافد السياح الأجانب للجزائر (حسب غرض الزيارة)

	2015	2016	2017	2018	2019
الاستجمام و الراحة	723 098	942 281	1 470 243	1 837 692	1 775 675
معدل النمو		30,31%	56,03%	24,99%	-3,37%
أعمال	358 785	378 296	233 233	174 738	153 727
معدل النمو	-	5,44%	-38,35%	-25,08%	-12,02%
مهمة	1 238	2 135	4 899	6 323	4 376
معدل النمو	-	72,43%	129,50%	29,07%	-30,79%
العدد الاجمالي للوافدين	1083121	1322712	1708375	2018753	1933778

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية والعمل العائلي،تدفق السواح عبر الحدود الجزائرية لسنة2019،جانفي2020.

[1] محمد صائب موسيت،"جوانب هجرة الأزمات في الجزائر"،**مركز الأبحاث الاقتصادية التطبيقية للتنمية**،الجزائر، مارس2014،ص ص47-48.

من خلال قرائتنا للجدول السابق، نلاحظ توافد أعداد كبيرة من الزوار للجزائر.فبعد أن بلغ العدد260000 سنة 2012،تضاعف سنة 2015 ليصل إلى 1083121زائر. ثم ارتفع عددهم ليبلغ 2018753 وافد سنة 2018. إلا أن عدد الوافدين تناقص خلال 2019 فبلغ 1933778 زائر. يمكن تفسير هذا الانخفاض، من خلال الظروف غير المستقرة التي مرت بها البلاد مطلع سنة 2019 والتي تزامنت مع الحراك الشعبي ل22فيفري2019، و التي كان لها تأثير سلبي على دخول السياح للجزائر مقارنة مع الأسواق التنافسية المحفزة الموجودة في الدول المجاورة كتونس والمغرب ومصر.

وتتمثل في الأسعار، التسهيلات في السفر ، سهولة الحصول على التأشيرات للسياح الأجانب، فضلا عن نوعية الخدمات. ومع ذلك يعكس توافد الأعداد الكبيرة من الزوار للجزائر المقومات السياحية التي تملكها والتي تستهوي العديد منهم. ويتكون هؤلاء الوافدون من الأجانب ومن الجالية الجزائرية بالخارج.

فلو تكلمنا عن المقومات السياحية التي تزخر بها ولاية ورقلة فإنها متميزة ومتنوعة. فإمكانياتها السياحية تستهوي الكثيرين بفضل تنوعها المناخي و البيئي، جمال رمالها الذهبية وواحاتها الساحرة الغناء، ممارسة الرياضات الصحراوية كالتزحلق على الرمال والطيران الشراعي، رياضة ركوب الجمال، العلاج خلال فصل الصيف بالردم في الرمال لعلاج الأمراض الروماتيزمية، وكذا للتمتع بآثارها وجمال قصورها العتيقة وتقاليدها وصناعاتها التقليدية الخلابة

زيادة عن المقومات السياحية التي تزخر بها ولاية ورقلة، فهي قبلة للمستثمرين من داخل وخارج البلاد.فتواجد الآبار النفطية والغازية والثروات الباطنية بها، استقطبت العديد من الشركات الأجنبية للاستثمار فيها. حيث تتواجد العديد من الشركات التركية والصينية في مجال البناء والأشغال العمومية، وشركات التنقيب العالمية. كما يستثمر العديد من الأجانب في حقل السياحة وفي مجال الزراعة الصناعية وتربية المائيات من كوريا والصين وتركيا والعديد من الدول الأوربية. كما أن تراموای ورقلة هو شراكة جزائرية فرنسية كذلك.

8. التدفق الحر للمعلومات

إن الدولة الوطنية التي تتمتع بمستويات عالية من السلام الايجابي هي تلك التي تضمن حكوماتها التدفق الحر للمعلومات وتسمح لمواطنيها بتبادلها بسهولة وبدون قيود أو مضايقات بعيدا عن كل رقابة. فالعلاقات المتبادلة والفعالة بين المواطن وحكومته يمكنها المساهمة في احلال السلم الاجتماعي. و على هذا الأساس يشارك المواطنون في تقييم أداء الحكومة ومؤسساتها ومكافحة الفساد و فضحه والمساهمة في تحسين البيئة الضرورية لتحقيق المطالب والتعبير عن القدرات.

يرتبط هذا الركن بقياس معايير تمثل 12.12 % من المجموع العام لأركان السلام الايجابي.تتمثل فيما يلي:

1.8.حرية الصحافة

إن التنمية هي عملية طويلة الأمد تتطلب تخطيطاً استراتيجياً يأخذ بعين الاعتبار الأهداف المسطرة. فتحقيق نتائج تنموية أفضل يحتاج لشركاء يدعمون العملية التنموية بولاية ورقلة. ولعل الإعلام بمختلف وسائله يمثل ذلك الشريك الاستراتيجي لما له من دور بالغ الأهمية في دفع عجلة تنمية المجتمع المحلي بها. فللإعلام التنموي يعزز الانتقال السليم والسريع نحو تنمية اقتصادية واجتماعية محلية مستدامة لتحسين أنماط العيش للمجتمع المحلي بهذه الولاية الغنية. تمثل حرية الصحافة ما نسبته4.27% من مؤشرات السلام الإيجابي.

بما أن العالم اليوم قائم أساسا على المعرفة والتطورات التكنولوجية في مختلف مناحي الحياة، وبما أن التطور الاقتصادي والنهضة التنموية أضحت ركيزة أساسية لقوة الدول، فإن الإعلام بولاية ورقلة بإمكانه أن يصبح أداة فاعلة في توجيه مسارات التنمية والدفع بها للأمام لأجل تطوير مؤشراتها. فمن خلال آلياته ووسائله يمكنه تعزيز القدرات البشرية ورفع معدلات المشاركة في النهوض بعملية التنمية لبناء سلم اجتماعي قوي. فللمجتمع بحاجة لإعلام تعددي يساعده على الكشف عن الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية بهدف معالجتها والنهوض بالمجتمع . وهنا نفرق بين نوعين من الإعلام :اعلام المواطنة وإعلام ضد المواطنة .وما يحتاج إليه السلم الاجتماعي قطعا هو اعلام يعزز المواطنة ونعني به أن تجد هموم المواطنين مساحة للتعبير عنها في وسائل الاعلام .

تعرف الساحة الإعلامية بالجنوب الجزائري عموما وولاية ورقلة على وجه الخصوص صدور العديد من العناوين المحلية الورقية و الالكترونية، والتي تعبر على لسان حال المواطن المحلي ، تنقل انشغالاته ومعاناته لأصحاب القرار محليا ووطنيا.كما تعتبر همزة وصل بين المواطن والمسئول. فهي تقوم بتقديم المعلومة للمواطنين وتتيح لهم الفرصة لإيصال صوتهم في الشأن العام. ومن بين العناوين الصادرة بمنطقة الجنوب الشرقي نذكر مايلي:

- **جريدة الواحات اليوم** : يومية وطنية شاملة تصدر عن شركة الواحات بولاية ورقلة. رئيس التحرير :علي بن جدو خليف.
- **جريدة الجديد** : يومية تصدر عن شركة الجديد للصحافة بولاية الوادي.صدرت سنة 2006.يرأسها أحمد رزاق لبزة.
- **جريدة أهقار** : يومية اخبارية تصدر عن شركة اهقار للإعلام والاتصال بولاية الوادي. يرأسها حاج علي محمد المكي.

جريدة التحرير: يومية جزائرية وطنية إخبارية شاملة تصدر عن شركة العربي للنشر والصحافة والتوزيع والإشهار بولاية الوادي.صدرت في19مارس2023.يرأسها العربي بريك.

جريدة القائد: يومية وطنية تصدر عن مجمع القائد للإعلام بولاية الوادي.يرأسها علي شايب.

الطاسيلي نيوز: يومية اخبارية شاملة تصدر عن مؤسسة سي الحبيب للخدمات العامة بولاية جانت. يرأسها جعرون بوعلام.

جريدة الجنوب الكبير: يومية تصدر عن مؤسسة أنفني بولاية ايليزي. يرأسها محمود امبارك.

ساهمت الصفحات الالكترونية لبعض الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في نقل الحقائق حول واقع التنمية المحلية بولاية ورقلة ومعاناة المواطن المحلي ، احتجاجات الشباب البطال، الفساد المستشري في الوكالة الولائية للتشغيل والوكالات المحلية وكذا أساليب تعامل السلطات المحلية مع مطالب واحتجاجات المواطنين.

فللإعلام التنموي يلعب دورا مهما في تنوير الرأي العام المحلي بالبرامج التنموية المدرجة في مختلف مخططات التنمية المحلية. كما ينقل صور حقيقية عن واقع التنمية المحلية بها وما يعانيه المواطن في العديد من المناطق النائية من نقص في الخدمات وضعف البنى التحتية و البطالة. فنشرالوعي وتقوية الرغبة في التغيير نحو أوضاع تنموية واقتصادية أفضل يمثل أحد أهم الركائز التي يقوم عليها الإعلام بورقلة. و برزت أسماء صحفيين متخصصين في الشأن المحلي بولاية ورقلة يتناولون في كتاباتهم قضايا التنمية المحلية يرصدون كل صغيرة وكبيرة بشأنها وكذا نقل الحركات الاحتجاجية بالولاية ومطالب المحتجين. من بين الأسماء التي برزت وتخصصت في قضايا التنمية بولاية ورقلة الاعلامية ايمان كافي من جريدة الشعب، سليمان بقي من جريدة الخبر،علي بن جدو خليف رئيس تحرير جريدة الواحات اليوم.

2.8.استعمال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة

يصدر عن المنظمة الدولية للاتصالات و يمثل ما نسبته 2.13%، ويتمثل في استخدام الاتصال الخلوي. فعرفت السوق الجزائرية دخول ثلاثة متعاملين في مجال الاتصالات بواسطة الهاتف النقال بعد فتح السوق للمنافسة .كما يمثل دخول الاستثمار الأجنبي في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية قفزة نوعية في عالم الاتصالات بالجزائر.

رصدت الحكومة الجزائرية في **برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE (2010-2014)** مبلغ 250 مليار دج موجهة للبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.و احتكت الجزائر بوسائل الاعلام والاتصال الحديثة التي عرفت تطورا مذهلا من بينها تقنية الهاتف النقال المعروفة بنظام GSM(Communications

Global System for Mobile). وكانت الانطلاقة الفعلية للاتصالات الجزائرية اللاسلكية ابتداء من عام1999 بإعلان وزارة البريد والمواصلات عن ميلاد التقنية الجديدة للهاتف النقالGSM.

وبموجب القانون 03/2000 المتعلق بالبريد والمواصلات تم ارساء الإطار التشريعي للقواعد العامة في القطاع بالفصل بين نشاطي البريد والمواصلات وتكريس مبدأ المنافسة التي تنص عليه المادة الأولى في فقرتها الثانية التي تؤكد على أن" الهدف من هذا القانون هو تطوير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات النوعية في ظروف موضوعية وشفافة بدون تمييز في مناخ تنافسي من خلال توفير كل الظروف المواتية للاستثمار بكل حرية في هذا المجال(حرية الاستثمارات، تثبيت النظام القانوني ومنح المستثمرين مزايا جبائية وجمركية، بالإضافة إلى حرية تحويل رأسمالهم وعائداته لبلدانهم الأصلية وضمان المساواة والتحكيم الدولي)".

كما يجب أن تخضع كل نشاطات الاتصالات السلكية واللاسلكية لرقابة الدولة من خلال سلطة ضبط البريد والمواصلات التي تم انشاؤها لهذا الغرض.هذه السلطة هي بمثابة هيئة مستقلة تضطلع بضمان منافسة شرعية في قطاع البريد والمواصلات وأخذ جميع التدابير لإرسائها من خلال المهام الموكلة إليها بموجب المادة13 من القانون 2000 / 03 والمتمثلة فيما يلي:[1]

- تنظيم قطاع الاتصالات والفصل في النزاعات التي قد تظهر بين مختلف المتعاملين في القطاع.
- الإشراف على تقديم الرخص وتحضير دفتر الشروط لمتعاملي الهاتف النقال في السوق الجزائرية.
- المصادقة على عروض التوصيل البيني المرجعية.
- منح تراخيص الاستغلال واعتماد تجهيزات البريد والمواصلات السلكية اللاسلكية وتحديد المواصفات والمقاييس الواجب توفرها فيها.
- إعداد مخطط وطني لترقيم ودراسة طلب الأرقام ومنحها للمتعاملين.
- التعاون في إطار مهامها مع السلطات الأخرى أو الهيئات الوطنية أو الأجنبية ذات الهدف المشترك.
- متابعة تنفيذ دفتر الشروط لكل متعامل.
- تحديد وضبط أسعار خدمات الاتصال حيث يخول القانون لسلطة الضبط التدخل لضبط الأسعار في مجال الهاتف النقال أو الثابت في إطار نظام التسعير المؤطر.

بعد صدور القانون03/2000 شهد قطاع الهاتف النقال بالجزائر دخول أول متعامل أجنبي والمتمثل في:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم03/2000 المتعلق بال بريد والمواصلات** ،المؤرخ في 05أوت2000، الجريدة الرسمية،العدد48،الصادرة في 06 أوت2000 .

أ. أوراسكوم تليكوم الجزائر ORASCOM TELECOM :

تحت مسمى **جازيDjezzy** . تحصل على رخصة استغلال الشبكة بتاريخ 2001/07/11 وباشر نشاطه الفعلي في2002/02/15. وهي مجموعة مصرية تحصلت على رخصة الاستغلال بمبلغ737 مليون دولار بعد منافسة شديدة مع العديد من الشركات الأجنبية في مجال الاتصالات. تمكنت من تغطية كل الولايات في 01 سبتمبر 2003 .ارتفع عدد مشتركيها من 1مليون سنة 2003 إلى 13 مليون مشترك سنة2007.وهي شركة ذات اسهم موزعة بين أوراسكوم تليكوم القابضة وهي شركة مصرية، والمجمع الصناعي الغذائي الجزائري سيفيتال.[1]

ب.موبيليسMobilis :

ظهر المتعامل الوطني اتصالات الجزائر للهاتف النقال تحت المسمى التجاري **موبيليس** كفرع مستقل من اتصالات الجزائر بتاريخ 2003/08/03. يقدر رأسمالها بمائة مليون دينار جزائري.[2]

اتصالات الجزائر هي شركة ذات أسهم برؤوس أموال عمومية تنشط في سوق الشبكات وخدمات الاتصال الالكترونية.انطلقت في نشاطها بتاريخ01جانفي2003 مقتحمة مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتسعى لاحتلال مكانة رائدة في مجال نشاطها ومحيطها التنافسي لتطوير بعدها الدولي والمساهمة في ترقية قطاع الاتصالات بالجزائر. يتمثل نشاطها الرئيسي فيما يلي:

- التزويد بخدمات الانترنت و الاتصال عن بعد
- تأسيس، تشغيل وتسيير الاتصالات البينية مع كل مستخدمي الشبكات.
- تنمية، تشغيل وتسيير شبكات الاتصال الخاصة والعامة.

ت.الوطنية للاتصالات:

هو المتعامل الثالث للهاتف النقال بالسوق الجزائرية تحت مسمى **نجمةNedjma** فتم تغيير الإسم إلى **أوريدووOredoo**. وهي فرع من المؤسسة الكويتية الوطنية تليكوم التي تأسست في الكويت سنة 1999 برأسمال يقدر ب10مليار دولار.

بدأ النشاط الفعلي لأوريدوو في 25 أوت2004 بتقديم خدمتي الدفع المؤجل والدفع المسبق في آن واحد. تسعى الوطنية الجزائرية للاتصالات لتوفير أفضل شبكة من خلال برنامج تطوير سريع لتجهيزاتها في

[1] https://www.djezzy.dz/

[2] https://www.mobilis.dz/

هذا المجال بعد حصولها على الرخصة الثالثة للهاتف النقال بمبلغ يقدر ب 421مليون دولار بتاريخ 02 ديسمبر 2003.[1]

عرف سوق خدمة الهاتف النقال بالجزائر تطورات سريعة في الكثافة الهاتفية وعدد المشتركين ورقم الأعمال منذ نشأته. تطورت الكثافة الهاتفية النقالة من 0.32%سنة2001 لتبلغ 41.52% سنة 2005 ،ثم بلغت 79.04%سنة2008.وتفسر هذه النتيجة بزيادة الطلب على خدمة الهاتف النقال بفضل انخفاض سعر الاشتراك والمكالمات وكذا العروض المغرية للمستعملين. كما أن الكثافة الهاتفية النقالة ساهمت في تحسين ترتيب الجزائر عربيا وعالميا.

المبحث الثاني: حلول وبدائل لترقية التنمية المحلية بولاية ورقلة لأجل إرساء السلم الاجتماعي في أوساط مواطنيها

عانى المواطنون بولاية ورقلة من صعوبات العيش وضعف البنى التحتية بسبب نقص التنمية المحلية وهو ما أدى بهم للخروج عدة مرات في حركات اجتماعية احتجاجية ناقمة على الأوضاع المتردية ومطالبة بضرورة ايجاد حلول عاجلة من طرف السلطات المحلية والمركزية للنهوض بالتنمية المحلية بالولاية وترقيتها. تلك البدائل بإمكانها امتصاص غضب المواطنين وتساهم في بناء سلم اجتماعي قوي يحقق الاستقرار والأمن. وتتمثل البدائل المقترحة لذلك في تنمية البعد المالي والاقتصادي،تنمية البعد الاجتماعي والثقافي، و حوكمة الإدارة المحلية

المطلب الأول : تنمية البعد المالي و الاقتصادي

سعت الحكومة الجزائرية لضخ أموال كبيرة في سبيل ترقية التنمية المحلية من خلال برامج الانعاش الاقتصادي التي رصدتها ابتداء من عام 2001.غير أن ما تم تخصيصه لولاية ورقلة لم يكن كافيا والمتوفر منه لم يحقق الغاية المرجوة منه لعوامل متعددة تتمثل في الفساد الإداري والمالي، سوء التخطيط المحلي، ضعف الموارد البشرية المتوفرة وقلة خبرتها، انعدام الجدية في الإنجاز و التنفيذ للمشاريع بسبب غياب الرقابة الصارمة. لذا وجب القيام بإصلاحات على مستوى الجباية المحلية لتوفير السيولة المالية الكافية لضمان نجاح وترقية التنمية المحلية بالولاية.

[1] https://www.ooredoo.dz/

1 . إصلاح الجباية المحلية

تعتبر ورقلة من الولايات الغنية على المستوى الوطني بإعتبارها موردا هاما للمداخيل من العملة الصعبة للبلاد.فتواجد آبار النفط والغاز بها والمناجم وكبرى الشركات الوطنية والأجنبية، يفرض القيام بإصلاحات جبائية محلية كي تضمن مداخيل هامة للخزينة العمومية وتضع حدا للتهرب الضريبي وللتصاريح الكاذبة.كما تسمح الإصلاحات بتدارك الاختلالات المسجلة في القوانين والتشريعات الضريبية، وبالتالي تسعى لتبسيط المنظومة الجبائية وتكييفها مع التطورات الحديثة الحاصلة خصوصا في بيئة تشهد حركية اقتصادية كبيرة كولاية ورقلة. وتتمثل تلك الإصلاحات فيما يلي:

1.1. اشراك الجماعات المحلية في تحديد وعائها الضريبي واستحداث رسوم جديدة

هذا الإجراء يجسد بشكل كبير استقلالية الجماعات المحلية في مجال تحديد وعائها الضريبي.فوجب توسيع صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في مجال تحصيل الرسوم والضرائب وتحديد قيمتها بموجب مداولات رسمية .يتم إشراك الأعضاء المنتخبين بناء على ذلك في سن ومتابعة تحصيل المداخيل وتطويرها بناء على المتطلبات التي تفرضها الضرورة الملحة لتدعيم جباية الجماعات المحلية والتي تتدعم بها مختلف المشاريع التنموية التي لها علاقة مباشرة بالمواطن لتلبية احتياجاته.

بدأ مشروع الجباية المحلية في الجزائر انطلاقا من عام 2017 في اطار قانون المالية لضمان تمويل الجماعات المحلية لتمكينها من تلبية نفقاتها في مجالات الاستثمار والتسيير.ومع ذلك فقلة الخبرة ونقص كفاءة الموارد البشرية قد يتسبب في تجاوزات وانزلاقات تتمثل في تبديد المال العام أو تفشي ظاهرة الفساد المالي. وبالتالي فالاستقلالية لا يجب أن تكون مطلقة ،فالرقابة المالية يجب أن تبقى لضمان الشفافية والنزاهة.[1] فرغم الاصلاحات الضريبية التي اعتمدتها الجزائر منذ 2016 لتدعيم مالية الجماعات المحلية، إلا أنه ينبغي عليها السعي قدما لاستحداث رسوم جديدة تنمي بها مواردها الجبائية وبالتالي ميزانيتها المحلية. ففي سنة 2017 ، تم تدعيم الممتلكات البلدية ب 100.000 محل تجاري موجهة للإيجار من برنامج محلات الرئيس و التي شُرع في بنائها سنة 2005 ، والذي يمنح بموجبه 100 محل لكل بلدية تتدعم به مداخيلها.[2] كما استفادت هذه الأخيرة من الأسواق الجوارية المنجزة ومن رياض للأطفال ومواقف السيارات. تشكل تلك الأموال موردا هاما للمالية المحلية للبلديات .

ومع ذلك وجب على الجماعات المحلية بورقلة البحث عن رسوم جديدة و الرفع من نسب بعض الرسوم القديمة ولكن دون المساس بالقدرة الشرائية للمواطن المحلي أو ارهاق كاهله بها.فبما أن ولاية ورقلة منطقة صناعية وبها شركات وطنية وأجنبية عديدة وجب تركيز الرسوم المراد استحداثها على حماية الجانب البيئي والضرائب على الدخل والتأمينات وما إلى ذلك.

---

[1] عبد الرحيم لحرش، **المرجع السابق**، ص151.

[2] **المرجع نفسه**، ص148.

2.1.اعادة النظر في الحصة المالية للجماعات المحلية

إن تخصيص نسبة 10% من المجموع الإجمالي للأموال المتحصل عليها لميزانية الجماعات المحلية تعتبر غير كافية لتحقيق تنمية محلية متوازنة ومستدامة. فهي ضئيلة لا تؤهل الميزانيات المحلية لتغطية تكاليف نشاطاتها التنموية المختلفة. لذا ينبغي منح المزيد من الصلاحيات للإدارة المحلية في تحديد وتوزيع نسب الاعتمادات المالية على أقسام الميزانية: قسم التسيير، قسم التجهيز، قسم الاستثمار وفق ما تراه ملائما لتحقيق تنميتها.

فبإمكان ذلك الإجراء التأسيس لنظام حقيقي وفعال للجباية المحلية يعطي دفعا قويا لدعم ميزانية الوحدات الإقليمية بولاية ورقلة ويخلق مرونة وديناميكية على مستوى تحريك عجلة التنمية المحلية .

3.1 .انشاء صندوق وطني للتنمية المحلية

سعيا لضمان نجاح التنمية المحلية، فإن تكوين صندوق وطني لها متخصص في تمويل ودعم البرامج التنموية الكبيرة على المستوى المحلي أضحى أكثر من ضروري. فهو بمثابة مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري، يتم تمويله من المستثمرين الخواص والعموميين [1].كما يمكن تمويله بالتعاون مع الهيئات الدولية كالاتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي مثلما حصل في برنامج كابدال **cap**DELالذي تم تبنيه خلال الفترة مابين (2016–2020) بدعم التنمية المحلية بثماني بلديات نموذجية في الجزائر و الذي جاء لتعزيز فرص التنمية المحلية بها. *

نظرا لنسبة الفوائد المرتفعة التي تفرضها البنوك الحالية كبنك التنمية المحلية BDL والصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP عند تعاملها مع الجماعات المحلية ،صار لزاما انشاء صندوق وطني متخصص في التنمية المحلية وفي دعم مشاريع البنية التحتية وله فروع جهوية وأخرى محلية موجودة على مستوى الولايات. يساهم هذا الصندوق في دعم عمليات التنمية المحلية ويمولها، و يمنح قروضا للبلدية والولاية بدون فائدة للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي. كما يمنحها قروضا بفائدة ولكنها بنسبة أقل عن تلك التي كانت تفرضها البنوك الأخرى.فهذا الصندوق كفيل بالدفع بعجلة التنمية وينعشها. يتكفل بدراسة المشاريع التنموية

[1] جمال زيدان، **المرجع السابق**، ص159.

*** برنامج كابدال capDEL : تبنته وزارة الداخلية والجماعات المحلية خلال الفترة مابين (2016–2020) بشراكة مع الاتحاد الوربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاء لدعم التنمية المحلية من خلال اشراك كل الفاعلين المحليين في العملية التنموية من خلال تعزيز مبدأ الديمقراطية التشاركية. ووقع الاختيار على ثماني بلديات نموذجية هي: الغزوات بتلمسان، جانت باليزي،تيميمون بتنمراست، باباربخنشلة، مسعد بالجلفة، اولاد ابراهيم بالشلف،جميلة بسطيف، الخروب بقسنطينة.**

المرفوعة إليه ويعتمد ميزانيتها.كما يتكفل أيضا بدراسة المشاريع التنموية المرفوعة إليه مع متابعة ومرافقة أشغال الإنجاز والتنفيذ لضمان شفافية أكبر في صرف ميزانية المشروع.

لقد اثبتت تجربة البرازيل نجاحها من خلال البنك القومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعيةBNDES الذي لعب دورا كبيرا في تطوير مشاريع البنية التحتية من خلال التمويل والضمانات والتسهيلات الممنوحة للجماعات الاقليمية.ونفس الشيء قامت به كوريا الجنوبية بانشاء بعض الصناديق الخاصة بالاستثمار في البنية التحتية وتمويل المشاريع.ويتم تمويل هذا الصندوق من خلال الموارد العامة(نسبة من الايرادات النفطية والميزانية العامة)[1]

2. خلق سياسة اقتصادية محلية حديثة

تعتبر ولاية ورقلة مناخا جيدا ومتنوعا للاستثمار.واستغلال إمكانياتها الكبيرة سيتيح تنمية الفلاحة وتنشيط قطاع الصناعة بها.فالإصلاح في المجال الاقتصادي يعتمد على رسم سياسة اقتصادية جديدة تسعى لتنظيم الاقتصاد المحلي و تطويره.وتتم تلك الإستراتيجية حسبما يلي:

1.2.اعادة بعث القطاع الصناعي على المستوى المحلي

ينبغي أن تُبنى التنمية الصناعية على مستوى الوحدات الإقليمية في إطار إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تركز على الاستغلال الأمثل للمهارات الحرفية المتواجدة بالولاية وتطويرها وترقيتها . فولاية ورقلة غنية بفضل الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية الموجودة على أراضيها، لذا وجب التنويع في نسيجها الصناعي باستغلال إمكانياتها الطبيعية والبشرية التي تزخر بها.وهو ما يسمح بخلق مناصب للشغل ويبعث حركية اقتصادية بها.

فالتنوع الثقافي الموجود بها يشكل مصدرا هاما لتنمية الصناعة الحرفية والتقليدية بالولاية مما يشكل مصدر رزق للعديد من العائلات ويستقطب السياح من جميع أرجاء البلاد، والذي سيسمح بتنمية وتطوير الصناعة السياحية المحلية، وبالتالي ترقية البنى التحتية الخاصة بالقطاع السياحي.بالإضافة للاهتمام بالصناعة الغذائية وصناعة مواد البناء بدورها لأن إمكانيات الولاية كبيرة جدا.

إن التنويع الاقتصادي يقتضي تنويع النسيج الصناعي بولاية ورقلة لخلق الثروة ومناصب الشغل واستقطاب الاستثمارات الضخمة للنهوض بالاقتصاد المحلي والوطني. فتشجيع الشباب على فكرة المقاولاتية وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة يعزز التنمية الاقتصادية ويدعم الجباية المحلية ويحد من مشكلة البطالة.

[1] كمال أمين الوصال، **المرجع السابق**،ص395.

2.2.تنمية القطاع الفلاحي

أصبحت الفلاحة الرهان الأساسي لأي تنمية محلية.فالجزائر تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي بإمكانها أن تصبح موردا هاما من العملة الصعبة يعادل أو يفوق العائدات النفطية.فالإمكانيات الفلاحية التي تتمتع بها ولاية ورقلة يمكنها تحقيق الأمن الغذائي وتتجاوزه لحد التصدير. فهي تمتلك أراضي فلاحية شاسعة، مخزون كبير من المياه الجوفية، توفر الكهرباء الفلاحية، المناخ الملائم، ناهيك عن الموارد البشرية المتوفرة

ركزت السياسات السابقة على الجانب الصناعي وأهملت الجانب الفلاحي متجاهلة أهميته. ولكن اليوم وجب تغيير تلك النظرة والتحول جذريا نحو خلق قاعدة اقتصادية تقوم على أساس تطوير القطاع الفلاحي وتشجيع الاستثمار فيه.وهو ما باشرت الدولة الجزائرية فيه من خلال خلق جهاز جديد يُعنى بتطوير وترقية الاستثمار في الفلاحة بالمناطق الصحراوية يتمثل في ديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية ODAS، والذي يساهم في اطار الاستثمار، بتوطين زراعات عديدة بالمنطقة الصحراوية كالحبوب ،الذرة، الزراعات الصناعية و الاستراتيجية بفضل الدعم والمرافقة للمستثمرين والإمكانيات الكبيرة التي يوفرها لهم.

ولتشجيع الشباب الورقلي على التوجه نحو الاستثمار في قطاع الفلاحة وتربية الأغنام ،الأبقار،الإبل ، والدواجن، ينبغي على السلطات منح حوافز للمستثمرين الشباب كمنحهم ضمانات ومرافقة مادية وتقنية في مشاريعهم إلى غاية نجاح المشروع .كما تشجعهم على تكوين مستثمرات فلاحية عبر منحهم قروض بدون فائدة مؤجلة السداد إلا بعد انقضاء مدة معينة حيث يكون المشروع قد بدأ في تحقيق الأرباح المرجوة منه.وبما أن ولاية ورقلة تضم على أراضيها العديد من الشركات الوطنية والأجنبية، يمكن للدولة، كتشجيع للمستثمرين الشباب، التوسط لإبرام اتفاقيات مع تلك الشركات لتسويق منتجاتهم من خضر وفواكه ولحوم ومشتقاتها وألبان ومشتقاتها تشجيعا للمنتجات المحلية بشرط توفرها على معايير الجودة العالمية المطلوبة.

كما أن الاستثمار في الزراعات الاستراتيجية هو الآخر لقي نجاحا باهرا بالولاية بفضل الدعم الذي توليه الدولة للمستثمرين وهو ما استقطب إليه رأس المال الأجنبي. فتم انشاء شركات مختلطة جزائرية– أجنبية مستفيدة من الخبرة الأجنبية في هذه المجالات

فقطاع الفلاحة بذلك يمكنه خلق فرص عمل للشباب البطال يمكنهم أن يصبحوا أصحاب مستثمرات فلاحية أو عمالا بها.فهي تعتبر بديلا استراتيجيا للصادرات البترولية تساهم في التنويع الاقتصادي وتحرر البلاد من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على العائدات النفطية فقط نحو اقتصاد متنوع الصادرات يقلل من فاتورة استيراد الغذاء التي ترهق كاهل الخزينة العمومية.

3.2. تنمية قطاع الصيد البحري والموارد السمكية

لقي الاستثمار في مجال الصيد البحري والموارد السمكية نجاحا كبيرات بولاية ورقلة بفضل الموارد المائية الجوفية الموجودة بولاية ورقلة وهو ما شجع عديد المستثمرين باقتحام هذا الميدان عبر انشاء تعاونيات وبحيرات لتربية الأسماك والجمبري وتم تكوين شراكات مختلطة مع مستثمرين كوريين في مجال تربية الأسماك ومنها جمبري المياه العذبة.

وهو ما يعتبر حافزا كبيرا لنجاح الاستثمار فيها . فصحراء ورقلة غنية ومجال خصب لتحقيق التنوع الاقتصادي للبلاد بعيدا عن قطاع المحروقات. وتقوم مديرية الصيد البحري والمنتجات الصيدية بتشجيع المشاريع الاستثمارية في الشعبة وترقية فرص استحداث تعاونيات لفائدة الشباب. وصولا لتحقيق مشاريع تربية المائيات المدمجة في الفلاحة.

4.2. تشجيع الاستثمار المحلي

ينبغي على السلطات المحلية بولاية ورقلة تشجيع الاستثمار المحلي لدعم التنمية المحلية سواء من خلال اتاحة الفرصة للشباب المحلي والجزائري على انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو فتح الباب على مصراعيه في وجه المستثمرين الأجانب. فالولاية تمتلك من المقومات والإمكانيات الطبيعية والبشرية ما يؤهلها أن تشكل مناخا خصبا للاستثمار والتنويع الاقتصادي . لذلك سعت الدولة الجزائرية على اجراء تعديلات على قانون الاستثمار عدة مرات كان آخرها في عامي 2016 ثم عام 2022 كي يتماشى والتطورات الحاصلة على الساحة الدولية وكي يتكيف مع القوانين العالمية للاستثمار. مما يشجع على استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية. و تتكفل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات بمايلي:

- تشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم مع تقديم مختلف التسهيلات لهم.
- ضمان ترقية الاستثمارات على المستوى المحلي باستغلال كل الامكانيات المتاحة بولاية ورقلة.
- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني والمحلي.
- اعلام المستثمرين بالمعلومات الاقتصادية والتقنية والتنظيمية اللازمة في مجال استثمارهم وطرق استفادتهم من التسهيلات المتوفرة
- تشجيع الشراكات المختلطة مع الأجانب لاستغلال خبرتها في شتى ميادين الاستثمار وهو ما يسمح بخلق مناصب للشغل وبعث حركية اقتصادية في المنطقة ككل ويستقطب المزيد من العملة الصعبة.

عززت ولاية ورقلة من المساحات المخصصة للأنشطة الاستثمارية سعيا منها لإعطاء ديناميكية جديدة لتطوير الاستثمار الصناعي خصوصا. وتتمثل تلك العمليات في تهيئة الأرضيات وربط المواقع المبرمجة للاستثمار بالشبكات المختلفة (ماء ،صرف صحي ، كهرباء، انارة عمومية)، ثم إنجاز حظيرة صناعية تتربع على مساحة إجمالية قوامها 500 هكتار ببلدية حاسي بن عبد الله تشرف عليها الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري "أنيراف". فولاية ورقلة تتوفر على وعاء عقاري هام موجه للاستثمار الصناعي ، بالإضافة لثلاث مناطق توسع سياحي أخرى.

3. الاهتمام بالتخطيط المحلي

يساعد التخطيط المحلي على اجراء مسح عام وشامل للبرامج التنموية التي تحتاجها ولاية ورقلة ، وهو ما يمكن من معرفة احتياجات مختلف المناطق من مشاريع البنية التحتية والوقوف على نوعية المشاكل التي يتخبط فيها المواطنون.

فالتخطيط المسبق يساهم في تدعيم التنمية المحلية وهو ما يساعد السلطات المحلية على تفادي حالات التذمر لدى المواطنين واحتجاجهم. ولقد رأينا أن من أسباب فشل عمليات تنفيذ العديد من المشاريع التنموية بالولاية هو انعدام التخطيط المحلي أو عدم اعطائه الهمية اللازمة، في حين كان بالإمكان ايجاد العديد من الحلول بفضله.كما ننصح بضرورة استشارة خبراء واختصاصيين في برمجة المشاريع واشراك منظمات المجتمع المدني في ذلك من باب ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية بالولاية وكذا ضمانا للشفافية في توطين مختلف المشاريع كي تشمل جميع مناطق الولاية وبالخصوص تلك التي تصنف كمناطق للظل.

المطلب الثاني: تنمية البعد الاجتماعي والثقافي

إن للبعد الاجتماعي والثقافي علاقة مباشرة بالمواطنين.وهو ما يستوجب الإهتمام به وترقيته بما يساهم في تحسين ظروفهم المعيشية .فقطاع التشغيل بولاية ورقلة مريض وبحاجة لتدخل جراحي عاجل لإنعاشه من أجل الحد من ظاهرة البطالة المتفشية في أوساط الشباب والمتسببة في تذمرهم واحتجاجهم.كما أن ضعف قطاع الخدمات العمومية، ضعف خدمات البنية التحتية وأزمة السكن وغيرها،كلها ملفات وجب التكفل بها لإيجاد الحلول لها من أجل ارساء السلم الاجتماعي في أوساط المواطنين بهذه الولاية الغنية.

1. قطاع الشغل

ينبغي على السلطات بولاية ورقلة اعتماد استراتيجية فعالة وشفافة في قطاع التشغيل لأجل شراء السلم الاجتماعي وبناء سلم قوي بعيدا عن أي موجة من موجات الحركات الاحتجاجية التي عرفتها الولاية لسنوات خلت.لذا ينبغي تحسين نوعية الخدمات العمومية المقدمة للمواطن، خلق مناصب للتشغيل للحد من البطالة وضمان الشفافية في التوظيف على مستوى الوكالة الولائية للتشغيل ووكالاتها المحلية التابعة لها.

إن سياسة التشغيل يجب أن تكون قائمة على أساس تفعيل اعتماد القوانين التي سنتها الدولة الجزائرية كالمنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 11جانفي2017 المتضمن الاجراءات الخاصة لانتقاء وتوظيف اليد العاملة وتعزيز التكوين عن طريق التمهين في ولايات الجنوب، ثم تعليمة الوزير الأول رقم 01 المؤرخة في11 مارس2013 المتعلقة بتسيير الشغل في ولايات الجنوب.

فالفساد الذي عرفه قطاع التشغيل سواء على مستوى الوكالة الولائية للتشغيل بورقلة ووكالاتها المحلية،أو مفتشية العمل، أو المؤسسات وشركات المناولة يقتضي اقتراح جملة من الحلول والبدائل لأجل ارساء قواعد متينة للسلم الاجتماعي بالولاية من خلال ترقية التنمية المحلية فيها،وبالتالي فإننا نقترح مايل

1.1.على مستوى الفرع الولائي للتشغيل:

- ✓ اقتراح فتح فرع مستقل خاص بطالبي العمل من خريجي الجامعات.
- ✓ التحيين الدوري لفهرس طالبي الشغل لتطهيره ممن لهم صفة العامل وربطه بمختلف صناديق الضمان(CNAS–CASNOS– السجل التجاري–مفتشية الضرائب).

- ✓ توحيد أيام الاستقبال بصفة منتظمة لكافة الوكالات المحلية بالولاية.مع القيام بغربلة قوائم المسجلين تفاديا للتسجيل في أكثر من وكالة.
- ✓ تفعيل اللجنة القطاعية للتشغيل بولاية ورقلة مع إشراك الجمعيات والمنظمات المختصة والفاعلة نظرا لخبرتها واحتكاكها المباشر بفئة طالبي الشغل وإلمامها بملف الشغل .
- ✓ تهيئة وتجهيز الوكالات المحلية للتشغيل بالوسائل المادية والكفاءات البشرية اللازمة لتقديم خدمة عمومية ذات جودة.
- ✓ حوكمة ملف التشغيل من خلال اعتماد الإدارة الإلكترونية ووضع بطاقية رقمية لكل طالب شغل مع اعتماد رقم تعريف وطني لضمن الشفافية ووضع حد لكل شبهة فساد.

2.1.على مستوى مفتشية العمل

إن مفتشية العمل كهيئة رقابية تسعى لضمان حقوق العمال ومراقبة نشاط المؤسسات والشركات الناشطة على مستوى تراب الولاية.فهي تسهر على مدى احترام تطبيق القوانين المنظمة لسوق العمل . غير أنه ،وتفاديا لأي شبهات فساد، ينبغي تغيير مفتشي ومراقبي المفتشية دوريا بين مختلف البلديات والدوائر.فأعوان المفتشية الولائية والجهوية للعمل شكلوا جذورا من العلاقات مع مختلف المؤسسات مما يتطلب إعادة النظر في المدة الزمنية لبقائهم في نفس المكان ووجوب تغيير مناصبهم بصفة دورية.[1]

3.1. على مستوى المؤسسات وشركات المناولة

- توحيد شروط التوظيف بالنسبة للمؤسسات الوطنية والأجنبية الناشطة في مجال البترول.
- إلغاء كافة الشروط التعجيزية لطالبي الشغل مع وجوب مرور كافة عروض العمل عبر مكاتب التشغيل.
- السعي نحو توظيف العمال مباشرة مع الشركات الأجنبية بدلا من شركات المناولة التي صارت عبارة عن نظام استرقاق يهدد العمال وطالب الشغل على حد سواء.
- إنشاء جهاز رقابي مستقل لمراقبة آليات التشغيل بالولاية والسهر على متابعة قوائم المؤمنين في ال CNAS والتحقيق في التجاوزات والخروقات على مستوى الشركات.
- يجب على شركة سوناطراك رفع يدها وعدم التدخل في ميدان التوظيف بالنسبة للشركات الأجنبية سواء في اطار الشراكة أو المتعاقدة معها في اطار انجاز مشاريع.هذا التدخل أضر بتوظيف اليد العاملة المحلية لاسيما خريجي الجامعات في ميدان المحروقات.

2. قطاع السكن

يسعى المواطن الجزائري للعيش بكرامة من خلال البحث عن منصب عمل وبيت يأويه ، غير أنه وبرغم سياسة الدولة الجزائرية ترقية قطاع السكن من خلال مختلف البرامج والمخططات التنموية للإنعاش الاقتصادي،إلا أن المواطن لازال يعاني أزمة سكن حادة.من هنا صار لزاما البحث عن حلول وبدائل لمعالجة هذه الاختلالات، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

[1] مبروك بن حنيش، مقابلة سابقة،أجريت يوم 2023/12/22 على الساعة 10.00 بورقلة

❖ رقمنة قطاع السكن بالولاية وتصفية قوائم المستفيدين تفاديا لأي تلاعب أو شبهات فساد.

❖ اشراك جمعيات الأحياء ومنظمات المجتمع المدني في لجان التحقيق ولجان توزيع السكنات لإعطاء شفافية أكثر لعملية التوزيع وكسب رضا المواطنين.

❖ مراعاة خصوصية المنطقة عند برمجة برامج سكنية بمختلف صيغها.

❖ الرفع من قيمة الإعانة المالية الممنوحة في اطار السكن الريفي والمقدرة ب1000000 دج لأنها أصبحت لا تكفي بسبب غلاء مواد البناء وارتفاع أجور اليد العاملة.

❖ التعديل في شرط الاستفادة من السكن الاجتماعي والمحدد بعدم تقاضي المعني أجرا شهريا يفوق24000.00 دج.ينبغي الرفع منه خصوصا مع الزيادات في الأجور الذي عرفها الموظفون مؤخرا حيث أصبح الأجر الأدنى المضمون SMIG يفوق20000.00 دج.

❖ تعميم الاستفادة من اعانة مالية من صندوق معادلة الخدمات الاجتماعية لكل موظف يستفيد من سكن أو سبق له الاستفادة منه دون اشتراط أجر شهري محدد.فالموظف يساهم في الصندوق من راتبه الشهري وبالتالي من حقه الاستفادة من مزايا الصندوق.

3. قطاع التربية والتعليم العالي

رغم المجهودات التي توليها الدولة الجزائرية لقطاع التربية والتعليم العالي،غير أننا نلاحظ معاناة بعض القرى و المناطق بالولاية من مشكل نقص الهياكل التربوية والاكتظاظ وانعدام النقل المدرسي.لذا وتحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية فإننا نقترح مايلي:

❖ اعادة مراجعة خارطة توزيع المؤسسات التربوية على دوائر وبلديات الولاية بما فيها تلك المصنفة كمناطق نائية أو مناطق الظل لتخفيف معاناة أبنائها كقرى افران وبور الهائشة ودبيش وكذا مناطق وقرى دائرة البرمة الحدودية. فمن غير المعقول معاناة التلاميذ من ظاهرة الاكتظاظ والأقسام الدوارة واعتماد نظام الدوامين بسبب نقص المؤسسات التربوية في حين تعرف بعض الدوائر والبلديات أقساما مغلقة غير مستغلة وعدم الاكتظاظ.

❖ الاهتمام بتوفير النقل المدرسي لجميع الأطوار في القرى والبلديات للتخفيف من معاناة التلاميذ.

❖ تعميم المطعم المدرسي بتوفير وجبات ساخنة للتلاميذ مع مراعاة النظافة والشروط الصحية تفاديا لأي مضاعفات صحية أو تسممات.

❖ توفير العدد الكافي من التأطير التربوي والإداري بكل المؤسسات التربوية لجميع الأطوار.

❖ الإهتمام بالصحة المدرسية من خلال توفير العدد الكافي لوحدات الكشف والمتابعة بكل بلدية لضمان خدمة صحية متميزة للتلاميذ مع التكفل بالحالات الصحة الخاصة والعناية بها.

❖ أما فيما يخص قطاع التعليم العالي، فيجب تعميم ربط اتفاقيات ثنائية بين جامعة قاصدي مرباح بورقلة والشركات المتواجدة على تراب الولاية من خلال المرافقة والتكوين والتدريب والتربصات الميدانية. كما يمكن التكفل بتوظيف الطلبة المتفوقين والمتميزين وأصحاب المواهب.

❖ اقتراح فتح معاهد و تخصصات جامعية جديدة بجامعة ورقلة تتماشى وخصوصيات المنطقة كالسياحة والفندقة، تربية المائيات، الزراعة الصناعية، والصناعات المختلفة التي بالإمكان الاستثمار فيها بالولاية.

❖ مرافقة جامعة قاصدي مرباح للمستثمرين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة والحاضنات للتكوين والتدريب من خلال تفعيل أكثر للأيام التكوينية والدراسية وهذا تشجيعا لفكرة المقاولاتية وتشجيع الشباب المحلي على ولوج باب الاستثمار وإنشاء مؤسساته الخاصة به.

4. قطاع الصحة

يعاني المواطنون من ضعف الخدمات الصحية وانعدام المرافق الصحية الكافية بالبلديات والقرى النائية.كما تعاني قاعات العلاج بها من عدم توفر الأطباء وجراحي الأسنان والقابلات،الأمر الذي يفرض عليهم عناء التنقل للمستشفى الوحيد بعاصمة الولاية والذي أصبح لا يمكنه تلبية الخدمات الصحية للجميع. من هنا بات لزاما البحث عن حلول وبدائل للوضعية الراهنة والتي تتمثل فيما يلي:

- اعادة مراجعة خارطة توزيع المرافق الصحية بالولاية و الطواقم الطبية والشبه طبية كذلك مع السعي لتقريبها من المواطن.فينبغي اعتماد اللامركزية في تسيير قطاع الصحة بالولاية من خلال بناء مستشفيات في كل دائرة على الأقل مع ضرورة تواجد اطباء اختصاصيين وجراحين بها لتخفيف الضغط على مستشفى محمد بوضياف .
- تهيئة المرافق الصحية المتواجدة على مستوى البلديات والقرى وتزويدها بكل المستلزمات الضرورية لراحة المواطن والموظف كليهما مثل: المكيفات والتدفئة وقاعات الانتظار اللائقة. مع توفير السكنات الوظيفية بتلك المرافق للأطباء والقابلات والمراقبين الطبيين للاستقرار بها.
- الاسراع في انجاز وفتح المستشفى الجامعي 400 سرير وبناء مستشفى للحروق بولاية ورقلة. لأن فتح مصلحة للحروق بمستشفي محمد بوضياف لا تكفي خصوصا في ولاية تضم آبار بترولية غازية ومصانع. وبالتالي فالعمال معرضون للحوادث والحرائق.كما أن منطقة الجنوب الشرقي بحاجة لتواجد مستشفى جهوي للحروق ومستشفى جامعي كذلك بعاصمة الواحات يساهم في رفع الغبن عن مواطني المنطقة كلها،ويوفر عليهم عناء التنقل لمستشفيات الشمال بحثا عن العلاج.
- الإعتناء أكثر بكلية الطب بورقلة من خلال توفير التأطير الكافي من أساتذة ومؤطرين والإسراع بربطها بالمستشفى الجامعي400 سرير من خلال الاسراع في فتحه. كما يجب تخصيص نسبة مئوية لأبناء الولاية والمنطقة الجنوبية من ولوج كلية الطب من خلال تخفيض معدلات القبول.

من شأن هذا الإجراء القضاء على مشكلة الخدمة المدنية التي يتذمر منها أطباء المناطق الشمالية الذين لا يرغبون للعمل في الصحراء.وبالتالي يمكن لكلية الطب بورقلة تغطية العجز من الأطباء الاختصاصيي ن والأطباء والجراحين لمستشفيات الولايات الجنوبية. وبالتالي نتمكن مع مرور الوقت من تحقيق الاكتفاءالذاتي.

5. قطاع الشباب والرياضة

يمثل الشباب الأغلبية الساحقة من المواطنين بالجزائر ككل وبولاية ورقلة خصوصا. فهم يشكلون وقود الحركات الاحتجاجية التي عرفتها الولاية بسبب معاناتهم من البطالة ونقص مرافق الترفيه وساحات اللعب أين يمكنهم تفجير طاقاتهم المكبوتة فيها وتفجير مواهبهم.فولاية بها العديد من الفرق الرياضية الناشطة في مختلف التخصصات وفي أعلى المستويات ، ولكنها تعاني مشاكل الدعم المادي والتمويل، المرافقة والمتابعة ونقص المرافق خصوصا بالمناطق البعيدة عن مقر الولاية.لذا وجب على السلطات المحلية العناية أكثر بالفئات الشبانية لاحتوائها من خلال:

- تمويل الفرق الرياضيات الناشطة بالولاية من طرف شركة سوناطراك وباقي الشركات الوطنية على غرار باقي الفرق الرياضية الناشطة في الولايات الشمالية الأخرى.
- تخصيص نسبة مئوية من العوائد البترولية لتطوير قطاع الشباب والرياضة من خلال المساهمة في بناء مرافق رياضية في البلديات المختلفة خصوصا تلك النائية منها والواقعة في مناطق الظل حيث يعاني الشباب من شبح البطالة.وبالتالي تساهم تلك المرافق الشبابية في اكتشاف المواهب وامتصاص غضب الشباب عبر الانخراط في مختلف الفرق والجمعيات لتفجير طاقاتهم والكشف عن مواهبهم.
- التكفل بمرافقة المواهب الرياضية الشابة الموجودة بالولاية لتبوأ مكانة مستحقة ضمن رياضيي وفرق النخبة والفرق الوطنية كغيرهم من أبناء الوطن.
- التركيز على تنمية النشاط الثقافي والرياضي بالولاية ببناء بيوت الشباب وساحات اللعب الجوارية والمراكز الثقافية.

المطلب الثالث: حوكمة الإدارة المحلية بولاية ورقلة

يستلزم مفهوم الحوكمة الرشيدة إزالة جميع المعوقات بين القطاع العام والخاص على مختلف الأصعدة في اتخاذ القرار الجماعي بما يخدم التنمية المحلية ويساهم بترقيتها لتعود بالنفع على المجتمع المحلي.
فالعمل على ادماج الفاعلين المحليين في التنمية المحلية، من أجل التنمية المؤسساتية، يسمح لهم بترقية الديمقراطية التشاركية وإرساء قواعد الحكم الراشد المحلي.وهو ما يؤكد على ضرورة التحول بفكرة الإدارة الحكومية من الحالة التقليدية التي تتسم بالعزلة عن المواطنين و التقيد بالعمليات الإدارية إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا بين عناصر الدولة والتي من أهمها الجماعات المحلية.
تستوجب مبادئ الحوكمة المحلية الرشيدة وجود الشرعية،الشفافية، المساءلة والعدالة.وبالتالي لا يبقى مكان للفساد ويعم الحكم الراشد الذي يقوم على أساس العدالة في التوزيع والعدالة الاجتماعية.

يتطلب نجاح التنمية المحلية الاهتمام أكثر بالعنصر البشري وتأهيله من موظفين وإطارات ومنتخبين مع تدريبهم على الإدارة الالكترونية و الرقمنة في التسيير و طرق المناجمنت الحديثة . فالمورد البشري هو

الفاعل الأساسي في السهر على برمجة المشاريع التنموية، متابعة جميع مراحل تنفيذها، وكذا القيام بعملية التقييم. بالإضافة لتفعيل دور الهيئات الرقابية والقضائية لوضع حد للفساد المالي و الإداري، ثم ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية وتثمين دور جميع الفواعل في عملية التنمية. كما أن تشجيع التعاون مابين البلديات يعتبر آلية لتحقيق التوازن الجهوي والمحلي خصوصا بين البلديات الغنية والفقيرة، بالإضافة لفتح صندوق محلي للتنمية المحلية.

1. تأهيل الموارد البشرية المحلية

يشكل العنصر البشري محددا أساسيا للكفاءة الانتاجية. فالفرد، بما يملكه من مهارات وقدرات وما يتمتع به من دوافع للعمل، يُعتبر العنصر الأساسي في تحقيق الكفاءة الإنتاجية. في حين تشكل الآلات والوسائل المادية والأجهزة عوامل مساعدة فقط. لذا وجب السعي دوما لتحسين وتطوير المورد البشري لضمان الجودة في الأداء والفعالية في تحقيق الأهداف المرجوة.

1.1. تحسين الوضع الشخصي والمعرفي للمنتخبين:

يعتبر الأعضاء المنتخبون في المجالس الشعبية المنتخبة فاعلين أساسيين في عملية التنمية المحلية، يترأسون مختلف اللجان سواء على مستوى المجلس الشعبي البلدي أو الولائي.وبالتالي يقومون بموجب قانون البلدية10/11 وقانون الولاية07/12 ببرمجة مختلف المشاريع التنموية على المستوى المحلي وهو ما يعني انفاق المال العام.

ولكن الأعضاء المنتخبون لا يتمتعون جميعهم بالقدر الكافي من الكفاءة العلمية والوظيفية التي تمكنهم من النجاح في مهامهم وهو ما يتسبب في العديد من المرات في عرقلة وفشل تنفيذ البرامج التنموية المحلية بسبب:

- الجهل بالمسائل المتعلقة بالميزانية والتسيير العمومي والمناجمنت وبالقوانين .
- انعدام الجدية في التسيير وتحمل المسؤولية وفق ما تنص عليها مهام العضو المنتخب بموجب قانوني البلدية والولاية.
- طغيان الذاتية في التسيير والتصرف لاعتبارات حزبية أو عروشية أو عشائرية . وبالتالي يتم برمجة المشاريع التنموية وفقا لذلك دون مراعاة للعدالة في التوزيع. وهو ما يتسبب في تفشي ظاهرة المحسوبية والمحاباة كبداية للفساد الاداري والمالي

إن المنتخب المحلي هو المحرك الرئيسي للعملية التنموية؛ حيث يفترض توفره على مستوى معرفي وإلمام بأصول التسيير العمومي والمناجمنت ومطلعا على قوانين الجماعات المحلية ليتمكن من القيام بواجباته على أكمل وجه. من هنا أضحى لزاما تحسين الوضع الشخصي والمعرفي للمنتخبين من خلال برمجة دورات تدريبية وتكونية لهم في كيفية التسيير وفي الإطلاع على قانوني البلدية والولاية و مهام مختلف اللجان وكذا

تعريفهم بمفاهيم أولية عن الميزانية وكيفية انفاقها والمعايير المعتمدة في انجازها،قانون الصفقات وفق منطق ترشيد النفقات العمومية والمحافظة على المال العام. فالعضو المنتخب فور نجاحه في الانتخابات يصبح ممثلا لكل المواطنين دون استثناء ولا يمثل فقط من انتخبه أو الجهة التي ينتمي اليها. فهو ممثل للشعب وممثل للدولة لذا يحرص على القيام بمهامه بموجب ذلك

يتسبب جهل الأعضاء المنتخبون والأنانية المنتشرة بينهم في العديد من المرات في انسداد للمجالس المنتخبة والاختلاف بين أعضائها وانعدام التوافق فيما بينهم في اختيار رئيس المجلس.لذا فالتكوين والتدريب هو بمثابة استثمار في المورد البشري لترقية التنمية المحلية باعتبار ذلك مرتبط بتحسين الأداء ونقل المعارف وتغيير السلوك.

2.1. تنمية الموارد البشرية(الموظفين المحليين)

تعتبر تنمية الموارد البشرية بمثابة نشاط مستمر ومنظم يقوم على أساس اختيار الأفراد المؤهلين، الإعداد العلمي الأساسي للذين تتوفر فيهم القدرات الشخصية والنفسية، التدريب العلمي و التثقيف المستمر المنظم لتطوير الفعالية في الأداء .من هنا ينبغي الاهتمام بإدارة الموارد البشرية في الإدارة المحلية بولاية ورقلة في مختلف المؤسسات التي تقدم خدمات عمومية للمواطنين. فتنمية الموارد البشري تكون كما ونوعا. ويقصد بها توفير العدد الكافي منها وينبغي أن يكون مؤهلا و ذا كفاءة عالية في الأداء. ولضمان نجاحها يُشترط توفر مجموعة من المقومات تتمثل فيما يلي:

❖ **الاهتمام بالتخطيط المهني:** فهو العملية التي نتمكن من خلالها زيادة وعي وإدراك الأفراد بميولهم المهنية وقيمتهم ونقاط قوتهم وضعفهم مما يساعدهم في تنمية وتوجيه ميولهم المهنية ومهاراتهم.كما يؤدي إلى رفع مستوى رضا العاملين بإتاحة الفرص المناسبة لهم في الوظائف التي تحقق أهدافهم وطموحاتهم.

❖ **ترقية العاملين :** من خلال معيار الكفاءة وليس المحاباة.فالعاملون يكافئون كلما ازدادت انتاجيتهم ومن خلال مساهمتهم في تحقيق أهداف المنظمة.من هنا يتم القضاء على الفساد والبيروقراطية ويتحقق الولاء الوظيفي للعاملين. فالموظف الذي تتم ترقيته وفقا لكفاءته وحسن أدائه ويتلقى الحوافز نتيجة لذلك يتحسن مردوده الوظيفي.في حين يتسبب هضم حقوق العاملين والموظفين في فسادهم ولامبالاتهم وتعطيل مسار التنمية.

❖ **التدريب والتكوين المستمر:** وهي عملية لتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها الفنية والسلوكية لرفع مستوى مهاراتهم وخبراتهم وكفاءتهم عن طريق التدريب .فهذا الأخير مهم جدا بفعل مقتضيات انتشار التكنولوجيا والإدارة الالكترونية وبفضل الدعوة لترشيد طرق وأساليب أداء الأعمال.فالإدارة المحلية بولاية ورقلة بحاجة لموارد بشرية مدربة ومؤهلة لتنفيذ كافة نشاطاتها وعملياتها.فهي تشكل استثمارا فعالا للتنمية الاقتصادية.

❖ **تقييم الأداء:** يسمح بتقويم مرحلي لمدى نجاح أداء العاملين بالإدارة المحلية بولاية ورقلة وبالتالي يتم تثمين الايجابيات وتصويب السلبيات كي نضمن نجاح البرامج والمشاريع التنموية .فلقد لاحظنا أثر التأخر في تنفيذ في العديد من المشاريع التنموية والبرامج التنموية في تذمر المواطنين واحتجاجاهم في العديد من المرات.فعملية التقييم مهمة جدا في جميع مراحل التنفيذ والإنجاز لتذليل الصعوبات في وقتها ومعالجتها

2. تفعيل جهاز الرقابة لوضع حد للفساد الإداري والمالي

يشتكي المواطن في ولاية ورقلة من البيروقراطية وانتشار الفساد في الإدارة المحلية في مختلف القطاعات. لذلك نجده يندد في جميع احتجاجاته بغياب الشفافية والعدالة الاجتماعية خصوصا في ملف التشغيل ،السكن والتنمية المحلية. فوجود رقابة إدارية، شعبية، قضائية ومالية مستقلة، فعالة ونزيهة تسهر على ضمان تطبيق القوانين ومعاقبة الفاسدين والمخالفين ، بإمكانها زرع الثقة بين المواطن والإدارة وتكسب رضاه وتنمي روح المواطنة لديه؛ وتجعله يقتنع بعدالتها ومصداقيتها. كما تنمي لديه روح الانتماء و تقضي على الشعور بالاغتراب.وهو ما يساعد في بناء سلم اجتماعي قوي ومتين بالولاية.

1.2. الرقابة الإدارية

تمارس من خلال هيئات التفتيش الموجودة بالولاية من خلال المفتشية العامة للولاية ولجان التفتيش ولجان التحقيق التي تقوم بزيارات فجائية للبلديات لمتابعة أدائها وتقييمه.كما تقوم بها كذلك اللجان التابعة لمجلس المحاسبة .

2.2. الرقابة المالية

من القرارات الحكيمة التي اتخذتها السلطات الجزائرية هي فتح فروع للرقابة الميزانياتية(المالية سابقا) على مستوى البلديات لمراقبة ميزانيات البلديات وكيفية صرف النفقات ومدى احترام تطبيق قانون الصفقات وقوانين التوظيف لوضح حد للفساد الإداري والمالي والقضاء نهائيا على التجاوزات التي كانت سائدة سابقا من تبذير واختلاس و هدر للمال العام

يقوم المراقب الميزانياتي بمراقبة صرف النفقات ومدى قانونيتها وتنبيه الآمرين بالصرف وتوجيههم ترشيدا للنفقات وتفاديا لأي تجاوزات.فلا يتم صرف أي نفقة إلا بعد الموافقة القبلية للمراقب الميزانياتي.

3.2.الرقابة القضائية

تقتضي المساءلة القضائية تطبيق القوانين من طرف القضاة في المنازعات والدعاوي المعروضة عليها في اطار من الاستقلالية التامة ودون تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في أعمالها وقراراتها. ينبغي منح القاضي حصانة قانونية تجعله يشعر بالأمان وبالحرية وبأنه سيد قراراته.

فالأحكام القضائية العادلة والنزيهة تكسب ثقة المواطن في جهازالعدالة وتبث الخوف في من تسول له نفسه التحايل على القونين أوتجاوزها. وتكون الرقابة القضائية على أعمال الإدارة ويتولاها قضاة مستقلون، يسهرون على احترام قواعد العدالة ومنع كافة مظاهر التعسف الإداري والفساد وتجاوز تطبيق القوانين. فالقرارات والأحكام الصادرة عن الرقابة القضائية تعطي للقانون قوته الإلزامية.

4.2. الرقابة الشعبية

هي تلك التي تمارس من طرف المواطنين والمجتمع المدني في اطار الديمقراطية التشاركية.بحيث أصبح المجتمع المدني شريكا فعالا في عملية التنمية المحلية من خلال منظماته وجمعياته المختلفة.يساهم بفعالية في التخطيط المحلي للبرامج و المشاريع التنموية ومتابعة تنفيذها.كما يحضر مداولات المجالس الشعبية ويحق له الاطلاع عليها والحصول على نسخ منها.وهو بذلك يسهر على ضمان العدالة في توزيع البرامج التنموية على مختلف المناطق والبلديات ، الجدية في تنفيذها واحترام الآجال القانونية للإنجاز.

3.تعزيز الديمقراطية التشاركية في ادارة التنمية المحلية وتثمين دور الفواعل المحلية(المجتمع المدني–القطاع الخاص)

تقتضي الحوكمة الرشيدة المشاركة الفعالة للموظفين،المنتخبين وفعاليات المجتمع المدني في التعبير على لسان المواطن المحلي بولاية ورقلة والمساهمة في حل مشاكله عن طريق تقديم حلول للمشاكل اليومية التي يتخبط فيها والمتمثلة في ضعف التنمية المحلية ونقص الخدمات العمومية، مشاكل البطالة والسكن وضعف البنى التحتية بالإضافة للعراقيل البيروقراطية.وهو ما سيزيد من فرص الاستغلال الأمثل لقدراتهم والرفع من الروح المعنوية لديهم من خلال الديمقراطية التشاركية.

إن الفعالية والكفاءة تعني قدرة الإدارة المحلية على الاستغلال العقلاني للموارد المادية والبشرية المتاحة لها لتحقيق النتائج المرجوة بناء على الأهداف المسطرة من خلال الرؤية الواضحة والتخطيط المحكم مع حسن إدارة الوقت والرقابة والمتابعة الدائمة.يعرف **جون ديوي** الديمقراطية التشاركية بأنها " مشاركة كل ما يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية.حيث يشارك الفرد في رسم الخطط وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات."[1] فمشاركة أفراد المجتمع المحلي بولاية ورقلة تعتبر من أبرز آليات الحوكمة الرشيدة وهي حق مساهمة الجميع في اتخاذ القرار في الشأن التنموي المحلي، إما بطريقة مباشرة موظفين كانوا أم منتخبينفي مختلف المجالس أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم في اطار جمعيات فاعلة ومنظمات للمجتمع المدني. فهي تتيح للمواطنين المشاركة بكل فعالية وايجابية في عملية صنع القرار بما يحقق قدرا من الثقافة السياسية الديمقراطية بغرس قيم وتوجيهات سياسية صريحة لدى المواطن المحلي لتطوير ثقافته السياسية بما يتواءم مع متطلبات جهود التنمية .

[1] محمد العجاتي، **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية نماذج وتوصيات**، منتدى البدائل العربية للدراسات، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2011،ص03.

وهو ما أكدته الإرادة السياسية في الجزائر عبر تنصيب المرصد الوطني للمجتمع المدني الذي يمثل لسان حال المواطن المحلي الذي يبلغ عن انشغالاته ويساهم في الاهتمام بالتنمية المحلية وترقيتها ، فالديمقراطية التشاركية تحمل في طياتها البعد المحلي وتهتم بالمواطن ومشاركته وإدماجه في عملية صنع القرار على المستوى المحلي. تمنحه حق المشاركة في الشئون السياسية ورسم السياسات التنموية مع اقتراح المشاريع التنموية التي هو بأمس الحاجة اليها والوقوف على مدى تنفيذها على أرض الواقع مع تقييم نسب الانجاز وتذليل العراقيل التي تعترضها تجسيدا لمبدأ المساواة والعدالة في التوزيع.لذا وجب تفعيلها بجدية وبعقلانية وبالتالي ضمان تحقيق الاستقرار والأمن والاجتماعي لأن المواطن أصبح ملما بواقع التنمية بالولاية وبواقع قطاع التشغيل وشريك في عمليات اتخاذ القرار.

كما ينبغي الاهتمام بالقطاع الخاص بولاية ورقلة وتقديم تسهيلات للمستثمرين في القطاعات المختلفة كالفلاحة الاستراتيجية،السياحة والبناء والاشغال العمومية، تربية المائيات والموارد الصيدية، الصناعات التقليدية، قطاع الخدمات، الطاقات المتجددة... وغيرها.فبإمكان ذلك خلق مناصب كثيرة للشغل وإتاحة الفرصة للشباب المحلي بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم يوظفون فيها كذلك العديد من اليد العاملة المحلية البطالة

ينبغي تغيير العقلية السائدة لدى الشباب العاطلين بالولاية بوجوب التوظيف في الشركات البترولية فقط. فمجال الاستثمار متنوع بالولاية وفرص العمل متاحة ومتوفرة للجميع.فولاية ورقلة غنية بمقوماتها وإمكانياتها البشرية والطبيعية.

4. تشجيع التعاون مابين البلديات كآلية لتحقيق التوازن المحلي وخلق صندوق محلي للتنمية

يوجد بولاية ورقلة بلديات غنية وأخرى فقيرة تعاني مشاكل تنموية محلية جمة. من هنا وجب خلق صندوق للتنمية المحلية تساهم فيه البلديات الغنية من أجل انعاش البلديات الفقيرة من باب تحقيق توازن محلي فيما بين بلديات الولاية لتذليل الفوارق التنموية فيما بينها. تكون المساهمة فيه من طرف الدولة بنسبة محددة من المداخيل السنوية من العائدات البترولية والغازية من الآبار المتواجدة بالولاية . فمن حق المواطن المحلي الانتفاع قليلا من تلك المداخيل باعتبارها متواجدة على ترابه. كما تساهم فيه الشركات المتواجدة على تراب الولاية التابعة للقطاع الخاص والعام بتخصيص نسب من الأرباح موجهة لدعم هذا الصنوق. بالإضافة لمساهمة البلديات الغنية فيه

أقر المشرع الجزائري بابا متعلقا بالتعاون المشترك مابين البلديات أو الولايات لأجل تهيئة و تنمية المرافق العمومية الجوارية مابين البلديات والولايات طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.حيث تتم العملية بموجب مداولات تكون على شكل اتفاقيات تصادق عليها الجماعات المحلية وهو مانصت عليه المواد 215 و216

و217 و218 من قانون البلدية 10/11 .[1] ففي اطار سياسة خلق التوازن الجهوي و المحلي، بإمكان بلدية غنية كحاسي مسعود دعم البلديات الفقيرة أو تلك التي بها مناطق للظل كأنقوسة مثلا التي بها قرى فقيرة كقرية افران التي تفتقر لأدنى الخدمات والبنى التحتية. يكون التعاون فيما بينها في اطار التوازن المحلي من خلال:

- إقامة برامج تنموية مشتركة.
- تمويلها في اطار التضامن أو من خلال الصندوق المحلي للتنمية .
- دعمها بالآليات والعتاد و حافلات النقل المدرسي التي تحتاجها.

[1] عبد الرحيم لحرش، **المرجع السابق**، ص185.

خلاصة الفصل:

رغم سياسة الانعاش الاقتصادي التي انتهجتها الدولة الجزائرية لأجل تحقيق اقلاع تنموي بولاية ورقلة من خلال تخصيص أرصدة مالية للنهوض بالتنمية فيها، إلا أن وتيرة تجسيد تلك المشاريع على أرض الواقع لم تكن في مستوى التطلعات ، وهو ما لم يساهم بتحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي بهذه الولاية الغنية والتي تعتبر شريان الاقتصاد الجزائري لأنها تضم كبرى حقول البترول والغاز على غرار منطقة حاسي مسعود و البرمة.

شهدت الولاية العديد من الحركات الاحتجاجية المطالبة بالتشغيل في الشركات البترولية ، بالحق في السكن ، ترقية التنمية المحلية وبالاهتمام أكثر بالبنية التحتية. وتميزت تلك الاحتجاجات بالسلمية تارة وبالعنف تارة أخرى . في حين كانت السلطات تعاملها بالمواجهة أحيانا وباستخدام الأساليب المرنة في أغلب الأحيان.

تتمتع ولاية ورقلة بمقومات طبيعية وبشرية كبيرة ومجالات الاستثمار و الحرية الاقتصادية فيها أكبر. فالعديد من المشاريع تعرف تأخرا في الانجاز أو عدم انطلاق الأشغال بها أصلا، وهو ما يتسبب في تعطيل تنفيذ البرامج التنموية ويتسبب في تذمر المواطنين. ويعود السبب في ذلك لقلة خبرة المورد البشري ، تفشي الفساد وسوء التسيير في أوصال الإدارة المحلية ،سوء التخطيط المحلي ، سوء التقديرات المالية.

من خلال مؤشرات السلام الايجابي يمكننا القول أن الأداء الحكومي لم يكن في مستوى التطلعات ولم يكن بالجودة المطلوبة رغم محاولته توفير الانفاق اللازم لمشاريع التنمية المحلية بالولاية. فالإنفاق الحكومي كان حاضرا من خلال تخصيص برامج للإنعاش الاقتصادي التي شرع فيها انطلاقا من سنة2001 وإلى غاية 2019، وكذا برنامج لتطوير مناطق الجنوب سنة 2006 وإلى غاية 2009.

غير أن المبالغ المرصودة لم تكن كافية. لقد أثر تنفيذ مشاريع التنمية المحلية على مسار السلم الاجتماعي بالولاية و لم تتمكن من تهدئة غضب المواطنين بصفة نهائية بل خففت من حدتها قليلا بفضل تلبية بعض مطالب المحتجين ، وكذا ترقية فرص الاستثمار أمام الشباب وتشجيعهم على فكرة المقاولاتية وهو ما قلص إلى حد كبير من حدة البطالة في أوساط الشباب.

فأداء القطاع العام في مشاريع البنية التحتية ضعيف وليس كافيا، وهو بحاجة ماسة لاصلاح وتطوير؛ وبالتالي حان الوقت لاتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لتغطية العجز. فمشاريع البنية التحتية ضرورية وحيوية للمواطن المحلي، وهي بحاجة لاهتمام أكبر خصوصا في مناطق الظل والمناطق النائية. كما ينبغي ترقية الديمقراطية التشاركية وإشراك المجتمع المدني في التخطيط للبرامج التنموية

من هنا بات لزاما البحث عن بدائل وحلول لترقية التنمية المحلية بولاية ورقلة لأجل ارساء السلم الاجتماعي في أوساط مواطنيها وذلك من خلال:

- تنمية البعد المالي والاقتصادي: يتمثل في اصلاح الجباية المحلية، خلق سياسة اقتصادية محلية حديثة، الاهتمام بالتخطيط المحلي، تشجيع الاستثمار المحلي ، وكذا تعزيز فكرة المقاولاتية في أوساط الشباب .
- تنمية البعد الاجتماعي والثقافي: من خلال ترقية قطاع التشغيل ، قطاع السكن، قطاع التربية والتعليم العالي، قطاع الشباب والرياضة، و قطاع الصحة.
- حوكمة الإدارة المحلية: والمتمثلة في تأهيل الموارد البشرية المحلية من موظفين وأعضاء منتخبين، تفعيل جهاز الرقابة لوضع حد للفساد الإداري والمالي، تعزيز الديمقراطية التشاركية وتفعيل دور الفواعل المحلية المتمثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص، وأخيرا تشجيع التعاون مابين البلديات كآلية لتحقيق التوازن الجهوي و المحلي، بالإضافة لخلق صندوق محلي للتنمية

خـــــاتمــة

الخاتمة:

إن المكانة الهامة للجماعات المحلية بالجزائر، جعلت المشرع يقوم بإصلاحات على مستوى هيئاتها كالولاية والبلدية بموجب قانون الولاية 07/12 وقانون البلدية 10/11 كي تتأقلم وتتماشى مع المتغيرات والتطورات السياسية،الاقتصادية، والإجتماعية الحاصلة في المجتمع؛ وتقوم بدور فعال في إدارة التنمية المحلية وكسب رضا المواطنين من خلال السعي لتحسين مستواهم المعيشي.

عرفت ولاية ورقلة توترا مستمرا تمثل في موجة الاحتجاجات المتكررة التي يقوم بها المواطنون ضد البطالة، ضعف مشاريع التنمية المحلية ، تدني مستوى الخدمات العمومية والنقص المسجل في مشاريع البنى التحتية.وهو ما أثر على عملية المحافظة على السلم الاجتماعي بها.من هنا صار لزاما على السلطات المحلية أخذ مطالب المحتجين محمل الجد والسعي للتكفل بها لإيجاد حلول ناجعة بعيدا عن كل أساليب المعالجة الأمنية وموجة الاعتقالات التي لا تهدئ من الأوضاع بل تزيد في تأزيمها. فالعنف يستفز المحتجين ويزيد من عنادهم ، ويحتمل أن يؤدي بهم الأمر لحد الصدام مع القوات الأمنية و استخدام أساليب أكثر عنفا للاحتجاج والدفاع عن أنفسهم.

فمن خلال دراستنا لاحظنا أن العلاقة بين التنمية المحلية والسلم الاجتماعي بولاية ورقلة هي علاقة تأثير وتأثر.فترقيتها والاهتمام بها يساهم في استتباب الأمن وكسب رضا المواطنين وبالتالي المحافظة على السلم الاجتماعي.كما أن السلطات المحلية تستعمل ورقة التنمية المحلية عديد المرات لشراء السلم الاجتماعي وامتصاص غضب المواطنين. ومن خلال ذلك توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا.اختبار الفرضيات:

<u>الإجابة على الفرضية الأولى:</u> تمتلك ولاية ورقلة كل المقومات لأجل تحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة:

أثبتت الدراسة صحة الفرضية. فمن خلال متابعتنا لواقع التنمية المحلية بولاية ورقلة،وجدنا أنها تتمتع بكل المقومات و الإمكانيات التنموية والمتمثلة أساسا في: الموارد الطبيعية والبشرية، التكنولوجيا، الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار، و كذا الدور الذي يلعبه كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في الدفع بعجلة التنمية.

ففي مجال الطاقة شهدت عملية التموين بالكهرباء والغاز الطبيعي تحسنا ملحوظا حيث بلغت التغطية بالكهرباء سنة 2019نسبة 98 % بمجموع167204 مشترك، بينما بلغت نسبة الربط بالغاز الطبيعي 85 % بمجموع 90762 مشترك. ومع ذلك لا تزال بعض المناطق النائية ومناطق الظل لا تتمتع بالغاز الطبيعي وتعاني من سوء الخدمة المقدمة في مجال الكهرباء. كما تتمتع الولاية بإمكانيات هائلة في مجال الطاقات المتجددة، بحيث استفادت من مشاريع جديدة بطاقة إنتاجية إجمالية قدرها 800 ميغاوات. ويتعلق الأمر بمحطات كهروضوئية مبرمجة بعين البيضاء وبامنديل (ضواحي ورقلة) والبرمة وحاسي مسعود.

أما بالنسبة لقطاع الفلاحة، والذي يعتبر مستقبل الولاية والبلاد في آن واحد، حيث صارت مصدر هام للغذاء بإمكانه المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد والتصدير للخارج بفضل الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها الولاية مثل: شساعة الأراضي الفلاحية ، وفرة المياه الجوفية،التنوع المناخي، المورد البشري المؤهل، بالإضافة لتدعيم المحيطات الفلاحية بالكهرباء بحيث تم ربط أكثر من 400 مستثمرة فلاحية بها.

تم فتح باب الاستثمار في مجال الزراعات الاستراتيجية والصناعية وبشراكات أجنبية . ومع ذلك لازال الاستثمار لم يرقى لمستوى التطلعات مقارنة بحجم الإمكانيات المتوفرة. ففي سنة 2019، بلغ عدد العاملين فيه 24562 عاملا بنسبة 16.56%فقط من اجمالي اليد العاملة. حيث تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية 5691655.00 هكتار، ولكن المساحة الزراعية المستغلة بلغت 57605.34 هكتار بنسبة39% فقط .لأن المستثمرين لازالوا لا يرون فيه قطاعا جذابا ويحتاج لمجهودات كبيرة.لذا وجب التركيز عليه في الفترة القادمة وتوجيه الشباب لهذا القطاع الاستراتيجي للاستثمار فيه وتحقيق التنوع الاقتصادي،وهو ما يسمح بخلق المزيد من مناصب الشغل لفائدة الشباب البطال.

أما في قطاع الري، فيبلغ طول شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب 1969882م بنسبة 98 %. بينما في مجال شبكة الطرقات، فتم تدعيم الشبكة على غرار ازدواجيات الطرقات و ترقية الخصائص التقنية للطرق لتسهيل حركة المرور وضمان شروط السلامة لفائدة مستعمليها .ومع ذلك لا زالت بعض المناطق تعاني من تردي حالة طرقاتها والتي هي بحاجة لصيانة وتجديد. أما في قطاع الاتصالات، قامت مؤسسة اتصالات الجزائر بورقلة في تجسيد برنامج واسع لتحسين التغطية بخدمات الإنترنت بتوكيب 18 محطة ذات التدفق العالي جدا عبر مختلف بلديات الولاية،تم خلالها تركيب 5000 مشترك بالانترنت بواسطة الألياف البصرية.

فيما يخص امكانيات الولاية في مجال النقل، فإنه أضحى يحتل أهمية بالغة سواء تعلق الأمر بنقل الأشخاص لتواجد أعداد هائلة من عمال الشركات البترولية جزائريين و أجانب،أو نقل البضائع بأنواعها. كما تدعم القطاع بالنقل بالسكك الحديدية بواسطة تراموای ورقلة و الخط الجديد الذي يربط تقرت – حاسي مسعود ، بالإضافة للنقل الجوي الذي تم الترخيص للخواص للاستثمار فيه.

تشكل ولاية ورقلة بيئة استثمارية سليمة. حيث تحتل المرتبة الخامسة وطنيا والأولى من بين ولايات الجنوب بناء على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.كما تم الاستثمار في شعب جديدة تتمثل في الصيد البحري والموارد السمكية، الصناعات التحويلية، الزراعة الاستراتيجية، السياحة. والولاية بصدد فتح مصنع للسكر من طرف أحد المستثمرين الخواص والذي يبشر بخلق العديد من مناصب الشغل.كما تتوفر الولاية على إمكانيات معتبرة في مجال البنية التحتية، هي بحاجة فقط لمزيد من الترقية والاهتمام كي تعود بالنفع على المواطن المحلي الذي يعاني من سوء الخدمة.

<u>الإجابة على الفرضية الثانية</u> : تميزت الاحتجاجات بالسلمية تارة وبالعنف تارة أخرى مطالبة بالتوظيف في الشركات البترولية على وجه الخصوص:

أثبتت الدراسة صحة الفرضية من خلال متابعتنا لمسار السلم الاجتماعي بولاية ورقلة منذ 2001. فلقد تزايدت موجة الاحتجاجات و تعددت أشكالها بين السلمية والعنيفة. ففي البداية،ولسنوات عديدة، كان المتظاهرون يعتمدون أساليب سلمية وهادئة للاحتجاج دون اللجوء للعنف . ولم تخرج عن اطار مطالبها المرفوعة، ولم يتم اختراقها من أي جهة داخلية كانت أم خارجية لضرب استقرار الوطن ووحدته.

فلقد أعطى المواطن دروسا في الوطنية والوعي والسلمية. فكانوا يحتجون برفع اللافتات،الاعتصام وإقامة صلاة الجماعة في الساحات العامة مطالبين بحق التوظيف في الشركات البترولية الناشطة بالولاية على وجه الخصوص نظرا لأجورها المرتفعة.فالشباب المحلي يرى أن له الأحقية في التوظيف بها قبل غيره مادامت الشركات متواجدة على مستوى تراب ولايته.فكيف يعقل، حسب رأيهم،جلب عمالة من خارج الولاية في حين توجد مثلها تتوفر فيها نفس الشروط والمؤهلات.

ومنذ عام 2011، وتزامنا مع ثورات الربيع العربي وثورة الزيت والسكر بالجزائر، وبعد استخدام القوة من طرف السلطات ضد المتظاهرين بولاية ورقلة ، قام المحتجون بتبني أساليب عنيفة متطرفة للاحتجاج، فاندلعت صدامات بين قوات الأمن والمتظاهرين. وتتمثل تلك الأساليب في خياطة الأفواه، وجرح الأجساد بالسكاكين والأدوات الحادة ، محاولات الانتحار، احتلال المقرات الحكومية،قطع الطرقات بالحجارة والمتاريس.

كما أن صمت السلطات وعدم وفائها بوعودها والتزاماتها تجاه مطالب المحتجين، جعلهم يلجئون إلى التصعيد كوسيلة ضغط واعتماد أساليب أكثر عنفا.

<u>الإجابة على الفرضية الثالثة</u>: أثَر تنفيذ مشاريع التنمية المحلية على مسار السلم الاجتماعي بولاية ورقلة بالإيجاب من خلال توفير مناصب شغل للبطالين.

أثبتت نتائج الدراسة نسبية صحة الفرضية . فلقد كان لبرامج الانعاش الاقتصادي والإمكانيات التنموية المتوفرة بالغ الأثر في خلق مناصب للشغل وامتصاص نسبة كبيرة من اليد العاملة الموجودة.فتشجيع الاستثمار بالولاية وانطلاق العديد من المشاريع و الورشات ساهم في خلق مناصب للشغل ليس في مجال المحروقات فقط .بلغت اليد العاملة بولاية ورقلة 164009 سنة 2019.ووصل عدد العاملين منهم ل148264 عاملا بنسبة نشاط بلغت 90.40%.في حين بلغ عدد البطالين 15745 بنسبة مئوية بلغت09.60 %. وبالتالي خفت موجة الاحتجاجات و بدأ يسود الهدوء والاستقرار إلى حد ما.

ومع ذلك لازالت الاحتجاجات لم تتوقف نهائيا ولا يزال الشباب يعاني شبح البطالة. وهكذا فقد أثر تنفيذ مشاريع التنمية المحلية على مسار السلم الاجتماعي ايجابا بفضل خلق مناصب للشباب البطال واقتحام البعض منهم مجال المقاولاتية وإنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة. كما ساهم القطاع الخاص في توظيف العديد منهم.

ثانيا.نتائج الدراسة:

-لا تتطلب عملية التنمية المحلية مبالغ مالية ضخمة فقط، وإنما يستوجب إلى جانب ذلك مساندة حكومية وشعب واع ومخلص وموظفين محليين يتحلون بالأمانة والصدق والكفاءة.

-رغم الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية للجماعات المحلية،غيرأن معظمها يفتقر للوسائل والإمكانيات الكافية لتأدية مهامها، وأهمها الموارد المالية التي تجعلها تحقق أهدافها وغايتها المنشودة.فالأداء الحكومي غير كاف والموارد المالية المرصودة للولاية في مختلف البرامج التنموية ضئيلة وبحاجة لتدعيم أكثر.

-تشكل اللامركزية في التنظيم الإداري بالجزائر أفضل وسيلة لتحقيق التنمية المحلية، مع الزامية توسيع صلاحيات البلدية والولاية والاهتمام بهما أكثر من الناحية المالية بإعتبارهما الأقرب للمواطنين.من هنا بات لزاما منحهما صلاحيات أكبر واستقلالية مالية تعتمد على التمويل المحلي الذاتي.

-تزخر ولاية ورقلة بإمكانيات ومقومات تنموية كبيرة. هي فقط بحاجة لتدعيم أكثر وتخطيط محكم لاستغلالها على أكمل وجه.فآفاق الاستثمار متوفرة بحاجة لتوعية الشباب المحلي على التخلي عن فكرة

التوظيف في الشركات البترولية فقط بل تحفيزهم لتكوين مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم كي يصبحوا رجال أعمال وأصحاب شركات لا موظفين ومستخدمين فقط.

-يجب استغلال كافة الامكانيات الاقتصادية والبشرية والطبيعية التي تزخر بها ولاية ورقلة لترقية التنمية المحلية بها وتحسين الخدمة العمومية للمواطن المحلي ضمانا للاستقرار والأمن الاجتماعي.واستغلال ذلك في ترقية الاستثمار المحلي .ففرص الاستثمار بالولاية كبيرة جدا ومتنوعة بإمكانها امتصاص اليد العاملة الموجودة.

❖ التوصيات المقترحة:

من خلال دراستنا، وعلى ضوء النتائج، نتقدم ببعض الاقتراحات وهي كمايلي:

-للوصول إلى الرفاهية والرقي والازدهار ودفع عملية التنمية المحلية بولاية ورقلة، وجب التركيز أكثر على الجانب الاقتصادي والمالي بالدرجة الأولى من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات المالية المتوفرة والطاقات البشرية الكفؤة .كما ينبغي تدعيم الأغلفة المالية المرصودة للتنمية بالولاية لأنها غير كافية لا تكفي لولاية كبيرة بحجم ورقلة تعتبر من أغلى ولايات الوطن .

-الاستغلال الأمثل للإمكانيات الاستثمارية في قطاع الفلاحة بولاية ورقلة وتشجيع الشباب على اقتحامه من خلال منحهم ضمانات وتسهيلات وإعفاءات ضريبية مع منح الدعم المالي واللوجستي لهم والتكفل بالتسويق لمنتجاتهم من طرف الدولة.

-تشجيع الشباب على فكرة المقاولاتية وحثهم على الاستثمار الخاص واستغلال كل الإمكانيات التي تزخر بها الولاية وإقناعهم بإنشاء مؤسساتهم الخاصة بهم وتحقيق الاستقلالية المالية. فإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها أكثر فأكثر،عبر تعميم استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية و الخدماتية، سيؤدي لا محالة لتحديث البنى المتوفرة

كما أن وجود العديد من الشركات الوطنية والأجنبية الناشطة على ترابها يمثل أكبر مستهلك لمنتجات تلك المؤسسات من خلال ابرام عقود شراكة بينها تفرض بموجبها السلطات المحلية تسويق المنتجات المحلية المختلفة من خضر وفواكه ولحوم وألبان لتلك الشركات شريطة توفر النوعية والجودة بطبيعة الحال.

-رقمنة جميع العمليات (التوظيف- الاستثمار- عروض العمل-السكن) ضمانا للشفافية ومحاربة للفساد وتحقيقا للحوكمة الرشيدة.

-تفعيل جهاز الرقابة ومنحه صلاحيات واسعة لمعاقبة الفاسدين (رقابة مالية- رقابة إدارية- رقابة مجلس المحاسبة- رقابة قضائية- رقابة شعبية).

-الاهتمام بترقية البنية التحتية بالولاية وتحسين الخدمة العمومية مع مراعاة العدالة في التوزيع بين مختلف المناطق. فللوصول للتوزيع العادل لمخرجات التنمية ومكاسبها يؤدي لانعكاساتها الإيجابية على المناطق بشكل عام وعلى الأفراد المحليين بشكل خاص . وهذا ما يخلق مجتمعا منسجما خال من الطبقية ويحد من موجة الاحتجاجات وتذمر المواطنين . فالقضاء على التفاوت في توزيع الدخل والثروات سيؤدي للتماسك الاجتماعي ، وزيادة الثقة بين المواطن والحكومة .

-اعتماد ثقافة الحوار مع المواطنين بعيدا عن الحلول الأمنية تحقيقا للسلم الاجتماعي وضمانا للاستقرار وكسب ثقة المواطنين وولائهم .

-تفعيل الديمقراطية التشاركية أكثر و اعطاء فرصة لمنظمات المجتمع المدني وللقطاع الخاص للمساهمة بفعالية في التنمية المحلية.كما وجب اشراك المجتمعه المدني بفعالية في التخطيط لمشاريع التنمية وفي متابعة مراحل التنفيذ كي يكونوا مطلعين على كل صغيرة وكبيرة من منطلق الشفافية وبالتالي يصبحون اول مدافع عند نشوب أي موجة للاحتجاج ويبلغون المواطنين بالحقائق دون مغالطات.

قـائمـة المصـادر والمراجــع

REFERENCES

أولا. المراجع:

أ. الكتب باللغة العربية:

1 -أحمد عبد اللطيف رشاد ،**التنمية المحلية**،ط1، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،2011.

2 -أحمد عبد اللطيف رشاد، **تنمية المجتمع المحلي** ، ط1، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2007.

3 -أحمد يوسف أحمد و آخرون، **حال الأمة العربية 2007-2008 ثنائية التفتيت والإختراق** ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008.

4 -أحمد يوسف أحمد و آخرون، **حال الأمة العربية 2008-2009 أمة في خطر** ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

5 -الاسماعيلي سالم بن ناصر وآخرون، **الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي 2015**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية و المعلومات ، ديسمبر 2015.

6 -الشوبكي عمر وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي** ،ط2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

7 -الشيخلي عبد القادر، **أخلاقيات الوظيفة العامة**، ط1، الأردن: مكتبة مجدلاوي، 1999.

8 -الصفار حسن،**السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته**،ط1، بيروت: دار الساقي ،2002.

9 -الفتلاوي سهيل حسين، **مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية** ، ط2،الأردن: دار الثقافية للنشر والتوزيع، 2012.

10 - المكي هشام وآخرون،**سؤال التنمية في الوطن العربي** ،ط1،الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات ، 2014.

11 - الموسوي ضياء مجيد،**الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية** ،ط2،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2009.

12 - العجاتي محمد، **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية نماذج وتوصيات** ، منتدى البدائل العربية للدراسات، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2011.

13 - العزاوي آلاء حسن حمودي ، **موضوعات الفساد الإداري والمالي في الصحافة المتخصصة** ، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

14 – العواملة نائل عبد الحفيظ ، **إدارة التنمية : الأسس–النظريات – التطبيقات العلمية** ،ط1، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع ،2010.

15 – الوصال كمال أمين، **البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل**،ط1،قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2018.

16 –انجهام بربرة ، **الاقتصاد والتنمية** ، (ترجمة حاتم حميد محسن)،سوريا: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع ، دون سنة نشر.

17 – بعلي محمد الصغير، **الادارة المحلية الجزائرية** ، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2013.

18 –بعلي محمد الصغير، **الولاية في القانون الاداري الجزائري** ، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع 2014.

19 – بعلي محمد الصغير ،**قانون الادارة المحلية الجزائرية**،دط،الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع 2004.

20 –بعلي محمد الصغير و أبو العلاء يسري،**المالية العامة**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع 2003.

21 –بكيس نور الدين،**الحراك الشعبي الجزائري**، الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد ،2020.

22 –بكيس نور الدين،**الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء**، الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد، 2018.

23 –بكيس نورالدين ،رزقي نوال،**صناعة الغضب و العدوانية في الجزائر** ، الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد، 2020.

24 – بلخيرة محمد وآخرون ،**الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية**، الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد ،2020.

25 –بن غضبان فؤاد، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون** ،ط1، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015.

26 –بن نبي مالك، **بين الرشاد والتيه**، سلسلة مشكلات الحضارة،ط2،سوريا: دار الفكر بدمشق 1988.

27 –بن نبي مالك ، **شروط النهضة** ،(تر عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين) ، سلسلة مشكلات الحضارة ، بيروت: دار الفكر، 1969.

28 – بوجمعة بلال وآخرون،**تجارة المقايضة الحدودية كإحدى دعائم التنمية المحلية** ،ط1،الجزائر: دار الكتاب العربي، 2020.

29 –بوضياف عمار،**الوجيز في القانون الاداري**،ط5،الجزائر: جسور للنشر والتوزيع ،2019.

30 -بوضياف عمار،**شرح قانون الولاية**،ط1،الجزائر: جسور للنشر والتوزيع ،2012.

31 -جابي عبد الناصر، **الجزائر سنوات بوتفليقة،مقالات في السياسة والاجتماع** ،الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

32 - جعلاب كمال، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها**، الجزائر: دار هومة ،2017.

33 -حامة كنزة مغيش، **جدلية التحالف والانقسام في اللعبة السياسية في الجزائر مقاربة سوسيولوجية سياسية1997/2017 نموذجا**،ط1،الجزائر: الدار الجزائرية ،2017.

34 -حاروش نورالدين، **إدارة الموارد البشرية**، الجزائر: دار الامة للنشر والتوزيع ،2016.

35 -حاروش نور الدين و آخرون،**الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة** ، الجزائر: دار الأمة الطباعة والنشر و التوزيع، 2017.

36 -خلف صقر أحمد محي، **المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي**، مصر: دار التعليم الجامعي ، بدون سنة النشر.

37 -خليل عبد القادر ،**البلدية في مواجهة تحدي التسيير والهندسة الإقليمية** ، الجزائر: دار القصبة للنشر،2011.

38 -دالع مصطفى، **جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر**، ط1، الجزائر: دار الوعي ،2009.

39 -ديلابورتا دوانتيلا و ماريو دياني، **الحركات الاجتماعية**،(ترجمة منيرة محمد صبري)، مصر: مؤسسة هنداوي، 2019.

40 -زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**،د ط، الكويت: سلسلة عالم المعرفة ،1998.

41 -زرواتي رشيد،**التنمية المحلية بين الميادين النظريات والنماذج** ،ط1،الجزائر: جسور للنشر و التوزيع، 2017.

42 -زيدان جمال،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر** ، الجزائر: دار الأمة للطبعة والنشر والتوزيع،2014.

43 -سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد** ،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.

44 -سويفي عبد الهادي عبد القادر، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي** ، ط2،القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2006.

45 -شبيلي مختار، **محاضرات في الأمن والمجتمع**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018.

46 –طيفور فاروق، **لماذا تخلفت الجزائر وتقدمت ماليزيا** ، ط 1،الجزائر: دارالخلدونية للنشر والتوزيع 2015.

47 –عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مصر: الدار الجامعية، 2001.

48 –عبد السلام محمد السيد،**الأمن الغذائي للوطن العربي**، الكويت:عالم المعرفة ،1998.

49 –عبد اللطيف رشاد أحمد،**التنمية المحلية**، ط1،مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011.

50 –عدمان مريزيق، **التسيير العمومي بين الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة** ،ط2،الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2018.

51 – عوابدي عمار،**النظام الاداري** ج1،ط7،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2017.

52 –عوض جابر سعيد، **النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق** ، مصر:مطبعة العشري، بدون سنة النشر.

53 – غنيم أحمد محمد، **الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق**،مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2008.

54 –غويني العربي، **اصلاح الادارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الاشارة لحالة الجزائر**، الجزائر: النشر الجامعي الجديد ،2016.

55 –فيرغسون آدم، **مقالة في تاريخ المجتمع المدني** ، ط1، (ترجمة حيدر حاج اسماعيل) ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014.

56 –قيرة اسماعيل، غربي علي، **في سوسيولوجية التنمية**،ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.

57 – لحرش عبد الرحيم،**البلديات والتنمية المحلية نظريات وتطبيقات** ، الجزائر:فواصل للنشر والإعلام، 2021.

58 – لوسن استيفاني، **العلاقات الدولية**، ط1،(ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي)، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

59 –ماروك عبد الكريم،**الميسر في شرح قانون البلدية الجزائري**،ط1،لبنان: منشورات زين الحقوقية، 2013.

60 – متولي عبد الحميد ، **نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية** ،ط2،الإسكندرية: منشأة المعارف، 1992.

61 – محمد عبد الله محمد عبد الفتاح ، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية** ، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، دون سنة النشر.

62 –محمود منال طلعت، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي** ،مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2003.

63 –مصيطفى بشير، **الاصلاحات التي نريد:مقالات في الاقتصاد الجزائري** ، ط1،الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012.

64 –مصيطفى بشير ،**حريق الجسد: مقالات في الاقتصاد الجزائري** ، ط2، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2018.

65 –مصيطفى بشير، **رائحة النفط: مقالات في الاقتصاد العربي** ،ط1، الجزائر:جسور للنشر والتوزيع، 2012.

66 –مصيطفى بشير، **نهاية الريع:الأزمة والحل**، ط2، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2016.

67 –منير نوري، **تسيير الموارد البشرية**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.

68 –ناجي عبد النور ،**الدور التنموي للمجالس المحلية في ظل الحوكمة** ، د.ط،الجزائر:منشورات جامعة باجي مختار عنابة، 2010.

69 –ناجي عبد النور ، **الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثالثة من التحرر السياسي الربيع العربي إلى أين؟أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

70 – رشيد أحمد ، **التنمية المحلية**،ط1،مصر: دار النهضة العربية، 1986.

71 –هانتنغتون صامويل، **الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** ، (ترجمة عبد الوهاب علوب)، ط1، الكويت: دار سعاد الصباح ، 1993.

72 –هلال علي الدين، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير** ،ط3،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

ب. الكتب باللغة الأجنبية:

1- Bahari Raj,David Wood,**Social Peace and Local Development in Libya** , 2o ed, USA : American Agency of Development, ,March2014

2- Benderra Omar et autres, **Hirak en Algérie**, France: La Fabrique éditions, 2020.

3- Bekkis Noureddine, Rezki Nawel, **Comment devenir un mauvais citoyen en Algerie?** Algérie :Nouvelle Publication Universitaire,2020.

4- Johnson Hilde ,**Les Cadres Stratéigiques Pour La Consolidation De La Paix** ,revue Afrique Contemporaine ,N°209.1/2004 ,P11.

5- Stephan Klingebel,**New Interfaces between Security and Development** Germany : Development Institute, 2006.

6- MAAT for PEACE DEVELOPMENT and HUMAN RIGHTS, **Concept of Social Peace**, p1; published in https://www.maatpeace.org/old/en/, seen in 15/12/2020 at 21.02.

7- Paul Lindert ,Otto Verkoren ,**Decentralized Development in Latin America:Experiences in Local Governance and Local Development** Netherlands : Humana Press ,2010.

8- Sadi Said, **Révolution du 22 Février:un miracle algérien**, Algérie : Edition Frantz Fanon,Tizi Ouzou ,2019.

ثانيا. الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ. باللغة العربية:

1 - إخوان جهيدة شاوش ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات بسكرة أنموذجا**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية غير منشورة،تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014).

2 - بلقليل نور الدين ، **أثر تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة** ، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة،تخصص العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2018 / 2019)

3 - سلاوي يوسف ،**مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري** ،(أطروحة دكتوراه في الحقوق غير منشورة،فرع القانون العام،كلية الحقوق،جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة ،2018/2017).

4 -سقني فاكية، **التمكين من حقوق الإنسان:متطلباته وموانعه في الوطن العربي** ، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،قسم الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة2015،2016/01).

5 -هوشات رؤوف، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية بومرداس** ،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة،تخصص الادارة العامة والتنمية المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، ،2018/2017).

ثالثا. الدوريات:

أ.باللغة الأجنبية:

1 - أحمد مفتي محمد، مفهوم الجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية، الرياض: **مركز البيان للبحوث والدراسات**،2013

2 - البديوي خالد،الحوار وبناء السلم الاجتماعي ،ط1، الرياض : **مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني** ، 2011

3 - الحربي سليمان عبد الله ، مفهوم الأمن:مستوياته وتهديداته، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد19،جويلية2008 .

4 - آكلي زكية، كافي فريدة،التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال** ،العدد01،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة ،الجزائر،مارس2017.

5 - القيسي محمد وائل ، السلم المجتمعي:المقومات وآليات الحماية"محافظة نينوى انموذجا"، **مركز نون للدراسات الاستراتيجية**،12اكتوبر2017.

6 - المومني محمد سليمان، السلم الاجتماعي دراسة تأصيلية ، **مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الشرعية والقانونية** ، المجلد 26 ، العدد 01، الجامعة الاسلامية بغزة ، أفريل 2017.

7 - أوبختي نصيرة، بن عزة محمد،"مساهمة الوقف في تمويل التنمية المحلية"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**،2014

8 - بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة(2001-2014)، **Revue d´économie et de statistique appliquée**،المجلد13، العدد02، د ت.

9 - بن حسين سليمة، مفهوم اقتراب الثقافة السياسية عند غابريال آلموند وسيدني فيربا، **مجلة المفكر** ، المجلد16، العدد02، ديسمبر2021.

10 - بن محمد هدى،عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة(2001-2019)،**مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد05،2020.

11 - بن عامر عماد،مهددات السلم المدني وطرائق مواجهتها، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**،المجلد07،العدد06،2018.

12 - بن عياش سمير،أثر الفواعل المحلية على تنفيذ السياسة العامة في الجزائر في ظل الاصلاحات الجديدة(2012)،**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**،العددالثاني،جامعة الجزائر3، اكتوبر2013.

13 - براهمي بوطالب، دوبابي نضيرة، إشكالية عجز ميزانية البلدية، **مجلة إدارة** ، العدد41.

14 - بوطورة فضيلة، سمايلي نوفل،تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر،**مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد ROLAAC**، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر QSCIENCE، نشر بتاريخ2019/05/23،(https//doi.org/10.5339/rolaa.2019.2) واطلع عليه بتاريخ 2020/12/20 على الساعة19.30.

15 - بوفنيك بحوص، رمضان عبد المجيد ، تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل22 فيفري2019، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، المجلد 13،العدد01، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جانفي2021.

16 - بوكليخة عبد الصمد ،السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في الوطن العربي(الجزائر أنموذجا)،**مجلة اكاديميا**،العدد الخامس،جوان2016.

17 - بوزيد سليمة، إستراتيجية التمكين الإداري مدخل لتحقيق الولاء التنظيمي ، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد20،العدد01، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2020.

18 - حجاب عبد الله ،التنمية المحلية... النظريات والاستراتيجيات والاطراف الفاعلة لتحقيقها، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**،العدد06،جامعة عمار ثليجي بالأغواط، جوان2017.

19 - حجال سعود ،الحركات الاحتجاجية في جزائر اليوم:الفعل الاحتجاجي لدى الشباب البطال- تحليل لأحداث الجنوب ورقلة2013-،**مجلة مجتمع تربية عمل**،العدد01،جامعة تلمسان، جوان2016.

20 - حجال سعود،في مفهوم الحركات الاجتماعية:الإطار النظري، **مجلة اكاديميا**، العدد الرابع،2016

21 - خير الدين وصيف فائزة ، ملوكي عمر، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ومساهمته في دعم المشاريع الاستثمارية للبلديات، **مجلة العلوم الادارية والمالية** ، المجلد الثاني ، العدد 02، جامعة الوادي 2018.

22 - سويقات الأمين، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية:دراسة حالتي الجزائر والمغرب ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 17، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان2017،ص ص243-256.

23 - داودي عبد الفتاح، الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال** ، العدد06، جوان2018.

24 - دوبابي نضيرة، بوطالب براهمي، إشكالية ضعف الموارد المالية للبلديات:دراسة حالة بلديات ولاية قالمة،**Revue d´ études sur les institutions et le développement**، المجلد الرابع، العدد 01،13جوان.2018.

25 - كاهي مبروك ، إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 15، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان2016.

26 - مبارك شريف خليل ، شكاكطة عبد الكريم، التنمية المحلية في الجنوب الجزائري بين الحتمية والخيارات:ولاية ورقلة نموذجا، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، المجلد 12،العدد01، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جانفي2020.

27 - محسن زوبيدة، إشكالية الماء الشروب في ولاية ورقلة، **مجلة الباحث**،العدد2011،09.

28 - راشي طارق، قراءة في مؤشرات تقرير التنافسية العالمي للجزائر خلال الفترة(2010-2018)، **Revue des réformes économiques et intégration en Economie Mondiale** ، المجلد 14، العدد01، سنة2010.

29 - زرمان كريم وآخرون،ظاهرة الفقر في الجزائر:الأسباب وطرق المعالجة 2000 – 2019، **مجلة آفاق العلوم**، المجلد07، العدد 02،2022.

30 - زيدان حسين ، علي قاسم هديل، الدور المجتمعي للشباب في بناء ثقافة التعايش السلمي في المجتمع، **مجلة التمكين الاجتماعي**، المجلد الاول ، العدد 02، جامعة الاغواط ، 27 جوان 2019.

31 - سالم عطية عبد الواحد ،اشتيوي خالد عمرو خليفة ،الفساد الإداري:أسبابه،آثاره السلبية، آليات معالجته، **المجلة الليبية للعلوم الإنسانية والتطبيقية** ، العدد05، الجامعة الليبية للعلوم الإنسانية والتطبيقية، أكتوبر2017.

32 - سعود وسيلة،فرحات عباس، واقع التنمية في الجنوب الجزائري:دراسة تقييمية لولايتي ورقلة وإليزي، **مجلة الإبداع**، المجلد 09 ، العدد 01 ، 2019.

33 - سعيد قاسم علوان ، احمد سهاد عادل ، الفساد الإداري والمالي:المفهوم–الأسباب–الآثار– وسائل المكافحة، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**،المجلد السادس، العدد18، كانون الأول 2014.

34 - سرير فروجة ، واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، العدد02، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة،الجزائر، جوان2018.

35 - صخري محمد، مفاهيم أمنية: الأمن الاجتماعي، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، نشر يوم 2019/10/12 في الموقع https://www.politics-dz.com ، اطلع عليه بتاريخ 2021/01/12 على الساعة21.25

36 - طاشمة بومدين ، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر ،**مجلة التواصل**، العدد26،جامعة باجي مختار عنابة، جوان2010.

37 - طبوش أحمد و كاتب محمد لخضر، واقع التنمية المحلية بولاية بشار، **مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية**،العدد02، ديسمبر2017.

38 - عامر ناريمان(وآخرون)،عوامل السلم الاهلي والنزاع الاهلي في سوريا، **مركز المجتمع المدني والديمقراطية**، دمشق، 2013.

39 - غريبي أحمد، " أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر " ، **مجلة البحوث والدراسات العلمية** العدد 12 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة المدية ، 2010.

40 - قوي بوحنية،الحراك السياسي في الجزائر، **مركز الجزيرة للدراسات**،د ص،نشريوم 2019/08/07 على الرابط:https://www.studies.aljazeera.net ، اطلع عليه في2020/04/14 على الساعة 22.05.

41 - لدرم أحمد ، منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**،العدد01،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

42 - لمريني سمية، حمادي لامية،واقع التنمية البشرية في الجزائر على مؤشرات رأس المال البشري للفترة(2013–2018)،**المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية** ،برلين، ألمانيا،العدد19، نوفمبر2021

43 - لمزري مفيدة، عجز المالية المحلية في الجزائر :الأسباب،الانعكاسات والحلول، **المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية** ، جامعة أحمد دراية،أدرار ، الجزائر ،المجلد الخامس، العدد 02، ديسمبر 2021.

44 - مداحي عثمان ،دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية(مع الإشارة لحالة الجزائر)،**مجلة البشائر الاقتصادية**،العدد02،جامعة بشار ،أوت2019.

45 - هني عامر، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر(1967-2014)، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي** ، العدد 04، جامعة المسيلة ، 2018.

ب. باللغة الأجنبية:

1- Allam Otman,Salah Snousawi,Mechanisms To Activate Competitiveness of the Algerian Economy in the Light of Competitive Indicators, **Global Journal of Economics and Business**, Vol.4, N°1, 2018.

2- Huntington Samuel,Democracy´s Third Wave ,**Journal of Democracy**, vol2,no02,Spring1991.

3- Johnson Hilde ;Les Cadres Stratégiques Pour La Consolidation De La Paix ;**revue Afrique Contemporaine** ;N°209.1/2004 .

4- Korichi Youcef, Gaboussa Ali, Silekhal Karim,Les PME en Algérie:Etat des lieux,contraintes et perspectives,**Revue la performance de l´ entreprise algérienne**,n°04,décembre2013.

5- Rousseau Benoist, Définition de Secteur Privé ,08/07/2013, Published in https://www.andlil.com/definition-de-secteur-privé-151575.html seen 12/01/2021 at18.15.

6- Stewart Frances,Development and Security,**Working paper,Queen Elizabeth House**,University of Oxford,UK,2004.

رابعا. مداخلات وملتقيات:

1 - خاطر طارق وآخرون ،**دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014) في تحقيق الاقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري**،مداخلة حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية،نوفمبر 2016

2 – صفرة الهام، فندوشي ربيعة، صفرة ، **الاتصال التنموي بالجزائر**، مداخلة بجامعة المدية:معهد الآداب واللغات ،قسم علوم الاعلام والاتصال ديسمبر2008

3 –عياش قويدر، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية في مواجهة العولمة** ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية،الأغواط8–9أفريل2002.

خامسا. التقارير:

أ.باللغة العربية:

1 – الإسماعيلي سالم بن ناصر وآخرون، **الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي 2015**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة ، ديسمبر2015

2 – الجمعية الوطنية للدفاع عن حق وترقية الشغل،الأمانة الولائية بورقلة، **تقرير حول ملف الشغل بورقلة**،فيفري2020.

3 – السيد الحداد إيمان فاروق، **آليات تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد المصري** ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، القاهرة، 2017.

4 – المجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة، لجنة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والشئون الدينية والأوقاف،**تقرير حول واقع الصحة المدرسية:وحدات الكشف والمتابعة**،2022

5 – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،**تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001.**

6 – حموشان حمزة ، **النمط الاستخراجي ومقاومته في شمال افريقيا** ، المعهد الدولي–ترانس ناشيونال أمستردام ، نوفمبر2019.

7 – شرارة مجدي عبد الله ، **الحوار الاجتماعي كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ، مؤسسة فريديريش إيبرت ، مكتب مصر ،2016

8 – صندوق النقد العربي، **تقرير تنافسية الاقتصاد العربي 2016**، العدد الأول، أبو ظبي،الامارات العربية المتحدة،2016.

9 – مكتب العمل الدولي، **الحوار الاجتماعي** ،التقرير السادس من مؤتمر العمل الدولي الدورة 102، جنيف،2013.

10 –موسيت محمد صائب ، **جوانب هجرة الأزمات في الجزائر** ،مركز الأبحاث الاقتصادية التطبيقية للتنمية،الجزائر، مارس2014.

11 – غانم داليا ،**عقب اخيل الجزائر؟جهوية الموارد في ورقلة** ،مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، نشر بتاريخ 11ماي2021على الموقع https//carnegie-mec.orgاطلع عليه بتاريخ2022/11/11 على الساعة21.15.

ب. باللغة الأجنبية:

1- Albankaldawli , published in: **https://data.albankaldawli.org/indicator**

2- DPAT,**Annuaires Statistiques de la Wilaya de Ouargla(2001-2019).**

3- Institute for Economics And Peace, **Global Peace Index2019 : Measuring Peace In a Complex World**,Sydney,June2019.

4- Institute for Economics And Peace, **Methdology Results and Findings** Sydney,2010.

5- International Crisis Group, **Algeria's South: Trouble's Bellwether , Middle East and North Africa,** Report N°171,published in 21 November 2016 in https://www.crisisgroup.org/, seen in 15 september 2020 at19.20

6- Legatum Institute, **The Legatum Prosperity Index2018**,12e Edition, Legatum Institute,UK ,November2018 ,P1,seen in march,2020,12 on : www.li.com at 20.10,

7- Marwane Ahmed,**Protests in Southern Algeria:causes and repercussions** , published in 27/07/2018 , seen on https://www.washingtoninstitute.org / policy-analysis ,in 11/11/2021 at22.00.

8- Schwab Klaus ,**The Global Competitiveness Report 2008-2009**, WEForum,Geneva,Switzerland,2008.

9- Schwab Klaus ,**The Global Competitiveness Report 2009-2010**, WEForum,Geneva,Switzerland,2009.

10- Schwab Klaus ,**The Global Competitiveness Report 2010-2011**, WEForum,Geneva,Switzerland,2010.

11- -Schwab Klaus ,**The Global Competitiveness Report 2011-2012**, WEForum,Geneva,Switzerland,2011.

12- Schwab Klaus ,**The Global Competitiveness Report 2012-2013**, WEForum,Geneva,Switzerland,2012.

13- Schwab Klaus ,**The Global Competitiveness Report 2013-2014**, WEForum,Geneva,Switzerland,2013.

14- Schwab Klaus ,**The Global Competitiveness Report 2014-2015**, WEForum,Geneva,Switzerland,2014.

15- Schwab Klaus ,**The Global Competitiveness Report 2015-2016**, WEForum,Geneva,Switzerland,2015.

16- Schwab Klaus ,**The Global Competitiveness Report 2016-2017**, WEForum,Geneva,Switzerland,2016.

17- Schwab Klaus ,**The Global Competitiveness Report 2017-2018**, WEForum,Geneva,Switzerland,2017.

18- Schwab Klaus ,**The Global Competitiveness Report 2018-2019**, WEForum,Geneva,Switzerland,2018.

19- United Nations Human Settlements Programme(UN-HABITAT) , **Infrastructure for Economic Development and Poverty Reduction in Africa, The Global Urban Economic Dialogue** (Nairobi:United Nations Human Settlements Programme,2011).

20- World bank group,**Worldwide Governance Indicators**, seen on https://www.worldbank.org

سادسا.النصوص القانونية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي رقم84-09 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد**، المؤرخ في04فيفري1984 ،**الجريدة الرسمية**، العدد06، الصادرة في04فيفري1984

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير** ،المؤرخ في 01ديسمبر 1990 ، **الجريدة الرسمية**،العدد52،الصادرة ف02ديسمبر1990.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المتعلق بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير** ،المؤرخ في 28ماي1991 ، **الجريدة الرسمية** ،العدد26،الصادرة بتاريخ 01جوان1991.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 178/91 المتعلق بإجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي** ،المؤرخ في 28ماي1991 ، **الجريدة الرسمية** ،العدد26،الصادرة بتاريخ 01جوان1991.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار** ، المؤرخ في 05أكتوبر1993، **الجريدة الرسمية**،العدد64،الصادرة في10أكتوبر1993.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي 188/94 القانون الأساسي للصندوق الوطني للتعويض عن البطالة** المؤرخ في 06جويلية1994، **الجريدة الرسمية** ،العدد44، الصادرة في07جويلية1994.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي 319/94المتعلق بصلاحيات وتنظيم سير وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها** ،المؤرخ في 17أكتوبر1994، **الجريدة الرسمية** ، العدد67،الصادرة في28أوت2016.

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**المرسوم التنفيذي232/96 المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية** المؤرخ في 29جوان1996، **الجريدة الرسمية**،العدد40، الصادرة في30جوان1996.

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي 402/98 المتضمن الادماج المهني للشباب الحصلين على شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين** المؤرخ في 02ديسمبر1998، **الجريدة الرسمية** ،العدد91، الصادرة في06ديسمبر1998

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم03/2000 المتعلق بال بريد والمواصلات،** المؤرخ في 05أوت2000، **الجريدة الرسمية**،العدد48،الصادرة في 06 أوت2000.

11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار** ،المؤرخ في 20أوت2001، **الجريدة الرسمية**،العدد47،الصادرة في22أوت2001.

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 04/08 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية** ،المؤرخ في 23جانفي2008، **الجريدة الرسمية**،العدد04،الصادرة في27جانفي2008.

13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية** ،المؤرخ في 22جوان2011 ،**الجريدة الرسمية**،العدد37، الصادرة بتاريخ2011/06/03.

14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون 07/12 المتعلق بالولاية** ،المؤرخ في 21فيفري 2012،**الجريدة الرسمية**،العدد12،الصادرة في29فيفري2012.

15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المتعلق بإنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية** ، المؤرخ في 2014/03/24،**الجريدة الرسمية** ، العدد19، الصادرة بتاريخ 2014/04/02.

16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار** ، المؤرخ في 03أوت2016، **الجريدة الرسمية**،العدد46الصادرة في03أوت2016

17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي 10/16 المتعلق بالانتخابات** ،المؤرخ في 25أوت2016، **الجريدة الرسمية**،العدد50،الصادرة في28أوت2016

18.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المتضمن ديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية** ،المؤرخ في 22سبتمبر2020،**الجريدة الرسمية** ، العدد57، الصادرة في 2020/09/27

19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 145/21 المحدد لقائمة النشاطات التي تكتسي طابعا استراتيجيا** ،المؤرخ في 17أفريل2021 ، **الجريدة الرسمية** ، العدد30، الصادرة في22أفريل2021

20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 18/22 المتعلق با لاستثمار**،المؤرخ في 24جويلية2022، **الجريدة الرسمية**،العدد50،الصادرة في22جويلية2022.

سابعا.المواقع الرسمية:

1. الديوان الوطني للإحصائيات عبر الموقع الإلكتروني:**WWW.ons.com**

2. أوريدوو للهاتف النقال،على الرابط:**https://www.ooredoo.dz/**

3. جازي للهاتف النقال ،على الرابط:**https://www.djezzy.dz**

4. مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية ورقلة ، **مونوغرافيا ولاية ورقلة** ، نوفمبر 2003.على الرابط : **https://ouargla.mta.gov.dz**

5. موبيليس للهاتف النقال،على الرابط:**https://www.mobilis.dz**

6. وزارة السياحة والصناعات التقليدية **،تدفق السواح عبر الحدود الجزائرية لسنة 2019**، جانفي2020.على الرابط: **https://www.mta.gov.dz**

7. وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني،على الرابط: https://www.industrie.gov.dz/adpmepi

8. وزارة الداخلية الجزائرية على الرابط :https://www.interieur.gov.dz

9. وزارة المالية الجزائرية على الرابط:**https://www.mf.gov.dz/index.php/ar**

ثامنا.المقابلات

أ -**المقابلات الشخصية:**

1. بن حنيش مبروك،الرئيس السابق للأمانة الولائية بورقلة للجمعية الوطنية للدفاع عن حق وترقية الشغل،ورئيس لجنة الشغل والاستثمار بالمجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة،مقابلة أجريت بتاريخ 22 /2023/12على الساعة10.00بورقلة.

2. بن قطاية عبد الناصر ، رئيس المكتب البلدي للاتحاد الوطني للمواطنة وحقوق الإنسان بأنقوسة، مقابلة أجريت يوم 2024/06/02 على الساعة10.00 بأفران ورقلة.

3. بوعزة عيسى، رئيس لجنة الفلاحة بالمجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة، مقابلة أجريت بتاريخ 2024/06/06 على الساعة11.00 بورقلة.

4. حود ميسة الياس ،أكاديمي ونائب بالمجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة لعهدتين، مقابلة أجريت يوم 2024/06/06على الساعة08.30 بورقلة.

5. سراي عثمان، رئيس مصلحة بمديرية التخطيط ومتابعة الميزانية بولاية ورقلة، مقابلة أجريت بتاريخ 2022/05/31على الساعة09.00 بورقلة.

ب. الرسائل الشخصية:

1. رسالة من السيد دبلاوي محمد رئيس جمعية حي08ماي1945 أفران، موجهة للسيد رئيس بلدية أنقوسة، 2022/07/12.

تاسعا. المواقع الالكترونية:

1. أصوات مغاربية، (**رقعة الاحتجاجات تتسع جنوب الجزائر.. فشل تسيير محلي أم حكومي؟**)، نشر بتاريخ2021/07/16، و تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/12 على الساعة 20.20 على الرابط: https://www.maghrebvoices.com

2. العبسي سعيد خليل ،**(القطاع الخاص ودوره في عجلة التنمية)**، جريدة الرأي، نشر بتاريخ 18جوان 2006 ، و اطلع عليه على الموقع: http://alrai.com/article/173679 .

3. اللقاء أون لاين ،**(ورقلة:الغاء57 استفادة من الأراضي الموجهة للاستثمار)**،جريدة اللقاء اون لاين، بتاريخ17جويلية2018 ،اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://elikaaonline.com/ بتاريخ 2019/08/14 على الساعة22.00

4. الموسوعة السياسية، (**الحرية الاقتصادية**)، اطلع عليه بتاريخ2020/11/12 على الساعة 22.00 على الرابط: https : //political-encyclopedia.org/dictionary/

5. ب إسلام ، ("**جيل جديد"يتضامن مع احتجاجات البطالين بورقلة**)، جريدة الخ بو، نشر بتاريخ 27 فيفري 2016 ، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.elkhabar.com بتاريخ 12أوت2020 على الساعة20.00.

6. ب بشير ، (**عدة مشاريع لتدعيم شبكة الطرق عبر تراب الولاية**) ، جريدة الرائد ،نشر بتاريخ 2015/09/09،اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://elraed.dz بتاريخ 2021/11/11 على الساعة22.00.

7. ب حسن ،(**ارتفاع كبير في حالات الانتحار أغلبهم شباب بحاسي مسعود**)، صحافة بلادي، بتاريخ 2022/08/17،اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://sahafatbladi.com/بتاريخ 2022/10/20 على الساعة20.15.

8. بقي موسى، (**كوسيدار تتسلم رسميا مشروع المستشفى الجامعي بورقلة**)، جريدة الخبر، بتاريخ 2024/02/05، اطلع عليه على الموقع https://www.elkhabar.com/ بتاريخ 2024/02/10على الساعة 21.00.

9. بن منصور بهاء الدين ،(**مشروع هام لانتاج السكر بورقلة**)، نشر بتاريخ 2024/08/20على الرابط https://www.sabqpress. واطلع عليه بتاريخ2024/08/21 على الساعة23.10

10. بوابة افريقيا الاخبارية ،(**الرئيس الجزائري يوافق على مطالب المحتجين بورقلة**) ، نشر بتاريخ 2021/07/27 على الموقع الالكتروني https://www.afrigatenews.net/article، اطلع عليه في 2021/08/14 على الساعة22.40.

11. بوترعة سمير ،(**وسط صمت من السلطات :تجدد المواجهات بين المحتجين ورجال الأمن بورقلة**) التزا الجزائر، اطلع عليه على الموقع https://ultraalgeria.ultrasawt.com في 2020/07/17على الساعة19.10.

12. جيدور الحاج البشير ، (**احتجاجات التشغيل في ورقلة: الأسباب والإطار العام**)، جريدة القافلة بتاريخ 2021/10/06،اطلع عليه على الموقع https://alqafilah.dz في2021/11/11 على الساعة22.10.

13. حملات يحي ، (**محكمة ورقلة تنظر اليوم في أخطر قضية فساد**)، جريدة الجديد اليومي بتاريخ 2019/03/31 اطلع عليه على الموقع https://eljadidelyawmi في 2022/08/15 على الساعة 21.00 .

14.حويشة حسان ،(**هكذا أغلق القضاء الاسباني ملف فساد تراموای ورقلة ومحطة مياه تلمسان**)، جريدة الشروق أونلاين بتاريخ 2021/02/14،اطلع عليه على الموقع https://www.echoroukonline.com في 15/08/ 2022 على الساعة 20.20.

15.شلغوم عبد السلام ، (**مدير الجزائرية للاتصالات نعام بوحفص يكشف للطاسيلي نيوز**) ، جريدة الطاسيلي نيوز،اطلع عليه على الموقع https://tassilinews.dz/ في 2021/10/12 على الساعة 19.15.

16.ع شريفة ،(**الوالي ينقل ال ضحية الذي اراد الانتحار للعاصمة للعلاج**)، جريدة الفجر بتاريخ 2011/09/12، اطلع عليه على الموقع https://alfadjr.dzفي 2020/08/15 على الساعة21.14.

17.عبد العزيز شريف،(**منظومة القيم واثرها في بناء المجتمعات**)، موقع خطباء،2019/11/18، اطلع عليه على الرابط https://khutabaa.com/ar/discussions)بتاريخ 2021/01/12 على الساعة 19.45 .

18.محمد علي ،" **المجتمع المدني و المشاركة المحلية والسياسية** " ،الحوار المتمدن، عدد 2789 ، 2009 .نشر على الموقع الالكتروني: https://www.alhewar.org/debat/show.art.asp ، اطلع عليه بتاريخ2019/11/11 على الساعة 21.15.

19. قاضي حمد بن عبد الله ،(**السلم الاجتماعي : سلامة المجتمع واستقرار الوطن**) ، على الرابط : www.al-jazirah.com/20171026/ar1.htm، اطلع عليه في 2020/06/11 ، على الساعة 21:10 .

20.ق م ،(**سوناطراك تموّل مشروع تجهيز مصلحة الحروق الكبرى بمستشفى محمد بوضياف**)، يومية افريكا نيوز، بتاريخ 2023/12/22، اطلع عليه على الموقع الالكترونيhttps://africanews.dz في 12/26/ 2023 على الساعة22.00.

21.ق.م.،(**مصالح ولاية ورقلة تلغي قرارات الاستفادة من الأراضي لـ 57 مستثمرا بسبب تماطل المستفيدين في تجسيد مشاريعهم**)، جريدة البلاد بتاريخ 2018/07/20 على الموقع الالكتروني https://www.elbilad.net، اطلع عليه يوم 2020/05/12 على الساعة22.00.

22.قندوز محمد الأمين ، (**بعد تعرضه لحروق أثناء محاولة انتحار السلطات المحلية تتكفل بنقل الشاب ب جواً لمستشفى باتنة**)، جريدة الواحات اليوم يتاريخ 2022/01/29 ،اطلع عليها على الموقع الالكتروني https://elwahatelyawm.dz يوم 2022/05/20على الساعة20.00

23. كباش بلال، **(منع شركات الجنوب من التوظيف من خارج الولاية)**، جريدة النهار، بتاريخ 2013/03/11 اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.ennaharonline.com يوم 2019/01/01 على الساعة19.00.

24.كافي إيمان ،**(الانتهاء من دراسة مشروع المستشفى الجامعي بورقلة)**، جريدة الشعب، بتاريخ 18فيفري2023 اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.echaab.dz يوم2023/03/12 على الساعة 21.30.

25. كافي إيمان ،**(أزمة ماء وكهرباء بورقلة)**، جريدة الشعب، بتاريخ2021/06/24، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://tanmia.echaab.dz يوم 2021/08/09 على الساعة 20.20.

26.كافي إيمان ،(**تحسين الاطار المعيشي يتصدر مطالب الشارع الورقلي)** ،جريدة_الشعب، بتاريخ 05أوت2018 اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.echaab.dz يوم2020/08/15 على الساعة 21.30.

27.كافي إيمان ، **(خمس مدارس رقمية نموذجية بورقلة)**، جريدة الشعب بتاريخ 2022/09/19 اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.echaab.dz يوم2022/11/11 على الساعة20.10.

28.كافي إيمان ، **(خط السكك الحديدية بين تقرت– حاسي مسعود ومحطة النقل ورقلة)**، جريدة الشعب بتاريخ 2019/01/08 اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.echaab.dz يوم18أكتوبر 2021 على الساعة20.10.

29.كافي إيمان ، **(شراكة ثلاثية لدعم البحث العلمي التطويري)**، جريدة الشعب بتاريخ 01 مارس 2021 اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.echaab.dz يوم 2022/11/11 على الساعة 20.20 .

30. كافي إيمان ،**(مشاريع تنموية ترى النور بولاية ورقلة)**، جريدة الشعب،2021/07/04، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://tanmia.echaab.dz يوم 2021/08/09 على الساعة 20.30.

31. كافي إيمان ، **(معالجة ملفات الاستثمار العالقة بولاية ورقلة)**، جريدة الشعب، بتاريخ31 أوت 2021، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://tanmia.echaab.dz يوم2021/12/12 على الساعة19.00.

32. كافي إيمان ، **(توزيع3311 وحدة سكنية بولاية ورقلة)**، جريدة الشعب،بتاريخ2022/07/03، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://tanmia.echaab.dz يوم 2022/08/14 على الساعة 21.30 .

33. معهد البحرين للتنمية السياسية، (**الثقافة السياسية الديمقراطية**)،نشرت بتاريخ 2011/01/09 على الرابط:https://www.bipd.org/publications/Articles ، اطلع عليه يوم 2020/08/12 على الساعة 21.15.

34.هاني طاهر، (**تظاهرة في ورقلة:"صامدون صامدون، للغاز الصخري رافضون** .)، france24، نشر بتاريخ 2015/03/14على الموقع: https://www.france24.com/ar/20150314 ، اطلع عليه يوم2021/08/14 على الساعة 21.05.

35. هيئة التحرير، (**البطالة في المجتمع :تعريفها،اسبابها، وطرق معالجتها**)، موقع مؤسسة النجاح نشر بتاريخ 2020/10/13، (https://www.annajah.net)،اطلع عليه في 2020/12/15 على الساعة22.00.

36.هيئة التحرير، (**هذه أهم مطالب سكان ورقلة**) ،جريدة اللقاء، نشر بتاريخ 2021/07/12 على الموقع الالكتروني https://elikaaonline.com ، اطلع عليه يوم 2021/08/14 على الساعة 22.30 .

37. وكالة الأنباء الجزائرية،(**ولاية ورقلة تتوفر على قدرات انتاج 1.800 ميغافولت أمبير من طاقة الكهرباء في آفاق 2030**)، نشر بتاريخ2022/10/17، و اطلع عليه بتاريخ 2022/11/11في الموقع https://www.aps.dz/ar/regions على الساعة22.20.

38.وكالة الأنباء الجزائرية، (**ورقلة:برمجة18 محطة ذات التدفق العالي جدا لتحسين التغطية بالأنترنت**) ، نشر في 2021/01/20 ، اطلع عليه على الموقع الالكتروني https://www.aps.dz بتاريخ 2021/09/20 على الساعة22.10.

39.وكالة الأنباء الجزائرية، ورقلة :(**وقفة احتجاجية للمطالبة بترقية التنمية الإجتماعية والإقتصادية**)، نشر بتاريخ 2018/11/03 على الموقع https://www.aps.dz/ar/regions/ واطلع عليه بتاريخ2020/11/20 على الساعة22.00.

عاشرا. توثيق وسائل الإعلام السمعية والبصرية:

1. فيديو يوثق للوقفة الاحتجاجية لمواطني سكان قرية أفران أمام مقر الولاية وصور فوتوغرافية للمحتجين وشعارات المحتجين سنة2023.

فهرس الأشكال و الجداول

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التقسيم الإداري لولاية ورقلة	235
02	تصنيف الجزائر في مؤشر السلام العالمي خلال الفترة مابين (2010-2019)	370

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المصادر المالية للجماعات المحلية(الموارد المالية الداخلية)	120
02	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصاديPSRE حسب كل باب(2001-2004)	131
03	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النموPCSC(2005-2009)	134
04	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصاديPCCE (2010-2014)	136
05	مضمون برنامج توطيد النمو(2015-2019)	138
06	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر(2001-2019)	187
07	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر(2003-2019)	189
08	ترتيب مؤشرات محور المتطلبات الأساسية للجزائر(2008-2019)	193
09	القيم الدنيا والقصوى لكل مؤشر من مؤشرات دليل التنمية البشرية	197
10	تطور الحصيلة الجبائية للجماعات المحلية (2001-2019)	210
11	عدد البلديات العاجزة	212
12	معدلات التضخم بالجزائر(2001-2019)	216
13	معدلات البطالة بالجزائر(2001-2019)	219
14	عدد السكان وتطور تنمية النمو السكاني بالجزائر(2001-2019)	221

15	دوائر وبلديات ولايات ورقلة	236
16	وضعية قطاع الري في ولاية ورقلة بالأرقام	243
17	الطاقم الطبي بولاية ورقلة (القطاع العام)	246
18	نشاط الصحة المدرسية بولاية ورقلة	249
19	وضعية الطور الابتدائي بقطاع التعليم في ولاية ورقلة بالأرقام	252
20	وضعية الطور المتوسط بقطاع التعليم في ولاية ورقلة بالأرقام	253
21	وضعية الطور الثانوي بقطاع التعليم في ولاية ورقلة بالأرقام	254
22	وضعية قطاع التعليم العالي في ولاية ورقلة بالأرقام	257
23	وضعية قطاع السكن في ولاية ورقلة بالأرقام	261
24	توزيع اليد العاملة المشتغلة بولاية ورقلة	268
25	وضعية قطاع الفلاحة في ولاية ورقلة بالأرقام	272
26	وضعية قطاع السياحة والصناعة التقليدية في ولاية ورقلة بالأرقام	278
27	عدد العمليات المسجلة والمبلغ المرصود لولاية ورقلة في اطار برنامج دعم الانعاش الاقتصاديPSRE(2001-2004)	294
28	عدد العمليات المسجلة والمبلغ المرصود لولاية ورقلة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصاديPCSC(2005-2009)والبرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب	296
29	عدد العمليات المسجلة لولاية ورقلة والمبلغ المرصود في اطار برنامج توطيد النمو الاقتصاديPCCE (2010-2014)	297

30	عدد العمليات المسجلة لولاية ورقلة والمبلغ المرصود في اطار برنامج توطيد النمو(2015-2019)	298
31	عدد العمليات المسجلة والمبالغ المرصودة لولاية ورقلة في اطار برنامج دعم الانعاش الاقتصاديPSRE(2001-2004)	300
32	عدد العمليات والمبلغ المرصود لولاية ورقلة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصاديPCSC(2005-2009) والبرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب	301
33	عدد العمليات المسجلة والمبالغ المرصودة لولاية ورقلة في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصاديPCCE(2010-2014)	302
34	عدد العمليات المسجلة والمبالغ المرصودة لولاية ورقلة في إطار المخطط الخماسي للتنمية(2015-2019)	303
35	تطور قطاع التشغيل والبطالة في أوساط الشباب بولاية ورقلة	315
36	الأغلفة المالية المخصصة لمختلف برامج التنمية من قبل الدولة (2001-2019)	338
37	معدل نمو الناتج المحلي الخام ونصيب الفرد منه (2001- 2004)	353
38	معدل نمو الناتج المحلي الخام ونصيب الفرد منه(2005- 2009)	354
39	معدل نمو الناتج المحلي الخام ونصيب الفرد منه (2010- 2014)	355
40	معدل نمو الناتج المحلي الخام ونصيب الفرد منه (2015- 2019)	356
41	المبالغ المخصصة لبرامج التنمية من قبل الدولة لولاية ورقلة(2001-2019)	359
42	يبين تغييرات مؤشر التضخم والفقر في الجزائر(2001-2019)	363
43	توافد السياح الأجانب للجزائر (حسب غرض الزيارة)	378

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	
الإهداء	
الشكر	
قائمة المختصرات	
مقدمة	
الفصل الأول : التأصيل النظري و المفاهيمي للتنمية المحلية والسلم الاجتماعي	14
تمهيد الفصل	15
المبحث الأول : ماهية التنمية المحلية	16
المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية وخصائصها	16
المطلب الثاني : أهداف ومبادئ التنمية المحلية	26
المطلب الثالث : أبعاد ومقومات التنمية المحلية	35
المطلب الرابع : فواعل ومجالات التنمية المحلية	43
المبحث الثاني: ماهية السلم الاجتماعي	53
المطلب الأول : مفهوم السلم الاجتماعي والمفاهيم المشابهة له	53
المطلب الثاني : أهمية و أركان السلم الاجتماعي	62
المطلب الثالث : أبعاد ومقومات السلم الاجتماعي	69
المطلب الرابع : العوامل المهددة للسلم الاجتماعي وآليات حمايته	74
خلاصة الفصل	84
الفصل الثاني : الجوانب القانونية والتاريخية للتنمية المحلية في الجزائر(2001-2019)	86
تمهيد الفصل	87
المبحث الأول : دور الوحدات المحلية في التنمية المحلية بالجزائر	88
المطلب الأول : الدور التنموي للبلدية في الجزائر(في ظل القانون10/11)	88
المطلب الثاني : الدور التنموي للولاية في الجزائر(في ظل القانون07/12)	103
المبحث الثاني : موارد التنمية المحلية في الجزائر	113
المطلب الأول : الموارد المالية	113

المطلب الثاني : الموارد الاقتصادية	125
المطلب الثالث : الموارد البشرية	141
خلاصة الفصل	143
الفصل الثالث : التنمية المحلية والسلم الاجتماعي في إطار التجربة الجزائرية خلال الفترة مابين(2001-2019)	145
تمهيد الفصل	146
المبحث الأول : الحركات الاجتماعية الاحتجاجية والمطلبية في الجزائر	147
المطلب الأول : مفهوم الحركات الاجتماعية الاحتجاجية وخصائصها	147
المطلب الثاني : مسار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر منذ الاستقلال	155
المطلب الثالث : أساليب تعامل النظام الجزائري مع الحركات الاجتماعية الاحتجاجية	173
المبحث الثاني: تفسير علاقة الارتباط بين مؤشرات السلم الاجتماعي و التنمية المحلية في الجزائر	179
المطلب الأول : التعريف بمؤشرات السلم الاجتماعي	180
المطلب الثاني : العلاقة بين التنمية المحلية والسلم الاجتماعي في الجزائر	199
المطلب الثالث : تحديات التنمية المحلية في الجزائر	204
خلاصة الفصل	230
الفصل الرابع : التنمية المحلية رافعة أساسية للسلم الاجتماعي بولاية ورقلة (2001-2019)	232
تمهيد الفصل	233
المبحث الأول : واقع التنمية المحلية ومسار السلم الاجتماعي بولاية ورقلة (2001-2019)	234
المطلب الأول : واقع التنمية المحلية بولاية ورقلة (2001-2019)	234
المطلب الثاني : أثر تنفيذ مشاريع التنمية المحلية على مسار السلم الاجتماعي بولاية ورقلة (2001-2019)	304
المطلب الثالث : تقييم التنمية المحلية بولاية ورقلة وفق مؤشرات السلام الايجابي (2001-2019)	332

المبحث الثاني : حلول وبدائل لترقية التنمية المحلية بولاية ورقلة لأجل إرساء السلم الاجتماعي في أوساط مواطنيها	384
المطلب الأول : تنمية البعد المالي و الاقتصادي	384
المطلب الثاني : تنمية البعد الاجتماعي والثقافي	390
المطلب الثالث : حوكمة الإدارة المحلية	394
خلاصة الفصل	401
الخاتمة	403
قائمة المصادر و المراجع	410
فهرس الأشكال والجداول	432
فهرس المحتويات	437
ملخص الأطروحة	441

ملخص الأطروحة

الملخص:

تشكل التنمية المحلية بولاية ورقلة عملية تغيير شامل ومخطط ومتكامل في بنية المجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع المحلي من خلال العناية بالبنى التحتية ، تحسين الخدمات العمومية، توفير السكن،وتوفير مناصب للشغل للشباب البطال وكذا التشجيع على الاستثمار المحلي.

يمكن بواسط ة التنمية المحلية تحقيق التعاون الفعال بين المجهودين الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الجماعات المحلية شريطة أن تكون وفق تخطيط محكم بالإعتماد على الجهود الذاتية الفعالة لأفراد المجتمع المحلي ، وبالتالي فالمشاركة الشعبية مهمة جدا لأجل ضمان نجاحها من مبدأ ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية و استغلال كل المقومات التنموية التي تتوفر عليها الولاية . فهي تسعى للم ساهمة وبفعالية في بناء السلم الاجتماعي من حيث اشباع رغبات المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية .

لقد ساهم تنفيذ مشاريع التنمية المحلية بولاية ورقلة إلى حد بعيد في توفير مناصب للشغل وشراء السلم الاجتماعي.من هنا أصبح لزاما الاهتمام بترقيتها لتحقيق الرفاهية،النمو و الاستقرار ،وبالتالي تحقيق رضا المواطنين.

الكلمات المفتاحية : التنمية المحلية- السلم الاجتماعي- الحركات الاحتجاجية - برامج الانعاش الاقتصادي- الاستثمار- البطالة -البنية التحتية- التشغيل- الخدمة العمومية-المقاولاتية.

Abstract:

Local development in Ouargla State constitutes a process of comprehensive, planned and integrated change in the structure of society, according to general directions to achieve specific goals that seek primarily to improve the standard of living of members of the local community , by taking care of infrastructure, improving public services, providing housing, providing jobs for unemployed youth, as well as encouraging local investment.

Through local development, effective cooperation can be achieved between popular and governmental efforts to raise the level of local communities, provided that it is in accordance with careful planning. Depending on the effective efforts of local community members. Therefore, popular participation is very important in order to ensure its success, based on the principle of consolidating the values of participatory democracy and exploiting all the development components that the mandate has. It seeks to contribute effectively to social peace-building in terms of satisfying the desires of citizens and improving their living conditions.

The implementation of local development projects in the state of Ouargla has contributed greatly to providing job positions and building social peace. Hence, it has become necessary to pay attention to their promotion in order to achieve prosperity, growth and stability, and thus achieve citizens' satisfaction.

Keywords: Local development - social peace - protest movements – economic recovery programs - investment - unemployment – infrastructure- employment - public service – entrepreneurship

Abstract :

Le développement local à Ouargla représente un processus global, planifié et intégré de changement dans la structure de la société, conformément à des orientations générales qui visent à améliorer le mode de vie des membres de la communauté locale afin de prendre soin des infrastructures, en améliorant les services publics, en fournissant des logements et en créant des emplois pour les jeunes chômeurs, ainsi qu'en encourageant l'investissement local.

Le développement local peut permettre une coopération efficace entre les efforts populaires et gouvernementaux pour élever le niveau des communautés locales, à condition qu'il soit conforme à une planification solide, en s'appuyant sur les efforts personnels efficaces des membres de la communauté locale.

La participation populaire est donc très importante pour assurer son succès sur la base du principe de consolidation des valeurs de la démocratie participative et d'exploitation de toutes les composantes de développement dont dispose l'État. Elle vise à contribuer efficacement à la construction de la paix sociale en satisfaisant les désirs des citoyens et en améliorant leurs conditions de vie.

La mise en œuvre de projets de développement local à Ouargla a contribué de manière significative à la création d'emplois et à la promotion de la paix sociale. Il est donc devenu impératif de se concentrer sur la modernisation de ces projets pour parvenir à la prospérité, à la croissance et à la stabilité, et ainsi obtenir la satisfaction des citoyens.

Mots clés : Développement local, paix sociale, mouvements de protestation, programmes de relance économique, investissement, chômage, infrastructures, emploi, service public, entrepreneuriat.